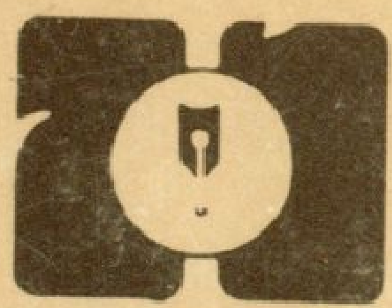
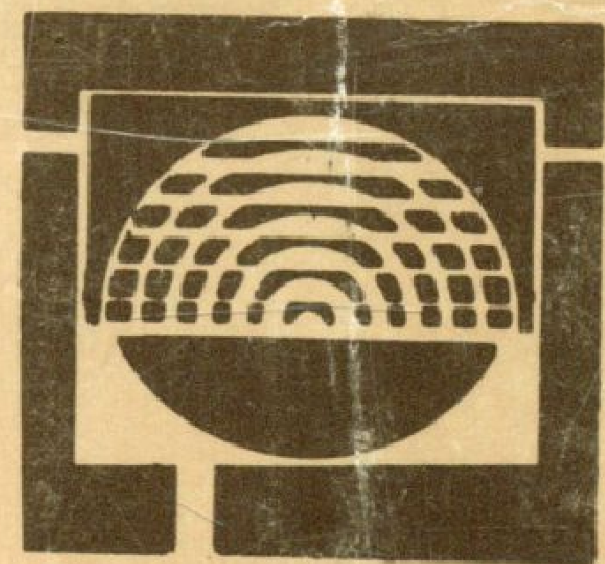


الدار الجامعية
١٩٨٨



المكتبة المحاسبية

أصول المحاسبة الماليّة

مقدّمة في الأسس والمفاهيم والمبادئ والقواعد والإجراءات

الدكتور عبد الحي مرعي
استاذ المحاسبة والمراجعة
كليّة التجارة - جامعة الاسكندريّة
عميد كليّة التجارة - جامعة بيروت العربيّة

الدكتور محمد سمير الصبّان
استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كليّة التجارة - جامعة الاسكندريّة
وجامعة بيروت العربيّة

أصول المحاسبة المالية

أصول المحاسبة المالية

مقدمة في الأسس والمفاهيم والمبادئ والقواعد والإجراءات

الدكتور عبد الحي مرعي
استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية
عميد كلية التجارة - جامعة بيروت العربية

الدكتور محمد سمير الصبان
استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية
وجامعة بيروت العربية

١٩٨٨



الدار الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعد المحاسبة بصفة عامة أحد فروع المعرفة الانسانية التي تولدت عن حاجة الانسان الى معلومات عما يحيط به من أوجه نشاط اقتصادي، وما يساهم به هو في هذه الأوجه في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقنية تتصف بالحركية والتغير الدائب والدائم. وهذه المعلومات التي تتولد عن المحاسبة بفروعها المتعددة تمكن الانسان من اشباع حاجاته وتحقيق رغباته على أفضل صورة ممكنة، وان لم تكن المحاسبة في هذا الصدد أهم فروع المعرفة التي تختص بتوليد المعلومات الاقتصادية عن طريق قياس المتغيرات الهامة المؤثرة فيها وتوصيل نتيجة القياس الى من يهمه الأمر، فهي ولا ريب من أهمها.

وقد تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً منذ نشأتها منذ ما يقرب من خمسة قرون. فلم تعد المحاسبة هي «فن امساك الدفاتر» الذي يقوم على العمليات الحسابية البسيطة في ظل مبدأ «القيد المزدوج»، وإنما أصبحت فرعاً من فروع المعرفة الذي يتميز بمفاهيمه الخاصة ومبادئه المتفق عليها، وأهدافه المتعددة والتي تعمل لخدمة مزيج من الأغراض المتباينة. وهي في هذا الصدد تقوم أساساً على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية المختلفة في الوقت الملائم وبالصورة المناسبة.

والواقع أن النظام المحاسبي في العصر الحديث أصبح المرجع والمصدر والمصب لأهم وأغلب البيانات والمعلومات الاقتصادية في أي وحدة اقتصادية.

وقد صاحب تطور المحاسبة على مدى ما يقرب من خمسة قرون تفرعها الى عدد من الفروع يعمل كل منها في مجال قياس وتجميع البيانات واعداد وتوصيل المعلومات المتخصصة لخدمة أغراض أو أهداف عديدة منها العام ومنها الخاص. ويختص هذا الكتاب، بتقديم القارىء الى أحد أهم هذه الفروع، إن لم يكن أهمها، وهو المحاسبة المالية. وتختص المحاسبة المالية بقياس وتجميع البيانات المتعلقة بنتائج نشاط اقتصادي معين أو وحدة اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة وتحويلها الى معلومات اجمالية تفيد

عن نتائج هذا النشاط أو الوحدة وتفيد في تحديد المركز المالي له أو للوحدة في نهاية الفترة، وتوصيل نتائج القياس الى من يهمه الأمر. ويهدف هذا الكتاب إلى توضيح المفاهيم الأساسية، وعرض المبادىء العامة، وشرح الإجراءات والقواعد المحاسبية الرئيسية التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

هذا وقد توخينا في شأن اعداد هذا المؤلف معيارين أساسيين:

١ ـ بساطة العرض بما يتفق مع فكر الدارس المبتدىء في المحاسبة المالية وذلك مع عدم التضحية بالشمول وضرورة الالمام بكل الجوانب المبدئية للموضوع دون أسهاب حيثما لا يوجد المبرر، وبحيث يمكن تغطية المحتويات في سنة دراسية كاملة.

٢ ـ قيام المنهج على المزج بين ما استقر عليه الرأي في الممارسة وما يدعو اليه الفكر المحاسبي المعاصر فيما يتعلق ببعض المواضيع الهامة. وذلك ليتاح للدارس حق التفكير والمقارنة وإبداء الرأي وتكوين المنطق واستيعاب المفهوم دون تلقينه أفكاراً محددة بذاتها أو مبادىء أو اجراءات معينة بمفردها.

وينقسم هذا المؤلف الى أربعة أبواب يختص الأول بالاطار النظري للمحاسبة المالية، ويتناول الثاني الدورة المحاسبية والوظائف المبدئية للمحاسبة المالية، ويعرض الثالث الاجراءات المحاسبية والنظام المحاسبي في المشروعات التجارية والصناعية، ثم يتناول الرابع الجرد والتسويات الجردية بأسهاب يتلاءم مع هذا المستوى المبدئي من الدراسة.

وقد كتب الدكتور/ محمد سمير الصبان كل من الفصل العاشر في الأوراق التجارية والفصل الثالث عشر في تصحيح الأخطاء، أما باقي الكتاب فمن تأليف الدكتور/ عبد الحي مرعي.

هذا ويبتهل المؤلفان الى الله العلي القدير أن يكون قد وفقهما في اضافة جديد الى المكتبة العربية بهذا المؤلف. والله ولي التوفيق والسداد.

المؤلفان

دليل المحتويات

الصفحة

الباب الثالث
في الاجراءات المحاسبية والنظام المحاسبي
في المشروعات التجارية والصناعية

الباب الرابع
الجرد والتسويات الجردية
في ضوء القواعد المحاسبية المتعارف عليها

الباب الأول

في الإطار النظري للمحاسبة المالية

الفصل الأول

في نبذة عن ماهية المحاسبة وأهدافها

١ ـ مقدمة:

رغم إختلاف المفكرين في تعريف المحاسبة وتباين آرائهم فيما يختص بما يجب أن تكون عليه المحاسبة اذا ما قورن بما هي كائنة عليه عملاً، فإن الاتفاق يبدو عاماً في أن المحاسبة هي أهم فروع المعارف الانسانية الهادفة الى الوفاء باحتياجات الانسان الى معلومات مفيدة عن التصرفات الاقتصادية المنجزة والمستهدفة. فالمحاسبة تستهدف انتاج معلومات موثوق بها ومفيدة في ترشيد سلوك الانسان اقتصادياً في ظل ما يحيط به من ظروف وأحداث ومواقف ومصالح. ونحاول في هذا الفصل تعريف القارىء بالمحاسبة وأهدافها وأهم وظائفها وأقسامها، ثم نتناول في فصل لاحق علاقة المحاسبة ببعض فروع المعارف الأخرى.

٢ ـ ماهية المحاسبة وأهدافها:

يمكن القول أن المحاسبة قد نشأت تذكيرية ثم تطورت فأصبحت أهم الوسائل التقريرية عن أحداث اقتصادية معينة ثم استقرت على كونها أهم مصادر المعلومات الاقتصادية اللازمة لاتخاذ القرارات المصيرية.

فحيث نشأت المحاسبة في مدن ايطاليا القديمة [1]، كان مبتغاها حينئذ تذكرة التجار بما لهم من حقوق قبل الغير وما عليهم من التزامات للغير. وهي بذلك لم تعدو أن تكون وسيلة منظمة لحساب الحقوق والالتزامات. ثم تطورت

(١) في اعتقادي أن المحاسبة نشأت منذ قدماء المصريين كما توحي بذلك قصة سيدنا يوسف في القرآن الكريم عندما أستقر به المقام أميناً لخزائن الفرعون.

بزيادة حجم التجارة واتساع نطاق العمليات التجارية لتهتم بالاضافة الى توفير المعلومات للتجار عن ممتلكاتهم بما فيها حقوقهم قبل الغير والتزاماتهم. وفي اواخر القرن السابع عشر صدرت بعض المواثيق التجارية في فرنسا والتي أدت بدورها الى قيام المحاسبة بوظائف تقريرية. ذلك عن طريق حساب نتائج أعمال المشروعات من أرباح أو خسائر وتقريرها الى من يهمه الأمر واعداد ما أصبح من المتعارف عليه بالميزانية العمومية. ومن ثم فقد أصبحت المحاسبة في ذلك الوقت أداة تذكيرية ووسيلة تقريرية. وقد صاحبت التطورات الاقتصادية والثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر تطورات مماثلة في نطاق اهتمامات المحاسبة بما أدى الى تفرعها الى فروع تتلاءم وطبيعة الحاجة الى معلومات.

ويعتبر النظام المحاسبي في العصر الحديث أهم نظام لتوفير المعلومات الاقتصادية اللازمة لاتخاذ قرارات اقتصادية هامة، سواء كانت خاصة أو عامة. وأصبحت أهم الخصائص المميزة للمعلومات المحاسبية هي كونها ذات طبيعة اقتصادية.

ولا يتعامل النظام المحاسبي عادة في كل البيانات الاقتصادية لينتج كل المعلومات الاقتصادية، وانما عادة ما يقتصر ذلك على البيانات والمعلومات الكمية، أي تلك التي يمكن قياسها في صورة كمية. ورغم ذلك فليست كل البيانات والمعلومات الكمية محاسبية. فقيمة ما يمتلكه فرد معين من ثروة هي من مواضيع اهتمام المحاسبية، بينما عدد أفراد أسرة نفس الفرد لا يهم المحاسبة رغم أنه عدد كمي.

والمحاسبة وهي تتيح معلومات اقتصادية فهي تقوم على أركان نظام متسق للقياس، كما أنها وهي بصدد توصيل هذه المعلومات الى من يهمه الأمر فهي تلتزم باطار محدد للاتصال. ومن ثم فالمحاسبة تقوم على تعاون نظامين للقياس والاتصال، وتشتق أهدافها من أهداف كلا النظامين، وتتحدد وظائفها في نطاقيهما.

ويعتبر النموذج الذي يقوم عليه النظام المحاسبي بصدد القياس متكاملاً للأركان. ذلك من حيث الهدف والموضوع والأساليب والأسس والاجراءات

وكيفية التعبير عن النتائج. فالهدف من القياس المحاسبي هو توفير المعلومات الاقتصادية عن موضوع القياس، الذي هو الثروة التي تقع في حيازة وحدة اقتصادية معينة وما يصيبها من تغيرات خلال فترة زمنية معينة نتيجة مزاولة أوجه النشاط الاقتصادي. كما يتوافر في المحاسبة من الاسس والقواعد والاساليب والاجراءات ما يلائم تحقيق الهدف ويحكم اجراءات بلوغه على أفضل صورة ممكنة. كما أن نتائج القياس المحاسبي عادة ما تكون في صورة كمية، وهذه الصورة هي للمحاسبة موضوع هذا الكتاب عادة ما تكون نقدية. وسوف نتعرض للقياس بصورة أكثر تفصيلاً في البند التالي باعتباره الوظيفة الأولى للمحاسبة.

ويقوم نموذج الاتصال على أركان أربعة رئيسية هي: المصدر والقناة والاداة والمستفيد. والنظام المحاسبي ينتج معلومات ومن ثم فهو مصدراً من مصادر المعلومات الهامة، ويقوم بتقرير هذه المعلومات عن طريق بما يسمى بالحسابات والقوائم والتقارير - والتي تمثل القناة والأداة - الى من يهمه الأمر، وهو المستفيد. فلا شك اذن في ضرورة تواجد نظام متكامل للاتصال حتى يمكن للمحاسبة أن تحقق أهدافها.

٣ - وظائف المحاسبة:

يستبان مما تقدم أن للمحاسبة وظيفتين أساسيتين هما القياس والاتصال. وحيث تتعدد فروع لمحاسبة كما سوف يرد لاحقاً فان كل من هاتين الوظيفتين يعتبر من الدعائم الاساسية التي يقوم عليها كل فرع ويستند اليها بصدد تحقيق الأهداف المبتغاة منه. وسوف نقتصر هنا في توصيف وظيفتي القياس والاتصال المحاسبي بما يتلاءم مع المحاسبة المالية التي هي موضوع هذا الكتاب.

ولعل تعريف مونتز الوظيفي للمحاسبة يعتبر أفضل تعريفاً لوظيفة القياس، رغم قصوره في شأن الاتصال، حيث ينص على أن المحاسبة المالية تهدف الى:

«أ» قياس الموارد التي تقع في حيازة وحدات اقتصادية معينة، «ب» قياس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق هذه الوحدات ومصالح الملاك فيها، «حـ» قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والالتزامات والمصالح «ء»

تخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة، وأخيراً «هـ» التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية، باعتبار النقود وحدة قياس موحدة [1].

ونتناول بنود التعريف بقليل من الايضاح:

أ ـ قياس الموارد التي تقع في حيازة وحدات اقتصادية معينة: تعتبر الوحدة الاقتصادية التي تقع في حيازتها الموارد المرغوب قياسها ـ والتي قد تتمثل في فرد معين أو مجموعة معينة من الأفراد، أو منشأة صغيرة أو مشروعاً كبيراً ـ محوراً لاهتمام المحاسبة، ويطلق عليها **الوحدة المحاسبية**. وتتمثل الموارد التي تقع في حيازة **الوحدة المحاسبية** في كل ممتلكاتها وحقوقها قبل الغير، سواء كانت حقوقاً مالية أو حقوقاً عينية. فالأراض والمباني والانشاءات والآلات والمعدات والبضائع التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تعتبر من مواردها، كما أن التزامات الغير للوحدة المحاسبية تعتبر من مواردها وسواء كانت التزامات مالية أو عينية. ويطلق على هذه الموارد محاسبياً اصطلاح **الأصول**.

ب ـ قياس الحقوق أو الالتزامات ومصالح الملاك: عادة ما تكون الوحدة المحاسبية ملتزمة للغير، بخلاف ملاكها بالتزامات مالية، كأن تكون مقترضة من البنك، كما قد تكون ملتزمة قبل الغير بالتزامات عينية، كالالتزام بتوريد بضائع تم تحصيل ثمنها بمعرفة الوحدة. وبذلك يكون لهذا الغير حق قبل الوحدة المحاسبية في الحصول على ماله قبلها. ويطلق على حقوق الغير بخلاف الملاك لدى الوحدة المحاسبية اصطلاح **الالتزامات**. وقيام التزام على الوحدة المحاسبية للغير يعني مديونيتها لذلك الغير لأجل مسمى. أما مصالح الملاك فتنعكس في استثماراتهم في موارد الوحدة عن طريق رأس المال أو عن طريق الأنصبة في الأرباح والتي تترك في الوحدة لاعادة استثمارها. وتختلف حقوق الملاك عن الالتزامات في أن الاولى غالباً ما تستمر ما دامت الوحدة مستمرة ولا يمكن

---

(1) Maurice Moonitz, **The Basic Postulates of Accounting**: ARS No, 1 (ALCPA, 1961), p. 23.

قام المؤلف بترجمة التعريف بتصرف مع الحفاظ على المضمون والمفهوم.

استردادها في غالبية الأحوال، بينما الثانية يلزم الوفاء بها في موعدها. ويطلق على أنصبة الملاك في الوحدة المحاسبية اصطلاح حقوق الملكية.

حـ ـ قياس التغيرات التي تطرأ على الموارد والالتزامات ومصالح الملاك :

يعد انتاج السلع وتوفير الخدمات الهدف الأساسي من قيام المشروعات التي تهدف الى تحقيق الربح. وعند استخدام الموارد المتاحة لمشروع معين (وحدة محاسبية معينة) لتحقيق هذه الأهداف فإن هذا يؤدي الى تغيير في شكل ومزيج الموارد المتاحة كما يؤدي الى تغير قيمتها بتدفق الانتاج من السلع والخدمات وأسباب أخرى. وعندما يستخدم المشروع مورداً معيناً لانتاج سلعة معينة فان احلال ما يستنفد من هذا المورد لأغراض استمرار المشروع قد يتأتى بسداد القيمة نقداً أو الالتزام بسدادها آجلاً. كما ان بيع ما ينتجه المشروع من سلع أو خدمات قد يترتب عليه أرباح أو خسائر تؤثر في حقوق الملاك. وبالتالي فان مزاولة المشروع (أو الوحدة المحاسبية) لأعماله يترتب عليها تغيير في شكل ومزيج تشكيلة الموارد، كما يترتب عليها تغيير في التزامات المشروع وحقوق الملاك فيه. وتؤدي هذه التغيرات في النهاية إما الى زيادة حقوق الملكية اذا كانت هذه التغيرات مؤدية الى أرباح أو الى نقص حقوق الملكية اذا كانت هذه التغيرات مؤدية الى خسائر. ومن ثم فان قياس التغيرات يهدف الى التعرف على ما يحققه المشروع (الوحدة المحاسبية) من أرباح أو خسائر.

د ـ تخصيص التغيرات على فترات زمنية محددة : اذا كان نشاط الوحدة المحاسبية مستمراً، وكانت التغيرات التي تطرأ على الموارد والالتزامات وحقوق الملاك هي الاخرى مستمرة لارتباطها باستمرار مزاولة الوحدة المحاسبية لنشاطها، فإن قياس هذه التغيرات لا بد وأن يرتبط بفترات زمنية محددة، ليمكن التوقف في نهايتها على نتاج النشاط الذي تم خلال كل منها. ولذلك أصبح من الضروري تخصيص التغيرات التي تطرأ خلال فترة زمنية معينة لتلك الفترة لتمكين قياس نتيجة عمليات الفترة قياساً سليماً. ويطلق على هذه الفترات المعينة محاسبياً الفترة المحاسبية، وهي عادة سنة ميلادية كاملة، ما لم تقتض الظروف خلاف ذلك.

هـ ـ التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقود كوحدة قياس موحدة :
حيث تقوم المحاسبة عموماً والمحاسبة المالية خصوصاً على القياس الكمي، وحيث لا يمكن تجميع الأشياء غير المتجانسة دون الاستعانة بمقياس كمي مشترك، فان وجود هذا المقياس يعتبر مقدمة أساسية لامكانية القياس. وتعد النقود المقياس الكمي الموحد الذي يستخدم في القياس في المحاسبة المالية. وكان الافتراض المحاسبي السائد الى عهد قريب، وما زال سائداً في كثير من الاحيان، ان وحدات النقود متجانسة على مر الزمن، بمعنى **ثبات القوة الشرائية للنقود**.

هذا وان كان تعريف مونتز يعد ملائماً لتحديد إطار وظيفة القياس المحاسبي فأنه ولا شك قاصراً في شأن وظيفة الاتصال. ذلك حيث تعد وظيفة التقرير التي تقع في اطار وظيفة الاتصال من اهم وظائف المحاسبة [1].

وتبدأ وظيفة **الاتصال** من حيث تنتهي وظيفة القياس. حيث لا بد من توصيل المعلومات (أو البيانات في بعض الأحيان) التي تنتج عن القياس لمن يهمه أمر هذا القياس، ولتحقيق الهدف الذي تم القياس من أجله. وتدور وظيفة الاتصال في المحاسبة المالية حول التقارير والحسابات والقوائم المالية عموماً، وبخاصة الحسابات التي تظهر نتيجة عمليات الوحدة المحاسبية من أرباح أو خسائر خلال الفترة المحاسبية، والقوائم التي تظهر قيمة الموارد المتاحة للوحدة وحقوق الملاك فيها والتزامات الوحدة للغير في نهاية الفترة. والقائمة الأساسية التي تظهر ذلك يطلق عليها **«الميزانية العمومية»**. وتعد المعلومات التي تنطوي عليها هذه الحسابات والقوائم مفيدة وموثوق فيها لخدمة الملاك والدائنين والجهات الحكومية وغيرها في عديد من الاغراض.

وخلاصة القول فان وظيفة القياس تنطوي على تحليل وتسجيل العمليات التي تقوم بها الوحدة المحاسبية وتصنيف وتنسيق وتجميع البيانات التي تترتب على هذه العمليات، وتحويلها الى معلومات مفيدة، حيث يأتي دور وظيفة الاتصال

---

(١) W.A. Paton, **Essentials of Accounting, Rev.ed. (N.Y. Macmillan, 1949)**

حيث يتم تلخيص النتائج وعرضها في صورة مفيدة وابلاغها لمن يهمه الأمر. وعادة ما يتم ذلك في صورة مجموعة من الحسابات والقوائم العامة.

٤ ـ فروع المحاسبة:

لم تكن المحاسبة في بداية ظهورها في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي تعدو عن كونها نظاماً مبسطاً لتسجيل المعاملات المالية للتجار في مدن ايطاليا القديمة كما سبق القول. وكان هذا التسجيل يتم طبقاً لما يسمى بقاعدة القيد المزدوج التي سيأتي تفصيلها ومبرراتها فيما بعد. ولم يبدأ التطور الحقيقي للمحاسبة الا في أواخر القرن الثامن عشر حيث كان للثورة الصناعية وبداية ظهور المشروعات الكبيرة عظيم الأثر في هذا التطور. فقد ظهرت الحاجة الى توفير مزيد من المعلومات أكثر دقة وتفصيلاً عن مشروعات كبيرة الحجم ومتباينة في أوجه النشاط. وقد أدى ذلك الى توسيع نطاق عمل المحاسبة وبداية ظاهرة تعدد فروعها. فأصبحت **المحاسبة المالية Financial Accounting** استمرارا لتسجيل العمليات طبقاً لقاعدة القيد المزدوج، وتصنيفها وتلخيصها وتجميعها لاغراض إعداد الحسابات التي تظهر نتائج عمليات المشروع من أرباح أو خسائر واعداد الميزانية التي تظهر أصول المشروع وحقوق ملاكه والتزاماته. وظهرت **محاسبة التكاليف Cost Accounting** لتفي بحاجة المشروعات الصناعية من معلومات عن تكلفة ما تنتجه من منتجات عن طريق تحليل وحصر وتبويب وتجميع عناصر التكلفة وحساب تكلفة وحدة المنتج منها. كما ظهرت الحاجة أيضاً الى **المحاسبة الحكومية Governmental Accounting** لتنظيم وضبط ورقابة تصرفات الحكومة المالية.

وكنتيجة للتقدم التقني السريع والكبر الرهيب لحجم المشروعات في العصر الحديث وقيام العديد من الحكومات بمزاولة النشاط الاقتصادي، وانتشار التخطيط الاقتصادي بدرجاته المتفاوتة في العديد من الدول ـ وخاصة النامية منها ـ زادت الحاجة الى تطوير المحاسبة وتوسيع نطاق وظائفها وتعدد فروعها لتفي بحاجة العصر الى بيانات ومعلومات اقتصادية. فظهرت الحاجة الى معلومات تساعد ادارة

المشروعات الكبيرة في اتخاذ قرارات التخطيط المستقبلية وتقييم فعالية قراراتها الماضية وفرض الرقابة المستمرة على عملياتها والاعتماد على الانظمة المعاونة وخدمات الحاسبات الآلية والاستعانة بالنماذج الرياضية والكمية في حل المشاكل المعقدة، ولذلك ظهرت **المحاسبة الادارية** **Management Accounting** لتوفر للادارة المعلومات الملائمة في الوقت الملائم وفي الصورة الملائمة لحل مشكلة معينة أو لاتخاذ قرار معين. كما ظهرت **المحاسبة القومية** **National Income Accounting** إبان الحرب العالمية الثانية لتوفير البيانات والمعلومات الاقتصادية عن الثروة القومية والدخل القومي ومساهمة القطاعات الانتاجية المختلفة فيه ومدى اعتمادها على بعضها البعض ومدى الاعتماد على دول العالم الخارجي، ذلك للتمكن من توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ككل بما يزيد من رفاهيته ويوفر حاجات افراده المتعددة.

هذا وقد صاحب هذه التطورات انفصال ادارة الوحدات المحاسبية عن ملاكها وقيام علاقة الوكالة بين الفئتين بما أدى الى ظهور الحاجة الى اضفاء مزيد من الثقة على المعلومات المحاسبية، وذلك عن طريق مراجعتها وتدقيقها بمعرفة جهة متخصصة ومستقلة. وبالتالي ظهرت **المراجعة** **Auditing** كأحد فروع المعرفة المحاسبية لتفي بهذا الغرض وغيره. وتهدف المراجعة عموماً الى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية وخاصة تلك التي تنتج عن المحاسبة المالية.

وبهذا العرض الموجز لاهداف المحاسبة بصفة عامة ووظائفها وفروعها يكون قد تحقق الهدف من هذا الفصل في شأن تعريف القارىء بها. ويعرض الفصل التالي الى تحديد موقع المحاسبة من فروع المعرفة الأخرى.

أسئلة الفصل الأول

السؤال الأول:

برر لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب فيها لا يزيد عن ثلاثة سطور لكل عبارة.

أ ـ يتعامل النظام المحاسبي مع كل البيانات والمعلومات الكمية.

ب ـ لا يختلف موضوع القياس المحاسبي في المحاسبة المالية عنه في محاسبة التكاليف.

حـ ـ بينما تقوم المحاسبة المالية على وظيفتي القياس والاتصال فان المحاسبة الادارية تقوم على وظيفة الاتصال فقط.

د ـ تهدف المحاسبة الى تسجيل معاملات التجار مع دائنيهم.

هـ ـ يعتبر نموذج الاتصال المحاسبي قاصراً حيث يفتقد الرسالة التي هي أداة الاتصال.

و ـ تعتبر الموارد التي تقع في حيازة الوحدة المحاسبية ملكاً لملاكها.

ز ـ لا تتأثر نتائج القياس المحاسبي بفرص ثبات القوة الشرائية للنقود.

حـ ـ تمثل التغيرات التي تطرأ على الموارد زيادة في حقوق الملكية.

طـ ـ الأصول هي الموارد التي يشتريها الملاك للوحدة المحاسبية من مالهم الخاص.

ي ـ تقتصر حقوق الملكية على ما يساهم به الملاك من أموالهم الخاصة في رأس مال الوحدة المحاسبية.

السؤال الثاني:

تكلم باختصار عن أهم أركان وظيفتي القياس والاتصال في المحاسبة عموماً وفي المحاسبة المالية خصوصاً.

الفصل الثاني

في موقع المحاسبة بين بعض فروع المعرفة الأخرى

١ ـ مقدمة :

حيث تهدف المحاسبة الى انتاج معلومات اقتصادية مفيدة، وحيث تقوم على نموذج للقياس وآخر للاتصال يختلف نطاق كل منهما على حسب الاهداف التفصيلية لكل فرع من فروع المحاسبة، فانه يمكن تعريف المحاسبة بأنها مجموعة من الأساليب الرياضية والاحصائية والادوات الحسابية والمنطقية، تعمل في اطار من المبادىء والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، والتي تتأثر بظروف الزمان والمكان بحيث تحظى بالقبول العام، وتهدف الى انتاج المعلومات الكمية المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، التي تتعلق بتخصيص الموارد النادرة وادارتها واستغلالها بكفاءة وفعالية.

ومن هذا التعريف الموجز نجد أن المحاسبة لها علاقات وثيقة ببعض المعارف الأخرى، نتعرض منها الى ما يلي:

٢ ـ علاقة المحاسبة بالاقتصاد:

لم تنشأ المحاسبة من فراغ كما انها لا تعمل في فراغ، فقد نشأت وفاءً لحاجة انسانية مبعثها محدودية الذاكرة البشرية، وحاجة الانسان الى معلومات اضافية لاتخاذ قرارات اقتصادية. وتعمل المحاسبة للوفاء بهذه الحاجة في اطار من الاسس والمبادىء الاقتصادية. وبالتالي فعلاقة المحاسبة بالاقتصاد وثيقة الاواصر وذلك رغم استقلال النشأة.

ويستهدف علم الاقتصاد حل المشكلة الاقتصادية، والتي تنشأ عن ندرة الموارد ومحدوديتها وتعدد بدائل استخدامها واستغلالها بصدد إشباع احتياجات

الافـراد ورغباتهم الـلامحدودة. ويقـوم الاقتصاد بحـل هـذه المشكلة الصعبـة في التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات والـرغبات الـلامحدودة بتخصيص المـوارد لفرص انتاج السلع والخدمات (الاشباعات) البديلة بحيث يمكن الوفاء بأكبر قدر من الحاجات والرغبات بأقل قدر من الموارد. ويؤدي ذلك الى تخصيص الموارد الى أفضل فرص الاستغـلال مع الـرغبة في تحقيق أقصى كفـاءة ممكنة لاستغـلالها في الفرص التي تخصص لها.

ومن استعراضنا لوظائف المحاسبة وأهدافها وفروعها في الفصل السابق نجد أن أواصل الصلة الوثيقة بينها وبين الاقتصاد ظاهرة. فمواضيع القياس المحاسبي هي موارد اقتصادية وأهداف القياس المحاسبي هي انتاج معلومات عن الموارد وعن كفاءة وفاعلية استخدامها في الفرص التي خصصت لها ويتم استغلالها فيها. وهذه المعلومات يتم انتاجها بهدف ترشيد القرارات الاقتصادية التي تتعلق بهذه المـوارد وتخصيصها واستغلالها. ومن هذا المنطلق يرى الفكر المحاسبي المعاصر أن أصول ومبادىء المحاسبة يلزم أن تكون متسقة مع الأصول والمبادىء الاقتصادية.

والعلاقة بين المحاسبة والاقتصاد ليست في اتجاه واحد، بـل هي على الأصـح علاقة تبادل منافع بين فرعين شقيقين من فروع المعرفة. فكما نجد أن المحاسبة قد تبنت كثيراً من المصطلحات والمبادىء الاقتصادية نجد أن الاقتصاد أيضاً قد تبنى من المصـطلحات والادوات المحـاسبية مـا يخدم تحقيق أهـدافه، كـما يعتمد عـلى المعلومـات المحـاسبيـة للتحقق من مـدى واقعيـة وصـدق المبـادىء والقـوانـين الاقتصادية. وغير ذلك من علاقات التبادل التي تتضح فـي دراسات متقدمة لكل من فرعي المعرفة.

٣ ـ علاقة المحاسبة بادارة الأعمال:

لعل وظيفتي التخطيط والرقابة هما أهم وظيفتان للادارة الحديثة. وتتلخص خطوات هاتين الوظيفتين ببساطة في: تحديد الهدف أو مجموعة الأهداف المرغوب تحقيقها، توفير وتدبير الموارد اللازمة لذلك، شحذ الهمم ووضع الخطط اللازمـة لاستغلال الموارد من أجل تحقيق الأهداف، متـابعة الأداء وتقييمـه وتوفـير المناخ

الملائم من الدوافع الايجابية اللازمة لتحقيق توافق الأمراء مع الأهداف الموضوعة. وفي كل مرحلة من هذه المراحل تواجه الادارة بالعديد من البدائل اللازم دراستها وتقييمها لاختيار الافضل من بينها. وكل قرار تتخذه الادارة في هذا الصدد يكون عرضة للصواب والخطأ على حسب دقة ووقتية وملاءمة ما يتوفر لها من معلومات مفيدة في اتخاذه. ويعتبر النظام المحاسبي أهم أنظمة المعلومات المتاحة للادارة لاغراض مساعدتها في أداء مهامها وانجاز وظائفها على خير وجه. وكفاءة وفاعلية القرارات الادارية في بلوغ مبتغياتها يتوقف على مدى دقة ووفرة وملاءمة ووقتية ما يتوافر للادارة من معلومات محاسبية. ومن هنا تبرز أواصر وثاقة الصلة بين المحاسبة وادارة الأعمال.

٤ ـ علاقة المحاسبة بالعلوم الرياضية والاحصائية:

تستعين المحاسبة بالعديد من الأساليب الرياضية والاحصائية في شأن القياس المحاسبي والتحقق من دقة القياس وصدق ما ينتج عنه من معلومات. فجميع العمليات المحاسبية والحسابات والقوائم المحاسبية يمكن التعبير عنها في صورة معادلات رياضية. وتُستمد قواعد وأسس التصنيف المحاسبي وتبويب المعلومات من الأسس والقواعد الاحصائية. كما يستعان ببعض فروع المعرفة الاحصائية في شأن القياس المحاسبي والتحقق من صدقه، كأسلوب المعاينة الاحصائية مثلاً. وتبرز العلاقات وثيقة بين الرياضة والاحصاء والمحاسبة في مجالات محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية. ففي المحاسبة الادارية أصبحت النماذج والأساليب الرياضية والاحصائية من الادوات الضرورية لامكان تحقيق الاغراض المستهدفة منها. وتترك نظرية الاحتمالات بصمات واضحة في القياس المحاسبي عموماً وفي عمليات مراجعة الحسابات خصوصاً.

٥ ـ علاقة المحاسبة بالعلوم السلوكية:

تهتم العلوم السلوكية بتفهم السلوك البشري والتعرف على دوافعه وتفسيره والتنبؤ به. ويتم ذلك عن طريق تجميع وتحليل المعلومات المرتبطة بهذا السلوك ومحاولة توصيف وتقنين أبعاده وجوانبه بحيث يمكن تبريره علمياً.

وقد كان للاقتصاديين والاداريين ركب السبق في تكشف العلاقات القائمة بين معارفهم والعلوم السلوكية. ولم تلحق المحاسبة بهذا الركب إلا حديثاً. ويذخر الفكر المحاسبي المعاصر بالدراسات السلوكية الهادفة الى زيادة فعالية المعلومات المحاسبية في توجيه السلوك البشري الى تحقيق رفاهية المجموع، وتوفير المثيرات الملائمة للدوافع السلوكية المرغوبة. وسوف تتضح أهمية السلوكيات في دراسة محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية. وكما يرى البعض أن هذه الدراسات قد تؤدي الى قيام فرع جديد من فروع المحاسبة ليعرف بالمحاسبة السلوكية.

٦ ـ علاقة المحاسبة بالعلوم القانونية:

تقع علاقة القانون بالمحاسبة في اتجاهين. فالقانون يعد أحد المصادر الالزامية لبعض المبادىء والقواعد المحاسبية اللازمة في شأن القياس والاتصال المحاسبي. كما أن المحاسبة عموماً تعمل في إطار البيئة القانونية القائمة في الزمان والمكان. وقد يتدخل المشرع أحياناً لحماية فئات من المتعاملين مع الوحدة المحاسبية بفرض قواعد معينة أو ضرورة انتاج وتوفير معلومات معينة في صورة محددة. كما أن المحاسبة تعد أحد الادوات المفيدة بصدد التحقق من الالتزام ببعض الأحكام والنصوص القانونية. وتعتبر المحاسبة المالية هي أكثر فروع المعرفة المحاسبية تأثراً بالقانون. فقد توجد من النصوص القانونية ما يلزم المحاسب باجراءات معينة في شأن تصميم النظام المحاسبي، أو بشأن التقارير والقوائم المحاسبية. كما أن قوانين الشركات تتعرض لتنظيم كثيراً من المسائل المحاسبية كتنظيم الدفاتر التجارية وشكل القوائم والحسابات الختامية وطريقة عرضها ونشرها، ومعالجة توزيع الأرباح وما الى ذلك من مشاكل القياس والاتصال المحاسبية. كما تلتزم القواعد والاجراءات المحاسبية بالنصوص القانونية في حالات التصفية والافلاس والاندماج والمعاملات الضريبية.

ولا شك أن مدى تأثر المحاسبة بالقانون يختلف من دولة الى أخرى، ففي بعض الدول كمصر ولبنان مثلاً قد تفرض الدولة تطبيق نظام محاسبي معين بكامل أركانه على قطاع أو عدة قطاعات معينة، بينما في دول أخرى قد يكتفي المشرع بما يضمن الحفاظ على حقوق الدولة والمواطنين.

هـذا وتعد المعلومـات والسجلات المحـاسبية من جهـة أخـرى من قـرائن الاثبات القانونية اذا ما توافرت فيها شروط معينة.

ويتضح مما تقدم مدى أهمية إلمام المحاسب بالاعتبارات القانـونية المختلفـة المؤثرة في نطاق عمله والمحددة لبعض تصرفاته. هذا ليتجنب الوقوع في مخالفات وأخطاء قانونية من ناحية، ولتمكينه من العمل على تغيير المتطلبات والاجـراءات انقانونية التي قد لا تتمشى مع المبادىء والقواعد المحاسبية السليمة.

٧ ـ علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية:

تظهر العلاقة وثيقة بين بعض العلوم الهندسية والمحاسبة. فلا يمكن الفصل مثلاً بين أصول هندسة الانتاج ومقومات محاسبة تكلفة الانتاج، حيث يهتم كلاهما بمناولة المواد، وسجلاتها، ودراسة الزمن والحركة وتحليل العمالة، ودراسة الطاقات المتاحة وامكانيات استغلالها، وما الى ذلك. أضف الى ما تقدم أن كل الدراسات الهندسية في شأن الجدوى الاقتصادية لا بد وأن تعتمد على معلومات محاسبية، وذلك يمتد من هندسة الالكترونيات الى هندسة الطرق والكباري والانشاءات.

كما أن مجالات عمل المحاسبة الادارية تقتضي بالضرورة تعاون المحاسبين مع المهندسين، حتى تؤتي المحاسبـة الادارية ثمـارها في مـد الادارة بالمعلومـات الصالحة والوقتية لاتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية الملائمة.

ولا يقتصر الأمر على محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية، فالمحاسب المالي مثلاً يعتمد أساساً على التقديرات الهنـدسية بصـدد تحديـد العمر الانتـاجي للأصـول طويلة الأجل (الثابتة) واختيار طرق الأهلاك المناسبة لكل منهـا، كما يلزم تعـاون الطرفين بصدد تقييم بعض الأصول أو تقييم المنشأة ككل.

٨ ـ الخلاصة وموقع المحاسبة بين العلوم الأخرى:

نخلص مما تقدم بأن المحاسبـة بفروعهـا المختلفة وثيقـة الصلة بعديـد من العلوم الأخرى، وخاصة العلوم الانسانية. فعلاقـة المحاسبـة بالاقتصـاد علاقـة ترابط من جميع الأركان، فموضوع الاهتمام واحد، والأهداف مترابطة، وتبـادل المنافع قائم الى الدرجة التي يمكن معها القول أنهما توأمان لا ينفصلان.

وتبدو علاقة الادارة بالمحاسبة في صورة المستفيد والمفيد، فالمعلومات المحاسبية ضرورة حتمية لامكان نجاح الادارة في مهامها والقيام بوظائفها وانجاز مسؤولياتها. أما علاقة المحاسبة بالرياضة والاحصاء فهي علاقة مستفيد، بمعنى أن المحاسبة تستعير من المبادىء والقواعد والقوانين والنماذج الرياضية والاحصائية ما يثرى مجالاتها المختلفة ويجعل المعلومات المتولدة عنها أكثر قيمة وفائدة. أما المحاسبة والعلوم السلوكية فهي مجال خصب للتعاون وخاصة في مجالات اهتمام المحاسبة الادارية. وتتلخص علاقة المحاسبة بالقانون في أن القانون قد يصبح مصدراً لبعض القواعد والمبادىء المحاسبية، كما ان المحاسبة تعتبر مصدراً لقرائن الاثبات القانونية. وتبرز علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية في مجال هندسة الانتاج وجميع مجالات اقتصاديات الهندسة.

ولا شك في أن ما تقدم يوضح أن المحاسبة تقع في دائرة العلوم الاجتماعية أو الإنسانية Social Sciences وإن كان من الممكن القول بأن لها بعض الروابط والصلات ببعض العلوم الطبيعية Natural Sciences. فالعلوم الاجتماعية أو الانسانية تهتم بدراسة الانسان وسلوكه واحتياجاته، وكيفية الوفاء بهذه الاحتياجات، وتقنينها، وتنظيمها، كما تهتم بدراسة التنظيمات البشرية والجماعات الانسانية وعلاقاتها بعضها بالبعض، وسلوكها ومقوماتها وعاداتها وتقاليدها. ، وما الى ذلك. ولا شك أن المحاسبة تهتم بالانسان كمتخذ قرار اقتصادي محدود القدرة على تخزين المعلومات وفي حاجة الى العون في هذا المجال. فهي تقوم اذن للوفاء باحتياجات البشر الى معلومات اقتصادية مفيدة في اتخاذ القرارات. وبالتالي فالمحاسبة لها موقعها المتميز في العلوم الانسانية أو الاجتماعية.

أسئلة الفصل الثاني

السؤال الأول:

برر لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب فيما لا يزيد عن ثلاثة سطور لكل عبارة.

أ ـ يعتبر منشأ المحاسبة والاقتصاد واحداً ولكن أهدافهما مختلفة ومتباعدة.

ب ـ بينما يستفيد المحاسب من دراسة الاقتصاد فان الاقتصادي لا يستفيد من دراسة المحاسبة.

جـ ـ يوجد لدى الادارة من بدائل الحصول على المعلومات التي تلزمهـا ما يجعلها في غنى عن المعلومات المحاسبية.

د ـ حيث القرارات الادارية تتعلق بمواضيع اقتصادية فـلا حاجـة للاداري بالالمام بالأصول والمبادىء المحاسبية.

هـ ـ حيث المحاسبة تعد عند نشأتها أداة منظمة للحساب فليس لها علاقة بفروع الرياضة الأخرى.

و ـ دراسـة السلوك البشـري من اختصـاص العلوم الاجتمـاعيـة وليس للموضوع أهمية بالنسبة للدراسات المحاسبية.

ز ـ إذا اختلفت المقتضيات القانونية عن ما يتطلبه تطبيق الاصول والمبادىء المحاسبية السليمة فلا مفر للمحاسب من الخروج على القانون.

حـ ـ تقـع المحـاسبـة بـين العلوم الـطبيعيـة حيث يلزم تعـاون المهنـدس والمحاسب في عديد من الاحيان.

الفصل الثالث

في مفاهيم ومباديء ومعتقدات أساسية

١ - مقدمة:

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول الأهداف العامة للمحاسبة ووظائفها وأقسامها. وبعد أن وضحنا علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى في ضوء ما عرفناها به في الفصل الثاني، يصبح من الضروري أن نلم بمفهوم بعض المصطلحات المحاسبية الرئيسية التي سوف ندرج على استخدامها فيما بعد، وأن نتعرف على بعض الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها المحاسبة المالية بصفة عامة، ونتفهم بعض المباديء الأساسية التي تعمل المحاسبة المالية في إطارها، ونستعرض بعض المعتقدات العرفية التاريخية التي مازالت تؤثر في المحاسبة المالية حتى وقتنا هذا. وسوف نتناول كل من هذه الأمور بقليل من التفصيل والإيضاح في هذا الفصل تاركين بيان آثارها على أهداف المحاسبة ووظائفها وإجراءاتها لما يلي ذلك من دراسة.

٢ - بعض التعاريف الرئيسية:

نستعرض فيما يلي توضيح مفهوم بعض المصطلحات الضرورية لتفهم المباديء والإفتراضات والمعتقدات الأساسية في المحاسبة المالية.

الوحدة المحاسبية: الوحدة المحاسبية هي مشروع اقتصادي يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو خدمياً أو مهنياً، ومن ثم فهي تعتبر منتجاً للسلع والخدمات الإقتصادية القادرة على اشباع رغبات الأفراد. ويتراوح مدى تشتت ملكية الوحدة المحاسبية من فرد واحد إلى عدد كبير جداً من الأفراد. فهي قد تكون مملوكة مثلاً لفرد واحد ويطلق عليها في هذه الحالة **المشروع الفردي**، وقد تكون مملوكة لعدد

محدود من الأفراد بالمشاركة، ويطلق عليها **شركة أشخاص**، كما قد تكون مملوكة لعدد كبير من الأفراد بالمساهمة، ويطلق عليها **شركة المساهمة**، كما قد تكون الوحدة المحاسبية تابعة لهيئة أو جهة حكومية أو غير حكومية. وهي من وجهة النظر المحاسبية لها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تاماً عن ملاكها بصرف النظر عن الشكل أو الكيان القانوني لها، وتمثل مركز الإهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي.

الفترة المحاسبية: برغم أن عمليات المشروع الذي يعد بمثابة وحدة محاسبية يفترض إستمرارها، كما سوف نرى فيما بعد، فإنه يلزم للمعلومات المحاسبية حتى تؤدي الغرض منها أن يتم إعدادها وتقريرها على فترات دورية. فتقوم المحاسبة بإظهار نتائج عمليات المشروع التي تمت خلال فترة زمنية معينة حتى يتمكن القائمون على إدارة المشروع من الوقوف على مدى تقدمه في طريقه إلى تحقيق أهدافه ويخططون لما يجب عليهم عمله في ضوء ما تم، كما يتمكن الملاك من التوقف على مقدار العائد على رؤوس أموالهم المستثمرة في المشروع كأساس لإتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن، كما تقوم المحاسبة بإظهار المركز المالي للمشروع من حيث ما يقع في حوزته من أصول أو موارد وما يقع على عاتقه من إلتزامات وحقوق ملكية في تاريخ معين. ويطلق على الفترة الزمنية التي تقوم المحاسبة بإظهار نتائج العمليات لها وإظهار المركز المالي في نهايتها، إصطلاح «الفترة المحاسبية». وتكون الفترة المحاسبية لأغراض المحاسبة المالية في العادة سنة ميلادية كاملة يختلف تاريخ بدايتها من نشاط إلى آخر، ما لم تكن هناك ظروف خاصة تستدعي أن تكون الفترة المحاسبية أطول أو أقل من سنة ميلادية.

الأصول: الأصول هي مجموعة الموارد الإقتصادية المملوكة للوحدة المحاسبية والمتاحة للاستخدام في نشاطها. وقد تكون الأصول في شكل موارد إنتاجية طويلة الأجل مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والإنتقال، ويطلق عليها في هذه الحالة **أصول ثابتة**. كما قد تكون الأصول في صورة نقدية سائلة أو يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة زمنية قصيرة، مثل المخزون من المواد والبضاعة، ومديونيات الغير للوحدة المحاسبية كعملائها مثلاً،

والنقدية الموجودة في خزائنها وفي حساباتها في البنوك، ويطلق عليها في هذه الحالة **الأصول المتداولة**. وعلى هذا فأساس التفرقة بين الأصول الثابتة والمتداولة هي درجة سيولتها أو قابليتها للتحول إلى نقدية سائلة في فترة زمنية قصيرة نسبياً. ويلاحظ أن الأصول الثابتة لا يتم إقتنائها لغرض إعادة بيعها وإنما لغرض إستخدامها في نشاط المشروع على مدار حياتها الإنتاجية. كما يطلق على الأصول الثابتة مضافاً إليها المخزون بإختلاف أنواعه **الأصول غير النقدية** لأن لها كيان عيني ولها قيمة إقتصادية ذاتية كامنة فيها، ويطلق على باقي لأاصول المتداولة **الأصول النقدية** لأنها تمثل حقوق نقدية في صورة وحدات نقدية معينة. ومن ثم نجد أن القيمة الإقتصادية للأصول غير النقدية تتقلب تبعاً لتقلبات الطلب والعرض عليها، بينما القيمة الإقتصادية للأصول النقدية تتوقف على التقلبات في قوتها الشرائية.

الخصوم: الخصوم تمثل حقوق الغير بما فيهم الملاك في أصول الوحدة الإقتصادية. وتتساوى معها دائماً في المقدار. ويمثل ما يتبقى من الأصول بعد إستبعاد إلتزامات الوحدة السارية للغير، حقوق ملاكها فيها، ويطلق عليه **حقوق الملكية**. وبذلك تنقسم الخصوم إلى قسمين: الأول يمثل حقوق الملكية، والثاني يمثل **الإلتزامات**.

وتشتمل حقوق الملكية على القيمة المالية للموارد الإقتصادية التي يقدمها الملاك كرأس مال للوحدة لتمكينها من مزاولة نشاطها، وعلى ما تقوم الوحدة بتحقيقه من الأرباح يتقرر الإحتفاظ بها فيها كتعزيز لمركزها المالي وتوسيعاً لنشاطها. ولا تلتزم الوحدة الإقتصادية برد حقوق الملكية مادام نشاطها مستمراً، حيث لا ترتبط حقوق الملكية بأجل محدد للوفاء. ويمكن لحقوق الملكية أن تتغير في المقدار نتيجة تراكم الأرباح المحتفظ بها، أو كنتيجة لزيادة رأس المال أو إنخفاضه في ظل ظروف معينة وبشروط معينة.

أما الإلتزامات فهي تمثل الإئتمان الذي يقدمه الغير للوحدة المحاسبية في صورة موارد مالية لأجل مسمى أو غير مسمى وعلى سبيل الدين. وهي تشمل القروض التي تحصل عليها الوحدة من الغير كالبنوك مثلاً، وسواء كانت طويلة

الأجل أو قصيرة الأجل، وتشمل مديونية الوحدة لمورديها ومستحقات العاملين فيها من أجور لم تسدد بعد، وما شابه ذلك.

الميزانية العمومية ـ قائمة المركز المالي: الميزانية العمومية هي كشف أو قائمة تظهر أصول الوحدة ومكوناتها ومقدارها، وخصوم الوحدة ومكوناتها ومقدارها، في تاريخ معين. ويطلق عليها «الميزانية» لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متساويين ومن ثم متوازنين من ناحية، كما يطلق عليها «عمومية» من ناحية أخرى، لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات المشروع كما وصل إليه الوضع في تاريخ معين. ويطلق عليها أيضاً قائمة المركز المالي لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار «حقيقة» المركز المالي للوحدة المحاسبية وقدرتها على الإستمرار في نشاطها والوفاء بإلتزاماتها. وتعتبر الميزانية العمومية Balance Sheet أو قائمة المركز المالي Statement of Financial Position من أهم التقارير التي تنتجها المحاسبة المالية.

الإيرادات: يزاول المشروع نشاطه بإنتاج السلع والخدمات وبيعها لمن يرغب فيها من العملاء. وتمثل مبيعات المشروع من السلع التي ينتجها أو يتجر فيها أو من الخدمات التي يؤديها، المصدر الرئيسي للإيرادات التي يحصل عليها من مزاولة نشاطه. ويمكن القول بصفة عامة أن الإيرادات تتمثل في مقدار الزيادة أو الإضافة التي تطرأ على أصول المشروع نتيجة مزاولة العمليات الإنتاجية أو التجارية وسواء كانت هذه الزيادة في شكل أصول غير نقدية كالمخزون مثلاً أو في شكل أصول نقدية، وبشرط أن لا يقابلها زيادة في رأس المال أو في إلتزامات المشروع للغير. ويتم قياس الإيرادات بالقيمة المالية للأصول التي تتراكم لدى المشروع أو الحقوق التي تنشأ له قبل الغير مقابل تبادل ما ينتجه من سلع وخدمات.

التكلفة: التكلفة تتمثل فيما يتكبده المشروع من نفقات وتضحيات في سبيل الحصول على سلع وخدمات، سواء كان ذلك لأغراض إستخدامها في العملية الإنتاجية أو لأغراض إعادة بيعها.

المصروفات: هي كل التكاليف التي تستنفد في سبيل الحصول على الإيرادات.

الربح: هو ناتج مقابلة الإيرادات التي يحصل عليها المشروع خلال فترة زمنية معينة مع المصروفات المتعلقة بتلك الإيرادات.

الحساب الختامي: هو حساب يوضح بنود الإيرادات ومقدارها وبنود المصروفات ومقدارها وناتج مقابلتها من أرباح أو خسائر، وهو يظهر النتائج الإجمالية لعمليات المشروع لفترة زمنية معينة هي في العادة الفترة المحاسبية. وتكون نتيجة المقابلة أرباحاً إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات، وتكون النتيجة خسائراً إذا حدث العكس. ويمكن أن ينقسم الحساب الختامي إلى عدد من الحسابات يظهر كل منها نتيجة أعمال مرحلة معينة من عمليات المشروع كما سيرد شرحه فيما بعد.

٣ - الافتراضات المحاسبية:

تقوم المحاسبة على مجموعة من الإفتراضات التي تساعد في تحديد إطارها وتيسير أداء وظائفها وتبسط من إجراءاتها. كما تقوم المحاسبة على عدة منطلقات أساسية تمثل الإطار النظري للتوفيق بين وظائف المحاسبة وأهدافها وتمثل المعايير التي يركن إليها المحاسب في أداء عمله بصدد توفير بيانات ومعلومات محاسبية تتلاءم مع الغرض المستهدف منها. كما يوجد أيضاً عدد من المعتقدات التاريخية التي صاحبت المحاسبة في مراحل تطورها ومازالت تؤثر في إجراءات الممارسة العملية للمحاسبة حتى وقتنا هذا. ورغم أن غالبية الكتابات المحاسبية لا تفرق بين الإفتراضات Assumptions والمنطلقات أو المعايير Postulates or Standards، والمعتقدات Conventions، إلا أننا سوف تقوم بمعالجة كل منها على حدة لإختلاف مفهومها وأهدافها. ونتناول الافتراضات المحاسبية في هذا البند على أن نتناول المنطلقات والمعتقدات في البنود التالية.

أ - افتراض استقلال الوحدة المحاسبية:

ويفترض المحاسب أن الوحدة المحاسبية تعد مستقلة عن أصحاب المصلحة

فيها. وعلى هذا الأساس فإن البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وتوفيرها من وجهة نظر الوحدة المحاسبية ولها، حيث تمثل موضوع الإهتمام في المحاسبة المالية. ومن ثم فإن الوحدة المحاسبية تعتبر نواة النظام المحاسبي الذي يتم تصميمه لها بحيث يغطي الأنشطة التي تقوم الوحدة بمزاولتها ويعكس العمليات التي تكون بنفسها طرفاً فيها، وذلك دون نظر للأنشطة الخاصة بأصحاب المصلحة فيها. فالوحدة المحاسبية هي كيان صوري مستقل يفترض إمكانية تعامله مع الكيانات الأخرى سواء كانت حقيقية أو صورية.

ب ـ افتراض استمرار الوحدة المحاسبية:

يفترض المحاسب أن الوحدة المحاسبية مستمرة في عملياتها في المستقبل، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك. ويعتبر هذا الإفتراض أساسياً لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبية، وخاصة ما يتعلق منها بالأصول الثابتة. فقد جرى العرف المحاسبي مثلاً عند قياس المركز المالي للمشروع على أن يأخذ المحاسب بالقيم التاريخية للأصول المختلفة ولا يهتم بقيمتها التبادلية في السوق في تاريخ إعداد القائمة، وذلك زعماً بأن المشروع لا تهمه القيم التبادلية لهذه الأصول مادام مستمراً في عملياته في المستقبل ومن ثم لن يقوم ببيعها في الحال.

جـ ـ افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود:

تقوم المحاسبة المالية تقليدياً، ومازالت في أغلب الأحوال، على إفتراض أن وحدة القياس المحاسبي ـ وهي النقود ـ ثابتة القيمة على مر الزمن. أو أن التقلبات التي تطرأ على قيمتها تعتبر من الضآلة في معظم الأحيان بحيث لا تؤثر في صحة القياس المحاسبي لو افترض ثبات قيمتها، ومن ثم يمكن تجاهلها. وعلى هذا الأساس يمكن للمحاسب أن يجمع تكلفة أصول مشتراه منذ عشر سنوات مثلاً على تكلفة أصول تم شراءها اليوم ليحصل على رقم يزعم أنه متجانساً في وحدات قياسه تأسيساً على هذا الإفتراض. وقد أصبح إفتراض ثبات قيمة النقود مثار جدل شديد منذ الحرب العالمية الثانية وما زال. فالقوة الشرائية للنقود أصبحت في إنخفاض مستمر في كل دول العالم بشكل لا يمكن معه القول أن التقلبات في

قيمتها ضئيلة يمكن تجاهلها. وقد أصبح أمر تعديل البيانات المحاسبية للتقلبات في القوة الشرائية للنقود (المستوى العام للأسعار) من الأمور المرغوبة والواجبة بحيث يقتضي ضرورة إسقاط هذا الإفتراض. وقد عدلت العديد من الممارسات في عدد من الدول المتقدمة عن هذا الفرض بطرق متفاوتة للتغلب على أثر مشكلةالتقلبات في المستوى العام للأسعار على مصداقية المعلومات المحاسبية. وسوف يكون هذا الموضوع محل دراسة محاسبية متقدمة.

٤ ـ المنطلقات أو المعايير المحاسبية:

سبق أن ذكرنا أن المعايير والمنطلقات المحاسبية هي التي تربط الوظيفة بالهدف أو هي وسيلة التوفيق بين الأداة والغاية. وحيث عرفنا المحاسبة وظيفياً في الفصل الأول على أنها نظام للقياس ونظام للاتصال يهدف إلى توفير بيانات ومعلومات وقتية وصالحة لإتخاذ القرارات، فإن هذا يستدعي منا أن نوضح المنطلقات والمعايير التي تربط كل من وظيفتي القياس والإتصال بالهدف المرغوب التوصل إليه على الوجه الأكمل. ولعل المعايير والمنطلقات التي قدمتها جمعية المحاسبة الأمريكية في سنة ١٩٦٦ تعد بحق من أفضل ما يوجد في الفكر المحاسبي في هذا الشأن. وبالتالي فإننا سوف نستعرض هذه المعايير فيما يلي بإختصار: (١)

أولاً: معايير القياس:

وهي تتكون من أربعة معايير أساسية مرتبة على حسب درجة أهميتها كما يلي:

أ ـ الصلاحية للغرض المستهدف منها	Relevance
ب ـ القابلية للتحقق منها	Verifiability
جـ ـ الإلتزام بالموضوعية	Freedom from Bias
د ـ القابلية للقياس الكمي	Quantifiability

وسوف نتناول كل من هذه المعايير بقليل من الإيضاح:

(١) Committee on Basic Accounting Theory, **A Statement of Basic Accounting Theory,** (The American Accounting Association, 1966). pp. 7-18.

أ ـ الصلاحية للغرض المستهدف منها:

يقتضي هذا المعيار أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله. ولما كانت المعلومات المحاسبية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين إحتياجات كل منهم من المعلومات تبايناً شديداً، فإن الأمر يقتضي ـ تطبيقاً لهذا المعيار ـ إفتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها من جانب من يستفيدون عادة من هذه المعلومات. وهذا هو ما يحدث فعلاً في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي.

ويتعين علينا الإعتراف في هذا المجال أن التطبيق والممارسة العملية في المحاسبة المالية حتى وقتنا الحاضر تتقيد بعدد من القواعد والإفتراضات المحاسبية، التي درج العرف المحاسبي على إستخدامها لفترة طويلة، تقلل من صلاحية المعلومات المحاسبية للغرض المستهدف منها بدرجة كبيرة، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم صلاحيتها على الإطلاق. ورغم ذلك فلن نستطيع تناول هذا الموضوع بالجدل والنقاش على هذا المستوى المبدئي من الدراسة.

ب ـ القابلية للتحقق منها:

يعني بالتحقق في مجال المحاسبة المالية إستناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر. غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساساً سليماً لإتخاذ القرارات وبحيث يمكن إتخاذ نفس القرار استناداً إلى نفس المعلومات رغم إمكانية إختلاف الأشخاص القائمين بإتخاذه. ويعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة ولها إستقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.

وبالتالي فإن تعدد الدلالات يعني إنحرافاً عن المعيار مما يقتضي إتخاذ ما يلزم

من إجراءات لتصحيح الوضع. ويعتبر هذا المعيار صفة أساسية وهـامة يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية. وكما هو الحال بالنسبة للمعيار السابق، فإن التطبيق والممارسة العملية في مجال المحاسبة المالية في وضعها الراهن لا تلتزم بهذا المعيـار بهذه الصورة الواسعة وإنما تسعى إلى الإلتزام بالتحقق في مفهومه الضيق السابق الإشارة إليه.

جـ - الإلتزام بالموضوعية:

ويعني بـالموضـوعية في التـطبيق والممارسـة المحاسبيـة الابتعـاد عن الحكم الشخصي بقـدر الإمكان والإستنـاد على مصـادر حقيقيـة للبيـانـات والمعلومـات المحاسبية. والموضوعية بهذا المفهوم هي توأم التحقق ووجهه الآخر ويطلق عليهما في كثير من الأحيان قاعدة وجود الدليل الموضوعي. ولا يختلف مدلول هذا المعيار من وجهة نظر الجمعية كثيراً عن مدلوله التقليدي، وإن كان يعني من وجهة نظرها أن لا تكـون المعلومات المحـاسبية منحـازة لصالـح مجموعـة من المستفيدين عـلى حساب المجموعات الأخرى، الأمـر الذي يتعـين معه أن تكـون هذه المعلومـات واقعية.

د - القابلية للقياس الكمي:

جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الـذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المحاسبية، وخاصة منها ما ينتج عن المحاسبة المالية. وكان ذلك نتيجـة حتمية لعـدم إمكانيـة إستخدام مقـاييس كمية أخـرى لقيـاس التغيرات المحـاسبية وتلخيص وعـرض البيانـات المتعلقة بهـا والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لاختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات وعدم تماثلها. ولما كان الالتزام بالقياس النقدي يؤدي في الكثير من الأحيان الى استبعاد بيانـات ومعلومات مفيدة ويمكن قياسها بمقاييس كمية أخـرى، وتكون في العـادة بيانـات ومعلومات لازمةَ لايضاح وعلاج التشـوهات النـاتجة عن الاعتمـاد على المقيـاس النقدي دون غيره، فإن هذا المعيار قد امتد بحدود البيانات والمعلومات المحاسبية إلى التعامل في كل البيانات التي يمكن قياسها قياساً كمياً وانتاج كل المعلومات التي

يمكن قياسها كمياً، بصرف النظر عن إمكانية قياسها نقدياً. ورغم ذلك فما زالت المحاسبة المالية تعتمد بصفة مطلقة على المقياس النقدي دون غيره من المقاييس الكمية.

وتحدد هذه المعايير الأربعة الإطار العام لنظام القياس المحاسبي وأهدافه وأركانه والشروط اللازم توافرها في البيانات التي يتعامل معها، والمعلومات الناتجة عنه. ولما كانت وظائف المحاسبة لا تقتصر على القياس وإنما تتضمن أيضاً الاتصال، بمعنى توصيل البيانات والمعلومات الناتجة من القياس للراغبين فيها في الوقت الملائم وفي الصورة المناسبة وبالدلالة التي تتفق مع الحاجة إليها، فقد أوردت جمعية المحاسبة الأمريكية أيضاً مجموعة من المعايير التي تحدد الإطار العام لوظيفة الاتصال. ورغم أن الجمعية أطلقت عليها «إرشادات الاتصال» Communication guidelines تمييزاً لها عن معايير القياس الأربعة السابقة إلا أنها تعد من وجهة نظرنا في مرتبةالمعايير، ونتناولها بقليل من التفصيل فيما يلي:

ثانياً: معايير الاتصال:

أوردت الجمعية خمسة معايير للاتصال هي كما يلي:

أ ـ التوافق مع الإستخدامات المتوقعة
Appropriateness to expected use

ب ـ إظهار العلاقات الهامة
Disclosure of significant relationships

جـ ـ إظهار المعلومات البيئية.
Inclusion of environmental information

د ـ التوحيد في الممارسة في الوحدة المحاسبية وبين الوحدات المحاسبية.
Uniformity of Practice within and among entities

هـ ـ ثبات وتناسق أساليب الممارسة على مر الزمن.
Consistency of practice through time

أ ـ التوافق مع الاستخدامات المتوقعة:

ولهذا المعيار علاقة وثيقة بمعيار الصلاحية للهدف. ويستدعي هذا المعيار

وجود دائرة للاتصال المتبادل بين القائمين على النظام المحاسبي والراغبين في المعلومات المحاسبية، بحيث يتمكن المحاسب من التعرف على الإستخدامات المختلفة للبيانات والمعلومات المحاسبية، ويحدد على هذا الأساس الخصائص التي يجب توافرها فيها بحيث تتفق مع هذه الإستخدامات. كما يجب أن تكون عملية الإتصال المتبادل مستمرة بحيث يتمكن القائمون على النظام المحاسبي من معرفة ما يطرأ من تغيرات على إستخدامات البيانات والمعلومات المحاسبية ليتم تطويرها بحيث تظل في حالة توافق مستمر مع الاستخدامات المتغيرة.

وبرغم أن هذا الوضع المثالي يتوفر بدرجة مقبولة في بعض مجالات المحاسبة كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية إلا أنه لا يتوفر إلا في حدود ضيقه جداً في الممارسة العملية في مجال المحاسبة المالية. فالشكل التقليدي للحسابات الختامية والميزانية العمومية ظل كما هو عليه منذ فترة طويلة من الزمان، كما أن المحتوى من البيانات والمعلومات لم يتطور، ومازالت المفاهيم التقليدية تفرض سيطرتها. وقد أدت هذه الأوضاع إلى ظهور طبقة جديدة يطلق عليها «المحللون الماليون» تتركز مهامهم في تحليل وتنسيق البيانات والمعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية ووضعها في الصورة التي تتفق مع الإستخدامات المرغوب فيها منها. وقد أدى ذلك إلى تشويش دائرة الإتصال المتبادل التي يستوجب الأمر وجودها بين القائمين على النظام المحاسبي والراغبين في المعلومات المحاسبية بوجود هذه الطبقة من الوسطاء، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع تكلفة الحصول المعلومات المحاسبية الصالحة للغرض المستهدف منها.

ب ـ إظهار العلاقات الهامة:

يمثل هذا المعيار أحد الخصائص الواجب توافرها في التقارير والقوائم المحاسبية، ويعني أن البيانات والمعلومات التي تتضمنها هذه التقارير والقوائم يجب أن تعكس بأقصى درجة ممكنة من الصدق والأمانة الموضوعية الأحداث والآثار التي يتم إعداد التقارير أو القوائم عنها، كما يجب تنسيق البيانات والمعلومات بالطريقة التي تظهر العلاقات الهامة بين مكوناتها المتعددة. ويعد هذا المعيار أحد مقاييس

قدرة البيانات والمعلومات المحاسبية على إظهار خصائص ومواصفات موضوع التقرير بحيث لا تتسبب في إتخاذ قرار خاطىء بشأنه. وعلى هذا لأاساس فإن هذا المعيار يتطلب إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في إتخاذ قرار معين بشأن الوحدة المحاسبية. ويعتبر هذا المعيار أحد المقاييس الأساسية التي يستند إليها المراجع الخارجي في التحقق من مدى قدرة البيانات والمعلومات التي تظهرها القوائم والحسابات الختامية في المحاسبة المالية على إظهار حقيقة المركز المالي ونتيجة عمليات الوحدة المحاسبية.

جـ - إظهار المعلومات البيئية:

سبق أن أوضحنا أن المحاسبة تتعامل أساساً في البيانات التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية لكي تنتج معلومات يمكن التعبير عنها في صورة كمية. وعرفنا أن التعبير الكمي في المحاسبة المالية بالذات يقوم على أساس القياس النقدي للعمليات التي تكون الوحدة المحاسبية طرفاً فيها وقياس أثر هذه العمليات على نتيجة عمليات الوحدة ومركزها المالي. وقد لا تكفي المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك بصدد تمكين المستخدم لها أو المستفيد منها في تفهم وتبرير أوضاع الوحدة المحاسبية كما تظهرها القوائم والتقارير المحاسبية دون التعرف على ظروف العمل التي أحاطت بها وأثرت في نشاطها خلال الفترة التي يتم إعداد التقارير عنها. فقد تظهر نتيجة عمليات المشروع عن سنة معينة خسائراً جسيمة نتيجة ظروف غير طبيعية لا يتوقع استمرارها في المستقبل ولا يمكن للمشروع التحكم فيها، فإذا لم يعرف قاريء التقارير المحاسبية هذه الحقيقة فقد يتخذ قراراً غير صحيح بشأن علاقته بالمشروع، ولذلك يتطلب هذا المعيار أن تظهر القوائم والتقارير المحاسبية كل المعلومات المتعلقة بالظروف المحيطة بالمشروع والمؤثرة في نشاطه بصورة ملموسة حتى تكتمل دلالة المعلومات التي تظهرها هذه التقارير والقوائم.

د - التوحيد في الممارسة في الوحدة المحاسبية وبين الوحدات المحاسبية:

ويطلق على هذا المعيار معيار التوحيد المحاسبي، والذي يتضمن توحيد الأسس العامة والقواعد الأساسية والإجراءات الرئيسية التي يسترشد بها المحاسب

في تحقيق أهـداف المحاسبـة بحيث يصبح للبيـانات والمعلومـات المحاسبيـة دلالة موحدة. وهذا الأمر يعتبر ضرورياً حتى تتحقق أكبر فائدة من البيانات والمعلومات المحاسبية للمستفيدين منها. وقد جرى العرف في المحاسبة المالية على تعدد القواعد والإجراءات المحاسبيـة التي تتعلق بنفس الموضـوع وإختلاف دلالات المعلومـات التي تنتج عن كل منها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تضليل قراء القوائم المالية في كثير من الأحيان. ولما كانت القوائم والتقارير المحاسبية تمثل رسائلاً تتضمن ملخصاً عن عمليات المشروع وتعكس نتيجة نشاطـه، فإنـه يلزم أن يكون لهـا دلالة معـروفة ومحـددة لا تختلف من مشروع إلى آخـر على حسب هـوى القائمـين عـلى النـظام المحاسبي فيه. وإلا لما استطاع المستثمر مثلاً أن يتخذ قراراً سليماً بشأن المفـاضلة بين المشروعات المختلفة لأغراض إستثمار أمواله، ولما استطاع المقـرض أن يتخذ قراراً محدداً بصدد إقراض مشروع معين دون مشـروع آخر. ورغم مـا للتوحيـد المحاسبي من أهمية بالغة في إضفاء صفة الدلالة الموحدة على البيانات والمعلومات المحاسبية، فإن الإتفاق عليه مازال مثار جدل شديد لن نتعرض لمناقشتـه في هذا المقام. ويكفي أن نعرف أنه في مجاله إلى الانتشار بقوة القانون، حماية للمستفيدين من المعلومات المحاسبية، وخاصة في الدول التي تتبع نظام التخـطيط الاقتصادي لموارها.

هـ ـ ثبات وتناسق أساليب الممارسة على مر الزمن:

ويتطلب هذا المعيار الثبات على الأسس والقواعـد والإجراءات المحـاسبية التي يتم إتباعها في الوحدة المحاسبية بمرور الزمن، حيث أن ذلك يسهل من عملية التتبع الزمني لمدى تقدم الوحدة في تحقيق أهدافها على أساس من المعلومات ذات الدلالة الموحدة. ولا يعني هذا المعيار عـدم إمكانيـة الخروج عن قـاعدة محـاسبية معينة كانت مفضلة في ظل ظروف معينـة إلى قاعـدة أخرى تعـد أفضل في ظـل ظروف أخرى. فهذا يعتبر من الأمور الممكنة والمرغوبة إذا كان الهدف يقتصر على الرغبة في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية دون التضليل. ويجب في هذه الحالة أن تحتوي التقارير المالية ما يفيد بالخروج عن القاعـدة السابق إتبـاعها وتحـديدهـا، ومبررات هذا الخروج، والقاعدة الجديدة التي يتم إتباعها في الوقت الحالي.

٥ ـ المعتقدات العرفية[1]:

تعد المعايير التي تعرضنا لها في البند السابق حديثة العهد ولم تحتل مكانتها في مجال الممارسة العملية بصورة ملموسة بعد. فما زالت الممارسة العملية في المحاسبة المالية تسترشد ببعض القواعد المتعارف عليها بين المحاسبين تاريخياً، والتي لا ترقى في الواقع إلى مستوى المعايير، ولكنها أصبحت، بمرور الزمن، بمثابة معتقدات عرفية تاريخية جامدة تحظى بالقبول العام في التطبيق المحاسبي. والواقع أن تمسك المحاسبين بهذه المعتقدات، مثلها في ذلك مثل الإفتراضات المحاسبية، يرجع أساساً إلى أنها تيسر وظيفة المحاسب، وتمكنه من التهرب من الحاجة إلى التغيير ليتلاءم مع احتياجات العصر إلى معلومات تتناسب مع إتخاذ القرارات المختلفة. وسوف نستعرض هذه المعتقدات بإختصار، حيث سوف نضطر للإلتزام بها مسايرة للعرف في هذه المرحلة المبدئية من الدراسة، تاركين موضوع التأسيس العلمي لها والخروج عليها للمراحل المتقدمة.

أ ـ قاعدة التكلفة التاريخية: يلتزم القياس المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات تقليدياً بقاعدة التكلفة التاريخية. وهذا يعني أنه بصرف النظر عما يطرأ من تقلبات في القيمة الاقتصادية لأصول المشروع أو إلتزاماته، أو في القيمة الاقتصادية لعناصر المصروفات أو الإيرادات، فإنها تظهر في السجلات والقوائم والتقارير المحاسبية دوماً بتكلفتها الأصلية تاريخياً. فإذا اشترى المشروع آلة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مثلاً في بداية السنة وأصبحت قيمة هذه الآلة في نهاية السنة ١٥٠٠٠ جنيه فإنها تظل تظهر في السجلات المحاسبية بتكلفتها التاريخية وقت الحصول عليها وهي ١٠٠٠٠ جنيه وتستنفد خدماتها على هذا الأساس. ورغم تعرض هذه القاعدة إلى النقد الشديد حيث تمثل حجر عثرة في سبيل توفير الدلالة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية، إلا أنها مازالت تحظى بالقبول العام في التطبيق المحاسبي في مجال المحاسبة المالية.

---

(١) يطلق عليها عادة المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وسوف يقتصر هنا على عرض ما يلزم من هذه المبادىء لهذه المرحلة المبدئية من الدراسة، تحت مسمى القواعد. ونتناول هذا الموضوع تفصيلياً في المحاسبة المالية المتوسطة، وهي التي تلي هذه المرحلة المبدئية.

وتختلف هذه القاعدة من حيث المضمون عن إفتراض ثبات القوة الشرائية للنقود التي تمثل وحدة القياس الأساسية في المحاسبة المالية. ولا يعني تعديل البيانات المحاسبية للتقلبات في القوة الشرائية للنقود بإسقاط إفتراض ثباتها خروجاً على قاعدة التكلفة التاريخية، وإنما يعني قياس التكلفة التاريخية بوحدة قياس موحدة. أما الخروج على قاعدة التكلفة التاريخية فيقتضي قياس القيم الاقتصادية حتى لو كانت القوة الشرائية للنقود ثابتة.

ب ـ **قاعدة تحقق الإيرادات محاسبياً**: تدعو الحاجة إلى معلومات محاسبية للتوقف على نتائج نشاط المشروع ـ الذي يمثل الوحدة المحاسبية ـ إلى ضرورة القياس الدوري لنتائج عملياته. ويتم هذا القياس عن كل فترة من الفترات المحاسبية السابق تعريفها رغم إفتراض إستمرار عمليات المشروع. وتمثل الايرادات عن الفترة المحاسبية نتيجة تفاعل عمليات وأنشطة المشروع المختلفة من شراء وإنتاج وتسويق. وامتداد هذه الأنشطة على مدار حياة المشروع واستمرارها يؤدي إلى ضرورة وجود قاعدة يسترشد بها المحاسب بصدد تحديد الايرادات التي يمكن اعتبارها خاصة بفترة محاسبية معينة دون الفترات الأخرى. وهذه القاعدة العامة التي جرى العرف المحاسبي على إستخدامها هي تحقق الإيرادات محاسبياً عند إتمام عملية بيع السلعة أو الخدمة التي ينتجها أو يؤديها المشروع، وذلك بصرف النظر عن كون عملية البيع تمت نقداً أو بالأجل. وترتبط هذه القاعدة بقاعدة التكلفة التاريخية إرتباطاً وثيقاً كما سوف يتضح فيما بعد.

جـ ـ **قاعدة مقابلة الايرادات بالمصروفات**: تتطلب عملية تحديد نتائج عمليات المشروع من أرباح أو خسائر ضرورة مقارنة الإيرادات التي يحصل عليها المشروع خلال الفترة المحاسبية، والتي تتحقق محسابياً طبقاً للقاعدة السابقة، بالمصروفات التي تمت التضحية بها أو التكاليف التي تم استنفادها في سبيل الحصول على تلك الايرادات. وهذا يستدعي ضرورة تتبع علاقة السببية بين الايرادات وما يلزم لتحققها من مصروفات بصرف النظر عن توقيت سداد تلك المصروفات. فما دامت المصروفات والتكاليف المستنفدة ترتبط بالايرادات المحققة محاسبياً لفترة محاسبية معينة فيجب أن تتحمل هذه الفترة بتلك المصروفات والتكاليف، وهو ما

يطلق عليه قاعدة مقابلة الإيرادات بالمصروفات. وسوف تتضح آثار تطبيق هذه القاعدة فيما بعد.

د ـ **قاعدة التحفظ: أو الحيطة والحذر**: يرتبط تطبيق هذه القاعدة إرتباطاً وثيقاً بالقواعد السابقة في التطبيق العملي، كما أنها تبرر على أساس إفتراض إستمرار الوحدة المحاسبية وضرورة إظهار نتائج عملياتها على فترات دورية متقاربة. فالقياس القاطع والدقيق لنتائج عمليات المشروع يتطلب الانتظار حتى نهاية هذه العمليات، بما يؤدي إلى أن القياس الفتري لهذه النتائج يكون في أفضل صورة تقريبياً. وتتضمن قاعدة التحفظ مراعاة الحيطة والحذر عند القياس الفتري لنتائج عمليات المشروع وتعني أن يأخذ في الحسبان كل الخسائر المحتملة وتستبعد كل الأرباح المحتملة والتي لم تتحقق بعد بصدد قياس هذه النتائج. ويوجه لهذه القاعدة الكثير من النقد على اعتبار أنها تفتقر للأساس العلمي مثلها في ذلك مثل قاعدة التكلفة التاريخية. كما أنها تتعارض مع قاعدتي التكلفة التاريخية والمقابلة السليمة للإيرادات بالمصروفات فيما يتم تطبيقها بصدده من بنود.

هـ ـ **خلاصة**: تعرضنا في هذا الفصل إلى تعريف بعض المصطلحات المحاسبية الهامة، ثم أوضحنا الافتراضات التي تقوم المحاسبة المالية عليها، وانتقلنا إلى المعايير والمنطلقات التي يجب على المحاسب الاسترشاد بها إذا كان للمحاسبة أن تؤدي وظائفها الخاصة بالقياس والاتصال على الوجه الأكمل. ومراعاة منا لما جرى عليه العرف المحاسبي التقليدي في المحاسبة المالية، وإعترافاً بأن المعايير والمنطلقات التي تبنيناها لم ينتشر تطبيقها بعد عملاً بحيث يمكن القول أنها أصبحت تحظى بالقبول العام في التطبيق العملي والممارسة المحاسبية وجدنا أنه من الضروري إستعراض بعض القواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تعد من وجهة نظر بعض الكتاب بمثابة معتقدات عرفية. وقد إستعرضنا هذه القواعد دون جدال فيها تاركين هذا الموضوع لدراسات متقدمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما أطلقنا عليه الإفتراضات المحاسبية يعتبر من وجهة نظر العديد من الكتاب بمثابة قواعد عرفية شأنها شأن القواعد الأخرى، كما يطلق عليها عادةً المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. !

أسئلة الفصل الثالث

السؤال الأول:

برز خطأ أو صواب كل من العبارات التالية فيما لا يزيد عن ثلاثة سطور لكل عبارة.

أ - ترتبط الفترة المحاسبية بحياة المشروع وبذلك فهي متغيرة بتغير الأجل الذي يستمر المشروع إليه.

ب - يعد من الأصول كل ما يقع في حيازة المشروع من أشياء مادية ملموسة لها قيمة في ذاتها.

جـ - تمثل الخصوم التزامات على المشروع يلزم ردها لمستحقيها في تاريخ لاحق رغم استمرار المشروع.

د - الميزانية هي قائمة بالأصول والخصوم التي وجدت لدى المشروع خلال الفترة المحاسبية.

هـ - الإيرادات هي التدفقات النقدية الواردة للمشروع نتيجة بيعه للسلع والخدمات.

و - التكلفة هي تضحية في سبيل الحصول على أصل بينما المصروف هي كل التدفقات النقدية الخارجة من المشروع بخلاف ثمن الأصول.

ز - يلتزم المحاسب بتطبيق الافتراضات المحاسبية عملاً بينما المعتقدات والقواعد العرفية فهي مجرد إرشادات لا يتم تطبيقها عملاً بذاتها.

حـ - تتحقق الإيرادات محاسبياً عند تمام واقعة إنتاج السلعة أو أداء الخدمة.

ط - تعد قاعدة الحيطة والحذر مكملة ورئيسية لإمكانية تطبيق قاعدة المقابلة السليمة للإيرادات بالمصروفات.

ي - لا شك في أن المقابلة السليمة للإيرادات بالمصروفات تستدعي الإلتزام بقاعدة التكلفة التاريخية.

السؤال الثاني:

استكمل العبارات التالية بما يؤدي إلى تحقق الدلالة المقصودة منها.

أ ـ تقوم المحاسبة بإظهار نتيجة عمليات المشروع التي تمت. . . . . زمنية معينة.

ب ـ أساس التفرقة بين الأصول الثابتة والمتداولة هي درجة. . . . أو قابليتها للتحول إلى. . . . . خلال فترة زمنية قصيرة.

جـ ـ الإيرادات هي أساساً محصلة بيع ما ينتجه المشروع من. . . . و. . . . عند تمام واقعة. . . . .

د ـ يؤدي إفتراض ثبات القوة الشرائية للنقود، مع عدم ثباتها عملاً إلى عدم دقة. . . . المحاسبية لعدم قابلية البيانات التي تنبني عليها. . . . الرياضى.

هـ ـ تكون المعلومات المحاسبية صالحة للغرض المستهدف منها إذا ارتبطت. . . . . المراد تحقيقه.

و ـ الموضوعية في التطبيق والممارسة المحاسبية هي إمكان الاستناد إلى. . . . . للبيانات والمعلومات.

ز ـ القياس النقدي هو القياس الكمي المقصود في المحاسبة المالية بصرف النظر عما يصيب. . . . . من تغيرات.

حـ ـ يؤدي التوحيد المحاسبي إلى توافر. . . . . . . في المعلومات المحاسبية، بحيث يمكن المقارنة بين المشروعات المختلفة.

الباب الثاني

في الدورة المحاسبية والوظائف المبدئية للمحاسبة المالية

مقدمـــة :

يتناول هذا الباب توضيح الاجراءات المحاسبية الرئيسية وترسيخ المفـاهيم المحاسبية الأساسية. ويتكون الباب من أربعة فصول رئيسية يتناول الأول منها وهو الرابع في تسلسـل الكتاب، قـاعدة القيـد المزدوج وتقسيم عمليـات المشروع الى عمليات تتعلق بنتائج الأعمال وأخرى تتعلق بالأصول والخصوم وذلك عن طريق معادلة الميزانية. فيتناول الفصل الصور الرئيسية لمعادلة الميزانية، ثم توضيح كيفية تـأثر هـذه المعادلـة بالعمليـات المختلفة التي يقـوم بها المشـروع بما فيهـا عمليات الايرادات والمصروفات. وينتقل الموضوع بعد ذلك لتفاصيل حسـابات الأصـول والخصوم وأقسامها، ويعرض نموذجاً لقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية ويبرز بعض استخداماتها، ثم يلي بعد ذلك تفاصيل حسابات الايـرادات والمصروفـات ويعرض نموذجـاً مبسطاً للحسـاب الختامي، ثم ينتهي الفصـل بخلاصـة لبعض القواعد العامة التي تفيد في تحليل أثر العمليات المختلفة على حسـابات الأصـول والخصوم والايرادات والمصروفات.

أما الفصل الثاني من هذا الباب وهو الخامس في تسلسل الكتاب، فيتناول الاثبات الدفتري والترحيل وموازنة الحسابـات. وقد أوضـح هذا الفصـل مفهوم الحسابات والعلاقة بينها وبين مبدأ القيد المزدوج ومعادلة الميزانية. كما أوضح فكرة المـدين والدائن وعـلاقتها بـزيادة ونقص الحسـابات المـدينة بـطبيعتها أو الـدائنة بطبيعتها، ثم تناول الفصل بعد ذلك توضيح مفهوم الايرادات والمصروفات وبيان الاجراءات المحاسبية المتعلقة بها، وعلاقـة هذه الحسـابات بـالحساب الختـامي. وينتقل الموضوع بعد ذلك لتوضيح الهيكل الرئيسي للنظام المحاسبي، حيث يتناول

دليل الحسابات ودفاتر الأستاذ وقواعد الاثبات وعلاقتها بمبدأ القيد المزدوج، وتحليل أرصدة العمليات لاستبيان آثارها على الحسابات المختلفة، وترصيد الحسابات في نهاية الفترة، وعلاقة أرصدة الحسابات ببعضها البعض، وكيفية اعداد ميزان المراجعة وفوائده وأهدافه. ثم انتقل الموضوع لشرح ميكانيكية القيد المزدوج وتصميم واستخدام دفتر اليومية العامة، والترحيل من اليومية لحسابات الأستاذ. ثم تناول موضوع الفصل بعد ذلك أخطاء ميزان المراجعة وقيود الاقفال، وانتهى الفصل بخلاصة مختصرة لملخص الدورة المحاسبية.

ويتناول الفصل الثالث (السادس في تسلسل الكتاب) المعالجة المحاسبية للعمليات المستمرة وتسوية الحسابات في تبسيط شديد استكمالاً لأركان الدورة المحاسبية، حيث يعاد شرح هذا الموضوع تفصيلاً في الباب الرابع. ويتناول الفصل التسويات المتعلقة بتحول الأصول إلى مصروفات، والمصروفات المستحقة والايرادات المستحقة، والايرادات المقدمة، ثم يعرض كيفية الاستعانة بورقة العمل لاجراء التسويات وإجراء عمليات الاقفال واعداد الحسابات الختامية والميزانية.

أما الفصل الرابع والأخير من هذا الباب (السابع في تسلسل الكتاب) فيتناول ملخص للدورة المحاسبية في صورة متكاملة عن طريق الاستعانة بمثال توضيحي.

الفصل الرابع

في المعادلة المحاسبية الرئيسية

١ ـ مقدمة .

سبق أن ذكرنا أن الموارد المملوكة للوحدة المحاسبية يطلق عليها الأصول، وأن الالتزامات والحقوق في هذه الموارد يطلق عليها الخصوم. وحيث أننا افترضنا أن الوحدة المحاسبية لها شخصية معنوية مستقلة عن ملاكها فهذا يعني أن الأصول المتاحة لها لاستخدامها، والتي تعد فرضاً مملوكة لها، يقابلها التزام الوحدة قبل من أتاح لها هذه الأصول بقيمتها. وبالتالي فإن الأصول تتساوى دائماً مع الخصوم. وبمعنى آخر يمكن التعبير عن ذلك في صورة معادلة كالآتي:

الأصول = الخصوم

وذلك لأية وحدة محاسبية. ويطلق على هذه المعادلة معادلة الميزانية، أي معادلة الميزانية العمومية، والتي سبق تعريفها بأنها قائمة تظهر أصول الوحدة المحاسبية ومكوناتها ومقدارها وخصوم الوحدة ومكوناتها ومقدارها في تاريخ معين.

وقد سبق أن أوضحنا أيضاً أن الأصول والتي تمثل الأشياء ذات القيمة التي تمتلكها الوحدة المحاسبية، يمكن أن تكون في صورة موارد طويلة الأجل كالأراضي والمباني والآلات والمعدات ويطلق عليها **الأصول الثابتة**؛ كما يمكن أن تكون في صورة نقدية أو يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة كمخزون البضاعة، والحقوق المالية للوحدة قبل الغير والنقدية السائلة في خزائن الوحدة وفي أرصدتها في البنوك، ويطلق عليها **الأصول المتداولة**، كما أن الخصوم تتكون من قسمين إحداهما يمثل حقوق الملاك والآخر يمثل التزامات الوحدة للغير، ويطلق على الأول

حقوق الملكية ويطلق على الثاني **الالتزامات**. وبالتالي يمكن وضع معادلة الميزانية في الصورة التالية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات

ولا بد أن تتحقق صحة المعادلة بصفة دائمة، ذلك لأن كل من الجانبين يعكس في واقع الأمر وجهة نظر مختلفة لنفس الشيء، فالأصول ما هي إلا قائمة بمقدار الأشياء التي تمتلكها الوحدة المحاسبية، كما أن الخصوم تظهر لنا كيف أتيح للوحدة إمكانية تمويل الحصول على هذه الأصول سواء عن طريق الملاك أو عن طريق الأقتراض، ومقدار مساهمة كل من المجموعتين في توفير الموارد اللازمة للحصول على هذه الأصول. ومن ثم فإذا عرفنا مقدار الأصول ومقدار التزامات الوحدة لغير الملاك لعرفنا حقوق الملكية كالآتي:

الأصول - الالتزامات = حقوق الملكية

ورغم أن ممتلكات المشروع من أصول مختلفة قد تتغير من لحظة زمنية إلى أخرى، كما أن الخصوم قد تتغير أيضاً فإن تعادل هذه المعادلة لا بد وأن يتحقق في كل الأحوال. هذا وسوف نتولى توضيح ذلك في هذا الفصل.

٢ ـ تكوين المشروع والحصول على الأصول:

عندما يتكون المشروع الذي يعتبر وحدة محاسبية فإنه لا بد وأن يبدأ عملياته بالحصول على رأس المال الذي يكفل له بداية مزاولة نشاطه من ملاكه. وقد يكون المشروع ملكاً لفرد واحد أو لعدد محدود من الأفراد أو لعدد كبير جداً من الأفراد، ورغم ذلك فالإجراءات المحاسبية الأساسية لا تختلف كثيراً في كل من هذه الأحوال. ويحصل المشروع على رأس المال غالباً في صورة نقدية وتصبح النقدية هي أصول المشروع ويصبح رأس المال الذي هو أحد بنود حقوق الملكية هو خصوم المشروع في تلك اللحظة، ولا بد من تساويهما.

فإذا تكونت منشأة التجارة الحديثة مثلاً في أول يناير ١٩٨٥ برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه تم سداده في نفس اليوم (أي قام المالك أو الملاك بدفعة للمنشأة

التي قد تحتفظ به في خزائنها أو تودعه في حساب لها باسمها في البنك) فإن معادلة الميزانية تصبح كالآتي:

الأصول	=	حقوق الملكية	+ الالتزامات

(١٠٠٠٠٠ جنيه نقدية) = (١٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال) + (صفر).

ويلاحظ أن رأس المال من حقوق الملكية ومن ثم لا يظهر في الالتزامات، كما أن النقدية تعد من أصول المنشأة أو المشروع (الوحدة المحاسبية) من وجهة نظرها. ويلاحظ أيضاً أن مصدر الحصول على الأصول في هذه الحالة هو مساهمة المالك أو الملاك.

ولنفرض أنه في اليوم التالي قامت المنشأة بالحصول على قرض من أحد البنوك مقابل توقيع عقد القرض والالتزام بالسداد (لاحظ أن المنشأة لا تقوم بالتوقيع بصفتها المعنوية وإنما يقوم بمزاولة هذه العمليات باسمها المسؤول أو المسؤولين عن إدارتها) في تاريخ لاحق وكان مبلغ القرض ٣٥٠٠٠ جنيه. وتصبح معادلة الميزانية في هذه الحالة كالآتي:

الأصول	=	حقوق الملكية	+

(١٣٥٠٠٠ جنيه نقدية) = (١٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال.

(+٣٥٠٠٠ قرض من البنك)

ويلاحظ أن مقدار النقدية قد زاد بمبلغ القرض وهي من أصول المنشأة، كما أن المنشأة أصبحت مدينة للبنك بما أدى إلى زيادة التزاماتها به. وقد زاد جانبي معادلة الميزانية بنفس المقدار وبالتالي فهي ما زالت في حالة توازن.

ولنفرض أن المنشأة قامت بعد ذلك بالحصول على الأصول التالية مقابل سداد قيمتها نقداً.

شراء مبنى لمزاولة أعمالها	٢٠٠٠٠ جنيه
شراء أثاث وتركيبات لتجهيز المبنى	٣٠٠٠٠ جنيه
شراء سيارات نقل	٢٥٥٠٠ جنيه
المجموع	٧٥٥٠٠ جنيه

فيلاحظ أن هذه العمليات لا تؤثر على جانبي معادلة الميزانية، وإنما يقتصر أثرها على تغيير تشكيلة الأصول المملوكة للمنشأة باحلال هذه الأصول الجديدة محل النقدية التي نقصت بنفس المقدار سداداً لثمن الأصول. وتصبح معادلة الميزانية في هذه الحالة كالآتي:

الأصول			حقوق الملكية		+	الالتزامات	
جنيه			جنيه			جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني						
٣٠٠٠٠	أثاث وتركيبات						
٢٥٥٠٠	سيارات نقل						
٥٩٥٠٠	نقدية		١٠٠٠٠٠	رأس المال		٣٥٠٠٠	قرض البنك
١٣٥٠٠٠		=	١٠٠٠٠٠		+	٣٥٠٠٠	

فقد خصمت قيمة الأصول المشتراة ومجموعها ٧٥٥٠٠ جنيه من النقدية التي كانت متوفرة من رأس المال والقرض وهي ١٣٥٠٠٠ جنيه ليبقى في النقدية ٥٩٥٠٠ جنيه.

ولنفرض أن المنشأة قامت بعد ذلك بشراء أثاث وتركيبات إضافية بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ولكنها لم تقم بسداد القيمة نقداً وإنما اتفقت مع البائع على سداد القيمة بعد شهر من تاريخه. فكيف يكون الأثر على معادلة الميزانية؟

لا شك أن أصول المنشأة من الأثاث والتركيبات سوف تزداد بهذا المقدار؛ كما أن التزاماتها للغير سوف تزداد بالقيمة أيضاً. وتكون معادلة الميزانية في هذه الحالة كالآتي:

الأصول	جنيه	=	حقوق الملكية	جنيه	+	الالتزامات	جنيه
مباني	٢٠٠٠٠						
أثاث وتركيبات	٥٥٠٠٠						
سيارات نقل	٢٥٥٠٠					قرض البنك	٣٥٠٠٠
نقدية	٥٩٥٠٠		رأس المال	١٠٠٠٠٠		دائنون	٢٥٠٠٠
	١٦٠٠٠٠	=		١٠٠٠٠٠	+		٦٠٠٠٠

ويلاحظ أن كل بنود الأصول ما زالت كما كانت عليه في الوضع السابق فيما عـدا الأثاث والتـركيبات الـذي زادت قيمته بمقـدار ٢٥٠٠٠ جنيه، وقد زادت التزامات المنشأة بمقدار ٢٥٠٠٠ جنيه أيضاً تمثل مديونياتها قبل بائع الأثاث ومن ثم أطلقنا عليها اصطلاح «دائنون».

وتكفي الأمثلة السابقة لتوضيح أن فكرة الحصول على الأصول يتم إما عن طريق حقوق الملكية أو عن طريق الالتزامات للغير، ومن ثم يصبح من الضروري توازن أو تساوي الأصول في مجموعها وباختلاف أنواعها مع الخصوم في مجموعها وسواء كانت تتمثل في حقوق ملكية أو في التزامات.

ولا تخرج معادلة الميزانية في هذا المضمار عن كونها صورة معينة من صـور **الميزانية العمومية** التي تظهر أصول وخصوم المشروع في تاريخ معين. فلو رغبنا في تصوير ميزانية منشأة التجارة الحديثة بعـد العملية الأخيـرة ولنفترض أنها تمت في ١٩٨٥/١/٧ فتكون الميزانية بالشكل الآتي:

منشأة التجارة الحديثة

الأصول	الميزانية العمومية في ١٩٨٥/١/٧		الخصوم
جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني		**حقوق الملكية**
٥٥٠٠٠	أثاث وتركيبات	١٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٥٠٠٠	سيارات نقل		**الالتزامات**
٥٩٠٠٠	نقدية	٣٥٠٠٠	قرض البنك
		٢٥٠٠٠	دائنون
١٦٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠	

٣ ـ عمليات الايرادات والمصروفات:

لا يتكون المشروع لمجرد الرغبة في الحصول على الأصول عن طريق الحصول على رأس المال أو عقد الالتزامات للغير. فالمشروع يتكون في العادة لاستخدام الأصول المتاحة له بصرف النظر عن مصدرها لإنتاج السلع وأداء الخدمات التي تمكنه من زيادة هذه الأصول عن طريق تحقيق الأرباح. فعندما يزاول المشروع نشاطه بتأدية خدماته لعملائه أو بيع منتجاته لهم فهو يحصل منهم على أصول أخرى ينتظر أن تزيد في قيمتها عن تكلفة الخدمات المبذولة لهم أو تكلفة السلعة المباعة لهم. **ويمثل تدفق الأصول الوارد من العملاء نتيجة أداء الخدمات أو بيع السلع ما سبق أن أطلقنا عليه إيرادات المشروع**. فإذا كانت الايرادات تزيد عن تكلفة السلع والخدمات التي حصل عليها العملاء من المشروع فإن الزيادة تمثل أرباحاً للمشروع وتؤدي إلى زيادة أصوله بنفس المقدار. أما إذا حدث العكس وكانت الايرادات تقل عن هذه التكلفة التي أصبحت في حكم المصروفات فإن الفرق يمثل خسائراً للمشروع ويؤدي إلى نقص أصوله بنفس المقدار. وتمثل الأرباح والخسائر أحد عناصر حقوق الملكية ومن ثم تؤثر عليها بالتبعية. فتؤدي الأرباح إلى زيادة حقوق الملكية كما تؤدي الخسائر إلى انتقاصها.

وتقوم بعض المشروعات بأداء خدمات لعملائها كما يقوم البعض الآخر بشراء السلع المختلفة لأغراض إعادة بيعها، ويقوم البعض الثالث بتصنيع السلع المختلفة وبيعها. ويطلق على النوع الأول المشروعات الخدمية أو المهنية ويطلق على النوع الثاني المشروعات التجارية، أما النوع الثالث فيعرف بالمشروعات الصناعية، وسنقتصر في المعالجة المحاسبية في هذا الباب على المشروعات الخدمية والتجارية.

ولنفرض أن منشأة التجارة الحديثة تقوم بأداء خدمات صيانة الأجهزة الكهربائية بالإضافة إلى الاتجار فيها. وإنها قامت بأداء خدمات لعملائها بلغت قيمتها ١١٥٠٠ جنيه سددها العملاء نقداً. لا شك في أن هذا المبلغ سوف يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بنفس المقدار أيضاً. ومع مراعاة أن هذا المبلغ يمثل إيرادات للمنشأة والذي لا شك سوف يقابله مصروفات لم نقم بتحديدها بعد، فإن معادلة الميزانية يمكن أن تمتد لتغطي عمليات الايرادات والمصروفات، ويطلق عليها في هذه الحالة المعادلة المحاسبية أو **معادلة ميزان المراجعة** كما سوف يتضح فيما بعد. وهي في هذه الصورة تتخذ الصيغة الآتية:

الأصول + المصروفات = الخصوم + الايرادات.

غير أنه لما كانت الايرادات مخصوماً منها المصروفات تمثل الأرباح أو الخسائر، والتي تعتبر أحد بنود حقوق الملكية فإن المعادلة السابقة يمكن إعادة صياغتها لتصبح من جديد معادلة ميزانية كالآتي:

الأصول = الخصوم + الايرادات - المصروفات
= حقوق الملكية + الالتزامات

حيث تشتمل حقوق الملكية في هذه الحالة على رأس المال والفرق بين الايرادات والمصروفات. وعلى هذا الأساس يمكن إظهار أثر العملية السابقة على معادلة الميزانية الخاصة بمنشأة التجارة الحديثة على الوجه التالي:

الأصول		= حقوق الملكية		+ الالتزامات	
جنيه		جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني				
٥٥٠٠٠	أثاث وتركيبات	١٠٠٠٠٠	رأس المال		
٢٥٥٠٠	سيارات نقل	١١٥٠٠	أرباح محجوزة	٣٥٠٠٠	قرض البنك
٧١٠٠٠	نقدية		(خدمات مباعة)	٢٥٠٠٠	دائنون
١٧١٥٠٠	=	١١١٥٠٠	+	٦٠٠٠٠	

ويلاحظ أن الزيادة في حقوق الملكية ظهرت في بند مستقل أطلقنا عليه **«الأرباح المحجوزة»**، وهو الاصطلاح المحاسبي الذي سوف نستخدمه للتعبير عن الفرق بين الايرادات والمصروفات، والتي لا يتم التصرف فيها حتى تاريخ إعداد الميزانية، والواقع أن الأرباح المحجوزة في هذا المثال تمثل قيمة الايرادات الناتجة عن بيع الخدمات والتي لم تقابلها مصروفات بعد.

ولنفترض الآن أن المنشأة أدت خدمات أخرى لعملائها قيمتها ٩٥٠٠ جنيه لم تحصل على قيمتها منهم بعد. فما هو أثر هذه العملية على معادلة الميزانية؟ لا شك في أن قيمة الخدمات تمثل إيراداتاً وسوف تؤثر على **حقوق الملكية بالزيادة**، ولكن قيمتها لم يتم تحصيلها بعد ومن ثم فهي **ديناً قبل العملاء للمنشأة وتعد من الأصول**. وعلى هذا الأساس يكون أثر هذه العملية على معادلة الميزانية كالآتي:

الأصول		= حقوق الملكية		+ الالتزامات	
جنيه		جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني				
٥٥٠٠٠	أثاث وتركيبات				
٢٥٥٠٠	سيارات نقل	١٠٠٠٠٠	رأس المال		
٩٥٠٠	مدينون	٢١٠٠٠	أرباح محجوزة	٣٥٠٠٠	قرض البنك
٧١٠٠٠	نقدية		(خدمات مباعة)	٢٥٠٠٠	دائنون
١٨١٠٠	=	١٢١٠٠٠	+	٦٠٠٠٠	

ومن الواضح أن الأصول قد زادت بمقدار المدينون، وهم العملاء الذين قاموا بالشراء من المنشأة دون سداد قيمة مشترياتهم نقداً، كما أن الايرادات زادت بنفس المقدار كما تنعكس في الأرباح المحجوزة.

ولنعد الآن لفحص أثر المصروفات على معادلة الميزانية. وكما سبق أن عرفنا الايرادات بأنها تدفق الأصول الوارد من العملاء للمشروع نتيجة أداء الخدمات أو بيع السلع، فإن **المصروفات تمثل أيضاً تدفق الأصول الخارج عن المشروع واللازم للحصول على الايرادات**، وبصفة مبدئية يمكن النظر لعناصر المصروفات على أنها تؤدي إلى انخفاض حقوق الملكية وانخفاض الأصول لأنها تمثل تدفق عكسي لتدفق الايرادات.

ولنفرض مثلاً أن منشأة التجارة الحديثة، وهي في سبيل تأدية الخدمات السابقة الى عملائها، قد تحملت المصروفات التالية:

٣٢٠٠ جنيه أتعاب عمال صيانة الأجهزة عن الخدمات المؤداة.
٤٥٠٠ جنيه جنيه قطع غيار ومهمات لزوم صيانة هذه الأجهزة.
٧٧٠٠ جنيه مجموع تكلفة خدمات الصيانة المؤداة للعملاء.

وقد قامت المنشأة بسداد هذه المصروفات نقداً.

ويترتب على ذلك أن النقدية (وهي من الأصول) سوف تنقص بمقدار ٧٧٠٠ جنيه كما أن حقوق الملكية، بند الأرباح المحجوزة سوف ينقص بنفس المقدار. وبمعنى آخر فإن الايرادات الاجمالية الناتجة عن تأدية الخدمات للعملاء (سواء نقداً أو بالأجل) والبالغ مقدارها ٢١٠٠٠ جنيه يجب أن يخصم منها مبلغ ٧٧٠٠ جنيه التي تمثل المصروفات اللازمة للحصول على هذه الايرادات، ليصبح الفرق ١٣٣٠٠ جنيه ممثلاً للأرباح الناتجة عن تأدية الخدمات للعملاء. وهذه الأرباح تؤدي إلى زيادة الأصول وزيادة حقوق الملكية عما كانت عليه قبل عمليات الايرادات والمصروفات.

وكما أوضحنا أثر الايرادات النقدية والآجلة على معادلة الميزانية فيما سبق،

فإن أثر المصروفات على هذه المعادلة يكون كما يلي:

الأصول =		حقوق الملكية +		الالتزامات	
جنيه		جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني	١٠٠٠٠٠	رأس المال		
٥٥٠٠٠	أثاث وتركيبات		٢١٠٠٠ خدمات مباعة		
٢٥٥٠٠	سيارات نقل		(٧٧٠٠) تكلفة خدمات مباعة		
٩٥٠٠	مدينون			٣٥٠٠٠	قرض بنك
٦٣٣٠٠	نقدية	١٣٣٠٠	أرباح محجوزة	٢٥٠٠٠	دائنون
١٧٣٣٠٠	مجموع الأصول =	١١٣٣٠٠	مجموع حقوق الملكية +	٦٠٠٠٠	مجموع الالتزامات

ويلاحظ أننا افترضنا أن تكلفة الخدمات المؤداة قد تم تحديدها وسدادها نقداً. وليس من الضروري أن يتم سداد المصروفات نقداً حتى تصبح من قبيل تكلفة الحصول على الايرادات. فلو افترضنا في المثال السابق أنه بالاضافة إلى الأتعاب التي تم سدادها نقداً والبالغ قدرها ٣٢٠٠ جنيه يوجد أتعاب لعمال الصيانة (أجور) مستحقة لهم عن نفس الخدمات ولكنها لم تسدد لهم بعد يبلغ مقدارها ٢٣٠٠ جنيه، فإن مجرد معرفة هذه الحقيقة يستدعي ضرورة إثبات إلتزام المنشأة بهذه المصروفات وإعتبارها من مكونات تكلفة الحصول على الايرادات. ذلك مع ملاحظة أن الأجور المستحقة هي التزام على المنشأة للعمال، وهم بخلاف الملاك، كما أن الأجور تعتبر من تكلفة الخدمات المؤداة. وبالتالي فتزداد الالتزامات بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه كما تزداد تكلفة الخدمات المؤداة، أو المباعة بنفس المقدار.

ويكون أثر ذلك على معادلة الميزانية كالآتي:

الأصول	=	حقوق الملكية	+	الالتزامات	
جنيه		جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني	١٠٠٠٠٠	رأس المال		
٥٥٠٠٠	أثاث وتركيبات		٢١٠٠٠ خدمات مباعة		
٢٥٥٠٠	سيارات نقل		(١٠٠٠٠)تكلفة خدمات مباعة	٣٥٠٠٠	قرض البنك
٩٥٠٠	مدينون			٢٥٠٠٠	دائنون
٦٣٣٠٠	نقدية	١١٠٠٠	أرباح محجوزة	٢٣٠٠	أجور مستحقة
١٧٣٣٠٠	مجموع الأصول =	١١١٠٠٠	مجموع حقوق الملكية +	٦٢٣٠٠	مجموع الالتزامات

ويلاحظ أن بنود الأصول لم تتغير، بينما إنخفضت حقوق الملكية بمقدار ٢٣٠٠ جنيه وزادت الالتزامات بنفس المقدار.

٤ ـ العمليات التي تؤثر في الأصول والخصوم دون حقوق الملكية:

قد تقوم المنشأة بإجراء عمليات تؤثر في بنود الأصول أو بنود الخصوم أو كليهما وتتأثر بها معادلة الميزانية مع ضرورة استمرار توازنها. ومن أمثلة هذه العمليات سداد الالتزامات أو تحصيل المدينون، أو بيع الأصول أو شرائها نقداً أو على الحساب. وقد سبق أن أوضحنا كيف تتأثر معادلة الميزانية بالحصول على الأصول بالشراء النقدي أو الأجل (على الحساب).

ولنفرض أن منشأة التجارة الحديثة قررت في ١٩٨٥/١/٢٢ سداد ١٥٠٠٠ جنيه من المستحق عليها لبائع الأثاث (الدائنون) نقداً. ففي هذه الحالة نجد أن أثر هذه العملية على معادلة الميزانية يتمثل في نقص النقدية في الأصول بمقدار ١٥٠٠٠ جنيه ونقص الدائنون في الالتزامات بنفس المقدار. وحيث أن العملية لا يترتب عليها إيرادات أو مصروفات فإن حقوق الملكية لا تتأثر بها (تصبح النقدية في المعادلة السابقة ٤٨٣٠٠ جنيه ويصبح مجموع الأصول ١٥٨٣٠٠ جنيه، ويصبح الدائنون في الالتزامات ١٠٠٠٠ جنيه ومجموع

الالتزامات ٤٧٣٠٠ جنيه، ويتساوى مجموع الخصوم مع مجموع الأصول (وعليك باعداد معادلة الميزانية التي توضح ذلك).

وإذا قامت المنشأة في ١٩٨٥/١/٢٥ بسداد الأجور المستحقة عليها عن الخدمات السابق تأديتها وإثباتها وقدرها ٢٣٠٠ جنيه، فإن أثر هذه العملية يماثل أثر سابقتها، حيث تنخفض النقدية بمقدار ٢٣٠٠ جنيه لتصبح ٤٦٠٠٠ جنيه، وتنخفض الالتزامات بمقدار الأجور المستحقة ويصبح مجموعها ٤٥٠٠٠ جنيه وينخفض مجموع الأصول ومجموع الخصوم ليصبح ١٥٦٠٠٠ جنيه لكل (عليك بايضاح ذلك على معادلة الميزانية).

وإذا قامت المنشأة بتحصيل جزء من مستحقاتها قبل عملائها قدره ٦٠٠٠ جنيه مثلاً في ١٩٨٥/١/٢٧، فإن أثر هذه العملية على معادلة الميزانية عند إثباتها (أو قيدها) يكون كالآتي:

تزداد النقدية بمقدار ٦٠٠٠ جنيه لتصبح ٥٢٠٠٠ جنيه.
ينخفض مقدار المدينين ٦٠٠٠ جنيه ليصبح ٣٥٠٠ جنيه.

ولما كان كل من العنصرين (الحسابين) من بنود الأصول، وقد زاد إحداهما بمقدار النقص في الآخر، فإن مجموع الأصول يظل كما هو. ولا تتأثر عناصر الخصوم (حسابات الخصوم) بهذه العملية.

وتظهر معادلة الميزانية بعد هذه العمليات على الوجه التالي:

الأصول =		حقوق الملكية +		الالتزامات	
جنيه		جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني	١٠٠٠٠٠	رأي المال		
٥٥٠٠٠	أثاث وتركيبات	١١٠٠٠	أرباح محجوزة	٣٥٠٠٠	قرض البنك
٢٥٥٠٠	سيارات نقل			١٠٠٠٠	الدائنون
٣٥٠٠	مدينون				
٥٢٠٠٠	نقدية				
١٥٦٠٠٠	مجموع الأصول =	١١١٠٠٠	مجموع حقوق الملكية +	٤٥٠٠٠	مجموع الالتزامات

ويلاحظ أننا اكتفينا باظهار صافي الأرباح المحجوزة بدلاً من تفاصيلها الواردة في المعادلة السابقة.

ولنفرض الآن أن منشأة التجارة الحديثة قامت بالعمليات الآتية في ١٩٨٥/١/٢٨.

ـ شراء أجهزة وأدوات كهربائية لأغراض الانجار فيها قيمتها ٣٤٠٠٠٠ جنيه سددت من القيمة ٢٣٠٠٠ جنيه نقداً والباقي يستحق السداد بعد شهر.

ـ باعت بعض الأثاث والتركيبات التي وجد أنها ليست في حاجة إليه والذي بلغت تكلفته ٢٠٠٠٠ جنيه على الحساب بنفس القيمة (دون أرباح أو خسائر).

ـ سددت جزء من قرض البنك وقدره ١٧٠٠٠ جنيه نقداً.

فما هو أثر هذه العمليات على معادلة الميزانية؟

عندما يتم إثبات هذه العمليات (قيدها كما يطلق على هذا الاجراء محاسبياً) فإن أثرها على حسابات الأصول والخصوم يكون كالآتي (لكل عنصر من عناصر الأصول وعناصر الخصوم حساب يظهر مقداره ويوضح التغيرات التي تطرأ عليه محاسبياً).

حيث تعد الأجهزة والأدوات الكهربائية المشتراة لأغراض الاتجار فيها من مكونات الأصول (ويطلق عليها البضاعة) وليس لها حساب بعد ضمن الأصول فيفتح لها حساب (أي تزداد عناصر الأصول عنصراً جديداً) ويثبت فيه (يقيد فيه) مبلغ ٣٤٠٠٠٠ جنيه كزيادة في الأصول. غير أن ذلك سوف يقابل بنقص في حساب النقدية قدره ٢٣٠٠٠ جنيه، وبزيادة في حساب الدائنون في الالتزامات بمبلغ ٣١٧٠٠٠ جنيه. وتؤثر هذه العملية في الأصول والخصوم.

ويؤدي بيع الأثاث والتركيبات الى نقص في حسابه بمقدار تكلفة الأثاث المباع، وحيث تم البيع على الحساب دون أرباح أو خسائر فإن حساب المدينين سوف يزداد بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه.

ولما كان كل من الحسابين من حسابات الأصول فإن مجموع الأصول لا يتأثر بهذه العملية.

ويؤدي سداد قرض البنك الى نقص حساب النقدية ونقص حساب قرض البنك بمبلغ ١٧٠٠٠ جنيه لكل.

وتظهر معادلة الميزانية بعد إثبات أثر هذه العمليات كالآتي:

الأصول	=	حقوق الملكية	+	الالتزامات	
جنيه		جنيه		جنيه	
٢٠٠٠٠٠	مباني				
٣٥٠٠٠	أثاث وتركيبات				
٢٥٥٠٠	سيارات نقل				
٣٤٠٠٠٠	بضاعة				
٢٣٥٠٠	مدينون	١٠٠٠٠٠	رأس المال	١٨٠٠٠	قرض البنك
١٢٠٠٠	نقدية	١١٠٠٠	أرباح محجوزة	٣٢٧٠٠٠	دائنون
٤٥٦٠٠٠	مجموع الأصول =	١١١٠٠٠	مجموع حقوق الملكية+	٣٤٥٠٠٠	مجموع الالتزامات

وقد نقص رصيد حساب النقدية في هذه المعادلة بمقدار ٤٠٠٠٠ جنيه عن المعادلة السابقة وهي تمثل ما سدد من ثمن البضاعة والبالغ قدره ٢٣٠٠٠ جنيه وما سدد من قرض البنك وقدره ١٧٠٠٠ جنيه. وزادت الأصول بأصل جديد هو **البضاعة**، وزاد حساب الدائنون في الخصوم بمقدار ٣١٧٠٠٠ جنيه والتي تمثل ذلك الجزء من ثمن شراء البضاعة الذي لم يسدد بعد.

٥ ـ حسابات الأصول والخصوم وأقسامها:

يمكن تقسيم حسابات الأصول لأغراض الميزانية العمومية (أو قائمة المركز المالي) الى الأقسام الآتية:

أ ـ الأصول الثابتة (طويلة الأجل) — Fixed Assets
ب ـ الاستثمارات طويلة الأجل — Long Term Investment
جـ ـ الأصول المتداولة — Current Assets
د ـ الأصول غير الملموسة — Intangible Assets

كما تنقسم الالتزامات لنفس الأغراض الى قسمين هما:

أ ـ الالتزامات طويلة الأجل Long Term Liabilities

ب ـ الالتزامات قصيرة الأجل Short Term Liabilities

وسوف نتناول كل من هذه الأقسام بقليل من التفصيل.

٥ ـ ١ ـ حسابات الأصـول:

أ ـ **الأصول الثابتة**: تتكون الأصول الثابتة من الأصول التي تحصـل عليها المنشأة أو الوحدة المحاسبية لأغراض استخدامها في مزاولة نشاطها وليس لأغراض إعادة بيعها بحالتها. وتستخدم هذه الأصول في العادة لعدد من الفترات المحاسبية على المدى الطويل نسبياً. وتشتمل الأصول الثابتة على الأراضي المملوكة للمشروع سواء كانت لأغراض إقامة المباني أو المخازن أو لمجرد الحيازة الزمنية، كما تشتمل أيضاً على المباني المخصصة لأغراض الاستخدام في عمليات المشروع الأساسية كما في الادارة ومباني المعارض ومباني المخازن (والمباني الخاصة بالمصانع في المشروعات الصناعية)، ولا تعتبر المباني المملوكـة لأغراض الاستثمـار من مكونـات الأصول الثابتة بل تعد من الاستثمارات طويلة الأجل.

وتشتمـل الأصول الثـابتة عـلى الآلات والمعدات التي تستخـدم في تصنيع المنتجات (في المنشآت الصناعية)، وآلات اللف والحزم والتجهيز ومعدات الصيانة والتشغيل. كما يعد الأثاث بأنواعه المختلفة والتركيبات من مكونات الأصول الثابتة. وتعد وسائل النقل والانتقال من سيارات مختلفة من مكونات الأصول الثابتة أيضاً. وتتلخص خصائص الأصول الثابتة في الآتي:

ـ إنها عادة تستخدم لمدة طويلة في عمليات المشروع.

ـ لا يحصـل عليها المشـروع لأغراض الاتجـار فيها أو استثمـارهـا في غـير أغراضه الأساسية وإنما لأغراض استخدامها في عملياته المؤدية إلى تحقيق ايراداته الرئيسية.

ـ تظهر الأصول الثابتة على قمة قائمة الأصول في الميزانية العمومية الخاصة

بالمشروعات التجارية والصناعية، طبقاً لما جرت عليه العادة في العرف المحاسبي الأكثر شيوعاً في الدول العربية.

ب ـ **الاستثمارات طويلة الأجل**: الاستثمارات طويلة الأجل هي عبارة عن أصول أو مستندات ملكية في مشروعات أخرى يقوم المشروع بالاستثمار فيها لأحد أغراض ثلاثة هي: التحكم في نشاط مشروع آخر كالاستثمار في شراء عدد كبير من أسهم رأس مال إحدى الشركات الهامة التي قد يتصل نشاطها بنشاط المشروع، أو لضمان الحصول على مورد ثابت للايرادات كالاستثمار في المباني السكنية مثلاً، أو لتكوين علاقات ودية مع المشروعات الأخرى كأقراض هذه المشروعات قروضاً طويلة الأجل لمساعدتها مالياً في مزاولة نشاطها. وتلي الاستثمارات طويلة الأجل الأصول الثابتة في ترتيب قائمة الأصول في الميزانية العمومية.

جـ ـ **الأصول المتداولة**: سبق تعريف الأصول المتداولة بأنها تلك الأصول التي تكون في صورة نقدية أو يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة. ويعتبر الأصل من الأصول المتداولة في العادة إذا كان في صورة نقدية أو يمكن تحويله الى نقدية في خلال دورة عمليات المشروع أو سنة مالية أيهما أطول. وتعرف دورة عمليات المشروع بأنها تلك الفترة الزمنية التي تبدأ بشراء العناصر والمستلزمات اللازمة لمزاولة عمليات المشروع وتنتهي ببيع البضاعة أو المنتجات للعملاء وتحصيل القيمة نقداً. وتتكون الأصول المتداولة للمشروع التجاري في العادة من العناصر التالية.

النقدية: وتشمل النقدية السائلة في خزائن المشروع وحسابات الإيداع والحسابات الجارية في البنوك التي تكون مخصصة لعمليات المشروع، كما تشتمل على الشيكات لأمر المشروع التي لم تحصل بعد والحوالات والأذون البريدية.

العملاء: (يطلق عليها أحياناً الذمم) وتوضح مديونية عملاء المشروع له في تاريخ اعداد الميزانية العمومية. وتنشأ حسابات العملاء عن عمليات البيع بالأجل والتي لا يتم تحصيل قيمتها عند تمام عملية البيع. وتتحول حسابات العملاء الى نقدية عندما يقوم هؤلاء بسداد مديونياتهم للمشروع. ولا يحصل المشروع في

العادة من عملائه في هذه الحالة على مستند كتابي لإثبات مديونيتهم قبله ويكتفي بضمان السمعة التجارية لهؤلاء العملاء.

أوراق القبض: ورقة القبض هي ورقة تجارية تثبت مديونية العميل للمشروع بمبلغ معين يستحق السداد في تاريخ معين بصورة كتابية. ويحصل المشروع على أوراق القبض من عملائه سداداً لمشترياتهم منه من بضائع أو خدمات أو منتجات، أو سداداً لحساباتهم الناتجة عن مبيعات المشروع الآجلة لهم في تواريخ سابقة، وفي بعض الأحيان عندما يقوم المشروع بأقراض الغير نقداً مقابل الحصول على ورقة قبض. وتتحول أوراق القبض إلى نقدية عندما يتم تحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق.

الايرادات المستحقة: وهي تتمثل في عناصر الايرادات التي يتم اكتسابها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد حتى نهايتها. وتشمل الايرادات المستحقة الفوائد المستحقة للمشروع قبل الغير، والايجارات المستحقة له قبل الغير، وما إلى ذلك. وتتحول هذه إلى نقدية بمجرد الحصول على قيمتها.

مخزون البضاعة: ويتمثل في الكمية الموجودة في مخازن المشروع من البضائع أو ما يمتلكه المشروع في مخازن الغير من هذه البضائع أو ما يكون بالطريق منها والتي عادة ما تكون مخصصة لأغراض الاتجار فيها في تاريخ أعداد الميزانية العمومية. ويتم قياس قيمتها في العادة بتكلفتها التاريخية. وتختلف نوعية العناصر التي تعد من مكونات المخزون طبقاً لنشاط المشروع. فالمشروع الذي يتجر في الملابس الجاهزة يتكون مخزونه من هذه العناصر ولا يدخل فيه ما لدى المشروع من سيارات باختلاف أنواعها، بينما يحتوي المخزون في مشروع لتجارة السيارات على الأنواع المختلفة من السيارات المخصصة لأغراض الاتجار فيها، وتعد من أصوله المتداولة. كما أن المخزون، في مشروع صناعي يتضمن المواد الأولية والخامات التي يحصل عليها المشروع لأغراض استخدامها في إنتاج السلع المختلفة. ويتحول المخزون الى نقدية عندما يتم بيع مكوناته الى العملاء وتحصل قيمة المبيعات نقداً.

الاستثمارات قصيرة الأجل: تتمثل في العادة في استثمارات المشروع في

أوراق مالية مختلفة بصفة مؤقتة لامتصاص النقدية الزائدة عن حاجة العمليات لفترة عدم الحاجة إليها. والهدف من ذلك هو حصول المشروع على عائد هذه الاستثمارات عن فترة الاستثمار فيها بدلاً من تعطل موارده النقدية. ويتم بيع هذه الاستثمارات عند الحاجة الى نقدية.

المصروفات المقدمة: ومن أمثلتها الايجارات التي يقوم المشروع بدفعها مقدماً عن حق استعماله ممتلكات الغير، وأقساط التأمين التي تغطي فترة لاحقة لنهاية الفترة المحاسبية الجارية، وما إلى ذلك، وهي تعتبر من الأصول المتداولة لأنها تمثل حقاً للمنشأة لدى الغير لأنه ما لم يقم المشروع بدفعها مقدماً خلال الفترة المحاسبية المنقضية لاستحقت الدفع نقداً خلال الفترة المحاسبية التالية. ومن ثم فدفعها مقدماً يعني عدم الحاجة إلى دفعها نقداً في فترات تالية. وهي تتحول الى نقدية بطريق غير مباشر، عندما تشارك في نشاط المشروع ويتم بيع المنتجات للعملاء وتتحصل قيمة بيع المنتجات التي شاركت فيها نقداً.

د ـ **الأصول غير الملموسة**: وهي في العادة أصول تزيد من قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بنجاح وليس لها كيان مادي ملموس، كما أنها ليست متداولة، وتشتمل على ما يسمى بشهرة المحل التي تنعكس على قدرة المشروع في الحصول على معدلات أعلى من الأرباح بالمقارنة بالمشروعات الأخرى في نفس النشاط، وحقوق الاختراع التي تكفل للمشروع احتكار استخدام اختراع معين لفترة زمنية، وحقوق التأليف، وحقوق الاستغلال وما إلى ذلك. ولن نتعرض لهذه الأصول بصورة تفصيلية على هذا المستوى المبدئي من الدراسة.

٥ ـ ٢ ـ حسابات حقوق الملكية:

تتكون حسابات حقوق الملكية من حسابين رئيسيين هما حساب **رأس المال** ويمثل مساهمة ملاك المشروع في المشروع من أموالهم الخاصة وحساب **الأرباح المحجوزة**، ويمثل ذلك الجزء من الأرباح التي يحققها المشروع ولا توزع على الملاك ويحتفظ بها في المشروع لتقوية مركزه المالي والتوسع في مجالات نشاطه.

٥ ـ ٣ ـ حسابات الالتزامات:

أ ـ الالتـزامات طـويلة الأجل: يعتبـر الالتزام طـويـل الأجـل إذا لم يكن مستحقـاً السداد لفتـرة زمنية طـويلة نسبياً، تـزيد في العـادة عن سنة ميـلاديـة. وتتطلب الممارسة السليمة اظهار تواريخ استحقاق الالتزامات طويلة الأجل مقابل كل منها في الميزانية العمومية. وتتكون الالتزامات طويلة الأجل من أوراق الدفع المستحقة السداد في تاريخ لاحق لتاريخ الميـزانية بمـا يزيـد عن سنة، والقـروض طويلة الأجل التي يحصـل عليها المشـروع من البنوك بضمـان أو بدون ضمـان، وسندات الاقتراض التي يصدرها المشـروع لأغراض الاقتـراض من المشروعـات الأخرى والجمهور العام. ومثلها مثل الالتزامات عموماً فهي تمثل مستحقات للغير قبل المشروع يلزم سدادها نقداً أو عيناً في تاريخ لاحق.

ب ـ الالتزامات قصيرة الأجل أو الالتزامات الجارية: الالتزام قصير الأجل هو دين على المشروع يستحق السداد في العادة خلال فترة سنة، ويتـطلب سداده انتقاص الأصول المتداولة بعد تحويلها إلى نقديـة. ومن أمثلة الالتزامـات قصيرة الأجل ما يلي:

حسابات الموردون: ويطلق عليها أحيانـاً حسابـات الدائنـون، وهي تمثل المبالغ المستحقـة السداد لـدائني المشروع مقـابل مشتـريات المشـروع الآجلة من بضائع ومستلزمات منهم.

أوراق الدفع: ورقة الدفع هي ورقة تجارية تثبت مديونيـة المشروع للغـير بمبلغ محدد يستحق السداد في تاريخ محدد في صورة كتابية. وتنشأ أوراق الدفع في العادة نتيجة قيام المشروع بالشراء الآجل من مورديه.

المصروفات المستحقة: وتتمثل في المبـالغ المستحقـة على المشـروع للغير في تـاريخ اعـداد الميزانيـة مقابـل خدمـات تم اداؤها للمشـروع وساهمت في تحقيق ايـراداته عن الفتـرة المحاسبيـة المنتهية في تـاريخ الميـزانية. ومن أمثلتهـا الأجـور المستحقة السداد للعـاملين عن خدمـات مؤداة ولم تسدد بعـد، والايجار المستحق السداد للغير عن استخدام ممتلكاتهم في نشاط المشروع، والفـوائد المستحقـة على

المشروع للغير نتيجة الاستعانة بأموالهم في العمليات خلال الفترة المحاسبية.

التوزيعات المستحقة: عندما يحقق المشروع أرباحاً نتيجة مزاولة عملياته خلال الفترة المحاسبية فإن جزء من هذه الأرباح يتم توزيعه في العادة على الملاك (وعلى العاملين أيضاً في كثير من الأحيان). وعندما يتقرر توزيع الربح يصبح هذا التوزيع المقرر بمثابة دين على المشروع للمستحقين في التوزيعات يستحق السداد نقداً في غالبية الأحوال. فإذا لم يقم المشروع بصرف التوزيعات المقررة حتى نهاية الفترة المحاسبية، أو تبقى جزء منها لسبب أو لآخر، فإنه يظهر ضمن مكونات الالتزامات قصيرة الأجل.

الايرادات المقدمة: قد يحصل المشروع على بعض عناصر الايرادات مقدماً قبل قيامه بأداء الخدمات المرتبطة بهذه الايرادات خلال الفترة المحاسبية المنقضية. وبالتالي يصبح المشروع ملتزماً بأداء أو توفير تلك الخدمات في العادة في الفترة المحاسبية التالية، ومن ثم تظهر هذه الايرادات التي حصل عليها المشروع مقدماً ولم يقم بأداء الخدمات المقابلة لها ضمن الالتزامات قصيرة الأجل. ويطلق عليها أحياناً الايرادات غير المكتسبة، ومن أمثلتها الايجارات الدائنة المقدمة والفوائد المقدمة التي يحصل عليها المشروع. وهذه عادة ما يتم الوفاء بقيمتها للغير عيناً في صورة سلع أو خدمات.

٦ ـ نماذج الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي واستخداماتها:

يمكن أن تتخذ الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي أحد شكلين، يتمشى الشكل الأول مع معادلة الميزانية (الأصول = الخصوم)، ويطلق عليه الشكل الحسابي، ويعتبر الشكل الثاني بمثابة تقرير. ومهما اختلف شكل الميزانية فإن هناك قواعد معينة لترتيب الأصول والخصوم في كل من الشكلين. وسوف نعرض في هذا البند نموذجاً للميزانية العمومية في شكل حسابي لنتعرف على بعض الاستخدامات المبدئية للمعلومات الواردة في الميزانية العمومية. على أن نتعرض لشكل التقرير المالي فيما يلي من دراسة.

ويكون للميزانية العمومية في هذا الشكل جانبان كما سبق ورأينا في البنود

السابقة. يخصص الجانب الأيمن للأصول والجانب الأيسر للخصوم. ويختلف ترتيب الأصول والخصوم من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول (مريكا مثلاً) يبدأ ترتيب الأصول بالأصول المتداولة الأكثر سيولة ثم ينتهي بالأصول الثابتة الأقل سيولة ويلي ذلك الأصول غير الملموسة، ويبدأ ترتيب الخصوم بالالتزامات قصيرة الأجل وينتهي بحقوق الملكية. وفي بعض الدول الأخرى (جمهورية مصر العربية مثلاً) يكون ترتيب الأصول والخصوم عكس الترتيب السابق في المنشآت التجارية والصناعية، ويقتصر استخدام الترتيب السابق على المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين). وسوف نتبع هنا الترتيب الذي جرى العرف على استخدامه في جمهورية مصر العربية. وتأسيساً على ما تقدم نعرض فيما يلي نموذجاً للميزانية العمومية بأرقام افتراضية. هذا وقد أظهرنا الأصول الثابتة في هذا النموذج بصافي قيمتها بعد خصم الأهلاك، الذي يمثل قيمة ما يستنفد من خدمات هذه الأصول في أنشطة المشروع. وسوف نتناول هذا الموضوع تفصيلاً فيما بعد.

شركة التجارة العالمية ـ الميزانية العمومية في ١٩٨٥/١٢/٣١

الخصوم	(الأرقام افتراضية والأصول بالصافي)			الأصول	
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
حقوق الملكية			الأصول الثابتة		
رأس المال	٢٤٠٠٠٠		أراضي	٢٠٠٠٠	
الأرباح المحجوزة	٦٥٠٠٠		مباني	٦٠٠٠٠	
	ـــــــ	٣٠٥٠٠٠			
			آلات ومعدات	٣٥٠٠٠	
الالتزامات طويلة الأجل			أثاث وتركيبات	١٧٥٠٠	
قرض طويل الأجل			وسائل نقل وانتقال	١٩٥٠٠	
				ـــــــ	١٥٢٠٠٠
يستحق السداد في ١٩٩٥/١٢/١		٢٨٠٠٠			

		الاستثمارات طويلة الأجل			
	٢٦٥٠٠٠	مباني سكنية			
	١٣٥٠٠٠	أوراق مالية			
٤٠٠٠٠٠					
		الأصول المتداولة			**الالتزامات قصيرة الأجل**
	٤٧٥٠٠٠	مخزون		٣٣٦٠٠٠	موردون
	١٣٢٠٠٠	استثمارات قصيرة الأجل		٢٢٦٠٠٠	أوراق دفع
	١٣٠٠٠	مصروفات مقدمة		٩٨٠٠٠	مصروفات مستحقة
	٦٤٠٠٠	ايرادات مستحقة		١٦٧٠٠٠	توزيعات مستحقة
	٣٢٦٠٠٠	أوراق قبض		١٣٠٠٠	ايرادات مقدمة
	٣٧٣٠٠٠	عملاء	٨٤٠٠٠٠		
	٥٦٧٠٠٠	نقدية			
١٩٥٠٠٠٠					
		الأصول غير الملموسة			
	٢٠٠٠٠٠	شهرة المحل			
	١٠٠٠٠٠	حق اختراع			
٣٠٠٠٠٠					
٤١٧٠٠٠٠		مجموع الأصول		٤١٧٠٠٠٠	مجموع الخصوم

ويلاحظ من هذا الشكل أن معادلة الميزانية العمومية (الأصول = الخصوم) ما زالت قائمة وإن كانت أكثر تفصيلاً. فبدلاً من وضع الأصول كلها في مجموعة واحدة أصبحت مقسمة إلى مجموعات على حسب طبيعة كل مجموعة والغرض منها ومدى إمكانية تحويلها إلى نقدية سائلة. كما أن تقسيم الالتزامات الى التزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل يساعد في تحديد مدى قدرة المشروع على القيام بسداد التزاماته العاجلة. ولا شك في أن هذا التفصيل والتنظيم يفيد من يهمه أمر المشروع في إجراء الدراسات والتحاليل اللازمة للتوقف على مدى قوة مركزه المالي. فمقارنة الأصول المتداولة بالالتزامات قصيرة الأجل يساعد في تحديد قدرة المشروع

على الوفاء بالتزاماته العاجلة وغالباً ما تكون هذه المقارنة في صورة نسبة الأصول المتداولة الى الخصوم قصيرة الأجل، ويطلق عليها نسبة التداول. ورغم أن هذه النسبة تختلف من مشروع إلى آخر وليس لها معيار محدد يوضح النسبة المثالية في كل الأحوال، إلا أنها لا شك تفيد الغير بصدد اتخاذ قرارات منح الائتمان للمشروع. كما أنه بمقارنة حقوق الملكية بالالتزامات والتي يطلق عليها نسبة الخصوم يمكن التعرف على الهيكل التمويلي لأصول المشروع بصورة تقريبية. وتساعد هذه النسبة في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح أو إحتجازها لتدعيم المركز المالي للمشروع وفي إتخاذ القرارات المؤدية إلى الحفاظ على العلاقة المناسبة بين حقوق الملكية والالتزامات. وبصفة عامة كلما زادت نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات كلما كان ذلك مؤشراً إلى إمكانية التوسع في المستقبل عن طريق الاقتراض.

وبالاضافة الى هذه الاستخدامات يوجد العديد من الاستخدامات الأخرى للمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بالاضافة إلى البيانات التي تظهر في حسابات نتائج العمليات كما سوف يتضح فيما بعد.

٧ ـ تفاصيل حسابات الايرادات والمصروفات:

سبق أن أوضحنا أن عمليات الايرادات والمصروفات تؤثر في حسابات الميزانية من أصول وخصوم ومن ثم في معادلة الميزانية. غير أن تفاصيل هذه العمليات، ولتعددها وكثرتها لا يمكن أن تظهر في معادلة الميزانية وإلا أصبحت طويلة ومعقدة وأصبح من الصعب استيعاب معلومات الميزانية العمومية، والواقع أن آثار عمليات الايرادات والمصروفات على حسابات الميزانية تظهر في صورة نتائج نهائية دون تفاصيل لما أدى إلى هذه النتائج من تغيرات. كما تقتصر هذه النتائج النهائية في العادة على نتيجة مقابلة الايرادات والمصروفات من أرباح تتحقق نتيجة زيادة الايرادات على المصروفات أو خسائر محققة نتيجة مزاولة العمليات. أما تفاصيل بنود حسابات الايرادات فتظهر فيما يمكن أن نطلق عليه في هذه المرحلة الحساب الختامي، والذي يظهر أيضاً نتيجة مقابلة بنود الايرادات في مجموعها مع بنود المصروفات في مجموعها من أرباح أو خسائر.

ولتوضيح ذلك دعنا نعود إلى منشأة التجارة الحديثة التي تركنا آخر معادلة ميزانية لها في نهاية البند الرابع من هذا الفصل. ونذكر مثلاً أن المنشأة باعت خدمات إصلاح أجهزة كهربائية لعملائها بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه حيث أدى ذلك إلى زيادة الأصول (النقدية والمدينون) وزيادة حقوق الملكية (خدمات مباعة) بنفس القيمة. ونذكر أيضاً أن المنشأة تحملت في سبيل أداء هذه الخدمات مصروفات قدرها ١٠٠٠٠ جنيه أدت إلى نقص الأصول (النقدية) بما تم سداده نقداً من هذه المصروفات وزيادة الالتزامات بالأجور التي كانت مستحقة. ونذكر أننا أجرينا مقاصة في خانة حقوق الملكية بين الخدمات المباعة وتكلفة الخدمات المباعة لنحصل على صافي الإضافة لحقوق الملكية من أرباح (محجوزة) في هذه الحالة. ورغم أن هذا الاجراء جائز في معادلة الميزانية، إلا أنه غير متعارف عليه لأغراض الميزانية العمومية. أضف إلى ذلك، أن تعدد بنود الايرادات وبنود المصروفات يجعل عملية المقاصة في معادلة الميزانية عملية صعبة. ولذلك فإنه يصبح من المستحب أن يتم إجراء المقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات خارج معادلة الميزانية وإظهار أثرها النهائي فقط على هذه المعادلة. وعلى هذا الأساس تقتصر تفاصيل حقوق الملكية على رأس المال والأرباح المحجوزة التي تظهر نتائج هذه المقاصة. وهذا في حقيقة الأمر ما أتبعناه في معادلتي الميزانية الأخيرتين في البند الرابع.

ولنفرض مثلاً إن منشأة التجارة الحديثة قامت بالعمليات الآتية خلال شهر فبراير.

١ ـ باعت جزءاً من الأجهزة والأدوات الكهربائية التي قامت بشرائها في ٨٥/١/٢٨ والبالغ تكلفته ٢٠٦٠٠٠ جنيه بمبلغ ٣٠٤٠٠٠ جنيه حيث حصلت نقداً على ٢٨٠٠٠٠ جنيه والباقي ما زال مستحقاً لها قبل عملائها.

٢ ـ دفعت مصاريف لسيارات نقل البضائع الى العملاء من وقود وزيوت وسائقين وخلافه مبلغ ٨٦٠٠ جنيه نقداً وما زال مستحقاً عليها ١٤٠٠ جنيه أجور سائقين.

٣ ـ أدت خدمات صيانة لعملائها خلال الشهر بلغت قيمتها ٣٧٥٠٠ جنيه

حصلت منها ٢٦٣٠٠ جنيه والباقي ما زال مستحقاً قبل العملاء. وقد بلغت تكاليف ومصروفات المنشأة بصدد أداء تلك الخدمات ما يلي: أدوات ومهمات صيانة ٧٩٠٠ جنيه، أجور عمال الصيانة ١٣٢٠٠ جنيه سددت كلها نقداً.

٤ ـ دفعت أجور عمالها وموظفيها عن الشهر، بخلاف أجور عمال الصيانة وبلغت هذه الأجور ٢٧٦٠٠ جنيه.

٥ ـ قامت بالاعلان عن نشاطها في محطات الإذاعة والتلفزيون عن الشهر بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه، سددت منها ٥٠٠٠ جنيه، والباقي ما زال مستحقاً عليها.

٦ ـ قامت بوضع سياراتها عن شهر فبراير في جراج عمومي مقابل ايجار شهري قدره ٣٥٠ جنيه تسدد في نهاية كل شهر، ولم يسدد الايجار بعد.

والمطلوب: هو تحديد أثر كل من هذه العمليات على حسابات الأصول والالتزامات وتحديد الأثر الصافي على حقوق الملكية.

١ ـ ولنبدأ بالعملية الأولى. ولعله أصبح من الواضح في هذه المرحلة أن أي عملية من العمليات التي تقوم بها الوحدة المحاسبية تؤثر في حسابين على الأقل فعند قيام المنشأة ببيع أجهزة وأدوات كهربائية سبق شراؤها فإن هذه الأجهزة والمعدات التي تعد من أصول الشركة (المتداولة) **تنقص** بمقدار تكلفة المباع منها، أي أن:

ـ الأجهزة والمعدات (البضاعة) في الأصول **تنقص** بمقدار ٢٠٦٠٠٠ جنيه.

ـ وفي مقابل ذلك حصلت المنشأة على أصول قدرها ٣٠٤٠٠٠ جنيه تمثل ايراداتها من بيع الأجهزة والمعدات. فتزداد النقدية بمقدار ٢٨٠٠٠٠ جنيه **ويزداد** المدينون (العملاء) بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه.

ـ ويترتب على ما تقدم زيادة صافية في الأصول قدرها ٩٨٠٠٠ جنيه (٣٠٤٠٠٠ ـ ٢٠٦٠٠٠) تمثل أرباح المنشأة من عملية بيع الأدوات الكهربائية والتي تمثل اضافة لحقوق الملكية فيتوازن جانبي معادلة الميزانية.

ـ يلاحظ أن هذه العملية تؤثر على أربعة حسابات في معادلة الميزانية: **البضاعة** تنقص بمقدار ٢٠٦٠٠٠ جنيه، **النقدية** تزداد بمقدار ٢٨٠٠٠٠ جنيه

المدينون (العملاء) تزداد بمقدار ٢٤٠٠٠ جنيه وحقوق الملكية تزداد بمقدار ٩٨٠٠٠ جنيه.

يمكن إظهار أثر هذه العملية كالآتي: (أ) انقاص البضاعة بمبلغ ٢٠٦٠٠٠ جنيه، وعمل حساب المصروفات وزيادته بنفس المبلغ باعتباره تكلفة البضاعة المباعة (تذكر أن المصروفات يمكن أن تظهر في معادلة الميزانية باشارة سالبة في بنود حقوق الملكية) (ب) ـ زيادة النقدية بمبلغ ٢٨٠٠٠٠ جنيه، وزيادة المدينون بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه مقابل عمل حساب للايرادات وزيادته بمبلغ ٣٠٤٠٠٠ جنيه (تذكر أن الايرادات يمكن أن تظهر باشارة موجبة في بنود حقوق الملكية) وسوف نتبع هذه الطريقة الأخيرة في معالجة باقي العمليات.

٢ ـ تؤدي هذه العملية الى زيادة حساب المصروفات: مصروفات نقل البضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (٨٦٠٠ جنيه نقداً + ١٤٠٠ جنيه أجور سائقين مستحقة) مقابل نقص النقدية بمبلغ ٨٦٠٠ جنيه وزيادة الالتزامات ـ الأجور المستحقة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه.

٣ ـ تتكون هذه العملية، في الواقع من عمليتين: عملية تحقق ايرادات، وعملية تحديد المصروفات المتعلقة بهذه الايرادات. ويترتب على العملية الأولى زيادة الايرادات ـ خدمات مباعة بمبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه مقابل زيادة النقدية بمبلغ ٢٦٣٠٠ جنيه وزيادة المدينون (العملاء) بمبلغ ١١٢٠٠ جنيه. ويترتب على العملية الثانية زيادة المصروفات؛ مواد ومهمات الصيانة بمبلغ ٧٩٠٠ جنيه وزيادة الأجور بمبلغ ١٣٢٠٠ جنيه. مقابل انخفاض النقدية بمبلغ ٢١١٠٠ جنيه باعتبار أنها سددت كلها نقداً.

٤ ـ يترتب على هذه العملية زيادة المصروفات: أجور بمبلغ ٢٧٦٠٠ جنيه مقابل نقص النقدية بنفس المبلغ.

٥ ـ يترتب على هذه العملية زيادة المصروفات: إعلان بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه مقابل نقص النقدية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه. وزيادة الالتزامات: الاعلان المستحق بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.

٦ ـ يترتب على هذه العملية زيادة المصروفات: ايجار بمبلغ ٣٥٠ جنيه، مقابل زيادة الالتزامات: ايجار مستحق بنفس المقدار.

ومما تقدم يمكن تلخيص عمليات الايرادات والمصروفات كالآتي:

عمليات الايرادات:

جنيه	
٣٠٤٠٠٠	مبيعات أجهزة وأدوات كهربائية
٣٧٥٠٠	خدمات مباعة
٣٤١٥٠٠	جملة الايرادات

عمليات المصروفات:

٢٠٦٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٠٠٠٠	مصروفات نقل البضائع المباعة
٧٩٠٠	مواد ومهمات صيانة
٤٠٨٠٠	أجور (١٣٢٠٠ + ٢٧٦٠٠)
٧٥٠٠	إعلان
٣٥٠	ايجار
٢٧٢٥٥٠	جملة المصروفات

وباجراء المقاصة بين الايرادات والمصروفات تجد أن الشركة قد حققت أرباحاً قدرها: ٣٤١٥٠٠ - ٢٧٢٥٥٠ = ٦٨٩٥٠ جنيه.

وتمثل هذه الأرباح الزيادة الصافية في حقوق الملكية (الأرباح المحجوزة) نتيجة كل العمليات السابقة. وبدلاً من أن تتم عملية حصر الايرادات والمصروفات على هذه الصورة الحسابية وإجراء المقاصة بينها فإنها تتم محاسبياً في صورة أكثر تنظيماً فيما يمكن أن نطلق عليه في هذه المرحلة الحساب الختامي. ويتخذ الحساب الختامي لمنشأة التجارة الحديثة عن شهر فبراير الشكل الموضح في الصفحة التالية:

ويلاحظ أن الحساب الختامي يتم اعداده عن فترة زمنية معينة ليقيس نتيجة نشاط المشروع على مدار تلك الفترة، بينما الميزانية العمومية تكون في تاريخ معين

حيث تظهر ما لدى الوحدة المحاسبية من أصول في ذلك التاريخ وما عليها من التزامات وحقوق ملكية في نفس التاريخ. ويلاحظ أيضاً أن للحساب جانبين - رغم أن هذا ليس النموذج الوحيد للحساب - يوضح الجانب الأيمن بنود المصروفات ومجموعها ويوضح الجانب الأيسر بنود الايرادات ومجموعها، وإذا زاد جانب الايرادات عن جانب المصروفات كان معنى ذلك تحقق أرباح، وتظهر كمتمم حسابي لجانب المصروفات ليصل مجموعه لمجموع جانب الايرادات، والعكس يكون صحيحاً في حالة زيادة المصروفات عن الايرادات.

منشأة التجارة الحديثة

الحساب الختامي عن شهر فبراير ١٩٨٥

المصروفات		الايرادات	
٢٠٦٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة	٣٠٤٠٠٠	مبيعات أجهزة وأدوات كهربائية
١٠٠٠٠	مصروفات نقل البضاعة المباعة	٣٧٥٠٠	خدمات مباعة
٧٩٠٠	مواد ومهمات صيانة		
٤٠٨٠٠	أجور		
٧٥٠٠	إعلان		
٣٥٠	إيجار		
٢٧٢٥٥٠	مجموع المصروفات		
٦٨٩٥٠	الأرباح		
٣٤١٥٠٠	المجموع	٣٤١٥٠٠	مجموع الايرادات

ويلاحظ ما يلي على جدول معادلة الميزانية الواردة في الصفحة بعد التالية

البنود (١)، (٢)، (٣)، (٧)، (٩)، (١٠) لم تتغير عما كانت عليه في المعادلة السابقة حيث لم تتأثر بأي من هذه العمليات.

البند (٤) الخاص بالبضاعة يظهر نقص البضاعة بمقدار تكلفة البضاعة المباعة (٣٤٠٠٠٠ - ٢٠٦٠٠٠).

البند (٥) المدينون - زاد حساب المدينون حيث كان ٢٣٥٠٠ جنيه بمقدار ٢٤٠٠٠ جنيه قيمة مبيعات الأجهزة والأدات الكهربائية الآجلة، وبمبلغ ١١٢٠٠ جنيه قيمة خدمات الصيانة المؤداة للعملاء والتي لم تتحصل بعد وبذلك يصبح المجموع ٥٨٧٠٠ جنيه.

البند (٦) زادت النقدية بمقدار ٢٨٠٠٠٠ جنيه تمثل مبيعات أجهزة وأدوات كهربائية نقدية، وبمقدار ٢٦٣٠٠ جنيه قيمة الخدمات التي تحصلت نقداً، ثم نقصت النقدية بالآتي: ٨٦٠٠ جنيه مصاريف نقل ٢١١٠٠ جنيه مصروفات صيانة من مواد ومهمات وأجور صيانة، ٢٧٦٠٠ جنيه أجور عمال وموظفين، ٥٠٠٠ جنيه مصاريف إعلان، وهي كلها مبالغ تم دفعها نقداً.

البند (٨) الأرباح المحجوزة وكانت في المعادلة السابقة ١١٠٠٠ جنيه أضيف إليها أرباح شهر فبراير كما تظهر في الحساب الختامي والبالغ قدرها ٦٨٩٥٠ جنيه.

البند (١١) يمثل التزامات المنشأة التي نتجت عن العمليات السابقة وهي: ١٤٠٠ جنيه أجور مستحقة، ٢٥٠٠ جنيه إعلان مستحق، ٣٥٠ جنيه إيجار مستحق.

المطلوب منك: أن تقوم بتصوير الميزانية العمومية لمنشأة التجارة الحديثة كما تظهر في آخر فبراير ١٩٨٥ من واقع البيانات التي تظهر في معادلة الميزانية طبقاً للنموذج السابق عرضه لشركة التجارة العالمية.

وبعد التعرف على نتيجة عمليات الايرادات والمصروفات من واقع الحساب الختامي يمكن إظهار الأثر النهائي لهذه العمليات على معادلة الميزانية الواردة في نهاية البند الرابع من هذا الفصل تنفيذاً للملاحظات السابقة كالآتي:

الأصول		=	حقوق الملكية		+	الالتزامات	
جنيه			جنيه			جنيه	
٢٠٠٠٠	مباني (١)						
٣٥٠٠٠	أثاث وتركيبات(٢)						
٢٥٥٠٠	سيارات نقل (٣)		١٠٠٠٠٠	رأس المال (٧)		١٨٠٠٠	قرض البنك (٩)
١٣٤٠٠٠	بضاعة (٤)		٧٩٩٥٠	أرباح محجوزة (٨)		٣٢٧٠٠٠	دائنون (١٠)
٥٨٧٠٠	مدينون (٥)					٤٢٥٠	مصروفات مستحقة (١١)
٢٥٦٠٠٠	نقدية (٦)						
٥٢٩٢٠٠	مجموع الأصول	=	١٧٩٩٥٠	مجموع حقوق الملكية	+	٣٤٩٢٥٠	مجموع الالتزامات

٨ ـ الخلاصة:

استعرضنا في هذا الفصل معادلة الميزانية، والتي يمكن أن تمتد إلى المعادلة المحاسبية الرئيسية التي هي معادلة ميزان المراجعة. وعرفنا أن الأصول، أو الأشياء ذات القيمة التي تمتلكها الوحدة المحاسبية والتي تمثل موارد اقتصادية متاحة لها للاستخدام في نشاطها لأغراض تحقيق أهدافها لا بد وأن تتساوى في مجموعها مع الخصوم سواء كانت في شكل حقوق ملكية أو في شكل التزامات. وعرفنا أن الخصوم في الواقع هي المصدر الذي منه يتم الحصول على الأصول. وتعرضنا بعد ذلك لعدة أنواع من العمليات التي يقوم بها المشروع وتؤثر في أصوله وخصومه، وأوضحنا كيفية إظهار آثار هذه العمليات على معادلة الميزانية، وسواء كانت هذه العمليات تقتصر على الأصول والخصوم فقط أو تشتمل على عمليات إيرادات ومصروفات أيضاً. ويمكننا في هذه المرحلة تلخيص بعض القواعد الاسترشادية بصدد إظهار آثار العمليات التي يقوم بها المشروع على معادلة الميزانية كالآتي:

١ ـ **أولاً وقبل كل شيء يجب أن نتذكر دائماً أن كل عملية لا بد وأن يتأثر بها على الأقل حسابين من حسابات الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات.**

٢ ـ يمكن زيادة أحد أو بعض الأصول عن طريق النقص في أصل أو أصول أخرى (شراء بضاعة نقداً، أو تحصيل المدينون)، أو عن طريق زيادة الالتزامات (شراء بضاعة أو أثاث على الحساب، أو الحصول على قرض وايداع النقدية المتحصلة منه في الخزينة)، أو عن طريق زيادة حقوق الملكية (الحصول على رأس المال نقداً أو زيادة الأرباح المحجوزة).

٣ ـ إذا كانت الزيادة في الأصول تحدث نتيجة النقص في أصول أخرى، فإن مجموع الأصول وكذا مجموع الخصوم لا يتأثر بالعملية المؤدية لهذه الزيادة. أما إذا كانت الزيادة في الأصول ناتجة عن زيادة الالتزامات أو حقوقه الملكية، فإن مجموع كل من الأصول والخصوم سوف يزداد بنفس مقدار الزيادة.

٤ ـ إذا ترتب على عملية ما نقص في أصل أو أصول معينة دون زيادة أصل أو أصول اخرى، فإن هذا بالضرورة سوف يؤدي إلى نقص في الالتزامات أو في حقوق الملكية أو في كلاهما بنفس المقدار.

٥ ـ يترتب علي المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية.

٦ ـ يترتب على الايرادات زيادة الأصول أو نقص الالتزامات أو كلاهما مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية.

هذا كما تعرضنا في هذا الفصل لشرح حسابات الأصول والخصوم وأقسامها وعرضنا نموذجاً للميزانية العمومية وعرفنا أنها تعد في تاريخ معين، ثم تناولنا تفاصيل حسابات الايرادات والمصروفات بصفة منفصلة عن معادلة الميزانية عن طريق حصرها في الحساب الختامي والاقتصار على إظهار نتيجة المقاصة بينها على معادلة الميزانية. ويلاحظ أن الحساب الختامي يتم اعداده عن فترة زمنية معينة ليغطي نشاط المشروع الذي يترتب عليه تدفق الايرادات والمصروفات على مدارها، بخلاف الميزانية العمومية التي يتم اعدادها لتظهر المركز المالي للمشروع في تاريخ معين.

أسئلة وتمارين
على الفصل الرابع

أولاً: الأسئلة:

١ ـ عرف ما يأتي:

الأصول المتداولة، الالتزامات قصيرة الأجل، الاستمثارات طويلة الأجل، نسبة التداول، نسبة الخصوم.

٢ ـ برر لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك.

(أ) تعتبر حسابات العملاء أكثر سيولة من النقدية.

(ب) يترتب على دفع المصروفات انخفاض النقدية وزيادة الالتزامات وانخفاض حقوق الملكية.

(حـ) يتم أعداد الميزانية العمومية عن فترة زمنية معينة لأنها تظهر نتيجة نشاط المشروع خلال الفترة.

(د) يظهر الحساب الختامي الأصول والمصروفات في أحد جانبيه، والخصوم والايرادات في الجانب الآخر.

(هـ) يتساوى رأس مال المشروع مع الفرق بين الأصول والالتزامات بصفة دائمة.

(و) يظهر الحساب الختامي المصروفات التي يتم سدادها نقداً خلال الفترة التي يغطيها الحساب.

(ز) إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل أو زيادة في حقوق الملكية.

(ح) الالتزامات طويلة الأجل هي تلك التي تستحق السداد خلال الفترة المحاسبية.

(ط) تعتبر الايجارات المستحقة للمنشأة قبل الغير من الالتزامات قصيرة الأجل.

(ي) يمكن أن لا يترتب على بعض العمليات التي يقوم بها المشروع أي تغيير في مجموع الأصول أو الخصوم.

(ك) تقتصر الايرادات على ما يتم تحصيله نقداً من بيع السلع والخدمات للعملاء.

(ل) لا بد وأن تؤدي الايرادات الى زيادة الأصول حتى لو لم يتم تحصيلها نقداً.

(م) تؤدي زيادة مجموع الأصول بالضرورة الى زيادة الالتزامات ورأس المال.

(ن) الحساب الختامي هو كشف ببنود الايرادات والمصروفات في تاريخ انتهاء السنة المالية.

(ء) إذا زادت النقدية فهذا يعني بالضرورة تحصيل مبالغ مستحقة على العملاء أو إتمام مبيعات نقدية.

(ص) يؤدي نقص الأصول بالضرورة الى الحصول على ايرادات.

٣ ـ وضح أي من العناصر الآتية ينتمي الى الميزانية العمومية وأيها ينتمي الى الحساب الختامي (بمعنى يظهر فيه) موضحاً الجانب الذي يظهر فيه كل عنصر (حساب) في كل أو أي منهما:

ايجار المباني التي تستأجرها الشركة من الغير، الايجار المستحق للمنشأة قبل الغير، تكلفة البضاعة المباعة، مخزون البضاعة، المبيعات الآجلة (التي لم تتحصل قيمتها بعد)، العملاء (المدينون)، الأجور، الأجور المستحقة، الأجور المقدمة (المدفوعة مقدماً)، ايرادات الفوائد، أوراق القبض، مصروفات تحصيل أوراق القبض، سيارات النقل والانتقال، مصروفات تشغيل السيارات، الأرباح المحجوزة، صافي الربح، المباني، الآلات والمعدات، الوقود والزيوت والقوى المحركة المستنفدة في تشغيل الآلات والمعدات، قرض البنك، الفوائد، الفوائد المستحقة للبنك على القرض والتي لم تسدد بعد.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها ورشة زين الدين لإصلاح السيارات خلال شهر مارس.

رقم	تاريخ	العملية
أ	٣/١	قام زين الدين بتكوين الورشة، وأودع رأس مال فيها قدره ١٥٠٠٠ جنيه نقداً.
ب	٣/٣	قام زين الدين بشراء آلة ضبط كهرباء السيارات بمبلغ ٦٣٠٠ جنيه على الحساب.
حـ	٣/٥	قام زين الدين بشراء عدد وأدوات بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه، سدد منها ٤٥٠٠ جنيه نقداً، والباقي يستحق السداد بعد ثلاثة شهور.
د	٣/٧	زاول زين الدين عمليات إصلاح السيارات في ذلك اليوم، وكانت حصيلة ايراداته النقدية ٨٩٠ جنيه، كما يستحق له قبل عملائه ٤٦ جنيه.
هـ	٣/٨	قام زين الدين بسداد أجور العمال والفنيين عن الأسبوع الأول من الشهر والبالغ قدرها ٣٦٠ جنيه.
ز	٣/١١	اقترض زين الدين ٦٠٠٠ جنيه من البنك.
جـ	٣/١٣	قام زين الدين بعمليات إصلاح للسيارات بلغت قيمتها ٧٨٠ جنيه تحصلت نقداً.
ط	٣/١٤	اشترى زين الدين شحوم وزيوت لزوم عمليات السيارات بمبلغ ١٢٠٠ جنيه سددت نقداً.
ي	٣/١٥	اشترى زين الدين ونش جرار لسحب السيارات العاطلة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه نقداً.

ك ٣/١٦ سدد زين الدين الأجور المستحقة للعمال والفنيين عن الاسبوع الثاني من الشهر.

ل ٣/١٧ بلغت ايرادات إصلاح السيارات في ذلك اليوم ١٣٥٠ جنيه تحصل منها نقداً ١١٥٠ جنيه، كما حصل زين مبلغ ٣٦ جنيه من المستحقات قبل عملائه بتاريخ ٣/٧.

م ٣/٢٠ عند جرد الزيوت والشحومات في ذلك التاريخ وجد أنه استخدم منها في عمليات الاصلاح ما يبلغ قيمته ١٦٠ جنيه.

المطلوب:

توضيح أثر كل من العمليات السابقة على معادلة الميزانية طبقاً للنموذج التالي:

رقم	تاريخ العملية	الأصول	=حقوق الملكية	+ الالتزامات
		جنيه	جنيه	جنيه
أ	٣/١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	
ب	٣/٣	٦٣٠٠ +		٦٣٠٠
		٢١٣٠٠	= ١٥٠٠٠	+ ٦٣٠٠
حـ	٣/٥	...	...	...

التمرين الثاني:

باستخدام نفس نموذج معادلة الميزانية وإظهار التغيرات فيها الموضح في التمرين الأول وبإضافة الأعمدة التالية: الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، رأس المال، الأرباح المحجوزة، الالتزامات، وضح أثر كل من العمليات التالية على معادلة الميزانية وذلك مع جمع الأعمدة للتحقق من صحة المعادلة بعد كل عملية:

رقم	تاريخ	العملية
أ	٤/١	قام حسانين حسونة حسين بتكوين مشروع للاتجار في ملابس السيدات برأس مال نقدي قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه.
ب	٤/٢	قام المذكور باستئجار محل في موقع مناسب مقابل إيجار شهري قدره ١٥٠ جنيه تم سداده عند التعاقد، ثم قام بشراء أثاث ومفروشات بلغت قيمتها ٤٢٠٠٠ جنيه سدد نصفها نقداً.
جـ	٤/٧	تعاقد حسانين مع عدد من العمال والموظفين لمساعدته في ادارة شؤون المشروع، وقام بشراء بضائع بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه سدد منها ١٠٠٠٠٠ جنيه، والباقي على الحساب.
د	٤/١٠	تم افتتاح المحل وبلغت مبيعاته في ذلك اليوم ٣٤٠٠٠ جنيه حصلت نقداً.
هـ	٤/١٢	كان اليوم السابق عطلة رسمية وباع المحل في هذا اليوم ما بلغت جملة إيراداته ٤٧٥٠٠ جنيه تحصل منها نقداً ٣٢٧٠٠ جنيه، والباقي يستحق السداد في نهاية الشهر.
و	٤/١٥	قام حسانين بسداد مرتبات العمال والموظفين حتى تاريخه والبالغ قدرها ٤٥٠٠ جنيه، كما قام بجرد البضاعة الباقية لديه ووجد أن تكلفتها ٣١٢٠٠٠ جنيه.
ز	٤/١٨	سدد حسانين مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من باقي ثمن البضاعة المستحق عليه وسدد ١٢٠٠٠ جنيه من باقي ثمن الأثاث والمفروشات المستحق عليه.
ح	٤/٢١	قام المذكور بالحصول على قرض من البنك بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه يتم سداده خلال ثلاثة أشهر بفائدة سنوية قدرها ١٢٪ تدفع في نهاية كل شهر.
ط	٤/٢٣	بلغت المبيعات النقدية ٥٢٣٠٠ جنيه والمبيعات الآجلة ١٠٢٠٠ جنيه وتكلفة البضاعة المباعة ٣٨٠٠٠ جنيه.

ي	٤/٢٤	سدد العملاء جزءاً من المبالغ المستحقة عليهم بلغت قيمته ٥٤٠٠ جنيه.
ك	٤/٢٩	سدد حسانين مرتبات العمال والموظفين عن النصف الأخير من الشهر وبلغت قيمتها ٤٧٠٠ جنيه.
ل	٤/٣٠	سدد حسانين الفوائد المستحقة للبنك عن عشرة أيام في هذا الشهر والبالغ قدرها ١٠٠ جنيه.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها مؤسسة سامتكس خلال شهر مايو ١٩٨٥. والمطلوب منك هو إظهار أثر هذه العمليات على معادلة الميزانية وتجميع أعمدة المعادلة (ترصيدها) بعد إثبات كل عملية من العمليات. استخدم عمود لكل من العناصر التالية: رقم العملية، التاريخ، الآلات والمعدات، المدينون، النقدية، رأس المال، الأرباح المحجوزة، الدائنون:

رقم	التاريخ	العملية
أ	٥/١	اجتمع المؤسسون واتفقوا على تكوين المؤسسة برأس مال قدره ٥٠٠٠٠ جنيه يسدد نقداً يوم ١٩٨٥/٥/٣.
ب	٥/٤	قامت المؤسسة بشراء آلات نقداً بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.
جـ	٥/٩	قامت المؤسسة بشراء آلات اضافية بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه على أن يتم السداد بعد شهر.
د	٥/١٥	حصلت المؤسسة مبلغ ١٣٥٠٠ جنيه قيمة الخدمات المؤداة نقداً لعملائها حتى تاريخه، وما زال مستحقاً لها قبل العملاء ٤٦٠٠ جنيه.
هـ	٥/١٦	قامت المؤسسة بسداد أجور العمال والموظفين حتى يوم ٥/١٥ والبالغ قدرها ٤٣٠٠ جنيه.

و	٥/١٩	قامت المؤسسة بأداء خدمات لعملائها قيمتها ١٢٠٠ جنيه لم يتم تحصيلها بعد.
ز	٥/٢١	حصلت المؤسسة من عملائها مبلغ ٤٢٠٠ جنيه.
ح	٥/٣٠	ما زالت الأجور المستحقة عن النصف الثاني من الشهر لم تسدد بعد وتبلغ قيمتها ٥٢٠٠ جنيه.

التمرين الرابع:

فيما يلي بعض البيانات الخاصة بمنشأة السعادة التجارية عن شهر يونيو ١٩٨٥:

جنيه	
١٣٢٥٠٠	ايرادات مبيعات بضاعة عن الشهر.
١٣٢٥٠	خدمات مباعة للعملاء
١٣٢٥	ايجارات مسددة عن الشهر
٣٢٥	فوائد قروض مسددة عن الشهر
٤٥٥٠	أجور عمال وموظفين عن الشهر
٨٧٣٠٠	تكلفة البضاعة المباعة خلال الشهر
١٢٠٠	مصروفات دعاية وإعلان
٢٢٥٠	زيوت وشحوم وقطع غيار مستنفدة عن الشهر
٣٨٥٠	متحصلات من عمولات وسمسرة قامت بها الشركة خلال الشهر.
١٦٥٠	مياه وأناة وتدفئة وبريد وبرقيات عن الشهر

المطلوب:

إعداد الحساب الختامي للشركة عن شهر يونيو ١٩٨٥.

التمرين الخامس:

فيما يلي بعض البيانات الخاصة بشركة الضحى والتي ظهرت في نهاية الشهر:

جنيه	بيان	جنيه	بيان
٤٤٨٠٠	نقدية في الصندوق	٣٥٦٠٠	آلات ومعدات
٤٦٨٠٠	نقدية في البنوك	١٧٦٠٠	موردون (دائنون)
٣٠٩٦٠٠	عملاء (مدينون)	٢٠٠٠٠	أوراق دفع
٤٠٠٠٠	أوراق قبض	١٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٤٠٠	تأمين مدفوع مقدم	٨٤٨٠٠	أرباح محجوزة
٤٨٠٠٠	أراضي	١٣٤٦٠٠٠	ايرادات مبيعات خدمات
٣٠٠٠٠٠	مباني	٣٠٠٠٠	ايرادات من الايجارات
٨٠٠	ايرادات من الفوائد على أوراق القبض	٣٢٠٠٠	مياه وانارة
٤٠٠	فوائد على أوراق الدفع	٧٤٠٠٠	إعلان ودعاية
٥٩٠٠٠٠	أجور ومرتبات	٧٥٦٠٠	ضرائب مسددة

المطلوب:

(١) تصوير الحساب الختامي عن الشهر.

(٢) تصوير الميزانية العمومية للشركة كما تظهر في نهاية الشهر.

التمرين السادس:

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة النجاح كما تظهر في ١٩٨٥/١/٣١ :

الأصول			الخصوم		
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
الأصول الثابتة			**حقوق الملكية**		
أراضي	٣٥٠٠٠		رأس المال	٧٥٠٠٠	
مباني	٧٥٠٠٠		الأرباح المحجوزة	٣٢٥٠٠	
	ـــــ	١١٠٠٠٠		ـــــ	١٠٧٥٠٠
الأصول المتداولة			**الالتزامات طويلة الأجل**		
مخزون البضاعة	٢٢٥٠٠		قرض من البنك يستحق		
العملاء	٧٥٠٠		السداد في ٣١/١٢/٨٩		١٢٥٠٠
النقدية	١٠٠٠٠		**إلتزامات قصيرة الأجل**		
	ـــــ	٤٠٠٠٠	موردون	١٥٠٠٠	
			أوراق دفع	١٤٠٠٠	
			أجور مستحقة	١٠٠٠	
				ـــــ	٣٠٠٠٠
		١٥٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠

فإذا عملت أن الشركة قامت خلال شهر فبراير بالعمليات الآتية :

١ ـ حصلت الشركة على رأس مال إضافي قدره ٢٥٠٠٠ جنيه .

٢ ـ حصلت الشركة ٥٠٠٠ جنيه من العملاء .

٣ ـ سددت الشركة ٧٥٠٠ جنيه للموردون .

٤ ـ سددت الشركة الأجور المستحقة .

٥ ـ سددت الشركة ٥٠٠٠ جنيه من أوراق الدفع .

٦ ـ سددت الشركة إيجاد شهر فبراير والبالغ ٢٠٠٠ جنيه .

٧ ـ سددت الشركة الأجور عن الشهر والبالغ قدرها ٢٥٠٠ جنيه .

٨ ـ باعت الشركة ما تكلفته ١٥٠٠٠ جنيه من البضاعة مقابل ٢٥٠٠٠ جنيه نقداً.

المطلوب:

١ ـ إعداد معادلة الميزانية كما تظهر في أول فبراير ١٩٨٥، ثم إظهار أثر العمليات السابقة عليها.

٢ ـ إعداد الحساب الختامي للشركة عن الشهر وتصوير الميزانية العمومية كما تظهر في نهاية الشهر.

الفصل الخامس

في الاثبات الدفتري والترحيل وموازنة الحسابات

١ ـ مقدمة:

سبق أن وضحنا أو وظيفة المحاسبة الرئيسية تتمثل أساساً في قياس نشاط المشروع الذي يمثل الوحدة المحاسبية وتوصيل نتيجة هذا القياس من بيانات ومعلومات إلى من يهمه الأمر. ويتمثل نشاط المشروع إلى حد كبير في التعامل في الموارد الاقتصادية عن طريق اقتنائها أو استخدامها أو الإتجار فيها على أمل أن تكون نتيجة هذا التعامل تحقيق أرباح. ويمكن، في واقع الأمر، التحقق من نتائج نشاط المشروع وقياسها عن طريق متابعة ما يقوم به من عمليات تبادل مختلفة خلال الفترة الزمنية التي يرغب في قياس نتائج النشاط عنها. ويعتمد المحاسب إلى درجة كبيرة، وخاصة المحاسب المالي، على عمليات التبادل التي يقوم بها المشروع لقياس نتائج نشاطه قياساً نقدياً. ولما كانت عمليات التبادل التي يقوم بها المشروع، وخاصة في العصر الحديث، من الكثرة والتنوع بحيث يصعب قياس نتائجها عن طريق معادلة الميزانية السابق عرضها في الفصل المتقدم، فقد أصبح من الضروري أن يستعين المحاسب بما يمكنه من أدوات وإجراءات لتحليل، وتسجيل وتبويب وتجميع وتلخيص العمليات التي يقوم بها المشروع، والتي تعبر عن نشاطه، بصورة سليمة وهادفة. ويختص هذا الفصل بشرح هذه الأدوات والإجراءات.

٢ ـ الحسابات والقيد المزدوج ومعادلة الميزانية:

لعلنا نذكر من الفصل السابق أننا أطلقنا على عناصر معادلة الميزانية في مرحلة متقدمة اسم الحسابات، وقلنا مثلاً أن رصيد حساب النقدية يمكن أن يزداد

بتحصيل الديون المستحقة على العملاء، أو الحصول على قرض كما يمكن أن ينقص بسداد الأجور، أو بسداد الدائنين، أو بشراء بضاعة نقداً. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حساب النقدية يظهر ما كان موجوداً منها في تاريخ معين، وما طرأ على هذا الموجود من تغيرات خلال فترة معينة، وما هو موجود منها بعد حدوث هذه التغيرات. ولا تخرج وظيفة أي حساب آخر من حسابات معادلة الميزانية عن ذلك.

فالحساب إذن هو أداة محاسبية لإظهار آثار العمليات التي يقوم بها المشروع (الوحدة المحاسبية) على عنصر معين من عناصر الأصول أو الخصوم أو الإيرادات أو المصروفات. ويتخذ الحساب أشكالاً متعددة غير أنه في أكثر صوره استخداماً يتخذ شكل حرف T، حيث يكون له جانبان، أحدهما إلى اليسار والآخر إلى اليمين، كما هو موضح في الشكل الآتي:

نموذج حساب على شكل حرف T

اسم الحساب

ولاتخاذ الحساب لهذا الشكل ما يبرره. فيخصص أحد الجانبين لتسجيل العمليات التي تؤدي إلى زيادة الحساب ويخصص الجانب الآخر لتسجيل العمليات التي تؤدي إلى نقص الحساب. وليست هذه العملية ـ عملية تخصيص جانبي الحساب ـ متروكة للاختيار، بل تخضع لقواعد معينة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، وجرى العرف المحاسبي على اتباعها لفترة تقرب من ٧٠٠ سنة، وأصبحت متعارف عليها دولياً. ولنفرض مثلاً قبل التعرض لهذه القواعد، أن لدينا حسابين أحدهما للأصول بصفة اجمالية والثاني للخصوم بصفة إجمالية. ودعنا نتفق أن زيادة الحساب يتم تسجيلها في جانبه الأيمن. بينما يسجل نقص الحساب في جانبه الأيسر بصرف النظر عن كونه حساب الأصول أو حساب الخصوم. فإذا ما اتبعنا هذا الإجراء لوجدنا أن مجموع الأصول سوف يساوي مجموع الخصوم في نهاية الفترة

التي يتم تسجيل العمليات في الحسابين عنها، فمجموع الأصـول في نهاية الفتـرة يساوي مجموع الجانب الأيمن (مجموع الزيادات) بعد خصم مجموع الجانب الأيسر (النقص). كما أن مجموع الخصوم أيضاً يتم الحصول عليه عن طريق طرح مجموع الجانب الأيسر من مجموع الجـانب الأيمن. وبمعنى آخر، سـوف نجد أن كـل من الحسابين يمثل صورة طبق الأصل من الآخر (لاحظ أن تبـادل الأصول الـذي لا يؤثر على الخصوم لن يظهـر في حساب الأصـول في هذه الحـالة). فلم لا نكتفي بحساب واحد اذن؟.

والـواقع أن الحسـابات يتم تقسيمهـا لأغراض أثبـات العمليات فيهـا إلى مجموعتين بحيث يتحقق ما يطلق عليه **المراجعة الحسابيـة التلقائيـة**. ويتم إثبات الزيادة في حسابات إحدى هاتين المجموعتين في الجانب الأيمن منها بينما يتم إثبات النقص في الجانب الأيسر، ويتم إثبات الزيادة في حسـابات المجمـوعة الثـانية في الجانب الأيسر منها ويتم إثبات النقص في الجانب الأيمن. وعند «ترصيـد» كل من المجموعتين في نهاية فترة زمنية معينة، لا بد وأن يتطابق مجمـوع أرصدة كـل من المجموعتين مع الأخرى، وبهذا تتحقق المراجعة الحسابية التلقائية.

«والترصيد» هو عملية تجميع جانبي كل حساب وإيجاد الفرق بينهما، وعادة مـا يتم الترصيـد محاسبيـاً بطريقـة المتمم الحسابي، فيتم جمـع الجانب الأكبـر من الحساب، ثم ينقل هذا المجموع في نهاية الجانب الأصغر ويتم إيجاد المتمم الحسابي للجانب الأصغر ليصل إلى مجموع الجانب الأكبر، ويدون هذا المتمم في الجـانب الأصغر ليمثل رصيد الحساب. و«الرصيد» إذن هو الفرق بين جانبي الحساب. ويظهر الرصيد في الجانب الأيمن إذا كان الجانب الأيسر أكبر من الجانب الأيمن.

وعند تقسيم الحسابات إلى المجموعتين المشار إليهما سابقاً يراعى أن أرصدة إحدى المجموعتين تظهر بطبيعتها في الجانب الأيسر وان أرصدة المجموعة الأخرى تظهر بطبيعتها في الجانب الأيمن، وتساعد عملية مطابقة مجمـوع أرصدة كـل من المجموعتين على مجموع أرصـدة المجموعـة الأخرى مسـاعدة فعـالة في اكتشـاف الأخطاء كما سوف نرى فيما بعد. كما يطلق على نظام القيد في هاتين المجموعتـين من الحسابات **«نظام القيد المزدوج»** سـوف يرد شرحه عاجلاً.

ولنعد الآن إلى كيفية تقسيم الحسابات إلى هاتين المجموعتين. والواقع أن التقسيم ينبثق أساساً من معادلة الميزانية ومعادلة المحاسبة الرئيسية. فقد جرت العادة على اعتبار أن الأصول التي تظهر في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية يتم إثبات الزيادة فيها في الجانب الأيمن من الحسابات التي تتكون منها هذه الأصول، وعلى اعتبار أن الخصوم (حقوق الملكية + الإلتزامات) التي تظهر في الجانب الأيسر من معادلة الميزانية يتم إثبات الزيادة فيها في الجانب لأايسر من الحسابات الممثلة لها. ويترتب على ذلك أن النقص في لأاصول يتم إثباته في الجانب الأيسر من حساباتها والنقص في الخصوم يتم إثباته في الجانب الأيمن من حساباتها. كما يترتب على ذلك أيضاً أن أرصدة الأصول (المتممات الحسابية لحساباتها) تظهر في الجانب الأيسر من حساباتها وأرصدة الخصوم تظهر في الجانب الأيمن من حساباتها وذلك في نهاية الفترة المحاسبية أو عندما يتم الترصيد.

ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أن الشركة العامة لتجارة وهندسة السيارات تكونت في أول يناير وقامت بالعمليات الآتية:

أ - حصلت على رأس مال نقدي قدره ٢٥٠٠٠ جنيه.

ب - اشترت أثاثاً وتركيبات بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه سدد منها نقداً ٦٠٠٠ جنيه، والباقي يستحق السداد بعد شهر لمؤسسة المفروشات الحديثة.

جـ - اقترضت من البنك ٢٠٠٠٠ جنيه لتمويل شراء سيارات للاتجار فيها، حصلت عليها نقداً.

د - اشترت ٦ سيارات جديدة سعر السيارة ٣٠٠٠ جنيه تم سداد نصفها نقداً، والباقي يستحق للشركة العربية لانتاج السيارات (تعتبر السيارات بضاعة من وجهة نظر الشركة لأنها لأغراض الإتجار فيها).

هـ - قامت بإداء خدمات صيانة واصلاحات لسيارات عملائها بلغت قيمتها ٧٨٠٠ جنيه تحصل منها نقداً ٥٠٠٠ جنيه.

و - بلغت تكلفة خدمات الصيانة المؤداة للعملاء من أجور ومواد ومهمات ٥٧٥٠ جنيه سددت نقداً.

ويلاحظ أن العملية (أ) تؤدي إلى زيادة النقدية (أصول) وزيادة رأس المال (خصوم) بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه. فإذا فتحنا حسابا للنقدية وحسابا لرأس المال لظهر في الجانب الأيمن من النقدية مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وفي الجانب الأيسر من حساب رأس المال نفس المبلغ.

العملية (ب) تتطلب فتح حساب للأثاث والتركيبات يثبت في الجانب الأيمن منه ٩٠٠٠ جنيه مقابل إثبات ٦٠٠٠ جنيه في الجانب الأيسر من حساب النقدية ومقابل فتح حساب للدائنين يثبت في الجانب الأيسر منه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه.

وعلى نمط العمليتين (أ)، (ب) تظهر الحسابات التي تسجل أثر العمليات السابقة كالآتي:

حساب النقدية

جنيه		جنيه	
٢٥٠٠٠	(أ)	٦٠٠٠	(ب)
٢٠٠٠٠	(جـ)	٩٠٠٠	(د)
٥٠٠٠	(هـ)	٥٧٥٠	(و)

حساب رأس المال

جنيه		جنيه	
		٢٥٠٠٠	(أ)

حساب الدائنون

جنيه		جنيه	
		٣٠٠٠	(ب)
		٩٠٠٠	(د)

حساب الأثاث والتركيبات

جنيه		جنيه	
٩٠٠٠	(ب)		

حساب قرض البنك

جنيه		جنيه	
		٢٠٠٠٠	(جـ)

حساب البضاعة (سيارات)

جنيه		جنيه	
١٨٠٠٠	(د)		

حساب المدينون (عملاء)

جنيه		جنيه	
٢٨٠٠	(هـ)		

حساب الأرباح المحجوزة

جنيه		جنيه	
٥٧٥٠	(و)	٧٨٠٠	(هـ)

ويلاحظ أنه في كل عملية من العمليات يكون مجموع ما يثبت في الجانب الأيمن من حساب أو حسابات معينة لا بد وأن يتساوى مع مجموع ما يثبت في الجانب الأيسر لحساب أو حسابات أخرى. ويطلق على اثبات كل عملية من العمليات محاسبياً «أجراء قيد محاسبي».

وعلى هذا الأساس يمكن التعبير عن معادلة الميزانية في صورة حسابات على الوجه التالي(١):

الأصول	= حقوق الملكية	+ الالتزامات
+	− (الأيمن +، الأيسر −)	−	+ (الأيمن −، الأيسر +)	−	+ (الأيمن −، الأيسر +)

وتوضح إشارة (+) الجانب الذي يتم فيه قيد الزيادة في الحساب كما توضح إشارة (−) الجانب الذي يتم فيه إثبات نقص الحساب.

ولعلنا نتذكر من الفصل السابق أن الميزانية العمومية يتم تصويرها في تاريخ معين. وهي في الواقع تظهر أرصدة حسابات الأصول وحسابات الخصوم في ذلك التاريخ. وعلى ذلك نجد أن أرصدة الأصول تظهر في بداية الفترة المحاسبية التالية لتاريخ الميزانية في الجانب الأيمن من حساباتها، ويطلق عليها **أرصدة أول الفترة**، أي مقدار ما يتواجد لدى المشروع من أصول مختلفة في بداية الفترة، كما أن أرصدة الخصوم من حقوق ملكية وإلتزامات تظهر في بداية الفترة المحاسبية في الجانب الأيسر من حساباتها. وليس في ذلك تناقض مع ما سبق ذكره من أن المتمم الحسابي لجانبي كل حساب من حسابات الأصول والذي يجعل الجانب الأصغر مساوياً

(١) اتبع هذه الطريقة ادواردس، وهرمانسون، وسالمونسون في كتابهم الممتاز:
James D. Edwards, Rogar H. Hermanson, and R.F. Salmonson, Accounting: A Programmed Text, (Homewood, Ill. :Richard D. Irwin, Inc. 1967), p. 64.

للجانب الأكبر يظهر في العادة في الجانب الأيسر، ويتم الحصول عليه عن طريق ترصيد الحساب. فعملية الترصيد تتم في نهاية فترة معينة ويكون الرصيد في تاريخ الترصيد هو رصيد نهاية الفترة. ونفس المنطق ينسحب على حسابات الخصوم. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن كل حساب من الحسابات يظهر الرصيد الموجود فيه في بداية الفترة، والتغيرات التي طرأت عليه من زيادة أو نقص خلال الفترة، ويظهر الرصيد الموجود في نهاية الفترة. ويظهر رصيد أول الفترة في حسابات الأصول في الجانب الأيمن منها، وتسجل الزيادة في نفس الجانب، ويسجل النقص في الجانب الأيسر ويظهر فيه رصيد آخر الفترة. أي أن كل حساب من حسابات الأصول يمكن التعبير عنه في صورة المعادلة التالية.

مجموع الجانب الأيمن = مجموع الجانب الأيسر

الرصيد الموجود أول الفترة + الزيادة = النقص + الرصيد الموجود في نهاية الفترة.

ونفس المنطق ينسحب بصورة عكسية على حسابات الخصوم كما يتضح من المعادلة التالية:

مجموع الجانب الأيمن = مجموع الجانب الأيسر

النقص + الرصيد الموجود في نهاية الفترة = الرصيد الموجود في أول الفترة + الزيادة

ويوضح المثال التالي العلاقة بين الميزانية العمومية في تاريخ معين وأرصدة حساباتها في بداية الفترة التالية لذلك التاريخ.

ويتضح من تفحص العلاقات بين الحسابات الموضحة فيما بعد والميزانية العمومية أن رصيد أول الفترة يعامل معاملة الزيادة في الحساب. أي أن أرصدة حسابات الأصول التي تظهر في الجانب الأيمن من الميزانية تظهر في الجانب الأيمن من حساباتها وأرصدة حسابات الخصوم التي تظهر في الجانب الأيسر من الميزانية تظهر في الجانب الأيسر من حساباتها.

الميزانية العمومية في ١٩٨٤/١٢/٣١

جنيه	الأصول	جنيه	الخصوم
٧٥٠٠٠	مباني	١٨٠٠٠٠	رأس المال
٣٥٠٠٠	أثاث	٣٩٠٠٠	الأرباح المحجوزة
٩٢٠٠٠	بضاعة	٤٠٠٠٠	قرض من البنك
٤٦٠٠٠	مدينون	٣٣٠٠٠	دائنون
٦٤٠٠٠	نقدية	٢٠٠٠٠	أوراق دفع
٣١٢٠٠٠		٣١٢٠٠٠	

وتظهر الحسابات الواردة في الميزانية السابقة في ١٩٨٥/١/١ كالآتي:

حساب المباني

جنيه		جنيه	
٧٥٠٠٠	رصيد		

حساب الأثاث

جنيه		جنيه	
٣٥٠٠٠	رصيد		

حساب البضاعة

جنيه		جنيه	
٩٢٠٠٠	رصيد		

حساب المدينون

جنيه		جنيه	
٤٦٠٠٠	رصيد		

حساب النقدية

جنيه		جنيه	
٦٤٠٠٠	رصيد		

حساب رأس المال

جنيه		جنيه	
		١٨٠٠٠٠	رصيد

حساب الأرباح المحجوزة

جنيه		جنيه	
		٣٩٠٠٠	رصيد

حساب قرض البنك

جنيه		جنيه	
		٤٠٠٠٠	رصيد

حساب الدائنين

جنيه		جنيه	
		٣٣٠٠٠	رصيد

حساب أوراق الدفع

جنيه		جنيه	
		٢٠٠٠٠	رصيد

ويطلق على الجانب الأيمن من أي حساب (سواء كان حساب أصول أو حساب خصوم أو حساب إيرادات أو حساب مصروفات) **الجانب المدين** كما يطلق على الجانب الأيسر من أي حساب **الجانب الدائن**. ويترتب على ذلك أن زيادة الأصول يتم إثباتها عن طريق جعل حساباتها مدينة (أي تسجيلها في الجانب الأيمن فيها)، وأن نقص الأصول يتم إثباته بجعل حساباتها دائنة، والعكس صحيح بالنسبة للخصوم، أي يتم إثبات زيادتها بجعل حساباتها دائنة، ويتم إثبات نقصها بجعل حساباتها مدينة.

٣ ـ حسابات الايرادات والمصروفات:

لا شك في أنه من الممكن أن يتم تسجيل جميع العمليات التي يقوم بها المشروع في حسابات الأصول والخصوم. إلا أن الغالبية العظمى من عمليات أي مشروع تتمثل في الواقع في عمليات تتعلق في أحد طرفيها بالإيرادات التي يحصل عليها المشروع، أو المصروفات التي يتحملها، أو التكاليف التي يستنفدها في سبيل الحصول على تلك الإيرادات، وكما سبق أن أوضحنا في الفصل المتقدم، فإن عمليات الإيرادات والمصروفات ينعكس أثرها على حقوق الملكية في الحساب الذي خصصناه لذلك وأطلقنا عليه الأرباح المحجوزة. ولما كانت تفاصيل عمليات الإيرادات والمصروفات غالباً ما تكون كثيرة العدد ومتعددة الأثر، فإن إدماجها كلها في حساب واحد «حساب الأرباح المحجوزة» حتى تصبح في صلب معادلة الميزانية يصبح أمراً غير عملياً. ولو تصورنا حساب الأرباح المحجوزة في هذه الحالة لتوقعنا أن يصبح من الطول بحيث يغطي عدداً كبيراً جداً من الصفحات حيث يسجل فيه في هذه الحالة كل عمليات الايرادات والمصروفات. وكما سبق أن ذكرنا أيضاً، ولهذه الأسباب، فإنه يصبح من المستحسن تسجيل عمليات الايرادات والمصروفات في مجموعة مستقلة من الحسابات، بحيث تظهر تفاصيلها بصورة مفيدة ومنسقة، وبحيث تمكننا من إعداد الحساب الختامي السابق التعرض له، وعلى أن يكتفي بإظهار الأثر النهائي لعملية المقاصة بين مجموعة حسابات

الايرادات ومجموعة حسابات المصروفات على حقوق الملكية في حساب الأرباح المحجوزة.

وتعتبر الإيرادات مصدراً من مصادر الحصول على الأصول مثلها في ذلك مثل حقوق الملكية والإلتزامات. فحقوق الملكية تمثل ما يقدمه الملاك للمشروع في سبيل الحصول على أصول، وتمثل الإلتزامات ما يقدمه الغير (بخلاف الملاك) للمشروع من موارد مالية تساعده في تمويل الحصول على أصول، وتمثل الإيرادات ما يحصل عليه المشروع من أصول مختلفة مقابل مزاولة نشاطه في تقديم السلع والخدمات إلى عملائه. وتأسيساً على ذلك فإن حسابات الإيرادات تعامل معاملة حقوق الملكية والإلتزامات من حيث إثبات العمليات فيها. فيتم إثبات الزيادة في الجانب الأيسر منها كما يتم اثبات النقص في الجانب الأيمن منها.

ولتوضيح ما تقدم افترض أن شركة التجارة الحديثة قامت بالعمليات الآتية:

أ ـ أدت خدمات لعملاء بلغت إيراداتها منها ١٢٥٠ جنيه تحصل منها نقداً ٨٥٠ جنيه.

ب ـ باعت بضاعة إلى عملائها بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه تحصل منها نقداً ٢٥٠٠٠ جنيه.

جـ ـ حصلت فوائد على حسابات العملاء على المبالغ المستحقة لها قبلهم بلغت ٤٥٠ جنيه نقداً.

فإن أثر هذه العمليات على الحسابات المختلفة يكون كالآتي:

حساب مبيعات البضاعة (إيرادات)

جنيه	
٣٠٠٠٠ (ب)	

حساب مبيعات الخدمات (إيرادات)

جنيه	
(أ) ١٢٥٠	

حساب ايرادات الفوائد (إيرادات)

جنيه	
٤٥٠ (جـ)	

حساب النقدية (أصول)				حساب العملاء (أصول)			
جنيه				جنيه			
٨٥٠	(أ)			٤٠٠	(أ)		
٢٥٠٠٠	(ب)			٥٠٠٠	(ب)		
٤٥٠	(جـ)						

ويلاحظ أن العملية (أ) أدت إلى زيادة الايرادات (حساب مبيعات الخدمات) بمبلغ ١٢٥٠ جنيه مقابل زيادة النقدية (أصول) بمبلغ ٨٥٠ جنيه والعملاء (أصول) بمبلغ ٤٠٠ جنيه. وقد أدت العملية (ب) إلى زيادة النقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه، وزيادة العملاء بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل زيادة الإيرادات (مبيعات البضاعة) بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه. هذا وقد تجاهلنا تكلفة البضاعة المباعة بصفة مؤقتة. أما العملية (جـ) فقد أدت إلى زيادة النقدية، وزيادة الايرادات (الفوائد) بمبلغ ٤٥٠جنيه. لاحظ أن زيادة الأصول تقع في الجانب الأيمن (المدين) من حساباتها وزيادة الايرادات تقع في الجانب الأيسر (الدائن) من حساباتها.

وتعامل حسابات المصروفات عكس معاملة حسابات الإيرادات. ذلك أولاً لأن المصروفات يترتب عليها أما استخدام أصول (أي نقص في الأصول) أو زيادة في الإلتزامات، وثانياً، لأن أثرها عكسي على حقوق الملكية. فالأصول تمثل موارد اقتصادية متاحة للمشروع للاستخدام في مزاولة نشاطه. وعندما يتم استخدامها أو استنفاد خدماتها فإن تكلفة ذلك الجزء المستخدم أو المستنفد تتحول إلى مصروف، ومن ثم يؤدي إلى نقص قيمة الموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع للاستخدام في فترات مقبلة. كما أن المشروع قد ينفق موارد مالية (نقدية) أو يتحمل التزامات في سبيل الحصول على خدمات العاملين في مزاولة نشاطه، وهي تتمثل في الأجور المدفوعة أو المستحقة لهؤلاء العاملين. ويقابل نقص الأصول الناتج عن استخدامها أو استنفاد خدماتها أو انفاقها في مزاولة نشاطه المشروع نقص مماثل في حقوق الملكية. وعلى هذا الأساس فإن حسابات المصروفات تزداد في جانبها الأيمن

(أي بجعلها مدينة) وتنقص في جانبها الأيسر (أي بجعلها دائنة). أي بمعنى آخر، فإن حسابات المصروفات تعامل معاملة حسابات الأصول. ولعل ذلك يذكرنا بما أطلقنا عليه في الفصل السابق المعادلة المحاسبية بصيغتها التفصيلية كالآتي:

الأصول + المصروفات = الخصوم + الايرادات

حيث تمثل المصروفات والإيرادات تلك التي تتعلق بالفترة المحاسبية، وحيث تمثل الأصول والخصوم أرصدة نهاية الفترة ولا تحتوي على أرباح الفترة.

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لحسابات المصروفات دعنا نفترض أن شركة التجارة الحديثة قامت بالآتي:

د ـ دفعت أجور نقدية لعمال الصيانة في سبيل أداء خدمات لعملائها قدرها ٦٤٠ جنيه ومازال مستحقاً لهم ٣٢٠ جنيه.

هـ ـ بلغت تكلفة البضاعة المباعة للعملاء ٢١٣٥٠ جنيه.

و ـ قامت الشركة بسداد الإيجار عن الفترة وقدره ٧٥٠ جنيه. ويكون أثر هذه العمليات على الحسابات المختلفة كالآتي:

حساب الأجور (مصروفات)

جنيه			
٩٦٠	(د)		

حساب الأجور المستحقة (إلتزامات)

		جنيه	
		٣٢٠	(د)

حساب النقدية (أصول)

جنيه		جنيه	
٨٥٠	(أ)	٦٤٠	(د)
٢٥٠٠٠	(ب)	٧٥٠	(و)
٤٥٠	(جـ)		

حساب البضاعة (أصول)

		جنيه	
		٢١٣٥٠	(هـ)

حساب الإيجار (مصروفات)	
جنيه	
٧٥٠ (و)	

حساب تكلفة البضاعة المباعة (مصروفات)	
جنيه	
٢١٣٥٠ (هـ)	

ويلاحظ أن العمليات (أ)، (ب)، (جـ) في حساب النقدية تمثل عمليات الإيرادات في المثال السابق.

وقد أدت العملية (د) إلى زيادة الأجور (مصروفات) بمبلغ ٩٦٠ جنيه مقابل نقص النقدية بما سدد نقداً وقدره ٦٤٠ جنيه، وزيادة الالتزامات (أجور مستحقة) بمبلغ ٣٢٠ جنيه. أما العملية (هـ) فقد أدت إلى نقص البضاعة (أصول بمبلغ ٢١٣٥٠ جنيه مقابل زيادة تكلفة البضاعة المباعة (مصروفات) بنفس المبلغ. وأدت العملية (و) إلى نقص النقدية مقابل زيادة الإيجار (مصروفات) بمبلغ ٧٥٠ جنيه.

ورغم دواعي الحاجة التي تضطرنا إلى تفصيل حسابات الإيرادات والمصروفات في حسابات مستقلة لتسجيل العمليات التي تتعلق بها خلال الفترة المحاسبية، فإن هذه الحسابات يتم تحويلها جميعاً في نهاية الفترة إلى حساب واحد يمثل نتيجة عمليات المشروع، ومن خلاله تتم مقابلة الايرادات بالمصروفات وهو ما سبق وأطلقنا عليه بصفة مؤقتة، الحساب الختامي. وعلى هذا الأساس يمكن أن نتصور حساب النتيجة في الصورة البيانية الآتية:

الحساب الختامي

حسابات المصروفات		حسابات الايرادات	
+	−	−	+

ولما كانت نتيجة المقاصة بين حسابات الايرادات والمصروفات كما تـظهر في الحساب الختامي من أرباح أو خسائر تؤدي إلى زيادة أو نقص الأرباح المحجوزة في حقوق الملكية (على فرض عدم توزيع أرباح)، فإنه يمكن تصوير معادلة الميـزانية بيانياً بحيث تتحدد أثر علميات المشروع المختلفة عليها في الصورة التالية[1]:

الأصول =		حقوق الملكية		+الالتزامات	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
+	−	−	+	−	+
		المصروفات	الايرادات		
		+ | −	− | +		

ولا تخرج عمليات المشروع التي يتم تسجيلها في المحاسبة المالية عملياً عن هذه المجموعات الخمس من الحسابات. ويهتم المحاسب بتسجيل أثر أو آثار كل عملية من هذه العمليات على كل من هذه الحسابات.

٤ ـ دليل الحسابات ودفاتر الأستاذ وقواعد إثبات العمليات:

يختلف عدد الحسابات الملائمة لمشروع معين طبقاً لـطبيعة نشـاط المشروع وحجم عملياته ومدى تنوعها. غير أنه يمكن القول بصفة عامة أن هذه الحسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعناصر التي تظهر في الميزانية العمومية للمشروع وفي حسابه الختامي. ومن ثم تنقسم الحسابات عموماً إلى مجموعتين عريضتين هما: حسابات الميزانية، وحسـابات النتيجـة. وتنقسم حسابـات الميزانيـة كما سبق أن رأينـا إلى حسـابات أصـول، وحسابـات حقوق ملكيـة وحسابـات إلتزامـات، كـما تنقسم حسابات النتيجـة إلى حسابـات إيرادات، وحسـابات مصـروفات. ويـطلق على حسابات النتيجة في كثير من الأحيان «الحسابات الاسمية».

(١) أنظر ادواردس، هرمانسون، وسالمونسون، المرجع السابق ذكره، ص ٦٩.

ويطلق على قائمة الحسابات التي يستخدمها المشروع اصطلاح «الدليل المحاسبي» Chart of Accounts ويطلق على الدفتر (أو الدفاتر) التي تحتوي على هذه الحسابات اصطلاح «دفتر الأستاذ» Ledger ويكون لكل حساب من الحسابات في هذا الدفتر صفحة أو مجموعة من الصفحات على حسب تعدد العمليات التي تتعلق به. وينقسم كل حساب في الصفحة أو الصفحات المخصصة له، كما سبق أن ذكرنا إلى جانبين، الأيمن يطلق عليه الجانب المدين، والأيسر يطلق عليه الجانب الدائن.

ويحتوي كل جانب من الجانبين على خانات توضح الآتي:

المبلغ: ويوضح قيمة العملية بالجنيهات والمليمات (أو بأي وحدات نقدية أخرى).

البيان: وهو يمثل توضيح مختصر للعملية (أثرها على الحساب المقابل).

رقم المستند: وهو المصدر الذي يمثل سند تمام العملية وآثارها وقيمتها.

التاريخ: وهو تاريخ إتمام العملية.

ويمكن تعريف الحساب بصفة عامة بأنه أداة لتصنيف العمليات التي يقوم بها المشروع معبرا عنها بوحدات قياس نقدية. ويتخذ الحساب في صورته المقسمة الشكل الآتي:

حساب أستاذ

اسم الحساب

مليم	جنيه	بيان	رقم المستند	التاريخ	مليم	جنيه	بيان	رقم المستند	التاريخ

وقبل إجراء قيد العمليات التي يقوم بها المشروع في الحسابات التي تتأثر بها، يتم تحليل هذه العمليات لتحديد الحسابات التي يتم قيدها (إثباتها) فيها. وكما

سبق وذكرنا، فإن أي عملية من العمليات التي يقوم بها المشروع يتأثر بها على الأقل حسابين. فإذا جعل أحد الحسابين مديناً، فلا بد وأن يكون الحساب الآخر دائناً، وذلك طبقاً لقاعدة القيد المزدوج التي سبق، أن أشرنا إليها أيضاً. ويمكننا تحليل العملية من التعرف على الحساب الذي يجعل مديناً والحساب الذي يجعل دائناً. وإذا تعددت الحسابات التي تتأثر بعملية واحدة، فإن أحد هذه الحسابات أو بعضها يجعل مديناً ويجعل الباقي دائناً. ولا بد أن يتساوى مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة في كل عملية من العمليات. ولعل عملية تحليل العمليات للتعرف على الطرف المدين والطرف الدائن لكل منها تعتبر أهم أعمال المحاسب المالي عموماً. وفيما يلي أمثلة عن بعض العمليات وكيفية تحليلها لتحديد الحسابات التي تجعل مدينة والحسابات التي تجعل دائنة. وسوف يجد القاريء أننا قد قمنا بإجراء مثل هذا التحليل في البنود السابقة من هذا الفصل دون أن نتعرض للتعريف به.

تكونت الشركة العامة لصيانة الأجهزة والمعدات الأليكترونية وقامت بالعمليات الآتية:

أ - حصلت الشركة على رأس مال نقدي قدره ٣٥٠٠٠ جنيه من مؤسسيها.

ب - قامت بشراء أثاث وتركيبات بمبلغ ١٢٣٥٠ جنيه سدد منها نقدا ٩٠٠٠ والباقي على الحساب.

جـ - قامت الشركة بشراء سيارة نصف نقل لاستخدامها في أداء نشاطها بمبلغ ٣٢٥٠ جنيه نقداً.

د - قامت الشركة بأداء خدمات لعملائها بلغت ٧٣٥٠ جنيه، حصلت منها نقداً على ٤٢٥٠ جنيه، والباقي على الحساب.

هـ - قامت الشركة بسداد مبلغ ٣٥ جنيه قيمة بنزين وزيت وتشحيم استهلكتها سيارة النقل عن الفترة.

و - قامت الشركة بسداد أجور عمالها وموظفيها عن الفترة المنقضية وبلغت ١٤٥٠ جنيه.

ويتم تحليل هذه العمليات وإثباتها في الحسابات كالآتي:

العملية (أ) أدت إلى الحصول على نقدية، أي أن النقدية زادت ٣٥٠٠٠ جنيه من المؤسسين تمثل حساب رأس المال، وقد زاد بنفس القيمة. وبالتالي يجعل حساب النقدية مدينا، وحساب رأس المال دائناً، ويتم إثباتها كالآتي:

مدين حساب النقدية دائن

جنيه	جنيه
٣٥٠٠٠ (أ)	

مدين حساب رأس المال دائن

جنيه	جنيه
	٣٥٠٠٠ (أ)

العملية (ب) أدت إلى زيادة الأثاث والتركيبات (أصول)، ونقص النقدية (أصول)، وزيادة الالتزامات (خصوم) ويجعل حساب الأثاث والتركيبات مديناً مقابل جعل كل من حسابي النقدية والدائنون دائناً كالآتي:

مدين حساب النقدية دائن

جنيه	جنيه
٣٥٠٠٠ (أ)	٩٠٠٠ (ب)

مدين حساب رأس المال دائن

جنيه	جنيه
	٣٥٠٠٠ (أ)

مدين حساب الأثاث والتركيبات دائن

جنيه	جنيه
١٢٣٥٠ (ب)	

مدين حساب الدائنون دائن

جنيه	جنيه
	٣٣٥٠ (ب)

العملية (جـ) - تؤدي إلى زيادة السيارات (أصول) مقابل نقص النقدية (أصول)، أي يجعل حساب السيارات مديناً ويجعل حساب النقدية دائناً.

العملية (د) ـ تؤدي إلى زيادة الايرادات (أي جعل حسابها دائناً) مقابل زيادة النقدية (أي جعل حسابها مديناً)، وزيادة العملاء (أي جعل حسابهم مديناً لأنها من الأصول).

وبإثبات العمليتان (جـ)، (د) في الحسابات الخاصة بها تصبح مجموعة الحسابات كالآتي:

مدين حساب النقدية دائن

مدين جنيه		دائن جنيه	
٣٥٠٠٠	(أ)	٩٠٠٠	(ب)
٤٢٥٠	(د)	٣٢٥٠	(جـ)

مدين حساب رأس المال دائن

مدين		دائن جنيه	
		٣٥٠٠٠	(أ)

مدين حساب الأثاث والتركيبات دائن

مدين جنيه		دائن	
١٢٣٥٠	(ب)		

مدين حساب الدائنون دائن

مدين		دائن جنيه	
		٣٣٥٠	(ب)

مدين حساب السيارات دائن

مدين جنيه		دائن	
٣٢٥٠	(جـ)		

مدين حساب الايرادات دائن

مدين		دائن جنيه	
		٧٣٥٠	(د)

مدين حساب العملاء دائن

مدين جنيه		دائن	
٣١٠٠	(د)		

العمليـة (هـ) ـ تؤدي إلى نقص النقديـة مقابـل زيادة المصـروفات (وقـود وزيـوت) بمبلغ ٣٥ جنيه، أي يجعـل حساب المصـروفات: وقـود وزيوت مـديناً ويجعل حساب النقدية دائناً.

العملية (و) تؤدي الى نقص النقدية مقابل زيادة المصروفات (أجور) بمبلغ ١٤٥٠ جنيه، أي يجعل حساب المصروفات ـ أجور مديناً ويجعل حساب النقـدية دائناً.

والمطلوب منك هو تصويـر كل الحسـابات المـلائمة بعـد اثبات العمليتـين (هـ)، (و).

ولعله من الواضح الآن أن جعل أي حساب مديناً يعني إثبـات العملية في جانبه الأيمن، وجعل أي حساب دائناً يعني إثبات العملية في جانبـه الأيسر. وقد جرى العرف المحاسبي على استبدال لفظة «مدين» باصطلاح «منه» واستبدال لفظة «دائن» باصطلاح «لـه». كما جـرى العرف المحـاسبي أيضاً عـلى اختصار لفـظة «حساب» واستبدالها باصطلاح «حـ/». فبدلاً من أن نقول «حساب النقدية» مثلاً نقول «حـ/ النقدية».

وكما يتضح من المثال السابق فإن تحليل العمليات يعني تحديد الحسابات التي تجعل مدينة والمبلغ الذي تجعل مدينة به، وتحديد الحسابات التي تجعل دائنة والمبلغ الذي تجعل دائنة به. وعلى سبيل المثـال إذا كانت العمليـة تؤدي إلى زيادة أحـد حسـابات الأصـول وجعله دمينا، فـإن طرفهـا الدائن يمكن أن يؤدي إلى أي من الحالات التالية:

١ ـ جعـل أحد حسـابات الأصـول الأخرى دائنـاً بالقيمـة. (تحصيل نقـدية من عملاء).

٢ ـ جعـل أحد حسـابات الالتـزامات دائنـاً بالقيمـة. (الحصول عـلى قرض من البنك).

٣ ـ جعل أحد حسابات حقوق الملكية دائناً بالقيمة. (زيادة رأس المال).

٤ ـ جعـل أحد حسـابات الايـرادات دائناً بـالقيمة. (بيـع بضاعـة نقداً أو عـلى الحساب).

٥ ـ جعل أحد حسابات المصروفات دائناً بالقيمة. (كما سيرد في تصحيح الأخطاء).
٦ ـ جعل أي مزيج من الأقسام الخمسة السابقة دائناً بالقيمة. (شراء بضاعة وسداد جزء من القيمة).

وفي كل الأحوال لا بد وأن يتساوى مجموع الطرف المدين مع مجموع الطرف الدائن للعملية. ذلك بالضرورة حتى تتحقق قاعدة القيد المذدوج ويتحقق توازن معادلة الميزانية بصفة مستمرة.

وتتلخص قواعد تحليل العمليات لتحديد طرفيها المدين والدائن في الآتي:

المدين يؤدي إلى:	الدائن يؤدي إلى:
١ ـ زيادة الأصول	١ ـ نقص الأصول
٢ ـ زيادة المصروفات	٢ ـ نقص المصروفات
٣ ـ نقص حقوق الملكية	٣ ـ زيادة حقوق الملكية
٤ ـ نقص الالتزامات	٤ ـ زيادة الالتزامات
٥ ـ نقص الايرادات	٥ ـ زيادة الايرادات

هذا ونختتم هذا البند بمثال توضيحي لأهم النقاط التي أبرزناها فيه.

٤ ـ ١ ـ مثال توضيحي:

فيما يلي دليل الحسابات الخاص بالشركة العربية للخدمات والتجارة:

رقم الحساب	اسم الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب
	أولاً: الأصول		ثالثاً: الايرادات
١٠١	مباني	٥٠١	مبيعات البضاعة
١٠٢	سيارات	٥٠٢	ايرادات الخدمات
١٠٣	عدد وأدوات		

رقم الحساب	اسم الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب
٢٠١	بضاعة		رابعاً: المصروفات
٢٠٢	عملاء	٦٠١	الأجور
٢٠٣	أوراق قبض	٦٠٢	تكلفة البضاعة المباعة
٢٠٤	نقدية	٦٠٣	أدوات ومهمات صيانة
	ثانياً: الخصوم	٦٠٤	وقود وزيوت
٣٠١	رأس المال	٦٠٥	مياه وإنارة
٣٠٢	الأرباح المحجوزة	٦٠٦	إعلان ودعاية
٤٠١	الدائنون	٦٠٧	مصروفات متنوعة
٤٠٢	المصروفات المستحقة		

وقد تأسست الشركة في ١/١/١٩٨٥ وقامت بالعمليات الآتية:

أ - بلغ رأس المال المدفوع في ١/١/١٩٨٥ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه

ب - قامت الشركة بشراء مبنى لمزاولة عملياتها فيه كامل التجهيزات بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه سددت نقداً في ٥/١/١٩٨٥.

جـ - قامت الشركة بتاريخ ٧/١ بشراء سيارتين بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه على الحساب.

د - قامت الشركة بتاريخ ١٠/١ بأداء خدمات لعملائها بلغت قيمتها ٣٤٦٠ جنيه على الحساب.

هـ - بتاريخ ١٣/١ قامت الشركة بشراء بضائع للاتجار فيها بلغت تكلفتها ٦٧٥٠٠ جنيهاً. سددت من ثمنها ٤٢٣٥٠ جنيه والباقي على الحساب.

و - حصلت الشركة مبلغ ٣٢٥٠ جنيه من عملائها بتاريخ ١٤/١.

ز - باعت الشركة ما تكلفته ٣٠٠٠٠ جنيه من البضائع بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه

تحصل نصفها نقداً وحصلت على أوراق قبض من العملاء بالباقي، وذلك بتاريخ ١/١٦.

حـ ـ اشترت الشركة عددا وأدوات بتاريخ ١/١٩ بمبلغ ٦٣٠٠ جنيه على الحساب.

ط ـ سددت الشركة مصروفات دعاية وإعلان بتاريخ ١/٢٢ بلغت قيمتها ٣٦٠ جنيه.

ي ـ قامت الشركة بأداء خدمات صيانة لعملائها بتاريخ ١/٢٤ بلغت قيمتها ٣٢٥٠ جنيه. وقد بلغت تكلفة أدوات ومهمات الصيانة المستخدمة ٤٧٠ جنيه سددت نقداً، كما تحصلت قيمة الخدمات نقداً.

ك ـ قامت الشركة بتاريخ ١/٢٦ بتحصيل ١٥٠٠٠ جنيه من أوراق القبض.

ل ـ بتاريخ ١/٣١ قامت الشركة بسداد الأجور المستحقة عن الشهر والبالغ قيمتها ٢٧٥٠ جنيه، والمياه والإنارة عن الشهر والبالغ قيمتها ٧٦٠ جنيه، كما بلغت المصروفات المتنوعة من بريد وتليفون وخلافه التي تم سدادها عن الشهر مبلغ ١٢٠ جنيه.

م ـ بلغت مصروفات الدعاية والإعلان المستحقة عن الشهر والتي لم تسدد بعد ١٤٠ جنيه.

والمطلوب:

١ ـ تحليل العمليات السابقة لتحديد الحساب أو الحسابات المدينة، والحساب أو الحسابات الدائنة في كل عملية. قم بإعداد قائمة لها جانبان، الجانب الأيمن يوضح رقم الحساب المدين في العملية والمبلغ المدين به، والجانب الأيسر يوضح رقم الحساب الدائن في العملية والمبلغ الدائن به.

٢ ـ قم بتصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

وتوضح القائمة المعروضة في الصفحة التالية المطلوب الأول.

وللوفاء بالمطلوب الأول نقوم بتحليل العمليات كما يتضح من القائمة التالية:

	الطرف المدين		الطرف الدائن			
	رقم الحساب	المبلغ (جنيه)	رقم الحساب	المبلغ (جنيه)	تاريخ العملية	بيان العملية
أ	٢٠٤	١٥٠٠٠٠	٣٠١	١٥٠٠٠٠	١٩٨٥/١/١	الحصول على رأس المال نقداً
ب	١٠١	٤٠٠٠٠	٢٠٤	٤٠٠٠٠	١٩٨٥/١/٥	شراء مباني نقداً
جـ	١٠٢	١١٥٠٠	٤٠١	١١٥٠٠	١٩٨٥/١/٧	شراء سيارات على الحساب
د	٢٠٢	٣٤٦٠	٥٠٢	٣٤٦٠	١٩٨٥/١/١٠	استحقاق ايرادات
هـ	٢٠١	٦٧٥٠٠	٢٠٤	٤٢٣٥٠	١٩٨٥/١/١٣	شراء بضاعة نقداً
			٤٠١	٢٥١٥٠		وعلى الحساب
و	٢٠٤	٢٢٥٠	٢٠٢	٢٢٥٠	١٩٨٥/١/١٤	تحصيل نقدية من العملاء
ز	٢٠٤	٢١٠٠٠				مبيعات بضاعة نقداً
	٢٠٣	٢١٠٠٠	٥٠١	٤٢٠٠٠	١٩٨٥/١/١٦	وعلى الحساب
	٦٠٢	٣٠٠٠٠	٢٠١	٣٠٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة
ح	١٠٣	٦٣٠٠	٤٠١	٦٣٠٠	١٩٨٥/١/١٩	شراء عدد وأدوات على الحساب
ط	٦٠٦	٣٦٠	٢٠٤	٣٦٠	١٩٨٥/١/٢٢	سداد مصروفات دعاية وإعلان
ي	٢٠٤	٣٢٥٠	٥٠٢	٣٢٥٠	١٩٨٥/١/٢٤	ايرادات خدمات نقداً
	٦٠٣	٤٧٠	٢٠٤	٤٧٠		أدوات ومهمات صيانة نقداً
ك	٢٠٤	١٥٠٠٠	٢٠٣	١٥٠٠٠	١٩٨٥/١/٢٦	تحصيل أوراق قبض
ل	٦٠١	٢٧٥٠				سداد الأجور
	٦٠٥	٧٦٠				والمياه والانارة
	٦٠٧	١٢٠	٢٠٤	٣٦٣٠	١٩٨٥/١/٣١	والمصروفات المتنوعة نقداً
م	٦٠٦	١٤٠	٤٠٢	١٤٠	١٩٨٥/١/٣١	مصروفات دعاية واعلان مستحقة

ومن واقع هذه القائمة تكون حسابات الأستاذ على الوجه التالي:

منه حـ/١٠١ (مباني) له

منه		له	
٤٠٠٠٠	(ب)		

منه /١٠٢ (سيارات) له

منه		له	
١١٥٠٠	(جـ)		

منه حـ/١٠٣ (عدد وأدوات) له

منه		له	
٦٣٠٠	(ح)		

منه حـ/٢٠١ (بضاعة) له

منه		له	
٦٧٥٠٠	(هـ)	٣٠٠٠٠	(ز)

منه حـ/٢٠٢ (عملاء) له

منه		له	
٣٤٦٠	(د)	٢٢٥٠	(و)

منه حـ/٢٠٣ (أوراق قبض) له

منه		له	
٢١٠٠٠	(ز)	١٥٠٠٠	(ك)

منه حـ/٢٠٤ (النقدية) له

منه		له	
١٥٠٠٠٠	(أ)	٤٠٠٠٠	(ب)
٢٢٥٠	(و)	٤٢٣٥٠	(هـ)
٢١٠٠٠	(ز)	٣٦٠	(ط)
٣٢٥٠	(ي)	٤٧٠	(ي)
١٥٠٠٠	(ك)	٣٦٣٠	(ل)

منه حـ/٣٠١ (رأس المال) له

منه		له	
		١٥٠٠٠٠	(أ)

منه حـ/٤٠١ (الدائنون) له

منه		له	
		١١٥٠٠	(جـ)
		٢٥١٥٠	(هـ)
		٦٣٠٠	(ح)

منه حـ/٣٠٢ (الأرباح المحجوزة) له

منه		له	

منه حـ/٥٠٢ (ايرادات الخدمات) له

منه	له
	٣٤٦٠ (د)
	٣٢٥٠ (ي)

منه حـ/٤٠٢ (المصروفات المستحقة) له

منه	له
	١٤٠ (م)

منه حـ/٦٠٢ (تكلفة البضاعة المباعة) له

منه	له
٣٠٠٠٠ (ز)	

منه حـ/٥٠١ (مبيعات البضاعة) له

منه	له
	٤٢٠٠٠ (ز)

منه حـ/٦٠٣ (أدوات ومهمات) له

منه	له
٤٧٠ (ي)	

منه حـ/٦٠١ (الأجور) له

منه	له
٢٧٥٠ (ل)	

منه حـ/٦٠٥ (مياه وإنارة) له

منه	له
٧٦٠ (ل)	

منه حـ/٦٠٤ (وقود وزيوت) له

منه	له

منه حـ/٦٠٦ (إعلان ودعاية) له

منه	له
١٤٠ (م)	
٣٦٠ (ط)	

منه حـ/٦٠٧ (مصروفات متنوعة) له

منه	له
١٢٠ (ل)	

ويلاحظ أننا لم نلتزم بتفاصيل نموذج حسابات الأستاذ كما هو موضح في بداية هذا البند، وعمدنا إلى تبسيطه إلى أقصى حد ممكن حتى نركز انتباهنا على علاقة عملية تحليل العمليات بعملية إثباتها في حسابات الأستاذ. فإذا قمنا بإعادة تصوير حساب النقدية في المثال المتقدم (حـ/٢٠٤) طبقاً للنموذج الوارد في بداية هذا البند ليظهر على الصورة التالية :

منه			حـ/٢٠٤ (حـ/النقدية)						
مليم	جنيه	بيان	رقم	التاريخ	مليم	جنيه	بيان		التاريخ
-	١٥٠٠٠٠	رأس المال	أ	٨٥/١/١	-	٤٠٠٠٠	شراء مباني	ب	٨٥/١/٥
-	٢٢٥٠	متحصل من عملاء	و	٨٥/١/١٤	-	٤٢٣٥٠	شراء بضاعة	هـ	٨٥/١/١٣
-	٢١٠٠٠	مبيعات بضاعة	ز	٨٥/١/١٦	-	٣٦٠	مصروفات دعاية وإعلان	ط	٨٥/١/٢٢
-	٣٢٥٠	خدمات مباعة	ي	٨٥/١/٢٤	-	٤٧٠	أدوات ومهمات	ي	٨٥/١/٢٤
-	١٥٠٠٠	متحصل من أوراق قبض	ك	٨٥/١/٢٦	-	٣٦٣٠	سداد مصروفات	ل	٨٥/١/٣١
					-	١٠٤٦٩٠	رصيد آخر الشهر		
-	١٩١٥٠٠				-	١٩١٥٠٠			

٥ ـ ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة:

سبق أن ذكرنا أن ترصيد الحسابات هو عبارة عن عملية تجميع لكل من الجانبين الخاصين بكل حساب، واستخراج الفرق بينهما على طريقة المتمم الحسابي للجانب الأصغر ليصل إلى مجموع الجانب الأكبر. ففي حساب النقدية الموضح بعاليه مثلاً نجد أن الجانب المدين يبلغ مجموعه ١٩١٥٠٠ جنيه بينما الجانب الدائن يبلغ مجموعه ٨٦٨٢٠ جنيه ليكون الفرق ١٠٤٦٩٠ جنيه وهو يمثل المتمم الحسابي للجانب الدائن ليصبح مجموعه مساوياً لمجموع الجانب المدين (الأكبر). وسبق أن أطلقنا على هذا المتمم الحسابي اصطلاح «رصيد نهاية الفترة» تمييزاً له عن رصيد بداية الفترة الذي يمثل أصل الموجود في الحساب في بداية الفترة. ويلاحظ أيضاً أن حساب النقدية لم يظهر فيه رصيد في بداية الشهر لأن الشركة بدأت عملياتها حينئذ ولم تكن هناك مبالغ نقدية موجودة من الشهر السابق حتى تمثل رصيد بداية الشهر الحالي (يناير)، وعلى هذا الأساس فإن رصيد نهاية شهر يناير يكون هو رصيد بداية شهر فبراير، ويظهر في الجانب المدين من الحساب في بداية شهر فبراير حيث يمثل النقدية الموجودة حينئذ.

ويمثل رصيد نهاية الفترة نتيجة تفاعل العمليات المختلفة التي تتعلق بحساب معين خلال الفترة. فرصيد النقدية مثلاً يمثل نتيجة المقاصة بين المتحصلات (العمليات التي تجعل بها النقدية مدينة) والمدفوعات (العمليات التي تجعل بها النقدية دائنة). وينسحب نفس المنطق السابق على كل حساب من الحسابات بصفة عامة.

وكما سبق أن أوضحنا أيضاً فإن مجموع الأرصدة الخاصة بالحسابات المدينة (أي التي تزداد في جانبها الأيمن أي الجانب المدين) لا بد وأن يتساوى مع مجموع أرصدة الحسابات الدائنة (أي التي تزداد في جانبها الأيسر أي بجعلها دائنة). وبمعنى آخر فإن مجموع أرصدة الأصول والمصروفات لا بد وأن يتساوى مع مجموع أرصدة الخصوم والإيرادات، وهي نتيجة طبيعية لقاعدة القيد المزدوج وضماناً فعالاً لتحقق **قاعدة المراجعة الحسابية التلقائية**، وتحقيقاً لاستمرار توازن معادلة

الميزانية. ويقوم المحاسب بالتحقق من ذلك عن طريق إعداد ما يطلق عليه (ميزان المراجعة). ولا يخرج ميزان المراجعة عن كونه كشفا أو قائمة لها جانبان: أحدهما توضع فيه أرصدة الحسابات المدينة (والتي تظهر كمتمم حسابي في الجانب الدائن من حساباتها)، والآخر توضع فيه أرصدة الحسابات الدائنة (والتي تظهر كمتمم حسابي للجانب الأيمن من حساباتها). ويتوازن الميزان عندما يكون مجموع الأرصدة المدينة متساوياً مع مجموع الأرصدة الدائنة. ولا بد من أن يتساوى جانبي الميزان إلا إذا وجد خطأ ما يؤدي إلى عدم تساويهما.

وإذا قمنا بإعداد ميزان المراجعة للمثال المتقدم (عليك القيام بترصيد باقي الحسابات على غرار حساب النقدية) لظهر كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	رقم الحساب
جنيه	جنيه		
٤٠٠٠٠		مباني	١٠١
١١٥٠٠		سيارات	١٠٢
٦٣٠٠		عدد وأدوات	١٠٣
٣٧٥٠٠		بضاعة	٢٠١
١٢١٠		عملاء	٢٠٢
٦٠٠٠		أوراق قبض	٢٠٣
١٠٤٦٩٠		نقدية	٢٠٤
	١٥٠٠٠٠	رأس المال	٣٠١
	٤٢٩٥٠	الدائنون	٤٠١
	١٤٠	المصروفات المستحقة	٤٠٢
	٤٢٠٠٠	مبيعات بضاعة	٥٠١
	٦٧١٠	إيرادات الخدمات	٥٠٢
٢٧٥٠		الأجور	٦٠١
٣٠٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة	٦٠٢
٤٧٠		أدوات ومهمات صيانة	٦٠٣
٧٦٠		مياه وإنارة	٦٠٥

٥٠٠		إعلان ودعاية	٦٠٦
١٢٠		مصروفات متنوعة	٦٠٧
٢٤١٨٠٠	٢٤١٨٠٠		

ويساعد ميزان المراجعة في تحقيق الأهداف الآتية:

١ ـ يساعد على التحقق من تساوي أرصدة الحسابات المدينة مع أرصدة الحسابات الدائنة في دفتر الأستاذ حتى يتحقق استمرار توازن معادلة الميزانية. ويتم ذلك عن طريق ضرورة تساوي مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن في الميزان.

٢ ـ يسهل من عملية اكتشاف الأخطاء، وتحديدها، وتصحيحها في الوقت المناسب.

الشركة العربية للخدمات والتجارة: ميزان المراجعة ١٩٨٥/١/٣١:

٣ ـ يمكن الاعتماد عليه بصدد إعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية، حيث يظهر أرصدة الحسابات التي تستخدم في هذا الغرض.

٦ ـ ميكانيكية القيد المزدوج ودفاتر اليومية:

وضحنا فيما سبق أن إثبات العمليات التي يقوم بها المشروع في الحسابات الخاصة بها يقتضي القيام بتحليلها لتحديد الحسابات التي تجعل مدينة والحسابات التي تجعل دائنة. ويوضح كل حساب من الحسابات اثر العمليات التي يقوم بها المشروع وتؤثر في الحساب. فحساب العملاء مثلاً يظهر مديونية هؤلاء للمشروع وتطورها والمبالغ التي قام العملاء بسدادها للمشروع. كذلك فإن حساب النقدية مثلاً يظهر المعلومات المتعلقة بالحصول على نقدية (في جانبه المدين) والمتعلقة بالتصرف في النقدية (في الجانب الدائن) وليس من الضروري أن يظهر الحساب تفاصيل العملية التي أدت إلى زيادته أو نقصه رغم أن ذلك يعد ممكناً في خانة البيان.

ويقوم المحاسبون في العادة بتنظيم إجراءات تحليل العمليات التي يقوم بها المشروع أولاً بأول بحيث يمكن إثباتها في الحسابات الخاصة بها، وذلك في دفاتر منظمة تخصص لهذا الغرض يطلق عليها **دفاتر اليومية**. ولا يخرج دفتر اليومية عن كونه سجلاً تاريخياً للعمليات التي يقوم بها المشروع مظهراً أثر كل منها على الحسابات المختلفة. وعلى هذا الأساس فإن كل عملية يقوم بها المشروع يتم قيدها أولاً في دفتر يومية قبل إثبات آثارها في الحسابات المعنية. ويطلق على دفاتر اليومية أيضاً دفاتر **القيد الأولي**، حيث يتم قيد عمليات المشروع فيها أولاً بأول طبقاً لتسلسلها التاريخي تمهيداً لاثبات آثارها على حسابات الأستاذ. وسوف نتناول في هذا البند أسهل دفاتر اليومية تصميماً ويطلق عليه «دفتر اليومية العامة» على أن نتناول أنواع أخرى من دفاتر اليومية بالشرح فيما بعد.

ويتم تقسيم صفحات دفتر اليومية العامة بحيث تحتوي كل صفحة على الأقل الخانات التالية:

١ ـ خانة للمبالغ المدينة.

٢ ـ خانة للمبالغ الدائنة.

٣ ـ خانة للبيان يوضح فيها اسم الحساب (أو الحسابات) المدينة، واسم الحساب (أو الحسابات) الدائنة وشرح مختصر للعملية التي يتم قيدها في الدفتر.

٤ ـ خانة لرقم المستند الذي على أساسه يتم تحليل العملية وقيدها في الدفتر.

٥ ـ خانة لرقم حساب الأستاذ (أو الحسابات) التي تجعل مدينة والحساب (أو الحسابات) التي تجعل دائنة طبقاً لتحليل العملية.

٦ ـ خانة التاريخ الذي تمت فيه العملية.

وعلى هذا الأساس يظهر نموذج دفتر اليومية العامة على الوجه التالي:

دفتر اليومية العامة

صفحة ١

منه		له		البيان	رقم المستند	حساب الأستاذ	التاريخ
مليم	جنيه	مليم	جنيه				
-	١٥٠٠٠٠			حساب النقدية (مدين)	(أ)	١	١٩٨٥
		-	١٥٠٠٠٠	حساب رأس المال (دائن)		٢٣	يناير ١
				الحصول على رأس المال نقداً			

ويلاحظ أن الحساب لمدين (أو الحسابات المدينة) في عملية معينة يدون أولاً في دفتر اليومية ويكون في صورة متقدمة عن الحساب الدائن (أو الحسابات الدائنة) في نفس العملية. وبعد قيد كل عملية من العمليات في دفتر اليومية يوضح في خانة البيان شرح مختصر لها يوضح مضمونها. وبتفحص القيد الذي أوردناه في النموذج الموضح بعاليه نجد أن حساب النقدية جعل مديناً وحساب رأس المال جعل دائناً. وكما سبق ذكره فإنه في العادة يتم الاستعاضة عن لفظة «حساب» باصطلاح (حـ/)، كما جرت العادة أن يسبق الحساب المدين بلفظة «من» بدلاً من تدوين لفظة «مدين» بعد اسم الحساب، كما جرت العادة أن يسبق الحساب الدائن بلفظه «إلى» بدلا من تدوين لفظة «دائن» بعد اسم الحساب. وعلى هذا الأساس تصبح الصورة العرفية للبيانات الواردة في خانة البيان في النموذج السابق كالآتي:

من حـ/النقدية ـ بدلاً من «حساب النقدية (مدين)».

إلى حـ/رأس المال ـ بدلاً من «حساب رأس المال (دائن)»

ويطلق على تحليل عمليات المشروع وقيدها في دفتر اليومية بهذه الطريقة

«الاثبات الدفتري» أو «القيد الدفتري» .ولا بد لكل قيد في اليومية من طرفان: طرف مدين، ويكتب أولاً، وطرف دائن ويكتب بعد الطرف المدين ومتأخر عنه قليلاً إلى اليسار، وذلك تطبيقاً لقاعدة القيد المزدوج.

وبعد إثبات العمليات في دفتر اليومية وتحديد طرفيها المدين والدائن، يتم إثبات آثارها في الحسابات المحددة في كل قيد كل في الحساب المخصص له في دفتر الأستاذ. ويطلق على هذه العملية عملية «الترحيل» من دفتر اليومية إلى حسابات الأستاذ. ولذلك نجد ما يبرر وجود خانة في تقسيم صفحات اليومية يوضح فيها رقم صفحة الأستاذ الذي يتم ترحيل كل طرف من طرفي كل قيد إليها. ويدون رقم صفحة الأستاذ عند القيام بعملية الترحيل.

وتتم عملية الترحيل إلى دفاتر الأستاذ في أي وقت يلي إثبات القيد في دفتر اليومية وقبل نهاية الفترة المحاسبية. وعادة ما يتم الترحيل في الحياة العملية في نهاية اليوم، أو الأسبوع، أو أي فترة دورية أخرى عادة لا تتجاوز شهرا، أو عندما تمتلىء صفحة من صفحات دفتر اليومية. ويمكن أن تتم عملية الترحيل لكل عملية على حدة بكل من جانبيها حسب التسلسل الدفتري في اليومية العامة، أو أن يتم ترحيل الجانب المدين لكل العمليات ثم يلي ذلك ترحيل الجانب الدائن لنفس العمليات. ويفضل طبعاً أن يتسم الترحيل لكل عملية على حدة بكل من جانبيها.

وكما يدون رقم حساب الأستاذ الذي يتم ترحيل الطرف المعين من العملية إليه في الخانة المخصصة لذلك بدفتر اليومية، فإنه يصبح من المرغوب فيه تخصيص خانة في كل من جانبي حساب الأستاذ ليدون فيها رقم صفحة اليومية التي يوجد فيها القيد الذي تم ترحيل أحد طرفيه للحساب المعني. وغالباً ما تحل هذه الخانة محل خانة رقم المستند في النموذج الموضح فيما سبق. ويطلق على هذه العملية عملية «الفهرسة المزدوجة» Cross-Indexing. وتساعد هذه العملية مساعدة فعالة في تتبع العمليات المختلفة لأغراض المراجعة من ناحية، كما تفيد في توضيح العمليات التي تم ترحيلها من اليومية للأستاذ والتي لم يتم ترحيلها بعد.

ويمكن إجمال فوائد استخدام دفاتر اليومية فيما يلي:

١ ـ تمكن من تدوين العمليات حسب تسلسلها التاريخي، ومن ثم تمكن من تحديد العمليات الخاصة بكل يوم.

٢ ـ تمكن من تحليل كل عملية من العمليات إلى طرفيها المدين والدائن، وتوضح مضمون كل عملية حيث تمدنا بشرح مختصر لها.

٣ ـ تساعد في عملية الترحيل إلى الحسابات في الوقت المناسب، وتمكن من الاستغناء عن الشرح المطول لكل عملية في حسابات الأستاذ.

٤ ـ تمكن من التحقق من توازن حسابات الأستاذ.

٥ ـ تساعد في تتبع الأخطاء إلى مصادرها واكتشافها وتصحيحها.

٦ ـ تمكن من الاستفادة من مزايا مبدأ التخصص وتقسيم العمل، بصدد توفير البيانات المحاسبية.

٧ ـ يعتبر دفتر اليومية هو سجل التأريخ المحاسبي في المحاسبة المالية للعمليات التي تقوم بها الوحدة المحاسبية يوماً بيوم وبالتفصيل.

٦ ـ ١ مثال توضيحي (لكيفية القيد في اليومية العامة والترحيل إلى حسابات الأستاذ):

وفيما يلي مثال توضيحي لكيفية القيد في اليومية العامة والترحيل إلى حسابات الأستاذ:

ظهرت الميزانية العمومية للشركة العربية للخدمات والتجارة في ١٩٨٥/١/٣١ كما يلي:

الشركة العربية للخدمات والتجارة
الميزانية العمومية في ١٩٨٥/١/٣١

الأصول			الخصوم		
جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
		الأصول الثابتة :			**حقوق الملكية :**
	٤٠٠٠٠	مباني		١٥٠٠٠٠	رأس المال
	١١٥٠٠	سيارات		١٤١١٠	الأرباح المحجوزة
	٦٣٠٠	عدد وأدوات	١٦٤١١٠	ـــــ	
٥٧٨٠٠	ـــــ				**الالتزامات :**
		الأصول المتداولة :		٤٢٩٥٠	دائنون
	٣٧٥٠٠	بضاعة		١٤٠	مصروفات مستحقة
	١٢١٠	عملاء	٤٣٠٩٠	ـــــ	
	٦٠٠٠	أوراق قبض			
	١٠٤٦٩٠	نقدية			
١٤٩٤٠٠	ـــــ				
٢٠٧٢٠٠			٢٠٧٢٠٠		

وقد قامت الشركة خلال شهر فبراير بالعمليات الآتية :

التاريخ		العملية
٢ فبراير	أ	ـ قامت الشركة بأداء خدمات لعملائها بلغت قيمتها ٣٦٠٠ جنيه تحصلت نقداً.
٥	ب	ـ باعت بضاعة بمبلغ ٣٢٥٠٠ جنيه على الحساب.
٨	جـ	ـ حصلت أوراق قبض قيمتها ٥٠٠٠ جنيه.
٨	د	ـ سددت الأجور عن الأسبوع والبالغ قيمتها ١٧٣٠ جنيه.

١٠ هـ ـ سددت المصروفات المستحقة والبالغ قدرها ١٤٠ جنيه.
١٣ و ـ سددت الدائنون (مبلغ ٤٢٩٥٠ جنيه) نقداً.
١٥ ز ـ اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ٢٧٥٠٠ جنيه.
١٧ حـ ـ حصلت من العملاء مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه.
٢٠ ط ـ سددت فاتورة الوقود والزيوت المستخدم في سياراتها بمبلغ ١٧٦ جنيه.
٢٢ ي ـ اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه.
٢٧ ك ـ باعت بضاعة نقداً بمبلغ ٤٧٠٠٠ جنيه.
٢٨ ل ـ سددت الأجور عن باقي الشهر والبالغ قدرها ٣٦٢٠ جنيه.
٢٨ م ـ سددت فاتورة المياه والانارة البالغ قدرها ٦٩٠ جنيه.
٢٨ ن ـ سددت مصروفات متنوعة بلغ قدرها ١٦٤ جنيه.
٢٨ ص ـ تم حصر مصروفات الدعاية والاعلان عن الشهر فوجد أنها تبلغ ٣٤٠ جنيه ولم تسدد بعد.
٢٨ ص ـ تم حصر تكلفة البضاعة المتاعة نقداً وعلى الحساب خلال الشهر ووجد أنها ٥٣٦٠٠ جنيه.

ويتم قيد هذه العمليات في دفتر اليومية العامة للشركة كالآتي:

دفتر اليومية — صفحة ١

منه	له	البيان	رقم المستند	حساب الاستاذ	التاريخ
					فبراير/٨٥
٣٦٠٠		من حـ/ النقدية	٢ـ أ	٧	٢
	٣٦٠٠	إلى حـ/ ايرادات الخدمات		٤١	
		تحصيل قيمة الخدمات المؤداة للعملاء			

٣٢٥٠٠٠		من حـ/العملاء	٢ ـ ب	٥	٥
	٣٢٥٠٠٠	إلى حـ/مبيعات البضاعة		٤٢	
		بيع بضاعة للعملاء على الحساب			
٥٠٠٠		من حـ/النقدية	٢ ـ جـ	٧	٨
	٥٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض		٦	
		تحصيل أوراق قبض			
١٧٣٠		من حـ/الأجور	٢ ـ د	٣١	٨
	١٧٣٠	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد أجور الأسبوع الأول من الشهر			
١٤٠		من حـ/المصروفات المستحقة	٢ ـ هـ	٢٨	١٠
	١٤٠	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد المصروفات المستحقة من شهر فبراير			
٤٢٩٥٠		من حـ/الدائنون	٢ ـ و	٢٥	١٣
	٤٢٩٥٠	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد الرصيد المستحق في بداية الشهر للدائنين			
٢٧٥٠٠		من حـ/البضاعة	٢ ـ ز	٤	١٥
	٢٧٥٠٠	إلى حـ/النقدية		٧	
		شراء بضاعة نقداً			
٢٥٠٠٠		من حـ/النقدية	٢ ـ ح	٧	١٧
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/العملاء		٥	
		تحصيل نقدية من العملاء			

١٧٦		من حـ/الوقود والزيوت	٢ ـ ط	٣٢	٢٠
	١٧٦	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد مصروفات الوقود والزيوت المستخدم نقداً			
٢٣٥٠٠		من حـ/البضاعة	٢ ـ ي	٤	٢٢
	٢٣٥٠٠	إلى حـ/الدائنين		٢٥	
		شراء بضاعة على الحساب			
٤٧٠٠٠		من حـ/النقدية	٢ ـ ك	٧	٢٧
	٤٧٠٠٠	إلى حـ/مبيعات البضاعة		٤٢	
		مبيعات بضاعة نقداً			
٣٦٢٠		من حـ/الأجور	٢ ـ ل	٣١	٢٨
	٣٦٢٠	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد أجور باقي الشهر نقداً			
٦٩٠		من حـ/المياه والانارة	٢ ـ م	٣٣	٢٨
	٦٩٠	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد مصروفات المياه والانارة عن الشهر			
١٦٤		من حـ/المصروفات المتنوعة	٢ ـ ن	٣٥	٢٨
	١٦٤	إلى حـ/النقدية		٧	
		سداد المصروفات المتنوعة عن الشهر			

٣٤٠		من حـ/مصروفات الدعاية والاعلان	٢ - ع	٣٧	٢٨
	٣٤٠	إلى حـ/المصروفات المستحقة		٣٨	
		اثبات استحقاق مصروفات الدعاية والاعلان			
٥٣٦٠٠		من حـ/تكلفة البضاعة المباعة	٢ - ص	٣٤	٢٨
	٥٣٦٠٠	إلى حـ/البضاعة		٤	
		تحديد تكلفة البضاعة التي تم بيعها خلال الشهر			
٢٦٧٥١٠	٢٦٧٥١٠				

ويلاحظ أن مجموع جانبي كل صفحة من صفحات دفتر اليومية لا بد وأن يتساويا، ذلك لأن مجموع الطرف المدين لأي قيد لا بد وأن يساوي مجموع الطرف الدائن له.

وتظهر حسابات الأستاذ لهذا المثال كما هو موضح فيما يلي. لاحظ أن الأرقام المدونة على أعلى اليسار في كل حساب عبارة عن أرقام افتراضية لهذه الحسابات بهدف توضيح عملية الفهرسة المزدوجة، كما يلاحظ أيضاً أننا اكتفينا بإظهار النموذج الكامل للحساب الأول.

منه		حـ/المباني					له (حـ/١)
المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	صفحة اليومية	التاريخ
جنيه				جنيه			
٤٠٠٠٠	رصيد		٢/١	٤٠٠٠٠	رصيد		٢/٢٨
٤٠٠٠٠				٤٠٠٠٠			

منه		حـ/السيارات					له (حـ/٢)
١١٥٠٠	رصيد		٢/١	١١٥٠٠	رصيد		٢/٢٨
١١٥٠٠				١١٥٠٠			

منه		حـ/العدد والأدوات					له (حـ/٣)
٦٣٠٠	رصيد		٢/١	٦٣٠٠	رصيد		٢/٢٨
٦٣٠٠				٦٣٠٠			

منه		حـ/البضاعة					له (حـ/٤)
٣٧٥٠٠	رصيد		٢/١	٥٣٦٠٠	من حـ/تكلفة البضاعة المباعة	٣	٢/٢٨
٢٧٥٠٠	الى حـ/النقدية	٢	٢/١٥				
٢٣٥٠٠	الى حـ/الدائنين	٢	٢/٢٢	٣٤٩٠٠	رصيد		٢/٢٨
٨٨٥٠٠				٨٨٥٠٠			

منه			حـ/العملاء				له (حـ/٥)
١٢١٠٠	رصيد		٢/١	٢٥٠٠٠	من حـ/النقدية	٢	٢/١٧
٣٢٥٠٠	الى حساب مبيعات البضاعة	١	٢/٥	٨٧١٠	رصيد		٢/٢٨
٣٣٧١٠				٣٣٧١٠			

منه			حـ/أوراق القبض				له (حـ/٦)
٦٠٠٠	رصيد		٢/١	٥٠٠٠	من حـ/النقدية	١	٢/٨
				١٠٠٠	رصيد		١/٢٨
٦٠٠٠				٦٠٠٠			

منه			حـ/النقدية				له (حـ/٧)
١٠٤٦٩٠	رصيد		٢/١	١٧٣٠	من حـ/الأجور	١	٢/٨
٣٦٠٠	الى حـ/ايرادات الخدمات	١	٢/٢	١٤٠	من حـ/المصروفات المستحقة	١	٢/١٠
٥٠٠٠	الى حـ/أوراق القبض	١	٢/٨	٤٢٩٥٠	من حـ/الدائنون	١	٢/١٣
				٢٧٥٠٠	من حـ/البضاعة	٢	٢/١٥
٢٥٠٠٠	الى حـ/العملاء	٢	٢/١٧	١٧٦	من حـ/الوقود والزيوت	٢	٢/٢٠
٤٧٠٠٠	الى حـ/مبيعات البضاعة	٢	٢/٢٧				
				٣٦٢٠	من حـ/الأجور	٢	٢/٢٨
				٦٩٠	من حـ/المياه والانارة	٢	٢/٢٨
				١٦٤	من حـ/المصروفات المتنوعة	٣	٢/٢٨
				١٠٨٣٢٠	رصيد		٢/٢٨
١٨٥٢٩٠				١٨٥٢٩٠			

منه **حـ/رأس المال** له (حـ/٢١)

١٥٠٠٠٠	رصيد		٢/١	١٥٠٠٠٠	رصيد		٢/٢٨
١٥٠٠٠٠				١٥٠٠٠٠			

منه **حـ/الأرباح المحجوزة** له (حـ/٢٢)

				١٤١١٠	رصيد		٢/١

منه **حـ/الدائنون** له (حـ/٢٥)

٤٢٩٥٠	الى حـ/النقدية	١	٢/١٣	٤٢٩٥٠	رصيد		٢/١
٢٣٥٠٠	رصيد		٢/٢٨	٢٣٥٠٠	من حـ/البضاعة	٢	٢/٢٢
٦٦٤٥٠				٦٦٤٥٠			

منه **حـ/المصروفات المستحقة** له (حـ/٢٨)

١٤٠	رصيد	٢	٢/١٠	١٤٠	رصيد	٣	٢/١
٣٤٠	الى حـ/النقدية		٢/٢٨	٣٤٠	من حـ/مصروفات الدعاية والاعلان		٢/٢٨
٤٨٠				٤٨٠			

منه **حـ/ايرادات الخدمات** له (حـ/٤١)

				٣٦٠٠	من حـ/النقدية	١	٢/٢

منه **حـ/مبيعات البضاعة** له (حـ/٤٢)

				٣٢٥٠٠	من حـ/العملاء	١	٢/٥
				٤٧٠٠٠	من حـ/النقدية	٢	٢/٢٧

منه حـ/الأجور له (حـ/٣١)

١٧٣٠	الى حـ/النقدية	٢	٢/٨				
٣٦٢٠	الى حـ/النقدية	٣	٢/٢٨				

منه حـ/الوقود والزيوت له (حـ/٢٢)

١٧٦	الى حـ/النقدية	٢	٢/٢٠				

منه حـ/المياه والانارة له (حـ/٣٣)

٦٩٠	الى حـ/النقدية	٢	٢/٢٨				

منه حـ/المصروفات المتنوعة له (حـ/٣٥)

١٦٤	الى حـ/النقدية	٣	٢/٢٨				

منه حـ/مصروفات الدعاية والاعلان له (حـ/٣٧)

٣٤٠	الى حـ/المصروفات المستحقة	٣	٢/٢٨				

منه حـ/تكلفة البضاعة المباعة له (حـ/٣٤)

٥٣٦٠٠	الى حـ/البضاعة	٣	٢/٢٨				

وبالتمعن في القيود الواردة في دفتر اليومية وكيفية ترحيلها الى حسابات الأستاذ الخاصة بها نجد الآتي :

١ ـ عند ترحيل الطرف المدين من القيد في اليومية الى حـ/الأستاذ (أي

جعل حساب الأستاذ الوارد اسمه في الطرف المدين من القيد مديناً بالقيمة) فإن بيان العملية في حـ/الأستاذ يكون هو الطرف الآخر للقيد. فلو نظرنا للقيد الأول مثلاً نجد أن حـ/النقدية أصبح مديناً بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه ـ المتحصل من ايرادات الخدمات، ولذلك نجد في حـ/النقدية أن بيان المبلغ ٣٦٠٠ هو: الى حـ/ايرادات الخدمات، بمعنى أن ايرادات الخدمات تجعل دائنة بالقيمة. كذلك عند ترحيل الطرف الدائن للقيد (في الجانب الدائن من الحساب المسمى به) فإن بيان العملية في حساب الأستاذ يكون الطرف المدين من نفس القيد.

٢ ـ يلاحظ أن عمليات الفهرسة المزدوجة بين قيود اليومية وحسابات الأستاذ تمكن من الرجوع بسهولة لأصل القيد في اليومية بمجرد النظر في خانة صفحة اليومية بحساب الأستاذ، كما يمكن معرفة الحساب الذي رحل إليه الطرف المعين من القيد ومكانه بالنظر الى خانة حساب الأستاذ في دفتر اليومية. كما تساعد هذه العملية في التأكد من أن كل القيود قد تم ترحيلها من اليومية الى حسابات الأستاذ الخاصة بها.

٣ ـ يلاحظ أننا قد قمنا بترصيد حسابات الأصول والخصوم (فيما عدا حساب الأرباح المحجوزة) دون حسابات الايرادات والمصروفات. والواقع أن ترصيد حسابات الايرادات والمصروفات يتم بالقلم الرصاص لمجرد التعرف على أرصدتها وإعداد ميزان المراجعة، حيث تقفل هذه الحسابات في الحساب الختامي كما سوف نرى عاجلاً. أما حسابات الأصول والخصوم فتظل أرصدتها دون اقفال لتظهر في الميزانية العمومية. وكما سبق وأن ذكرنا فإن الأرصدة المدينة للحسابات المدينة بطبيعتها، وهي حسابات الأصول والمصروفات، تظهر كمتممات حسابية في الجانب الأيسر (الدائن) لها، والعكس صحيح بالنسبة للأرصدة الدائنة للحسابات الدائنة بطبيعتها، وهي حسابات الخصوم والايرادات.

٤ ـ يلاحظ أن العناصر الواردة في الميزانية العمومية في بداية الشهر (ويطلق عليها الميزانية الافتتاحية) قد ظهرت في الحسابات الخاصة بها في بداية الشهر، وهي ما سبق أن أطلقنا عليه أرصدة بداية الفترة. وظهرت أرصدة الأصول في

الجانب المدين من حساباتها، وظهرت أرصدة الخصوم في الجانب الدائن من حساباتها.

ويظهر ميزان المراجعة للمثال السابق كما يلي (قم بترصيد الحسابات التي لم نقم بترصيدها بالقلم الرصاص لتتأكد من مطابقة الرصيد الذي تحصل عليه مع الرصيد الوارد في الميزان):

الشركة العربية للخدمات والتجارة

ميزان المراجعة في ١٩٨٥/٢/٢٨

أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
الرصيد جنيه	اسم الحساب	الرصيد جنيه	اسم الحساب
٤٠٠٠٠	مباني	١٥٠٠٠٠	رأس المال
١١٥٠٠	سيارات	١٤١١٠	الأرباح المحجوزة
٦٣٠٠	عدد وأدوات	٢٣٥٠٠	الدائنون
٣٤٩٠٠	بضاعة	٣٤٠	المصروفات المستحقة
٨٧١٠	عملاء	٣٦٠٠	ايرادات الخدمات
١٠٠٠	أوراق قبض	٧٩٥٠٠	مبيعات البضاعة
١٠٨٣٢٠	النقدية		
٥٣٥٠	الأجور		
١٧٦	الوقود والزيوت		
٦٩٠	المياه والانارة		
١٦٤	المصروفات المتنوعة		
٣٤٠	مصروفات الدعاية		
٥٣٦٠٠	تكلفة البضاعة المباعة		
٢٧١٠٥٠	مجموع الأرصدة المدينة	٢٧١٠٥٠	مجموع الأرصدة الدائنة

٧ ـ أخطاء ميزان المراجعة، قيود الاقفال، ميزان المراجعة بعد الاقفال:

سبق أن ذكرنا أن ميزان المراجعة لا بد وأن يكون متساوي الجانبين من حيث المجموع. ورغم ذلك فإن توازن ميزان المراجعة لا يعني مطلقاً عدم وجود أخطاء، وإنما يعني أن مجموع الأرصدة المدينة يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة. غير أنه إذا لم يتوازن جانبي الميزان فإن هذا يعني بالضرورة وجود خطأ ما.

ويمكن تقسيم الأخطاء عموماً الى مجموعتين عريضتين هما: أخطاء السهو أو الحذف، وأخطاء الارتكاب. ويمكن لميزان المراجعة أن يكون في حالة توازن أو في حالة عدم توازن مع وجود أي أو كل من النوعين من الأخطاء. فإذا لم يتم إثبات عملية ما في دفتر اليومية ولم يتم ترحيلها بالتالي الى دفتر الأستاذ فإن ميزان المراجعة سوف لا يتأثر بذلك ويمكن أن يتوازن جانبيه. ويطلق على مثل هذا الخطأ خطأ السهو أو الحذف. وإذا جعل حساب المصروفات المتنوعة مديناً عن طريق الخطأ بمبلغ كان يمثل مصروفات دعاية وإعلان مثلاً وكان يجب ترحيله في هذا الحساب الأخير، فإن ميزان المراجعة لن يوضح هذا الخطأ لأن كل من الحسابين له رصيد مدين وزاد احداهما بدلاً من الآخر، ويطلق على هذا الخطأ، خطأ ارتكاب.

وبرغم ما تقدم، فإن هناك بعض أخطاء السهو والارتكاب التي تؤدي الى عدم توازن ميزان المراجعة، ومن ثم يفيد الميزان في اكتشافها، وهذه الأخطاء هي:

١ ـ الأخطاء الحسابية في الجمع أو الطرح.
٢ ـ أخطاء الترحيل باحلال المدين محل الدائن والعكس.
٣ ـ أخطاء عكس الأرقام كقيد أو ترحيل رقم ٣٨٩ بدلاً من ٣٩٨، أو رقم ٧٣ بدلاً من ٣٧ مثلاً.
٤ ـ حذف الأصفار، كإثبات الرقم ١٠٠ على أساس أنه ١٠ أو الرقم ٨٠٠٠ على أساس أنه ٨٠٠ مثلاً.
٥ ـ السهو عن ترحيل الطرف المدين أو الدائن من قيد معين.

وإذا لم يتوازن ميزان المراجعة فإن هذا يعني وجود خطأ ما قد يكون في دفتر اليومية، أو في حسابات الأستاذ، أو في ميزان المراجعة نفسه، كما قد يكون في أي

مجموعة من هذه الأدوات. ونلخص فيما يلي الخطوات الواجب اتخاذها بالترتيب في حالة عدم توازن جانبي الميزان:

١ ـ إذا كان الخطأ الذي يمثل الفرق بين جانبي الميزان عبارة عن رقم ١ أو ١٠ أو ١٠٠، . . . الخ فإن الخطأ يكون في العادة خطأ في الجمع أو الطرح في اليومية أو حسابات الأستاذ أو الميزان أو أي مجموعة منها. كما أن مثل هذا الخطأ قد ينتج عن نقل رقم خطأ الى اليومية أو حسابات الأستاذ أو ميزان المراجعة.

٢ ـ إذا كان الفرق بين مجموع جانبي الميزان يقبل القسمة على ٢ فإن ذلك يعني أحد أمرين:

أ ـ أن رصيد أحد الحسابات الذي يساوي نصف الفرق بين الجانبين قد تم تدوينه في الجانب الخاطىء من ميزان المراجعة.

ب ـ ترحيل مبلغ يساوي نصف الفرق بين جانبي الميزان الى الجانب الخاطىء في أحد حسابات الأستاذ.

٣ ـ إذا كان الفرق بين جانبي الميزان يقبل القسمة على ٩، فإن الخطأ قد يكون ناتجاً عن عكس الأرقام (٧٩ بدلاً من ٩٧) أو قد يكون ناتجاً عن حذف صفر واحد من يمين أي رقم (١٠ بدلاً من ١٠٠، أو ١٠٠٠ بدلاً من ١٠٠٠٠).

٤ ـ إذا كان الفرق يقبل القسمة على ٩٩ فإن الخطأ قد يكون ناتجاً عن حذف صفرين من يمين أحد الأرقام (١٠٠ بدلاً من ١٠٠٠٠).

وإذا لم يمكن اكتشاف الخطأ بعد اتخاذ هذه الاجراءات فإن على المحاسب أن يقوم بالآتي وبالترتيب:

١ ـ اعادة جمع كل من جانبي ميزان المراجعة.

٢ ـ مطابقة أرقام الأرصدة الواردة في الميزان مع أرصدة حسابات دفتر الأستاذ، مع التحقق من أن الأرصدة المدينة للحسابات تظهر في الجانب المدين من الميزان، وأن الأرصدة الدائنة تظهر في جانبه الدائن.

٣ ـ التحقق من صحة رصيد كل من حسابات الأستاذ عن طريق التحقق من صحة عملية الترصيد.

٤ ـ مراجعة الترحيل من اليومية لحسابات الأستاذ للتحقق من صحة الترحيل.

٥ ـ التحقق من صحة قيود اليومية.

٦ ـ التحقق من العمليات الواجبة القيد دفترياً.

ويتضح من الخطوات السابقة إننا نبدأ في اجراءات اكتشاف الأخطاء من آخر مرحلة وصلنا إليها في الاجراءات المحاسبية حتى لا نقوم باعادة العمل من البداية.

وبعد أن يتحقق توازن ميزان المراجعة، يبقى بعد ذلك التعرف على نتائج عمليات المشروع من ربح أو خسارة عن الفترة المحاسبية تمهيداً لتصوير مركزه المالي في نهايتها. وتتم هذه العملية عن طريق تصوير الحساب الختامي الذي يبرز مقابلة الايرادات المختلفة عن الفترة بالمصروفات المختلفة المتعلقة بها لتتحدد نتائج عمليات المشروع. ويمثل الحساب الختامي ملخصا لحسابات الايرادات والمصروفات بصفة مجتمعة في حساب واحد. وحتى يتحقق هذا الهدف نقوم باجراء ما يطلق عليه محاسبياً **«إقفال حسابات الايرادات والمصروفات في الحساب الختامي»** وذلك عن طريق قيود يومية طبقاً للقاعدتين التاليتين:

١ ـ تجعل حسابات الايرادات الواردة في ميزان المراجعة مدينة كل حساب بما يعادل رصيده الدائن، مقابل جعل الحساب الختامي دائناً بها.

٢ ـ يجعل الحساب الختامي مديناً بأرصدة حسابات المصروفات المدينة الواردة في ميزان المراجعة مقابل جعل هذه الحسابات دائنة بها.

وبتطبيق هاتين القاعدتين على مثال الشركة العربية للخدمات والتجارة تظهر قيود الاقفال الخاصة بالايرادات في دفتر اليومية كالآتي:

٣٦٠٠ من حـ/ايرادات الخدمات٢٨/ ٢

٣٦٠٠ الى حـ/الحساب الختامي

اقفال حـ/ايرادات الخدمات

عن الشهر في الحساب الختامي

٧٩٥٠٠ من حـ/مبيعات البضاعة ٢/٢٨

٧٩٥٠٠ الى حـ/الحساب الختامي

اقفال حـ/مبيعات البضاعة عن

الشهر في الحساب الختامي

هذا ومن الممكن أن يتم اجراء هذين القيدين في قيد واحد يطلق عليه قيد مركب. ويكون القيد مركباً إذا كان أحد طرفيه أو كلاهما يتضمن أكثر من حساب واحد. وفي إقفال الايرادات نجد أن الطرف المدين متعدد العناصر بينما الطرف الدائن هو الحساب الختامي، والعكس فيما يختص بالمصروفات حيث الطرف المدين هو الحساب الختامي والطرف الدائن متعدد العناصر. وعلى هذا الأساس تكون قيود الاقفال المركبة لعناصر الايرادات والمصروفات كالآتي:

من مذكورين ٢/٢٨

٣٦٠٠ حـ/ايرادات الخدمات

٧٩٥٠٠ حـ/مبيعات البضاعة

٨٣١٠٠ إلى حـ/الحساب الختامي

إقفال حسابات الايرادات عن

الشهر في الحساب الختامي

ويلاحظ أنه اذا تعددت الحسابات في أي طرف من طرفي القيد أو كلاهما فإنها تسبق باصطلاح «من مذكورين» إذا كان التعدد في الطرف المدين كما هو موضح بالقيد السابق، وباصطلاح «الى مذكورين» إذا كان التعدد في الطرف الدائن، كما هو واضح من القيد التالي:

٦٠٣٢٠		من حـ/الحساب الختامي	٢/٢٨
		الى مذكورين	
	٥٣٥٠	حـ/الأجور	
	١٧٦	حـ/الوقود والزيوت	
	٦٩٠	حـ/المياه والانارة	
	١٦٤	حـ/مصروفات الدعاية والاعلان	
	٥٣٦٠٠	حـ/تكلفة البضاعة المباعة	
		اقفال حسابات المصروفات عن الشهر في الحساب الختامي	

وعندما يتم ترحيل قيود الاقفال السابقة الى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ يترتب على ذلك أن أرصدة كل من حسابات الايرادات والمصروفات تصبح مساوية للصفر، ويظهر الحساب الختامي كالآتي (قم بترحيل هذه القيود للحسابات الخاصة بها في المثال السابق للتأكد من ذلك).

الشركة العربية للتجارة والخدمات
الحساب الختامي عن شهر فبراير ١٩٨٥

منه | له

الى مذكورين		من مذكورين :	
جنيه		جنيه	من حـ/ايرادات الخدمات
٥٣٥٠	الى حـ/الأجور	٣٦٠٠	من حـ/مبيعات البضاعة
١٧٦	الى حـ/الوقود والزيوت	٧٩٥٠٠	
٦٩٠	الى حـ/المياه والانارة		
١٦٤	الى حـ/المصروفات المتنوعة		
٣٤٠	الى حـ/مصروفات الدعاية والاعلان		
٥٣٦٠٠	الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة		
٢٢٧٨٠	صافي الربح (رصيد)		
٨٣١٠٠		٨٣١٠٠	

والواقع أن صافي الربح (أو الخسارة إن وجدت) يمكن الحصول عليها مباشرة من قيود الاقفال، فهي تمثل الفرق بين مجموع الايرادات التي يجعل بها الحساب الختامي دائناً، ومجموع المصروفات التي يجعل بها الحساب الختامي مديناً.

وإذا لم يتم سحب أرباح أو توزيعها على الملاك، فإن هذه الأرباح تضاف إلى الأرباح المحجوزة، وذلك عن طريق جعل الحساب الختامي مديناً، وحساب الأرباح المحجوزة دائناً (والعكس في حالة الخسارة) كالآتي:

٢٢٧٨٠		من حـ/الحساب الختامي
	٢٢٧٨٠	الى حـ/الأرباح المحجوزة
		اقفال أرباح الشهر المحجوزة في حـ/الأرباح المحجوزة

وبترحيل هذا القيد الأخير تصبح أرصدة كل الحسابات الخاصة بالايرادات والمصروفات، بما فيها الحساب الذي يمثل ملخص هذه الحسابات، وهو الحساب الختامي، مساوية للصفر. وتبقى أرصدة حسابات الميزانية.

وتوضع هذه الأرصدة الأخيرة في ميزان مراجعة يطلق عليه **«ميزان المراجعة بعد الاقفال»** والذي يوفر المعلومات اللازمة لاعداد الميزانية العمومية. أي أن ميزان المراجعة بعد الاقفال يحتوي فقط على الحسابات التي تظهر في الميزانية العمومية حيث يظهر أرصدتها في تاريخ اعداد الميزانية. وهو لا يختلف في الشكل عن أحد النموذجين السابق توضيحهما ولا بد أيضاً أن يتساوى مجموع جانبية. (عليك أن تقوم باعداد ميزان المراجعة للمثال السابق بعد الاقفال وعليك أن تقوم بتصوير الميزانية العمومية للشركة العربية للتجارة والخدمات كما تظهر في آخر فبراير).

٨ ـ خلاصة الفصل وملخص الدورة المحاسبية:

عرضنا في هذا الفصل الاجراءات والأدوات التي تتضمنها الدورة المحاسبية لتحليل وتسجيل وتصنيف وتجميع وتلخيص العمليات التي يقوم بها المشروع،

بحيث نتمكن من قياس نتيجة نشاطه كما تظهر من الحساب الختامي ونتمكن من التعرف على سلامة مركزه المالي كما يتضح من الميزانية العمومية.

ويعد «الحساب» من أهم الأدوات المحاسبية لتلخيص التغيرات التي تطرأ على كل عنصر من عناصر الميزانية العمومية. بالاضافة الى كونه أداة التصنيف الرئيسية في المحاسبة حيث يحتوي كل حساب على صنفا واحداً متجانساً وعلى هذا الأساس فقد بدأنا بعرض أكثر أشكال الحسابات استخداماً وهو الذي يتخذ شكل حرف T، ثم وضحنا كيف يتم تقسيم الحسابات الى مجموعات مدينة ومجموعات دائنة، بحيث تتحقق المراجعة الحسابية التلقائية. وقد ذكرنا أن حسابات الأصول وحسابات المصروفات تزداد في جانبها الأيمن وتنقص في جانبها الأيسر بينما حسابات حقوق الملكية والالتزامات والايرادات تنقص في جانبها الأيمن وتزداد في جانبها الأيسر. ويطلق على الجانب الأيمن من كل الحسابات الخاصة بهذه المجموعات الخمس الجانب المدين بينما يطلق على الجانب الأيسر منها الجانب الدائن. وعلى هذا الأساس تزداد حسابات الأصول والمصروفات بجعلها مدينة وتنقص بجعلها دائنة، والعكس صحيح بالنسبة لحقوق الملكية والالتزامات والايرادات. وتتحقق المراجعة الحسابية التلقائية عندما تتساوى مجموع الأرصدة المدينة للحسابات المدينة بطبيعتها (وهي الأصول والمصروفات) مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الدائنة بطبيعتها (وهي الخصوم والايرادات). ويتم الحصول على رصيد حساب معين عن طريق ايجاد المتمم الحسابي لجانبه الأصغر ليتساوى مع مجموع جانبه الأكبر. ويجب أن نميز بين رصيد أول الفترة المحاسبية في حساب معين ورصيد آخر الفترة لنفس الحساب، فرصيد أول الفترة يعامل معاملة الزيادة في الحساب (رصيد النقدية أول الفترة مثلاً يظهر في الجانب الأيمن المدين) بينما يتم الحصول على رصيد آخر الفترة عن طريق تجميع جانبي الحساب وايجاد الفرق بينهما ووضعه في الجانب الأصغر ليتساوى مع الجانب الأكبر.

هذا وقد أطلقنا على القائمة التي تحتوي على أسماء وأرقام الحسابات التي عن طريقها يمكن الحصول على البيانات المحاسبية الخاصة بمشروع معين اصطلاح

«دليل الحسابات»، كما يطلق على الدفتر الذي يحتوي على مجموعة الحسابات الواردة في هذا الدليل اسم «دفتر الأستاذ».

كما أوضحنا أن الأصطلاح المحاسبي للجانب الأيمن من أي حساب هو الجانب المدين ويختصر باصطلاح «منه» ويطلق على الجانب الأيسر من أي حساب الجانب الدائن ويختصر باصطلاح «له».

وقد بينا أن إثبات العمليات التي يقوم بها المشروع في حسابات الأستاذ التي تتأثر بها يقتضي تحليلها لتحديد الحساب أو الحسابات التي تجعل مدينة والحساب أو الحسابات التي تجعل دائنة، ويستعين المحاسب في هذا الصدد بما يسمى بدفتر اليومية والذي يمثل سجلاً تاريخياً لتحليل العمليات التي يقوم بها المشروع يوماً بيوم، وعلى حسب ترتيب حدوثها. ويطلق على دفتر اليومية أيضاً ـ والذي عرضنا النموذج الأساسي له وكيفية استخدامه ـ دفتر القيد الأولى. ويجب أن يوضح كل قيد في دفتر اليومية اسم الحساب (أو الحسابات) الذي يجعل مديناً والمبلغ الذي يجعل مديناً به، واسم الحساب (أو الحسابات) الذي يجعل دائناً والمبلغ الذي يجعل دائناً به، وتاريخ العملية التي أدت الى هذا القيد، والمستند الذي يمكن الرجوع اليه لاثباتها.

ووضحنا بعد ذلك كيف يتم الترحيل من قيود اليومية الى حسابات الأستاذ، وعرفنا نظام الفهرسة المزدوجة.

ويرحل الطرف المدين (الذي يسبق باصطلاح من حـ/) من القيد الى الجانب الأيمن (المدين) من الحساب المسمى فيه ويذكر في خانة البيان الطرف الآخر من القيد (الطرف الدائن). كما يرحل الطرف الدائن من القيد إلى الجانب الأيسر (الدائن) من الحساب المسمى فيه ويذكر في خانة البيان الطرف المدين من القيد.

وتعرضنا في هذا الفصل أيضاً الى ميزان المراجعة وفوائده وكيفية اعداده وأكدنا على ضرورة توازنه، وعرفنا أن توازنه لا يعني مطلقاً عدم وجود أخطاء، ثم

حددنا الاخطاء التي يمكن اكتشافها اذا لم يتوازن جانباً الميزان، وعرضنا الاجراءات الواجب اتباعها في هذا الصدد.

وبعد أن يتم اعداد ميزان المراجعة وتحقيق توازن جانبيه يتم اقفال حسابات الايرادات والمصروفات في الحساب الختامي باثبات قيود الاقفال في اليومية العامة. وتجعل حسابات الايرادات (مفردة أو عن طريق قيد مركب) مدينة بأرصدتها مقابل جعل الحساب الختامي دائناً، كما يجعل الحساب الختامي مديناً مقابل جعل حسابات المصروفات دائناً بأرصدتها. وبعد ترحيل قيود الاقفال في حسابات الايرادات والمصروفات، تتوازن هذه الحسابات دون أرصدة وتبقى أرصدة حسابات الميزانية التي يمكن أن توضع في ميزان مراجعة بعد الاقفال تمهيداً لتصوير الميزانية العمومية.

وفيما يلي ملخص الاجراءات التي يقوم بها المحاسب حسب تسلسلها المنطقي حتى مرحلة اعداد الحساب الختامي وتصوير الميزانية العمومية. ويلاحظ أن التسلسل الوارد فيما بعد هو التسلسل الطبيعي والواجب الاتباع في الحياة العملية، رغم أننا نلتزم به في العرض في هذا الفصل بغية توصيل المعلومات لذهن القارىء بأسهل وأسرع صورة ممكنة.

١ ـ يجب التحقق من وجود عملية تكون الوحدة المحاسبية طرفاً فيها، وتكون العملية تامة ومكتملة، ويترتب عليها تبادل موارد ذات قيمة اقتصادية، وتكون عملية التبادل قد تمت في أحد طرفيها على الأقل. فتوقيع الوحدة المحاسبية على عقد العمل لأحد عمالها أو موظفيها لا يستلزم معالجة محاسبية لأنه يمثل وعد من العامل بأداء خدمة مقابل وعد من الوحدة باعطائه أجراً، فإذا قام العامل بعمله واستحق بذلك أجره فتصبح هذه العملية موضوعا للاجراءات المحاسبية، حتى إذا لم يتسلم العامل أجره، حيث تصبح الوحدة مدينة به.

٢ ـ يجب أن تكون العملية مسجلة على مستندات تثبت تمامها أو ناتجة عن اجراءات متعارف عليها ومعترف بها، وعلى المحاسب التحقق من ذلك.

٣ ـ يتم بعد ذلك تحليل العملية لتحديد طرفيها المـدين والدائن، ويجـري قيدها في دفتر اليومية.

٤ ـ يتم ترحيل العمليات المثبتة في دفتر اليومية الى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ.

٥ ـ يتم في نهاية الفترة المحاسبية، أو عندما تقتضي الحاجة ذلك، ترصيد الحسابات الواردة في دفتر الأستاذ، ويجري اعداد ميزان المراجعة ويتم التحقق من توازن جانبية.

٦ ـ يتم اقفال حسابات الايرادات والمصروفات في الحسـاب الختامي ويتم اعداده لتحديد نتيجة العمليات.

٧ ـ يتم اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال.

٨ ـ يتم اعداد الميزانية العمومية.

أسئلة وتمارين
على الفصل الخامس

أولاً: الأسئلة:

١ ـ قم بتعريف كل مما يأتي:

المراجعة الحسابية التلقائية، تحليل العمليات، ميزان المراجعة، خطأ انعكاس الأرقام، الترحيل.

٢ ـ ما هي الأخطاء التي يمكن أن يساعد ميزان المراجعة على اكتشافها؟

٣ ـ أذكر مثالاً لخطأ حذف أو سهو، وآخر لخطأ ارتكاب لا تؤدي الى عدم توازن ميزان المراجعة.

٤ ـ علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك:

(أ) تنقسم الحسابات الى مجموعتين احداهما مدينة بطبيعتها والثانية دائنة بطبيعتها، وتشتمل المجموعة الأولى على حسابات الميزانية وتشتمل المجموعة الثانية على حسابات النتيجة.

(ب) الحسابات التي تجعل مدينة في جانبها الأيمن هي حسابات الأصول والمصروفات، والحسابات التي تجعل مدينة في جانبها الأيسر هي حسابات الخصوم والايرادات.

(جـ) يؤدي جعل حساب ما مديناً الى نقص رصيد الحساب بالقيمة التي جعل مديناً بها بصرف النظر عن طبيعة الحساب.

(د) يظهر رصيد أول الفترة في الجانب المدين من الحساب بينما يظهر رصيد آخر الفترة في الجانب الدائن منه.

(هـ) يتم تسجيل عمليات الايرادات والمصروفات في مجموعة من الحسابات مستقلة عن حسابات الميزانية، لأن هذه العمليات لا تؤثر في حسابات الميزانية.

(و) يمكن أن تؤدي زيادة الايرادات بجعل حساباتها دائنة الى زيادة الأصول بجعل حساباتها مدينة أو إلى زيادة حقوق الملكية بجعل حساباتها دائنة، حيث أن زيادة الأصول تؤدي حتماً الى زيادة حقوق الملكية.

(ز) إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما فإن هذا بالضرورة يستدعي أن تتعدد حسابات الطرف الدائن لنفس العملية، لأن مجموع طرفي العملية الواحدة لا بد وأن يكونان متساويان.

(ح) عند تحليل العمليات الى طرفيها المدين والدائن يمكن الاسترشاد بالقواعد الآتية:

المدين يعني: زيادة الأصول، زيادة الايرادات، زيادة حقوق الملكية، نقص الالتزامات، نقص المصروفات.

الدائن يعني: نقص الأصول، نقص المصروفات، نقص حقوق الملكية، زيادة الايرادات، زيادة الالتزامات.

(ط) قام محاسب الشركة بترحيل الطرف المدين لقيد يخص حساب الوقود والزيوت الى حساب العدد والأدوات والمهمات فأدى ذلك الى عدم توازن ميزان المراجعة.

(ي) إذا كان الفرق بين جانبي ميزان المراجعة يقبل القسمة على ٢ فإن الخطأ قد يكون ناتجاً عن حذف صفر واحد من يمين أي رقم ظاهر في الميزان، أو قد يكون ناتجاً عن انعكاس الأرقام.

(ك) إذا عجز المحاسب عن اكتشاف الخطأ الذي يؤدي إلى عدم توازن جانبي ميزان المراجعة فإنه يصبح من الواجب عليه ان يقوم بمراجعة جميع العمليات منذ بداية قيدها في اليومية حتى اعداد الميزان.

(ل) تقفل حسابات الايرادات في حسابات المصروفات لاجراء المقاصة بينها والتعرف على رقم الأرباح أو الخسائر.

(م) يتم إقفال حسابات الأصول والخصوم في الميزانية العمومية أسوة بحسابات الايرادات والمصروفات.

(ن) يتم الترحيل من دفتر اليومية الى حسابات الأستاذ بمجرد الانتهاء من إثبات كل قيد في اليومية حتى لا يسهو المحاسب عن ترحيل أي قيد.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها شركة جمال الدين خلال شهر مارس:

أول مارس تكونت الشركة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه سددها جمال الدين نقداً.

٥ اقترضت الشركة من البنك ٢٠٠٠٠ جنيه.

٦ اشترت الشركة سيارة نقل لاستخدامها في عملياتها بمبلغ ٦٦٠٠ جنيه.

٩ أدت الشركة خدمات لعملائها لم تتحصل قيمتها بعد بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه.

١١ بلغت الأجور المستحقة للعمال والموظفين عن العشر أيام الأولى ١٤٠٠ جنيه ولكنها لم تسدد بعد.

١٢ حصلت الشركة من عملائها ٣٠٠٠ جنيه من قيمة المبلغ المستحق.

١٥ قامت الشركة بسداد الأجور والمرتبات عن العشر أيام الأولى من الشهر.

١٧ اشترت الشركة بضاعة للاتجار فيها بمبلغ ٤٣٠٠٠ جنيه سددت نقداً.

١٩ بلغت تكلفة الوقود والزيوت المستخدم حتى تاريخه مبلغ ١١٢ جنيه لم تسدد بعد.

٢٣ بلغت الأجور المستحقة عن العشر أيام الثانية من الشهر ١٤٦٠ جنيه ولم تسدد بعد.

٢٤ باعت الشركة بضاعة بمبلغ ٢١٥٠٠ جنيه لعملائها تحصلت نقداً.

٢٥ سددت الشركة الأجور المستحقة عن العشر أيام الثانية من الشهر.

٣١ تحددت تكلفة البضاعة التي تم بيعها بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه.
٣١ بلغت الأجور المستحقة عن باقي الشهر ١٥٠٠ جنيه.
٣١ بلغت مصاريف المياه والانارة المستحقة والتي لم تسدد بعد ١٢٨ جنيه.

المطلوب:

١ ـ قم بفتح حسابات الأستاذ اللازمة لاثبات هذه العمليات فيها، مع وضع تاريخ العملية في الخانة المخصصة لذلك في كل حساب.
٢ ـ قم بترصيد هذه الحسابات في نهاية الشهر وقم باعداد ميزان المراجعة في ذلك التاريخ.

التمرين الثاني:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها شركة سعد الدين عن شهر ابريل.

٢ ابريل تكونت الشركة برأس مال نقدي قدره ٥٠٠٠٠ جنيه.
٣ سددت الشركة ايجار المكان الذي تشغله عن شهر ابريل وبلغ قدره ٥٠٠ جنيه.
٥ اشترت الشركة أثاثاً وتركيبات بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه نقداً.
٧ سددت الشركة مصاريف دعاية وإعلان عن الشهر بمبلغ ٢٠٠ جنيه.
٩ أدت الشركة خدمات لعملائها بمبلغ ٧٦٠٠ جنيه تحصلت نقداً.
١٣ اشترت الشركة بضاعة بمبلغ ١٨٣٠٠ جنيه ولم تسدد قيمتها بعد.
١٥ سددت الأجور والمرتبات المستحقة عن النصف الأول من الشهر والبالغ قدرها ٢٣٥٠ جنيه.
١٩ باعت الشركة بضاعة لعملائها بمبلغ ٢٢٧٠٠ جنيه على أن تسدد قيمتها بعد مرور ٣٠ يوم.
٢٢ حصلت الشركة مبلغ ١٦٠٠ جنيه عن خدمات تم اداؤها للعملاء.
٢٤ اشترت الشركة قطعة أرض فضاء لاقامة ورشة صيانة عليها بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه.

٣٠ بلغت الأجور المستحقة عن النصف الأخير من الشهر ولم تسدد بعد ٢٣٥٠ جنيه.

٣٠ سددت فاتورة المياه والانارة عن الشهر بمبلغ ١٥٠ جنيه.

٣٠ بلغت تكلفة البضاعة المباعة للعملاء خلال الشهر ١٤٤٠٠ جنيه.

٣٠ بلغت المصروفات النثرية التي تم سدادها نقداً عن الشهر ٨٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ قم بتصوير حسابات الأستاذ اللازمة لاثبات هذه العمليات فيها. مع وضع تاريخ العملية في الخانة المخصصة لذلك في كل حساب.

٢ ـ قم بترصيد الحسابات في نهاية الشهر، واعداد ميزان لمراجعة في هذا التاريخ.

٣ ـ قم باعداد الحساب الختامي للشركة عن شهر ابريل.

٤ ـ قم بتصوير الميزانية العمومية كما تظهر في آخر ابريل.

التمرين الثالث:

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة صفاء الدين كما تظهر في آخر ابريل ١٩٨٥ (الميزانية الافتتاحية في أول مايو).

جنيه	الأصول	جنيه	الخصوم
١٦٨٠٠	وسائل نقل	١٢٠٠٠	رأس المال
٤٥٢٠٠	أثاث وتركيبات	٦٤٤٠٠	أرباح محجوزة
١٤٥٢٠٠	عملاء	٨٠٠٠٠	أوراق دفع
١٠٢٠٠٠	نقدية	٤٤٨٠٠	الدائنون
٣٠٩٢٠٠		٣٠٩٢٠٠	

وقد قامت الشركة بالعمليات التالية خلال شهر مايو ١٩٨٥ :

٢ مايو سددت ايجار شهر مايو والبالغ قدره ٣٦٠٠ جنيه.

٥ سددت ٤٥٠٠٠ جنيه من أوراق الدفع.

٦ باعت خدمات لعملائها نقداً بمبلغ ٧٤٠٠ جنيه.

٧ حصلت من عملائها مبلغ ٨٢٢٠٠ جنيه.

٩ سددت ١٤٨٠٠ جنيه من الدائنون.

١١ اشترت مواد ومهمات لاستخدامها خلال الشهر بمبلغ ١٣٠٠ جنيه على الحساب.

١٥ باعت خدمات لعملائها على الحساب بمبلغ ١١١٠٠ جنيه.

١٧ أضافت للأثاث والتركيبات ما قيمته ٤٨٠٠ جنيه نقداً.

١٩ سددت مصروفات دعاية وإعلان عن الشهر بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه.

٢١ بلغت مصروفات صيانة وسائل النقل المسددة عن الشهر ٧٥٠ جنيه.

٢٣ زادت الشركة رأس مالها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

٢٥ بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء والتي تحصل قيمتها نقداً مبلغ ٦٥٠٠ جنيه.

٣١ سددت المرتبات والأجور عن الشهر والبالغ قدرها ٥٧٠٠ جنيه.

٣١ بلغت تكلفة المياه والانارة المستهلكة خلال الشهر ١٩٥ جنيه، ولم تسدد بعد.

المطلوب:

١ ـ قم بفتح حسابات أستاذ للعناصر الواردة في الميزانية الافتتاحية، ثم قم باثبات الأرصدة الواردة في الميزانية (أرصدة أول الفترة) فيها.

٢ ـ قم باعداد قائمة لتحليل العمليات التي قامت بها الشركة خلال الشهر موضحاً فيها الطرف المدين لكل عملية والطرف الدائن لها والمبلغ والتاريخ.

٣ ـ من واقع هذه القائمة والاستعانة بالحسابات التي قمت بفتحها في

المطلوب الأول وبإضافة ما تراه مناسباً من حسابات جديدة، قم بإثبات العمليات السابقة في حسابات الأستاذ الملائمة.

٤ - قم بترصيد الحسابات وأعداد ميزان المراجعة في نهاية الشهر.

التمرين الرابع:

فيا يلي ملخص للعمليات التي قامت بها شركة بهاء الدين عن شهر يونيو ١٩٨٥.

١ يونيو تكونت الشركة برأس مال قدره ٤٠٠٠٠ جنيه.

٢ دفعت الشركة ١٦٠٠ جنيه ايجار مكان لمزاولة أعمالها فيه عن شهر يونيو.

٤ تعاقدت الشركة على استخدام أحد ورش الصيانة المملوكة لشركة الزعفراني في مزاولة أعمالها اعتباراً من أول شهر أغسطس ١٩٨٥ مقابل ايجار شهري قدره ٣٠٠٠ جنيه يسدد في بداية كل شهر.

٧ استأجرت الشركة سيارتان للنقل الخفيف لاستخدامها في أداء الخدمات لعملائها مقابل ايجار شهري قدره ٨٠٠ جنيه سددت نقداً.

٩ تم شراء مواد ومهمات صيانة لاستخدامها خلال الشهر بمبلغ ١٩٠ جنيه نقداً.

١٥ بلغت تكلفة الوقود والزيوت المستخدمة حتى تاريخه ٦٠ جنيه سددت نقداً.

١٦ بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء حتى تاريخه ٣٤٨٠ جنيه تحصل منها نقداً ٢١٣٠ جنيه.

٢٠ اشترت الشركة أثاثا وتركيبات بمبلغ ١٣٧٥٠ جنيه، سددت منها نقداً ٨٠٠٠ جنيه والباقي يستحق السداد بعد شهر.

٢٥ سددت الشركة مصروفات دعاية وإعلان عن الشهر بمبلغ ١٥٠ جنيه.

٣٠ بلغت الأجور والمرتبات المستحقة للعاملين عن الشهر ٢٥٤٠ جنيه سدد منها نقداً ٢١٠٠ جنيه والباقي ما زال مستحقاً للعاملين.

٣٠ بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء عن النصف الثاني من الشهر ٤٢٠٠ جنيه، تحصل منها نقداً ٣١٠٠ جنيه.

٣٠ قررت الشركة زيادة رأسمالها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه اعتباراً من أول شهر يوليو ١٩٨٥.

المطلوب:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات هذه العمليات في دفتر يومية شركة بهاء الدين عن شهر يونيو ١٩٨٥. قم باستخدام نموذج كامل لدفتر اليومية كما هو موضح بالفصل، ولا تنسى شرح كل قيد شرحاً مختصراً.

٢ ـ قم بترحيل هذه العمليات لحسابات الأستاذ الملائمة باستخدام النموذج المبسط لشكل الحساب.

التمرين الخامس:

تكونت شركة عبد الغفار للخدمات والتجارة في أول يناير ١٩٨٥ برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

وفيما يلي دليل الحسابات الخاص بالشركة:

رقم الحساب	اسم الحساب	رقم الحساب	اسم الحساب
١٠١	آلات لف وحزم	٢٠١	رأس المال
١٠٢	أثاث وتركيبات	٢٠٢	الأرباح المحجوزة
١٠٣	عدد وأدوات	٢١١	الدائنون
١٠٤	سيارات نقل	٢١٢	أوراق الدفع
١١١	بضاعة	٢١٣	مصروفات مستحقة
١١٢	مصروفات مقدمة	٣٠١	تكلفة البضاعة المباعة
١١٣	أوراق قبض	٣٠٢	أجور ومرتبات
١١٤	عملاء	٣٠٣	مواد ومهمات صيانة
١١٥	نقدية	٣٠٤	ايجار مباني ومكاتب
٤٠١	ايرادات خدمات	٣٠٥	مصروفات عمومية
٤٠٢	مبيعات بضاعة	٣٠٦	وقود وزيوت
٤٠٣	ايرادات متنوعة	٢٠٣	الحساب الختامي

وقد قامت الشركة بالعمليات الآتية خلال شهر يناير ١٩٨٥ .

رقم المستند	التاريخ	العملية
١	١/١	تحصلت قيمة رأس المال نقداً .
٢	١/٣	قامت الشركة بشراء آلات لف وحزم بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه نقداً .
٣	١/٣	قامت الشركة باستئجار مكان لمزاولة عملياتها فيه بايجار شهري قدره ٦٠٠ جنيه تم سداده .
٤	١/٥	قامت الشركة بشراء أثاث وتركيبات بمبلغ ٢٠٣٠٠ جنيه، سدد منها ١٠٣٠٠ جنيه نقداً والباقي يستحق السداد بعد شهر .
٥	١/٧	اشترت الشركة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه تستحق السداد بعد عشرة أيام .
٦	١/٨	بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء والمتحصلة نقداً حتى تاريخه ٤٣٥٠ جنيه وما زال يستحق قبل العملاء مبلغ ٢٦٥٠ جنيه .
٧	١/١٠	اتفقت الشركة مع محطة التليفزيون الرئيسية على القيام بالاعلان عن نشاطها خلال شهري يناير وفبراير مقابل مبلغ ٦٠٠ جنيه وقد قامت الشركة بسداد القيمة بالكامل .
٨	١/١٢	بلغت مبيعات البضاعة حتى تاريخه ٣١٥٠٠ جنيه تحصل منها نقداً ٢٢٥٠٠ جنيه وحصلت الشركة على أوراق قبض بالباقي تستحق بعد ثلاثة أشهر .
٩	١/١٤	اشترت الشركة سيارة نصف نقل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه نقداً .
١٠	١/١٥	بلغت المصروفات العمومية المسددة حتى تاريخه ٢٤٦٠ جنيه .
١١	١/١٦	بلغت تكلفة الوقود والزيوت المستهلك حتى تاريخه والمسدد قيمته نقداً ١٣٤٠ جنيه .
١٢	١/١٧	اشترت الشركة بعض العدد والأدوات لـزوم عمليات الصيانة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على الحساب .

١٣	١/١٧	سددت الشركة قيمة البضاعة المشتراة في ١/٧ .
١٤	١/١٩	اشترت الشركة بضاعة بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه سدد منها ١٥٠٠٠ جنيه نقداً، وحررت الشركة أوراق دفع تستحق السداد في ٣٠ يوم بالباقي .
١٥	١/٢١	باعت الشركة بضاعة لعملائها بمبلغ ٢٨٦٠٠ جنيه تحصل منها نقداً ١٩٤٠٠ جنيه والباقي يستحق بعد ١٥ يوم .
١٦	١/١٤	حصلت الشركة على ايرادات متنوعة من عمليات سمسرة وعمولات مختلفة بلغت قيمتها ٧٨٠ جنيه تحصلت نقداً .
١٧	١/٣١	بلغت تكلفة البضاعة المباعة عن الشهر ٤٧٥٠٠ جنيه .
١٨	١/٣١	بلغت المرتبات والأجور المستحقة للعاملين عن الشهر ٦٤٠٠ جنيه، سدد منها حتى تاريخه ٥٨٠٠ جنيه .
١٩	١/٣١	بلغت تكلفة مواد ومهمات الصيانة المستخدمة عن الشهر والمسدد قيمتها نقداً ١٤٦٠ جنيه .
٢٠	١/٣١	بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء منذ ١/١٠ حتى تاريخه ٣٤٥٠ جنيه، تحصل منها اليوم ٢١٠٠ جنيه .
٢٠	١/٣١	بلغت المصروفات العمومية عن النصف الثاني من الشهر ٢٦٤٠ جنيه، سدد منها ٢٣٤٠ جنيه .

المطلوب :

١ ـ قم باعداد حسابات أستاذ للحسابات الواردة في دليل حسابات الشركة .

٢ ـ قم باجراء قيود اليومية لاثبات العمليات التي قامت بها الشركة خلال الشهر ثم قم بترحيلها لحسابات الأستاذ الخاصة بها .

٣ ـ قم باعداد ميزان المراجعة وتحقق من توازن جانبية .

٤ ـ قم باجراء قيود الاقفال اللازمة ثم قم باعداد الحساب الختامي للشركة .

٥ ـ قم باعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال، وتصوير الميزانية العمومية في ١٩٨٥/١/٣١.

التمرين السادس:

بدأت شركة عبد الغفار للخدمات والتجارة عملياتها بالميزانية الافتتاحية التي قمت بتصويرها في التمرين السابق مباشرة في ١٩٨٥/١/٣١. وفيما يلي ملخص للعمليات التي قامت بها الشركة خلال شهر فبراير:

رقم المستند	التاريخ	العملية
٢١	٢/١	زادت الشركة رأس مالها بمقدار ٥٠٠٠٠ جنيه نقداً.
٢٢	٢/٥	سددت الشركة المصروفات المستحقة من الشهر السابق، وسددت الايجار عن الشهر الحالي.
٢٣	٢/٨	حصلت الشركة مبلغ ٦٥٠٠ جنيه من العملاء.
٢٤	٢/١٠	اشترت الشركة بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه على الحساب.
٢٥	٢/١٣	بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء حتى تاريخه ٦٤٥٠ جنيه تحصل منها نقداً ٤٣٥٠ جنيه.
٢٦	٢/١٥	بلغت مبيعات البضاعة حتى تاريخه ٣٦٧٠٠ جنيه، تحصل منها ٢٠٢٠٠ جنيه.
٢٧	٢/١٩	سددت الشركة أوراق الدفع المستحقة عليها في ذلك التاريخ (٣٠٠٠٠ جنيه).
٢٨	٢/٢٣	اشترت الشركة عددا وأدوات اضافية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه نقداً وسددت ثمن العدد والأدوات التي تم شرائها في الشهر السابق.
٢٩	٢/٢٦	سددت الشركة لدائنيها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه، وحصلت من عملائها ١٠٠٠٠ جنيه.
٣٠	٢/٢٨	بلغت المصروفات العمومية عن الشهر ٤٣٥٠ جنيه، سدد منها ٤١٠٠ جنيه.

٣١	٢/٢٨	بلغت تكلفة البضاعة المباعة عن الشهر ٤٠٢٠٠ جنيه.
٣٢	٢/٢٨	بلغت مبيعات البضاعة عن النصف الثاني من الشهر ٣٢٣٠٠ جنيه، منها ٢٢٢٠٠ نقداً والباقي على الحساب.
٣٣	٢/٢٨	بلغت المرتبات والأجور المستحقة والمسددة بالكامل عن الشهر ٥٧٠٠ جنيه، وبلغت تكلفة مواد ومهمات الصيانة المستخدمة والتي لم تسدد قيمتها بعد ٩٨٠ جنيه.
٣٤	٢/٢٨	بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء منذ ٢/١٤ حتى تاريخه ٧٩٠ جنيه لم يتحصل منها شيء، كما بلغت الايرادات المتنوعة ٣٤٠ جنيه تحصلت نقداً.

المطلوب:

١ ـ بالاستعانة بدليل الحسابات الوارد في التمرين السابق قم بفتح حسابات الأستاذ وإثبات الأرصدة الواردة في الميزانية الافتتاحية لشهر فبراير فيها.

٢ ـ قم باجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات شهر فبراير ثم قم بترحيلها لحسابات الأستاذ الملائمة.

٣ ـ قم باعداد ميزان المراجعة، واجراء قيود الاقفال اللازمة.

التمرين السابع:

فيما يلي قيود الاقفال وميزان المراجعة بعد الاقفال لشركة عبد الودود العامة للخدمات والصيانة.

أولاً: قيود الاقفال:

		من مذكورين	١٩٨٥/٥/٣١
٣٦٧٤٠		حـ/مبيعات الخدمات	
٣٢٦٠		حـ/ايرادات متنوعة	
	٤٠٠٠٠	الى حـ/الحساب الختامي	

٢٤٥٠٠		من حـ/الحساب الختامي	
		الى مذكورين	
	١٤٢٢٠	حـ/الأجور والمرتبات	
	٢٣٣٠	حـ/المصروفات الادارية	
	٣٥٥٠	حـ/مصروفات الصيانة	
	٤٠٠	حـ/مصروفات الدعاية والاعلان	
	٣٠٠	حـ/المياه والانارة	
	٢٥٠٠	حـ/الوقود والزيوت والقوى المحركة	
	٢٠٠	حـ/الفوائد المدينة على القروض	
	١٠٠٠	حـ/مصروفات التأمين ضد الحريق	
؟		من حـ/الحساب الختامي	١٩٨٥/٥/٣١
	؟	الى حـ/الأرباح المحجوزة	؟

ثانياً: ميزان المراجعة بعد الاقفال:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٦٠٠٠		أراضي
١٢٠٠٠		مباني
١٨٠٠٠		آلات ومعدات
٢٠٠٠٠		عملاء
٥٠٠٠		أوراق قبض
٤٢٠٠٠		نقدية
	؟	رأس المال
	٣٩٥٠٠	الأرباح المحجوزة
	٣٥٠٠	دائنون
١٠٣٠٠٠	١٠٣٠٠٠	

المطلوب:

١ - قم باستكمال قيود الاقفال وميزان المراجعة بعد الاقفال.

٢ - قم باعداد ميزان المراجعة قبل الاقفال.

٣ - قم باعداد الحساب الختامي عن الشهر والميزانية العمومية كما تظهر في نهاية الشهر.

الفصل السادس

في المعالجة المحاسبية للعمليات المستمرة وتسوية الحسابات

١ ـ مقدمة:

عرضنا في الفصل السابق دورة الاجراءات المحاسبية والتي يمكن بانتهائها التعرف على نتائج عمليات المشروع خلال الفترة المحاسبية من أرباح أو خسائر، وتحديد مركزه المالي في نهاية هذه الفترة. واذا كانت عمليات المشروع مستمرة على مدى عدة فترات محاسبية، فإن أمر تحديد نتيجة نشاطه من أرباح أو خسائر على وجه الدقة يتطلب الانتظار حتى انتهاء المشروع بصفة نهائية بانتهاء حياته. غير أن الحاجة الى معلومات محاسبية للوقوف على مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه التي أنشيء من أجلها ـ وهو الأمر الذي يهم ادارة المشروع والمستثمرين فيه في المقام الأول ـ تتطلب قياس نتائج عمليات المشروع على فترات دورية متقاربة، أطلقنا على كل منها فيما سبق الفترة المحاسبية، حتى تساعد المعلومات الناتجة من يهمهم الأمر في اتخاذ القرارات المناسبة. ومن أمثلة هذه القرارات، قرارات توسيع مجالات عمل المشروع أو انكماشها، التحول الى أنشطة جديدة، أو الاستمرار في الأنشطة القائمة، وما إلى ذلك. ولهذه الأسباب وغيرها يتم إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية في نهاية كل فترة محاسبية.

ويتطلب اعداد الحسابات الختامية والميزانية في نهاية الفترة المحاسبية افتراض توقف نشاط المشروع، أو انقطاعه، في ذلك التاريخ حتى يمكن قياس نتائج نشاطه عن الفترة. ويتطلب هذا الانقطاع أو التوقف المفترض أن تتم تسوية أرصدة الحسابات لما يجب أن تكون عليه في ذلك التاريخ حتى تتحقق المقابلة السليمة للايرادات التي تخص الفترة المحاسبية بما يتعلق بها من مصروفات لأغراض قياس نتيجة نشاط المشروع عن الفترة قياساً سليماً.

وترجع الحاجة الى إجراء تسوية الحسابات في نهاية الفترة المحاسبية لأي من الأسباب الآتية أو لكل منها:

١ ـ تحول الأصول الى مصروفات خلال الفترة المحاسبية، بصفة جزئية أو بصفة كلية، عن طريق استخدامها أو استنفاد خدماتها في مزاولة نشاط المشروع.

٢ ـ الزيادة المستمرة للمصروفات مقابل زيادة الالتزامات دون إثباتها دفترياً حتى نهاية الفترة المحاسبية.

٣ ـ الزيادة المستمرة في اكتساب الايرادات التي أدت الى زيادة الأصول والالتزامات بتحصيل قيمتها مقدماً.

٤ ـ الزيادة المستمرة في الايرادات مقابل زيادة الأصول دون إثباتها دفترياً حتى نهاية الفترة المحاسبية.

وسوف نتناول في هذا الفصل اجراءات تسوية الحسابات اللازمة لتحقيق قاعدة مقابلة الايرادات الخاصة بالفترة المحاسبية بما يتعلق بها من مصروفات. وسوف يكون ذلك في صورة مبسطة حيث يعالج الموضوع بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

٢ ـ تحول الأصول الى مصروفات:

يتم اقتناء الأصول (شرائها) لأغراض الاستعانة بخدماتها في تأدية عمليات المشروع، أو لأغراض الاتجار فيها، كما تنشأ الأصول نتيجة مزاولة المشروع لأنشطته المختلفة. فإذا كان الأصل من الأصول الثابتة، فإن استخدامه في عمليات المشروع لفترة محاسبية معينة يؤدي الى نقص عمره الانتاجي بمقدار الفترة المحاسبية، وبالتالي يؤدي الى نقص قيمته عما كانت عليه في بداية الفترة المحاسبية، ولما كانت هذه الخدمات تساهم في تحقيق الايرادات، فإن تكلفتها لا بد وأن تحمل لتلك الايرادات.

أما إذا كان الأصل من الأصول المتداولة، فإنه قد يستنفد بالكامل أو بصفة جزئية في مزاولة نشاط المشروع. فالبضاعة مثلاً عندما يتم شراؤها لأغراض الاتجار

فيها تزيد من مقدار الأصول بزيادة المخزون منها. وعندما يتم بيعها فإن المخزون منها ينقص بمقدار ما تم بيعه. كذلك بالنسبة لكل عناصر المصروفات التي يتم سدادها مقدماً لتغطي أكثر من الفترة المحاسبية الجارية.

وسوف نعالج في هذا البند اجراءات التسوية المتعلقة بتحول الأصول الى مصروفات.

٢ ـ أ ـ المصروفات المقدمة:

تشتمل المصروفات المقدمة على كل عناصر المصروفات التي تتمثل في الغالب في مقابل الحصول على خدمات والتي يتم سداد قيمتها قبل الحصول على الخدمات المتوقعة منها. ومن أمثلة المصروفات المقدمة، الايجار الذي يسدد مقدماً، وأقساط التأمين التي تغطي فترة زمنية لاحقة، والفوائد المسددة مقدماً، وما إلى ذلك.

ولنفترض مثلاً أن شركة راغب للتجارة تستأجر المكان الذي تزاول فيه عملياتها التجارية مقابل ايجار سنوي قدره ١٢٠٠ جنيه تسدد دفعة واحدة في أول ابريل من كل سنة مقدماً. ولنفترض أن الشركة تكونت في أول ابريل ١٩٨٥، على أن تنتهي الفترة المحاسبية الأولى في ١٩٨٥/١٢/٣١ ثم تصبح الفترة المحاسبية بعد ذلك سنة ميلادية كاملة تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

فعندما تقوم الشركة بسداد الايجار عن السنة في ١٩٨٥/٤/١ يمكن للمحاسب أن يقوم باجراء القيد الآتي:

١٢٠٠		من حـ/الايجار	١٩٨٥/٤/١
	١٢٠٠	الى حـ/النقدية	
		سداد الايجار عن سنة ابتداء من ١٩٨٥/٤/١	

ويتم ترحيل طرفي القيد حيث يجعل حساب الايجار مديناً، ويجعل حساب

النقدية دائناً. وفي ١٩٨٥/١٢/٣١، بعد ترصيد الحسابات واعداد ميزان المراجعة، يتم اقفال حساب الايجار بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ضمن حسابات المصروفات الأخرى في الحساب الختامي طبقاً للاجراءات السابق عرضها في الفصل المتقدم، ذلك باعتبار حساب الايجار من حسابات المصروفات. وتكون النتيجة طبعاً أن تتحمل ايرادات الفترة المحاسبية المكونة من تسعة أشهر (٤/١ الى ١٩٨٥/١٢/٣١) الايجار الخاص باثنى عشر شهراً منها ثلاثة أشهر تقع في الفترة المحاسبية التي تبدأ في ١٩٨٦/١/١. وهذا لا يعد بمثابة مقابلة سليمة لايرادات الفترة بما يتعلق بها من مصروفات.

وللتغلب على هذه المشكلة يقوم المحاسب بتسوية حساب الايجار في نهاية الفترة المحاسبية ليحدد بالضبط ما يخص الفترة المحاسبية، وما يخص فترات محاسبية مقبلة. فما يخص الفترة المحاسبية يعتبر من بنود مصروفاتها، وما يخص فترات محاسبية مقبلة يعد من الأصول الواجب اظهارها في الميزانية العمومية. وحيث أن ما يخص الفترة المحاسبية المنقضية في مثالنا الجاري هو ايجار تسعة أشهر، بينما رصيد حساب الايجار يمثل ايجار سنة كاملة، فإنه يصبح من الواجب انقاص حساب الايجار بما يعادل ايجار ثلاثة أشهر، وذلك قبل اقفاله في الحساب الختامي ويتم ذلك باجراء القيد التالي:

٣٠٠		من حـ/الايجار المقدم	١٩٨٥/١٢/٣١
	٣٠٠	الى حـ/الايجار	
		تسوية حساب الايجار لتحديد ما يخص الفترة المحاسبية	

ويترتب على ترحيل هذا القيد أن يصبح رصيد حساب الايجار مديناً بمبلغ ٩٠٠ جنيه تمثل ايجار تسعة أشهر ويتم اقفاله في الحساب الختامي، بينما يصبح رصيد حساب الايجار المقدم والذي تستفيد منه الفترة التالية مديناً بمبلغ ٣٠٠ جنيه ويعتبر من حسابات الأصول، حتى يتحول الى مصروف في الفترة التالية. ويظهر حسابي الايجار والايجار المقدم في هذه الحالة على الصورة التالية:

منه　　　　　　　　　　حـ/الايجار

١٢٠٠	الى حـ/النقدية	٨٥/٤/١	٣٠٠	من حـ/الايجار المقدم	٨٥/١٢/٣١
			٩٠٠	من حـ/الحساب الختامي	٨٥/١٢/٣١
١٢٠٠			١٢٠٠		

منه　　　　　　　　　　حـ/الايجار المقدم　　　　　　　　　　له

٣٠٠	الى حـ/الايجار	٨٥/١٢/٣١	٣٠٠	رصيد (ميزانية)	٨٥/١٢/٣١
٣٠٠			٣٠٠		

ورغم أن هذا الاجراء يحقق الهدف من تحميل ايرادات الفترة المحاسبية بما يخصها من مصروفات، إلا أنه ليس بالاجراء الوحيد. فبدلاً من إجراء قيد سداد الايجار مقدماً عن طريق جعل حساب الايجار مديناً، فإنه يمكن للمحاسب أن يقوم باثبات سداد الايجار مقدماً باجراء القيد التالي:

١٢٠٠		من حـ/الايجار المقدم	١٩٨٥/٤/١
	١٢٠٠	الى حـ/النقدية	
		إثبات سداد الايجار مقدماً عن سنة من ١٩٨٥/٤/١	

وبترحيل طرفي القيد يصبح حساب الايجار المقدم، **وهو من حسابات الأصول**، مديناً بمبلغ ١٢٠٠ جنيه. وإذا ظل الأمر على ذلك حتى اعداد ميزان المراجعة في نهاية الفترة المحاسبية وإقفال حسابات الايرادات والمصروفات في الحساب الختامي، فإن ايرادات الفترة لن تتحمل بنصيبها من الايجار. ويلزم الأمر

في هذه الحالة تسوية حساب الايجار المقدم بحيث تتحمل الفترة بما يخصها منه. ويتم باجراء قيد التسوية الآتي في نهاية الفترة المحاسبية:

٩٠٠		من حـ/الايجار	١٩٨٥/١٢/٣١
	٩٠٠	الى حـ/الايجار المقدم	
		تحميل حساب الايجار بما يخص الفترة من ايجار تم سداده مقدماً.	

ويترتب على ترحيل القيدين السابقين أن يظهر حساباً الايجار والايجار المقدم كالآتي:

منه **حساب الايجار المقدم** **له**

١٢٠٠	الى حـ/النقدية	٨٥/٤/١	٩٠٠	من حـ/الايجار	٨٥/١٢/٣
			٣٠٠	رصيد (ميزانية)	
١٢٠٠			١٢٠٠		

منه **حساب الايجار** **له**

٩٠٠	الى حـ/الايجار المقدم	٨٥/١٢/٣١			

ثم يقفل حساب الايجار في الحساب الختامي ضمن حسابات المصروفات بقيود الاقفال السابق شرحها. ويظهر رصيد حساب الايجار المقدم في الميزانية العمومية كأصل من الأصول المتداولة، حتى تتم تسويته في الفترة المحاسبية التالية مع حساب الايجار. ويظهر حسابا الايجار، والايجار المقدم في ١٩٨٦/١٢/٣١ بعد اجراء قيد التسوية وقيد الاقفال كما يلي:

منه حـ/الايجار المقدم له

٣٠٠	رصيد	٨٦/١/١	١٢٠٠	من حـ/الايجار	٨٦/١٢/٣١
١٢٠٠	إلى حـ/النقدية	٨٦/٤/١	٣٠٠	رصيد (ميزانية)	٨٦/١٢/٣١
١٥٠٠			١٥٠٠		

منه حـ/الايجار له

١٢٠٠	إلى حـ/الايجار المقدم	٨٦/١٢/٣١	١٢٠٠	من حـ/ الحساب الختامي	٨٦/١٢/٣١
١٢٠٠			١٢٠٠		

(عليك أن تقوم باجراء قيود اليومية التي تم ترحيلها لهذين الحسابين).

وعادة ما تفضل الطريقة البديلة الثانية لمعالجة المصروفات المقدمة في الحياة العملية. وعند سداد المصروف مقدماً يصبح من مكونات الأصول الى أن تستنفد الخدمات التي أدت إلى سداده، فتتم تسويته في نهاية الفترة المحاسبية في حساب المصروف الخاص به. وما ينطبق على الايجار المقدم، ينطبق على أقساط التأمين المقدمة والفوائد المدينة المقدمة أو أي عنصر مصروف آخر يتم سداده مقدماً ويغطي أكثر من فترة محاسبية واحدة. وسوف نعاود معالجة المصروفات المقدمة بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

٢ ـ ب ـ تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة المواد والمهمات المستخدمة:

تعتبر البضاعة والمواد والمهمات التي تقع في حيازة الوحدة المحاسبية ومن ممتلكاتها في لحظة زمنية معينة من أصولها. وعندما يتم شراء البضائع لأغراض الاتجار فيها، أو المواد والمهمات لأغراض استخدامها في مزاولة الأنشطة المختلفة للوحدة فإن ذلك يزيد من مخزون الوحدة من هذه الأصول. وعندما يتم بيع

البضاعة، أو جزء منها، أو يتم استخدام المواد والمهمات أو جزء منها، فإن مخزون الوحدة من هذه الأصول ينقص بمقدار ما تم بيعه أو استخدامه. وبمعنى آخر فإن هذه الأصول تتحول الى مصروفات تتعلق بالحصول على ايرادات الفترة المحاسبية بمقدار ما يطرأ عليها من نقص نتيجة البيع أو الاستخدام.

وفيما يختص بالبضاعة، فإننا سبق أن تعرضنا لحساب تكلفة البضاعة المباعة. وعندما يتم شراء البضاعة يجعل حساب البضاعة مديناً (وهو من حسابات الأصول) مقابل جعل حساب النقدية أو الدائنون دائناً بالقيمة على حسب كون العملية تمت نقداً أو على الحساب أو بصورة مختلطة. وعندما تتحدد تكلفة البضاعة التي تم بيعها يجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة (وهو من حسابات المصروفات) مديناً بهذه التكلفة مقابل جعل حساب البضاعة (وهو من حسابات الأصول) دائناً بها، هذا ولم نتعرض لكيفية تحديد تكلفة البضاعة المباعة ولن نتعرض لها هنا أيضاً، وإنما سوف نرجىء معالجتها لما بعد. ويعتبر القيد الذي يجعل حـ/تكلفة البضاعة المباعة مديناً و حـ/البضاعة دائناً من قيود التسوية.

وما ينطبق على البضاعة ينطبق أيضاً على المواد والمهمات. فبعد شراء المواد والمهمات تعتبر من حسابات الأصول. ولنفترض مثلاً أن شركة راغب للتجارة قامت بشراء مواد ومهمات خلال الفترة المحاسبية بمبلغ ٧٨٠٠ جنيه منها ٥٣٠٠ نقداً والباقي على الحساب فيكون القيد اللازم لاثبات هذه العملية كالآتي:

٧٨٠٠		من حـ/المواد والمهمات (أصول)	تاريخ الشراء
		الى مذكورين:	
	٥٣٠٠	حـ/النقدية	
	٢٥٠٠	حـ/الدائنون	
		إثبات شراء مواد ومهمات نقداً وعلى الحساب	

ولو فرض انه في نهاية الفترة المحاسبية وجد أن المواد والمهمات المستخدمة بلغت تكلفتها ٦١٢٠ جنيه ـ وسوف نترك كيفية تحديد هذه التكلفة لما يرد فيما

بعد - فإنه يلزم في هذه الحالة انقاص الأصول بهذه التكلفة وزيادة المصروفات بها. ويتم ذلك باجراء قيد التسوية الآتي:

٦١٢٠	من حـ/ المواد والمهمات المستخدمة (مصروفات)	تاريخ نهاية الفترة
	٦١٢٠ الى حـ/ المواد والمهمات (أصول) تسوية حساب المواد والمهمات بما تم استخدامه منها	

وبترحيل هذين القيدين للحسابات الخاصة بهما يظهر حساباً المواد والمهمات، والمواد والمهمات المستخدمة كالآتي:

منه — حـ/ المواد والمهمات — له

٧٨٠٠	الى مذكورين		٦١٢٠	من حـ/ المواد والمهمات المستخدمة	تاريخ آخر الفترة
			١٦٨٠	رصيد	آخر الفترة
٧٨٠٠			٧٨٠٠		

منه — حـ/ المواد والمهمات المستخدمة — له

٦١٢٠	الى حـ/ المواد والمهمات				

ثم يقفل حساب المواد والمهمات المستخدمة في الحساب الختامي، ويظهر رصيد المواد والمهمات في الميزانية في نهاية الفترة بمبلغ ١٦٨٠ جنيه.

٢ ـ جـ ـ الديون المعدومة:

تنشأ حسابات العملاء (أصول) من قيام الوحدة المحاسبية بأداء خدماتها لهم أو بيع بضائعها أو منتجاتها إليهم دون تحصيل قيمة هذه الخدمات أو المبيعات عند تمام عملية البيع. فعادة ما تسمح الشركات المختلفة بتسهيلات ائتمانية لعملائها تمكنهم من سداد قيمة البضائع والخدمات التي يحصلون عليها في تاريخ لاحق. وقد يتوقف بعض هؤلاء العملاء عن سداد مستحقات الوحدة المحاسبية عليهم لسبب أو لآخر بما يؤدي الى خسارة الوحدة لهذه المبالغ المستحقة بصفة كلية أو جزئية. ولذلك فإنه تطبيقاً لمبدأ **الحيطة والحذر**، يتم في نهاية كل فترة محاسبية تقدير الديون المستحقة قبل العملاء والتي يكون أمر تحصيلها مشكوكاً فيه، ويحمل الحساب الختامي بهذه القيمة المقدرة ويطلق على المبالغ التي يتم التحقق من عدم امكانية تحصيلها من العملاء اصطلاح **«الديون المعدومة»**، وتعد من حسابات المصروفات، أما الديون التي يكون أمر تحصيلها من العملاء مشكوكاً فيه فيطلق عليها «الديون المشكوك في تحصيلها». غير أن المبلغ الذي يتم تقديره للديون المشكوك في تحصيلها من العملاء من مبيعات الفترة المحاسبية يحمل لحساب الديون المشكوك فيها تطبيقاً لقاعدة الحيطة والحذر على أن يكون الطرف المقابل من القيد هو حساب مخصص للديون المشكوك فيها ويطلق عليه «مخصص الديون المشكوك فيها».

وسوف نترك طرق تحديد الديون المشكوك فيها للتعرض لها بالتفصيل في مكان لاحق، وسوف نكتفي هنا باجراء قيود التسوية على افتراض أن القيمة قد تم تحديدها.

ولنفرض مثلاً أن رصيد العملاء في نهاية الفترة المحاسبية لشركة ما قد بلغ ٣٧٥٠٠ جنيه. غير أنه وجد أن من بين هؤلاء العملاء من يبلغ المستحق عليهم ٣٢٥٠ جنيه يعد مشكوكاً في تحصيله عن مبيعات تمت على الحساب خلال الفترة المحاسبية فيجعل حساب الديون المشكوك فيها مديناً وحساب مخصص الديون المشكوك فيها دائناً بمبلغ ٣٢٥٠ جنيه كالآتي:

٣٢٥٠		من حـ/الديون المشكوك فيها	تاريخ نهاية الفترة
	٣٢٥٠	الى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها من مبيعات الفترة المحاسبية	

ونظراً لأن الديون المشكوك فيها تعتبر من حسابات المصروفات، فإنها تقفل في الحساب الختامي. ولما كانت هذه الديون لم يتم التحقق من اعدامها بعد، فإن اقفالها في الحساب يعني تحميل ايرادات الفترة بمبلغ يخصص لمقابلة هذه الديون المشكوك فيها عندما يتم اعدامها فعلاً. ويعتبر المخصص من الحسابات الدائنة بطبيعتها ويظهر في الميزانية العمومية أما في جانب الخصوم بنفس اشارته، أو مطروحاً من حسابات العملاء في جانب الأصول طرحاً شكلياً. وبالتالي يكون صافي حسابات العملاء بعد طرح المخصص ممثلاً للحسابات الجيدة. وعندما يتم التحقق من اعدام دين في الفترة أو الفترات اللاحقة، فإن وجود المبلغ الخاص به في حسابات العملاء يفقد ما يبرره من امكانية تحصيله فيما بعد. ويترتب على ذلك ضرورة استبعاد هذا المبلغ من حسابات العملاء وذلك بجعلها دائنة به مقابل جعل حـ/مخصص الديون المشكوك فيها مديناً.

وتظهر حسابات العملاء والديون المشكوك فيها ومخصص الديون المشكوك فيها في نهاية الفترة المحاسبية للمثال الوارد بعاليه كما يلي:

منه   حـ/العملاء   له

×××	الى حـ/مبيعات البضاعة (مبيعات الفترة الآجلة)	....	×××	من حـ/النقدية (المتحصل نقداً خلال الفترة	....
×××	الى حـ/مبيعات الخدمات		٣٧٥٠٠	رصيد نهاية الفترة (ميزانية)	تاريخ نهاية الفترة
×××			×××		

منه | حـ/الديون المشكوك فيها | له

٣٢٥٠	الى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	نهاية الفترة	٣٢٥٠	تقفل في الحساب الختامي)	نهاية الفترة
٣٢٥٠			٣٢٥٠		

منه | حـ/مخصص الديون المشكوك فيها | له

٣٢٥٠	رصيد آخر الفترة (ميزانية)	نهاية الفترة	٣٢٥٠	من حـ/الديون المشكوك فيها	نهاية الفترة
٣٢٥٠			٣٢٥٠		

٢ ـ د ـ إهلاك الأصول الثابتة:

يتم اقتناء الأصول الثابتة لاستخدامها في العمليات المختلفة للمشروع على مدار عدة فترات زمنية. ولكل أصل من الأصول الثابتة عمره الانتاجي الذي تنقضي بنهايته امكانية الاستمرار في الحصول على خدماته. فالمباني مثلاً تتصدع وتنهار عندما يتم استخدامها لفترة طويلة من الزمان، والسيارات تهلك وتصبح غير صالحة للاستعمال بعد مرور عدد من السنوات، وكذلك الآلات والمعدات، والأثاث والتركيبات، وما إلى ذلك من الأصول الثابتة. والأصل الثابت الوحيد الذي لا يهلك بالاستخدام هو الأراضي.

وعندما تهلك الأصول الثابتة باستنفاد خدماتها في عمليات المشروع يصبح من اللازم استبدالها بغيرها إذا كان للمشروع أن يستمر، وتصبح قيمتها للمشروع مساوية لقيمتها كخردة أو نفاية. وعلى ذلك يصبح من الضروري استبعادها من الأصول. واذا انتظر المشروع حتى تهلك أصوله دون تحميل تكلفتها على الايرادات التي تتحقق من استخدامها فإنه يصبح في وضع لا يحسد عليه، حيث قد لا يستطيع الحصول على أصول أخرى جديدة تحل محل الأصول الهالكة أو البالية لاستمرار نشاطه. ولذلك يلزم أن تحمل تكلفة الأصول الثابتة على الايرادات التي تتحقق على مدار الفترات المحاسبية التي تمثل العمر الانتاجي المقدر لها.

فمثلاً إذا قامت الشركة الحديثة للتجارة بشراء مبنى بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه، وقدر أنه يمكن استخدامه في عملياتها لمدة عشرون عاماً يصبح بعدها غير صالح للاستعمال ويلزم هدمه واحلاله بغيره، وقدرت قيمة المواد الناتجة عن عمليات الهدم بعد استبعاد تكلفة الهدم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه. فإنه يمكن أن يكون من المنطق السليم توزيع تكلفة المبنى بعد استبعاد ناتج الهدم على مدار حياته الانتاجية وتحميلها للايرادات بطريقة مرضية. ويعد توزيع صافي التكلفة على سنوات الحياة الانتاجية للأصل بالتساوي من الطرق المرضية المقبولة قبولاً عاماً، والشائعة الاستخدام محاسبياً. ويطلق على حصة كل سنة من تكلفة الأصل الثابت «قسط الاهلاك السنوي»، كما يطلق على عملية حساب الاهلاك واجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن «المحاسبة لاهلاك الأصول الثابتة». ويعتبر قسط الاهلاك السنوي (والذي يمكن أيضاً حسابه لفترات أقل من سنة) من مكونات المصروفات الخاصة بالفترة المحاسبية التي يتم حسابه لها.

ورغم أن لحساب الاهلاك طرقاً متعددة يتم التعرض لها تفصيلاً فيما بعد، فإننا سوف نكتفي هنا بعرض مختصر لطريقة يطلق عليها «طريقة القسط الثابت» وتتطلب هذه الطريقة ما يلي:

١ ـ تحديد تكلفة الأصل.
٢ ـ تحديد حياته الانتاجية التقديرية.
٣ ـ تقدير قيمته كنفاية أو كخردة.

ويتحدد قسط الاهلاك بعد ذلك كالآتي:

$$\text{قسط الأهلاك عن الفترة} = \frac{\text{تكلفة الأصل ـ قيمته كنفاية أو خردة}}{\text{عدد فترات حياته الانتاجية المقدرة}}$$

وبتطبيق هذه الطريقة على مبنى شركة التجارة الحديثة يكون قسط الاهلاك السنوي كالآتي:

$$\text{قسط الاهلاك السنوي} = \frac{٢٥٠٠٠ - ٥٠٠٠}{٢٠} = ١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وعندما يتحدد قسط الاهلاك عن الفترة المحاسبية يحمل على حساب «الاهلاك» وهو من حسابات المصروفات مقابل جعل حساب يخصص لتجميع أقساط الاهلاك حتى ينتهي العمر الانتاجي للأصل يطلق عليه «حساب مخصص الاهلاك» دائنا كما يتضح من القيد التالي :

١٠٠٠		من حـ/الاهلاك ـ مباني	تاريخ نهاية
	١٠٠٠	الى حـ/مخصص الاهلاك ـ مباني	العام
		اثبات إهلاك المبنى عن العام	

ويقفل حساب الاهلاك في الحساب الختامي باعتباره من حسابات المصروفات، ويعالج حساب مخصص الاهلاك معالجة مخصص الديون المشكوك فيها من حيث الاظهار في الميزانية العمومية. فيمكن اظهاره في جانب الخصوم باعتباره من الحسابات الدائنة بطبيعتها، أو يمكن طرحه من الأصول (المعينة) في جانب الأصول من الميزانية طرحاً شكلياً.

٣ ـ المصروفات المستحقة :

تمثل المصروفات المستحقة قيمة الخدمات التي تحصل عليها الوحدة المحاسبية من العاملين فيها أو من استخدام الموارد الاقتصادية المملوكة للغير، والتي لم تسدد قيمتها بعد حتى نهاية الفترة المحاسبية. ومن أمثلة تلك المصروفات، الأجور المستحقة، الفوائد المدينة المستحقة، الايجارات المستحقة، مصروفات الدعاية والاعلان المستحقة، وما إلى ذلك. وتنشأ المصروفات المستحقة من تدفق حصول الوحدة على الخدمة المعينة (وفي بعض الأحيان السلعة كالمياه والانارة مثلاً) بمرور الزمن، مع زيادة التزامها بسداد القيمة دون إثبات ذلك محاسبياً. فخدمات العاملين مثلاً يتم الحصول عليها في صورة تدفق يومي مستمر، وكلما انقضى يوم

من هذه الأيام كلما أصبحت الوحدة المحاسبية ملتزمة قبلهم بأجر ذلك اليوم، غير أنه جرت العادة ـ تسهيلاً للاجراءات المحاسبية ـ أن لا تسجل الأجور دفترياً إلا وقت سدادها. وإذا وقع تاريخ سداد الأجور أو جزء منها بعد تاريخ نهاية الفترة المحاسبية فإن عملية الانتظار بالقيد حتى تاريخ السداد يؤدي الى أن الفترة المحاسبية لا تتحمل بتكلفة جزء من خدمات العاملين التي استفادت منها ايرادات تلك الفترة. ولذلك يتم حصر أجور الفترة المحاسبية والمستحقة للعاملين والتي لم تسدد بعد حتى نهايتها، ويجري بها قيد تسوية يجعلها من مكونات المصروفات، ويظهر التزام الوحدة المحاسبية قبل عامليها بالقيمة.

وعلى سبيل المثال إذا بلغت الأجور المستحقة للعاملين عن خدمات تم أداؤها خلال الفترة المحاسبية ١٣٧٠٠ جنيه بينما ما تم سداده فعلاً خلال الفترة بلغ مقداره ١١٢٠٠ جنيه، فإنه يلزم إجراء قيد التسوية الآتي في نهاية الفترة:

٢٥٠٠		من حـ/الأجور تاريخ نهاية العام
	٢٥٠٠	الى حـ/الأجور المستحقة
		إثبات الأجور المستحقة للعاملين والتي لم تسدد بعد

ويظهر حساب الأجور والأجور المستحقة في هذه الحالة كالآتي:

منه — حـ/الأجور — له

١١٢٠٠	الى حـ/النقدية	آخر الفترة	١٣٦٠٠	رصيد (يقفل في الحساب الختامي)	تاريخ آخر الفترة
٢٥٠٠	الى حـ/الأجور المستحقة				
١٣٧٠٠			١٣٧٠٠		

منه — حـ/الأجور المستحقة — له

٢٥٠٠	رصيد التزامات في الميزانية)	آخر الفترة	٢٥٠٠	من حـ/الأجور	تاريخ آخر الفترة
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

ويقفل حساب الأجور في الحساب الختامي بما يعادل قيمة الخدمات التي تم الحصول عليها من العاملين فعلاً سواء تم سدادها أو لم تسدد بعد، ويظهر رصيد حساب الأجور المستحقة بين الالتزامات في الميزانية العمومية حتى يتم سداده.

وما ينطبق على الأجور ينطبق على باقي عناصر المصروفات المستحقة. ولنأخذ في سبيل زيادة الايضاح بند الفوائد مثلاً. لاحظ أن الفوائد قد تكون مدينة بمعنى أنها تمثل مصروفاً مقابل استفادة الوحدة المحاسبية بأموال الغير، أو قد تكون دائنة بمعنى أنها تمثل ايراداً مقابل استفادة الغير بأموال الوحدة المحاسبية. وما يعنينا هنا هو الفوائد المدينة التي تمثل مصروفاً مقابل استفادة الوحدة بأموال الغير. ولنفرض مثلاً أن محلات عبد الحميد التجارية قد اقترضت من البنك ١٠٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية معدلها ٦٪، وذلك بتاريخ ١/١٠/١٩٨٥. وتسدد الفوائد للبنك كل ستة أشهر منذ تاريخ الحصول على القرض. ولنفترض أن تاريخ نهاية السنة المالية (الفترة المحاسبية) لمحلات عبد الحميد هو ١٢/٣١ من كل عام. فكيف تعالج الفوائد المدينة على القرض في ١٩٨٥/١٢/٣١؟.

الواقع أنه حتى ذلك التاريخ لم يتم سداد فوائد بعد، ومن ثم فلن يوجد هناك قيد دفتري في هذا الصدد. غير أن محلات عبد الحميد قد استفادت من القرض لمدة ثلاثة أشهر من ١٠/١ حتى ١٩٨٥/١٢/٣١. ومن ثم يصبح من الواجب تحميل ايرادات الفترة المحاسبية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١ بفوائد القرض لمدة ثلاثة أشهر وهي ($١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢}$) ١٥٠ جنيه. ويجري إثبات

قيد التسوية التالي لإثبات الفوائد المستحقة حتى نهاية السنة المالية:

١٥٠		من حـ/الفوائد المدينة (مصروفات)	٨٥/١٢/٣١
	١٥٠	الى حـ/الفوائد المستحقة (التزامات)	
		إثبات الفوائد المستحقة على قرض البنك حتى تاريخ نهاية السنة.	

ويقفل حساب الفوائد بعد تسويته كالعادة في الحساب الختامي بينما يظهر رصيد حساب الفوائد المستحقة ضمن بنود الالتزامات في الميزانية العمومية.

٤ ـ الايرادات المستحقة:

يؤدي تدفق الايرادات الى زيادة الأصول. وفي بعض الأحيان نجد أن الايرادات تتدفق بصفة مستمرة مع مرور الزمن، ويترتب على ذلك زيادة الأصول بصفة مستمرة مع مرور الزمن. غير أن هذا التدفق المستمر للايرادات وزيادة الأصول بالتبعية يصعب إثباته دفترياً بصورة لحظية. وكما هي العادة ـ فإنه تسهيلاً للاجراءات المحاسبية في هذه الحالة ـ يؤجل إثبات الايرادات دفترياً حتى تنقضي فترات زمنية ملائمة، وحتى يتم في شأنها عملية تبادل فعلية، كتحصيلها مثلاً أو قيام التزام مؤكد من الغير قبل الوحدة المحاسبية بسدادها. وفي بعض الأحيان قد لا تتم عملية التحصيل أو يقوم هذا الالتزام قبل الغير بصورة مؤكدة حتى نهاية الفترة المحاسبية. فرغم أن الايرادات تصبح مستحقة قبل الغير من وجهة نظر الوحدة إلا أنه غير ملتزم بسدادها حتى تاريخ لاحق لتاريخ نهاية الفترة المحاسبية. ومن أمثلة ذلك الايرادات الناتجة عن فوائد الاستثمارات في أوراق مالية. فرغم أن هذه الفوائد يتم تحصيلها بصفة دورية إلا أنه قلما تتفق تواريخ التحصيل مع تواريخ الاستحقاق. وبذلك يصبح من الواجب على المحاسب ـ تطبيقاً لقاعدة المقابلة السليمة للايرادات بالمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية ـ وقياساً على الفوائد المدينة ـ أن يقوم بتسوية الايرادات المستحقة في نهاية الفترة المحاسبية في حساب الايرادات وإظهار الأصول المقابلة لها في الميزانية.

ولنفترض مثلاً أن شركة التجارة العربية تستثمر ٢٠٠٠٠ جنيه في سندات

حكومية تحمل سعر فائدة ٣٪ سنوياً تسدد نصف سنوياً من تاريخ الشراء. ولنفرض أن الشركة قامت بشراء هذه السندات في ١/٤/١٩٨٥ وأن سنتها المالية تنتهي في ١٩٨٥/١٢/٣١.

وعلى هذا الأساس تستحق الفوائد على هذه السندات في ١/١٠، ١/٤ من كل عام وعندما تحصل الوحدة على الفوائد نصف السنوية في ١/١٠ يجري إثبات القيد الآتي:

٣٠٠ من حـ/النقدية (أصول) ٨٥/١٠/١
٣٠٠ إلى حـ/الفوائد الدائنة (ايرادات)
إثبات تحصيل الفوائد على سندات الحكومة لمدة
نصف سنة (٢٠٠٠٠ × $\frac{٣}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$)

وفي ١٢/٣١ يجب على المحاسب أن يقوم بحساب الفوائد المستحقة للفترة المحاسبية عن ثلاثة أشهر من ١/١٠ الى ١٢/٣١ والتي لن تتحصل حتى ١/٤ من الفترة التالية، ويقوم باجراء قيد التسوية التالي:

١٥٠ من حـ/الفوائد الدائنة المستحقة (أصول) ٨٥/١٢/٣١
١٥٠ الى حـ/الفوائد الدائنة (ايرادات)
تسوية حساب الفوائد الدائنة بالفوائد الدائنة
المستحقة حتى نهاية العام (٢٠٠٠٠ × $\frac{٣}{١٠٠}$ × $\frac{٣}{١٢}$)

وبذلك تتضمن ايرادات السنة الفوائد الدائنة التي تم اكتسابها فيها (٤٥٠ جنيه) وتزداد الأصول بنفس المقدار (النقدية والفوائد الدائنة المستحقة). ويقفل حساب الفوائد الدائنة في الحساب الختامي ويظهر حساب الفوائد الدائنة المستحقة في حسابات الأصول في الميزانية (أصول متداولة). وما يسري على الفوائد الدائنة يسري على باقي عناصر الايرادات المتنوعة كالعمولات الدائنة مثلاً والسمسرة والايجارات الدائنة، وما إلى ذلك.

٥ ـ الايرادات المقدمة :

تمثل الايرادات المقدمة الوجه المضاد للمصروفات المقدمة. فكما يمكن للوحدة المحاسبية أن تسدد ايجار المكان الذي تشغله مقدماً للغير مثلاً، يمكن لها أن تحصل على ايجار المكان الذي تمتلكه من الغير الذي يستأجره مقدماً. والواقع أنه يمكن للوحدة المحاسبية (خاصة إذا كانت في مركز احتكاري) أن تحصل على مقابل الخدمات التي تؤديها للغير مقدماً قبل أداء الخدمات ذاتها. ويترتب على حصول الوحدة المحاسبية على الايرادات مقابل خدمات لم يتم تأديتها بعد عدم اكتساب هذه الايرادات حتى يتم أداء الخدمات المقابلة لها. فإذا اعتبرت هذه الايرادات المقدمة من مكونات عناصر الايرادات في الفترة التي يتم الحصول عليها فيها ـ بينما الخدمات التي تقابلها، وما يستتبعها من مصروفات، تعتبر من مكونات عناصر المصروفات في الفترة التي تم أداء الخدمات فيها ـ فإن قاعدة المقابلة السليمة لايرادات كل فترة بعناصر المصروفات المتعلقة بها لن تتحقق. ومن ثم يصبح من الواجب تسوية عناصر الايرادات المقدمة لتلافي هذا الوضع.

ولنفرض مثلاً أن شركة عبد الستار التجارية تؤجر أحد مبانيها للغير مقابل ايجار سنوي قدره ١٢٠٠٠ جنيه تسدد مقدماً اعتباراً من تاريخ ابرام العقد في ١٩٨٥/٧/١. وقد حصلت الشركة على القيمة من المستأجر في ذلك التاريخ. فيكون قيد إثبات هذه العملية دفترياً كالآتي:

١٢٠٠٠		من حـ/النقدية	٨٥/٧/١
	١٢٠٠٠	إلى حـ/الايجار الدائن المقدم.	
		إثبات تحصيل ايجار المبنى عن سنة اعتباراً من ٨٥/٧/١.	

ويلاحظ أننا جعلنا حساب الايجار الدائن المقدم (وهو من حسابات الخصوم) دائناً بالقيمة بدلاً من حساب الايجار الدائن (وهو من حسابات الايرادات) اتباعاً لنفس الطريقة الثانية التي عرضناها في معالجة الايجار (المدين) المقدم.

وإذا كانت السنة المالية تنتهي في ٨٥/١٢/٣١، فإنه يلزم إجراء قيد التسوية التالي:

٦٠٠٠		من حـ/الايجار الدائن المقدم	٨٥/١٢/٣١
	٦٠٠٠	إلى حـ/الايجار الدائن	
		تسوية حساب الايجار الدائن المقدم في حساب الايجار الدائن عن ستة أشهر	

ويقفل رصيد حساب الايجار الدائن ضمن بنود الايرادات في الحساب الختامي ويظل رصيد حساب الايجار الدائن المقدم ضمن بنود الخصوم في الميزانية العمومية.

٦ ـ ملخص لآثار اجراءات تسوية العمليات المستمرة:

نخلص مما تقدم إلى أن كل عملية تسوية يتأثر بها أحد حسابات الميزانية، وينتقل هذا الأثر الى فترة محاسبية مقبلة كما يتأثر بها أحد حسابات النتيجة، ومن ثم تؤثر في نتيجة المقاصة بين الايرادات والمصروفات عن الفترة من أرباح أو خسائر. ونوضح آثار عمليات التسوية على الفترات المحاسبية المختلفة في صورة نموذج مبسط على الصفحة التالية.

٧ ـ ورقة العمل وقيود التسوية وقيود الاقفال:

تعرضنا في الفصل السابق لكيفية اعداد ميزان المراجعة وإجراء قيود الاقفال واعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية. ثم تعرضنا في البنود السابقة من الفصل الحالي الى عرض كيفية تسوية بعض الحسابات، وبررنا ضرورة إتمام ذلك في نهاية الفترة المحاسبية.

جدول ملخص آثار التسويات

سبب التسوية	أثر التسوية على حسابات الفترات المحاسبية		
	الفترات السابقة أو الفترة الحالية	الفترة الحالية	الفترة أو الفترات المستقبلة
١ ـ تحول الأصول الى مصروفات .	تسجل عند السداد أو الشراء في حسابات الأصول بجعل هذه الحسابات مدينة بها .	تتحول الخدمات المستنفدة أو الكمية المستخدمة الى مصروف بجعل حسابات الأصول دائنة بها .	ما تبقى يظل في حساب الأصول لاستخدامه في الفترات المقبلة .
٢ ـ المصروفات المستحقة		تجعل المصروفات مدينة بها مقابل جعل الالتزامات دائنة .	تسدد الالتزامات .
٣ ـ الايرادات المستحقة		تجعل الأصول مدينة مدينة بها مقابل جعل الايرادات دائنة .	تتحول الأصول المعينة الى نقدية بالتحصيل .
٤ ـ الايرادات المقدمة .	تجعل الأصول مدينة مقابل زيادة الالتزامات بالقيمة .	تتحول الى ايرادات بمقدار ما يتم اكتسابه منها بأداء الخدمات المقابلة . يجعل الحساب المعين في الالتزامات مدينا وحساب الايرادات دائناً .	ما يتبقى يمثل التزام بأداء خدمات في المستقبل يتحول الى ايرادات بأداء تلك الخدمات .

والواقع أن تسوية الحسابات غالباً ما يتم في العادة بعد اعداد ميزان المراجعة، أي بعد ترصيد الحسابات المختلفة ونقل أرصدتها الى ميزان المراجعة. وقد ذكرنا في حينه أن حسابات الميزانية يمكن ترصيدها بالحبر بينما أرصدة

الايـرادات والمصروفـات عادة مـا يتم ترصيـدها بـالرصـاص حيث أنها تقفل في الحساب الختامي وتصبح بدون أرصدة. وما زالت هذه القاعدة قائمة ولكن بعد أن تستثنى منها حسابات المقدمات والمستحقات في الأصول والخصوم حيث يلزم في العـادة تسويتهـا في نهاية العـام. ويستحسن في كل الأحـوال أن لا يتم تـرصيـد الحسابات بالحبر إلا بعد إجراء التسويات الخاصة بنهاية العام.

وتنطوي عملية اجراء التسويات في نهاية العام على العـديد من التفـاصيل التي تزيد من احتمال ارتكاب الأخطاء، ولذلك يستعين المحاسب عادة في تنظيم عمليـات آخر العـام من إجراءات تسـويات وإقفـال حسابـات واعداد الحسـاب الختامي والميزانية العمومية بما يطلق عليه محاسبياً «ورقة العمل» Work Sheet. وورقة العمل هذه لا تعدو أن تكون صحيفة من الورق، كبيرة نسبياً، وتنقسم الى عدد من الأعمدة، تساعد في تنظيم هذه العمليات. وتحتوي ورقة العمل في العادة على الخانات الآتية:

١ ـ خانة لاسم الحساب.
٢ ـ خانتان لميزان المراجعة بجانبية المدين والدائن قبل التسويات.
٣ ـ خانتان لإثبات عمليات التسويات.
٤ ـ خانتان لميزان المراجعة بجانبية بعد إجراء التسويات.
٥ ـ خانتان للحساب الختامي إحداهما للايرادات والأخرى للمصروفات.
٦ ـ خانتان للميزانية العمومية إحداهما للأصول والأخرى للخصوم.

وعلى هذا الأسـاس يمكن للمحاسب أن يقـوم بإجـراء قيود الاقفـال وقيود التسوية واعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية من واقع ورقة العمل. وفيـما يلي نموذج مصغر لورقة العمل بخاناتها المختلفة.

الشركة العامة للتجارة والخدمات
ورقة العمل عن الفترة المنتهية في ٣١/١٢/ -

اسم الحساب	ميزان المراجعة قبل التسويات		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسويات		الحساب الختامي		الميزانية العمومية	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن

ونورد فيما يلي مثالاً يوضح كيفية استخدام ورقة العمل في إجراء التسويات وإقفال الحسابات واعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية.

٧ ـ ١ مثال:

ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة للشركة العامة للتجارة والخدمات في ٣١/١٢/١٩٨٥:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٤٥٠٠٠		مباني
٢٠٠٠٠		السيارات
٥٠٠٠		عدد وأدوات
١٦٥٠٠٠		بضاعة
٢٧٠٠٠		مواد ومهمات
٣٥٠٠٠		عملاء
٣٥٠٠		ايجار
٧٥٠٠		أجور
٣٣٠٠		دعاية وإعلان
٨٧٠٠		مصروفات متنوعة
	١٥٠٠٠٠	رأس المال
	١٠٩٥٠٠	مبيعات بضاعة
	٣٢٤٠٠	مبيعات خدمات
	٣١٠٠	عمولات
	٢٥٠٠٠	دائنون
٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	

فإذا علمت أن الشركة بدأت عملياتها في ١٩٨٥/١/١، وأعطيت المعلومات التالية:

١ ـ تكلفة البضاعة المباعة ٧٢٠٠٠ جنيه.

٢ ـ بلغت تكلفة المواد والمهمات المستخدمة ٧٢٠٠ جنيه.

٣ ـ بلغت العمولات المستحقة للشركة والتي لم تثبت دفترياً ولم تتحصل بعد ٤٢٠٠ جنيه.

٤ ـ بلغ إهلاك المباني عن العام ٢٠٠٠ جنيه، وإهلاك السيارات ٢٥٠٠ جنيه.

٥ ـ قدرت الديون المشكوك فيها بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.

٦ ـ بلغت الأجور المستحقة والتي لم تسدد بعد حتى نهاية العام ٢٥٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اعداد ورقة العمل وإجراء التسويات اللازمة.

٢ ـ إثبات قيود التسوية وقيود الاقفال في دفتر اليومية.

٧ ـ ٢ الحل:

للوفاء بالمطلوب الأول نقوم بالخطوات التالية:

١ ـ قم بنقل أرصدة حسابات الأستاذ واسمائها الى ورقة العمل ويمكن في الواقع أن يتم ذلك مباشرة من حسابات الأستاذ مع الاستغناء عن ميزان المراجعة بصفته المنفصلة. ولكنه في مثالنا الجاري نقوم بنقل الأرصدة والحسابات كما وردت في ميزان المراجعة وتدون الأرصدة في الخانتين المخصصتين لميزان المراجعة قبل التسويات في ورقة العمل.

٢ ـ قم باجراء التسويات في الحسابات التي تتأثر بها في الخانتين المخصصتين لذلك، وقم باضافة ما يلزم من حسابات لهذا الغرض في ورقة العمل.

٣ ـ بعد تعديل أرصدة الحسابات بالتسويات التي قمت باجرائها في الخطوة

السابقة، قم بتدوين الأرصدة المعدلة في الخانتين المخصصتين لميزان المراجعة بعد التسويات وتحقق من توازنه.

٤ ـ قم بنقل أرصدة حسابات الايرادات والمصروفات كما تظهر في ميزان المراجعة بعد التسويات للخانتين المخصصتين للحساب الختامي. قم بجمع الجانبين وحدد الفرق بينهما وضع مقابل هذا الفرق في خانة اسم الحساب أرباح العام (أو خسائر العام).

٥ ـ قم بنقل أرصدة حسابات الأصول والخصوم كما تظهر في ميزان المراجعة بعد التسويات للخانتين المخصصتين للميزانية العمومية، ثم قم بنقل أرباح العام (أو خسائر العام) لخانة الدائن (أو المدين) في الميزانية ثم قم بجمع الجانبين لتتحقق من توازنهما.

وتظهر ورقة العمل للمثال تحت البحث كما هو موضح في الصفحة التالية: وبتفحص ورقة العمل يتضح الآتي:

١ ـ أن كل زوج من الأعمدة يتوازن تلقائياً إذا ما اتخذنا الخطوات السابقة نجد أن عموداً ميزان المراجعة يتساويان لضرورة تساوي مجموع الأرصدة المدينة للحسابات المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الدائنة، كما سبق وذكرنا. كما أن مجموع التسويات المدينة لا بد وأن يتساوى مع مجموع التسويات الدائنة، نظراً لأن كل عملية تسوية لا بد وأن يتساوى طرفاها وتعد قائمة بذاتها. ويتساوى جانباً ميزان المراجعة بعد التسويات لأن ما يظهر فيه من أرصدة هو حاصل الجمع الجبري لأرصدة ميزان المراجعة وعمليات التسوية. ويتحقق توازن جانباً الحساب الختامي وجانبا الميزانية العمومية عن طريق أرباح العام (أو خسائر العام). فتوضع الأرباح في الجانب المدين من الحساب الختامي لتمثل المتمم الحسابي لجانب المصروفات المدين والأصغر ليساوي جانب الايرادات الدائن والأكبر (والعكس في حالة الخسائر) وتوضع الأرباح أيضاً في الجانب الدائن من حسابات الميزانية (الخصوم)، لأنها تمثل اضافة الى حقوق الملكية. ولذلك يقال أن الحساب الختامي والميزانية يرتبطان ببعضهما عن طريق صافي الربح (أو صافي الخسارة).

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
مباني	٤٥,٠			
سيارات	٢٠,٠			
عدد وأدوات	٥,٠			
بضاعة	١٦٥,٠			(١) ٧٢,٠
مواد ومهمات	٢٧,٠			(٢) ٧,٢
عملاء	٣٥,٠			
ايجار	٣,٥			
أجور	٧,٥		(٦) ٢,٥	
دعاية وإعلان	٣,٣			
مصروفات متنوعة	٨,٧			
رأس المال		١٥٠,٠		
مبيعات بضاعة		١٠٩,٥		
مبيعات خدمات		٣٢,٤		
عمولات		٣,١		(٣) ٤,٢
دائنون		٢٥,٠		
	٣٢٠,٠	٣٢٠,٠		
تكلفة البضاعة المباعة			(١) ٧٢,٠	
مواد ومهمات مستخدمة			(٢) ٧,٢	
عمولات مستحقة			(٣) ٤,٢	
الاهلاك			(٤) ٤,٥	
مخصص الاهلاك				(٤) ٤,٥
الديون المشكوك فيها			(٥) ١,٥	
مخصص الديون المشكوك فيها			(٥) ١,٥	
الأجور المستحقة				(٦) ٢,٥
			٩١,٩	٩١,٩
أرباح العام				

الشركة العامة للتجارة والخدمات
ورقة العمل للسنة المالية المنتهية في ١٩٨٥/١٢/٣١
(بآلاف الجنيهات)

ميزان المراجعة بعد التسويات		الحساب الختامي		الميزانية العمومية	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
٤٥,٠				٤٥,٠	
٢٠,٠				٢٠,٠	
٥,٠				٥,٠	
٩٣,٠				٩٣,٠	
١٩,٨				١٩,٨	
٣٥,٠				٣٥,٠	
٣,٥		٣,٥			
١٠,٠		١٠,٠			
٣,٣		٣,٣			
٨,٧		٨,٧			
	١٥٠,٠				١٥٠,٠
	١٠٩,٥		١٠٩,٥		
	٣٢,٤		٣٢,٤		
	٧,٣		٧,٣		
	٢٥,٠				٢٥,٠
٧٢,٠		٧٢,٠			
٧,٢		٧,٢			
٤,٢				٤,٢	
٤,٥		٤,٥			
	٤,٥				٤,٥
١,٥		١,٥			
	١,٥				١,٥
	٢,٥				٢,٥
٣٣,٢٧	٣٣,٢٧				
		٣٨,٥			٣٨,٥
		١٤٩,٢	١٤٩,٢	٢٢٢,٠	٢٢٢,٠

٢ ـ يمكن إجراء قيود التسوية اللازمة مباشرة من الخانتين المخصصتين للتسويات، حيث تجعل الحسابات التي يقع مقابلها تسويات في خانة (المدين) مدينة بالمبالغ الواردة في هذه الخانة، وتجعل الحسابات التي يقع مقابلها تسويات في خانة (الدائن) دائنة بالمبالغ الواردة في هذه الخانة وقد قمنا بترقيم التسويات أرقاماً وضعت بين أقواس لنبين طرفي كل تسوية، المدين والدائن.

٣ ـ يمكن إجراء قيود الاقفال اللازمة مباشرة من الخانتين المخصصتين للحساب الختامي حيث يجعل الحساب الختامي مديناً والحسابات الواردة أرصدتها في خانة (المدين) دائنة، وتجعل الحسابات الواردة أرصدتها في خانة الدائن (مدينة) مقابل جعل الحساب الختامي دائناً.

٤ ـ يمكن تصوير الحساب الختامي والميزانية العمومية من واقع ورقة العمل مباشرة، حيث تحتوي الخانتان المخصصتان للحساب الختامي على المعلومات اللازمة لاعداده، وتحتوي الخانتان المخصصتان للميزانية العمومية على المعلومات اللازمة لاعدادها.

وعما تقدم تكون قيود التسوية كالآتي:

٢٥٠٠		من مذكورين:	
		حـ/الأجور	(٦)
٧٢٠٠٠		حـ/تكلفة البضاعة المباعة	(١)
٧٢٠٠		حـ/مواد ومهمات مستخدمة	(٢)
٤٢٠٠		حـ/عمولات مستحقة	(٣)
٤٥٠٠		حـ/الاهلاك	(٤)
١٥٠٠		حـ/الديون المشكوك فيها	(٥)
		الى مذكورين:	
	٧٢٥٠٠	حـ/البضاعة	(١)
	٧٢٠٠	حـ/المواد والمهمات	(٢)
	٤٢٠٠	حـ/عمولات	(٣)
	٤٥٠٠	حـ/مخصص الاهلاك	(٤)
	١٥٠٠	حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	(٥)
	٢٥٠٠	حـ/الأجور المستحقة	(٦)
		تسوية الحسابات عن العام	

ويلاحظ أننا حافظنا على أرقام التسويات بالقيد كما وردت بورقة العمل حتى يسهل الرجوع اليها والتعرف على آثارها. ولا ترد هذه الأرقام عادة في قيد اليومية.

وتكون قيود الاقفال من واقع ورقة العمل كالآتي:

١٤٩٢٠٠		من حـ/الحساب الختامي
		الى مذكورين:
	٣٥٠٠	حـ/الايجار
	١٠٠٠٠	حـ/الأجور
	٣٣٠٠	حـ/الدعاية والاعلان
	٨٧٠٠	حـ/المصروفات المتنوعة
	٧٢٠٠٠	حـ/تكلفة البضاعة المباعة
	٧٢٠٠	حـ/مواد ومهمات مستخدمة

	٤٥٠٠	حـ/الاهلاك	
	١٥٠٠	حـ/الديون المشكوك فيها	
	٣٨٥٠٠	حـ/أرباح العام	
		اقفال حسابات المصروفات في الحساب الختامي واقفال أرباح العام في حـ/أرباح العام .	

		من مذكورين
١٠٩٥٠٠		حـ/مبيعات البضاعه
٣٢٤٠٠		حـ/مبيعات الخدمات
٧٣٠٠		حـ/العمولات
	١٤٩٢٠٠	الى حـ/الحساب الختامي
		اقفال حسابات الايرادات المختلفة في الحساب الختامي .

وبترحيل هذه القيود لحسابات الأستاذ الخاصة بعناصرها بتم اقفال حسابات المصروفات والايرادات عن العام دون أرصدة وتظل أرصدة حسابات الأصول والخصوم لتظهر في الميزانية العمومية .

المطلوب منك :

أن تقوم باعداد الحساب الختامي للشركة العامة للتجارة والخدمات عن الفترة المحاسبية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١، وتصوير الميزانية العمومية في ذلك التاريخ .

أسئلة وتمارين
على الفصل السادس

أولاً: الأسئلة:

١ ـ قم بتعريف كل مما يأتي عن طريق ما تراه ملائماً من أمثلة.

تحول الأصول الى مصروفات، زيادة المصروفات مقابل زيادة الالتزامات، زيادة المصروفات مقابل نقص الأصول، زيادة الايرادات مقابل زيادة الأصول، زيادة الايرادات مع الأصول والالتزامات.

٢ ـ ما هي مبررات إجراء التسويات في نهاية الفترة المحاسبية؟.

٣ ـ ما هي فوائد استخدام ورقة العمل؟.

٤ ـ علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب:

(أ) يمثل الايجار المقدم (مدين) ما يتم سداده خلال الفترة المحاسبية الحالية ويخص الفترة أو الفترات التالية.

(ب) إذا أبرمت احدى الشركات بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة سنة وسددت القسط البالغ قدره ٣٦٠٠ جنيه اعتباراً من تاريخ بداية التأمين في ٨٥/٩/١، وكانت السنة المالية تنتهي في ٨٥/١٢/٣١ فإن مصروفات سنة ٨٥ تتحمل بمبلغ ٩٠٠ جنيه ويعتبر الباقي من الالتزامات.

(جـ) يمكن أن تحمل المواد والمهمات المشتراة على حسابات المصروفات (أي يجعل بها حساب المصروف مديناً) عند الشراء، ثم تتحدد تكلفة ما لم يستخدم منها في نهاية العام وتستنزل من حسابات المصروفات وتتحول الى أصل.

(د) في ١٩٨٥/١٢/٣١ تم إجراء قيد التسوية الآتي:

٥٠٠		من حـ/الايجار المقدم (أصل)
	٥٠٠	الى حـ/الايجار (مصروف)

وكان الايجار المدفوع خلال العام هو ١٢٠٠ جنيه، ويكون معنى ذلك أن القيد الذي تم اجراؤه عند سداد الايجار في ١٩٨٥/٧/١ هو:

١٢٠٠ من حـ/الايجار المقدم (أصل)
١٢٠٠ الى حـ/النقدية (أصل)

(هـ) يتحمل حساب الديون المشكوك فيها بمبلغ الديون المستحقة قبل العملاء والتي يتأكد عدم تحصيلها.

(و) لا بد من حساب الاهلاك على كل الأصول الثابتة للمشروع دون استثناء حيث أن استخدامها يؤدي الى نقص قيمتها.

(ز) تؤدي المصروفات المستحقة الى نقص الأرباح وزيادة الالتزامات.

(ح) الايرادات المستحقة هي تلك التي تنشأ عن أداء الوحدة لخدمات دون الحصول على قيمتها، وتؤدي الى زيادة الأصول وزيادة الالتزامات.

(ط) يؤدي الحصول على ايرادات مقدمة الى زيادة الأصول وزيادة الالتزامات حتى يتم سداد قيمتها نقداً.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

ظهرت الأرصدة التالية بين أرصدة ميزان المراجعة في ١٢/٣١ لشركة عبد الرحيم للتجارة والخدمات:

	مدين	دائن
تأمين مقدم	٣٦٤٨	
بضاعـــة	٣٧٤٥٠	
مبانـــي	٢٢٥٠٠	
مخصص اهلاك مباني		٢٠٠٠
أجـــور	٧٤٠٠	
ايجارات دائنة مقدمة		٣٦٠٠

فإذا علمت أن:

١ ـ رصيد التأمين المقدم يمثل قسط بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة سنة يبدأ سريان مفعولها في أول سبتمبر وهو تاريخ سداد القسط.

٢ ـ بلغت تكلفة البضاعة الباقية في مخازن الشركة فعلاً في ١٢/٣١ ١٠٢٠٠ جنيه.

٣ ـ تستهلك المباني بواقع ٥٠٠ جنيه سنوياً.

٤ ـ بلغت الأجور المستحقة والتي لم تسدد بعد حتى ١٢/٣١ مبلغ ٦٠٠ جنيه.

٥ ـ يمثل رصيد الايجارات الدائنة المقدمة المتحصل عن ايجار أحد مباني الشركة للغير لمدة ثلاثة سنوات تبدأ في ٨/١.

المطلوب:

إعداد قيود التسوية الخاصة بهذه العمليات في ١٢/٣١، وترحيلها للحسابات الخاصة بها وإعداد ميزان المراجعة الجزئي لأرصدة الحسابات بعد إجراء التسويات.

التمرين الثاني:

ظهرت الأرصدة التالية بين أرصدة ميزان المراجعة في ٦/٣٠ لشركة عبد الحميد، حيث تنتهي السنة المالية في ذلك التاريخ:

	مدين	دائن
فوائد دائنة		٥٦٥٠
ايرادات مقدمة		٨٤٠٠
ايجار مقدم	٧٢٠٠	
آلات ومعدات	٣٦٥٠٠	
مخصص إهلاك آلات		٨٠٠٠
مصروفات عمومية	١٣٢٠٠	
مواد ومهمات	٢٢٥٠٠	

فإذا علمت أن:

١ ـ بلغت الفوائد الدائنة المكتسبة على استثمارات الشركة والتي لم تحصل بعد حتى ٦/٣٠ مبلغ ٥٤٠ جنيه.

٢ ـ يمثل رصيد الايرادات المقدمة ما تحصل من العملاء عن خدمات لم يتم أداؤها في تاريخ التحصيل، وقد قامت الشركة منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة المالية بأداء خدمات لعملائها بلغت قيمتها ٥٣٢٠ جنيه.

٣ ـ يسدد ايجار المبنى الذي تشغله الشركة مقدماً في ١/١ من كل سنة ليغطي الفترة حتى ١٢/٣١. ويبلغ الايجار السنوي للمبنى ٤٨٠٠ جنيه.

٤ ـ تستهلك الآلات والمعدات سنوياً بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه.

٥ ـ بلغت المصروفات العمومية المستحقة في ٦/٣٠ مبلغ ٦٤٠ جنيه.

٦ ـ بلغت تكلفة المواد والمهمات المستخدمة حتى ٦/٣٠ مبلغ ١٨٣٠٠ جنيه.

المطلوب:

اجراء قيود التسوية اللازمة، وتصوير حسابات الاستاذ اللازمة لاثبات هذه العمليات.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان مراجعة شركة عبد الستار في ١٢/٣١، تاريخ نهاية السنة المالية وذلك بعد إجراء قيود التسويات وترحيلها للحسابات الخاصة بها.

شركة عبد الستار

ميزان المراجعة بعد التسويات في ١٢/٣١

	مدين	دائن
عملاء	٥٠٠٠٠	
مخصص ديون مشكوك فيها		٢٠٠٠
تأمين مقدم	٢٤٠٠	
تأمين ضد الحريق	١٢٠٠	
بضاعـة	١٤٦٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	٢٥٤٠٠	

ايجار مقدم	١٢٠٠	
ايجـار	٦٠٠	
فوائد دائنة		٣٤٢٠
فوائد دائنة مستحقة	٥٢٠	
مبانـي	٤٢٦٠٠	
مخصص إهلاك مباني		٢٠٠٠
أجور	١٣١٢٠	
أجور مستحقة		١١٧٠

فإذا علمت أن:

١ ـ بدأت الشركة عملياتها في ١/١ برأس مال قدره ١٥٠٠٠٠ تحصل نقداً.

٢ ـ قامت الشركة بابرام بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة سنة وتم سداد القسط مقدماً في ١/٤.

٣ ـ يتم سداد ايجار المبنى الذي تشغله الشركة مقدماً لكل سنة منذ تاريخ استئجار المبنى في ١/٥.

المطلوب:

١ ـ إعداد قيود التسوية التي تعتقد أن محاسب الشركة قام باجرائها في ١٢/٣١، وترتب على ترحيلها لحسابات الأستاذ ظهور أرصدة حسابات ميزان المراجعة بعد التسويات بهذه الصورة.

٢ ـ قم باعداد ميزان المراجعة الجزئي للشركة قبل إجراء التسويات.

التمرين الرابع:

فيما يلي ميزان المراجعة لشركة عمر عبد التواب كما يظهر في ١٢/٣١. قبل إجراء التسويات.

	مدين	دائن
أثاث وتركيبات	٥٦٣٢	
مواد ومهمات	٤٥٠٠	
بضاعـة	٦٧٢٠	

ايجار مقدم	٧٦٨	
عملاء	٣٢٨٠	
نقديــة	١٠٢٠٠	
أجــور	٣٣٠٠	
مصروفات عمومية	٤١٥٠	
مبيعات خدمات		٦٥٠٠
مبيعات بضاعة		٧٣٠٠
رأس المال		٢٢٠٠٠
دائنــون		٢٥٠٠
مخصص إهلاك أثاث وتركيبات		٢٥٠
	٣٨٥٥٠	٣٨٥٥٠

فإذا علمت أن :

١ ـ يستهلك الأثاث والتركيبات بواقع ٢٥٠ جنيه سنوياً.

٢ ـ بلغت المواد والمهمات المستخدمة خلال العام ١٧٥٠ جنيه.

٣ ـ بلغت تكلفة البضاعة المباعة ٣٢٢٠ جنيه.

٤ ـ قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٢٨٠ جنيه.

٥ ـ بلغت الأجور المستحقة في ١٢/٣١ ٢٠٠ جنيه.

٦ ـ بلغت قيمة الخدمات المؤداة للعملاء والتي لم تسجل في الدفاتر ولم تتحصل قيمتها حتى ١٢/٣١ مبلغ ٨٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ عن طريق استخدام ورقة عمل ذات سبعة أعمدة قم بادخال أرصدة حسابات ميزان المراجعة قبل التسويات في العمودين الثاني والثالث. وقم بتدوين التسويات في العمودين الرابع والخامس، ثم قم باعداد ميزان المراجعة بعد التسويات في العمودين السادس والسابع.

٢ ـ قم باجراء قيود التسوية اللازمة من واقع ورقة العمل.

التمرين الخامس :

فيما يلي ورقة العمل الجزئية لشركة الكمال للمعدات والأجهزة الكهربـائية كما تم اعدادها في ١٢/٣١ :

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
آلات ومعدات	٢٣٤٠٠			
مخصص اهلاك آلات ومعدات		٢٠٨٠		٢٦٠ (١)
مواد ومهمات	١٢٦٠			٤٨٠ (٢)
بضاعــة	٤٥٤٠٠			٣٢١٠٠ (٣)
ايجار مقدم	١٨٠٠			٦٠٠ (٤)
تأمين مقدم	٦٠٠			٤٠٠ (٥)
نقديــة	٢٠٦٠٠			
رأس المال		؟		
أوراق دفع		١٦٠٠٠		
ايرادات مقدمة متنوعة		٢٤٠٠	٨٠٠ (٦)	
ايرادات خدمات		٧٤٢٠		
مبيعات بضاعة		٣٧٢٠٠		
أجور ومرتبات	٤٦٣٠		٢٧٠ (٧)	
مصروفات عمومية	٢٤١٠		١٩٠ (٨)	
	؟	؟		
إهلاك آلات ومعدات			٢٦٠ (١)	
مواد ومهمات مستخدمة			٤٨٠ (٢)	
تكلفة البضاعة المباعة			٣٢١٠٠ (٣)	
ايجــار			٦٠٠ (٤)	
تأمين			٤٠٠ (٥)	
ايرادات متنوعة				٨٠٠ (٦)

أجور ومرتبات مستحقة				٢٧٠ (٧)
مصروفات عمومية مستحقة				١٩٠ (٨)
فوائد على أوراق الدفع			٣٢٠ (٩)	
فوائد مستحقة				٣٢٠ (٩)
			؟	؟

المطلوب:

١ ـ استكمال ورقة العمل واجراء قيود التسوية والاقفال واعداد الحساب الختامي والميزانية.

٢ ـ صياغة التسويات التسعة بالصورة التي ترى أنها تؤدي الى اجرائها بالطريقة التي تمت بها في ورقة العمل (مثال: (١) بلغ إهلاك الآلات والمعدات عن العام ٢٦٠ جنيه).

الفصل السابع

في ملخص الدورة المحاسبية في صورة متكاملة

١ ـ مقدمـــة :

يطلق على مجموعة الاجراءات المحاسبية المؤدية الى قياس الربح وتصوير المركز المالي ـ كما سبق وتبينا ـ الدورة المحاسبية. وتتلخص خطوات الدورة المحاسبية بما فيها تسوية العمليات المستمرة التي تناولناها في الفصل السابق فيما يلي:

١ ـ يتحقق المحاسب من وجود العمليات موضوع الاثبات في الدفاتر في صورة تامة ومكتملة، وبحيث تكون الوحدة المحاسبية طرفاً فيها. ويعني تمام العملية واكتمالها تبادل موارد أو خدمات ذات قيمة اقتصادية.

٢ ـ يقوم المحاسب بتسجيل العملية على المستندات المؤيدة لها أو يتحقق من وجود مثل هذه المستندات.

٣ ـ يتم بعد ذلك تحليل كل عملية الى طرفيها المدين والدائن ويتم قيدها في دفتر اليومية وذلك على حسب التسلسل التاريخي للعمليات المختلفة.

٤ ـ يتم ترحيل العمليات التي يجري إثباتها في دفتر اليومية الى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ.

٥ ـ في نهاية الفترة المحاسبية، أو عندما ترغب الادارة في ذلك، يقوم المحاسب بترصيد حسابات الأستاذ ويقوم باعداد ملخص لهذه الأرصدة عن طريق اعداد ميزان المراجعة، قبل إجراء التسويات.

٦ ـ يقوم المحاسب ـ في العادة ـ باعداد ورقة العمل، ويقوم باجراء

التسويات اللازمة في نهاية الفترة المحاسبية، ويمكن إعداد ميزان المراجعة قبل إجراء التسويات في ورقة العمل مباشرة.

٧ ـ يقوم المحاسب باجراء قيود التسوية اللازمة من واقع ورقة العمل بعد إجراء التسويات، ويتم ترحيلها الى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ.

٨ ـ يقوم المحاسب باقفال حسابات الايرادات والمصروفات في الحساب الختامي ويتم اعداد الحساب عن الفترة المحاسبية، ويتم ترحيل قيود الاقفال الى الحسابات الخاصة بها.

٩ ـ يقوم المحاسب باعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال، ويقوم بتصوير الميزانية العمومية.

والواقع أن المحاسب يقوم باجراء قيود التسوية والاقفال من واقع ورقة العمل، كما أوضحنا في الفصل السابق، كما أنه يقوم باعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية من واقع ورقة العمل أيضاً، كما يمثل عمود الميزانية العمومية في ورقة العمل في حقيقة الأمر ميزان المراجعة بعد الاقفال.

ونتناول في هذا الفصل توضيح اجراءات الدورة المحاسبية في صورة متكاملة وذلك عن طريق مثال توضيحي.

٢ ـ مثال توضيحي:

بدأت شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة عملياتها في أول يناير ١٩٨٥ بالميزانية الافتتاحية التالية: (لاحظ أن الميزانية الافتتاحية في ١٩٨٥/١/١ هي نفسها الميزانية العمومية في ١٩٨٤/١٢/٣١).

شركة صبحي عبد الحميد
الميزانية العمومية في ١٩٨٤/١٢/٣١

أصول		خصوم	
١٢٥٠٠	أثاث وتركيبات	٥٠٠٠٠	رأس المال
١٣٠٠٠	سيارات	٩٣٠٠	أرباح محجوزة
٦٧٠٠	مواد ومهمات	٣٠٠٠٠	قرض البنك
٥٣٠٠	بضاعة	١٧٠٠٠	دائنون
٢٤٥٠٠	عملاء	١٢٠٠	أجور مستحقة
١٠٠٠٠	أوراق قبض	١٥٠٠	مخصص اهلاك أثاث
٤٠٠٠٠	نقدية	٣٠٠٠	مخصص اهلاك سيارات
١١٢٠٠٠		١١٢٠٠٠	

وقد قامت الشركة خلال شهر يناير بالعمليات التالية:

التاريخ العملية

١ /١ حصلت الشركة على زيادة في رأس المال قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه، كما اتفقت الشركة في نفس اليوم مع أحد الموردين الجدد على توريد بضاعة على الحساب بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه، ووافق المورد على توريد البضاعة يوم ١/٧.

٣ /١ قدمت الشركة خدمات لعملائها بلغت قيمتها ١٢٥٠ جنيه تحصل منها ٧٠٠ جنيه نقداً. وفي نفس اليوم اتفقت الشركة مع العميل حسين على تسديد رصيد حسابه البالغ ٣٥٠٠ جنيه، ووافق العميل على القيام بالسداد بعد ثلاثة أيام.

٥ /١ باعت الشركة احدى السيارات المملوكة والتي تبلغ تكلفتها ٤٠٠٠ جنيه، ويبلغ مخصص الاهلاك الخاص بها ١٠٠٠ جنيه، بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه نقداً.

٧ /١ قام المورد الجديد بتوريد بضاعة تكلفتها ٨٥٠٠ جنيه، كما قام العميل حسين بسداد مبلغ ٢٣٠٠ جنيه من رصيد حسابه.

١/٩ بلغت مبيعات البضاعة حتى تاريخه ١٠٣٠٠ جنيه تحصل منها ٧٢٠٠ جنيه، كما بلغت الأجور المسددة حتى تاريخه، بما فيها الأجور المستحقة ٢٦٠٠ جنيه.

١/١١ قامت الشركة بسداد قسط بوليصة التأمين ضد الحريق التي تم ابرامها في ٨٤/١٢/٣١ لتغطي السنة المالية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١ والبالغ قدره ٦٠٠ جنيه عن سنة. وفي نفس اليوم اتفقت الشركة على استئجار مبنى اضافي لمزاولة عملياتها فيه اعتباراً من ١/١٥ ولمدة سنة بايجار سنوي قدره ١٢٠٠ جنيه سددت نقداً.

١/١٥ اتفقت الشركة مع بعض عملائها الذين تبلغ أرصدتهم ١٠٠٠٠ جنيه على احتساب فوائد على هذه الأرصدة بأثر رجعي من ٨٥/١/١ بمعدل ٦٪ تحمل على حساباتهم كل ستة أشهر إلى أن يتم سداد هذه الأرصدة.

١/١٧ قامت الشركة بسداد المصروفات العمومية والادارية عن النصف الأول من الشهر والتي يبلغ قدرها ٣٢٠٠ جنيه.

١/٢٣ قامت الشركة بشراء بضاعة نقداً بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه، كما بلغت مبيعات البضاعة منذ ١/٩ حتى تاريخه ٧٦٥٠ جنيه تحصلت نقداً.

١/٢٦ قدمت الشركة خدمات لعملائها بلغت قيمتها ٤٣٢٠ جنيه تحصل منها نقداً ٣٦٨٠ جنيه. كما قامت الشركة بالاتفاق مع إحدى الصحف على نشر اعلاناتها اعتباراً من أول فبراير وحتى نهاية السنة مقابل ٥٥٠ جنيه سددت نقداً.

١/٢٩ سددت الشركة ١٢٠٠٠ جنيه لدائنيها، وحصلت ٥٠٠٠ جنيه من أوراق القبض.

١/٣١ ـ بلغت الأجور المستحقة عن باقي الشهر والتي لم تسدد بعد ٣١٢٠ جنيه، كما بلغت المصروفات العمومية المستحقة عن النصف الثاني من الشهر ٤١٣٠ جنيه.

- قدرت تكلفة البضاعة المباعة عن الشهر ٨٩٥٠ جنيه، كما قدرت تكلفة المواد والمهمات المستخدمة ٢٧٠٠ جنيه.
- يهلك الأثاث والتركيبات سنوياً بواقع ٦٠٠ جنيه، وتهلك السيارات المتبقية سنوياً بواقع ١٢٠٠ جنيه. كما بلغ ايجار المبنى القديم المستحق عن الشهر والذي لم يسدد بعد ٣٠٠ جنيه.
- تحسب فوائد على قرض البنك بمعدل ٦٪ سنوياً.

المطلوب:

توضيح خطوات الدورة المحاسبية لشهر يناير ١٩٨٥.

٣ - خطوات الدورة المحاسبية:

٣ - أ - تحديد العمليات التامة والمنجزة والتحقق من مستنداتها وقيدها في اليومية:

سبق أن ذكرنا أن العملية تعد تامة ومنجزة لو ترتب عليها تبادل موارد أو خدمات، ولا يكفي مجرد الاتفاق على قيام التبادل دون قيامه فعلاً كقرينة للاثبات الدفتري، لأن التبادل قد لا يتم رغم الاتفاق عليه، حتى لو كان هذا الاتفاق كتابياً. فاتفاق الشركة مع أحد مورديها على توريد بضاعة في تاريخ لاحق لا يترتب عليه قيد دفتري إلا إذا وردت البضاعة، أو قامت الشركة بسداد ثمن البضاعة مقدماً، أو كلاهما.

وبالنسبة للتحقق من مستندات العملية أو إعدادها، فنجد هنا أن المستندات المعنية هي التي تبرر اجراء القيد في الدفاتر. فعند شراء البضاعة (نقداً أو على الحساب) يكون مستند القيد هو فاتورة المورد التي توضح ثمن البضاعة. هذا بالاضافة إلى ما يفيد استلام البضاعة بمخازن الشركة بالكميات التي وردت في فاتورة المورد وطبقاً للمواصفات المحددة فيها. كذلك الأمر عند سداد نقدية مثلاً لا بد وأن يكون هناك مستند للصرف يوضح أحقية المستلم للمبلغ فيه، كما يوقع المستلم للنقدية عادة على ايصال استلام. وعلى المحاسب في كل الأحوال التحقق من وجود وصحة المستندات الخاصة بمعاملات الشركة مع الغير، وعادة ما تكون

هـذه المستندات بمثـابة معـطيات للمحـاسب رغم أنه قـد يسـاهم في إجـراءات اعـدادها. ولكن هنـاك بعض العمليات التي قـد لا تمثل معـاملات حقيقيـة بين الوحدة المحاسبية والغير، ومن ثم لن يوجد لها هذا المستند المعـطي (الخارجي).
ومثال ذلك مستند قيد إهلاك الأصول الثابتة، أو تقدير الديون المشكوك فيها، أو قيد الفوائد المستحقة. ويقوم المحاسب في هذه الحالة باعـداد مستند القيـد الذي يوضح مبرراته، والذي غالباً ما يكون مؤيداً في هـذه الحالـة بالمبـادىء والقواعـد المحاسبية. وعلى ذلك سوف نقوم بتوضيح قيـود اليوميـة للعمليات السـابقة مـع ايضاح ما يعد من قبيل المستندات الكافية لقيدها في الدفاتر. وسوف لا نلتزم هنا بنموذج دفتر اليومية حتى تتحقق لنا المرونة في توضيح الأفكار.

العمليات بتاريخ:

١/١ : حصول الشركة على اضافة لرأس مالها: عملية تامة ومنجزة ترتب عليها الحصول على أصول مقابل زيادة رأس المال. ويكون مستند القيد المبدئي هو صورة ايصال استلام النقدية الموقع من صراف الخزينة أو صورة ايصال الايـداع بالبنك إذا كان المبلغ قد تحصل بشيك. ويكون القيد كالآتي:

٢٥٠٠٠		من حـ/النقدية
	٢٥٠٠٠	الى حـ/رأس المال

تحصيل الزيادة في رأس مال الشركة، ايصال الخـزينة رقم.....ـ أو ايصـال ايداع رقم.....ـ بنـك...ـ بتاريـخ ١٩٨٥/١/١.

١/١ : اتفاق الشركة مع المورد الجديـد: لم يترتب عـلى هذا الاتفـاق أي تبادل بعد ومن ثم لا يعتبر موضوعاً للقيد بالدفاتر.

١/٣ : الخدمات المؤداة للعملاء: عملية تامة ومنجزة ترتب عليها تبادل بـين العملاء والشركة، حيث حصل العملاء على الخدمات وسددوا جزءاً من قيمتهـا وأصبحوا ملتزمين للشركة بسداد الباقي. ويكون مستند قيد العملية كايرادات هو صورة الفاتورة التي ترسلها الشركة لعملائها ومستند قيد المتحصل نقداً هو صورة

ايصال الخزينة، ويكون القيد كالآتي:

		من مذكورين:
٧٠٠		حـ/النقدية
٥٥٠		حـ/العملاء
	١٢٥٠	الى حـ/مبيعات الخدمات

إثبات مبيعات خدمات العملاء فاتورتنا رقم... بتاريخ ١/٣
وايصال خزينة رقم...ـ بتاريخ ١/٣.

١/٣ : الاتفاق مع العميل: لم يترتب على الاتفاق أي تبادل بعد ومن ثم لا يعتبر موضوعاً للقيد بالدفاتر.

١/٥ : بيع السيارات: عملية تامة ومنجزة ترتب عليها نقص سيارات الشركة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وزيادة النقدية بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه. وتمثل صورة عقد البيع الابتدائي وايصال الخزينة مستنداً لقيد مبلغ ٢٨٠٠ جنيه. أما الباقي وهو الفرق بين التكلفة ٤٠٠٠ جنيه وثمن البيع وهو ٢٨٠٠ جنيه ويبلغ ١٢٠٠ جنيه فيتمثل جزئياً في تكلفة استخدام الشركة للسيارة عن فترة استخدامها لها، والذي اعتبر كإهلاك وخصص له ١٠٠٠ جنيه، والجزء الباقي يمثل خسارة للشركة. ويقوم المحاسب باعداد المستندات التي توضح أن إهلاك السيارة من واقع السجلات المحاسبية يبلغ ١٠٠٠ جنيه وأن تكلفتها عند شرائها كانت تبلغ ٤٠٠٠ جنيه من واقع السجلات المحاسبية أيضاً. ولما كانت السيارات من الأصول التي تقتنيها الشركة لأغراض استخدامها وليس لأغراض الاتجار فيها في هذه الحالة، فإن بيعها لا يعد من مبيعات البضاعة، ولا يعد من مبيعات الخدمات. لذلك يتم في العادة توسيط حساب للأصل المباع، وهو في هذه الحالة حـ/السيارة المباعة يستخدم للآتي:

- تحول تكلفة الأصل المباع من حساب الأصل الى حـ/الأصل المباع عن طريق جعل الأول دائناً والثاني مديناً.

- يحول الاهلاك المجمع الخاص بالأصل المباع من حـ/مخصص الأهلاك لحساب الأصل المباع بجعل الأول مديناً والثاني دائناً.

- يجعل حساب الأصل المباع دائناً بثمن البيع.

- يقفل الرصيد المتبقى في حساب الأصل المباع بعد ذلك في الحساب الختامي كأرباح أو خسائر بيع الأصول يطلق عليها أرباح أو خسائر رأسمالية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق توسيط حساب للأرباح والخسائر الرأسمالية:

وانطلاقاً من ذلك تكون القيود في اليومية كالآتي:

١٠٠٠		من حـ/السيارة المباعة
	٤٠٠٠	الى حـ/السيارات
		استبعاد تكلفة السيارة المباعة من حساب السيارات
١٠٠٠		من حـ/مخصص اهلاك سيارات
	١٠٠٠	الى حـ/السيارة المباعة
		تحويل ما يخص السيارة المباعة من إهلاك مجمع لحساب السيارة المباعة.
٢٨٠٠		من حـ/النقدية
	٢٨٠٠	الى حـ/السيارة المباعة
		تحصيل ثمن بيع السيارة، ايصال خزينة رقم.... بتاريخ ١/٥.
٢٠٠		من حـ/الأرباح والخسائر الرأسمالية
	٢٠٠	الى حـ/السيارة المباعة
		اقفال خسائر بيع السيارة في حـ/الأرباح والخسائر الرأسمالية.

ويلاحظ أن ما ينطبق على بيع السيارة ينطبق على بيع أي أصل ثابت آخر. كما أن حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية يجعل مدينا بالخسائر ويجعل دائنا بالأرباح ويقفل رصيده في الحساب الختامي في نهاية الفترة المحاسبية.

١/٧ : قيام المورد الجديد بتوريد بضاعة: رغم أن الاتفاق مع المورد كان

على أساس توريد بضاعة بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه إلا أننا تعمدنا أن يكون ما تم توريده فعلاً مخالفاً لذلك، حتى تتضح فكرة العمليات التامة والمنجزة التي يترتب عليها تبادل فعلي بالمقارنة بمجرد الاتفاق. وفي هذه الحالة أصبحت قيمة العملية التامة والمنجزة الواجبة القيد دفترياً ٨٥٠٠ جنيه ويكون مستند القيد في هذه الحالة مكوناً من: فاتورة المورد وإذن ورود البضاعة بمخازن الشركة مؤيداً بتوقيع أمين المخزن على الاستلام. ويكون القيد كالآتي:

٨٥٠٠ من حـ/البضاعة
٨٥٠٠ الى حـ/الدائنين
ورود بضاعة على الحساب من المورد . . . . ـ فاتورة المورد
رقم . . . . ـ بتاريخ . . . . ـ وإذن ورود مخازن رقم . . . . ـ
بتاريخ ١/٧.

١/٧ : **تحصيل ٢٣٠٠ جم من العميل حسين:** رغم أن الاتفاق مع العميل كان على مبلغ ٣٥٠٠ جنيه فإن ما قام العميل بسداده فعلاً ويصبح محل إثبات دفتري هو ٢٣٠٠ جم. ويكون القيد كالآتي:

٢٣٠٠ من حـ/النقدية
٢٣٠٠ الى حـ/العملاء
المتحصل من العميل حسين ـ اذن خزينة رقم . . . ـ بتاريخ
١/٧.

١/٩ : **مبيعات البضاعة:** عملية تامة ومنجزة مستنداتها الأساسية فواتير البيع المرسلة للعملاء ومستندات المتحصل منها هي ايصال الخزينة. ويتم إثباتها كالآتي:

من مذكورين:
٧٢٠٠ حـ/النقدية
٣١٠٠ حـ/العملاء
١٠٣٠٠ الى حـ/مبيعات البضاعة

إثبات المبيعات طبقاً للفواتير أرقام . . . والمتحصل نقداً
طبقاً لايصالات الخزينة أرقام . . . بتاريخ ١/٩ .

١/٩ : **سداد الأجور**: عملية تامة ومنجزة مستنداتها كشف صرف الأجور الموقع عليه بالاستلام من العاملين، ويكون القيد:

		من مذكورين:
١٤٠٠		حـ/الأجور
١٢٠٠		حـ/الأجور المستحقة
	٢٦٠٠	الى حـ/النقدية
		سداد الأجور حتى ١/٩ من واقع كشف الصرف

١/١١ : **قسط بوليصة التأمين**: تم الاتفاق دون تبادل في تاريخ سابق وتم التبادل الفعلي في هذا التاريخ، ويكون مستند القيد هو ايصال سداد القسط الذي يتم الحصول عليه من شركة التأمين. ويكون القيد كالآتي:

٦٠٠		من حـ/التأمين المقدم
	٦٠٠	الى حـ/النقدية
		سداد قسط بوليصة التأمين ضد الحريق عن سنة اعتباراً من ١/١٥ ، ايصال الشركة رقم. . . ـ بتاريخ ١/١١ .

١/١١ : **الايجار المقدم**: رغم أن سريان الايجار يبدأ مفعوله في تاريخ لاحق، إلا أن سداد القيمة تم اليوم ومن ثم أصبحت العملية تامة ومنجزة:

١٢٠٠		من حـ/الايجار المقدم
	١٢٠٠	الى النقدية
		سداد ايجار المبنى الاضافي عن سنة اعتباراً من ١/١٥ إذن صرف رقم. . . .ـ، بتاريخ ١/١١ .

١/١٥ : **حساب الفوائد**: لا يترتب على هذا الاتفاق أي قيود دفترية في

الحال، وإنما يترتب على هذا الاتفاق ضرورة تسوية الفوائد الدائنة المستحقة في نهاية الفترة المحاسبية.

١/١٧ : سداد المصروفات: عملية تامة ومنجزة تستوجب الاثبات الدفتري ومستنداتها هي مستندات صرف النقدية.

٣٢٠٠ من حـ/المصروفات العمومية والادارية
٣٢٠٠ الى حـ/النقدية
سداد المصروفات العمومية والادارية حتى ١/١٥ مستندات صرف رقم... بتاريخ ١/١٧.

١/٢٣ : شراء البضاعة: عملية تامة ومنجزة ومستنداتها هي فواتير الموردين. أذون الاستلام بالمخازن، وأذون صرف النقدية وقيدها كالآتي:

٦٥٠٠ من حـ/البضاعة
٦٥٠٠ الى حـ/النقدية
مشتريات بضاعة نقداً، فواتير الموردين رقم...ـ وأذون استلام بالمخازن رقم...ـ وإذن نقدية رقم بتاريخ - . ١/٢٣.

١/٢٣ : مبيعات البضاعة: عملية تحقق ايرادات مكتملة، مستنداتها هي فواتير الشركة للعملاء، وايصالات استلام النقدية منهم، وقيدها كالآتي:

٧٦٥٠ من حـ/النقدية
٧٦٥٠ الى حـ/مبيعات البضاعة
بيع بضاعة، فواتير رقم - ، مستند خزينة رقم...ـ رقم... بتاريخ - ١/٢٣.

١/٢٦ : الخدمات المؤداة للعملاء: تعالج مثل العملية التي تمت بتاريخ ١/٣. وقيدها كالآتي:

من مذكورين:
٣٦٨٠ حـ/النقدية

٦٤٠ حـ/العملاء

٤٣٢٠ الى حـ/مبيعات الخدمات

اثبات مبيعات خدمات للعملاء فاتورتنا رقم. .ـ بتـاريـخ . . .

وايصال خزينة رقم. . . ـ بتـاريـخ١/٢٦ .

١/٢٦ : **الاعلان**: رغم أن بدأ سريان الاعلان في أول فبراير إلا أن سداد القيمة قد تم اليوم ومن ثم يجري اثبات القيد الآتي:

٥٥٠ من حـ/الاعلان المقدم

٥٥٠ الى حـ/النقدية

ايصال سداد نقدية رقم ٠٠٠/ عن الاعلان للمدة من ١/٢ حتى ١٢/٣١.

١/٢٩ : **سداد الدائنون**: عملية تـامة ومنجـزة ومستنداتهـا هي مستندات استلام النقدية الموقعة من الدائنين، ويجري اثباتها بالقيد التالي:

١٢٠٠٠ من حـ/ الـدائنـين

١٢٠٠٠ الى حـ/النقدية

سداد المبلغ للدائنين ايصال صرف نقدية رقم. . .ـ بتاريخ١/٢٩

١/٢٩ : **تحصيـل أوراق القبض**: عملية تـامة ومستنـداتها هي مستنـدات تحصيل النقدية.

٥٠٠٠ من حـ/النقدية

٥٠٠٠ الى حـ/أوراق القبض

. . . .

١/٣١ : **عمليـات تسويـة**: يساهم المحـاسب في تحديـد مقدارهـا واعداد مستنداتها. ويتم اجراؤها وإثباتها في العادة بعد ترصيد الحسـابات واعـداد ميزان المراجعة قبل إجراء التسويات، كما سوف يرد في الخطوات التالية.

٣ ـ ب ـ الترحيل لحسابات الأستاذ وترصيدها في نهاية الفترة:

سبق أن عرضنا واستخدمنا نموذج حساب الأستاذ على شكل حرف (T) وذكرنا أنه ليس بالنموذج الوحيد، وإنما هو أحد النماذج التي يمكن استخدامها. وسوف نعرض هنا نموذجاً آخر لحساب الأستاذ يطلق عليه حساب الأستاذ ذو الرصيد المتحرك. ويتكون هذا النموذج من الخانات الآتية من اليمين إلى اليسار:

١ ـ خانة لتاريخ العملية. ٢ ـ خانة لبيان الطرف المقابل في العملية. ٣ ـ خانة لصفحة اليومية التي تم إثبات العملية فيها. ٤ ـ خانة للمبالغ التي يجعل بها الحساب مدينا. ٥ ـ خانة للمبالغ التي يجعل بها الحساب دائنا. ٦ ـ خانة لرصيد الحساب. هذا وتظهر الخانة الأخيرة رصيد الحساب بعد ترحيل كل عملية من العمليات وسوف نستخدم هذا النموذج لحساب الأستاذ لاستكمال مثالنا التوضيحي الجاري.

وتكون الخطوة التالية في الدورة المحاسبية هي الترحيل لحسابات الأستاذ، وما دمنا طبعاً في بداية الفترة المحاسبية فيصبح من الضروري أن نقوم أولاً بفتح حسابات للعناصر التي تظهر في الميزانية الافتتاحية، ثم نضيف اليها الحسابات التي تقتضيها طبيعة العمليات التي تم اجراؤها خلال الفترة. وتظهر حسابات الأستاذ لمثالنا التوضيحي كما يلي:

حـ/ الأثاث والتركيبات

التاريخ	البيان	رقم اليومية	مدين	دائن	رصيد
	رصيد		جنيه	جنيه	جنيه
٨٥/١/١					١٢٥٠٠

حـ/السيارات

٨٥/١/١	رصيد				١٣٠٠٠
١/٥	من حـ/السيارات المباعة			٤٠٠٠	٩٠٠٠

حـ/المواد والمهمات

٨٥/١/١	رصيد				٦٧٠٠
٨٥/١/٣١	من حـ/المواد والمهمات المستخدمة (تسوية)			٢٧٠٠	٤٠٠٠

حـ/البضاعة

٨٥/١/ ١	رصيد				٥٣٠٠
١/٧	الى حـ/الدائنين		٨٥٠٠		١٣٨٠٠
١/٢٣	الى حـ/النقدية		٦٥٠٠		٢٠٣٠٠
١/٣١	من حـ/تكلفة البضاعة المباعة (تسوية)			٨٩٥٠	١١٣٥٠

حـ/العملاء

٨٥/١/ ١	رصيد				٢٤٥٠٠
١/ ٣	الى حـ/مبيعات الخدمات		٥٥٠		٢٥٠٥٠
١/ ٩	من حـ/النقدية			٢٣٠٠	٢٢٧٥٠
١/ ٧	من حـ/مبيعات البضاعة		٣١٠٠		٢٥٨٥٠
١/٢٦	الى حـ/مبيعات الخدمات		٦٤٠		٢٦٤٩٠

حـ/أوراق القبض

١ /١/ ٨٥	رصيد				١٠٠٠٠
١/٢٩	من حـ/النقدية			٥٠٠٠	٥٠٠٠

حـ/النقدية

١ /١/ ٨٥	رصيد				٤٠٠٠٠
١ /١	الى حـ/رأس المال		٢٥٠٠٠		٦٥٠٠٠
٣ /١	الى حـ/مبيعات الخدمات		٧٠٠		٦٥٧٠٠
٥ /١	الى السيارات المباعة		٢٨٠٠		٦٨٥٠٠
٩ /١	الى حـ/العملاء		٢٣٠٠		٧٠٨٠٠
٩ /١	الى حـ/مبيعات البضاعة		٧٢٠٠		٧٨٠٠٠
٩ /١	من مذكورين :				
	(أجور وأجور مستحقة)			٢٦٠٠	٧٥٤٠٠
١/١١	من حـ/التأمين المقدم			٦٠٠	٧٤٨٠٠
١/١١	من حـ/الايجار المقدم			١٢٠٠	٧٣٦٠٠
١/١٧	من حـ/المصروفات العمومية			٣٢٠٠	٧٠٤٠٠
١/٢٣	من حـ/البضاعة			٦٥٠٠	٦٣٩٠٠
١/٢٣	الى حـ/مبيعات البضاعة		٧٦٥٠		٧١٥٥٠
١/٢٦	الى حـ/مبيعات الخدمات		٣٦٨٠		٧٥٢٣٠
١/٢٦	من حـ/الاعلان المقدم			٥٥٠	٧٤٦٨٠
١/٢٩	من حـ/الدائنون			١٢٠٠٠	٦٢٦٨٠
١/٢٩	الى حـ/أوراق القبض		٥٠٠٠		٦٧٦٨٠

حـ/رأس المال

١ /١/ ٨٥	رصيد				٥٠٠٠٠
١ /١	من حـ/النقدية			٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠

حـ/أرباح محجوزة

٨٥/١/١	رصيد				٩٣٠٠
١/٣١	الى حـ/الحساب الختامي		٨٣٠		٨٤٧٠
	(اقفال خسائر الشهر)				

حـ/قرض البنك

٨٥/١/٠	رصيد				٣٠٠٠٠

حـ/الدائنون

٨٥/١/١	رصيد				١٧٠٠٠
١/٧	من حـ/البضاعة			٨٥٠٠	٢٥٥٠٠
١/٢٩	الى حـ/النقدية		١٢٠٠٠		١٣٥٠٠

حـ/أجور مستحقة

٨٥/١/١	رصيد				١٢٠٠
١/٩	الى حـ/النقدية		١٢٠٠		–
١/٣١	من حـ/الأجور (تسوية)			٣١٢٠	٣١٢٠

حـ/مخصص اهلاك أثاث وتركيبات

٨٥/١/١	رصيد				١٥٠٠
١/٣١	من حـ/اهلاك أثاث وتركيبات (تسوية)			٥٠	١٥٥٠

حـ/مخصص اهلاك سيارات

٨٥/١/ ١	رصيد				٣٠٠٠
١/ ٥	الى حـ/السيارة المباعة		١٠٠٠		٢٠٠٠
١/٣١	من حـ/اهلاك سيارات				
	(تسوية)			١٠٠	٢١٠٠

حـ/مبيعات الخدمات

٨٥/١/ ٣	من مذكورين				
	(نقدية وعملاء)			١٢٥٠	١٢٥٠
١/٢٦	من مذكورين				
	(نقدية وعملاء)			٤٣٢٠	٥٥٧٠
١/٣١	الى حـ/الحساب الختامي				
	(اقفال)		٥٥٧٠		—

حـ/السيارة المباعة

١/ ٥	الى حـ/السيارات		٤٠٠٠		٤٠٠٠
١/ ٥	من حـ/مخصص اهلاك				
١/ ٥	السيارات			١٠٠٠	٣٠٠٠
١/ ٥	من حـ/النقدية			٢٨٠٠	٢٠٠
١/ ٥	من حـ/أرباح وخسائر				
١/ ٥	رأسمالية			٢٠٠	—

حـ/مبيعات البضاعة

١/ ٩	من مذكورين				
	(نقدية وعملاء)			١٠٣٠٠	١٠٣٠٠
١/٢٣	من حـ/النقدية			٧٦٥٠	١٧٩٥٠
١/٣١	الى حـ/الحساب الختامي				—
	(اقفال)		١٧٩٥٠		

حـ/أرباح وخسائر رأسمالية

١/ ٥	الى حـ/السيارة المباعة		٢٠٠		٢٠٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			٢٠٠	—

حـ/الأجور

١/ ٩	الى حـ/النقدية		١٤٠٠		١٤٠٠
١/٣١	الى حـ/الأجور المستحقة (تسوية)		٣١٢٠		٤٥٢٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			٤٥٢٠	—

حـ/التأمين المقدم

١/١١	الى حـ/النقدية		٦٠٠		٦٠٠
١/٣١	من حـ/تأمين ضد الحريق (تسوية)			٥٠	٥٥٠

حـ/الايجار المقدم

١/١١	الى حـ/النقدية		١٢٠٠		١٢٠٠
١/٣١	من حـ/ايجار المباني (تسوية)			٥٠	١١٥٠

حـ/المصروفات العمومية

١/١٧	الى حـ/النقدية		٣٢٠٠		٣٢٠٠
١/٣١	الى حـ/المصروفات العمومية المستحقة (تسوية)		٤١٣٠		٧٣٣٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			٧٣٣٠	—

حـ/الاعلان المقدم

١/٢٦	الى حـ/النقدية		٥٥٠		٥٥٠

هذا ويتطلب استخدام هذا النموذج الموضح بعاليـه من حسابـات الأستاذ التفهم الواعي للحسابات المدينة بطبيعتها وهي الأصول والمصروفات، والحسابات الدائنة بطبيعتها وهي الخصـوم والايرادات. فـالمدقق في خـانة الـرصيد من كـل حساب من الحسابات الموضحة بعاليه قد لا يعرف ما إذا كان هذا الرصيد مديناً أو دائناً إلا إذا عرف طبيعة الحساب الذي يحمل هذا الرصيد. وغالباً ما يتم التمييز بين الأرصدة المدينة والدائنة في الحياة العملية عن طريق تدوين الأرصدة الدائنـة بالمداد الأحمر. ويلاحظ أيضاً أن طبيعة الـرصيد وكـونه مـديناً أو دائنـاً تحدد أثـر العملية التي يتم ترحيلها للحساب عليه من حيث زيادته أو نقصه. فيؤدي جعل أحد حسابات الأصول مديناً الى زيادة الرصيد المدين للحساب بالمبلغ الذي جعل به مديناً، بينما يؤدي جعل أحد حسابات الخصـوم أو الايرادات مـديناً الى نقص الرصيد الدائن للحساب بالمبلغ الذي جعل به مديناً.

هذا ويلاحظ أيضاً أنه يتم استخراج رصيد جديد للحساب بعد ترحيل كل عملية ويتم ذلك عن طريق القواعد الآتية:

بالنسبة لحسابات الأصول والمصروفات:

الرصيد الجديد = الرصيد القديم + القيد الـذي يتم ترحيله لخـانة المـدين
أو الـرصيد الجـديد = الـرصيد القـديم - القيد الـذي يتم ترحله لخـانة الـدائن

بالنسبة لحسابات الخصوم والايرادات:

الرصيد الجديد = الرصيد القديم - القيد الـذي يتم ترحيله لخـانة المـدين
أو الرصيد الجديد = الرصيد القديم + القيد الذي يتم ترحيله لخانة الدائن.

وباختصار فإن جعل إحدى حسابات الأصول أو المصروفات مديناً يؤدي الى زيادة الرصيد بمقدار المبلغ الذي يجعل به الحساب مديناً، بينما جعل أحد هذه الحسابات دائناً يؤدي الى نقص الرصيد بمقدار المبلغ الذي يجعل به الحساب دائناً. والعكس صحيح بالنسبة لحسابات الخصوم والايرادات.

٣ ـ جـ ـ اعداد ميزان المراجعة قبل التسويات، واعداد ورقة العمل واجراء التسويات:

لا يحتاج الأمر في ظل استخدام نموذج حسابات الأستاذ ذو الرصيد المتحرك الى ترصيد الحسابات، حيث أرصدتها، متاحة مقابل آخر قيد في كل منها. وبذلك يستطيع المحاسب اعداد ميزان المراجعة من هذه الأرصدة في أي وقت، كما تستطيع الادارة التعرف على رصيد أي حساب في أي وقت تشاء.

وكما سبق أن ذكرنا في بداية هذا الفصل، عند تلخيص خطوات الدورة المحاسبية، فإن المحاسب إذا استعان بورقة العمل لأغراض إجراء التسويات واعداد قيود التسوية والاقفال واعداد الحساب الختامي والميزانية العمومية يستطيع اعداد ميزان المراجعة على ورقة العمل مباشرة حيث لا فرق بين ميزان المراجعة قبل التسويات الذي يتم اعداده في صورة مستقلة، وميزان المراجعة كما يظهر في ورقة العمل قبل التسويات. وعلى هذا الأساس نقوم باعداد ميزان المراجعة لأرصدة حسابات الأستاذ على ورقة العمل. لاحظ أن الأرصدة التي تظهر في ميزان المراجعة هي تلك التي تظهر في الحساب قبل قيد التسوية مباشرة.

وبعد أن يتم اعداد ميزان المراجعة ويتم التأكد من توازنه نقوم باجراء التسويات في الخانتين المخصصتين لذلك على ورقة العمل. وفي مثالنا التوضيحي نجد أن التسويات الواجب اجراؤها في ١٩٨٥/١/٣١ هي كالآتي:

١ ـ التأمين الذي قامت الشركة بسداده في ١١/١ يغطي سنة كاملة اعتباراً من ١/١/٨٥ وقد اعتبر هذا السداد كأصل من الأصول باسم التأمين المقدم، وبنهاية شهر يناير تكون الشركة قد استفادت بمقدار $\frac{١}{١٢}$ من خدمة التأمين، وبالتالي يتحول ما يقابل ذلك من تأمين مقدم الى مصروف. ولذلك نجد أن القيد رقم (١) في خانة التسويات يجعل التأمين ضد الحريق (مصروف) مديناً مقابل جعل التأمين المقدم (أصل) دائناً بمبلغ ٥٠ جنيه (٦٠٠ × $\frac{١}{١٢}$).

٢ ـ تقوم الشركة باستئجار مبنى يبلغ ايجاره الشهري ٣٠٠ جنيه، كما ورد في بيانات المثال بتاريخ ١/٣١ لم يسدد بعد. وبالاضافة الى ذلك فقد استأجرت الشركة مبنى آخر اعتباراً من ١/١٥ مقابل ايجار سنوي قدره ١٢٠٠ جنيه تم سدادها واعتبرت ايجاراً مقدماً. وقد استفاد شهر يناير بما يعادل نصف شهر ايجار للمبنى الجديد المدفوع ايجاره مقدماً كما استفاد من ايجار المبنى القديم بالكامل عن الشهر، ويبلغ ايجار نصف شهر ٥٠ جنيه (١٢٠٠ × $\frac{١}{١٢}$ × $\frac{١}{٢}$) للمبنى الجديد تضاف على ايجار المبنى القديم ٣٠٠ جنيه ليكون مصروف الايجار ٣٥٠ جنيه ويجعل بها حساب الايجار مديناً. ويجعل حساب الايجار المقدم (أصل) دائن بمبلغ ٥٠ جنيه، كما يجعل حساب الايجار المستحق (التزام) دائناً بمبلغ ٣٠٠ جنيه كما يتضح في خانة التسويات.

٣ ـ تمثل هذه التسوية الفوائد التي تم اكتسابها على حسابات العملاء طبقاً للاتفاق وتعتبر من ايرادات الشهر، كما تعتبر أيضاً من الأصول، وحسابها كالآتي: ١٠٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{١}{١٢}$ = ٥٠ جنيه. وقد جعلنا حساب الفوائد الدائنة (ايرادات) دائناً بها مقابل جعل حساب الفوائد الدائنة المستحقة (أصول) مديناً.

٤ ـ تسوية الأجور المستحقة كما هو وارد في المعلومات المعطاة بتاريخ ١/٣١ حيث جعلنا حساب الأجور (مصروف) مديناً، وحساب الأجور المستحقة (التزام) دائناً.

٥ ـ تسوية المصروفات العمومية المستحقة كما هو وارد في المعلومات المعطاة بتاريخ ١/٣١، حيث جعلنا حساب المصروفات العمومية (مصروف) مديناً،

شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة
ورقة العمل عن شهر يناير ١٩٨٥

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
الأثاث والتركيبات	١٢٥٠٠٠			
السيارات	٩٠٠٠٠			
المواد والمهمات	٦٧٠٠٠			٢٧٠٠٠ (٧)
البضاعة	٢٠٣٠٠٠			٨٩٥٠٠ (٦)
العملاء	٢٦٤٩٠			
أوراق القبض	٥٠٠٠٠			
النقدية	٦٧٦٨٠			
رأس المال		٧٥٠٠٠٠		
أرباح محجوزة		٩٣٠٠٠		
قرض البنك		٣٠٠٠٠٠		
الدائنون		١٣٥٠٠٠		
مخصص اهلاك الأثاث		١٥٠٠٠		٥٠ (٨)
مخصص اهلاك سيارات		٢٠٠٠٠		١٠٠ (٩)
مبيعات خدمات		٥٥٧٠		
مبيعات البضاعة		١٧٩٥٠		
أرباح وخسائر رأسمالية	٢٠٠			
الأجور	١٤٠٠		٣١٢٠ (٤)	
التأمين المقدم	٦٠٠			٥٠ (١)
الايجار المقدم	١٢٠٠			٥٠ (٢)
المصروفات العمومية	٣٢٠٠		٤١٣٠ (٥)	
الاعلان المقدم	٥٥٠			
	١٥٤٨٢٠	١٥٤٨٢٠		

شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة
ورقة العمل عن شهر يناير ١٩٨٥

ميزان المراجعة بعد التسويات		الحساب الختامي		الميزانية العمومية	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
١٢٥٠٠٠				١٢٥٠٠٠	
٩٠٠٠٠				٩٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠				٤٠٠٠٠	
١١٣٥٠				١١٣٥٠	
٢٦٤٩٠				٢٦٤٩٠	
٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠	
٦٧٦٨٠				٦٧٦٨٠	
	٧٥٠٠٠٠				٧٥٠٠٠٠
	٩٣٠٠٠				٩٣٠٠٠
	٣٠٠٠٠٠				٣٠٠٠٠٠
	١٣٥٠٠٠				١٣٥٠٠٠
	١٥٥٠٠				١٥٥٠٠
	٢١٠٠٠				٢١٠٠٠
	٥٥٧٠٠		٥٥٧٠٠		
	١٧٩٥٠٠		١٧٩٥٠٠		
٢٠٠٠		٢٠٠٠			
٤٥٢٠٠		٤٥٢٠٠			
٥٥٠٠				٥٥٠٠	
١١٥٠٠				١١٥٠٠	
٧٣٣٠٠		٧٣٣٠٠			
٥٥٠٠				٥٥٠٠	

شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة
تابع ورقة العمل عن شهر يناير ١٩٨٥

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
تأمين ضد الحريق			٥٠ (١)	
ايجار مباني			٣٥٠ (٢)	
ايجار مستحق				٣٠٠ (٢)
الفوائد الدائنة				٥٠ (٣)
الفوائد الدائنة المستحقة			٥٠ (٣)	
أجور مستحقة			٣١٢٠ (٤)	
مصروفات عمومية مستحقة				٤١٣٠ (٥)
تكلفة البضاعة المباعة				٨٩٥٠ (٦)
مواد مهمات مستخدمة			٢٧٠٠ (٧)	
اهلاك أثاث وتركيبات			٥٠ (٨)	
اهلاك سيارات			١٠٠ (٩)	
فوائد مدينة			١٥٠ (١٠)	
فوائد مدينة مستحقة				١٥٠ (١٠)
			١٩٦٥٠	١٩٦٥٠
خسائر الشهر				

شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة
تابع ورقة العمل عن شهر يناير ١٩٨٥

ميزان المراجعة بعد التسويات		الحساب الختامي		الميزانية العمومية	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
٥٠		٥٠			
٣٥٠		٣٥٠			
	٣٠٠				٣٠٠
	٥٠		٥٠		
٥٠				٥٠	
	٣١٢٠				٣١٢٠
	٤١٣٠				٤١٣٠
٨٩٥٠		٨٩٥٠			
٢٧٠٠		٢٧٠٠			
٥٠		٥٠			
١٠٠		١٠٠			
١٥٠		١٥٠			١٥٠
	١٥٠				
١٦٢٧٢٠	١٦٢٧٢٠				
			٨٣٠	٨٣٠	
		٢٤٤٠٠	٢٤٤٠٠	١٣٩١٥٠	١٣٩١٥٠

وحساب مصروفات عمومية مستحقة (التزام) دائناً.

٦ ـ تسوية حساب البضاعة لتكلفة البضاعة المباعة.

٧ ـ تسوية حساب المواد والمهمات لتكلفة المواد والمهمات المستخدمة.

٨، ٩ ـ إثبات الاهلاك عن الشهر.

١٠ ـ حساب الفائدة على قرض البنك لمدة شهر يناير ($٣٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{١}{١٢} = ١٥٠$ جنيه) وتحميلها على مصروفات الشهر، حيث جعلنا حساب الفوائد المدينة (مصروف) مديناً، وجعلنا حساب الفوائد المدينة المستحقة (التزام) دائناً.

وباجراء التسويات السابقة على ورقة العمل يمكن التوصل الى الأرصدة الجديدة للحسابات كما تظهر في ميزان المراجعة بعد التسويات حيث نجد مثلاً أن حساب المواد والمهمات كان رصيده مديناً بمبلغ ٦٧٠٠ جنيه قبل التسوية، وجعل دائناً في التسوية رقم (٧) بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه تستنزل من رصيده المدين ليصبح الرصيد بعد التسوية مديناً بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. ونجد مثلاً أن مخصص اهلاك الأثاث كان رصيده دائناً بمبلغ ١٥٠٠ جنيه قبل التسويات، وجعل دائناً بالتسوية رقم (٨) بمبلغ ٥٠ جنيه تضاف لرصيده الدائن ليصبح ١٥٥٠ جنيه.

ومن واقع ورقة العمل يتم اجراء قيد التسوية التالي (يمكن اجراء كل قيد على حدة):

	من مذكورين:
٥٠	حـ/التأمين ضد الحريق
٣٥٠	حـ/ايجار المباني
٥٠	حـ/الفوائد الدائنة المستحقة
٣١٢٠	حـ/الأجور
٤١٣٠	حـ/المصروفات العمومية
٨٩٥٠	حـ/تكلفة البضاعة المباعة
٢٧٠٠	حـ/مواد ومهمات مستخدمة
٥٠	حـ/اهلاك أثاث وتركيبات
١٠٠	حـ/اهلاك سيارات
١٥٠	حـ/فوائد مدينة

٥٠	الى مذكورين:
٥٠	حـ/الايجار المقدم
٣٠٠	حـ/التأمين المقدم
٥٠	حـ/الايجار المستحق
٣١٢٠	حـ/الفوائد الدائنة
٤١٣٠	حـ/الأجور المستحقة
٨٩٥٠	حـ/مصروفات عمومية مستحقة
٢٧٠٠	حـ/البضاعة
٥٠	حـ/المواد والمهمات
١٠٠	حـ/مخصص اهلاك أثاث
١٥٠	حـ/مخصص اهلاك سيارات
	حـ/فوائد مدينة مستحقة
	اثبات التسويات عن الشهر

وبترحيل هذا القيد الى الحسابات الخاصة به، تصبح حسابات الايـرادات والمصروفات معدة للاقفال في الحساب الختامي عن الشهر. هذا وقد قمنا بترحيل التسويات الخاصة بالحسابات الواردة في ميزان المراجعة قبل التسويات في الحسابات التي سبق فتحها في البند السابق. أما الحسابات التي نشأت عن التسويات فنعرضها فيما يلي (ويراعى أننا ميزنا قيودالتسوية في الحسابات المختلفة بوضع لفظة (تسوية) وضعت بين قوسين مقابل كل قيد تسوية يتم ترحيله للحسابات. ويظهر ميزان المراجعة قبل إجراء التسويات الرصيد السابق على قيد التسوية مباشرة في كل حساب. أما ميزان المراجعة بعد التسويات فتظهر فيه أرصدة الحسابات بعد إجراء التسويات وتعديل أرصدة الحسابات المعنية بها).

حـ/تأمين ضد الحريق

١/٣١	الى حـ/تأمين مقدم (تسوية) من حـ/الحساب الختامي (اقفال)		٥٠	 ٥٠	٥٠ —

حـ/ايجار المباني

١/٣١	الى مذكورين (تسوية)				٣٥٠
	من حـ/الحساب الختامي				
	(اقفال)			٣٥٠	—

حـ/الايجار المستحق

١/٣١	من حـ/ايجار المباني			٣٠٠	٣٠٠
	(تسوية)				

حـ/الفوائد الدائنة

١/٣١	من حـ/الفوائد الدائنة			٥٠	٥٠
	المستحقة (تسوية)				
	الى حـ/الحساب الختامي (اقفال)		٥٠		—

حـ/الفوائد الدائنة المستحقة

١/٣١	الى حـ/الفوائد الدائنة (تسوية)		٥٠		٥٠

حـ/مصروفات عمومية مستحقة

١/٣١	من حـ/مصروفات عمومية			٤١٣٠	٤١٣٠
	(تسوية)				

حـ/تكلفة البضاعة المباعة

١/٣١	الى حـ/البضاعة (تسوية)		٨٩٥٠		٨٩٥٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي				—
	(اقفال)			٨٩٥٠	

حـ/مواد ومهمات مستخدمة

١/٣١	الى حـ/مواد ومهمات (تسوية)		٢٧٠٠		٢٧٠٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			٢٧٠٠	—

حـ/اهلاك أثاث وتركيبات

١/٣١	الى حـ/مخصص اهلاك أثاث (تسوية)		٥٠		٥٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			٥٠	—

حـ/اهلاك سيارات

١/٣١	الى حـ/مخصص اهلاك سيارات (تسوية)		١٠٠		١٠٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			١٠٠	—

حـ/فوائد مدينة

١/٣١	الى حـ/فوائد مدينة مستحقة (تسوية)		١٥٠		١٥٠
١/٣١	من حـ/الحساب الختامي (اقفال)			١٥٠	—

حـ/فوائد مدينة مستحقة

١/٣١	من حـ/فوائد مدينة			١٥٠	١٥٠ —

٣ ـ د ـ قيود الاقفال واعداد الحساب الختامي:

بعد أن يتم اجراء التسويات وإثباتها دفترياً وترحيلها للحسابات الخاصة بها، تصبح أرصدة الحسابات كما هي ظاهرة في ميزان المراجعة بعد التسويات كما يتضح من ورقة العمل. ويمكن للمحاسب أن يعتمد على هذه الأرصدة في إجراء قيود الاقفال واعداد الحساب الختامي، حيث تصبح حسابات الايرادات والمصروفات بعد إجراء التسويات معدة للاقفال في الحساب الختامي، ونعرض فيما يلي قيود الاقفال للمثال التوضيحي.

اقفال حسابات الايرادات:

لما كانت أرصدة حسابات الايرادات دائنة بطبيعتها، فإنها تجعل مدينة بهذه الأرصدة حتى يتم اقفالها، ولما كانت الايرادات تظهر في الجانب الدائن من الحساب الختامي، فإن هذا الحساب يجعل دائناً عند اقفال أرصدة حسابات الايرادات فيه. ويكون القيد كالآتي:

		من مذكورين:
٥٥٧٠		حـ/مبيعات خدمات
١٧٩٥٠		حـ/مبيعات بضاعة
٥٠		حـ/الفوائد الدائنة
	٢٣٥٧٠	الى حـ/الحساب الختامي
		اقفال أرصدة حسابات الايرادات في الحساب الختامي عن شهر يناير.

اقفال حسابات المصروفات:

تكون أرصدة حسابات المصروفات مدينة بطبيعتها، ومن ثم يلزم لاقفالها جعل الحسابات دائنة بها مقابل جعل الحساب الختامي مديناً كالآتي:

٢٤٤٠٠		من حـ/الحساب الختامي
		الى مذكورين:
	٢٠٠	حـ/أرباح وخسائر رأسمالية (رصيد مدين)
	٤٥٢٠	حـ/الأجور

٧٣٣٠ حـ/المصروفات العمومية
٥٠ حـ/تأمين ضد الحريق
٣٥٠ حـ/ايجار مباني
٨٩٥٠ حـ/تكلفة البضاعة المباعة
٢٧٠٠ حـ/مواد ومهمات مستخدمة
٥٠ حـ/اهلاك أثاث وتركيبات
١٠٠ حـ/اهلاك سيارات
١٥٠ حـ/فوائد مدينة
اقفال حسابات المصروفات في الحساب الختامي عن الشهر.

وعند ترحيل قيود الاقفال تصبح حسابات المصروفات والايرادات بدون أرصدة. وقد قمنا بترحيل هذه القيود للحسابات السابقة ووضحنا قيود الاقفال بوضع لفظة (اقفال) مقابل كل منها. ويظهر الحساب الختامي لشركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة كالآتي:

شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة
الحساب الختامي عن شهر يناير ١٩٨٥

جنيه		جنيه	
٢٠٠	الى حـ/أرباح وخسائر رأسمالية	٥٥٧٠	من حـ/مبيعات الخدمات
٤٥٢٠	الى حـ/الأجور	١٧٩٥٠	من حـ/مبيعات البضاعة
٧٣٣٠	الى حـ/المصروفات العمومية	٥٠	من حـ/الفوائد الدائنة
٥٠	الى حـ/التأمين ضد الحريق		
٣٥٠	الى حـ/ايجار المباني		
٨٩٥٠	الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة		
٢٧٠٠	الى حـ/مواد ومهمات مستخدمة		
٥٠	الى حـ/اهلاك أثاث وتركيبات	٨٣٠	رصيد مدين (خسائر الشهر)
١٠٠	الى حـ/اهلاك سيارات		
١٥٠	الى حـ/فوائد مدينة		(من حـ/الأرباح المحجوزة)
٢٤٤٠٠		٢٤٤٠٠	

ولما كانت الايرادات عن الشهر أقل من المصروفات فإن الفرق بينهما يمثل خسائر، وقد ظهر كمتمم حسابي للجانب الدائن من الحساب الختامي، وتخصم الخسائر في العادة من الأرباح المحجوزة إذا كان رصيدها يكفي لتغطية هذه الخسائر، أو تظهر مخصومة من حقوق الملكية في جانب الخصوم في الميزانية. كما يرى البعض إمكانية إظهار الخسائر في جانب الأصول في الميزانية. ونحن نفضل إظهار الخسائر مخصومة من حقوق الملكية، أو إقفالها في حساب الأرباح المحجوزة إن وجدت.

ويكون قيد اقفال الخسائر في الأرباح المحجوزة عن الشهر كالآتي:

٨٣٠		من حـ/الأرباح المحجوزة
	٨٣٠	الى حـ/الحساب الختامي
		اقفال الرصيد المدين لخسائر الشهر في حساب الأرباح المحجوزة.

وبذلك يتبقى من خطوات الدورة المحاسبية اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال وتصوير الميزانية العمومية.

٣ ـ هـ ـ ميزان المراجعة بعد الاقفال وتصوير الميزانية العمومية:

يظهر في ميزان المراجعة بعد الاقفال أرصدة الأصول والخصوم المحولة للفترة المحاسبية التالية. وتمثل الأصول الموارد المتاحة للمشروع للاستخدام في العملية الانتاجية، كما تمثل الخصوم هيكل تمويل الحصول على هذه الموارد ومقدار الالتزامات التي تقع على عاتق المشروع. ويظهر العمودان المخصصان للميزانية العمومية في ورقة العمل في واقع الأمر ميزان المراجعة بعد الاقفال والذي يحتوي على أرصدة حسابات الميزانية، ذلك فيما عدا اقفال خسائر (أو أرباح) الفترة في حساب الأرباح المحجوزة (إن وجدت) وبالتالي يمكن تصوير الميزانية العمومية من ورقة العمل مباشرة وهي للمثال تحت البحث كالآتي:

شركة صبحي عبد الحميد للخدمات والتجارة
الميزانية العمومية في ١٩٨٥/١/٣١

أصول

	جنيه	جنيه
الأصول الثابتة :		
الأثاث والتركيبات	١٢٥٠٠	
ـ مخصص اهلاك	١٥٥٠	
أثاث وتركيبات	——	١٠٩٥٠
السيارات	٩٠٠٠	
ـ مخصص اهلاك	٢١٠٠	
سيارات	——	٦٩٠٠
		——
مجموع الأصول الثابتة		١٧٨٥٠
الأصول المتداولة :		
مواد ومهمات	٤٠٠٠	
بضاعة	١١٣٥٠	
عملاء	٢٦٤٩٠	
أوراق قبض	٥٠٠٠	
ايجار مقدم	١١٥٠	
تأمين مقدم	٥٥٠	
إعلان مقدم	٥٥٠	
فوائد دائنة مستحقة	٥٠	
نقدية	٦٧٦٨٠	
مجموع الأصول المتداولة	——	١١٦٨٢٠
		——
مجموع الأصول =		١٣٤٦٧٠

خصوم

	جنيه	جنيه
حقوق الملكية :		
رأس المال	٧٥٠٠٠	
أرباح محجوزة	٨٤٧٠	
مجموع حقوق الملكية	——	٨٣٤٧٠
الالتزامات		
قرض البنك	٣٠٠٠٠	
دائنون	١٣٥٠٠	
أجور مستحقة	٣١٢٠	
ايجار مستحق	٣٠٠	
مصروفات عمومية مستحقة	٤١٣٠	
فوائد مدينة مستحقة	١٥٠	
	——	
مجموع الالتزامات		٥١٢٠٠
		——
مجموع الخصوم		١٣٤٦٧٠

٤ ـ ملخص استخدامات ورقة العمل:

من المثال التوضيحي السابق يظهر لنا أن ورقة العمل يمكن أن تفيدنا فيما يلي:

- ـ اعداد ميزان المراجعة قبل التسويات.
- ـ اعداد التسويات، واعداد قيود اليومية الخاصة بها.
- ـ اعداد قيود الاقفال، وتصوير الحساب الختامي.
- ـ اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال، واعداد الميزانية العمومية.

ورغم ذلك فيجب أن يكون من المفهوم للقارىء أن ورقة العمل لا تصلح بديلاً لقيود التسوية وقيود الاقفال التي يجب اجراؤها في دفتر اليومية وترحيلها للحسابات الخاصة بها في نهاية الدورة المحاسبية. ذلك بالضرورة لأن دفتر اليومية ودفتر الأستاذ يعدان من السجلات الدائمة للمشروع التي يمكن الرجوع إليها وقت أن تقتضي الحاجة ذلك، أما ورقة العمل فهي مجرد أداة تسهل للمحاسب القيام باجراء التسويات وإجراء قيود الاقفال واعداد الحساب الختامي والميزانية. وفي بعض المشروعات يتم الاعتماد على ورقة العمل لاعداد حساب ختامي وميزانية عمومية على أساس شهري دون إجراء قيود التسوية والاقفال حتى نهاية السنة المالية، حيث يتم اقفال الحسابات بصفة نهائية للسنة المالية المنقضية. ولا شك أن ورقة العمل تعتبر أداة فعالة في هذا الصدد حيث تجعل الاجراءات المحاسبية منظمة، وتساعد في تلخيص العمليات وتقسيمها بما يمكن من تحقيق هذا الغرض (غرض اعداد حساب ختامي وميزانية عمومية على أساس شهري) بسهولة ودقة.

تمارين
على الفصل السابع

التمرين الأول:

أ ـ قامت إحدى الشركات بشراء بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من ١٩٨٤/١/١، وسددت قيمة البوليصة في ذلك التاريخ نقداً حيث بلغ ١٥٠٠ جنيه. وقد تم إجراء القيد الآتي في دفتر اليومية:

١٥٠٠		من حـ/التأمين ضد الحريق (مصروف)
	١٥٠٠	الى حـ/النقدية (أصول)

فإذا علمت أن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام. فالمطلوب منك هو:

١ ـ إجراء قيد التسوية اللازم على هذا الأساس في ١٩٨٤/١٢/٣١، وتصوير الحسابات اللازمة لترحيل القيد إليها وتحديد رصيدها.

٢ ـ قم بعرض طريقة بديلة لإثبات العملية السابقة وإجراء التسوية اللازمة في نهاية ١٩٨٤ وصور الحسابات اللازمة أيضاً.

٣ ـ هل هناك خلاف في النتائج النهائية في كل من الحالتين السابقتين؟.

ب ـ بلغ مخزون البضاعة في بداية السنة المالية لشركة عبد الحميد حسونة التجارية ٥٧٠٠ جنيه، وقد تم شراء بضاعة خلال السنة بعضها نقداً والبعض الأخر على الحساب بلغت في مجموعها ٣٢٣٠٠ جنيه، وفي نهاية السنة المالية وجد أن البضاعة المتبقية تبلغ تكلفتها ٩٢٠٠ جنيه. قم باجراء قيود التسوية والاقفال اللازمة.

جـ ـ تقوم محلات الحذاء الأحمر بسداد أجور عمال البيع عن كل اسبوع في اليوم الأول من الاسبوع التالي. وتبلغ الأجور اليومية ١٠٠ جنيه. وقد انتهت السنة المالية بعد انقضاء خمسة أيام من الأسبوع الأخير فيها. قم باجراء ما يلزم من قيود تسوية.

د ـ تستثمر شركة محلات الصالون الأحمر ٢٠٠٠٠ جنيه في سندات حكومية تتحصل عنها فوائد كل ستة شهور قدرها ٣٠٠ جنيه في أول ابريل وأول اكتوبر من كل عام وتنتهي السنة المالية في ١٢/٣١ . قم بإثبات تحصيل الفوائد الدائنة وباجراء التسويات اللازمة عن عام ١٩٨٤ . صور حسابات الأستاذ اللازمة ثم قم باجراء ما يلزم من قيود اقفال.

هـ ـ قامت شركة التأمين العربية بتأجير أحد مبانيها لشركة التجارة العربية بايجار سنوي يبلغ ٢٤٠٠ جنيه يسدد مقدماً اعتباراً من تاريخ التأجير في ١٩٨٤/٣/١ . قم باجراء القيود اللازمة لاثبات الايجار في دفاتر كل من الشركتين على حدة، ثم قم باجراء قيود التسوية اللازمة في ١٩٨٤/١٢/٣١ حيث تنتهي السنة المالية لكل من الشركتين.

التمرين الثاني:

فيما يلي ميزان المراجعة لشركة السيد حسن حسنين في ١٢/٣١ ، وكذلك بعض المعلومات المفيدة لأغراض اجراء التسويات في نهاية العام.

المطلوب:

قم باعداد ورقة العمل للشركة، وقم باجراء قيود التسوية والاقفال من واقع ورقة العمل للسنة المالية المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١ .

شركة السيد حسن حسنين
ميزان المراجعة في ١٩٨٤/١٢/٣١

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	الحساب	ملاحظات
٨٠٠٠٠		آلات	يبلغ الاهلاك السنوي ١٢٠٠٠ جنيه.
	١٢٠٠٠	مخصص اهلاك آلات	
٤٨٠٠		تأمين مقدم	يغطي سنتين اعتباراً من ٨٤/١/١.
٢٤٠٦٠٠		بضاعة	الموجود منها في ١٢/٣١ يبلغ ٧٤٢٠٠ جنيه.
٤٠٠٠٠		عملاء	منها ١٠٠٠ جنيه مشكوك في تحصيلها.
٨٥٤٠٠		نقدية	
	؟	رأس المال	
	٢٤٠٠٠	قرض البنك	
١٥٠٠		فوائد مدينة	فوائد مستحقة على قرض البنك تبلغ ٢٠٠ جنيه لم تثبت بعد.
	٢٩٥٣٠٠	مبيعات بضاعة	
	٢١٠٠٠	أرباح محجوزة	
٤٥٢٣٠٠	٤٥٢٣٠٠		

التمرين الثالث:

فيما يلي أرصدة حسابات الأستاذ لشركة السيد عبد المتعال في ١٩٨٤/٦/٣٠: نقدية ٣٠٠٠٠ جنيه، عملاء ٥٤٠٠٠ جنيه، مخصص ديون مشكوك فيها ١٥٠٠ جنيه، بضاعة ١٧٢٥٠٠ جنيه، مبيعات بضاعة ٢٤٠٠٠٠ جنيه، تأمين مقدم ٧٥٠ جنيه، دائنون ٣٠٠٠٠ جنيه، مخصص اهلاك آلات ٣٠٠٠ جنيه، آلات ٣٠٠٠٠ جنيه، أرباح محجوزة ٢٤٠٠٠ جنيه، أجور ومرتبات ٥٢٥٠٠ جنيه، مصروفات متنوعة ١٨٧٥٠ جنيه، فإذا علمت أن:

١ ـ ترغب الادارة في زيادة مخصص الديون المشكوك فيها بمبلغ ٧٥٠ جنيه.
٢ ـ يخص السنة المنتهية في ٨٤/٦/٣٠ مبلغ ١٥٠ جنيه من التأمين المقدم.
٣ ـ يبلغ اهلاك الآلات عن السنة ٣٧٥٠ جنيه.
٤ ـ تبلغ الأجور والمرتبات المستحقة في نهاية السنة ٢٨٥٠ جنيه.
٥ ـ تبلغ تكلفة البضاعة المباعة ١٦٠٨٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اعداد ميزان المراجعة قبل التسويات من واقع الأرصدة السابقة على ورقة العمل وتحديد مبلغ رأس المال.
٢ ـ استكمال ورقة العمل واجراء قيود التسوية والاقفال. قم باعداد حسابات أستاذ ذات رصيد متحرك ودون فيها الأرصدة التي تظهر في ميزان المراجعة قبل التسويات ثم قم بترحيل قيود التسوية والاقفال إليها.
٣ ـ قم باعداد الميزانية العمومية للشركة كما تظهر في ١٩٨٤/٦/٣٠.

التمرين الرابع:

بدأت شركة الاتحاد للاتجار في الأدوات الرياضية عملياتها في ٨٤/٣/١. وقد تمت العمليات التالية خلال شهر مارس.

٣/١ حصلت الشركة على رأس مال قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه، واتفقت الشركة مع بعض موردي الأدوات الرياضية على توريد ما قيمته ٣٧٥٠٠ جنيه خلال ثلاثة أيام.

٣/١ حصلت الشركة على رأس مال قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه، واتفقت الشركة مع بعض موردي الأدوات الرياضية على توريد ما قيمة ٣٧٥٠٠ جنيه خلال ثلاثة أيام.

٣/٢ قامت الشركة باستئجار مكان لمزاولة نشاطها مقابل ايجار سنوي قدره ٣٦٠٠ جنيه سدد مقدماً، وقامت الشركة بشراء أثاث وتركيبات قيمتها ٢٢٥٠٠ جنيه سدد منها ١٥٠٠٠ جنيه نقداً.

٤ /٣ ورد للشركة بضاعة من الموردين تبلغ قيمتها طبقاً للفواتـير ٢٥٧٥٠ جنيه سدد منها ١٧٢٥٠ جنيه.

٦ /٣ وردت طلبية من نادي الاتحاد الرياضي يطلب شراء أدوات رياضية بلغت قيمتها ٢٣٠٠٠ جنيه ووعدت الشركة باعدادها في أقرب وقت ممكن.

٩ /٣ بلغت المبيعات النقدية حتى تاريخه بخلاف طلبية نادي الاتحـاد الريـاضي ٧٤٠٠ جنيه، كما بلغت المبيعات على الحساب ٣٠٠٠ جنيه.

٣/١١ قامت الشركة بإرسال طلبية نادي الاتحاد الرياضي وحصلت مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه ووعد الاتحاد بسداد الباقي خلال سبعة أيام.

٣/١٥ اشترت الشركة بضاعة نقداً بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه، وسددت الباقي المستحق من ثمن الأثاث والتركيبات.

٣/١٧ قام صاحب الشركة بشراء سيارة لاستعماله الخـاص من أموالـه الخاصـة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.

٣/١٩ تقدمت الشركة بعطاء في إحدى المناقصات لتوريد أدوات رياضيـة لنادي الصمود الرياضي ورست عليها المناقصة والتي تبلغ قيمتها ٧٢٠٠٠ جنيه كما حصلت الشركة المبلغ المستحق على نادي الاتحاد الرياضي.

٣/٢٢ كانت الشركة قد أبرمت بوليصة تأمين ضد السرقة والحريق لمدة سنة اعتباراً من ٣/١ بلغ قسطها ١٢٠٠ جنيه تم سدادها اليوم عنـدما تكـرم محصل شركة التأمين بالحضور لاستلام المبلغ.

٣/٢٤ أرسلت الشركة بضاعة لنادي الصمود الرياضي بلغ سعـر بيعها ٥١٠٠٠ جنيه تحصل منها ٣٢٠٠٠ جنيه.

٣/٣١ سددت الشركة الأجور والمرتبات المستحقة عن الشهر والبالغ قيمتها ٥٤٥٠ جنيه.

- بلغت المياه والانارة المستخدمة عن الشهر مبلغ ٣٥٠ جنيه لم تسدد بعد.
- قدر أهلاك الأثاث والتركيبات عن الشهر بمبلغ ١٥٠ جنيه.

ـ بلغت مبيعات البضاعة منذ ٣/٩ حتى نهاية الشهر والتي لم تثبت دفترياً بعد ١٢٧٥٠ جنيه على الحساب.

ـ سددت الشركة مبلغ ٤٥٠٠ جنيه للموردين.

المطلوب:

إتخاذ جميع الاجراءات المحاسبية من تحقق وقيد وترحيل واعداد تسويات واقفال حسابات واعداد الحساب الختامي عن شهر مارس والميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٤/٣/٣١.

الباب الثالث
في
الاجراءات المحاسبية والنظام المحاسبي
في المشروعات التجارية والصناعية

مقدمـــة:

بعـد تناول البـاب الثاني لاجـراءات الدورة المحـاسبية بصفـة عـامـة دون تخصيص على أنواع معينة من المشروعات فإن هذا الباب يتناول هذه الاجراءات بدرجة أكبر من التعمق في المشروعات التجارية، وبقدر ملائم للتعرف على طبيعة نشاط المشروعات الصناعية، كما يتنـاول الباب أيضـاً بعض المعامـلات المرتبـطة بمـزاولة النشـاط التجاري والصنـاعي كالمعـالجة المحـاسبية لـلأوراق التجاريـة. وبالاضافة الى ذلك خصص فصلاً في هذا الباب لتناول الدفاتر واليوميات المساعدة والحسابات الاجمالية باعتبارها من الأدوات الضروريـة لإمكان تيسـير الاجراءات المحاسبية في العصر الحديث وبذلك يتكون هذا الباب من ستة فصول كالآتي:

الفصل الثامن: ويتنـاول الاجراءات المحـاسبية للمشـروعات التجـارية، حيث يتناول الاجراءات المتعلقة بالمبيعـات وما يتعلق بهـا من معامـلات ويتناول اجراءات تسجيل تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة المخزون المستمر واجراءات حسابها في ظل طريقة المخزون الدوري، ثم يتناول كيفية عرض المبيعات وتكلفة البضاعة المبـاعة في الحسـاب الختامي في ظـل كل من طـريقتي المخزون، ويـركز الفصل عموماً على المشاكل المتعلقة بتسجيل المبيعات وما يتعلق بها من اجراءات واجراءات تسجيل المشتريات وما يتعلق بها من تسويات بحيث يمكن التوصل الى مجمل الربح وتحديد مفهومه ومضمونه.

أما الفصل التاسع: فيتناول ورقة العمل واعداد الحسابات الختامية والميزانية في المشـروعات التجـارية، ويمثـل استمراراً للفصـل الثامن عـلى أساس طـريقـة المخزون الدوري. ويتنـاول الفصل أقسـام الايرادات والمصـروفات في المنشـآت

التجارية، كما يتناول اجراءات اعداد ورقة العمل واجراء التسويات واعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية في هذه المشروعات، كما يتعرض الفصل أيضاً الى كيفية التصرف في الأرباح الصافية (أو الخسائر) في نهاية الفترة عن طريق عرض مبسط لفكرة حساب التوزيع. وينتهي الفصل بعرض نموذج الميزانية العمومية في المشروعات التجارية.

ويتناول **الفصل العاشر**: المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية. ويوضح الفصل في بدايته أنواع الأوراق التجارية وأركانها، ثم يتناول المعالجة المحاسبية للشيكات الواردة والصادرة، والمعالجة المحاسبية للكمبيالات والسندات الأذنية على اعتبار أنها أوراق قبض، ثم المعالجة المحاسبية للسندات الاذنية والكمبيالات على اعتبار أنها أوراق دفع، ويتعرض الفصل بعد ذلك للمعالجة المحاسبية للكمبيالة الصورية، ثم ينتهي بمثال شامل لعمليات أوراق القبض وأوراق الدفع.

أما **الفصل الحادي عشر**: فيتناول اليوميات والدفاتر المساعدة، حيث يعرض نموذج يومية المبيعات وكيفية استخدامها وعلاقتها باستاذ العملاء واجمالي العملاء ثم يعرض يومية المشتريات وأستاذ الموردين، ثم يوميات مردودات المشتريات وأوراق القبض، وأوراق الدفع، والمقبوضات، والمدفوعات، ثم ينتهي الفصل بعرض ملخص متكامل لليوميات والدفاتر المساعدة وعلاقتها باليومية العامة والأستاذ العام، وعلاقتها بالنظام المحاسبي في ظل مبدأ القيد المزدوج.

ويتناول الفصل الثاني عشر: المحاسبة في المشروعات الصناعية حيث يتعرض للاختلافات الأساسية بينها وبين الاجراءات المحاسبية في المشروعات التجارية وخاصة فيما يتعلق بقياس تكلفة الانتاج واعداد حساب الانتاج.

أما الفصل **الثالث عشر**: والأخير في هذا الباب فيتناول اجراءات تصحيح الأخطاء على اختلاف أنواعها.

الفصل الثامن

في الإجراءات المحاسبية للمشروعات التجارية

١ ـ مقدمـــة:

عـالجنا اجـراءات الدورة المحـاسبية في البـاب المتقـدم بصفـة عـامـة دون تخصيص عـلى المشروعـات التجاريـة. وذلك عـلى الـرغم من أننـا قـد حـددنـا الاجراءات بما يتلاءم بصفة عـامة مـع المشروعـات التجاريـة والخدميـة، غير أن الهدف كان يتـركز عـلى إبراز خـطوات الدورة المحـاسبية وتبسيط اجـراءاتها دون التعرض للتفاصيل والمشاكل التي تترتب على طبيعة عمليات المشروع وتقترن بها.

وسوف نتناول في هذا الفصل بدرجة أكبر من العمق الاجراءات المحاسبية التي تتطلبها طبيعة النشاط في المشروعات التي تزاول نشاطاً تجارياً. وفي مثل هذه المشروعات تكون عمليات شـراء وبيع البضـائع هي النشـاط الغالب إن لم يكن الوحيد للمشروع وتمثل مبيعات البضائـع للعملاء المصـدر الرئيسي، وإن لم يكن الـوحيد لايـرادات المشروع. كـما تمثل تكلفـة البضاعـة المباعـة نسبـة كبيـرة من مصروفاته، وعلى هذا الأساس فإننا سوف نركـز أساسـاً على المعـالجة المحـاسبية لعمليات البيع والشراء في المشروعات التجارية، وما يتطلبه ذلك من إجراءات. وذلـك بالاضـافة الى تـوضيح الـدورة المحاسبيـة في صورتهـا المتكاملة والصـالحة للتطبيق في هذه المشروعات.

٢ ـ المبيعات وما يتعلق بها من إجراءات:

تعتبر مبيعات البضاعة المصدر الرئيسي والهام لايرادات المشروع التجاري. وتأسيسنا على ذلك فلا داعي لتمييزها بتحديد كنهها (البضاعة)، وعادة ما يكتفي باصطلاح «المبيعات» بدلاً من مبيعات البضاعة. ويتم تسجيل المبيعات طبعاً على

أساس أسعار البيع التي تقوم المنشأة بتحميلها لعملائها وليس على أساس الأسعار التي قامت المنشأة بشراء البضاعة على أساسها. ويمثل الفرق بين السعرين ـ الشراء والبيع ـ هامش الربح الذي تحققه المنشأة من عمليات الاتجار في البضائع (والذي يمثل من وجهة النظر الاقتصادية مقابل اضافة منفعة الزمان والمكان)[1]. ويتم تسجيل المبيعات دفترياً، مثلها في ذلك مثل أي ايراد آخر، بجعلها دائنة مقابل جعل حساب النقدية أو العملاء مديناً على حسب كون عملية البيع قد تمت نقداً أو على الحساب. فإذا بلغت المبيعات ليوم معين ١٥٠٠٠ جنيه مثلاً، والمبيعات الآجلة لنفس اليوم ٦٥٠٠ جنيه. فإن تسجيل المبيعات يكون كالآتي:

		من مذكورين:
١٥٠٠٠		حـ/ النقدية
٦٥٠٠		حـ/ العملاء
	٢١٥٠٠	الى حـ/ المبيعات
		إثبات المبيعات طبقاً للفواتير بتاريخ . . . واثبات المتحصل بمستندات . .

ولاجراء مثل هذا القيد يلزم التحقق من شحن المبيعات للعملاء، كما يلزم التحقق من موافقة الادارة على البيع بالأجل. وعادة ما يقوم البائع باعداد فاتورة بالبضاعة المباعة يتم بمقتضاها تسليم المشتري المبيعات النقدية كما يتم إرسالها أيضاً للعميل في حالة المبيعات الآجلة عند شحن البضاعة إليه. وتظهر الفاتورة في العادة طبيعة البضاعة المباعة، وأسعارها، وكمياتها والمبلغ المطلوب من العميل، وشروط

(١) يتم اضافة المنفعة من وجهة النظر الاقتصادية عن طريق التشكيل بالتصنيع ويطلق على ما يتم اضافته من منافع بهذه الطريقة «منفعة التشكيل»، كما قد تضاف المنفعة لسلعة معينة بانتقالها من مكان وفرتها الى مكان ندرتها ويطلق على المنفعة في هذه الحالة «منفعة المكان»، كما قد تضاف المنفعة للسلعة بتخزينها في أوقات وفرتها حتى تحين أوقات ندرتها ويطلق على المنفعة في هذه الحالة «منفعة الزمان»، وأخيراً فقد تضاف المنفعة بالحيازة والتملك وخاصة فيما يتعلق بالأشياء النادرة الثمينة القيمة من وجهة نظر الحائز لها ويطلق على المنفعة في هذه الحالة «منفعة الحيازة».

السداد. وتعتبر صورة الفاتورة مستنداً أساسياً لاجـراء القيد السـابق. ويمكن أن تتخذ الفاتورة الشكل الموضح بالنموذج رقم (١).

نموذج رقم (١) ـ الفاتورة

رقم ٢٧١٤٣ التاريخ: ١٩٨٤/١/٢٥				شركة محلات الشواربي التجارية ٧ شارع الهلافيت ـ بغداد
المطلوب من: السيد الهادي الطلحاوي وشركاه شارع الزهير المعبدي ـ البلدة				تاريخ الشحن: اليوم طريقة الشحن: الشاحنات المتحدة
كلي مليم جنيه	جزئي مليم جنيه	سعر مليم جنيه	الكمية	بيان
	ـ ٤٨٠	ـ ١٢	٤٠	راديو سانيو AM.FM طراز S 128
	ـ ٣٠٠	ـ ٢٠	١٥	مسجل JVC
ـ ١٢١٦٠				جملة المطلوب (اثني عشر ألفاً ومائة وستون جنيهاً)
شروط السداد: ١٠ أيام من تاريخه.				

وتمثل المبيعات التي يتم إثباتها بهذه الطريقة على مدار الفترة المحاسبية اجمالي الايرادات التي تتحقق للمشروع من هذا النشاط. والى هنا لم تختلف في الواقع عن الاجراءات التي سبق عرضها في الباب المتقدم. إلا أن طبيعة النشاط التجاري لا تكون في الغالب بهذه البساطة. فالبضاعة المباعة قد يردها العميل لسبب أو لآخر، كما قد تتلف مثلاً أثناء الشحن بصفة جزئية بما قد يدفع العميل الى طلب تخفيض ثمنها، كما أن ثمن البيع قد لا بتحصل كله بل يمنح العميل خصم حتى تشجعه الشركة البائعة على سرعة سداد القيمة. ويترتب على هذه الأسباب أن إجمالي قيمة

المبيعات التي تتم خلال الفترة المحاسبية قد لا تمثل الايرادات الفعلية التي يحققها المشروع من هذا النشاط، ما لم يؤخذ في الاعتبار مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح به للعملاء من قيمة المبيعات.

٢ ـ أ ـ مردودات المبيعات، ومسموحات المبيعات:

تمثل مردودات المبيعات ما يقوم العملاء بإرجاعه من بضاعة تم شرائها من المشروع أو المنشأة لسبب أو لآخر، مثل عدم مطابقتها للمواصفات، أو عدم صلاحيتها للاستخدام. وعندما يقوم العملاء برد البضاعة التي سبق شراؤها من المنشأة، والتي اعتبرت من وجهة نظرها مبيعات، فإن ذلك لا شك سوف يؤدي الى نقص الايرادات التي سبق تسجيلها دفترياً. ويمكن في هذه الحالة إلغاء قيد المبيعات بقيد عكسي بالقدر الذي يمثل البضاعة المباعة والمرتدة. فإذا بلغت مردودات المبيعات ليوم معين مثلاً ٣٥٠ جنيه، منها ١٥٠ جنيه تمثل مبيعات نقدية والباقي على الحساب. فإن القيد في هذه الحالة يمكن أن يكون كالآتي:

٣٥٠		من حـ/المبيعات
		الى مذكورين:
	١٥٠	حـ/النقدية
	٢٠٠	حـ/العملاء
		إثبات البضاعة المباعة والمرتدة من العملاء بتاريخ . . .

ولما كانت البضاعة المرتدة تعتبر من المؤشرات المفيدة للادارة للتعرف على مدى نجاحها في إرضاء عملائها فإن إثباتها بمثل القيد السابق لا يؤدي الى معرفة مقدارها خلال الفترة المحاسبية على وجه التحديد. ولذلك فقد جرت العادة في العرف المحاسبي على إثبات ارتداد البضاعة المباعة في حساب مستقل يسمى حساب مردودات المبيعات، وهو حساب عكسي للمبيعات، أي حساب مدين بطبيعته. ويجعل هذا الحساب مديناً بالمردودات التي تتم من مبيعات الفترة المحاسبية، ثم يقفل في الحساب الختامي في نهايتها مثلما تقفل حسابات

المصروفات. وعلى هذا الأساس يكون الاثبات السليم لعملية المردودات السابقة كالآتي:

٣٥٠		من حـ/مردودات المبيعات	
		الى مذكورين:	
	١٥٠	حـ/النقدية	
	٢٠٠	حـ/العملاء	
		اثبات البضاعة المباعة والمرتدة من العملاء بتاريخ . . .	

وتمثل مسموحات المبيعات تخفيضات في ثمن بيع البضاعة للعملاء بعد تمام عملية البيع وإثباتها دفترياً. فقد يرى العميل عدم مطابقة البضاعة للمواصفات التي طلبها. وبدلاً من ردها للمنشأة أو الشركة البائعة، يطلب منها إجراء تخفيض في السعر. وعادة ما يتم قبول طلب العميل إذا رأت الشركة ما يبرر ذلك. كما قد تتلف البضاعة المباعة عند وأثناء عملية شحنها للعميل بصفة جزئية تؤدي الى انخفاض قيمتها مع استمرار صلاحيتها للاستخدام (كدرجة ثانية مثلاً) بما يدفع العميل الى طلب تخفيض في سعرها. ويكون لمسموحات المبيعات نفس الأثر الخاص بمردودات المبيعات فيما يختص بتخفيض ايرادات المبيعات الاجمالية. وتسجل مسموحات المبيعات في حساب بهذا الاسم يخصص لهذا الغرض ويجعل مدينا بالمسموحات التي تقرها الشركة لعملائها على مدار الفترة المحاسبية.

ولتوضيح ما تقدم نفترض المثال التالي:

قامت شركة التجارة الحديثة ببيع بضائع لعملائها في يوم ٤/١٥ بمبلغ ٢٦٧٥٠ جنيه تحصل منها نقداً ١٣٢٠٠ جنيه. وفي يوم ٤/١٧ قام بعض العملاء برد بضائع للشركة قيمتها ٢٣٤٠ جنيه، منها ١٢١٥ جنيه ردت للعملاء نقداً، وفي يوم ٤/١٨ طلب أحد العملاء تخفيض ٤٦٠ جنيه من سعر البضاعة التي اشتراها على الحساب من شركة التجارة الحديثة نظراً لوجود بعض التلفيات البسيطة فيها ومنحته الشركة السماح المطلوب. ويتم تسجيل هذه العمليات كالآتي:

		اثبات المبيعات في ١٥/٤ :
		من مذكورين :
١٣٢٠٠		حـ/النقدية
١٣٥٥٠		حـ/العملاء
	٢٦٧٥٠	الى حـ/المبيعات
		اثبات مبيعات اليوم طبقاً للفواتير.

		اثبات المردودات في ١٧/٤ :
٢٣٤٠		من حـ/مردودات المبيعات
		الى مذكورين :
	١٢١٥	حـ/النقدية
	١١٢٥	حـ/العملاء
		اثبات مردودات المبيعات عن اليوم.

		اثبات مسموحات المبيعات في ١٨/٤ :
٤٦٠		من حـ/مسموحات المبيعات
	٤٦٠	الى حـ/العملاء
		تخفيض سعر البضاعة للعميل... نظراً...
		مذكرة الاضافة الصادرة منا رقم... بتاريخ...

ويكون قيد مردودات المبيعات ومسموحاتها في العادة مستنداً الى ما يطلق عليه مذكرات الخصم والاضافة. فالعميل الذي يشتري بضاعة على الحساب (أو بالأجل) ثم يقوم بردها للشركة البائعة أو جزء منها يرفق معها مذكرة خصم على حساب الشركة لديه تفيد الشركة أن حسابها «الدائن» لدى العميل قد جعل مديناً بقيمة البضاعة المرتدة بتاريخ كذا. وتقوم الشركة البائعة بالرد على العميل بإرسال مذكرة اضافة تفيد العميل أن قيمة البضاعة المرتدة قد أضيف الى حسابه، أي جعل حساب العميل دائناً بها. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمسموحات المبيعات.

هذا، ويرى المحاسبون أن مسببات رد البضاعة المباعة قد لا تختلف عن الأسباب التي تؤدي الى منح تخفيضات في سعرها. وعلى هذا الأساس لا يفرق

الكثير منهم بين مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات كل في حساب مستقل، وإنما يفضلون معالجة المسموحات والمردودات في حساب واحد يطلق عليه حساب مردودات ومسموحات المبيعات. ويستوي عندنا البديلان.

٢ ـ ب ـ الخصم التجاري، والخصم النقدي:

تقوم المشروعات التجارية والصناعية، وخاصة منها ما يزاول تجارة الجملة باصدار قوائم أسعار لبضائعها على أساس سنوي، وغالباً ما تمثل هذه القوائم أسعار التجزئة. ويمنح كبار عملاء هذه المشروعات خصماً على هذه الأسعار يصل الى نسب كبيرة قد تصل الى ٣٠٪ منها، وخاصة إذا كان هؤلاء العملاء يقومون بشراء هذه البضائع للاتجار فيها. كما قد تؤدي التقلبات التي تحدث في الطلب والعرض في السوق في كثير من الأحيان الى عدم واقعية الأسعار المنشورة في قوائم الأسعار مما يضطر المشروع الى ضرورة تغييرها. وبدلاً من إصدار قوائم أسعار جديدة غالباً ما يقوم المشروع باصدار جداول يطلق عليها جداول الخصم التجاري من الأسعار الموضحة في قوائم الأسعار المصدرة. وقد يكون الخصم التجاري في صورة نسبة واحدة تطبق في جميع الحالات أو يكون في صورة سلسلة من النسب التي يجري تطبيقها على السعر الوارد في قوائم الأسعار على التوالي وتطبق هذه الحالة الأخيرة على وجه الخصوص إذا تم إجراء عدة تخفيضات متتالية في السعر المنشور على مدار الفترة المحاسبية.

ولنفترض على سبيل المثال أن سعر بيع الوحدة من سلعة معينة كما ورد في قوائم الأسعار هو ١٠ جنيه للمستهلك وأن الشركة تمنح كبار عملاءها خصماً تجارياً على هذا السعر قدره ٢٠٪، وقد قام أحد هؤلاء العملاء بشراء ١٠٠٠ وحدة من الشركة، وعلى هذا الأساس يكون حساب الخصم التجاري كالآتي:

جنيه	جنيه	
	١٠٠٠٠	السعر طبقاً لقائمة الأسعار (١٠ × ١٠٠٠)
	٢٠٠٠	ـ خصم تجاري بواقع ٢٠٪
٨٠٠٠		سعر البيع (للألف وحدة)

أما إذا كان الخصم التجاري الممنوح لهذا العميل يتكون من سلسلة من النسب تطبق على التوالي، كأن يكون الخصم مثلاً ٢٠٪، ١٠٪، ٥٪، فإن حساب سعر البيع في هذه الحالة يكون كالآتي:

		١٠٠٠٠	السعر طبقاً لقائمة الأسعار
		٢٠٠٠	ـ الخصم الأول بواقع ٢٠٪
	٨٠٠٠		
	٨٠٠		ـ الخصم الثاني بواقع ١٠٪
٧٢٠٠			
٣٦٠			ـ الخصم الثالث بواقع ٥٪
٦٨٤٠			سعر البيع (للألف وحدة)

ويكون مجموع الخصم التجاري في الحالة الأخيرة ٣١٦٠ جنيه. ويظهر الخصم التجاري في العادة في الفاتورة الموجهة من البائع للمشتري ولا يثبت في دفاتر البائع ولا في دفاتر المشتري، وإنما تسجل المبيعات في دفاتر البائع بصافي سعر البيع بعد استبعاد الخصم التجاري، كما تسجل المشتريات في دفاتر المشتري (كما سيرد فيما بعد) بصافي سعر الشراء بعد استبعاد الخصم التجاري. وبالتالي فلا يزيد الخصم التجاري عن كونه إجراء لتحديد سعر البيع الفعلي لا أكثر ولا أقل.

ويعد خصم الكمية في كثير من الأحيان من نفس طبيعة الخصم التجاري. وخصم الكمية هو عبارة عن تنزيل من أسعار قوائم البيع لتشجيع المشتري على شراء كميات كبيرة. وإذا منح خصم الكمية للعميل عند تمام عملية البيع ولم يكن مشروطاً بشرط سابق أو لاحق، فإنه يعامل معاملة الخصم التجاري. بمعنى أنه يستنزل من أسعار قوائم البيع على الفاتورة دون قيده دفترياً. أما إذا كان خصم الكمية متوقف على تحقق شرط معين لا يمكن التأكد من تحققه مقدماً، ففي هذه الحالة يتم إثباته في الدفاتر.

ولنفرض مثلاً أن أحد العملاء طلب شراء ٥٠٠ وحدة من سلعة معينة من شركة النصر للتجارة حيث سعر الوحدة طبقاً لقوائم أسعار الشركة ١٢ جنيه. ولنفرض أن الشركة قد عرضت على العميل منحه خصماً في السعر يعادل ٣٠٪ إذا

قام بشراء ١٠٠٠ وحـدة بدلاً من ٥٠٠ وحـدة. فقبل العميـل مباشـرة واشترى ١٠٠٠ وحدة. ففي هذه الحـالة يعـالج خصم الكميـة معالجـة الخصم التجاري كالآتي:

جنيه	جنيه	
	١٢٠٠٠	السعر طبقاً لقائمة الأسعار (١٠٠٠ × ١٢)
	٣٦٠٠	ـ خصم كمية ٣٠٪
٩٤٠٠	ـــــــ	سعر البيع الفعلي

وفي هذه الحالة يجب أن لا يظهر خصم الكمية في دفاتر البائع أو المشتـري لأنه يعد في واقع الأمر بمثابة خصم تجاري.

ولنفرض في مثالنا السابق فـإن الشركـة قد عـرضت على العميـل العرض البديل التالي: يمنح العميل خصم ١٠٪ اذا بلغت مشترياته خـلال العام ١٠٠٠ وحدة، ثم ٥٪ اذا بلغت مشترياته ١٥٠٠ وحـدة أو زادت عن ذلك. ففي هـذه الحالة يتوقف منح خصم الكمية للعميل على قيامه بشراء الكميات المحددة. فإذا قام بشراء ٩٥٠ وحدة مثلاً خلال العام فإنه يحاسب على أسعار القائمة ١٢ جنيه دون خصم كمية، أما إذا بلغت مشترياته ١٠٠٠ وحدة فإنه حينئذ يستحق خصم الكمية بنسبة ١٠٪ بأثر رجعي. ويسري هذا السعر المخفض حتى تصل مشترياته الى ١٥٠٠ وحدة حيث يمنح خصم كميـة حينئذ بنسبـة ٥٪ اضافيـة بأثـر رجعي وهكذا. وفي مثل هذه الحالة الأخيرة لا مفر من إظهار خصم الكميـة في الدفـاتر عندما يتحقق الشـرط المؤدي لاكتساب العميـل له. ولنفـرض في هذا المثـال أن العميل:

١ ـ لم تصل مشترياته من الشركة الى ١٠٠٠ وحدة خلال العام.
٢ ـ بلغت مشترياته من الشركة ١٢٠٠ وحدة خلال العام.
٣ ـ بلغت مشترياته من الشركة ١٦٠٠ وحدة خلال العام.

ففي الحالة الأولى لن يستحق للعميل خصماً للكمية، وتسجل المبيعات في

دفاتر الشركة (والمشتريات في دفاتر العميل) بسعر القائمة على أساس ١٢ جنيه للوحدة.

وفي الحالة الثانية تسجل المبيعات في دفاتر الشركة (والمشتريات في دفاتر العميل) على أساس سعر القائمة ١٢ جنيه حتى تصل الكمية الى ١٠٠٠ وحدة، ثم يمنح العميل خصم كمية بمعدل ١٠٪ على الـ ١٠٠٠ وحدة حينئذ، ثم يستمر منح الخصم على الـ ٢٠٠ وحدة الاضافية. وتكون قيود الاثبات الدفتري في دفاتر شركة النصر للتجارة كالآتي:

إثبات المبيعات بسعر البيع المحدد في القائمة (١٠٠٠ وحدة الأولى × ١٢ جنيه):

١٢٠٠٠		من حـ/العملاء
	١٢٠٠٠	الى حـ/المبيعات

اثبات خصم الكمية عند بلوغ المبيعات للعميل ١٠٠٠ وحدة:

١٢٠٠		من حـ/خصم الكمية
	١٢٠٠	الى حـ/العملاء (العميل فلان)
		إثبات خصم الكمية بواقع ١٠٪ من سعر القائمة على ١٠٠٠ وحدة طبقاً للاتفاق مع العميل.

اثبات مبيعات ٢٠٠ وحدة وخصم الكمية:

		من مذكورين:
٢١٦٠		حـ/العملاء
٢٤٠		حـ/خصم الكمية
	٢٤٠٠	الى حـ/المبيعات
		إثبات المبيعات مع خصم الكمية الممنوح للعميل طبقاً للاتفاق.

ويلاحظ في هذه الحالة أنه ما لم يتحقق الشرط الموجب لمنح خصم الكمية ما كان ليظهر بدفتر الشركة.

أما الحالة الثالثة فإنها استمرار للحالة الثانية ومتوقفة عليها وتكون القيود الدفترية كالآتي:

تسجيل مبيعات ٣٠٠ وحدة المكملة للـ ١٥٠٠ وحدة المتفق عليها:

		من مذكورين
٣٢٤٠		حـ/العملاء
٣٦٠		حـ/خصم الكمية
	٣٦٠٠	الى حـ/المبيعات

اثبات خصم الكمية الاضافي بمعدل ٥٪ من صافي ثمن بيع ١٥٠٠ وحدة بعد استبعاد الخصم الأول:

٨١٠		من حـ/خصم الكمية
	٨١٠	الى حـ/العملاء (العميل فلان)
		خصم كمية اضافي بمعدل ٥٪ لبلوغ مشتريات العميل ١٥٠٠ وحدة طبقا للاتفاق (١٦٢٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$).

اثبات مبيعات ١٠٠ وحدة فيما زاد عن ١٥٠٠ وحدة:

		من مذكورين:
١٠٢٦		حـ/العملاء
١٧٤		حـ/خصم الكمية
	١٢٠٠	الى حـ/المبيعات
		مبيعات ١٠٠ وحدة بسعر ١٢ جم وخصم كمية بمعدل ١٠٪ ثم ٥٪.

ويجب أن يراعي في مثل هذه الأحوال أن شروط منح خصم الكمية هي التي تحدد طريقة حسابه، فكان من الممكن مثلاً في مثالنا السابق أن تكون الشروط: ٥٠٠ وحدة الأولى بسعر القائمة: ٥٠٠ وحدة التالية بخصم ١٠٪، ٥٠٠ وحدة

التالية بخصم ١٥٪ وهكذا. ففي هذه الحالة لا يوجد خصم كمية على الـ ٥٠٠ وحدة الأولى، كما أن الخصم على الـ ٥٠٠ وحدة الثانية والثالثة يمكن اعتباره خصم تجاري لأن شرط اكتساب العميل له ليس له أثر رجعي.

كما يقوم البائع في كثير من الأحيان بمنح العميل (المشتري) خصماً نقدياً لتشجيعه على سداد قيمة مشترياته بسرعة. ويطلق على هذا الخصم الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع. ويتوقف وجود الخصم النقدي على السياسة الائتمانية للمشروع قبل عملائه. فإذا كانت كل مبيعات المشروع تتم نقداً، فليس هناك في مثل هذه الحالة خصماً نقدياً. وإنما يلزم لوجود الخصم النقدي أن يمارس المشروع سياسة البيع الآجل لعملائه، بما قد يؤدي به الى منح العملاء الذين يقومون بسداد حساباتهم بسرعة خصماً على مشترياتهم يطلق عليه الخصم النقدي تشجيعاً لهم على ذلك.

وتوضح شروط منح الائتمان للعملاء الفترة المتاحة لهم للسداد وكذلك نسبة الخصم النقدي والفترة التي يمكن اكتساب العميل له فيها إذا تم السداد في خلالها. وغالباً ما تظهر هذه الشروط على الفاتورة التي يصدرها البائع للمشتري بقيمة البضاعة المباعة. فيذكر مثلاً أن السداد يجب أن يكون في خلال ٣٠ يوم، وإذا قام العميل بعملية السداد خلال ١٠ أيام يمنح خصم نقدي قدره ٢٪. ويمكن اختصار ذلك في صورة مصطلحات تجارية متعارف عليها كالآتي (٢٪١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم) بمعنى أن العميل يمنح خصم نقدي ٢٪ إذا قام بالسداد خلال ١٠ أيام، وإلا يلتزم بسداد القيمة بالكامل دون خصم في خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً.

ولما كان منح الخصم النقدي مشروطاً بتحقق عملية السداد في خلال فترة محددة، وهو أمر غير مؤكد، فإن المبيعات يتم تسجيلها بسعر البيع الكامل قبل استبعاد الخصم النقدي. وعندما تتحقق الواقعة المؤدية لاكتساب العميل للخصم بقيامه بالسداد في الفترة المحددة، فإنه يلزم إثبات الخصم النقدي دفترياً. ولنفترض أن شركة حسونة باعت لحسن بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه على الحساب

بالشروط التالية: ٥٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم. فيتم إثبات عملية البيع في دفاتر شركة حسونة كالآتي:

١٠٠٠٠		من حـ/العملاء (حسن)
	١٠٠٠٠	الى حـ/المبيعات
		مبيعات آجلة لحسن فاتورتنا رقم . . . بتاريخ .

وإذا لم يقم العميل بالسداد خلال عشرة أيام فإنه يلتزم بسداد القيمة بالكامل في مدة شهر من تاريخ البيع. أما إذا قام العميل بالسداد خلال العشرة أيام المكسبة للخصم فإن حساب الخصم وإثباته يكون كالآتي:

الخصم النقدي = ١٠٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٥٠٠ جنيه.

صافي القيمة التي يسددها العميل ٩٥٠٠ جنيه

اجمالي قيمة الفاتورة ١٠٠٠٠ جنيه

ويكون إثبات التحصيل من العميل وإثبات الخصم النقدي كالآتي:

		من مذكورين
٩٥٠٠		حـ/النقدية
٥٠٠		حـ/الخصم النقدي المسموح به
	١٠٠٠٠	الى حـ/العملاء (العميل حسن)
		سداد العميل لحسابه خلال فترة استحقاق الخصم النقدي بواقع ٥٪.

ويلاحظ أن الخصم النقدي يسري على مبيعات سابقة لتاريخ اكتسابه، ومن ثم يصبح واجب التسجيل في الدفاتر.

٢ ـ جـ ـ ملخص اجراءات تسجيل المبيعات والحسابات الخاصة بها:

يتضح لنا مما تقدم أن الحسابات التي تحدد مقدار الايرادات المحققة فعلاً عن عمليات البيع تتلخص في الآتي:

١ ـ حساب المبيعات: ويجعل دائنا بقيمة المبيعات النقدية والآجلة طبقاً للفواتير بعد استبعاد الخصم التجاري إن وجد، وحساب المبيعات حساب دائن بطبيعته.

٢ ـ حساب مردودات المبيعات: ويجعل مدينا بقيمة ما يقوم العملاء برده من بضائع طبقاً للأسعار التي قاموا بشرائها بها، وسواء كانت هذه المردودات من مبيعات نقدية أو آجلة. وحساب مردودات المبيعات حساب مدين بطبيعته.

٣ ـ حساب مسموحات المبيعات: ويجعل مدينا بقيمة تخفيضات السعر التي تمنحها الشركة البائعة لعملائها نتيجة عدم مطابقة البضائع المباعة للمواصفات التي يطلبها العميل أو نتيجة التلفيات البسيطة التي تحدث بها نتيجة عمليات الشحن والنقل. وحساب مسموحات المبيعات حساب مدين بطبيعته. هذا ويمكن جمع حساب المردودات والمسموحات في حساب واحد كما سبق أن ذكرنا.

٤ ـ خصم الكمية إذا كان هناك مبرر لاثباته: ويجعل مدينا بقيمة الخصم الممنوح للعملاء طبقاً للنسب المتفق عليها معهم إذا تحقق الشرط الذي يكسب العملاء له وكان يسري على المبيعات لهم بأثر رجعي. وهو أيضاً من الحسابات المدينة بطبيعتها.

٥ ـ الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع: ويجعل مدينا بقيمة الخصم الممنوح للعملاء طبقاً للنسب التي تقررها الشركة البائعة إذا تحقق شرط اكتساب العملاء له. وهو أيضاً من الحسابات المدينة بطبيعتها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن صافي المبيعات تتمثل في إجمالي المبيعات (دائن) مخصوما منها المسموحات والمردودات والخصم (وهي حسابات مدينة). ونقدم فيما يلي مثالاً مبسطاً لزيادة الموضوع ايضاحاً.

قامت شركة الأثاثات الحديثة بالعمليات الآتية خلال شهر يناير:

١ /١ ـ باعت بضاعة للعميل ممدوح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً. وباعت بضاعة للعميل شعيب بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه بشروط ٣٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم.

٣ /١ ـ قام ممدوح برد بعض الأثاث الذي بلغت قيمته ١٧٠٠ جنيه وتسلم القيمة نقداً، كما طلب شعيب من الشركة تخفيض سعر بعض القطع التي تسلمها بمبلغ ١٣٠٠ جنيه لوجود بعض التلفيات بها، وقد منحته الشركة السماح المطلوب.

٥ /١ ـ باعت الشركة للعميل غسان بضاعة تبلغ قيمتها طبقاً لقوائم الأسعار ٢٠٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ٢٠٪، ١٠٪، ٥٪ على التوالي على الحساب وشروط سداد ٢٪ ٧ أيام، صافي ١٥ يوم.

٧ /١ ـ قام العميل شعيب بسداد المستحق عليه.

١٠/١ ـ باعت الشركة بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه نقداً، ١٣٥٠٠ جنيه على الحساب.

١٤/١ ـ قام العميل غسان بسداد المستحق عليه وتم رد بضاعة من مبيعات يوم ١٠/١ النقدية قيمتها ٣٠٠٠ جنيه، ومن المبيعات الآجلة لنفس اليوم بمبلغ ٥٠٠ جنيه.

ويكون إثبات هذه العمليات دفترياً كالآتي:

١/١ ـ تسجيل المبيعات باجمالي القيمة:

		من مذكورين
٥٠٠٠		حـ/النقدية
١٥٠٠٠		حـ/العملاء (شعيب)
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المبيعات
		اثبات المبيعات النقدية والآجلة لليوم بشروط ٣٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم.

١/٣ : إثبات المرتجعات (المردودات) النقدية والمسموحات :

من مذكورين :

١٧٠٠		حـ/مردودات المبيعات	أو من حـ/مردودات
١٣٠٠		حـ/مسموحات المبيعات	ومسموحات المبيعات

الى مذكورين :

	١٧٠٠	حـ/النقدية
	١٣٠٠	حـ/العملاء (شعيب)

مردودات نقدية ومسموحات للعميل شعيب

١/٥ : حساب الخصم التجاري وإثبات المبيعات لغسان :

			٢٠٠٠٠	سعر البيع طبقاً للقائمة
			٤٠٠٠	ـ خصم تجاري أول بنسبة ٢٠٪
		١٦٠٠٠		
		١٦٠٠		ـ خصم تجاري ثاني بنسبة ١٠٪
	١٤٤٠٠			
	٦٢٠			ـ خصم تجاري ثالث بنسبة ٥٪
١٣٧٨٠				سعر البيع الفعلي.

ويكون قيد المبيعات كالآتي :

١٣٧٨٠		من حـ/العملاء (غسان)
	١٣٧٨٠	الى حـ/المبيعات

مبيعات على الحساب لغسان بشروط ٢٪ ٧ أيام، صافي ١٥ يوم.

١/٧ : حساب الخصم النقدي للعميل شعيب وسداد حسابه :

المبيعات للعميل ١٥٠٠٠ جنيه

يخصم المسموحات ١٣٠٠ جنيه

المبلغ المستحق عليه الخصم النقدي ـــــــ ١٣٧٠٠ جنيه

الخصم النقدي بمعدل ٣٪ = ١٣٧٠٠ × $\frac{٣}{١٠٠}$ = ٤١١ جنيه

ويكون القيد كالآتي :

		من مذكورين :
١٣٢٨٩		حـ/النقدية
٤١١		حـ/الخصم النقدي المسموح به
	١٣٧٠٠	الى حـ/العملاء (العميل شعيب)
		إثبات سداد العميل لحسابه خلال فترة السماح ومنحه خصم نقدي بمعدل ٣٪ طبقاً لشروط السداد.

١/١٠ : إثبات المبيعات :

		من مذكورين :
١٥٠٠٠		حـ/النقدية
١٣٥٠٠		حـ/العملاء
	٢٨٥٠٠	الى حـ/المبيعات

١/١٤ : قيام العميل (غسان) بسداد حسابه :

يقوم العميل بسداد الحساب بالكامل دون منحه خصماً نقدياً لأن تاريخ السداد يلي فترة استحقاق الخصم (٢٪/٧ أيام، صافي ١٥ يوم من تاريخ ١/٥) :

١٣٧٨٠		من حـ/النقدية
	١٣٧٨٠	الى حـ/العملاء (غسان)
		سداد العميل غسان لرصيد حسابه

إثبات مردودات المبيعات :

٣٥٠٠		من حـ/مردودات المبيعات
		الى مذكورين :
	٥٠٠	حـ/العملاء
	٣٠٠٠	حـ/النقدية
		إثبات مردودات نقدية ٣٠٠٠ جنيه وآجلة ٥٠٠ جنيه.

وتظهر حسابات الأستاذ الخاصة بالمبيعات والمردودات والخصم كالآتي:

حـ/المبيعات

التاريخ	بيان	صفحة اليومية	مدين	دائن	رصيد
١/ ١	من مذكورين (نقدية وعملاء)			٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١/ ٥	من/العملاء			١٣٧٨٠	٣٣٧٨٠
١/١٠	من مذكورين (نقدية وعملاء)			٢٨٥٠٠	٦٢٢٨٠

حـ/مردودات المبيعات

التاريخ	بيان	صفحة اليومية	مدين	دائن	رصيد
١/ ٣	الى حـ/النقدية		١٧٠٠		١٧٠٠
١/١٤	الى مذكورين (نقدية وعملاء		٣٥٠٠		٥٢٠٠

حـ/مسموحات المبيعات

التاريخ	بيان	صفحة اليومية	مدين	دائن	رصيد
١/ ٣	الى حـ/العملاء		١٣٠٠		١٣٠٠

حـ/الخصم النقدي المسموح به

التاريخ	بيان	صفحة اليومية	مدين	دائن	رصيد
١/ ٧	الى حـ/العملاء		٤١١		٤١١

هذا ويقفل حساب المبيعات ـ كما سبق أن ذكرنا ـ في الحساب الختامي بجعل الأول مديناً والثاني دائناً في نهاية الفترة المحاسبية.

كما تقفل حسابات المردودات والمسموحات، والخصم النقدي (على المبيعات) في الحساب الختامي أيضاً كما لو كانت من حسابات المصروفات، أي يجعل الحساب الختامي مديناً بها وتجعل هي دائنة. هذا من حيث الاقفال. أما من

حيث اظهار هذه الحسابات في الحساب الختامي، فإنه لمن المفيد أن يتمكن القارىء من التعرف على صافي المبيعات بسهولة من قراءة الحساب الختامي (كما سوف يتضح تفصيلاً فيما بعد). وعلى هذا الأساس يمكن أن تظهر هذه الحسابات الأربعة في جانب الايرادات (الدائن) من الحساب الختامي بالصورة التالية (بفرض أن الفترة المحاسبية لشركة الأثاثات الحديثة تنتهي في ١٥/١ مثلاً)

شركة الأثاثات الحديثة

الحساب الختامي عن الفترة من ١/١ الى ١٥/١

الايرادات

٦٢٢٨٠		اجمالي المبيعات (من حـ/المبيعات)
		يخصم:
	٥٢٠٠	مردودات المبيعات (الى حـ/مردودات المبيعات)
	١٣٠٠	مسموحات المبيعات (الى حـ/مسموحات المبيعات)
	٤١١	الخصم النقدي المسموح به (الى حـ/الخصم النقدي)
٦٩١١		
٥٥٣٦٩		صافي المبيعات.

ويراعى أن الحساب المدين تعكس اشارته عندما يظهر في الجانب الدائن من الحساب الختامي أي يوضع باشارة سالبة (يخصم)، ولذلك نفس الأثر في حالة اظهاره في الجانب المدين من الحساب الختامي. فالمفروض مثلاً أن حساب مردودات المبيعات يظهر في الجانب المدين من الحساب الختامي، وكذلك حسابي المسموحات، والخصم النقدي (على المبيعات). وذلك لأن قيد اقفالها في هذا الحساب يكون كالآتي:

٦٩١١		من حـ/الحساب الختامي
		الى مذكورين:
	٥٢٠٠	حـ/مردودات المبيعات
	١٣٠٠	حـ/مسموحات المبيعات
	٤١١	حـ/الخصم النقدي

وبرغم ذلك فإن ظهورها في الجانب الدائن باشارة سالبة (أي بخصمها من الجانب الدائن) يكون له نفس أثر اظهارها في الجانب المدين. فهي في كلتا الحالتين تؤدي إلى انقاص الأرباح (أو زيادة الخسائر) بنفس المقدار. ففي الجانب المدين هي زيادة في المصروفات، وهي في الجانب الدائن باشارة سالبة تنقص من الايرادات. إلا أن ظهورها في الجانب الدائن يمكن القارىء من التعرف مباشرة على كل من المبيعات الاجمالية والمبيعات الصافية ومكونات الفرق بينهما دون الحاجة الى اجراء عمليات حسابية خارجية لبنود الحساب الختامي.

٣ ـ اجراءات تسجيل تكلفة البضاعة المباعة ـ طريقة المخزون المستمر:

تعرضنا فيما سبق لتكلفة البضاعة المباعة باعتبارها أحد عناصر المصروفات وكيفية تسوياتها في حساب المخزون. ولم نتعرض لكيفية تحديد هذه التكلفة لهذا الغرض وإنما اقتصرت معالجتنا لها على اعتبار أنها محددة ومعطاة. والواقع أن تحديد تكلفة البضاعة المباعة يحتاج لبعض الاجراءات التي تختلف باختلاف طريقة المخزون التي تتبعها المنشأة، والتي يمكن لها اتباع إحدى طريقتين في هذا الشأن: الأولى يطلق عليها طريقة المخزون المستمر، والثانية يطلق عليها طريقة المخزون الدوري. وينصب الاختلاف بين الطريقتين على كيفية تسوية حساب المخزون في تكلفة البضاعة المباعة، فإذا كانت هذه التسوية تتم بصفة مستمرة كلما تمت عملية بيع خلال الفترة المحاسبية فإن الطريقة تكون هي طريقة المخزون المستمر. أما إذا لم تتم تسوية حساب المخزون في تكلفة البضاعة المباعة إلا في نهاية الفترة المحاسبية فإن الطريقة تكون هي طريقة المخزون الدوري. وتختلف اجراءات معالجة مشتريات البضاعة وتحديد تكلفة البضاعة المباعة في كل من الطريقتين. وسوف نتعرض في هذا البند لطريقة المخزون المستمر على أساس أنها الطريقة التي اتبعناها ضمناً في الأجزاء السابقة، ثم نتعرض للطريقة الأخرى في بند لاحق.

نعرف حتى الآن بالتأكيد أن المخزون من البضاعة هو من مكونات الأصول (المتداولة)، وعندما يتواجد لدى المنشأة بضاعة في بداية الفترة المحاسبية فإنها تمثل قيمة المخزون منها في ذلك التاريخ، والذي أطلقنا عليه رصيد أول الفترة (أو أول

المدة). وعندما تقوم المنشأة بشراء بضاعة لأغراض الاتجار فيها فقد كنا نجعل حساب البضاعة مدينا بها مقابل جعل حساب النقدية أو الدائنين دائنا على حسب كون المشتريات تمت نقداً أو بالأجل. وعندما تقوم المنشأة ببيع جزء من هذه البضائع وتتحدد تكلفتها، كنا نجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة مديناً وحساب البضاعة دائناً بهذه التكلفة. هذا يمثل في الواقع ملخص لطريقة المخزون المستمر باختصار يفتقر الى شيء ما من العمق المنطقي.

من هذه المراجعة المختصرة لما سبق دراسته نجد أن طريقة المخزون المستمر تقوم على حسابين:

١ ـ حساب مخزون البضائع (وهو من حسابات الأصول).

٢ ـ حساب تكلفة البضاعة المباعة، أو حـ/تكلفة المبيعات (وهو من حسابات المصروفات).

والحساب الأول يقوم مقام حساب البضاعة الذي سبق التعرض له. ويزداد رصيد كل من الحسابين بجعله مديناً وينقص الرصيد بجعله دائناً، لأن كل منهما من الحسابات المدينة بطبيعتها.

وعندما تقوم المنشأة بشراء بضائع فإن حساب المخزون يجعل مديناً بتكلفة البضائع المشتراة. وتشمل التكلفة في هذا الصدد ثمن الشراء مضافاً إليه كل التكاليف اللازمة لتوصيل البضائع المشتراة لمخازن المنشأة المشترية. وفي بعض الأحيان قد ينطوي ثمن الشراء على تكلفة تسليم البضائع المشتراة لمحل المشتري. وفي هذه الحالة، إذا قامت شركة الضحى التجارية مثلاً بشراء بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه منها ١٥٠٠٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب، وكان السعر تسليم محل المشتري فإن القيد يكون كالآتي

٢٥٠٠٠		من حـ/مخزون البضائع
		الى مذكورين:
	١٥٠٠٠	حـ/النقدية
	١٠٠٠٠	حـ/الدائنون (أو الموردون)
		إثبات شراء بضاعة نقداً وعلى الحساب بما فيها تكلفة النقل والتسليم.

ولا يتم إجراء القيد السابق حتى يتم استلام البضاعة في مخازن المشتري (شركة الضحى التجارية في هذه الحالة) والفواتير الخاصة بها، وحتى يتحقق المشتري من مطابقة البضاعة للمواصفات المتفق عليها، ويتحقق من ورود الكميات الموضحة بالفواتير. ويتم مراجعة الفاتورة من حيث الأسعار والشروط، وتكاليف النقل، والتضريب والجمع للتأكد من صحتها. وعادة ما تعتبر هذه العمليات من مكونات نظام متكامل لأحكام الرقابة الداخلية على المشتريات بهدف الحفاظ على أصول المشروع من السرقة والاختلاس والضياع، لن نتعرض له في هذا المقام.

أما إذا لم ينطوي سعر الشراء على تكلفة النقل (والشحن والتأمين والتفريغ إن وجدت)، فإن عملية النقل قد توكل للبائع، أو قد يلتزم المشتري بترتيبها مع الغير، أو قد يقوم بها باستخدام وسائله الذاتية. فإذا وكلت عملية النقل للبائع فعادة ما تنطوي عليها الفاتورة الواردة منه كبند مستقلٍ من بنودها. أما إذا قام المشتري بترتيبها مع الغير (شركات النقل المتخصصة مثلاً) ففي هذه الحالة نجد أن فاتورة البائع تنطوي على ثمن البضاعة دون تكاليف النقل التي ترد في فاتورة مستقلة من الغير الذي قام بعملية النقل. وإذا قام المشتري بنقل البضائع بوسائله الخاصة (سياراته الخاصة مثلاً)، فإن تكلفة النقل في هذه الحالة تصبح موضوع عمليات حسابية محاسبية لن نتعرض لها هنا. وفي كل الأحوال السابقة يتحمل حساب مخزون البضائع بكل التكاليف اللازمة لتوصيل البضائع المشتراة لمحل المشتري، وذلك بجعله مديناً بها. فإذا قامت شركة الضحى التجارية بشراء بضاعة على الحساب بمبلغ ١٧٠٠٠ جنيه تسليم محل البائع، ثم قامت إحدى شركات النقل بعملية نقل البضاعة المشتراة لمخازن شركة الضحى مقابل ٣٨٠ جنيه نقداً. فإن قيد إثبات هذه العملية يكون كالآتي:

١٧٣٨٠		من حـ/مخزون البضائع
		الى مذكورين:
	١٧٠٠٠	حـ/الدائنون (الموردون)

٣٨٠ حـ/النقدية
شراء بضاعة على الحساب وسداد تكاليف النقل نقداً.

ونخلص مما تقدم انه في ظل طريقة المخزون المستمر يجعل حساب مخزون البضائع مديناً عند تمام عمليات الشراء بكل من ثمن البضاعة المشتراة، وكذا كل التكاليف اللازمة لتوصيل البضاعة المشتراة من مقر البائع الى مخازن المشتري من تكاليف نقل وشحن وتأمين وتفريغ ولف وحزم وما شابه ذلك.

٣ ـ أ ـ المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة المخزون المستمر:

يتم تسجيل المبيعات في ظل طريقة المخزون المستمر كالعادة بجعل حساب النقدية أو العملاء مديناً وجعل حساب المبيعات دائناً. إلا أن الأمر يتطلب بالاضافة الى ذلك إجراء تسجيل تكلفة البضاعة المباعة عند كل عملية بيع (أو لمبيعات اليوم أو فترة قصيرة نسبياً). ويتم ذلك بجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة مديناً وحساب مخزون البضائع دائناً بتكلفة ما تم بيعه. وبذلك يظهر حساب المخزون تكلفة البضاعة التي لم يتم بيعها بعد في أي تاريخ معين. ويلاحظ أن المبيعات تسجل بسعر البيع بينما تكلفة البضاعة المباعة تسجل على أساس التكلفة الفعلية لها.

أضف إلى ما تقدم أن قيد مردودات المبيعات ـ كما سبق أن أوضحنا ـ يستدعي إجراء قيد اضافي لاستبعاد تكلفة البضاعة المرتدة من تكلفة البضاعة المباعة وتحميلها لحساب المخزون. ونخلص من ذلك أنه عندما يتم بيع البضاعة للعملاء تتحول تكلفتها من حسابات الأصول الى حسابات المصروفات، وعندما يرد العملاء بضاعة سبق بيعها لهم فإن تكلفتها تتحول من مصروف الى أصل كما كانت عليه قبل تمام عملية البيع.

ولنفترض مثلاً ـ لتوضيح ذلك ـ أن شركة سعدون للتجارة قد قامت بالعمليات التالية من بين العمليات المختلفة ليوم ٢١/١/٨٤:

١ ـ باعت بضاعة نقداً تكلفتها ٧٣٥٠ جنيه بمبلغ ١٠٧٥٠ جنيه.

٢ ـ باعت بضاعة على الحساب تكلفتها ١٢٢٥٠ جنيه وسعر بيعها طبقاً لقوائم الأسعار ٢٥٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ٢٠٪.

٣ ـ رد بعض العملاء بضاعة من مبيعات الأيام السابقة تبلغ تكلفتها ٢٤٠٠ جنيه وسعر بيعها ٣٦٠٠ جنيه، منها ٢٧٥٠ جنيه نقداً والباقي على الحساب.

٤ ـ اشترت الشركة بضاعة بمبلغ ٢٣٢٠٠ جنيه تسليم محل البائع وبلغت مصاريف النقل لمقر الشركة والتأمين على البضائع أثناء النقل ١٣٠٠ جنيه. وقد سددت مصاريف النقل والتأمين نقداً أما ثمن البضاعة فيستحق السداد بعد ٣٠ يوم.

٥ ـ كان رصيد حساب مخزون البضائع في بداية اليوم ٤٢٣٨٠ جنيه، وبلغ رصيد تكلفة البضاعة المباعة حتى نهاية اليوم السابق ٣٧٢٥٠ جنيه.

ويتم إثبات العمليات من ١ إلى ٤ باجراء القيود الدفترية التالية:

العملية الأولى: بيع نقداً:

أ ـ ١٠٧٥٠		من حـ/النقدية
	١٠٧٥٠	الى حـ/المبيعات
		تسجيل المبيعات النقدية عن اليوم.
ب ـ ٧٣٥٠		من حـ/تكلفة البضاعة المباعة
	٧٣٥٠	الى حـ/مخزون البضائع
		تسجيل تكلفة البضاعة المباعة نقداً عن اليوم.

العملية الثانية: بيع على الحساب:

أ ـ سعر البيع بعد الخصم التجاري = $٢٥٠٠٠ \times \frac{٨٠}{١٠٠}$ = ٢٠٠٠٠ جنيه

أ ـ ٢٠٠٠٠		من حـ/العملاء
	٢٠٠٠٠	الى حـ/المبيعات
		تسجيل المبيعات الآجلة عن اليوم

ب ـ ١٢٢٥٠		من حـ/تكلفة البضاعة المباعة
	١٢٢٥٠	الى حـ/مخزون البضائع
		إثبات تكلفة البضاعة المباعة على الحساب عن اليوم.

هذا وقد كان من الممكن إثبات العمليتين الأولى والثانية بقيدين كالآتي:

		من مذكورين:
١٠٧٥٠		حـ/النقدية
٢٠٠٠٠		حـ/العملاء
	٣٠٧٥٠	الى حـ/المبيعات

١٩٦٠٠		من حـ/تكلفة البضاعة المباعة
	١٩٦٠٠	الى حـ/مخزون البضائع.

العملية الثالثة: رد البضاعة:

أ ـ ٣٦٠٠		من حـ/مردودات المبيعات
		الى مذكورين:
	٢٧٥٠	حـ/النقدية
	٨٥٠	حـ/العملاء
		إثبات مردودات المبيعات عن اليوم

ب ـ ٢٤٠٠		من حـ/مخزون البضائع
	٢٤٠٠	الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة
		إثبات تكلفة البضاعة المرتدة عن اليوم

العملية الرابعة: مشتريات البضاعة:

٢٤٥٠٠ من حـ/مخزون البضائع

الى مذكورين:

٢٣٢٠٠ حـ/الدائنون (أو الموردون)

١٣٠٠ حـ/النقدية

إثبات المشتريات الآجلة وسداد مصاريف النقل والتأمين نقداً.

هذا وتظهر حسابات المخزون وتكلفة البضاعة المباعة كالآتي:

حـ/تكلفة البضاعة المباعة

		مدين	دائن	رصيد
١/٢٠	رصيد			٣٧٢٥٠
١/٢١	الى حـ/مخزون البضائع (مبيعات)	٧٣٥٠		٤٤٦٠٠
١/٢١	الى حـ/مخزون البضائع (مبيعات)	١٢٢٥٠		٥٦٨٥٠
١/٢١	من حـ/مخزون البضائع (مردودات)		٢٤٠٠	٥٤٤٥٠

حـ/مخزون البضائع

		مدين	دائن	رصيد
١/٢٠	رصيد			٤٢٣٨٠
١/٢٠	من حـ/تكلفة البضاعة المباعة		٧٣٥٠	٣٥٠٣٠
١/٢١	من حـ/تكلفة البضاعة المباعة		١٢٢٥٠	٢٢٧٨٠
١/٢١	الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة (مردودات)	٢٤٠٠		٢٥١٨٠
١/٢١	الى مذكورين (دائنون ونقدية)	٢٤٥٠٠		٤٩٦٨٠

وبتفحص الحسابين نجد أن رصيد حساب المخزون يزيد بتكلفة مردودات المبيعات وبالمشتريات وينقص بتكلفة المبيعات. أما رصيد حساب تكلفة البضاعة

المباعة فيزيد بتكلفة المبيعات وينقص بتكلفة مردودات المبيعات. ويظهر الرصيد المدين لحساب مخزون البضائع في نهاية اليوم (٤٩٦٨٠ جنيه) تكلفة البضاعة التي يجب أن تكون موجودة لدى الشركة حينئذ. ويمثل ذلك السبب الرئيسي في تفضيل هذه الطريقة (طريقة المخزون المستمر) على طريقة المخزون الفتري حيث يمكن للادارة الوقوف على ما لديها فعلاً من بضائع (أو ما يجب أن يكون لديها) في أي وقت تشاء، ويعتبر هذا من مقومات الرقابة الفعالة التي تهدف للحفاظ على المخزون في المستوى الملائم لعمليات الشركة وللوقاية من الاختلاس والسرقة والضياع. ولذلك فعادة ما يتم التحقق من وجود المخزون (جرده) على فترات دورية متقاربة ويتم مطابقة تكلفة ما هو موجود فعلاً مع الرصيد الذي يظهر في حساب مخزون البضائع. وإذا تبين للادارة وجود اختلافات جوهرية فإنها تقوم باتخاذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

وعادة ما تستخدم طريقة المخزون المستمر في الأصناف قليلة العدد من حيث وحداتها أو غالية الثمن من حيث قيمتها، أو كلاهما. مثال ذلك السيارات (في تجارة السيارات) والساعات والمجوهرات، والملابس الجاهزة وما إلى ذلك. أما طريقة المخزون الدوري أو الفتري (التي سيرد شرحها حالاً) فتستخدم في الأصناف كثيرة العدد رخيصة الثمن (كالمسامير والصواميل مثلاً).

ويصاحب طريقة المخزون المستمر استخدام بطاقة معينة لكل صنف من أصناف البضائع، توضح كمية وتكلفة ما يتم شراؤه، وكمية وتكلفة ما يتم بيعه، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقى عند إتمام كل من هذه العمليات. ويطلق على هذه البطاقة بطاقة الصنف للمخزون المستمر. وهي في أبسط صورها يمكن أن تتخذ الشكل التالي (البيانات الواردة فيها افتراضية).

بطاقة الصنف للمخزون المستمر

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
١٩٨٤	كمية	تكلفة الوحدة	التكلفة	كمية	تكلفة الوحدة	التكلفة	كمية	تكلفة الوحدة	التكلفة
١/ ١							٢٠٠٠	١٢	٢٤٠٠٠
١/ ٧	٧٠٠٠	١٢	٨٤٠٠٠				٩٠٠٠	١٢	١٠٨٠٠٠
١/١٥				٦٥٠٠	١٢	٧٨٠٠٠	٢٥٠٠	١٢	٣٠٠٠٠

وتوضح خانة الوارد ما يرد لمخازن المنشأة من الصنف المعين ومتوسط تكلفة الوحدة وقيمة الوارد. وفيما يتعلق بمخزون البضاعة فالوارد يمكن أن يكـون عن طريق الشراء أو رد العملاء للبضاعة السابق بيعها لهم. وتبين خانة الصادر الكمية التي تخرج من المخازن ومتوسط تكلفة الوحدة وقيمة الصادر. وفيما يتعلق بمخزون البضاعة فإن الصادر قد يكون للعملاء لتمام بيعه أو للموردين لرده إليهم لسبب أو لآخر. وتوضح خانة الرصيد الكمية الموجودة بعـد كل عمليـة وارد أو صادر ومتوسط تكلفة الوحدة وقيمة الرصيد.

هذا ولأن حساب تكلفة البضاعة المباعة يعد من حسابات المصروفات، فإن رصيده في نهاية الفترة المحاسبية يصبح واجب الاقفال في الحساب الختامي. (يجعل الحساب الختامي مديناً وحساب تكلفة البضاعة المباعة دائناً). أما حساب مخزون البضائع فيظهر رصيده في نهاية الفترة المحاسبية في الميزانية العموميـة كأصـل من الأصول المتداولة.

٣ ـ ب ـ المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة في الحساب الختامي:

عادة ما يتم عرض بيانات الحساب الختامي في المنشآت التجـارية بـطريقة تسمح للادارة بتقييم نتائج الوظائف المختلفة فيها وتمكن القارىء أيضاً من التعرف على نتائج الأنشطة المختلفة.

ولما كانت تكلفة المبيعات في مثل هذه المنشآت تمثل النسبة الكبرى من المصروفات، فإنه عادة ما يتم إجراء المقاصة بينها وبين صافي المبيعات لتحديد هامش الربح الذي تحققه المنشأة على عمليات شراء وبيع البضاعة، والذي يصبح متاحاً لتغطية باقي المصروفات والأرباح المستهدفة. ويطلق على هامش الربح الناتج من عملية المقاصة بين صافي المبيعات وتكلفتها اصطلاح «مجمل الربح» أو «الربح الاجمالي» أو «الهامش الاجمالي» وسوف نجري على استخدام الاصطلاح الأول (مجمل الربح). وتحقيقاً لهذا الغرض يمكن أن يظهر الحساب الختامي في صورة قائمة بدلاً من اتخاذه لشكل الحساب التقليدي السابق عرضه على الوجه المبين في المثال التالي.

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة (بعد التسويات) لشركة نفرتيتي التجارية في ٣٠/٦/٨٥:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
جنيه	جنيه	
١١٥٠٠	١٦٣٧٠٠	مبيعات ومردودات مبيعات
٧٢٠٠		خصم نقدي مسموح به
١٥٠٠		مسموحات مبيعات
٩٧٥٠٠		تكلفة البضاعة المباعة
٤٢٧٠٠		مخزون البضائع
٤٢٥٠		أجور ومرتبات عمال البيع والتوزيع
١٧٥٠		ايجار المعرض
٣٥٠		دعاية وإعلان
٦٥٠		مصاريف نقل مبيعات للعملاء
١٢٠٠٠		مصاريف ادارية
ــــــــ	ــــــــ	

ويظهر الحساب الختامي في صورة قائمة على الوجه التالي:

شركة نفرتيتي التجارية
الحساب الختامي عن السنة المنتهية في ٨٥/٦/٣٠

اجمالي المبيعات		١٦٣٧٠٠	
يخصم			
مردودات مبيعات	١١٥٠٠		
خصم مسموح به	٧٢٠٠		
مسموحات مبيعات	١٥٠٠		
		٢٠٢٠٠	
صافي المبيعات			١٤٣٥٠٠
يخصم: تكلفة البضاعة المباعة			٩٧٥٠٠
مجمل الربح			٤٦٠٠٠
يخصم: المصاريف البيعية			
أجور ومرتبات عمال البيع	٤٢٥٠		
ايجار المعرض	١٧٥٠		
دعاية وإعلان	٣٥٠		
نقل مبيعات للعملاء	٦٥٠		
		٧٠٠٠	
مصاريف ادارية.		١٢٠٠٠	
			١٩٠٠٠
صافي الربح			٢٧٠٠٠

والواقع أنه قد جرت العادة في العرف المحاسبي (العربي والأوربي دون الامريكي) على تقسيم الحساب الختامي الى حسابين: الأول يختص بإظهار نتيجة عمليات الاتجار في البضاعة من بيع وشراء، ويظهر مجمل الربح ويطلق عليه حساب المتاجرة. والثاني يظهر نتيجة المقاصة بين فائض عمليات المتاجرة من أرباح (أو عجزها من خسائر)، مضافاً إليها الايرادات الناتجة عن الأنشطة الأخرى الفرعية بخلاف نشاط المتاجرة، مع باقي المصروفات الخاصة بالفترة المحاسبية ليحدد النتائج النهائية للنشاط من أرباح (أو خسائر) صافية. ويطلق على هذا

الحساب الأخير حساب الأرباح والخسائر، وسوف نتناول كل من هذين الحسابين بصورة أكثر تفصيلاً في نهاية هذا الفصل.

٤ ـ المبيعات وتكلفة المبيعات في ظل طريقة المخزون الدوري أو الفتري:

قد ترى الادارة أن عمليات التسجيل التفصيلية المصاحبة لاستخدام طريقة المخزون المستمر ليست ضرورية لكل أو بعض الأصناف التي تقوم المنشأة بالاتجار فيها. ففي كلٍ مرة تتم فيها عملية بيعٍ، يصبح من الضروري جعل حساب تكلفة المبيعات مديناً وحساب المخزون دائناً. ذلك بالاضافة الى ضرورة تسوية بطاقات الصنف لتظهر النقص في عدد الوحدات الموجودة لدى المنشأة وتكلفتها نتيجة عملية البيع. ولا شك في أن هذه الطريقة أكثر تكلفة من حيث العمليات الكتابية والسجلات المحاسبية التي تتطلبها عن طريقة المخزون الدوري. فما لم تبرر القيمة المرتفعة للأصناف التي تتجر فيها المنشأة اتباع هذه الطريقة لأغراض أحكام الرقابة على تحركات هذه الأصناف من وإلى المنشأة، فإن الادارة قد ترغب في اتباع طريقة المخزون الدوري (أو الفتري)، والتي تعتبر أقل تكلفة في اتباعها عن طريقة المخزون المستمر.

وفي ظل طريقة المخزون الدوري، يظل رصيد أول الفترة المحاسبية من مخزون البضائع في حساب مستقل لا يمس محاسبياً طوال الفترة المحاسبية. وعندما تقوم المنشأة بشراء بضائع، أي الحصول على أصول، فإنه بدلاً من جعل حساب المخزون مديناً بالتكلفة الكاملة للبضاعة المشتراة، فإنه يتم فتح حساب تسجل فيه مشتريات العام بصفة مستقلة عن مخزون أول الفترة على أساس ثمن الشراء ـ دون مصاريف النقل والشحن والتأمين في العادة ـ يطلق عليه حساب «مشتريات البضائع». ولا تتحدد تكلفة البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة وتحديد قيمتها، ومقارنتها بما كان موجوداً في بداية الفترة وما تم شراؤه خلالها. وتحسب تكلفة البضاعة المباعة كالآني (الأرقام افتراضية):

جنيه	جنيه	
	٢٣٢٠٠	مخزون أول الفترة من البضائع (الرصيد الموجود في بداية الفترة المحاسبية).
	٥٧٣٠٠	+ مشتريات البضائع خلال الفترة
٨٠٥٠٠		البضاعة المتاحة خلال الفترة
٩١٠٠		- مخزون آخر الفترة من البضائع (في العادة يكون الرصيد الموجود طبقاً للجرد الفعلي.
٧١٤٠٠		تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

وبتسجيل المشتريات خلال الفترة المحاسبية في حساب مستقل تستطيع الادارة معرفة مقدارها، وهو الأمر الذي كان لا يمكن تحديده بسهولة في ظل نظام المخزون المستمر.

وبالرغم من أن المشتريات يترتب عليها حصول المنشأة على أصول، إلا أنها (أي المشتريات) يتم إقفالها بالكامل في الحساب الختامي في نهاية الفترة بجعله مديناً وجعل حساب المشتريات دائناً، كذلك الأمر فيما يتعلق بمخزون أول الفترة.

ويتم إثبات مخزون نهاية الفترة بعد تحديد مقداره عن طريق جعل مخزون آخر الفترة مديناً والحساب الختامي دائناً. أي أن مخزون أول الفترة والمشتريات تتحول بالكامل الى مصروفات باقفالها في الحساب الختامي، ثم يخصم منها ما يتبقى في نهاية الفترة في مخازن المنشأة بتحويله من مصروفات الى أصول بجعل الحساب الختامي دائناً وحساب مخزون نهاية الفترة مديناً.

٤ ـ أ ـ اجراءات تسجيل المشتريات وما يتعلق بها من مصروفات في ظل طريقة المخزون الدوري:

نخلص مما تقدم انه عند شراء بضائع لأغراض الاتجار فيها في ظل طريقة المخزون الدوري يجعل حساب المشتريات مديناً بثمن البضاعة المشتراة ويؤدي الى زيادة الأصول بالقيمة. وإذا تم الشراء نقداً فإن الأصول تنقص بمقدار ما يجعل به حساب النقدية دائناً. أما إذا تم الشراء على الحساب فإن حسابات الالتزامات تزيد بمقدار الزيادة في الأصول الناتجة عن المشتريات الآجلة.

ولنفرض أن شركة المجرة للاتجار في الأدوات الالكترونية قامت في ١/٧ بالآتي:

- شراء بضاعة نقداً بمبلغ ٢٧٢٠٠ جنيه.
- شراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٢٧٠٠ جنيه.

فيكون قيد المشتريات في ظل المخزون الدوري كالآتي:

٤٩٩٠٠		من حـ/مشتريات البضائع
		الى مذكورين:
	٢٧٢٠٠	حـ/النقدية
	٢٢٧٠٠	حـ/الدائنون (أو الموردون)
		إثبات المشتريات النقدية والآجلة عن يوم ١/٧

ويترتب على هذا القيد زيادة المشتريات (أصول) بمبلغ ٤٩٩٠٠ جنيه ونقص النقدية (أصول) بمبلغ ٢٧٢٠٠ جنيه، وزيادة الالتزامات (الدائنون) بمبلغ ٢٢٧٠٠ جنيه. ويلاحظ أن حساب المشتريات في ظل هذه الطريقة قد حل محل حساب مخزون البضائع في ظل طريقة المخزون المستمر.

هذا وقد يتضمن سعر الشراء تكلفة نقل للبضاعة المشتراة لمخازن المشترى، وعلى هذا الأساس يجعل حساب المشتريات مديناً بالتكلفة الكاملة للمشتريات تسليم محل المشترى. أما إذا كان سعر الشراء لا يتضمن تكاليف النقل وما قد يصاحبها من تأمين ولف وحزم وشحن وتفريغ وما إلى ذلك، فإن هذه التكاليف الاضافية على سعر الشراء، والتي كان حساب مخزون البضائع يجعل بها مديناً في ظل طريقة المخزون المستمر، تعالج في حساب مستقل في ظل طريقة المخزون الدوري، يطلق عليه حساب النقل للداخل. ويمثل رصيد حساب النقل للداخل جزءاً من تكلفة البضاعة المشتراة، ومن ثم يمكن اعتباره من الأصول حتى يتم بيع البضاعة فيتحول هو والمشتريات معاً الى مصروفات. ويجب عدم الخلط بين حساب النقل للداخل وحساب «مصروفات النقل للخارج» الذي يجعل مديناً بمصاريف نقل البضاعة المباعة للعملاء. فالنقل للداخل يمثل جزءاً من تكلفة

البضاعة المشتراة بالرغم من تسجيلها في حساب مستقل، أما مصروفات النقل للخارج فيعد من مكونات مصروفات البيع والتوزيع. والتكلفة تتعلق بالحصول على أصل أما المصروف فيترتب عن عمليات الحصول على ايرادات.

ولنفرض مثلاً أن تكلفة نقل البضائع التي قامت شركة المجرة بشرائها في ١/٧ لمخازنها قد بلغت ٤٢٨ جنيه كما ورد في فاتورة شركة النقل التي لم تسدد بعد، فإن القيد في هذه الحالة يكون كالآتي:

٤٢٨		من حـ/النقل للداخل
	٤٢٨	الى حـ/الدائنون (أو الموردون)
		اثبات تكلفة نقل مشتريات اليوم المستحقة لشركة النقل

وفي ظل طريقة المخزون الدوري يظهر في ميزان المراجعة الذي يتم اعداده في نهاية الفترة المحاسبية الأرصدة المدينة لحسابات مخزون أول الفترة كما كان عليه حينئذ، ومشتريات البضائع المتراكمة خلال العام، والنقل للداخل على البضائع المشتراة خلال العام. ولا يظهر مخزون نهاية الفترة في ميزان المراجعة إلا بعد إجراء التسويات وتحديد تكلفة البضاعة المباعة. أما في طريقة المخزون المستمر فإن رصيد المخزون الذي يظهر في ميزان المراجعة في نهاية الفترة (قبل التسويات) يمثل الموجود فعلاً في المخزون في نهاية الفترة، ولا يوجد حساب للمشتريات، ويظهر أيضاً رصيد حساب تكلفة البضاعة المباعة، ذلك لأن عمليات تسوية المخزون في حساب تكلفة البضاعة المباعة تتم بصفة مستمرة على مدار الفترة المحاسبية في ظل طريقة المخزون المستمر. أما في ظل طريقة المخزون الدوري فتؤجل التسويات الخاصة بتحديد تكلفة البضاعة المباعة وحصر مخزون آخر الفترة حتى نهاية الفترة المحاسبية.

٤ ـ ب ـ تسجيل المبيعات خلال الفترة وتحديد تكلفة المبيعات في نهاية الفترة في ظل طريقة المخزون الدوري:

يتم تسجيل المبيعات بسعر البيع الفعلي في ظل طريقة المخزون الدوري بنفس الطريقة التي عرضناها في ظل طريقة المخزون المستمر. أي أنه عند تمام

عملية البيع يجعل حساب النقدية مديناً بالمبيعات النقدية وحساب العملاء مديناً بالمبيعات الآجلة مقابل جعل حساب مبيعات البضائع (أو المبيعات) دائناً. ولا يلزم إجراء قيد لتسجيل تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة المخزون الدوري كما كان عليه الوضع في ظل طريقة المخزون المستمر. وإنما تتحدد تكلفة مبيعات الفترة عند إجراء التسويات في نهاية الفترة المحاسبية.

ولنفرض مثلاً أن مخزون البضاعة في ٨٤/١/١ لاحدى الشركات بلغ ١٢٧٠٠ جنيه، كما بلغت مشتريات العام كما يظهرها رصيد حساب مشتريات البضائع في ٨٤/١٢/٣١ مبلغ ١٤٣٢٠٠ جنيه، كما ظهر رصيد حساب النقل للداخل في ١٢/٣١ مبلغ ٨٦٠٠ جنيه. وعند الجرد الفعلي للبضائع الموجودة في نهاية العام (١٢/٣١) وجد أن تكلفتها تبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه بما فيها حصتها من تكلفة النقل للداخل، ففي ظل هذه الافتراضات يتم حساب تكلفة البضاعة خلال العام كالآتي:

جنيه	جنيه	
	١٢٧٠٠	بضاعة أول الفترة (رصيد ٨٤/١/١)
	١٤٣٢٠٠	+ مشتريات البضائع خلال العام
	٨٦٠٠	+ تكلفة النقل للداخل
١٦٤٥٠٠		تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
٢٢٥٠٠		- مخزون آخر الفترة (رصيد موجود في ٨٤/١٢/٣١ فعلاً).
١٤٢٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة خلال العام.

وتظهر الأرصدة الثلاثة الأولى كأرصدة مدينة في ميزان المراجعة في ١٢/٣١ قبل إجراء التسويات في نهاية الفترة، أما مخزون آخر الفترة فيتحدد بالمعلومات الناتجة عن الجرد الفعلي. ويتم اقفال الحسابات الثلاثة الأولى في الحساب الختامي بالقيد الآتي:

١٦٤٥٠٠		من حـ/الحساب الختامي
		الى مذكورين:
	١٢٧٠٠	حـ/مخزون بضاعة أول الفترة

١٤٣٢٠٠ حـ/مشتريات البضائع
٨٦٠٠ حـ/النقل للداخل
اقفال الحسابات الموضحة في الحساب الختامي في ١٢/٣١.

ويترتب على هذا القيد تحول هذه الحسابات الى مصروفات، غير أن ما يجب تحويله الى مصروفات فعلاً يقل عن ذلك بمقدار تكلفة البضاعة الموجودة في نهاية الفترة والتي ما زالت من مكونات الأصول. ولذلك يتم إثبات بضاعة آخر الفترة باجراء قيد التسوية التالي:

٢٢٥٠٠ من حـ/مخزون بضاعة آخر الفترة
٢٢٥٠٠ الى حـ/الحساب الختامي
إثبات مخزون البضاعة الموجود في نهاية الفترة طبقاً للجرد الفعلي.

ويترتب على القيدين السابقين أن جعل الحساب الختامي مديناً بمبلغ ١٦٤٥٠٠ جنيه ثم جعل دائناً بمبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه، ليكون صافي ما جعل به هذا الحساب مديناً هو ١٤٢٠٠٠ جنيه، التي تمثل تكلفة البضاعة المباعة خلال العام والتي تحولت من أصول ال مصروفات.

وإذا لم تتوفر الرغبة في إظهار هذه التفاصيل في الحساب الختامي، فإنه لمن الممكن توسيط حساب تكلفة البضاعة المباعة لأغراض إجراء هذه التسويات في نهاية الفترة، على أن يقفل رصيد هذا الحساب فقط في الحساب الختامي. وتكون القيود اللازمة لتحديد تكلفة البضاعة المباعة وإقفالها في الحساب الختامي في نهاية الفترة في هذه الحالة كالآتي:

١٦٤٥٠٠ من حـ/تكلفة البضاعة المباعة
الى مذكورين:
١٢٧٠٠ حـ/مخزون البضاعة أول الفترة
١٤٣٢٠٠ حـ/مشتريات البضائع
٨٦٠٠ حـ/النقل للداخل
اقفال الحسابات بعاليه في حساب تكلفة البضاعة المباعة.

٢٢٥٠٠ من حـ/مخزون بضاعة آخر الفترة
٢٢٥٠٠ الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة
تسوية مخزون آخر الفترة في حساب تكلفة البضاعة المباعة.

وإلى هنا فإن كل الاختلاف يتحدد في إحلال حساب تكلفة البضاعة المباعة محل الحساب الختامي. وبترحيل القيدين السابقين لحساب تكلفة البضاعة المباعة يكون رصيده (١٤٢٠٠٠ جنيه) ممثلاً لتكلفة ما تم بيعه من بضاعة خلال العام. ثم يجري اقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة في الحساب الختامي بالقيد الآتي:

١٤٢٠٠٠ من حـ/الحساب الختامي
١٤٢٠٠٠ الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة
اقفال تكلفة البضاعة المباعة في الحساب الختامي.

وبالرغم من أن كل من الطريقتين السابقتين لهما نفس الأثر على الحساب الختامي، فإن الطريقة الثانية (توسيط حـ/تكلفة البضاعة المباعة) تفضل على الطريقة الأولى لأغراض اجراء التسويات على ورقة العمل.

٤ ـ جـ ـ مردودات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي في ظل طريقة المخزون الدوري:

عرضنا حتى الآن كل من طريقتي المخزون المستمر والمخزون الدوري بطريقة مبسطة بالاقتصار على الاجراءات اللازمة لمعالجة مشتريات البضاعة وما يتعلق بها من تكاليف، وكيفية تحديد تكلفة البضاعة المباعة. وكما سبق القول عند بيع البضاعة انه يمكن أن يرد العميل جزءاً منها أو يجري عليها تخفيضات في السعر، أو يستفيد بخصم نقدي عند السداد المبكر لقيمة مشترياته من المنشأة، فإنه يمكن للمنشأة التي تقوم بشراء بضاعة لأغراض الاتجار فيها أن ترد جزءاً من هذه البضاعة للمورد لسبب أو لآخر، أو تطلب منه اجراء تخفيض في السعر، كما يمكن لها أن تستفيد من الخصم النقدي الذي يمنحه الموردون للمنشأة تشجيعاً لها على السداد المبكر لقيمة مشترياتها منهم. وسوف نعالج كل من مردودات

المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب (لن نتعرض للخصم التجاري باعتباره لا يسجل في دفاتر البائع ولا المشتري) في ظل طريقة المخزون الدوري في هذا البند الفرعي، على أن نتناول ذلك في ظل طريقة المخزون المستمر لاحقاً.

وعندما تقوم المنشأة بشراء بضاعة ثم تقوم بردها للمورد لسبب أو لآخر (عدم مطابقتها للمواصفات)، فإنها تعالج على أنها **«مردودات مشتريات»**. أما إذا طلبت المنشأة المشترية من المورد اجراء تخفيض في سعر البضاعة المشتراة دون ردها، فإن هذا التخفيض ـ عندما يسمح به المورد ـ يعالج على أنه **«مسموحات مشتريات»**. وكما كان عليه الأمر فيما يتعلق بمردودات ومسموحات المبيعات، فإنه يمكن جمع مردودات ومسموحات المشتريات في حساب واحد، أو يمكن معالجة كل منها في حساب مستقل. وعلى النقيض من حسابي مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات، فإن حسابي مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات من الحسابات الدائنة بطبيعتها، ذلك لأنها تؤدي الى تخفيض تكلفة المشتريات المدينة بطبيعتها. ولتوضيح كيفية إثبات مردودات ومسموحات المشتريات في ظل طريقة المخزون الدوري نفترض المثال التالي: قامت شركة الضحى التجارية في يوم ١/٢٣ برد بضائع سبق شراؤها من الموردين بلغت تكلفتها ٩٧٥٠ جنيه ذلك لاختلاف الصنف، كما قامت الشركة في نفس اليوم بطلب تخفيض في سعر بعض الأصناف المشتراة من الموردين بمبلغ ٣٢٥٠ جنيه نظراً لحدوث تلفيات بسيطة فيها أثناء النقل، وقد منح الموردون الشركة السماح المطلوب. وتكون قيود اليومية اللازمة لاثبات ذلك كالآتي:

١٣٠٠٠		من حـ/الموردون (أو الدائنون)	
		الى مذكورين:	
	٩٧٥٠	حـ/مردودات المشتريات	أو حـ/مردودات ومسموحات
	٣٢٥٠	حـ/مسموحات المشتريات	المشتريات
		إثبات رد البضاعة المشتراة للموردين والحصول على السماح المطلوب مقابل تلفيات النقل.	

وكما ذكرنا بصدد مردودات ومسموحات المبيعات، فإنه كان من الممكن جعل حساب مشتريات البضائع دائناً بقيمة المردودات والمسموحات الخاصة بالمشتريات، إلا أن إثبات المردودات والمسموحات في حسابات مستقلة قد يؤدي الى توفير معلومات مفيدة للادارة. ويظهر رصيدا حسابي مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات في الجانب الدائن من ميزان المراجعة قبل التسويات في نهاية الفترة المحاسبية. ثم تسوي هذه الحسابات في حساب تكلفة البضاعة المباعة قبل إقفالها في الحساب الختامي (أو تقفل في الحساب الختامي مباشرة إذا لم يتم توسيط حساب تكلفة البضاعة المباعة).

وإذا كان التعامل مع الموردين يتم على الحساب، فعادة ما يقوم المورد بمنح المشتري خصماً نقدياً لتشجيعه على السداد المبكر، كما سبق أن رأينا في حالة الخصم النقدي على المبيعات، وتحدد شروط التعامل مع المورد نسبة الخصم والشرط المؤدي لاكتسابه، وشروط الائتمان بصفة عامة. فإذا قامت شركة الضحى التجارية بشراء بضائع من مورديها تبلغ تكلفتها ٣٠٠٠٠ جنيه على الحساب، وكانت الشروط: ٣٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم، وذلك بتاريخ ٣/١ مثلاً، فإن قيد إثبات المشتريات في ٣/١ يكون كالآتي:

٣٠٠٠٠		من حـ/مشتريات البضائع
	٣٠٠٠٠	الى حـ/الموردون (أو الدائنون)
		إثبات مشتريات اليوم على الحساب.

وإذا قامت الشركة بسداد القيمة خلال العشرة أيام المقررة لاكتسابها الخصم النقدي الوارد في شروط الموردين، فإن القيد يكون كالآتي:

٣٠٠٠٠		من حـ/الموردون
		الى مذكورين:
	٢٩١٠٠	حـ/النقدية
	٩٠٠	حـ/الخصم النقدي المكتسب
		سداد الموردين خلال فترة الخصم النقدي المكتسب واكتساب الخصم بواقع ٣٪ من ٣٠٠٠٠ جنيه ($٣٠٠٠٠ \times \frac{٣}{١٠٠} = ٩٠٠$ جنيه)

وكما أن حساب الخصم النقدي المسموح بـه على المبيعـات من الحسابـات المدينة بطبيعتها، فإن الخصم النقدي المكتسب على المشتريات يعتبر من الحسابات الدائنة بطبيعتها. والواقع أن التكلفة الحقيقية للبضـاعة المشتـراة تنحصر في سعر الشراء النقدي لها مضافاً إليه تكلفـة توصيـل البضاعـة من محل البـائع إلى مقـر المشتري. وعلى هذا الأساس فإن الخصم النقدي المكتسب يعني أن شراء البضاعة على الحساب يزيد من سعـر تكلفتها وعنـد اكتساب الخصم يصبـح من الواجب تخفيض تكلفـة البضاعـة المشتراة بـه. وبذلـك فيقفـل حسـاب الخصم النقـدي المكتسب على المشتريات خلال الفترة المحاسبية في حساب تكلفة البضاعة المباعة في نهايتها لتحديد التكلفة النقدية الفعلية لها. ولذلك يرى بعض المحاسبون تسجيل المشتريات على أساس السعر الصافي بعد استبعاد الخصم النقدي حتى إذا لم تكن المنشأة المشترية تنوي السداد خلال الفترة المقررة لاكتساب الخصم. ولا شك في أن هذه الطريقة يترتب عليها إبراز الخصم النقدي الذي كان من الممكن اكتسابه لو قامت المنشأة بالسداد في الوقت الملائم. وتكون القيود اللازمة لاثبات العمليات السابقة في ظل هذه الطريقة كالآتي:

٢٩١٠٠ من حـ/المشتريات
٢٩١٠٠ الى حـ/الموردون
اثبات المشتريات الآجلة بصافي القيمة بعد استبعاد الخصم النقدي المقرر خلال عشرة أيام من تاريخه (٣٠٠٠٠ × $\frac{٣}{١٠٠}$ = ٩٠٠ ج)

فإذا قامت الشركة بالسداد في الوقت المناسب لاكتساب الخصم يكون القيد كالآتي:

٢٩١٠٠ من حـ/الموردون
٢٩١٠٠ الى حـ/النقدية
سداد الموردون في الفترة المقررة لاكتساب الخصم

أما اذا تأخرت الشركة في السداد عن الفترة المقررة لاكتساب الخصم، فإن المبلغ المستحق سداده للموردين في هذه الحالة يكون ٣٠٠٠٠ جنيه بالكامل. ويتم

إثبات السداد كالآتي:

٩٠٠ من حـ/الخصم النقدي المفقود على المشتريات الآجلة
٩٠٠ الى حـ/الموردون
اثبات استحقاق الموردين للخصم النقدي لعدم القيام بالسداد خلال الفترة المقررة لاكتسابنا الخصم.

٣٠٠٠٠ من حـ/الموردون
٣٠٠٠٠ الى حـ/النقدية
إثبات سداد الموردين

وفي هذه الطريقة يظهر حساب المشتريات تكلفتها الصافية بسعر الشراء النقدي. ولا تظهر الدفاتر حساب الخصم النقدي المكتسب، وإنما تظهر بدلاً منه حـ/الخصم النقدي المفقود على المشتريات الآجلة، وهو حساب مدين بطبيعته يظهر مقدار الأعباء التي تتحملها الشركة نتيجة سوء ادارة عملياتها المالية مع مورديها. هذا ونحن نفضل - في ظل طريقة المخزون الدوري - الجمع بين الطريقتين، أي إظهار الخصم النقدي المكتسب فعلاً نتيجة السداد في الموعد الملائم والخصم النقدي المفقود نتيجة التراخي في السداد، حتى يمكن إبراز ما للادارة المالية وما عليها من مؤشرات حسن الادارة ومن مؤشرات التقصير. وفي ظل هذه الطريقة يتم إثبات المشتريات كما في الطريقة الأولى بسعر الشراء الآجل، أي في مثالنا الجاري بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه. وإذا تم السداد في الموعد المقرر لاكتساب الخصم يكون القيد كما هو وارد بالطريقة الأولى حيث يجعل حساب الخصم النقدي المكتسب دائناً بقيمة الخصم والنقدية دائنة بقيمة الفرق بين الخصم وسعر الشراء الآجل، وحساب الموردين مديناً. أما إذا تراخت الشركة في السداد في الموعد المقرر فيكون القيد كالآتي عند السداد الفعلي:

من مذكورين:
٣٠٠٠٠ حـ/الموردون
٩٠٠ حـ/الخصم النقدي المفقود على المشتريات الآجلة

الى مذكورين:

٣٠٠٠٠	حـ/النقدية
٩٠٠	حـ/الخصم النقدي المكتسب

اثبات سداد الموردين بالكامل وإثبات الخصم النقدي المفقود نتيجة التأخر في السداد.

ويعالج حساب الخصم النقدي المكتسب في حساب تكلفة البضاعة المباعة لتخفيض تكلفة المشتريات الآجلة لسعر الشراء النقدي، أما حساب الخصم النقدي المفقود فيعتبر من حسابات المصروفات التمويلية (الباهظة المعدل بالنسبة للزمن[1]) والذي يتم اقفاله في الحساب الختامي.

ولا يسري المنطق السابق على الخصم النقدي المسموح به على المبيعات. فعندما لا يقوم العميل بالسداد في الموعد الذي يستحق فيه حصوله على الخصم المقرر فإن الادارة المالية لا يكون لها شأن في ذلك، وإنما يكون العميل هو المتسبب.

ويترتب على فقدان العميل للخصم زيادة قيمة صافي المبيعات وهي من الايرادات بطبيعتها.

٤ ـ د ـ صافي تكلفة المشتريات في ظل طريقة المخزون الدوري وتحديد مجمل الربح:

قياساً على ما سبق أن ذكرناه بشأن تحديد صافي المبيعات (أنظر نهاية البند ٢ ـ حـ)، فإن صافي تكلفة المشتريات في ظل نظام الجرد الدوري يتحدد من واقع أرصدة خمسة حسابات رئيسية هي: مشتريات البضائع، النقل للداخل،

---

(١) إذا كانت شروط الشراء: ١٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم ومبلغ المشتريات الآجل ١٠٠ جنيه، فإنه يمكن سداد ٩٩ جنيه بدلاً من ١٠٠ جنيه خلال عشرة أيام، إذا كانت السنة ٣٦٥ يوم، فإن هذا يعني معدل فائدة سنوية قدرها $\frac{١}{١٠٠} \times \frac{٣٦٥}{٣٠}$ = ٣٦٥٪ وهو معدل كبير جداً بالنسبة للمعدلات التي يمكن الاقتراض بها من الغير للسداد خلال فترة اكتساب الخصم.

مردودات المشتريات، مسموحات المشتريات، الخصم النقدي المكتسب. ويمكن حساب صافي تكلفة المشتريات في نهاية الفترة المحاسبية من واقع أرصدة هذه الحسابات كالآتي (الأرقام افتراضية):

جنيه	جنيه	
١٧٢٣٥٠		مشتريات البضائع
١١٦٥٠		نقل للداخل
١٨٤٠٠٠		مجموع
	١٣٢٧٠	يخصم: مردودات المشتريات
	٦٣٢٠	مسموحات المشتريات
	٢٤١٠	الخصم النقدي المكتسب
٢٢٠٠٠		
١٦٢٠٠٠		صافي تكلفة مشتريات البضائع.

ويراعي أن من بين هذه الحسابات الخمسة يوجد حسابين مدينين بطبيعتهما هما مشتريات البضائع والنقل للداخل، وتظهر أرصدتهما في الجانب المدين من ميزان المراجعة. أما باقي الحسابات فهي دائنة بطبيعتها، وتظهر أرصدتها في الجانب الدائن من ميزان المراجعة. وتقفل هذه الحسابات الخمسة في الحساب الختامي في نهاية الفترة إما بطريق مباشر حيث تظهر بتفاصيلها فيه، حيث الحسابات المدينة تقفل في الجانب المدين منه باشارة موجبة والحسابات الدائنة تقفل في الجانب المدين أيضاً ولكن باشارة سالبة (كما هو موضح بالنموذج الافتراضي بعاليه)، أو عن طريق توسيط حساب تكلفة البضاعة المباعة تبعاً للنمط السابق شرحه.

وإلى هنا يمكن أن نقوم بتوضيح كيفية قياس مجمل الربح في ظل طريقة المخزون الدوري عن طريق المثال التالي:

نفترض أن الأرصدة التالية ظهرت بين أرصدة ميزان المراجعة لشركة محلات الشواربي في نهاية العام :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
٢١٤٣٠	٣٥٢٧٥٠	مبيعات ومردودات مبيعات
٧٢١٠		مسموحات مبيعات
٩٢٠٠		خصم نقدي مسموح به
٦٥٠٠		مصاريف نقل للخارج (نقل مبيعات للعملاء)
٢٤١٣٠٠	١٢٢١٠	مشتريات ومسموحات مشتريات
	٨٥٩٠	مردودات مشتريات
	١٦٢٠٠	خصم نقدي مكتسب
٧٦٠٠		خصم نقدي مفقود على المشتريات الآجلة
١١٢٠٠		نقل للداخل
٢٢٥٠٠		مخزون البضاعة أول الفترة.

ونفترض أنه باجراء الجرد الفعلي في نهاية العام وجد أن تكلفة البضاعة المتبقية تبلغ ٣٧٢٠٠ جنيه. ومن واقع هذه البيانات يتم قياس مجمل الربح بتصوير ما أطلقنا عليه سابقاً حساب المتاجرة. ويمكن أن يظهر هذا الحساب على الصورة الموضحة في الصفحة التالية.

ويراعى أن الخصم النقدي المفقود لا يعتد به عند حساب تكلفة البضاعة المباعة وقياس مجمل الربح، وإنما يقفل في حساب الأرباح والخسائر كما سوف نرى فيما بعد. كما أن مصاريف نقل المبيعات للعملاء تعتبر من مصاريف البيع والتوزيع التي سوف نعالجها في حساب الأرباح والخسائر أيضاً.

شركة محلات الشواربي

حساب المتاجرة عن السنة المنتهية في . . .

تكلفة المبيعات ومجمل الربح		
مخزون أول الفترة		٢٢٥٠٠
مشتريات بضائع	٢٤١٣٠٠	
نقل للداخل	١١٢٠٠	
مجموع	٢٥٢٥٠٠	
يخصم :		
٨٥٩٠ مردودات مشتريات		
١٢٢١٠ مسموحات مشتريات		
١٦٢٠٠ خصم مكتسب	٣٧٠٠٠	
صافي تكلفة مشتريات البضائع		٢١٥٥٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٢٣٨٠٠٠
يخصم : مخزون نهاية الفترة		٣٧٢٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		٢٠٠٨٠٠
رصيد (مجمل الربح)		١١٤٢٠٠
		٣١٥٠٠٠

صافي المبيعات ومجمل الخسائر		
اجمالي المبيعات		٣٥٢٧٥٠
يخصم : مردودات مبيعات	٢١٤٣٠	
مسموحات مبيعات	٧١٢٠	
خصم مسموح به	٩٢٠٠	٣٧٧٥٠
صافي المبيعات		٣١٥٠٠٠
		٣١٥٠٠٠

٥ ـ مردودات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي في ظل طريقة المخزون المستمر:

تختلف اجراءات إثبات مردودات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب في ظل طريقة المخزون المستمر عنها في ظل طريقة المخزون الدوري. ففي ظل طريقة المخزون المستمر لا يوجد حسابات للمردودات والمسموحات والخصم النقدي المكتسب، وإنما تعالج العمليات الخاصة بها مباشرة في حساب مخزون البضائع. فيجعل حساب مخزون البضائع دائناً بمردودات المشتريات (كما كان يجعل مدينا بالمشتريات) ويجعل دائنا بمسموحات المشتريات، كما يجعل دائنا بالخصم النقدي المكتسب. ولنفرض مثلاً أن شركة سعدون للتجارة قامت بالعمليات التالية في يوم ٢/٢٧:

١ ـ اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٢٥٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم.

٢ ـ بلغت مردودات المشتريات للموردين ٧٣٥٠ جنيه، وحصلت على مسموحات على مشتريات بمقدار ١٢١٠ جنيه.

٣ ـ سددت حساب المورد حسين عبد العال البالغ ٢٠٠٠٠ جنيه قبل تاريخ انتهاء فترة استحقاق الخصم النقدي المكتسب بواقع ٣٪.

٤ ـ سددت حساب المورد محمود عبد المقصود البالغ ٣٠٠٠٠ جنيه بعد انقضاء فترة استحقاق الخصم النقدي بواقع ٤٪.

وفي ظل طريقة المخزون المستمر تكون القيود اللازمة لاثبات هذه العمليات كالآتي:

أولاً: الشراء على الحساب:

٣٢٥٠٠		من حـ/ مخزون البضائع
	٣٢٥٠٠	الى حـ/ الموردين
		شراء بضائع على الحساب بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم.

ثانياً: مردودات ومسموحات المشتريات:

٨٥٦٠		من حـ/الموردين
	٨٥٦٠	الى حـ/مخزون البضائع
		إثبات مردودات المشتريات ٧٣٥٠ جنيه ومسموحات المشتريات ١٢١٠ جنيه.

ثالثاً: سداد المشتريات واكتساب الخصم النقدي.

٢٠٠٠٠		من حـ/الموردين
		الى مذكورين:
	١٩٤٠٠	حـ/النقدية
	٦٠٠	حـ/مخزون البضائع
		إثبات سداد المورد حسين عبد العال واكتساب الخصم بواقع ٣٪ على ٢٠٠٠٠ جنيه.

رابعاً: سداد المشتريات وإثبات الخصم النقدي المفقود:

		من مذكورين:
٣٠٠٠٠		حـ/الموردين
١٢٠٠		حـ/الخصم النقدي المفقود على المشتريات الآجلة.
		الى مذكورين:
	٣٠٠٠٠	حـ/النقدية
	١٢٠٠	حـ/مخزون البضائع
		إثبات سداد المورد محمود عبد المقصود بعد انقضاء فترة الخصم وإثبات فقد الخصم النقدي بمعدل ٤٪ من ٣٠٠٠٠ جنيه.

وتوضح هذه العمليات الأربع كيفية معالجة مردودات المشتريات ومسموحاتها. والخصم المكتسب، سواء تم اكتسابه فعلاً بالسداد المبكر أو فقدته المنشأة لتأخرها في السداد، في ظل طريقة المخزون المستمر. ومن الواضح أن مخزون البضائع يجعل دائناً في كل هذه العمليات.

٦ ـ ملخص مقارن لاجراءات تسجيل المبيعات والمشتريات والعمليات المتعلقـة بها في ظـل كل من طـريقتي المخزون المستمـر والمخزون الدوري :

نلخص فيـما يلي الاختـلافات الأسـاسية في اجـراءات معالجـة المشتريـات والعمليات المتعلقة بها وتحديد تكلفة البضاعة المباعة، واجراءات معالجة المبيعات والعمليات المتعلقة بها في ظل كل من طريقتي المخزون.

طريقة المخزون المستمر	طريقة المخزون الدوري
١ ـ شراء البضاعة (٥٠٠٠ جنيه مثلاً).	
٥٠٠٠ من حـ/مخزون البضائع ٥٠٠٠ الى حـ/الموردين (أو حـ/النقدية	٥٠٠٠ من حـ/مشتريات البضائع ٥٠٠٠ الى حـ/الموردين (أو حـ/النقدية)
٢ ـ مردودات ومسموحـات المشتريـات (مردودات ٤٥٠ جنيـه مثلاً ومسمـوحات ٣٤٠ جنيه).	
٧٩٠ من حـ/الموردين ٧٩٠ الى حـ/مخزون البضائع	٧٩٠ من حـ/الموردين الى مذكورين : ٤٥٠ حـ/مردودات المشتريـات ٣٤٠ حـ/مسموحات المشتريات
٣ ـ تكلفة النقل للداخل (١٥٠ جنيه مثلًا) :	
١٥٠ من حـ/مخزون البضائع ١٥٠ الى حـ/الموردين (أو حـ/النقـدية)	١٥٠ من حـ/النقل للداخل ١٥٠ الى/حـ الموردين (أو النقدية).
٤ ـ سداد مشتريات آجلة واكتساب خصم نقدي (١٠٠٠ جنيه، ونسبة خصم ٢٪ مثلًا) :	
١٠٠٠ من حـ/المـوردين الى مذكورين : ٩٨٠ حـ/النقدية	١٠٠٠ من حـ/الموردين الى مذكورين : ٩٨٠ حـ/النقدية

٢٠ حـ/مخزون البضائع

٢٠ حـ/الخصم النقدي المكتسب

٥ ـ سداد مشتريات آجلة بعد مضي فترة استحقاق الخصم النقدي (٢٠٠٠ مثلاً ونسبة خصم ٣٪):

من مذكورين:
٢٠٠٠ حـ/الموردين
٦٠ حـ/الخصم النقدي المفقود على المشتريات الآجلة
الى مذكورين:
٦٠ حـ/مخزون البضائع
٢٠٠٠ حـ/النقدية

من مذكورين:
٢٠٠٠ حـ/الموردين
٦٠ حـ/الخصم النقدي المفقود على المشتريات الآجلة
الى مذكورين:
٦٠ حـ/الخصم النقدي المكتسب
٢٠٠٠ حـ/النقدية

٦ ـ بيع بضائع (بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه مثلاً وتكلفتها ٤٣٠٠ جنيه).

٦٥٠٠ من حـ/العملاء (أو النقدية)
٦٥٠٠ الى حـ/مبيعات البضائع
٤٣٠٠ من حـ/تكلفة البضاعة المباعة
٤٣٠٠ الى حـ/مخزون البضائع

٦٥٠٠ من حـ/العملاء (أو النقدية)
٦٥٠٠ الى حـ/مبيعات البضائع
لا يجري أي قيود حتى نهاية الفترة المحاسبية حيث تتحدد تكلفة البضاعة المباعة حينئذ.

٧ ـ مردودات ومسموحات المبيعات (مردودات ٥٠٠ جنيه مثلاً تكلفتها ٣٠٠ جنيه ومسموحات ٤٥٠ جنيه).

من مذكورين:
٥٠٠ حـ/مردودات المبيعات
٤٥٠ حـ/مسموحات المبيعات
٩٥٠ الى حـ/العملاء (أو النقدية)
٣٠٠ من حـ/مخزون البضائع
٣٠٠ الى حـ/تكلفة البضاعة المباعة.

من مذكورين:
٥٠٠ حـ/مردودات المبيعات
٤٥٠ حـ/مسموحات المبيعات
٩٥٠ الى حـ/العملاء (أو النقدية)
لا يتم أي قيود لتكلفة المبيعات المرتدة.

٨ ـ الخصم المسموح به على المبيعات: لا خلاف بين الطريقتين (تحصيل ٥٠٠٠ جنيه من العملاء مثلاً بخصم نقدي مسموح به ٢٪).

من مذكورين:
٤٩٠٠ حـ/ النقدية

١٠٠ ح/ الخصم المسموح به
٥٠٠٠ الى ح/العملاء

---

٩ ـ قيود التسوية اللازمة لتحديد تكلفة البضاعة المباعة وتحديد رصيد مخزون البضائع في نهاية الفترة:

لا حاجة الى قيود دفترية حيث يمثل		من مذكورين:
رصيد ح/تكلفة البضاعة المباعة	xxx	ح/مردودات المشتريات
الأصول التي تحولت الى مصروفات	xxx	ح/مسموحات المشتريات
ويظهر رصيد ح/مخزون البضائع	xxx	ح/الخصم النقدي المكتسب
ما يوجد منها في نهاية الفترة	متمم	ح/تكلفة البضاعة المباعة
		الى مذكورين:
	xxx	ح/مخزون أول الفترة
	xxx	ح/مشتريات البضائع
	xxx	ح/النقل للداخل
	xxx	من ح/مخزون آخر الفترة
	xxx	الى ح/تكلفة البضاعة المباعة

هذا وتفيد ورقة العمل كثيراً لأغراض إجراء هذه التسويات، كما سوف يتضح في الفصل القادم.

أسئلة وتمارين
على
الفصل الثامن

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول:

تكلم باختصار عن كل مما يأتي: هامش الربح، خصم الكمية المشروط بأثر رجعي، الخصم النقدي المفقود، المسموحات، المردودات، الخصم التجاري المتسلسل، النقل للداخل.

السؤال الثاني:

عن طريق أرقام افتراضية قم بتوضيح أهم الفروق في اجراءات قيد المبيعات ومردودات ومسموحات المبيعات في ظل كل من طريقتي المخزون الفتري والمخزون المستمر.

السؤال الثالث:

ظهر في ميزان المراجعة قبل التسويات رصيد لمخزون البضائع يبلغ ٨٩٦٠٠ جنيه، ولم يتحدد في الميزان ما إذا كان هذا المخزون يمثل رصيد أول الفترة أو رصيد آخر الفترة. ما هي الاجراءات التي تعتقد أنه من الواجب القيام بها للتحقق من ذلك على وجه التأكيد؟.

السؤال الرابع:

حدد آثار كل من الحالات الآتية على كل من: تكلفة البضاعة المباعة، مجمل الربح، وصافي الربح.

أ - سقط سهواً تسجيل مشتريات آجلة بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه.
ب - المغالاة في تقدير تكلفة مخزون نهاية الفترة عن التكلفة الفعلية.

جـ ـ تسجيل تكلفة النقل للداخل على اعتبار أنها مصروفات نقل للخارج.
د ـ تسجيل المشتريات بأسعار الشراء الآجل والاقتصار على إثبات الخصم النقدي المكتسب فعلاً دون الخصم النقدي المفقود.
هـ ـ المغالاة في تقدير تكلفة مخزون بداية الفترة عن التكلفة الفعلية.
و ـ خصم مصاريف النقل للخارج من إجمالي المبيعات في حساب المتاجرة.
ز ـ اعتبار مردودات المشتريات على أنها مبيعات.
ح ـ اقفال رصيد حساب تكلفة النقل للداخل في حساب الأرباح والخسائر.
ط ـ إثبات البضاعة المرتدة من العملاء على أساس أنها مشتريات.
ي ـ اعتبار مرتبات عمال البيع والتوزيع من المصاريف الادارية والتمويلية.

السؤال الخامس:

علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب:

أ ـ يتم إثبات مردودات المبيعات بجعل حساب المبيعات مديناً وحساب المردودات دائناً.
ب ـ عندما تمنح المنشأة خصماً نقدياً لعملائها فإن ذلك يعني بالضرورة اعتباره مصروفاً عند إتمام عملية البيع.
جـ ـ يحتاج الأمر في ظل طريقة المخزون الدوري الى توسيط حساب تكلفة البضاعة المباعة لاثبات تكلفة ما يتم بيعه عند إثبات واقعة البيع.
د ـ إذا كانت المبيعات كلها تتم نقداً فلا حاجة لحساب الخصم النقدي المسموح به.
هـ ـ لا تختلف اجراءات تسجيل المبيعات في ظل طريقة المخزون الدوري عنها في طريقة المخزون المستمر، وإنما يقتصر الاختلاف على اجراءات تسجيل المشتريات.
و ـ تستخدم طريقة المخزون المستمر لعناصر المخزون كثيرة العدد بشرط أن تكون غالية الثمن.

ز ـ في ظل طريقة المخزون المستمر لا يوجد ما يستدعي اجراء جرد فعلي لعناصر المخزون للتأكد من وجودها.

ح ـ يسجل الخصم التجاري في دفاتر البائع ولكنه لا يسجل في دفاتر المشترى وذلك على العكس من خصم الكمية.

ط ـ يظهر في ميزان المراجعة قبل التسويات أرصدة حسابات المخزون أول الفترة وتكلفة البضاعة المباعة خلالها ومخزون آخر الفترة إذا كانت المنشأة تتبع طريقة المخزون المستمر أما إذا كانت المنشأة تتبع طريقة المخزون الدوري فإن هذا الميزان يظهر أرصدة حسابات مخزون أول الفترة والمشتريات ومردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المسموح به ومخزون آخر الفترة.

ي ـ تختلف طريقة معالجة الخصم المسموح به في ظل طريقة المخزون الدوري عنها في ظل طريقة المخزون المستمر.

ك ـ إذا كانت تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة ٩٨٥٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغ فيه مخزون بداية الفترة ١٢٣٠٠ جنيه ومخزون نهاية الفترة ٢٣٢٠٠ جنيه، فإن صافي المشتريات لا بد وأن يكون ١٢١٧٠٠ جنيه.

ل ـ إذا بلغ صافي المشتريات ١٢١٢٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه مردودات المشتريات ١٢١٠٠ جنيه ومخزون بداية الفترة ١٢٣٠٠ جنيه فإن إجمالي المشتريات يكون ١٢١٤٠٠ جنيه.

م ـ إذا بلغ مخزون بداية الفترة ٤٥٠٠ جنيه ومخزون نهاية الفترة ٦٤٠٠ جنيه فإن صافي المشتريات لا بد وأن يزيد عن تكلفة البضاعة المباعة بمقدار ١٠٩٠٠ جنيه.

ن ـ يمكن حساب صافي المشتريات بالمعادلة الآتية:

صافي المشتريات = مخزون نهاية الفترة + تكلفة البضاعة المباعة - مخزون بداية الفترة + اجمالي المشتريات - مردودات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب.

ثانياً: التمارين:

التمـرين الأول:

اليـك بعض المعامـلات التي تمت بين شـركة الشـروق وشـركـة الغـروب التجاريتين خلال اسبوع:

٣/١٤ قامت شركة الشروق بشراء بضاعة على الحساب من شركة الغروب بمبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه تسليم محل البائع بشروط ٢٪ ٣ أيام، صافي ٢٠ يوم. وقد قامت شركة الغروب بسداد تكلفة النقل بالنيابة عن شركة الشروق والبالغ قدرها ١٢٠٠ جنيه.

٣/١٥: سددت شركة الشروق لشركة الغروب تكلفة نقـل البضاعـة المشتراة في اليوم السابق.

٣/١٦: اشترت شركة الشروق من شـركة الغـروب بضاعـة على الحسـاب بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه تسليم محل المشترى بنفس الشروط السابقة، وقامت شركة الشروق بسداد مشتريات يوم ٣/١٤.

٣/١٧: قامت شركة الشروق بشراء بضاعة من شركة الغروب يبلغ سعرها طبقاً لقوائم الأسعار ٣٠٠٠٠ جنيـه بخصم تجاري ١٠٪، ٥٪، عـلى التوالي وبشروط ١٪، ١٠ أيام صافي ٦٠ يوم، تسليم محل المشترى.

٣/١٨: ردت شركة الشـروق لشركـة الغروب بضـاعة قيمتها ٤٥٠٠ جنيه من مشتريات يوم ٣/١٦ كما طلبت السماح بتخفيض سعر بـاقي البضاعـة المشتراة في نفس اليوم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نظراً لحدوث تلفيات بسيطة فيها أثناء النقل وقد وافقت شركة الغروب على منح التخفيض المطلوب.

٣/١٩: طلبت شركة الغروب من شركة الشروق استرداد بعض البضائع التي تم إرسالها إليها في يوم ٣/١٧ والبالغ سعرها طبقاً لقوائم الأسعار ١٥٠٠٠ جنيه ذلك لأنها كانت تخص عميل آخر مقابل إرسال بضـائع بـدلاً منها بنفس القيمة دون خصم تجاري بشـروط: ٣٪٧ أيام، صـافي ٣٠ يوم، تسليم محل البائع.

٣/٢٠: وافقت شركة الشروق على طلب شركة الغروب وردت البضائع المطلوب استردادها وسددت مصاريف النقل بالنيابة عن شركة الغروب والبالغ قدرها ٩٨٠ جنيه. كما تسلمت البضاعة البديلة، وبلغت مصاريف النقل المستحقة عليها ١٢٢٠ جنيه. وفي نفس اليوم تم سداد مشتريات يوم ٣/١٦.

المطلوب:

١ - بفرض أن كل من الشركتين تستخدمان طريقة المخزون الدوري، قم بتسجيل العمليات السابقة في دفاتر كل منهما.

٢ - بفرض أن سعر البيع النهائي يتحدد في شركة الغروب على أساس التكلفة + ٥٠٪ من التكلفة وأن كل من الشركتين تتبعان طريقة المخزون المستمر قم بتسجيل العمليات السابقة في دفاتر كل منهما (سعر البيع النهائي هو السعر الذي يتحمله العميل في فواتير البيع بعد استبعاد الخصم التجاري).

التمرين الثاني:

تكونت شركة عبد الودود التجارية في ١٩٨٥/٨/١ برأس مال نقدي قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه ومخزون بضائع تبلغ تكلفته ٢٨٠٠٠ جنيه، وأثاث وتركيبات تبلغ تكلفته ٢٢٠٠٠ جنيه، قام عبد الودود بتقديمها جميعاً للشركة في ذلك التاريخ.

٢ /٨: قامت الشركة بشراء بضائع بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه نقداً تسليم محل البائع، وحصلت على خصم نقدي قدره ٣٪ من المبلغ السابق، وبلغت تكلفة النقل المستحقة ٢١٠٠ جنيه.

٥ /٨: باعت الشركة بضائع نقداً بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه، وعلى الحساب بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه. وبلغت تكلفة البضاعة المباعة ٥٠٠٠٠ جنيه، بشروط بيع ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم.

٩ /٨: بلغت المردودات من مبيعات يوم ٨/٥ النقدية ٣٠٠٠ جنيه، كما سمحت الشركة لبعض العملاء بتخفيضات في السعر قدرها ٢٠٠٠ جنيه على

المبيعات الآجلة، وقدرت تكلفة البضاعة المرتدة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

٨/١٢: قامت الشركة بشراء بضائع على الحساب بمبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم، تسليم محل المشترى.

٨/١٤: حصلت الشركة من مبيعات يوم ٨/٥ الآجلة ما يوازي مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، وسددت تكلفة النقل المستحقة منذ ٨/٢.

٨/١٧: ردت الشركة من مشتريات ٨/١٢ ما قيمته ٧٠٠٠ جنيه للموردين وسددت ما يوازي ١٥٠٠٠ جنيه من رصيد الموردين من تحت حساب مشتريات نفس اليوم.

٨/٢٢: باعت الشركة نقداً بضائع تبلغ قيمتها طبقاً لقائمة أسعار البيع ٤٥٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠٪، وباعت على الحساب بضائع بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه بشروط ٣٪ ٥ أيام، صافي ٣٠ يوم. وقد حصلت الشركة مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من المبيعات الآجلة ليوم ٨/٥. وقد بلغت تكلفة البضاعة المباعة ليوم ٨/٢٢ مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه.

٨/٢٥: سددت الشركة حسابات الموردين عن يوم ٨/١٢.

٨/٣٠: سددت الشركة ايجار المكان الذي تشغله عن الشهر بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه، كما بلغت مصاريف الدعاية والاعلان المستحقة عن الشهر ٤٥٠ جنيه وأجور ومرتبات عمال وموظفي ادارة البيع والتوزيع المسددة عن الشهر ١٤٥٠ جنيه، والمياه والانارة المستحقة عن الشهر ١٣٠ جنيه، وحصلت من العملاء عن مبيعات يوم ٨/٢٢ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ بفرض أن الشركة تستخدم طريقة المخزون المستمر، قم باجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة وتصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

٢ ـ قم بتحديد مجمل الربح عن الشهر.

٣ ـ بفرض أن الشركة تتبع طريقة المخزون الدوري، قم باجراء قيود اليومية

اللازمة لاثبات العمليات السابقة وتصوير حسابات الأستاذ اللازمة.

٤ ـ قم بحساب تكلفة البضاعة المباعة عن الشهر من واقع المطلوب السابق وكذا حساب صافي المبيعات، اذا كان مخزون آخر الشهر من البضائع كما حصلت عليه في المطلوب الأول.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها شركة عبد الستار التجارية خلال شهر ديسمبر.

١ /١٢: تكونت الشركة برأس مال قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن: بضاعة ٨٢٠٠٠ جنيه، أثاث وتركيبات ١٦٠٠٠ جنيه، سيارات بيع وتوزيع ٢٢٠٠٠ جنيه، والباقي نقداً.

٤ /١٢: اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم، تسليم محل البائع. وبلغت تكلفة النقل المسددة نقداً ٥٠٠ جنيه.

٦ /١٢: باعت بضاعة تبلغ تكلفتها ٣٥٠٠ جنيه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً، كما باعت بضاعة تبلغ تكلفتها ٧٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه على الحساب بشروط ١٪ ٢٠ يوم، صافي ٣٠ يوم، تسليم محل المشترى وبلغت مصاريف نقل المبيعات الآجلة ٤٥٠ جنيه.

٨ /١٢: اشترت بضاعة تبلغ قيمتها طبقاً لقوائم الأسعار ٦٠٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠٪، ٥٪، ٢٪ على التوالي وبشروط: ٢٪ ٢٠ يوم، صافي ٣٠ يوم تسليم محل المشترى.

١٢/١٢: قامت بسداد مشتريات يوم ١٢/٤ نقداً.

١٢/١٦: بلغت مبيعات البضاعة ٧٢٠٠٠ جنيه على الحساب بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم تسليم محل البائع. وبلغت تكلفة البضاعة المباعة

٥١٠٠٠ جنيه. وقد قامت الشركة بسداد مصاريف النقل لحساب المشترى والبالغ قدرها ٨٩٠ جنيه.

١٢/٢٠ : حصلت قيمة المبيعات الآجلة يوم ١٢/٦، وبلغت المردودات من مبيعات يوم ١٢/١٦ ١٢٠٠٠ جنيه، قدرت تكلفتها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه.

١٢/٢٩ : ردت بضاعة من مشتريات يوم ١٢/٨ تبلغ قيمتها في قوائم الأسعار ٢٠٠٠٠ جنيه وحصلت على تخفيض اضافي في سعر ما احتفظت به من مشتريات نفس اليوم بمبلغ ١٥١٦ جنيه وسددت حساب المورد عن مشتريات ذلك اليوم.

١٢/٣٠ : حصلت الشركة قيمة المبيعات الآجلة يوم ١٢/١٦.

المطلوب:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات هذه العمليات بطريقة مقارنة في ظل كل من طريقتي المخزون المستمر، والمخزون الدوري.

٢ ـ تصوير الحسابات اللازمة في ظل طريقة المخزون الدوري، واعداد ميزان المراجعة في نهاية الشهر وحساب المخزون في ظل طريقة المخزون المستمر.

٣ ـ اعداد ميزان المراجعة في نهاية الشهر، وتصوير حساب المتاجرة عن الشهر.

الفصل التاسع

في ورقة العمل واعداد الحسابات الختامية والميزانية في المشروعات التجارية

١ ـ مقدمة:

عرضنا في الفصل السابق الاجراءات المحاسبية المتعلقة بعمليات الشراء والبيع في المنشآت التجارية، وكيفية قياس مجمل الربح المحاسبي. ولا تقتصر عمليات المنشآت التجارية على عمليات الشراء والبيع المتعلقة بالبضائع، كما لا تقتصر تكلفة هذه المنشآت على تكلفة البضاعة المباعة إلا أن باقي العمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية بخلاف عمليات شراء وبيع البضائع لا تخرج في معالجتها عما سبق وعرفناه من الفصول المتقدمة في الباب السابق. وسوف نخصص هذا الفصل لشرح أقسام المصروفات المختلفة بخلاف تكلفة البضاعة المباعة، واستكمال الدورة المحاسبية في المنشآت التجارية بعرض ورقة العمل الملائمة لها، وتحديد كيفية قياس نتائج نشاطها وتصوير مركزها المالي. ذلك كله استمراراً للفصل السابق وتأسيساً على ما شرحناه فيه.

٢ ـ أقسام الايرادات والمصروفات في المنشآت التجارية:

تتأتى الايرادات للمشروعات التجارية أساساً من عمليات بيع البضاعة للعملاء، وبذلك فتمثل مبيعات البضاعة الجزء الأكبر والهام من الايرادات. ويطلق على الايرادات الناتجة عن المصدر أو المصادر الرئيسية لايرادات المشروع «ايرادات العمليات»، بينما تسمى الايرادات الفرعية الأخرى التي تنتج عن عمليات عرضية وغير رئيسية في نشاط المشروع، الايرادات المتنوعة. وتمثل المبيعات ايرادات العمليات في المشروعات التجارية البحتة، بينما تنطوي الايرادات المتنوعة على ما يحصل عليه المشروع من ايرادات بخلاف المبيعات. ومثال ذلك الايجار الدائن، والفوائد الدائنة، والأرباح الناتجة عن بيع الأصول

الثابتة، العمولات، وما شابه ذلك من المصادر العرضية غير المستمرة للايرادات، والتي تمثل في مجموعها جزءاً بسيطاً نسبياً من الايرادات الكلية للمشروع.

وتنقسم المصروفات في المشروعات التجارية إلى عدة أقسام كالآتي:

١ ـ تكلفة البضاعة المباعة: وعادة ما تمثل الجزء الأكبر من مصروفات المشروع، وقد سبق التعرض لها بالتفصيل.

٢ ـ المصاريف البيعية: وتنطوي على كل ما يتعلق بعمليات البيع والتوزيع من مصروفات بخلاف تكلفة البضاعة المباعة. فهي تتضمن مرتبات وأجور موظفي وعمال البيع والتوزيع، عمولات البيع والتوزيع، مصاريف انتقل عمال البيع والتوزيع، إيجار معارض ومكاتب ومحلات البيع والتوزيع، اهلاك الأثاث والتركيبات والمباني والآلات الخاصة بعمليات البيع والتوزيع، نقل المبيعات للعملاء، مصاريف الدعاية والاعلان، مصاريف التأمين، وكل ما يتعلق بعمليات البيع والتوزيع من مصروفات أخرى.

٣ ـ المصاريف الادارية والتمويلية: وتشتمل على المصروفات التي تتعلق بإدارة عمليات المشروع ككل مثل مرتبات المديرين، اهلاك أثاث الادارة، المياه والانارة المستخدمة في الادارة، أجور ومرتبات عمال وموظفي الادارة، الأدوات الكتابية والمطبوعات المستخدمة، إيجار مبنى الادارة أو الاهلاك الخاص به، الديون المعدومة، الفوائد المدينة، وكل المصروفات التي لا تعتبر من قبيل مصروفات البيع والتوزيع.

هذا وتتم مقابلة تكلفة المبيعات بالمبيعات في حساب المتاجرة لتحديد مجمل الربح كما سبق وأوضحنا في الفصل السابق. أما مصروفات البيع والتوزيع والمصاريف الادارية والتمويلية (يطلق على الأخيرة في بعض الأحيان المصروفات العمومية) فيتم مقابلتها مع مجمل الربح والايرادات المتنوعة فيما يسمى بحساب الأرباح والخسائر لأغراض تحديد صافي الربح (أو الخسارة) عن الفترة المحاسبية.

وبمعنى آخر فإن الحساب الختامي الذي سبق أن عرضناه فيما تقدم ينقسم في الواقع إلى حسابين هما حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر.

٣ ـ ورقة العمل واعداد الحسابات الختامية في المشروعات التجارية :

سوف نستعرض في هذا البند كيفية إعداد ورقة العمل وإعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر في منشأة تجارية. وسوف نتناول ذلك على أساس أن المنشأة تتبع طريقة المخزون الدوري، ذلك لأن طريقة المخزون المستمر في هذا المجال أكثر سهولة بلا شك. وسوف نعتمد إلى حد كبير على المعلومات المستقاة من الباب السابق بخصوص ميكانيكية إعداد ورقة العمل وإجراء التسويات. ولنفرض لتحقيق هذا الغرض المثال التالي:

فيما يلي أرصدة حسابات الأستاذ كما كانت عليه في ١٢/٣١/ ـ قبل إجراء التسويات لشركة السمر التجارية (بالجنيه): أثاث وتركيبات ١٢٣٥٠، سيارات توزيع ١٦٦٥٠، مواد ومهمات ١٥٠٠، مخزون البضائع في ١/١ ٢٢٦٠٠، عملاء ٣٣٩٠٠، أوراق قبض ١٢٠٠٠، نقدية بالبنك والخزينة ٤٨٥٠٠، رأس المال ٧٥٠٠٠، أرباح محجوزة؟، موردون ٢٣٥٠٠، دائنون مختلفون ١٠٤٠٠، أجور مستحقة ١٦٠٠، إيجار مقدم ٨٤٠٠، مخصص اهلاك اثاث ٦٢٥٠، مخصص اهلاك سيارات ٤٥٠٠، مخصص ديون مشكوك فيها ٣٤٠٠، مشتريات ٩٧٦٠٠، مبيعات ١٥٢٧٥٠، مردودات مشتريات ٤١٠٠، مردودات مبيعات ٧٢٥٠، مسموحات مشتريات ٣٥٠٠، مسموحات مبيعات. ٢٢٠٠، خصم نقدي مسموح به ٣٣٠٠، خصم نقدي مكتسب ٢١٠٠، خصم نقدي مفقود على المشتريات ١٣٤٠، نقل للداخل ٥٤٠٠، مصاريف نقل للخارج ٣٢٠٠، أجور ومرتبات عمال البيع والتوزيع ١٤٦٦٠، أجور ومرتبات ادارية ٤٥٥٠، عمولات بيع وتوزيع ٢٤٥٠، مصاريف دعاية واعلان ١٢٠٠، تأمين ضد الحريق ٦٥٠ جنيه.

ولنفترض المعلومات الآتية كانت متاحة في نهاية الفترة:

١ ـ يبلغ الاهلاك السنوي للأثاث والتركيبات ٧٥٠ جنيه وللسيارات ١٥٠٠ جنيه

ويرغب في زيادة مخصص الديون المشكوك فيها بمبلغ ٥٠٠ جنيه، كما بلغت المواد والمهمات المستخدمة في عمليات البيع ٩٠٠ جنيه.

٢ ـ الايجار المقدم تم سداده في ١/١ ليغطي سنتين ويخصص ٣/٤ المبنى المستأجر لعمليات البيع والتوزيع والباقي تشغله الادارة.

٣ ـ الأجور المستحقة تمثل رصيد ١/١ وقد سددت خلال العام وجعل بها حساب أجور عمال البيع والتوزيع مديناً عند السداد.

٤ ـ تبلغ البضاعة الموجودة فعلاً في نهاية العام بالجرد الفعلي ١٢٦٠٠ جنيه.

وعلى أساس هذه البيانات والمعلومات سوف نقوم أولاً بإعداد ميزان المراجعة قبل التسويات، من واقع أرصدة الحسابات قبل إجراء التسويات، ثم نتناول بعض بنوده بالتعليق توضيحاً لمفهوم الأرصدة المدينة والدائنة وعلاقة بعض الأرصدة بالبعض الآخر، ونقوم بعد ذلك بإعداد ورقة العمل وإجراء التسويات وإقفال حسابات الايرادات والمصروفات وإعداد الحسابات الختامية.

شركة السمر التجارية

ميزان المراجعة في ١٢/٣١/ ـ ١٩

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	البيان	ملاحظات
١٢٣٥٠	٦٢٥٠	أثاث وتركيبات ومخصص اهلاك	الأهلاك السنوي ٧٥٠ جنيه
١٦٦٥٠	٤٥٠٠	سيارات توزيع ومخصص اهلاك	الأهلاك السنوي ١٥٠٠ جنيه
١٥٠٠		مواد ومهمات	استخدم منها ٩٠٠ جنيه
٢٢٦٠٠		مخزون بضائع ١/١	آخر المدة ١٢٦٠٠ جنيه
٣٣٩٠٠	٣٤٠٠	عملاء ومخصص ديون مشكوك فيها	يزاد المخصص بمبلغ ٥٠٠ جنيه
١٢٠٠٠		أوراق قبض	
٤٨٥٠٠		نقدية بالبنك وللخزينة	
	٧٥٠٠٠	رأس المال	
	١٢٦٠٠	أرباح محجوزة	متمم حسابي لجانبي الميزان

	٢٣٥٠٠	موردون	
	١٠٤٠٠	دائنون مختلفون	
	١٦٠٠	أجور مستحقة	تم سدادها تحميلاً على حـ/ أجور البيع والتوزيع
٨٤٠٠		إيجار مقدم	يخص سنتان، ٣/٤ مصاريف بيع
٩٧٦٠٠	١٥٢٧٥٠	مشتريات ومبيعات	
٧٢٥٠	٤١٠٠	مردودات مشتريات ومردودات مبيعات	
٢٢٠٠	٣٥٠٠	مسموحات مشتريات ومسموحات مبيعات	
٣٣٠٠	٢١٠٠	خصم نقدي	
١٣٤٠		خصم نقدي مفقود على المشتريات	
٥٤٠٠		نقل للداخل	
٣٢٠٠		مصاريف نقل للخارج	
١٤٦٦٠		أجور ومرتبات عمال البيع والتوزيع	
٤٥٥٠		أجور ومرتبات ادارية	
٢٤٥٠		عمولات بيع وتوزيع	
١٢٠٠		مصاريف دعاية واعلان	
٦٥٠		تأمين ضد الحريق	
٢٩٩٧٠٠	٢٩٩٧٠٠		

وقد أضفنا في ميزان المراجعة خانة للملاحظات تدون فيها التسويات اللازمة لأرصدة الحسابات التي تستوجب إجراء تسويات حتى يمكن متابعة هذه التسويات دون أن نسهو على البعض منها. وقد استقينا هذه التسويات من المعلومات التي يتم تجميعها في نهاية الفترة المحاسبية لغرض اجراء التسويات (وهي معطاه في مثالنا الحالي).

هـذا كما تعمـدنا عـدم تخصيص سطر مستقـل لـرصيـد كـل حسـاب من الحسابات. بـل أظهرنـا أرصـدة بعض الحسـابات في صـورة مزدوجـة على نفس السطر، ذلك لاظهار العلاقة بينها. فرصيد الأثـاث والتركيبـات مدين لأنـه يمثل أصل من الأصول، بينما مخصص أهلاك أثاث والتركيبات دائن لأنه يمثل مجمع ما تم تحميله لايرادات السنوات السابقة عن خدمات الأصول المستنفدة في عملياتها. وقد سبق أن ذكرنا أن مخصص الاهلاك يظهر اما في جانب الخصوم من الميزانية أو مطروحاً من رصيد الأصل المعين في جانب الأصول. ويطلق على مخصص اهلاك الأصل، الحساب المضاد للأصل Contra Asset Account. وحيث أن رصيد الأصل يكون مديناً بطبيعته فـإن الحساب المضـاد (مخصص الاهلاك) الخـاص به يكون دائناً بطبيعته. ومـا ينطبق عـلى الأثاث والتـركيبات ينـطبق على السيـارات والعملاء، كما هو واضح من تفحص ميزان المراجعة.

ومن قراءة الميزان نجد أيضاً أن رصيد حساب المشتريات ورصيـد حساب المبيعات يظهران على نفس السطر. ولا بد من أننا الآن لدينا المقدرة عـلى التمييز بين كل من الحسابين، ونستطيع أن نحدد الرصيد الخاص بكل منهما فالمشتريـات من الأصول (إلى أن يتم تحولها إلى مصروفات) ومن ثم فرصيدها لا بد وأن يكون هو المدين، والمبيعات من الايرادات ورصيدها يكون هو الدائن طبعاً. وينعكس الأمر بالنسبة لمردودات المشتـريات ومـردودات المبيعات، فـالأولى رصيدهـا دائن (لأنها عكس المشتريات)، والثـانية رصيـدها مـدين. وما ينـطبق على المـردودات يسـري عـلى المسمـوحـات والخصم النقـدي. فـالخصم النقـدي المكتسب عـلى المشتريات الآجلة يؤدي إلى تخفيض تكلفتها ومن ثم فرصيده دائن، بينما الخصم النقدي المسموح به على المبيعات الآجلة يؤدي إلى انقاص قيمتها (وهي ايرادات) وبالتالي فرصيده مدين. والواقع أنه كان من الممكن الاكتفاء في خانة البيان بذكر لفظة مردودات أو مسموحات، كما فعلنا بالخصم النقدي. ويكفي ذلك للتعرف على كونها مردودات مشتريات أو مردودات مبيعات من تحديد طبيعة الرصيد المقابل لها. فإذا كان الرصيد مديناً فهي مردودات (أو مسمـوحات) مبيعـات، وإذا كان الرصيد يقع في الجانب الدائن فهي مردودات (أو مسموحات) مشتريات.

٣ ـ أ ـ ورقة العمل وإجراء التسويات:

من واقع ميزان المراجعة قبل التسويات وبيان التسويات التي يجب اجراؤها على أرصدة بعض الحسابات عن الفترة المحاسبية يتم اعداد ورقة العمل كما هي موضحة بالصفحات التالية. وقد ظهر في ورقة العمل ثماني تسويات كالآتي:

١ ـ تسوية حساب مخصص اهلاك الأثاث والتركيبات بالاهلاك عن العام حيث جعل حساب اهلاك الأثاث والتركيبات مديناً بمبلغ ٧٥٠ جنيه وحساب مخصص اهلاك أثاث والتركيبات دائناً، وبذلك يصبح رصيد حـ/المخصص دائناً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، كما هو واضح في ميزان المراجعة بعد التسويات. ويقفل حساب اهلاك أثاث والتركيبات (وهو حساب مصروف) في الحسابات الختامية كما سوف يرد حالاً، أما حساب المخصص فيظهر في الميزانية العمومية.

٢ ـ تسوية حساب مخصص اهلاك السيارات بنفس طريقة تسوية حساب مخصص اهلاك أثاث والتركيبات.

٣ ـ تخفيض رصيد حساب المواد والمهمات المستخدمة باعتبارها قد تحولت إلى مصروفات. وقد جعل حساب المواد والمهمات المستخدمة مديناً (حساب مصروف)، وحساب المواد والمهمات دائناً (حساب أصل) بمبلغ ٩٠٠ جنيه قيمة المواد والمهمات المستخدمة. ويقفل حساب المواد والمهمات المستخدمة في الحسابات الختامية.

٤ ـ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها بالمبلغ المطلوب ٥٠٠ جنيه بجعل حساب الديون المشكوك فيها (مصروف) مديناً وجعل حساب المخصص دائناً. ويقفل حساب الديون المشكوك فيها في الحسابات الختامية، ويظهر حساب مخصص الديون المشكوك فيها في الميزانية بالرصيد الجديد ٣٩٠٠ جنيه.

٥ ـ اقفال حسابات مخزون أول الفترة والمشتريات (وهي أرصدة مدينة)، ومردودات المشتريات ومسموحاتها والخصم النقدي المكتسب (وأرصدتها دائنة) في حساب تكلفة البضاعة المباعة. ويعتبر توسيط حساب تكلفة البضاعة المباعة هنا

شركة السمر التجارية

ورقة العمل عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ـ١٩

الحسابات	ميزان المراجعة		التسويات	
	مدين	دائن	مدين	دائن
أثاث وتركيبات	١٢٣٥٠	٦٢٥٠		٧٥٠ (١)
ومخصص اهلاك				
السيارات ومخصص اهلاك	١٦٦٥٠	٤٥٠٠		١٥٠٠ (٢)
مواد ومهمات	١٥٠٠			٩٠٠ (٣)
مخزون بضائع ١/١	٢٢٦٠٠			٢٢٦٠٠ (٥)
عملاء ومخصص ديون	٣٣٩٠٠	٣٤٠٠		٥٠٠ (٤)
أوراق قبض	١٢٠٠٠			
نقدية	٤٨٥٠٠			
رأس المال		٧٥٠٠٠		
أرباح محجوزة		١٢٦٠٠		
موردون		٢٣٥٠٠		
دائنون مختلفون		١٠٤٠٠		
أجور مستحقة		١٦٠٠	١٦٠٠ (٧)	
ايجار مقدم	٨٤٠٠			٤٢٠٠ (٨)
مشتريات ومبيعات	٩٧٦٠٠	١٥٢٧٥٠		٩٧٦٠٠ (٥)
مردودات	٧٢٥٠	٤١٠٠	٤١٠٠ (٥)	
مسموحات	٢٢٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠ (٥)	
خصم نقدي	٣٣٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠ (٥)	
خصم نقدي مفقود	١٣٤٠			
نقل للداخل	٥٤٠٠			٥٤٠٠ (٥)
مصاريف نقل للخارج	٣٢٠٠			
جور ومرتبات بيعية	١٤٦٦٠			١٦٠٠ (٧)
أجور ومرتبات ادارية	٤٥٥٠			

شركة السمر التجارية
ورقة العمل عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/-١٩

ميزان المراجعة بعد التسويات		الحسابات الختامية		الميزانية العمومية	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
١٢٣٥٠	٧٠٠٠			١٢٣٥٠	٧٠٠٠
١٦٦٥٠	٦٠٠٠			١٦٦٥٠	٦٠٠٠
٦٠٠				٦٠٠	
—					
٣٣٩٠٠	٣٩٠٠			٣٣٩٠٠	٣٩٠٠
١٢٠٠٠				١٢٠٠٠	
٤٨٥٠٠				٤٨٥٠٠	
	٧٥٠٠٠				٧٥٠٠٠
	١٢٦٠٠				١٢٦٠٠
	٢٣٥٠٠				٢٣٥٠٠
	١٠٤٠٠				١٠٤٠٠
—					
٤٢٠٠				٤٢٠٠	
	١٥٢٧٥٠		١٥٢٧٥٠		
٧٢٥٠		٧٢٥٠			
٢٢٠٠		٢٢٠٠			
٣٣٠٠		٣٣٠٠			
١٣٤٠		١٣٤٠			
٣٢٠٠		٣٢٠٠			
١٣٠٦٠		١٣٠٦٠			
٤٥٥٠		٤٥٥٠			

عمولات بيعية	٢٤٥٠			
مصاريف دعاية واعلان	١٢٠٠			
تأمين ضد الحريق	٦٥٠			
	٢٩٩٧٠٠	٢٩٩٧٠٠		
اهلاك أثاث وتركيبات			٧٥٠ (١)	
اهلاك سيارات			١٥٠٠ (٢)	
مواد ومهمات مستخدمة			٩٠٠ (٣)	
ديون مشكوك فيها			٥٠٠ (٤)	
تكلفة البضاعة المباعة			١١٥٩٠٠ (٥)	١٢٦٠٠ (٦)
مخزون بضائع ١٢/٣١			١٢٦٠٠ (٦)	
ايجار: بيعي			٣١٥٠ (٨)	
اداري			١٠٥٠ (٨)	
			١٤٢٢٥٠	١٤٢٥٠
صافي أرباح العام				

ضرورياً حتى يمكن إظهار مخزون آخر الفترة في الميزانية العمومية، كما هو واضح من التسوية التالية. ويمكن بالرغم من ذلك، أن تظهر تكلفة البضاعة المباعة في حساب المتاجرة تفصيلياً كما سوف نرى فيما بعد.

٦ ـ اثبات بضاعة آخر الفترة وتسوية حساب تكلفة البضاعة المباعة الذي تم توسيطه لهذا الغرض بها، حيث جعل مخزون بضائع آخر الفترة مديناً وحساب تكلفة البضاعة المباعة دائناً بمبلغ ١٢٦٠٠ جنيه.

٧ ـ إقفال الأجور المستحقة في أجور ومرتبات البيع والتوزيع حيث جعل الأخير مديناً بها عند السداد، ولذلك جعلنا حساب الأجور المستحقة مديناً بالمبلغ

٢٤٥٠	٢٤٥٠				
١٢٠٠	١٢٠٠				
٦٥٠	٦٥٠				
٧٥٠		٧٥٠			
١٥٠٠		١٥٠٠			
٩٠٠		٩٠٠			
٥٠٠		٥٠٠			
١٠٣٣٠٠		١٠٣٣٠٠			
١٢٦٠٠				١٢٦٠٠	
٣١٥٠		٣١٥٠			
١٠٥٠		١٠٥٠			
٢٩١١٥٠	٢٩١١٥٠				
		٢٤٠٠			٢٤٠٠
		١٥٢٧٥٠	١٥٢٧٥٠	١٤٠٨٠٠	١٤٠٨٠٠

(١٦٠٠ جنيه) مقابل جعل حساب أجور ومرتبات بيعية دائناً.

٨ ـ تسوية حساب الايجار المقدم بما يوازي خدمات المبنى المستأجر التي استفادت منها السنة المالية، حيث يغطي الايجار المقدم سنتين اعتباراً من بداية السنة المالية. ولهذا الغرض جعلنا حساب الايجار المتعلق بعمليات البيع والتوزيع مديناً بمبلغ ٣١٥٠ جنيه ($\frac{٣}{٤}$ إيجار المبنى عن سنة)، والايجار المتعلق بالعمليات الادارية مديناً بمبلغ ١٠٥٠ جنيه ($\frac{١}{٤}$ إيجار المبنى عن سنة) مقابل جعل حساب الايجار المقدم دائناً بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه (نصف الايجار المقدم عن سنتين). ويعتبر كل من حسابي الايجار من حسابات المصروفات، أما رصيد حساب الايجار المقدم

(٤٢٠٠) فيظهر في الأصول في الميزانية.

هذا ويوضح القيد التالي أرقام التسويات كما وردت في ورقة العمل حتى يمكن الرجوع اليها. والواقع أنه كان في الامكان اجراء قيد تسوية مستقل لكل واحدة من هذه التسويات الثمانية.

ويمكن اثبات هذه التسويات بالقيد المركب التالي:

	من مذكورين:	
٧٥٠	حـ/اهلاك الأثاث والتركيبات	(١)
١٥٠٠	حـ/اهلاك السيارات	(٢)
٩٠٠	حـ/مواد ومهمات مستخدمة	(٣)
٥٠٠	حـ/الديون المشكوك فيها	(٤)
١١٥٩٠٠	حـ/تكلفة البضاعة المباعة	(٥)
٤١٠٠	حـ/مردودات المشتريات	(٥)
٣٥٠٠	حـ/مسموحات المشتريات	(٥)
٢١٠٠	حـ/الخصم النقدي المكتسب	(٥)
١٢٦٠٠	حـ/مخزون آخر الفترة	(٦)
١٦٠٠	حـ/أجور مستحقة	(٧)
٤٢٠٠	حـ/الايجار	(٨)
	إلى مذكورين:	
٧٥٠	حـ/مخصص اهلاك أثاث وتركيبات	(١)
١٥٠٠	حـ/مخصص اهلاك سيارات	(٢)
٩٠٠	حـ/مواد ومهمات	(٣)
٥٠٠	حـ/مخصص ديون مشكوك فيها	(٤)
٢٢٦٠٠	حـ/مخزون أول الفترة	(٥)
٩٧٦٠٠	حـ/المشتريات	(٥)
٥٤٠٠	حـ/النقل للداخل	(٥)
١٢٦٠٠	حـ/تكلفة البضاعة المباعة	(٦)
١٦٠٠	حـ/اجور ومرتبات بيعية	(٧)
٤٢٠٠	حـ/ايجار مقدم	(٨)

اثبات التسويات الخاصة بالفترة في ٣١/١٢/ ـ ١٩

٣ ـ ب ـ اعداد حساب المتاجرة، وإجراء قيود الاقفال للحسابات التي تظهر فيه:

أوضحنا في الفصل المتقدم أن الهدف من إعداد حساب المتاجرة هو قياس هامش الربح الاجمالي Gross Margin الناتج عن عمليات شراء وبيع البضائع. وبمعنى آخر فهو يمكن من قياس الاضافة إلى تكلفة البضاعة المباعة التي أمكن تحقيقها من بيع هذه البضاعة للعملاء بأسعار مختلفة (عادة ما تكون مرتفعة) عن أسعار التكلفة. ويتأتى ذلك عن طريق مقارنة تكلفة البضاعة المباعة بصافي المبيعات. وقد جرت العادة أن يظهر في حساب المتاجرة ـ في ظل طريقة المخزون الدوري تفاصيل تكلفة البضاعة المباعة وتفاصيل صافي المبيعات، ذلك لأن هذه التفاصيل قد تكون أكثر فائدة من إظهار رقم واحد يمثل تكلفة البضاعة المباعة وآخر يمثل صافي المبيعات. ويترتب على ذلك أن الجانب المدين من حساب المتاجرة يظهر كل التسويات التي تظهر في حساب تكلفة البضاعة المباعة ـ إذا تم توسيطه ـ في ظل طريقة المخزون الدوري. ويظهر حساب المتاجرة كما يتم تصويره من واقع ورقة العمل لمثالنا الجاري في الصفحة التالية.

وكما سبق أن أوضحنا فإن حساب تكلفة البضاعة المباعة يتحدد بأرصدة سبعة حسابات رئيسية هي:

حـ/مخزون بضائع ١/١، حـ/مشتريات بضائع، حـ/نقل للداخل، وهذه الحسابات الثلاثة تقفل في حساب تكلفة البضاعة المباعة (أو حساب المتاجرة) بجعلها دائنة وجعل حـ/تكلفة البضاعة المباعة (أو حساب المتاجرة) مديناً بها ولذلك فهي تظهر في الجانب المدين من حـ/المتاجرة بإشارة موجبة، لأنها حسابات أصول (حتى تاريخ اقفالها) وأرصدتها مدينة بطبيعتها. أما حـ/مردودات المشتريات، وحـ/مسموحات المشتريات، وحـ/الخصم المكتسب فتقفل في حـ/تكلفة البضاعة المباعة (أو حـ/المتاجرة) بجعلها مدينة وجعل حـ/تكلفة البضاعة (أو حـ/المتاجرة) دائناً بها. وذلك لأن أرصدة هذه الحسابات دائنة بطبيعتها. ولما كانت هذه الحسابات (ذات الأرصدة الدائنة) تظهر في الجانب المدين من حـ/المتاجرة فإنها تخصم في هذا الجانب. أي توضع بإشارة سالبة (الرصيد

شركة السمر التجارية

حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ ـ ١٩

مدين			دائن		
جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
٢٢٦٠٠		مخزون بضائع ١/١	١٥٢٧٥٠		اجمالي المبيعات
	٩٧٦٠٠	مشتريات بضائع			يخصم :
	٥٤٠٠	نقل للداخل		٧٢٥٠	مردودات مبيعات
	١٠٣٠٠٠	مجموع		٣٢٠٠	مسموحات مبيعات
		يخصم :		٣٣٠٠	خصم مسموح به
		٤١٠٠ مردودات مشتريات	١٢٧٥٠		
		٣٥٠٠ مسموحات مشتريات			
	٩٧٠٠	٢١٠٠ خصم مكتسب	١٤٠٠٠٠		صافي المبيعات
٩٣٣٠٠		صافي تكلفة المشتريات			
١١٥٩٠٠		تكلفة البضاعة المتاحة للبيع			
		يخصم :			
١٢٦٠٠		مخزون بضائع ١٢/٣١			
١٠٣٣٠٠		تكلفة البضاعة المباعة عن العام			
٣٦٧٠٠		مجمل الربح (يقفل في حساب الأرباح والخسائر)			
١٤٠٠٠٠			١٤٠٠٠٠		

المدين هو رصيد دائن بالسالب). ويؤدي المجموع الجبري لأرصدة الحسابات الستة إلى تحديد تكلفة البضاعة التي اتيحت للبيع خلال الفترة المحاسبية. ويأتي دور الحساب السابع وهو حـ/مخزون آخر الفترة (١٢/٣١) ليحدد تكلفة البضاعة التي تم بيعها فعلاً من البضائع التي كانت متاحة للبيع خلال الفترة. وبالتعرف على مقدار تكلفة هذا المخزون يتحدد الرصيد الواجب ظهوره في الميزانية العمومية، وبخصم هذا المقدار من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع، نتعرف على تكلفة ما تم بيعه فعلاً خلال الفترة. وبالتالي فيجعل حـ/مخزون آخر الفترة مديناً (وهو من حسابات الأصول) ويجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة (أو حساب المتاجرة) دائناً. ويجب مراعاة أن القيد الخاص بمخزون آخر الفترة هو قيد إثبات لوجوده وليس قيد اقفال لرصيده الموجود فعلاً. ففي ظل طريقة المخزون الدوري، ينشأ رصيد/ مخزون آخر الفترة في نهايتها، ولا يقفل في نهايتها. ويوضح النموذج المبسط الموضح في الصفحة التالية أثر هذه الحسابات السبعة على تكلفة البضاعة المباعة (أو الجانب المدين من حـ/المتاجرة).

وحيث أننا قد وسطنا حساب تكلفة البضاعة المباعة في ورقة العمل لأغراض اجراء التسويات الخاصة بها، وتم فيها اقفال الحسابات الستة الواردة في ميزان المراجعة قبل التسويات، واثبات مخزون البضاعة في ١٢/٣١، فإن قيود الاقفال الخاصة بحساب المتاجرة في هذه الحالة تقتصر على الآتي:

١٠٣٣٠٠ من حـ/حساب المتاجرة
١٠٣٣٠٠ إلى حـ/تكلفة البضاعة المباعة
اقفال تكلفة البضاعة المباعة الموضح تفاصيلها في قيد التسويات وفي حساب المتاجرة.

١٥٢٧٥٠ من حـ/اجمالي المبيعات
١٥٢٧٥٠ إلى حـ/المتاجرة
اقفال اجمالي المبيعات عن العام في حساب المتاجرة

حـ/تكلفة البضاعة المباعة (طريقة المخزون الدوري)
أو الجانب المدين من حـ/المتاجرة

الرصيد	مدين	دائن	
٢٢٦٠٠	٢٢٦٠٠		حـ/مخزون بضائع أول المدة يجعل دائناً برصيد ١/١
١٢٠٢٠٠	٩٧٦٠٠		حـ/مشتريات البضائع يجعل دائناً برصيد ١٢/٣١
١٢٥٦٠٠	٥٤٠٠		حـ/النقل للداخل يجعل دائناً برصيد ١٢/٣١
١١٣٠٠٠		١٢٦٠٠	حـ/مخزون بضائع آخر المدة يجعل مديناً برصيد الجرد في ١٢/٣١
١٠٨٩٠٠		٤١٠٠	حـ/مردودات المشتريات يجعل مديناً برصيد ١٢/٣١
١٠٥٤٠٠		٢٥٠٠	حـ/مسموحات المشتريات يجعل مدينا برصيد ١٢/٣١
١٠٣٣٠٠		٢١٠٠	حـ/الخصم المكتسب يجعل مديناً برصيد ١٢/٣١
↑			الرصيد المدين الذي يمثل تكلفة البضاعة المباعة عن الفترة المحاسبية

١٢٧٥٠ من حـ/المتاجرة

إلى مذكورين:

٧٢٥٠ حـ/مردودات المبيعات

٢٢٠٠ حـ/مسموحات المبيعات

٣٣٠٠ حـ/خصم مسموح به

اقفال الحسابات بعالية في حساب المتاجرة

أما إذا لم تقفل الحسابات الخاصة بتحديد تكلفة المبيعات (التسويات التي تحمل رقم (٥)، (٦) في قيد التسوية المركب وورقة العمل) في حـ/تكلفة البضاعة المباعة بصفة رسمية ضمن قيود التسوية، كما سبق أن أوضحنا، فإن قيود الاقفال الخاصة بالحسابات التي تظهر في الجانب المدين من حـ/المتاجرة تكون كالآتي:

١٢٥٦٠٠		من حـ/المتاجرة
		إلى مذكورين:
	٢٢٦٠٠	مخزون بضائع ١/١
	٩٧٦٠٠	مشتريات بضائع
	٥٤٠٠	نقل للداخل

		من مذكورين:
٤١٠٠		حـ/مردودات مشتريات
٣٥٠٠		حـ/مسموحات مشتريات
٢١٠٠		حـ/خصم مكتسب
١٢٦٠٠		حـ/مخزون بضائع ١٢/٣١
	٢٢٣٠٠	إلى حـ/المتاجرة

ويحل هذان القيدان محل القيد الأول الخاص بإقفال تكلفة البضاعة المباعة في حـ/المتاجرة.

وبمقارنة جانبي حساب المتاجرة يتحدد هامش الربح الاجمالي الناتج عن مقارنة المبيعات بتكلفة البضاعة المباعة، والذي يتاح لتغطية المصاريف المختلفة للفترة المحاسبية وتغطية الأرباح الصافية المستهدفة، وتتم هذه العملية الأخيرة في حساب آخر يطلق عليه حساب الأرباح والخسائر، ومن ثم يصبح من الضروري اقفال رصيد حساب المتاجرة من مجمل ربح (أو مجمل خسارة) في حساب الأرباح والخسائر بالقيد الآتي:

٣٦٧٠٠		من حـ/المتاجرة
	٣٦٧٠٠	إلى حـ/الأرباح والخسائر
		اقفال مجمل الربح عن العام في حـ/الأرباح والخسائر.

ويكون القيد عكسياً إذا حققت المنشأة خسائر.

٣ ـ جـ ـ اعداد حساب الأرباح والخسائر واجراء الاقفال للحسابات التي تظهر فيه:

يهدف حساب الأرباح والخسائر إلى قياس النتيجة الصافية لعمليات المشروع خلال الفترة المحاسبية من أرباح أو خسائر صافية. وبالتالي فهو يتحمل بكل المصروفات الخاصة بالفترة المحاسبية، بخلاف تكلفة البضاعة المباعة، وكل الخسائر التي يتحملها المشروع خلالها، كما يظهر كل الايرادات الفرعية الأخرى للمشروع بالاضافة إلى مجمل الربح (أو مجمل الخسائر) المنقول إليه من حساب المتاجرة. وبعد اجراء المقابلة (أو المقاصة) بين المصروفات والايرادات المتاحة لتغطيتها تتحدد النتيجة الصافية لعمليات المشروع من أرباح أو خسائر عن الفترة المحاسبية. وسوف نقوم أولاً بإعداد حساب الأرباح والخسائر لمثالنا الجاري، ثم نعلق على شكل الحساب وأقسام بنود المصروفات والايرادات، ثم نجري قيود الاقفال اللازمة بخلاف ما تقدم.

ويتم اعداد حساب الأرباح والخسائر ـ مثله في ذلك مثل حساب المتاجرة والحساب الختامي ـ عن الفترة المحاسبية، حيث يمثل تكملة إجراءات مقابلة الايرادات التي تحققت خلال الفترة بما يخصها من مصروفات، والتي بدأت ـ في هذه الحالة ـ بإعداد حساب المتاجرة. ويظهر الجانب الدائن للحساب مجمل الربح كما يظهر في حساب المتاجرة (إذا كان هناك مجمل خسارة فيظهر في الجانب المدين) ثم الايرادات المتنوعة من المصادر الفرعية والعرضية المختلفة. وبرغم أن مثالنا الجاري ليس فيه مثل هذه الايرادات المتنوعة، فقد أوردنا بعض بنود على سبيل المثال، حتى تكتمل الصورة.

شركة السمر التجارية

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ ـ ١٩

مدين(مصروفات)			دائن (ايرادات)		
جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
		المصارف البيعية :	٣٦٧٠٠		
	٣٢٠٠	مصاريف نقل للخارج			مجمل الربح من
	١٣٠٦٠	أجور ومرتبات بيعية			حـ/المتاجرة
	٢٤٥٠	عمولات بيعية		-	ايرادات متنوعة :
	١٢٠٠	دعاية واعلان		-	فوائد دائنة
	٦٥٠	تأمين ضد الحريق		-	ايجارات دائنة
	٧٥٠	اهلاك أثاث وتركيبات		-	أرباح رأسمالية
	١٥٠٠	اهلاك سيارات		-	كوبونات أوراق مالية
	٩٠٠	مواد ومهمات مستخدمة		-	عمولات دائنة
	٣١٥٠	ايجار			....
٢٦٨٦٠	ـــــ	مجموع المصاريف البيعية			
		المصاريف الادارية			
		والتمويلية :			
	١٣٤٠	خصم نقدي مفقود			
	٤٥٥٠	اجور ومرتبات ادارية			
	٥٠٠	ديون مشكوك فيها			
	١٠٥٠	ايجار			
٧٤٤٠	ـــــ	مجموع المصاريف الادارية			
ـــــ		والتمويلية :			
٣٤٣٠٠					
٢٤٠٠		صافي أرباح العام			
ـــــ			ـــــ		
٣٦٧٠٠			٣٦٧٠٠		

وقد تم تقسيم المصروفات في الجانب المدين الى قسمين: احدهما لمصروفات البيع والتوزيع، والثاني للمصروفات الادارية والتمويلية. وقد اعتبرنا كل من أرصدة حسابات التأمين ضد الحريق واهلاك الأثاث والتركيبات من مصروفات البيع والتوزيع، على افتراض أنها تتعلق بعمليات البيع والتوزيع. أما إذا كان جزء منها يتعلق بالعمليات الادارية ـ مثلما فعلنا في حساب الايجار مثلاً ـ فإنه يستقيد من المصاريف البيعية ويحمل على المصاريف البيعية الادارية والتمويلية.

وتكون قيود الاقفال اللازمة لاعداد حساب الأرباح والخسائر في مثالنا الجاري كالآتي:

٣٤٣٠٠		من حـ/الأرباح والخسائر
		إلى مذكورين:
	٣٢٠٠	حـ/مصاريف نقل للخارج
	١٣٠٦٠	حـ/أجور ومرتبات بيعية
	٢٤٥٠	حـ/عمولات بيعية
	١٢٠٠	حـ/دعاية واعلان
	٦٥٠	حـ/تأمين ضد الحريق
	٧٥٠	حـ/اهلاك أثاث وتركيبات
	١٥٠٠	حـ/اهلاك سيارات
	٩٠٠	حـ/مواد ومهمات مستخدمة
	٤٢٠٠	حـ/الايجار
	١٣٤٠	حـ/خصم نقدي مفقود
	٤٥٥٠	حـ/أجور ومرتبات ادارية
	٥٠٠	حـ/ديون مشكوك فيها
		اقفال حسابات المصاريف البيعية والادارية والتمويلية في حساب الأرباح والخسائر عن العام

هذا وقد سبق اقفال مجمل ربح المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر. وإذا وجدت ايرادات متنوعة فإن حساباتها تجعل مدينة بأرصدتها بعد أجراء التسويات مقابل جعل حساب الأرباح والخسائر دائناً.

٣ ـ د ـ التصرف في أرباح العام الصافية كما تظهر في حساب الأرباح والخسائر :

حتى الآن كنا دائماً نفترض أن أرباح الفترة المحاسبية تضاف على رصيد حساب الأرباح المحجوزة، وإذا كانت خسائر فتخصم من هذا الرصيد. إلا أن صاحب أو أصحاب المشروع لا يستثمرون أموالهم فيه لمجرد الرغبة في تراكم الأرباح وتركها فيه وإنما قد يقررون سحب جزء من الأرباح لتغطية نفقاتهم الخاصة. ونجد في الواقع أنه إذا كان المشروع مملوكا لفرد واحد فإنه هذا المالك عادة ما يقوم بسحب مبالغ من خزينة المشروع للانفاق على مستلزمات المعيشة (كما قد يسحب بضاعة أيضاً) خلال الفترة المحاسبية من تحت حساب الأرباح التي ينتظر تحقيقها من مزاولة المشروع لعملياته على مدار الفترة. كما قد يمتد هذا الحق إذا تعدد ملاك المشروع، إذ قد يتم الاتفاق فيما بينهم على أن يكون لكل منهم الحق في سحب مبالغ في حدود معينة على مدار الفترة المحاسبية حتى تتحدد نتيجة عمليات المشروع في نهاية العام، ويكون ذلك في العادة عندما يكون عدد الملاك محدوداً في شركات يطلق عليها شركات الأشخاص. أما إذا كان عدد الملاك كبيراً، كما هو الحال فيما يسمى بالشركات المساهمة مثلاً، فلا يكون لأي من الملاك الحق في سحب أي مبالغ من تحت حساب الأرباح، وإنما قد يتقرر في نهاية الفترة المحاسبية توزيع جزء من الأرباح التي يحققها المشروع على ملاكه.وفي كل من هذه الأحوال فإن رصيد حساب الأرباح والخسائر لا يقفل بكامل مقداره في حساب الأرباح المحجوزة. وسوف نتناول في هذا البند الفرعي الاجراءات المحاسبية المتعلقة بقيد المسحوبات في حالة وجودها، وكيفية معالجتها في رصيد أرباح العام، ثم نعالج توزيع الأرباح وتسوية الأرباح غير الموزعة في حساب الأرباح المحجوزة. وسوف يقتصر على القواعد العامة، دون التفاصيل.

أ ـ حالة قيام المالك أو الشركاء بسحب مبالغ من خزينة المشروع :

يتم في هذه الحالة فتح حساب خاص لمسحوبات المالك، أو حساب لكل شريك لتسجيل المسحوبات التي يقوم بها كل منهم خلال الفترة المحاسبية .فإذا قام

حسونة مثلاً بسحب مبلغ ٥٠٠ جنيه من خزينة محلات حسونة التجارية لمصروفاته الخاصة فإن هذه العملية تسجل دفترياً في دفاتر المحلات كالآتي:

٥٠٠		من حـ/المسحوبات
	٥٠٠	إلى حـ/النقدية

وعندما تتحدد الأرباح في نهاية الفترة، فإن المسحوبات تخصم منها قبل اقفال الباقي في حساب الأرباح المحجوزة. وعادة ما يتم تصوير حساب خاص لبيان كيفية التصرف في الأرباح يطلق عليه حساب التوزيع. فإذا بلغت أرباح محلات حسونة مثلاً عن الفترة ١٦٥٠ جنيه، فإنه يتم إجراء القيود الآتية في نهاية الفترة:

١٦٥٠		من حـ/الأرباح والخسائر
	١٦٥٠	إلى حـ/التوزيع
		اقفال أرباح الفترة في حساب التوزيع
٥٠٠		من حـ/التوزيع
	٥٠٠	إلى حـ/المسحوبات
		اقفال المسحوبات خلال الفترة في حساب التوزيع

ثم يقفل حساب التوزيع بعد ذلك بالرصيد في حساب الأرباح المحجوزة كالآتي:

١١٥٠		من حـ/التوزيع
	١١٥٠	إلى حـ/الأرباح المحجوزة
		إقفال الأرباح غير الموزعة في حساب الأرباح المحجوزة

ب ـ حالة قيام المالك أو الشركاء بسحب بضائع من المشروع:

قد يقوم المالك بسحب جزء من البضائع التي يقوم المشروع بالاتجار فيها لأغراض استخدامه الخاص. ويمكن تسجيل هذه المسحوبات بأسعار البيع أو أسعار التكلفة، وسوف نقتصر في معالجتها هنا على أساس أسعار التكلفة. ويختلف القيد اللازم لاثبات هذه المسحوبات طبقاً لطريقة المخزون المتبعة. ففي ظل

طريقة المخزون المستمر يكون القيد (٦٠٠ جنيه مثلاً هي تكلفة البضاعة المسحوبة):

٦٠٠ من حـ/المسحوبات
٦٠٠ إلى حـ/المخزون

أما في ظل طريقة المخزون الدوري فيمكن توسيط حساب «البضائع المسحوبة» كما يمكن جعل حساب المشتريات أو مخزون البضائع أول الفترة دائناً بها. وفي حالة توسيط حساب البضائع المسحوبة يكون القيد كالآتي:

٦٠٠ من حـ/المسحوبات
٦٠٠ إلى حـ/البضائع المسحوبة

ويخصم رصيد حساب البضائع المسحوبة في نهاية الفترة من المشتريات ضمن إجراءات تحديد تكلفة البضاعة المباعة، كما تعالج مردودات أو مسموحات المشتريات مثلاً.

ويقفل رصيد حساب المسحوبات في حساب التوزيع كما هو موضح في الحالة الأولى.

جـ ـ حالة اقرار مجلس الادارة لتوزيع جزء من الأرباح على الملاك:

عند اقرار توزيع جزء من أرباح الفترة المحاسبية على الملاك، وبصرف النظر عن تمام عملية التوزيع الفعلي أو عدم تمامها، يتم اجراء القيد الآتي (١٥٠٠ جنيه في مثال شركة السمر التجارية مثلاً):

١٥٠٠ من حـ/التوزيع
١٥٠٠ إلى حـ/توزيعات الأرباح المستحقة

وإذا تم سداد الأرباح المقرر توزيعها على الملاك فعلاً قبل اعداد الميزانية العمومية في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية، يجري القيد التالي:

١٥٠٠ من حـ/توزيعات الأرباح المستحقة
١٥٠٠ إلى حـ/النقدية

ثم يقفل رصيد حساب التوزيع في حساب الأرباح المحجوزة، وهو لمثالنا

الجاري مبلغ ٩٠٠ جنيه، بالقيد التالي:

٩٠٠ من حـ/التوزيع
٩٠٠ إلى حـ/الأرباح المحجوزة

وفيما يلي نموذج مبسط لحساب التوزيع في هذه الحالة:

شركة السمر التجارية

حساب توزيع أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ ـ ١٩

١٥٠٠	إلى حـ/توزيعات الأرباح المستحقة	٢٤٠٠	أرباح العام (من حـ/ أرباح وخسائر)
٩٠٠	إلى حـ/الأرباح المحجوزة		
٢٤٠٠		٢٤٠٠	

هذا وسوف نستكمل مثالنا على أساس أن توزيعات الأرباح المستحقة لم تسدد في نهاية السنة المالية:

٤ ـ الميزانية العمومية:

حيث يكون الهدف الأساسي والرئيسي للمشروعات التجارية هو تحقيق أرباح نتيجة الاتجار في السلع المختلفة، فإن حاجتها إلى الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والعدد والأدوات تكون مقصورة على ما يتلاءم مع احتياجات نشاطها التجاري في شراء وبيع الأصناف المختلفة من البضائع. ولذلك نجد أن قيمة الأصول الثابتة بالنسبة إلى مجموع الأصول في هذه المشروعات تكون صغيرة، أما أصولها المتداولة من بضائع وعملاء وخلافه فتمثل النسبة الكبرى من مجموع الأصول. ولذلك يرى البعض أن ترتيب الأصول في ميزانيات المشروعات التجارية يجب أن يبدأ بالأصول المتداولة وبالأصول الأكثر سيولة، ذلك بخلاف المشروعات الصناعية التي تمثل الأصول الثابتة النسبة الكبرى من مجموع أصولها. والواقع أن لهذا الرأي ما يبرره منطقياً حيث الأصول

المتداولة في المشروعات التجارية هي موضوع نشاطها الرئيسي. غير أنه قد جرت العادة في العرف المحاسبي العربي على البدىء بالأصول الثابتة في ترتيب أصول المشروعات التجارية بنفس النمط المستخدم في المشروعات الصناعية (تبدأ ميزانيات البنوك وشركات التأمين بالأصول المتداولة مرتبة على حسب أكثرها سيولة يرد أولاً). ولن نخرج عن هذا العرف على هذا المستوى من الدراسة المبدئية.

وعلى أساس ما تقدم يمكننا تصوير الميزانية العمومية لشركة السمر التجارية من واقع ورقة العمل. وبعد الأخذ في الاعتبار اقرار توزيع جزء من الأرباح كما يتضح فيما يلي:

شركة السمر التجارية

الميزانية العمومية في ١٢/٣١/ ـ ١٩

الأصول(جنيه)			الخصوم(جنيه)		
أولاً: الأصول الثابتة:			أولاً: حقوق الملكية		
١٢٣٥٠ وتركيبات أثاث			رأس المال	٧٥٠٠٠	
٧٠٠٠ ـ مخصص اهلاك			الأرباح المحجوزة	١٣٥٠٠	
	٥٣٥٠		مجموع حقوق الملكية		٨٨٥٠٠
١٦٦٥٠ سيارات			ثانياً: الالتزامات:		
٦٠٠٠ ـ مخصص	١٠٦٥٠		دائنون مختلفون	٣٣٩٠٠	
مجموع الأصول الثابتة		١٦٠٠٠	توزيعات أرباح	١٥٠٠	
ثانياً: الأصول المتداولة:			مستحقة		
مواد ومهمات	٦٠٠		مجموع الالتزامات		٣٥٤٠٠
مخزون بضائع ١٢/٣١	١٢٦٠٠				
٣٣٩٠٠ عملاء					
٣٩٠٠ ـ مخصص ديون					
	٣٠٠٠٠				
أوراق قبض	١٢٠٠٠				
إيجار مقدم	٤٢٠٠				
نقدية	٤٨٥٠٠				
مجموع الأصول المتداولة		١٠٧٩٠٠			
مجموع الأصول =		١٢٣٩٠٠	مجموع الخصوم		١٢٣٩٠٠

أسئلة وتمارين
على الفصل التاسع

أولاً: الأسئلة:

١ ـ تكلم باختصار عن كل مما يأتي: مجمل الربح، صافي الربح، الأرباح الموزعة، المسحوبات، الأرباح المحجوزة، المصاريف البيعية، المصاريف الادارية والتمويلية.

٢ ـ علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب مستعيناً بأمثلة ملائمة في حالة الضرورة:

أ ـ يتم اعداد حساب المتاجرة عن فترة زمنية معينة هي الفترة المحاسبية لأنه يوضح صافي المبيعات خلال الفترة وما يقابلها من مصروفات بيعية تخص الفترة، أما حساب الأرباح والخسائر فيتم اعداده في تاريخ نهاية الفترة ليقيس صافي الربح (أو صافي الخسارة) في ذلك التاريخ.

ب ـ يعتبر كل من مخزون أول الفترة وصافي المشتريات من المصروفات التي تظهر أرصدتها في نهاية الفترة في ميزان المراجعة لأغراض تحديد تكلفة البضاعة المباعة في ظل طريقة المخزون الدوري، أما مخزون آخر الفترة فيظهر رصيده في ميزان المراجعة قبل التسويات بين أرصدة الأصول.

جـ ـ إذا كان رصيد المسموحات مديناً فهو يمثل مسموحات مشتريات لأن المشتريات مدينة، والعكس في حالة المبيعات.

د ـ في ظل طريقة المخزون المستمر يمكن أن يظهر حساب المتاجرة على الصورة المختصرة التالية:

xxx صافي المبيعات عن الفترة
xxx ـ تكلفة المبيعات عن الفترة

———

xxx مجمل الربح.

هـ ـ في ظل طريقة المخزون الدوري يمكن أن يظهر في الجانب الدائن من حساب المتاجرة الحسابات الآتية: اجمالي المبيعات، مخزون آخر الفترة، مردودات مشتريات، والخصم النقدي المسموح به، بينما يظهر الجانب المدين في هذه الحالة، مخزون أول الفترة، المشتريات، النقل للداخل، مردودات المبيعات، مسموحات المبيعات، والخصم النقدي المكتسب، وذلك لأن أرصدة حسابات المجموعة الأولى دائنة بينما أرصدة حسابات المجموعة الثانية مدينة.

و ـ يتحمل حساب الأرباح والخسائر بكل عناصر المصروفات فيما عدا تلك التي تتعلق بعمليات البيع والتوزيع، ويتحمل أيضاً بكل الخسائر التي تتحقق خلال الفترة.

ز ـ يقفل مجمل ربح المتاجرة في الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر لأنه يظهر في الجانب المدين من حساب المتاجرة، والعكس في حالة مجمل الخسارة.

حـ ـ تؤدي المسحوبات إلى نقص الأصول حتماً، كما تؤدي أيضاً اما إلى نقص حقوق الملكية أو زيادة الالتزامات.

ط ـ يحق لكل شريك في أي مشروع السحب من أموال المشروع للانفاق الخاص بصرف النظر عن شكل المشروع، ذلك من تحت حساب حصته في الأرباح التي ينتظر أن يحققها المشروع على مدار الفترة المحاسبية.

ي ـ تظهر أرصدة المسحوبات في الجانب المدين من ميزان المراجعة لأنها تمثل مصروفات.

ك ـ إذا تقرر توزيع أرباح دون صرفها قبل نهاية السنة المالية (الفترة المحاسبية) فإن هذه الواقعة لا يترتب عليها أي قيود دفترية.

ل ـ برغم أن نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول في المشروعات التجارية تقل كثيراً عن نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول، فإنه قد جرت العادة على أن ترد الأصول الثابتة أولاً في الميزانية العمومية لأنها أهم بكثير من الأصول المتداولة.

م ـ يمكن اعتبار توزيعات الارباح المستحقة في الحقيقة جزءاً متمماً لحقوق

الملكية لأنها مستحقة لملاك المشروع .

ثانياً : التمارين :

التمرين الأول :

فيما يلي ميـزان المراجعـة بعد الاقفـال في ١٩٨٤/١٢/٣١ لشركـة الكمال التجارية :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
جنيه	جنيه	
٤٥٠٠٠		نقدية بالبنك والخزينة
٨٢٥٠٠		عملاء ومدينون
٧٠٠٠٠		مخزون بضائع
	٦٢٥٠٠	رأس المال
	٨٣٠٠٠	أرباح محجوزة
	٥٢٥٠٠	موردون ودائنون
١٩٨٠٠٠	١٩٨٠٠٠	

وفيما يلي ملخص اجمالي العمليات التي قامت بها الشركة خلال العام المنتهي في ٨٥/١٢/٣١ :

	جنيه
مبيعات نقدية	١٦٧٥٠٠
مبيعات آجلة (اجمالي)	٣٧٠٠٠٠
مشتريات آجلة (اجمالي)	٤٠٠٠٠٠
خصم مسموح به على المبيعات الآجلة	٣٠٠٠٠
مردودات مبيعات	١١٢٥٠
مردودات مشتريات	٥٥٠٠
خصم مكتسب على المشتريات الآجلة	٨٥٠٠

خصم نقدي مفقود	٢٥٠٠
مدفوعات للموردين والدائنين	٣٢٢٥٠٠
متحصلات من العملاء والمدينين	٣٤٣٧٥٠
مصروفات البيع والتوزيع	٤٩٠٠٠
أثاث وتركيبات مشتراه نقداً	١٠٠٠٠
مصروفات ادارية وتمويلية	٤٥٥٠٠
أراضي مشتراه نقداً	٢٠٠٠٠
مباني مشتراه وممول نصفها عن طريق قرض البنك	١٠٥٠٠٠
فوائد مستحقة ومسددة على قرض البنك	٣٠٠٠

المطلوب:

١ ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ملخص اجمالي العمليات عن سنة ١٩٨٥.

٢ ـ إذا علمت أن تكلفة مخزون البضائع من واقع كشوف الجرد الفعلي في ٨٥/١٢/٣١ قد بلغت ٨٦٠٠٠ جنيه، فالمطلوب هو اعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٨٥/١٢/٣١.

٣ ـ اعداد الميزانية العمومية للشركة في ٨٥/١٢/٣١.

التمرين الثاني:

أ ـ من واقع البيانات التالية قم باعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١ لشركة الشروق الحديثة. مخزون بضائع في ١٩٨٤/١٢/٣١: ٢٣٠٠٠ جنيه، مخزون بضائع في ٨٣/١٢/٣١: ٢٠٠٠٠ جنيه، ضرائب: ٣٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه تخص عمليات البيع والتوزيع، مسموحات مبيعات: ١٠٠ جنيه، مسموحات مشتريات ٢٥٠ جنيه، اجمالي المبيعات ٧٨٥٠٠ جنيه، مواد ومهمات مستخدمة في عمليات البيع ٣٥٠ جنيه، ايجار معارض ومحلات البيع ٣٨٠٠ جنيه، دعاية واعلان ٦٠٠ جنيه، اجمالي المشتريات ٤٥٠٠٠ جنيه، نقل للخارج ٥٠٠ جنيه، خصم نقدي مكتسب ٨٥٠

جنيه، مردودات مبيعات ٧٥٠ جنيه، مياه وانارة مكاتب الادارة ٩٠٠ جنيه، مردودات مشتريات ١٠٠٠ جنيه، ايجار مبنى الادارة ١٧٥٠ جنيه، خصم نقدي مسموح به ٨٠٠ جنيه، تأمين على معارض ومحلات البيع ٢٠٠ جنيه، نقل للداخل ٤٥٠ جنيه، أجور ومرتبات عمال وموظفي البيع ١٧٠٠٠ جنيه، مواد ومهمات مستخدمة في مكاتب الادارة ١٥٠ جنيه، عمولة وكلاء البيع ٢٣٥٠ جنيه، تأمين على مكاتب الادارة ٣٠٠ جنيه، مصروفات بيعية متنوعة ١٧٠٠ جنيه، مرتبات الادارة ٢٦٠٠ جنيه.

ب ـ قم بإعداد ورقة عمل جزئية لحساب تكلفة البضاعة المباعة بتوسيط حساب لهذا الغرض ولاجراء التسويات الآتية: (١) التأمين المستحق على معارض محلات البيع ١٠٠ جنيه، (٢) أجور مدفوعة مقدماً لعمال البيع تم احتسابها ضمن الأجور ١٥٠٠ جنيه، (٣) الديون المشكوك في تحصيلها ٢٣٠٠ جنيه، حدد أثر كل من هذه التسويات على كل من مجمل الربح وصافي الربح الذي توصلت إليه في المطلوب (أ).

التمرين الثالث:

فيما يلي ميزان المراجعة لشركة الغروب لتجارة العاديات في ١٩٨٤/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
٢١٠٠٠		مخزون بضائع ٨٤/١/١
٥٣٠		مخزون مواد ومهمات بيعية
١٠٤٠		تأمين مقدم
١٨٠٠٠		أراضي
٨٨٠٠٠	١٧٦٠٠	مباني ومخصص اهلاك
٢٤٠٠٠	٤٨٠٠	أثاث وتركيبات ومخصص اهلاك
٢٥٢٠٠	١٦٧٠٠	عملاء وموردون
٦٠٠٠	٨٠٠٠	أوراق قبض وأوراق دفع

١٨٢٠٠	١٢٠٠٠٠	نقدية ورأس المال
١٣٧٠٠٠	١٥٠٥٩٠	مشتريات ومبيعات
٢٦٠	١٠٠٠	مردودات
١٤٢٠		نقل للداخل
١٣٤٠	٢٧٥٠	خصم نقدي
١٤١٠		خصم نقدي مفقود
١٦٠٠		دعاية واعلان
٣٨٠٠٠		مرتبات وعمولات البيع
٨٣٠٠		مصاريف نقل وانتقال تخص عمليات البيع
٥٣٠٨٠		أجور ومرتبات ادارية
٤٨٠		مواد ومهمات مستخدمة في الأدارة
٢٤٠٠		مياه وانارة وخدمات ادارية
٩٥٠		اصلاحات مباني
	٢٦٧٧٠	أرباح محجوزة
٤٤٨٢١٠	٤٤٨٢١٠	

فإذا علمت أن:

١ ـ بلغ مخزون البضائع في ٣١/١٢/٨٤ مبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه طبقاً للجرد الفعلي.

٢ ـ من التأمين المقدم ما يبلغ ٦٠٠ جنيه يخص السنة المالية المقبلة.

٣ ـ بلغت المواد والمهمات البيعية المستخدمة خلال العام ٤١٠ جنيه.

٤ ـ يبلغ الاهلاك السنوي على المباني ٤٤٠٠ جنيه، وعلى الأثاث والتركيبات ٢٤٠٠ جنيه.

٥ ـ تبلغ الأجور والمرتبات الادارية المستحقة في نهاية العام ولم تسدد بعد ٨٢٠ جنيه.

٦ ـ قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٧٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اعداد ورقة العمل واجراء التسويات مع توسيط حساب تكلفة البضاعة المباعة.

٢ ـ اجراء قيود التسوية والاقفال واعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر.

٣ ـ اعداد الميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٤/١٢/٣١.

التمرين الرابع:

فيما يلي أرصدة حسابات الأستاذ في ١٩٨٤/١٢/٣١ لشركة الصمود لتجارة الجلود (المبالغ بالجنيه) مبيعات: ٤٨٥٢٤٠، مردودات مبيعات ٤٤٠، مشتريات ١٤٥٧٠٠، نقل للداخل ٣٤٠٠، دعاية واعلان ٣٤٠٠٠، عمولات بيعية ٥٤٠٠٠، مصاريف نقل وانتقال (بيعية) ١٢٨٨٠، مصروفات عمومية ٤٤٢٠، مهايا ومرتبات ادارية ٨٨٤٠٠، مواد ومهمات ادارية مستخدمة ١١٠٠، مصروفات خدمية متنوعة ٤٠٠٠، مياه وانارة ١٣٨٠ صيانة واصلاحات مباني ١٩٠٠، مخصص اهلاك مباني ٤٠٠٠٠، مباني ١٩٠٠٠٠، أثاث وتركيبات ٢٨٣٢٠، مخصص اهلاك أثاث وتركيبات ٨٠٠٠، موردون ٣٧٨٨٠، أوراق دفع ٤٠٠٠، عملاء ٤٨٦٢٠، أوراق قبض ٨٠٠٠، رأس المال ٢٠٠٠٠٠، أرباح محجوزة؟ أراضي ٣٢٠٠٠، مخزون مهمات بيعية ١٣٠٠، تأمين مقدم ١٧٦٠، مخزون بضائع ١/١: ٣٧٧٠٠، نقدية بالبنوك والخزينة ٣٧٢٠٠، خصم نقدي مكتسب ٣٢٠٠، خصم نقدي مسموح به ٤١٠٠، مسموحات مشتريات ٩٠٠ جنيه.

١ ـ بلغ مخزون ١٩٨٤/١٢/٣١ من البضائع ٤٨٠٠٠ جنيه بالتكلفة طبقاً لقوائم الجرد.

٢ ـ من التأمين المقدم ما يبلغ ٨٠٠ جنيه يخص السنة المقبلة.

٣ ـ تبلغ المواد والمهمات البيعية الباقية في ٨٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٠ جنيه.

٤ ـ يبلغ الاهلاك السنوي للمباني ٨٥٠٠ جنيه، وللأثاث والتركيبات ٢٨٠٠ جنيه.

٥ ـ تبلغ مصروفات الدعاية والاعلان المستحقة في نهاية السنة ولم تسدد بعد ٤٠٠ جنيه.

٦ ـ تقدر الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ١٦٢٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اعداد ميزان المراجعة قبل التسويات على ورقة عمل والتحقق من موازنته واستكماله.

٢ ـ اجراء التسويات اللازمة على ورقة العمل، وتصوير حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١.

٣ ـ اجراء القيود اللازمة لتسوية الحسابات واقفالها من واقع ورقة العمل، واعداد الميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٤/١٢/٣١.

الفصل العاشر

المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية

١ ـ مقدمة :

لقد أوضحنا في الفصول السابقة أن عمليات البيع والشراء قد تتم نقداً أو بالأجل، وفي حالة المعاملات الآجلة (على الحساب) قد ترغب المنشأة البائعة في إثبات مستحقاتها قبل عملائها أو مدينيها بمستندات كتابية وخاصة إذا امتدت فترات السداد لفترات طويلة كما هو الحال في عمليات البيع بالتقسيط، أو عند منح الائتمان مع عدم الإلمام بالمراكز المالية للعملاء أو عند التعامل معهم لأول مرة، حيث تميل المنشأة في هذه الحالات الى إثبات مالها من حقوق قبل عملائها في مستندات قانونية ومما يدعم هذا الاتجاه حالات الركود أو الكساد التي تسود المجتمع في بعض الفترات مما تزيد معه ضرورة إثبات مستحقات المنشأة لدى الغير أو التزامات المنشأة تجاه الغير في مستندات كتابية لها طابع قانوني يمكن أن تستخدم أمام القضاء اذا تطلب الأمر ذلك، ويطلق على هذه المستندات أو الصكوك قانوناً «الأوراق التجارية».

وسوف يخصص هذا الفصل لدراسة موضوع الأوراق التجارية من حيث التعرض لتعريف الأوراق التجارية وخصائصها وأنواعها ثم دراسة القيود الدفترية لاثبات جميع المعاملات المرتبطة بالأوراق التجارية في دفاتر كل من المنشأة الدائنة والمنشأة المدينة.

٢ ـ تعريف الأوراق التجارية :

الأوراق التجارية هي مجموعة الصكوك غير المعلقة على شرط والتي تستخدم كأداة للوفاء بالديون والتي تقوم مقام النقود. ويشترط لصلاحية تلك الصكوك

للاستخدام كأداة للوفاء بالديـون توافـر عدد من الشـروط الموضـوعية والشكليـة تجعلها صالحة قانوناً لاداء وظيفتها في السداد.

٣ ـ خصائص الأوراق التجارية:

من التعريف السابق للأوراق التجاريـة يمكن استخلاص أهم الخصـائص التالية للأوراق التجارية:

أ ـ الأوراق التجارية أداة قـابلة للتداول، فلكي تتمكن الأوراق التجـارية من أداء وظيفتها في الوفاء بالديون، تتميز الأوراق التجارية بقابليتها للتداول من خلال عمليات التحويل أو التسليم، وبذلك تلعب دور النقود في عمليات الوفاء بالالتزامات وتحصيل الديون بين المنشآت والأفراد.

ب ـ الأوراق التجارية تستحق السداد (أو التحصيل) عند الاطلاع أو بعـد فترة محددة مسبقاً، فمن الملاحظ أن الأوراق التجاريـة قد تستحق السـداد عند الاطلاع أو أن يكون ميعاد استحقاقها بعدِ أجل قصير.

حـ ـ الأوراق التجارية أداة للدلالة على حقوق نقدية، فالورقـة تمثل دين نقدي على أحد الأطراف لصالح طرف آخر محدد مسبقاً أو لصالـح من يحملها، وهذه الخاصية ساعدت كثيراً على قابليتها للتداول أو استخـدامها كبـديل للنقود عند الوفاء بالديون.

٤ ـ أنواع الأوراق التجارية:

حدد المشرع الأوراق التجارية بثلاثة أنواع هي:

الشيك ـ الكمبيالة ـ السند الإذني.

وسوف نتناول بشيء من التفصيـل كل نـوع على حـده للوقوف عـلى أوجه الشبه القائمة والاختلافات بينها إن وجدت.

٤ ـ أ ـ الشيك:

الشيك أمر كتابي غير معلق على شرط من شخص يسمى الساحب الى بنك

يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع المسحوب عليه بمجرد الاطلاع مبلغ معين من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو لأمر المستفيد أو لحامله.

ومن هذا التعريف يتضح ضرورة توافر عدد من الأركان الشكلية والموضوعية وهي:

أ ـ ضرورة تحرير الشيك كتابة، حيث ينص التعريف على أنه «أمر كتابي»، وعادة ما يتوفر البنوك لعملائها دفاتر تحتوي على عدد من الشيكات المحررة على أوراق تحمل اسم البنك والفرع الذي يوجد به حساب العميل (في حالة تعدد الفروع) واسم العميل ورقم الحساب ويترك للساحب كتابه اسم المستفيد والتاريخ والمبلغ ثم التوقيع وفقاً للنموذج التي تحتفظ به إدارة البنك.

ب ـ ضرورة تحديد أطراف الشيك وهي: الساحب، المسحوب عليه (البنك)، اسم المستفيد، تاريخ تحرير الشيك، توقيع الساحب.

حـ ـ ضرورة وجود رصيد في حساب الساحب لدى البنك ـ في تاريخ تحرير الشيك ـ يعادل على الأقل مبلغ الشيك، وإلا اعتبر في حكم عدم وجود رصيد على الإطلاق، ويعاقب التشريع المصري الساحب عند تحريره لشيك بدون رصيد لدى البنك يكفي لتغطية مبلغ الشيك.

ومن الملاحظ أن الشيك لا يعتبر عملاً تجارياً بذاته إلا إذا كان قد حرر لعمل تجاري.

٤ ـ ب ـ الكمبيالة:

الكمبيالة أمر كتابي صادر من شخص (الساحب) الى شخص آخر (المسحوب عليه) بأن يدفع الثاني مبلغاً معيناً من النقود في تاريخ محدد أو عند الاطلاع الى شخص ثالث هو المستفيد. وفي بعض الحالات قد يكون المستفيد هو الساحب ذاته، أي أن الأمر الصادر الى المسحوب عليه ينطوي على سداد المبلغ للساحب نفسه. وتتخذ الكمبيالة الشكل التالي:

الاسكندرية في . . .	المبلغ . . .
الى السيد/ . . . . . (المسحوب عليه)	
إدفعـوا لأمـر السيـد/ . . . . . (المستفيـد) مبلغـاً	
وقدره	
وذلك بعد مرور شهر من تاريخه .	
والقيمة وصلتنا بضاعة أو نقود	توقيع . . . .
مقبول	(الساحب)
(توقيع المسحوب عليه)	

ومن التعريف السابق يتضح أن أطراف الكمبيالة هم :

أ ـ الساحب : وهو يمثل الطرف الدائن تجاه المسحوب عليه وهو الذي يحرر الورقة باصدار الأمر بـالدفـع إلى المسحوب عليـه بسداد مبلغ يعادل قيمة الكمبيالة .

ب ـ المسحوب عليه : وهو يمثل الطرف المدين والـذي يتلقى الأمر بـالدفـع ، وعليه القيام بالوفاء بقيمة الكمبيالة في الموعد المتفق عليه للسداد .

حـ ـ المستفيد : وهو يمثل الطرف الذي يصدر لصالحه الأمر بالدفع .

ومن الطبيعي أن يرتبط هؤلاء الأطراف الثلاثة بمعاملات سابقة على تاريخ تحرير الورقة .

وينص المشرع على أن كـل عمل متعلق بـالكمبيالات يعتبـر عملاً تجـارياً بغض النظر عن طبيعة الأطراف المرتبطة بها (سواء أكانـوا من التجار أو من غـير التجار) ، ومن ثم فإن الكمبيـالة تعتبـر ورقة تجـارية بـطبيعتها في جميـع الحالات وتخضع بذلك لأحكام القـانون التجـاري حتى ولو كـانت مترتبـة على عمـل غير تجاري ، وذلك بعكس الشيك الذي يشترط لاعتباره ورقة تجارية أن يكون نـاشئاً عن عمـل تجاري . ويشتـرط لقانـونية الكمبيـالة تـوافر بعض الأركـان الشكلية

والموضوعية، ومن أهمها:

أ - ضرورة أن تكون الكمبيالة في صورة مكتوبة متضمنة عدداً من البيانات الأساسية.

ب - ضرورة احتواء الكمبيالة على عدداً من البيانات الالزامية، ومن أهمها:

- تاريخ تحرير الكمبيالة.
- مكان الوفاء.
- مقابل الوفاء، والتي تظهر في الكمبيالة معبراً عنها بوصول القيمة، وهي التي تبين سبب التزام المسحوب عليه بقبول الكمبيالة والتزامه بالسداد قبل المستفيد، وعادة ما تبين الورقة نوع القيمة التي وصلت وهل هي بضاعة أم نقود.
- اسم المسحوب عليه.
- المبلغ بالأرقام والحروف.
- تاريخ الاستحقاق الى تاريخ الوفاء بقيمة الكمبيالة، مع مراعاة أن الكمبيالة قد تكون مستحقة الدفع عند الاطلاع أو بمجرد تقديمها الى المسحوب عليه أو بعد أجل محدد من تاريخ الاطلاع أو تاريخ تحريرها.
- اسم المستفيد.
- توقيع الساحب.
- توقيع المسحوب عليه بما يفيد القبول وتحديد تاريخ القبول.

٤ - جـ - السند الإذني:

السند الإذني صك يمثل تعهداً كتابياً غير مشروط يصدر من شخص يتعهد بمقتضاه بسداد مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو عند الطلب لإذن شخص آخر هو المستفيد، ويتخذ السند الإذني الشكل التالي:

الاسكندرية في . . . .   المبلغ . . . . . أتعهد بأن أدفع لإذن السيد/ . . . (المستفيد) مبلغ وقدره . . . . في -/-/١٩٨٨ . والقيمة وصلت . محرر السند . . . . . . (توقيع)

ومن التعريف السابق، يتضح أن أطراف السند الإذني هما :

أ - محرر السند الإذني، وهو الطرف المدين والذي يثبت بتعهده التزامه تجاه الطرف الدائن بسداد الدين المستحق في تاريخ معين أو بمجرد الاطلاع .

ب - المستفيد، وهو الطرف الدائن الذي يحرر السند لصالحه .

ويختلف السند الإذني عن الكمبيالة، في أن الأول لا يعتبر عملاً تجارياً - يخضع لأحكام القانون التجاري - إلا في حالتين، الأولى إذا كان محرر السند تاجراً حتى ولو كان تحريره عن عمل غير تجاري، والثانية إذا كان محرر السند غير تاجر وكان تحريره ناشئاً عن عمل تجاري . أما الكمبيالة فإنها تمثل عملاً تجارياً في جميع الحالات بغض النظر عن الأطراف التي تتعامل بها أو الأعمال التي أوجدتها .

ومن الملاحظ أن السند الإذني قد يصدر دون تحديد للشخص المستفيد ويطلق عليه في هذه الحالة «السند لحامله»، وهنا يتعهد محرر السند بدفع مبلغ معين من النقود لمن يحمل السند في تاريخ معين . ويختلف هذا النوع من الصكوك عن سابقه في أن السند لحامله يتداول بسهولة عن طريق التسليم أما السند الإذني فلا يتم تداوله إلا من خلال عمليات التظهير (التحويل الكتابي) من المستفيد الى طرف آخر .

ويشترط لصحة السند الإذني ضرورة توافر عدد من الشروط الشكلية والموضوعية مثل التي سبق ذكرها في حالة الكمبيالة فيما عدا تلك التي تميز الكمبيالة

عن السند الإذني. ومن أهم الشروط الواجب توافرها لصحة وقانونية السند الإذني ضرورة أن يكون السند في صورة مكتوبة وضرورة احتوائه على البيانات الإلزامية التي حددها القانون ومنها:

- تاريخ تحرير السند.
- تاريخ الاستحقاق.
- اسم المستفيد.
- المبلغ بالأرقام والحروف.
- مقابل الوفاء.
- توقيع محرر السند.

٥ - أوراق القبض وأوراق الدفع:

يستخدم المحاسبون في إثبات المعاملات المرتبطة بالأوراق التجارية كل من لفظ «أوراق القبض» ولفظ «أوراق الدفع» للدلالة على تلك الصكوك. فيتم استخدام لفظ أوراق القبض[١] بدفاتر المنشأة للدلالة على الكمبيالات والسندات الإذنية التي تكون فيها المنشأة هي الطرف المستفيد (الدائن) بما يعني انها سوف تتحول الى مقبوضات نقدية في ميعاد استحقاقها، وكذلك يتم استخدام لفظ أوراق الدفع[٢] بدفاتر المنشأة للتعبير عن الكمبيالات التي تكون فيها المنشأة هي الطرف المسحوب عليه أو عند تحريرها لسند إذني لأنها ستمثل الطرف المدين الذي يتعين عليه سداد مبلغاً من المال في ميعاد الاستحقاق الى الحامل النهائي للورقة التجارية.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن الورقة التجارية عندما تقيد بدفاتر الطرف المستفيد على أنها «أوراق قبض»، سوف تقيد نفس هذه الورقة وفي نفس التاريخ على أنها «أوراق دفع» بدفاتر الطرف المسحوب عليه الكمبيالة أو محرر السند الإذني. ويعتبر حساب أوراق القبض بدفتر الأستاذ أحد حسابات الأصول

---

(١) Notes Receivable'

(٢) Notes Payable.

المتداولة محددة القيمة النقدية لما تمثله من حقوق نقدية للمنشأة لدى الغير وبذلك نجد أن حساب أوراق القبض من الحسابات المدنية بطبيعتها، أما حساب أوراق الدفع بدفتر الأستاذ يعتبر أحد حسابات الالتزامات أو الخصوم قصيرة الأجل (المتداولة) والتي تكون دائنة بطبيعتها لما تمثله من التزامات نقدية على المنشأة واجبة السداد بعد أجل قصير.

ومما سبق يتضح أن أوراق القبض وأوراق الدفع لفظان يطلقان على الكمبيالات والسندات الإذنية دون الشيكات على الرغم من أن الشيكات تعتبر من بين الأوراق التجارية، ويرجع ذلك إلى أن المعالجة الدفترية للشيكات تختلف عن المعالجة الدفترية للكمبيالات والسندات الإذنية، حيث أن الشيكات يتم معالجتها على أنها نقدية كما سنورده فيما بعد.

وبعد هذا العرض لطبيعة وتعريف وخصائص وأنواع الأوراق التجارية، سوف نتناول بشيء من التفصيل دراسة القيود الدفترية للعمليات المالية المرتبطة بتلك الأوراق، حيث سنتناول بالدراسة أولاً المعالجة الدفترية للشيكات لما لها من طبيعة خاصة، ثم سنتناول بعد ذلك المعالجة الدفترية لكل من الكمبيالات والسندات الإذنية معاً لعدم وجود أية اختلافات فيما بينهما من وجهة النظر المحاسبية.

٦ ـ المعالجة الدفترية للأوراق التجارية :

سنتناول بالدراسة المعالجة الدفترية لكل نوع من أنواع الأوراق التجارية وفقاً للتسلسل المستخدم في دراسة تلك الأنواع.

٦ ـ ١ : المعالجة الدفترية للشيكات :

كما سبق وأن أوضحنا فإن الشيكات تحل محل النقدية، حيث يتم تحويلها بمجرد تقديمها الى البنك، (المسحوب عليه) الى نقدية بشرط كفاية الرصيد لسداد قيمة ذلك الشيك. وهنا يمكن التفرقة بين حالتين من الشيكات:

١ ـ الشيكات الصادرة　　　　٢ ـ الشيكات الواردة.

٦ ـ ١ ـ أ: الشيكات الصادرة:

وفي هذه الحالة يتطلب الأمر وجود حـ/جاري للمنشأة لدى أحد البنوك حتى تتمكن من إصدار الشيكات وفاءاً لما عليها من التزامات أو سداداً لثمن شراء ما تقتنيه من أصول أو بضاعة أو ما تحصل عليه من ايرادات مقابل ما تؤديه من خدمات. وكذلك فقد تصدر المنشأة الشيكات بهدف الحصول على نقدية لايداعها خزينتها للصرف منها على بعض المصروفات النثرية والدورية. وهنا نلاحظ أن المعالجة الدفترية للشيكات الصادرة لا تختلف عن المعالجة الدفترية لتسجيل المدفوعات النقدية من خزينة المنشأة، حيث يجعل حـ/نقدية بالبنك جاري دائناً بمبلغ الشيك، أما الطرف المدين فسوف يتحدد في ضوء طبيعة العملية المراد تسجيلها والتي تم إصدار الشيك نتيجة لها، فقد يكون أحد الأصول أو مشتريات البضاعة أو مقابل خدمات تم الحصول عليها (مصاريف اضاءة، مصاريف نقل. . . .) أو قد يكون الطرف المدين حـ/نقدية بالخزينة إذا تم إصدار الشيك بهدف الحصول على مبلغ نقدي يودع بخزينة المنشأة للصرف منه على بعض المصاريف النثرية. وفي هذه الحالة يتخذ القيد الدفتري الشكل التالي:

xx		من حـ/المشتريات أو حـ/الأصل
		أو حـ/المصروف أو حـ/نقدية بالخزينة
	xx	الى حـ/نقدية بالبنك جاري
		(. . . . .)

وهنا نود الاشارة الى أن القيد السابق يتم على افتراض عدم استخدام نظام الدفاتر المساعدة حيث/تم اجراء القيد الدفتري بدفتر اليومية العامة، ولكن في حالة المنشآت كبيرة الحجم والتي تتعدد بها عمليات المدفوعات النقدية وبشيكات، يتم تخصيص دفتر مستقل للمدفوعات النقدية (ضمن مجموعة من الدفاتر المساعدة) تسجل به جميع الشيكات الصادرة ضمن ما تقيد به من عمليات. وسوف نتناول ذلك بالتفصيل في الفصل التالي من هذا المرجع.

٦ ـ ١ ـ ب: الشيكات الواردة:

تتمثل الشيكات الواردة فيما تحصل عليه المنشأة من شيكات من الغير مقابل

بيع بضائعها أو تحصيل لما لها من حقوق طرف الغير أو سداد قيمة ما تقدمه من خدمات أو ما تحصل عليه من ايرادات، ولا يشترط في هذه الحالة وجود حساب جاري للمنشأة لدى البنك، حيث يتم في هذه الحالة تحصيل قيمة الشيك (أو الشيكات) نقداً من البنك المسحوب عليه الشيك ثم ايداع القيمة خزينة المنشأة. ومن ثم فإن القيود الدفترية لاثبات الشيكات الواردة يتوقف على وجود أو عدم وجود حساب جاري للمنشأة لدى البنك، وذلك على النحو التالي:

أ ـ حالة عدم وجود حساب جاري للمنشأة لدى البنك:

وفي هذه الحالة يتم إثبات الشيكات الواردة على مرحلتين، الأولى عند استلام الشيك والثانية عندما يتم تحصيل الشيك وايداع قيمته خزينة المنشأة. وتتخذ القيود الدفترية الشكل التالي:

ـ عند الحصول على الشيك:

وعندئذ يتم توسيط حـ/بشيكات تحت التحصيل حيث يجعل مديناً بقيمة ما يتم استلامه من شيكات أما الطرف الدائن فيتوقف على مصدر كل شيك من هذه الشيكات، ويتخذ القيد الدفتري الشكل التالي:

xx		من حـ/الشيكات تحت التحصيل
	xx	الى حـ/المبيعات أو حـ/العملاء
		أو حـ/الأصول أو حـ/الايرادات

ـ عند تحصيل مبلغ الشيك نقداً وايداع القيمة خزينة المنشأة:

xx		من حـ/النقدية بالخزينة
	xx	الى حـ/الشيكات تحت التحصيل

وباجراء هذا القيد يتم اقفال حـ/الشيكات تحت التحصيل حيث جعل مديناً عند استلام الشيك، ودائناً عند تحصيل القيمة نقداً. ومن ثم فإن رصيد حـ/الشيكات تحت التحصيل في تاريخ معين سوف يمثل أية شيكات تم استلامها ولم تصرف بعد من البنك المسحوب عليه تلك الشيكات.

الشيكات المرفوضة:

قد يرفض البنك صرف قيمة الشيك عند تقديمه اليه، لوجود أية أخطاء كتابية أو نتيجة لعدم توافر أحد أو بعض الأركان الشكلية والموضوعية الضرورية لقانونيته، أو لعدم وجود رصيد كاف في الحساب الجاري لمقدم الشيك لدى البنك المسحوب عليه. وفي هذه الحالة. قد يتم استبدال الشيك المرفوض بشيك آخر دون إجراء أية قيود إضافية، ولكن قد يرى المحاسب في هذه الحالة اجراء قيد لاثبات عملية رفض الشيك من خلال إعادة مديونية مقدم الشيك مرة أخرى الى حين استلام شيك آخر بدلاً من الشيك المرفوض أو تمهيداً لاتخاذ الاجراءات القضائية في عدم وجود أو كفاية الرصيد لدى البنك لسداد مبلغ الشيك. وفي هذه الحالة يتم إلغاء حـ/الشيكات تحت التحصيل من خلال جعله دائناً. ويتخذ القيد بدفتر اليومية العامة الشكل التالي:

xx من حـ/العميل....
xx الى حـ/الشيكات تحت التحصيل

وعند استلام شيك آخر يتم اجراء القيود الدفترية لإثباته كأي شيكات واردة لأول مرة كما سبق وأن أوضحنا.

تظهير أو تحويل الشيكات:

قد تلجأ المنشأة الى تظهير (تحويل) الشيك الى شخص دائن لتسديد مديونيتها تجاهه وذلك قبل استلام قيمته وتحويله الى نقدية. وفي هذه الحالة يجري القيد التالي بدفتر اليومية:

xx من حـ/المورد....
xx الى حـ/الشيكات تحت التحصيل

وبترحيل هذا القيد يتم سداد حـ/ المورد بجعله مديناً، وكذلك يتم في نفس الوقت إقفال حـ/الشيكات تحت التحصيل بجعله دائناً.

ب ـ حالة وجود حـ/جاري لدى البنك باسم المنشأة:

وفي هذه الحالة تقوم المنشأة بإرسال الشيك (أو الشيكات) الوارد الى البنك

الموجود به حسابها الجاري لتحصيل قيمته وايداع المبلغ في حساب المنشأة لديه. وتحصل المنشأة ـ في هذه الحالة ـ على حافظة ايداع تبين رقم أو أرقام الشيكات المودعة والمبالغ الخاصة بها وتاريخ الايداع، وتتخذ هذه الحافظة كمستند لاجراء القيد الدفتري لاثبات استلام تلك الشيكات. وعندما تسلم المنشأة من البنك إشعار الإضافة يتم إجراء قيد دفتري لاثبات اضافة قيمة هذه الشيكات الى الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك، حتى ولو كانت هذه الشيكات مسحوبة على بنوك اخرى خلاف البنك الذي يوجد به حساب المنشأة الجاري. وتتخذ القيود الدفترية لاثبات تلك العمليات الشكل التالي:

ـ عند استلام الشيك (أو الشيكات) وايداعه بالبنك:

xx من حـ/الشيكات تحت التحصيل

xx الى حـ/المبيعات أو حـ/الأصول أو حـ/العملاء

أو حـ/الايرادات

ـ عند استلام اشعار الاضافة من البنك:

xx من حـ/نقدية بالبنك جاري

xx الى حـ/الشيكات تحت التحصيل

وقد ترى بعض المنشآت اختصار القيدين السابقين في قيد واحد، على اعتبار أن عملية التحصيل ستتم بالضرورة، وبذلك يتم اجراء قيد دفتري واحد عند حصول المنشأة على الشيك وايداعه بالبنك وذلك كالآتي:

xx من حـ/نقدية بالبنك جاري

xx الى حـ/المبيعات، أو حـ/الأصول،

أو حـ/العملاء، أو حـ/الايرادات

الشيكات المرفوضة:

نود الاشارة هنا أنه اذا لم يتم تحصيل قيمة الشيك لأية سبب من الأسباب، سوف يرد البنك هذا الشيك الى المنشأة ثانية مع بيان سبب الرفض، ويتطلب ذلك إجراء قيد عكسي لقيد ايداع الشيك في البنك وذلك بجعل حـ/الشيكات تحت

التحصيل دائناً وحـ/مقدم الشيك (العميل) مدنياً إلى حين تقديم شيك آخر تتوافر فيه الشروط والأركان الشكلية والموضوعية اللازمة أو اتخاذ الاجراءات القضائية الضرورية إذا لم يكن هناك رصيد كاف لدى البنك في الحساب الجاري لمحرر الشيك.

وكما سبق وأن ذكرنا في حالة الشيكات الصادرة، فإننا افترضنا في القيود السابقة استخدام المنشأة لدفتر يومية واحد لتسجيل جميع العمليات المالية للمنشأة، ولكن في حالة كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها النقدية من مدفوعات ومقبوضات، فسوف يكون من الملائم إثبات الشيكات الواردة في دفتر يومية مستقل يطلق عليه دفتر يومية المقبوضات والذي يعتبر أحد اليوميات المساعدة في هذه المنشآت كما سنورده بالتفصيل في الفصل القادم.

٦ ـ ٢ : المعالجة الدفترية للكمبيالات والسندات الإذنية :

على الرغم من وجود اختلافات بين كل من الكمبيالات والسندات الإذنية من ناحية الشكل والبيانات الالزامية والأطراف المرتبطة بكل منها، فإنه لا توجد أية اختلافات في القيود الدفترية لكل من الكمبيالات والسندات الإذنية. ولقد سبق وأن أوضحنا بأن الكمبيالات والسندات الإذنية يخصص لها حساب بدفتر الأستاذ لدى الطرف الدائن (المستفيد) من بين حسابات الأصول المتداولة يطلق عليه حـ/أوراق القبض، بينما يخصص لها حساب آخر بدفتر الأستاذ لدى الطرف المدين من بين حسابات الخصوم المتداولة يطلق عليه حـ/أوراق الدفع. وسوف نتناول بالدراسة القيود الدفترية بدفاتر كل من الطرف المدين والطرف الدائن في آن واحد وذلك للتعرف على طبيعة تلك القيود وما تعبر عنه من معاملات بين الأطراف المختلفة المتعاملة بتلك الأوراق. وسوف تنقسم هذه القيود إلى ثلاثة مجموعات وفقاً لترتيب الأحداث المرتبطة بالكمبيالات والسندات الإذنية وذلك على النحو التالي:

١ ـ في تاريخ نشأة الورقة.

٢ ـ في الفترة ما بين تاريخ نشأة الورقة وتاريخ الاستحقاق.

٣ ـ في تاريخ استحقاق الورقة.

٦ ـ ٢ ـ أ: القيود الدفترية في تاريخ نشأة الورقة:

لقد أوضحنا فيما سبق أن الكمبيالات والسندات الإذنية تستخدم كأداة للوفاء بالديون وتحل محل النقود والشيكات في هذا الصدد، ومن ثم فإن نشأة الورقة يعني في حقيقة الأمر اقفال الدين الشخصي وإحلاله بورقة تجارية يشترط لصحتها توافر أركان شكلية وموضوعية محددة. ولايضاح القيود الدفترية لاثبات نشأة الورقة نورد المثال التالي:

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة الأنوار خلال شهر ديسمبر ١٩٨٧:

١ ـ في ١٩٨٧/١٢/١ باعت منشأة الأنوار بضاعة إلى منشأة فريد بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه، وقد قامت منشأة الأنوار بسحب كمبيالة في نفس التاريخ على العميل تستحق السداد بعد شهرين وقد قبلها العميل فريد فوراً.

٢ ـ في ١٩٨٧/١٢/٢٠ حرر العميل فوزي سنداً إذنياً لصالح منشأة الأنوار يستحق السداد في ٢٥ يناير ١٩٨٨ سداداً لثمن بضاعة كان قد اشتراها منذ شهرين بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب: إجراء القيود الدفترية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر كل من:

أ ـ منشأة الأنوار. ب ـ منشأة فريد. حـ ـ منشأة فوزي.

الحل:

أ ـ دفتر يومية منشأة الأنوار

١٥٠٠٠		من حـ/منشأة فريد	٨٧/١٢/١
	١٥٠٠٠	الى حـ/المبيعات	
		إثبات المبيعات إلى منشأة فريد بفاتورة رقم . . .	

١٥٠٠٠		من حـ/أوراق القبض	٨٧/١٢/١
	١٥٠٠٠	الى حـ/منشأة فريد	
		إثبات قبول منشأة فريد الكمبيالة المسحوبة عليها استحقاق ٨٨/٢/١	
١٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض	٨٧/١٢/٢٠
	١٠٠٠٠	الى حـ/منشأة فوزي	
		إثبات الحصول على سند إذني من العميل فوزي استحقاق ٨٨/١/٢٥ سداداً لحسابه.	

ب ـ دفتر يومية منشأة فريد

١٥٠٠٠		من حـ/المشتريات	٨٧/١٢/١
	١٥٠٠٠	إلى حـ/منشأة الأنوار	
		إثبات المشتريات من منشأة الأنوار بفاتورة رقم. . . .	
١٥٠٠٠		من حـ/منشأة الأنوار	٨٧/١٢/١
	١٥٠٠٠	إلى حـ/أوراق الدفع	
		إثبات قبول كمبيالة لصالح منشأة الأنوار استحقاق ٨٨/٢/١ سداداً لحسابها.	

حـ دفتر يومية منشأة فوزي

١٠٠٠٠		من حـ/منشأة الأنوار	١٢/٢٠
	١٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق الدفع	
		إثبات تحرير سند إذني لصالح منشأة الأنوار استحقاق ١٩٨٨/١/٢٥	

ملاحظات على الحل:

١ ـ لم تختلف القيود الدفترية لاثبات نشأة كل من الكمبيالة والسند الإذني حيث اعتبر كل منهما أوراق قبض بدفاتر الطرف الدائن وأوراق دفع بدفاتر الطرف المدين.

٢ ـ لم يتم إثبات عملية البيع الخاصة بمنشأة العميل فوزي حيث أنها قد تمت في تاريخ سابق لتاريخ تحرير السند الإذني، وبذلك تم إثبات عملية تحرير السند الإذني فقط وذلك لتحويل الدين الشخصي إلى ورقة تجارية.

ـ عند استلام اشعار الخصم من البنك بمقدار مصاريف وعمولة التحصيل :

xx من حـ/مصاريف وعمولة تحصيل أوراق القبض

xx إلى حـ/نقدية بالبنك جاري

قيمة مصاريف وعمولة تحصيل الكمبيالة المسحوبة على العميل . . .
والمودعة لدى البنك للتحصيل .

حـ ـ حالة خصم أو قطع الورقة في البنك واستلام القيمة الحالية لها فوراً :

وتعني هذه الحالة قيام الطرف المستفيد (حامل الورقة) بتقديم الورقة التجارية الى البنك واستلام القيمة الحالية لها فوراً دون انتظار لميعاد استحقاقها. وعادة يلجأ المستفيد (حامل الورقة) الى هذا التصرف لمعالجة العجز في السيولة الذي يعاني منه. وتتحدد القيمة الحالية للورقة على أساس القيمة الاسمية للورقة مخصوماً منها الفوائد المحسوبة على هذه القيمة عن المدة من تاريخ الخصم (القطع) حتى تاريخ الاستحقاق وذلك باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق.

وتختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة، حيث أنه عند إرسال الورقة إلى البنك برسم التحصيل، فإن تحصيل قيمة الورقة مرتبط بحلول ميعاد استحقاقها، أي أن الطرف المستفيد سوف ينتظر الى حين حلول تاريخ الاستحقاق لكي يقوم البنك بتحصين قيمتها واضافتها الى الحساب الجاري طرفه، أما في حالة خصم أو قطع الورقة في البنك فإن ملكية الورقة تنتقل إلى البنك حيث يتنازل الطرف المستفيد عن قيمة الدين إلى البنك نظير استلامه القيمة الحالية للورقة فوراً. ويراعى في هذه الحالة أن قطع أو خصم الورقة لا يعفى الطرف الدائن (الذي قام بخصم الورقة) من المسؤلية عند عدم قيام الطرف المدين أو المسحوب عليه بسداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق، فالطرف المستفيد ـ على الرغم من تنازله عن الورقة الى البنك ـ فما زال مسؤلاً عن سداد الورقة بصورة تضامنية مع المسحوب عليه. وكما سنوضح فيما بعد، إذا توقف الطرف المدين أو المسحوب عليه عن السداد في ميعاد الاستحقاق فإن على الطرف المستفيد سداد قيمة الورقة بالكامل الى البنك، وعلى الطرف المستفيد الرجوع بعد ذلك على الطرف المدين أو

المسحوب عليه. ويطلق المحاسبون على هذه المسئولية «المسئولية العرضية» والتي جرى العرف على اظهارها في شكل ملحوظة في ذيل قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للطرف الذي قام بخصم (أو قطع) الورقة لدى البنك.

ومن الملاحظ أن البنك لن يقبل بقطع (بخصم) الورقة إلا بعد التأكد من سلامة السمعة التجارية وقوة المركز المالي للطرف المدين أو المسحوب عليه.

ولاظهار القيود الدفترية لإثبات خصم أو قطع الورقة التجارية نورد المثال التالي:

مثال: فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة النجاح التجارية:

١ - في ١٩٨٧/١٠/١ باعت المنشأة بضاعة إلى محلات حسان بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وقد حرر حسان سنداً إذنياً بقيمة البضاعة يستحق السداد بعد خمسة شهور.

٢ - في ١٩٨٧/١١/١ قامت المنشأة بخصم السند الإذني لدى البنك الأهلي بسعر خصم ١٢٪ سنوياً، وقد تسلمت المنشأة في نفس اليوم إشعار باضافة القيمة بحسابها الجاري لديه.

والمطلوب: إثبات القيود الدفترية لتسجيل العمليات السابقة بدفاتر كل من:

١ - منشأة النجاح التجارية ٢ - محلات حسان

الحل:

دفتر يومية منشأة النجاح

١٠٠٠٠		من حـ/محلات حسان	١٠/١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/المبيعات	
١٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض	١٠/١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/محلات حسان	

٣ ـ يرى البعض أنه عندما تنشأ الورقة التجارية في نفس تاريخ حدوث عملية المبادلة (البيع والشراء)، فإنه من الممكن عدم توسيط حـ/العميل بحيث يتم إجراء قيد واحد بجعل حـ/أوراق القبض مديناً وحـ/المبيعات دائناً بقيمة البضاعة المباعة بدفتر يومية البائع (منشأة الأنوار)، وفي نفس الوقت يجري قيد واحد كذلك بدفتر يومية المشتري (منشأة فريد) بجعل حـ/المشتريات مديناً وحـ/أوراق الدفع دائناً بقيمة البضاعة المشتراة. ولكننا نفضل الطريقة الواردة بحل المثال حيث يظهر اسم العميل بدفاتر البائع والذي يفيد في حالات رفض سداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق، كما سيأتي فيما بعد.

٤ ـ تم إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة لكل من منشأة الأنوار ومنشأة فريد ومنشأة فوزي بافتراض صغر حجم هذه المنشآت وعدم تكرار عمليات الأوراق التجارية مما لا يستدعي منه تخصيص دفتر يومية مساعد لأوراق القبض ودفتر يومية مساعد لأوراق الدفع كما سنوضحه في الفصل التالي.

٦ ـ ٢ ـ ب: القيود الدفترية خلال الفترة ما بين تاريخ نشأة الورقة وتاريخ الاستحقاق:

يقتصر التسجيل الدفتري في خلال هذه الفترة على دفاتر الطرف الدائن (المستفيد) فقط، أما الطرف المدين أو المسحوب عليه فعليه الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق حيث تقدم اليه الورقة لسداد قيمتها. ومن الملاحظ هنا أن القيود الدفترية بدفاتر الطرف الدائن (المستفيد) تختلف تبعاً لمصير الورقة خلال هذه الفترة حيث يحق للطرف المستفيد أن يتصرف في الورقة التي لديه (كمبيالة أو سند إذني) على النحو التالي:

أ ـ الاحتفاظ بالورقة حتى ميعاد الاستحقاق وتقديمها الى الطرف المدين (المسحوب عليه).

ب ـ إرسال الورقة الى البنك لتحصيل قيمتها في ميعاد الاستحقاق لحساب المنشأة.

حـ ـ خصم (قطع) الورقة لدى البنك والحصول على القيمة الحالية لها فوراً.

د - تظهير (تحويل) الورقة الى الغير سداداً لما لهم من حقوق طرف المنشأة.

هـ - إرسال الورقة إلى البنك وايداعها كضمان للحصول على قرض أو تسهيلات إئتمانية.

وسوف نتناول الآن القيود الدفترية بدفاتر المستفيد لكل حالة من الحالات الخمس السابقة.

أ - حالة الاحتفاظ بالورقة حتى ميعاد الاستحقاق:

لا تجري أية قيود بدفاتر الطرف المستفيد الذي سوف يحتفظ بالورقة لديه لحين حلول تاريخ الاستحقاق وتقديمها الى الطرف المدين أو المسحوب عليه لتحصيل قيمتها.

ب - حالة إرسال الورقة إلى البنك لتحصيلها في ميعاد الاستحقاق:

وفي هذه الحالة يجري قيد بدفتر يومية المستفيد لاثبات عملية إرسال الورقة إلى البنك لتحصيلها لحساب المستفيد في ميعاد الاستحقاق، وذلك نظير حصول البنك على مصاريف وعمولة مقابل أداء تلك الخدمة، والتي غالباً ما يحصل عليها البنك مقدماً فور ايداع الورقة لديه دون انتظار لحين حلول ميعاد الاستحقاق وتحصيل القيمة. وهنا يراعى في هذا الصدد ما سبق ذكره من أن الطرف المدين أو المسحوب عليه لا يجري أية قيود بدفاتره. ومن الملاحظ أن حامل الورقة أو المستفيد يلجأ الى مثل هذا التصرف عندما يكون مكان السداد بعيداً عن بلد المستفيد أو لخشيته من احتمالات السهو في تقديم الورقة إلى الطرف المدين في ميعاد الاستحقاق لتحصيل قيمتها. ويتمثل الاثبات الدفتري لهذه العملية - بدفاتر المستفيد أو حامل الورقة - في القيود التالية:

- عند إرسال الورقة الى البنك برسم التحصيل:

xx		من حـ/ أوراق القبض برسم التحصيل
	xx	إلى حـ/ أوراق القبض
		ايداع الكمبيالة المسحوبة على العميل.... لدى البنك للتحصيل.

		من مذكورين	١١/١
٩٦٠٠		حـ/نقدية بالبنك جاري	
٤٠٠		حـ/مصاريف خصم أوراق قبض	
	١٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض	

دفتر يومية محلات حسان

١٠٠٠٠		من حـ/المشتريات	١٠/١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/منشأة النجاح	
١٠٠٠٠		من حـ/منشأة النجاح	١٠/١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/حـ/أوراق الدفع	
		لا تجري قيود	١١/١

ملاحظات على الحل:

١ ـ تم تحديد مقدار مصاريف الخصم للسند الإذني كما يلي:

القيمة الإسمية للورقة × سعر الخصم × المدة

$١٠٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} = ٤٠٠$ جنيه.

٢ ـ يظهر في الميزانية العمومية لمنشأة النجاح التجارية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ (تاريخ نهاية السنة المالية) مسؤلية عرضية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تمثل أوراق قبض مخصومة في البنك ولم يحن ميعاد إستحقاقها بعد، على أن تكتب هذه المسؤلية على هيئة ملحوظة في نهاية الميزانية العمومية.

طريقة أخرى للمعالجة الدفترية لخصم أو قطع الورقة التجارية:

قد يفضل بعض المحاسبون توسيط حـ/**أوراق قبض مخصومة** وذلك لاظهار مسؤلية المنشأة عن أوراق القبض المخصومة لدى البنك ضمن حساباتها وذلك بدلاً من اظهارها كمسؤلية عرضية. وفي هذه الحالة سيجعل حـ/أوراق قبض مخصومة دائناً وحـ/نقدية بالبنك جاري مدنياً عند استلام القيمة الحالية للورقة من البنك (وكذلك سيجعل حـ/مصاريف الخصم مدنياً). وفي هذه الحالة يعتبر

حـ/أ.ق. مخصومة حساباً مقابلاً (دائن) لحساب أوراق القبض الذي سيظل كما هو بدفتر الأستاذ. وفي ميعاد استحقاق الورقة المخصومة سيتولى البنك تقديمها الى المسحوب عليه (الطرف المدين) وسواء تم تحصيل قيمة الورقة أو رفض المسحوب عليه سداد قيمتها فسوف يتم إقفال حـ/أوراق قبض مخصومة بأن يجعل مديناً ويجعل حـ/أوراق القبض دائناً.

وفي هذه الطريقة، ستظهر الميزانية العمومية للمنشأة التي قامت بخصم الورقة لدى البنك رصيد حـ/أوراق القبض بدفتر الأستاذ في تاريخ اعداد الميزانية العمومية ضمن الأصول المتداولة على أن يخصم منه رصيد حـ/أوراق قبض مخصومة (الحساب المقابل)، بحيث يمثل صافي الرصيد مقدار أوراق القبض التي ما زالت في حوزة المنشأة في ذلك التاريخ. ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الطريقة سوف تبين المسؤلية التضامنية للمنشأة عن أوراق القبض التي خصمتها لدى البنك ضمن بيانات الميزانية العمومية ذاتها وليس في صورة ملحوظة خارج تلك القائمة.

وباستخدام هذه الطريقة، ستظهر القيود الدفترية لاثبات العمليات الخاصة بمنشأة النجاح التجارية ـ كما في المثال السابق ـ على النحو التالي:

١٠٠٠٠		من حـ/محلات حسان	١٠/١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/المبيعات	
١٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض	١٠/١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/محلات حسان	
		من مذكورين	١١/١
٤٠٠		حـ/مصاريف خصم أوراق قبض	
٩٦٠٠		حـ/نقدية بالبنك جاري	
	١٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق قبض مخصومة	

وبافتراض أن رصيد حـ/أوراق القبض بدفتر أستاذ منشأة النجاح التجارية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ بلغ ٨٥٠٠٠ جنيه، فإن الميزانية العمومية في ذلك التاريخ سوف تتخذ الشكل التالي:

الميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٨٧		أصول
أوراق قبض	٨٥٠٠٠	
ـ أوراق قبض مخصومة	١٠٠٠٠	
		٧٥٠٠٠

د ـ حالة تظهير أو تحويل الورقة إلى طرف آخر :

كما سبق وأن أوضحنا، فإن من خصائص الأوراق التجارية قابليتها للتداول من خلال عمليات التظهير (التحويل)، بحيث يمكن للطرف المستفيد أن يسدد التزاماته من خلال تحويل الورقة الى الطرف الدائن مما يعني التنازل عن حقه في تحصيل قيمة الورقة الى الطرف المحول له مع ضرورة ملاحظة أن مسؤلية الطرف الذي قام بتحويل أو تظهير الورقة ستظل قائمة (متضامناً مع الطرف المسحوب عليه أو المدين الأصلي) تجاه الطرف المحول له، حتى يتم سداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق ـ كما هو الحال في خصم أو قطع الورقة في البنك ـ وهذا يعني أن الطرف المحول له يحق له الرجوع على الطرف الذي قام بالتظهير (التحويل) إذا لم يسدد المسحوب عليه أو المدين الأصلي قيمة الكمبيالة أو السند الإذني.

وفي هذه الحالة يتعين على المحاسب إجراء قيد دفتري بدفاتر كل من الطرف الذي قام بالتظهير (تحويل الورقة) والطرف الذي حوّلت اليه الورقة. فبالنسبة للطرف الذي قام بالتظهير يتم تخفيض حـ/أوراق القبض بمقدار الورقة أو الأوراق التي تم التنازل عنها بالتظهير مع إقفال الحساب الشخصي الدائن للطرف المحول له هذه الورقة بجعله مديناً (حـ/المورد). وفي نفس الوقت يتعين على الطرف المحول له أن يثبت بدفاتره استلام الورقة التجارية بجعل حـ/أوراق القبض مديناً، واقفال الحساب الشخصي المدين للطرف الذي قام بتظهير الورقة بجعل حسابه دائناً.

ومن ثم فإن القيود الدفترية لاثبات تظهير الورقة بدفاتر كل من المحول منه والمحول له تتخذ الشكل التالي:

ـ دفاتر المنشأة التي قامت بتظهير الورقة:

xx		من حـ/المورد (المحول له الورقة)
	xx	إلى حـ/أوراق القبض
		تحويل الكمبيالة المسحوبة على العميل... إلى المورد...

ـ دفاتر المنشأة التي تم تظهير الورقة لصالحها (المحول لها):

xx		من حـ/أوراق القبض
	xx	إلى حـ/المنشأة (التي قامت بالتظهير)
		استلام الكمبيالة المحولة لنا من منشأة.... استحقاق....

وفي هذه الحالة نلاحظ أن الطرف المسحوب عليه الورقة لا يجري أية قيود بدفاتره، لأن التزامه ما زال قائماً بسداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق عند تقديمها اليه بغض النظر عن طبيعة مقدم هذه الورقة.

هـ ـ حالة تقديم الورقة كضمان للحصول على قرض:

تعتبر الأوراق التجارية من بين الضمانات التي تقبلها البنوك لتقديم القروض قصيرة الأجل، ومن ناحية أخرى قد تفضل بعض المنشآت تقديم الورقة كضمان للحصول على قرض بدلاً من خصم الورقة لدى البنك. وفي هذه الحالة يمكن مراعاة النقاط التالية:

١ ـ أن البنك لن يقبل الكمبيالة أو السند الإذني كضمان إلا بعد التحقق من المركز المالي والسمعة التجارية للمسحوب عليه أو محرر السند.

٢ ـ أن البنك لن يقبل الورقة التجارية التي يتجاوز تاريخ استحقاقها ستة شهور.

٣ ـ أن لا يكون تاريخ استحقاق الورقة التجارية سابق على تاريخ استحقاق القرض بفترة كبيرة حتى يضمن تحصيل الورقة في الموعد الملائم لتسديد قيمة القرض وفوائده.

٤ ـ أن البنك يقدم القرض في حدود نسبة معينة من القيمة الإسمية للورقة (أو الأوراق) المقدمة كضمان ويطلق على هذه النسبة «النسبة التسليفية». وتتوقف هذه النسبة على عدد من العوامل أهمها مدى قوة المركز المالي للمسحوب عليه

الكمبيالة أو محرر السند الإذني، والغرض من الحصول على القرض، وعادة ما تتراوح هذه النسبة ما بين ٧٠٪ و ٩٠٪ من القيمة الاسمية للورقة.

٥ ـ عادة ما يقوم البنك بتحصيل قيمة الورقة المودعة برسم الضمان أو التأمين في ميعاد استحقاقها، حيث يسترد قيمة القرض والفوائد المستحقة بالاضافة الى مصاريف وعمولة نظير التحصيل، ويقيد باقي القيمة بالحساب الجاري للعميل (مقدم الورقة).

٦ ـ قد يتم الاتفاق على منح مقدم الورقة القرض دفعة واحدة، وفي هذه الحالة يتم احتساب الفوائد على هذه القيمة من تاريخ الحصول على القرض حتى تاريخ سداده.

ومن ناحية اخرى قد يتم الاتفاق على منح العميل تسهيلات ائتمانية (حـ/جاري دائن بضمان أوراق تجارية). حيث يتم تحديد الحد الأقصى لهذه التسهيلات ويصرح لمقدم الورقة بالسحب تباعاً للمبالغ التي يحتاج اليها بحيث لا يتعدى اجمالي المبالغ المسحوبة الحد الأقصى المحدد مسبقاً، وفي ميعاد انتهاء تاريخ التسهيلات الائتمانية يتم استرداد اجمالي المبالغ المسحوبة مضافاً اليه الفوائد التي يتم احتسابها على كل مبلغ على حده حسب المدة التي تتحدد من تاريخ سحب المبلغ حتى تاريخ سداد التسهيلات أو قد تتحدد باستخدام المتوسط المرجح زمنياً لمجموع المبالغ خلال فترة التسهيلات.

واستناداً الى النقاط السابقة، يمكن ايضاح القيود الدفترية في هذه الحالة من خلال المثالين الآتيين:

مثال (١): حالة تقديم الورقة كضمان للحصول على قرض:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها منشأة الصفا التجارية:

١ ـ في ١٩٨٧/٥/١ باعت المنشأة بضاعة الى محلات الصادق بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد حررت محلات الصادق سنداً إذنياً في ذلك التاريخ بقيمة البضاعة المشتراة يستحق السداد في ١٩٨٧/٩/١.

٢ ـ في ١٩٨٧/٦/١ قامت المنشأة بالاتفاق مع البنك الأهلي المصري على الحصول على قرض بضمان السند الإذني لمدة ثلاثة شهور بفائدة ١٢٪ سنوياً. وقد وافق البنك على أن تكون النسبة التسليفية ٨٠٪. وقد تسلمت المنشأة القيمة المتفق عليها وأودعتها الخزينة.

٣ ـ في ١٩٨٧/٩/١ قام البنك بتحصيل قيمة السند الإذني، وتم استرداد قيمة القرض وفوائده، علماً بأن البنك قد احتسب عمولة ومصاريف تحصيل بلغت ١٢٠ جنيه.

والمطلوب: اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم بدفاتر كل من:

١ ـ منشأة الصفا التجارية.

٢ ـ محلات الصادق.

دفاتر منشأة الصفا التجارية

الحل:

٢٠٠٠٠		من حـ/محلات الصادق	٥/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/المبيعات	
		قيمة فاتورة المبيعات لمحلات الصادق على الحساب	
٢٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض	٥/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/محلات الصادق	
		إثبات الحصول على سند إذني من العميل الصادق	
٢٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض برسم التأمين	٦/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض	
		ايداع السند الإذني المحرر من محلات الصادق كضمان للحصول على قرض من البنك الأهلي	
١٦٠٠٠		من حـ/النقدية بالخزينة	٦/١
	١٦٠٠٠	إلى حـ/قرض من البنك الأهلي	
		استلام قيمة القرض وايداعه الخزينة	

		من مذكورين	٩/١
١٦٠٠٠		حـ/قرض من البنك الأهلي	
٤٨٠		حـ/فوائد مدينة	
١٢٠		حـ/عمولة ومصاريف تحصيل	
٣٤٠٠		حـ/نقدية بالبنك جاري (متمم)	
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض برسم التأمين	
		تحصيل السند الإذني المودع بالبنك كضمان وتسديد قيمة القرض وفوائده وعمولة ومصاريف التحصيل.	

دفاتر محلات الصادق

٢٠٠٠٠		من حـ/المشتريات	٥/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/منشأة الصفا التجارية	
		اثبات مشتريات البضاعة على الحساب من منشأة الصفا التجارية	
٢٠٠٠٠		من حـ/منشأة الصفا التجارية	٦/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق الدفع	
		إثبات تحرير سند إذني لصالح منشأة الصفا التجارية استحقاق ١٩٨٧/٩/١	
٢٠٠٠٠		من حـ/أوراق الدفع	٩/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/النقدية بالخزينة	
		سداد السند الإذني لصالح منشأة الصفا التجارية استحقاق ١٩٨٧/٩/١	

ملاحظات على الحل:

١ ـ أن عمليات ايداع السند الإذني بالبنك كضمان للحصول على القرض لم تقيد بدفاتر الطرف المدين (محلات الصادق). وهذا يؤيد ما سبق ذكره بأن عمليات التصرف في الورقة خلال الفترة من تاريخ نشأة الورقة حتى تاريخ الاستحقاق تقيد بدفاتر الطرف المستفيد أو الدائن دون الطرف المدين (المسحوب عليه أو محرر السند).

٢ ـ افترضنا أن منشأة الصفا التجارية تحتفظ بحساب جاري لـدى البنك الأهـلي

ويظهر ذلك في قيد قيام البنك بتحصيل قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق وايداع باقي قيمة السند بعد استرداد قيمة القرض والفوائد بالحساب الجاري للمنشأة لدى البنك. وإذا لم يكن هناك حساب جاري للمنشأة لدى البنك يتم استلام صافي قيمة السند الإذني، وايداع القيمة خزينة المنشأة.

٣ ـ تم تحديد قيمة القرض على أساس النسبة التسليفية التي حددها البنك والتي تعادل ٨٠٪ من القيمة الإسمية للورقة المقدمة كضمان (٢٠٠٠٠ × ٨٠٪ = ١٦٠٠٠ جنيه).

٤ ـ تم تحديد مقدار الفوائد المدينة المستحقة على القرض كالآتي:

قيمة القرض × معدل الفائدة × مدة القرض.

$١٦٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٤٨٠$ جنيه.

٥ ـ افترضنا في المثال السابق أن محرر السند (محلات الصادق) قد قام بسداد قيمة الورقة عندما قدمت إليه في ميعاد الاستحقاق.

مثال (٢): حالة تقديم الورقة كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية:

لو افترضنا في المثال السابق أن الاتفاق بين منشأة الصفا التجارية والبنك الأهلي المصري كان ينص على منح المنشأة تسهيلات ائتمانية في حدود ١٦٠٠٠ جنيه ولمدة ثلاثة شهور، وقد قامت المنشأة باستخدام تلك التسهيلات على النحو التالي:

١ ـ في ١٩٨٧/٧/١ سحبت المنشأة مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من البنك المصري.
٢ ـ في ١٩٨٧/٨/١ سحبت المنشأة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه من البنك المصري.

وقد قام البنك بتحصيل قيمة السند الإذني في ١٩٨٧/٩/١ عندما قدم الى محلات الصادق وقد بلغت مصاريف وعمولة التحصيل مبلغ ١٢٠ جنيه. وقد استرد البنك حينئذ قيمة التسهيلات الممنوحة لمنشأة الصفا التجارية بعد احتساب الفوائد المستحقة.

والمطلوب: اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم بدفاتر منشأة الصفا التجارية.

الحل :

دفتر يومية منشأة الصفا التجارية

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠		من حـ/محلات الصادق	٥/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/المبيعات	
		قيمة فاتورة المبيعات على الحساب لمنشأة الصادق	
٢٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض	٥/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/محلات الصادق	
		إثبات الحصول على سند إذني من العميل محلات الصادق	
٢٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض برسم التأمين	٦/١
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض	
		ايداع السند الإذني المحرر بواسطة محلات الصادق لدى البنك الأهلي كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية .	
٧٠٠٠		من حـ/النقدية بالخزينة أو بالبنك جاري	٧/١
	٧٠٠٠	إلى حـ/بنك جاري دائن بضمان أوراق تجارية	
		استلام جزء من التسهيلات الائتمانية المصرح بها بضمان السند الإذني المحرر بواسطة محلات الصادق	
٩٠٠٠		من حـ/نقدية بالخزينة أو بالبنك جاري	٨/١
	٩٠٠٠	إلى حـ/بنك جاري دائن بضمان أوراق تجارية	
		استلام جزء من التسهيلات الائتمانية المصرح بها بضمان السند الإذني المحرر بواسطة محلات الصادق	
		من مذكورين	٩/١
١٦٠٠٠		حـ/بنك جاري دائن بضمان أوراق تجارية	
٢٣٠		حـ/فوائد مدينة	
١٢٠		حـ/عمولة ومصاريف تحصيل	
٣٦٥٠		حـ/نقدية بالبنك جاري أو نقدية بالخزينة (متمم)	
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض برسم التأمين	
		تحصيل السند الإذني المودع بالبنك كضمان وتسديد قيمة التسهيلات الائتمانية والفوائد المستحقة وعمولة ومصاريف التحصيل.	

ملاحظات على الحل:

١ ـ تم تخصيص حساب بدفاتر منشأة الصادق لاثبات التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي (حـ/بنك جاري دائن بضمان أوراق تجارية) بضمان السند الإذني المحرر بواسطة محلات الصادق. وقد يرى البعض عدم ضرورة هذا التخصيص على أن يستخدم حـ/نقدية بالبنك جاري لاثبات هذه التسهيلات، وهنا نلاحظ أنه عند سحب المبالغ المصرح بها سيتحول هذا الحساب إلى رصيد دائن (سحب على المكشوف)، وعندما يتم تحصيل قيمة السند الإذني وايداع صافي قيمته (بعد خصم الفوائد المستحقة ومصاريف وعمولة التحصيل) سيتحول رصيد حـ/نقدية بالبنك جاري من دائن الى مدين مرة اخرى. ولكننا نفضل الطريقة الأولى والتي استخدمت في حل المثال لابراز طبيعة التسهيلات الائتمانية وبيان نوعية الضمانات المقدمة لكل تسهيل على حدة.

٢ ـ على الرغم من أن مقدار التسهيلات الائتمانية المستخدمة تعادل قيمة القرض كما هي في المثال الأول، فإن مقدار الفوائد المستحقة على هذه التسهيلات أقل من مقدار الفوائد في حالة استخدام أسلوب القرض، وهذا مما يجعل بعض المنشآت تفضل استخدام أسلوب التسهيلات الائتمانية وخاصة إذا لم تكن في حاجة الى اجمالي قيمة التسهيلات دفعة واحدة. ولقد تم احتساب الفوائد المستحقة على التسهيلات الائتمانية على النحو التالي:

الفائدة على المبلغ الأول = ٧٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠}$ × $\frac{٢}{١٢}$ = ١٤٠ جنيه

الفائدة على المبلغ الثاني = ٩٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠}$ × $\frac{١}{١٢}$ = ٩٠ جنيه

إجمالي الفوائد على التسهيلات الائتمانية ٢٣٠ جنيه

٦ ـ ٢ ـ جـ: القيود الدفترية في تاريخ استحقاق الورقة:

لقد سبق وأن أوضحنا بأن ذكر ميعاد الاستحقاق يعتبر من الأركان الضرورية لقانونية الورقة وأن عدم النص على ذلك التاريخ يجعلها باطلة، مع ضرورة الوفاء بقيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق لا قبله ولا بعده، وهنا نود

الاشارة الى عدد من النقاط الواجب مراعاتها في هذا الصدد:

أ - لا يجوز للمستفيد الأصلي أو لحامل الورقة الأخير والذي آلت اليه الورقة بعد سلسلة من التظهيرات أن يطالب المسحوب عليه الكمبيالة أو محرر السند الإذني (الطرف المدين) بسداد قيمة الورقة قبل حلول ميعاد الاستحقاق، كما لا يحق للطرف المدين أن يجبر المستفيد أو حامل الورقة على قبول الوفاء قبل هذا الميعاد. ومن ناحية أخرى فإنه يجوز أن يتم سداد قيمة الورقة قبل حلول ميعاد الاستحقاق بشرط موافقة حامل الورقة أو المستفيد على ذلك، وسوف نتناول ذلك فيما بعد في دراسات متقدمة.

ب - إذا وافق ميعاد الاستحقاق يوم عطلة رسمية، فإن على المستفيد أو حامل الورقة الأخير تقديمها في أول يوم عمل بعدها. وقد خالف القانون التجاري المصري هذه القاعدة العامة حيث نص على ضرورة تقديم الورقة في هذه الحالة في اليوم الذي يسبق العطلة الرسمية.

حـ - يكون إثبات الوفاء بقيمة الورقة، بتسليم الورقة الى الطرف المدين (المسحوب عليه الكمبيالة أو محرر السند الإذني)، وعادة ما يتم كتابة عبارة على تلك الورقة تفيد استلام الطرف الدائن لقيمة الورقة والتوقيع بما يفيد ذلك.

د - يترتب على تقديم الورقة إلى الطرف المدين في ميعاد الاستحقاق أحد احتمالين:

- قيام الطرف المدين بسداد قيمة الورقة بالكامل لحامل الورقة الأخير، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته وكذلك تبرأ ذمة جميع الموقعين على تلك الورقة في حالة وجود تظهير أو عدد من التظهيرات عليها.

- إمتناع أو رفض الطرف المدين سداد قيمة الورقة إما لأنه لا يعترف بوجود الدين أو لعجزه عن السداد أو لأية أسباب أخرى. وفي هذه الحالة يتعين على الحامل الأخير للورقة إثبات رفض الطرف المدين عن سداد قيمة الورقة عندما قدمت إليه في ميعاد الاستحقاق من خلال اجراءات قانونية يطلق عليها

«إجراءات البروتستو»، وتعتبر هذه الاجراءات ضـرورية قبـل الرجـوع على الضامنين لهذا الوفاء.

هـ ـ أن تقديم الورقة التجارية في ميعاد الاستحقاق الى الطرف المـدين والوفـاء بقيمتهـا أو الامتناع عن الـوفاء بقيمتهـا يوجب اجـراء مجموعـة من القيـود الدفترية بدفاتر كل من حامل الورقة والطرف المدين وكذلك دفاتر الموقعين على هذه الورقة من خلال عمليات التـظهير (التحويل)، وذلـك في حالـة امتناع الطرف المدين عن سداد قيمة الورقة ورجوع كل طرف على الأطراف الأخرى الضامنة. وسوف نتناول بالدراسة أولاً حـالة قيـام الطرف المـدين بالوفاء بقيمة الورقة عنـدما تقـدم اليه في ميعـاد الاستحقاق، ثم نتعـرض للقيود الدفترية في حالة امتناع الطرف المدين عن الوفاء بقيمة الورقة عندما تقدم اليه مع إجراء البروتستو اللازم لإثبات هذا الإمتناع ثم التعـرف على صور الاتفاق بين الأطراف المختلفة فيما بعد اجراء ذلك البروتستـو والقيود الدفترية الدالة على هذه الاتفاقات.

القيود الدفترية في حالة سداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق:

عندما يقدم الطرف الدائن الورقة إلى الطرف المدين في ميعاد الاستحقاق، وقيام الأخير بسداد قيمتها، يتعين على كـل منهما اجـراء القيود الـدفتريـة لاثبات ذلك. فالطرف المدين يتعين عليه الغاء الالتزام المتمثل في حـ/أوراق الدفع بجعله مديناً، وتخفيض رصيد حـ/النقدية (بالخزينة أو البنك جاري) بمقدار المبلغ المسدد بجعل هذا الحسـاب دائناً. أما الطرف الدائن (الحامل الأخير للورقة) فيتعين عليه إثبات استلام قيمة الورقة من خلال إحـلال حـ/النقديـة محل الصـك المتمثل في حـ/أوراق القبض وذلك بجعل الحساب الأول مديناً للدلالة عـلى زيادتـه وجعل الحساب الثاني دائناً لاثبات الغاء الورقة التي تم تحصيل قيمتها. وكما ذكر من قبل فإن تحصيل الورقة قـد يتم من خلال بعض الأطـراف الوسيـطة (البنوك) مقـابل عمولة أو مصاريف تسدد مقابل هذه الخدمة وفي هذه الحالة سـوف تتخذ القيـود الدفترية شكلاً مغايراً. ولايضاح طبيعة تلك القيود، سوف نورد المثال التالي:

مثال: فيما يلي بعض العمليات المالية التي تمت بمنشأة الأمير التجارية:

١ ـ في ١٩٨٧/١/١ باعت منشأة الأمير بضاعة الى منشأة وجدي بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد قبل العميل وجدي خمس كمبيالات متساوية القيمة سدادا لقيمة البضاعة التي اشتراها، وكانت تواريخ استحقاقها ٨٧/٣/١، ٨٧/٤/١، ٨٧/٥/١، ٨٧/٦/١، ١٩٨٧/٧/١.

٢ ـ في ١٩٨٧/١/١٥ أرسلت منشأة الأمير الكمبيالة الأولى الى بنك مصر للتحصيل، وقد بلغت مصاريف التحصيل ١٠٠ جنيه، خصمت من الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك.

٣ ـ في ١٩٨٧/٢/١ قامت منشأة الأمير بخصم (قطع) الكمبيالة الثانية لدى بنك مصر بسعر خصم ١٢٪ سنوياً، وقد تسلمت المنشأة من البنك في نفس اليوم إشعار باضافة صافي قيمة الورقة بحسابها الجاري لديه.

٤ ـ في ١٩٨٧/٣/١ أرسلت منشأة الأمير الكمبيالة الثالثة الى بنك مصر كضمان للحصول على قرض لمدة شهرين وبفائدة ١٢٪ سنوياً. وقد بلغت النسبة التسليفية على تلك الورقة ٩٠٪ من القيمة الإسمية للورقة. وقد تسلمت المنشأة قيمة القرض وأودعته بخزينة المنشأة.

٥ ـ في ١٩٨٧/٤/١٠ اشترت منشأة الأمير أثاث جديد من شركة اللورد للأثاث بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، وقد تم سداد القيمة عن طريق تظهير (تحويل) الكمبيالة الرابعة المسحوبة على العميل وجدي وسداد باقي القيمة بشيك على بنك مصر.

فإذا علمت أن: العميل وجدي قد سدد جميع الكمبيالات المسحوبة عليه عندما قدمت اليه في مواعيد الاستحقاق المحددة.

والمطلوب:

اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم بدفاتر كل من:

١ ـ منشأة الأمير التجارية ٢ ـ منشأة وجدي ٣ ـ شركة اللورد للأثاث.

الحل :

١ ـ دفتر يومية منشأة الأمير التجارية

٢٠٠٠٠		من حـ/منشأة وجدي إلى حـ/المبيعات إثبات المبيعات الى منشأة وجدي	١/١
	٢٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠		من حـ/أوراق القبض إلى حـ/منشأة وجدي إثبات قبول العميل وجدي لخمس كمبيالات سدادالثمن البضاعة	١/١
	٢٠٠٠٠		
٤٠٠٠		من حـ/أوراق القبض برسم التحصيل إلى حـ/أوراق القبض ايداع الكمبيالة المسحوبة على العميل وجدي لدى البنك للتحصيل	١/١٥
	٤٠٠٠		
١٠٠		من حـ/مصاريف تحصيل الى حـ/نقدية بالبنك جاري	١/١٥
	١٠٠		
		من مذكورين	٢/١
٣٩٢٠		حـ/نقدية بالبنك جاري	
٨٠		حـ/مصاريف خصم أوراق القبض	
	٤٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض خصم الكمبيالة المسحوبة على العميل وجدي استحقاق ١/٤/٨٧ لدى بنك مصر	

٢ ـ دفتر يومية منشأة وجدي

٢٠٠٠٠		من حـ/المشتريات إلى حـ/منشأة الأمير إثبات المشتريات من منشأة الأمير	١/١
	٢٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠		من حـ/منشأة الأمير إلى حـ/أوراق الدفع اثبات قبول خمس كمبيالات مسحوبة من منشأة الأمير	١/١
	٢٠٠٠٠		
		لا تجري قيود	
		لا تجري قيود	
		لا تجري قيود	

٤٠٠٠	٤٠٠٠	من حـ/نقدية بالبنك جاري إلى حـ/أوراق القبض برسم التحصيل تحصيل الكمبيالة المودعة لدى البنك للتحصيل استحقاق ١/٣/٨٧	٣/١	٤٠٠٠	٤٠٠٠	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/نقدية بالخزينة سداد الكمبيالة المسحوبة من منشأة الأمير استحقاق ١/٣/٨٧	٣/١
٤٠٠٠	٤٠٠٠	من حـ/أوراق القبض برسم التأمين إلى حـ/أوراق القبض ايداع الكمبيالة استحقاق ١/٥/٨٧ كضمان للحصول على قرض من البنك	٣/١			لا تجري قيود	
٣٦٠٠	٣٦٠٠	من حـ/نقدية بالخزينة إلى حـ/قرض من البنك استلام قيمة القرض من البنك بضمان الكمبيالة	٣/١			لا تجري قيود	
		لا تجري قيود	٤/١	٤٠٠٠	٤٠٠٠	من حـ/أوراق الدفع إلى حـ/نقدية بالخزينة سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة من منشأة الأمير استحقاق ١/٤/٨٧	٤/١
٧٠٠٠	٧٠٠٠	من حـ/الأثاث إلى حـ/شركة اللورد شراء أثاث من شركة اللورد للأثاث	٤/١٠				

مدين	دائن	البيان	التاريخ	مدين	دائن	البيان	التاريخ
٧٠٠٠		من حـ/شركة اللورد	٤/١٠				
	٤٠٠٠	إلى مذكورين					
	٣٠٠٠	حـ/أوراق القبض					
		حـ/نقدية بالبنك جاري					
		سداد المستحق لشركة اللورد					
٣٦٠٠		من مذكورين	٥/١	٤٠٠٠		من حـ/أوراق الدفع	٥/١
٧٢		حـ/قرض من البنك الأهلي			٤٠٠٠	إلى حـ/نقدية	
		حـ/فوائد مدنية				بالخزينة	
٣٢٨		حـ/نقدية بالبنك جاري				سداد الكمبيالة	
	٤٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض برسم التأمين				المسحوبة من منشأة	
		تحصيل قيمة الكمبيالة المودعة				الأمير استحقاق	
		لدى البنك كضمان وتسديد				٨٧/٥/١	
		قيمة القرض والفوائد المستحقة.					
		لا تجري قيود		٤٠٠٠		من حـ/أوراق الدفع	٦/١
					٤٠٠٠	إلى حـ/نقدية	
						بالخزينة	
						سداد الكمبيالة	
						المسحوبة	
						من منشأة الأمير	
						استحقاق ٨٧/٥/١	
٤٠٠٠		من حـ/النقدية بالخزينة	٧/١	٤٠٠٠		من حـ/أوراق الدفع	٧/١
	٤٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض			٤٠٠٠	إلى حـ/نقدية	
		تحصيل الكمبيالة المسحوبة على				بالخزينة	
		منشأة وجدي استحقاق ٨٧/٧/١				سداد الكمبيالة	
						المسحوبة	
						من منشأة الأمير	

٣ ـ دفتر يومية شركة اللورد للأثاث

٧٠٠٠		من حـ/منشأة الأمير التجارية	٤/١٠
	٧٠٠٠	إلى حـ/المبيعات	
		بيع بضاعة إلى منشأة الأمير	
		من مذكورين	٤/١٠
٤٠٠٠		حـ/أوراق القبض	
٣٠٠٠		حـ/نقدية بالبنك جاري	
	٧٠٠٠	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	
		إثبات سداد منشأة الأمير للمستحق عليها عن طريق تحويل كمبيالة وتحرير شيك بباقي المستحق.	
٤٠٠٠		من حـ/نقدية بالخزينة	٦/١
	٤٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض	
		تحصيل قيمة الكمبيالة المسحوبة على وجدي والمحولة لنا من منشأة الأمير التجارية استحقاق ٨٧/٦/١	

ملاحظات على الحل:

١ ـ ان القيود الدفترية لسداد قيمة الكمبيالات لدى الطرف المسحوب عليه (منشأة وجدي) لم تتأثر بالتصرفات التي طرأت على كل كمبيالة من خلال الساحب (منشأة الأمير التجارية)، حيث تم اجراء قيد السداد بمجرد تقديم الورقة في ميعاد الاستحقاق سواء من خلال المستفيد الأصلي أو عن طريق طرف وسيط (بنك مصر) أو عن طريق المحول له (شركة اللورد للأثاث).

٢ ـ بالنسبة للكمبيالتين الثانية والرابعة، فقد تم التنازل عنهما سواء عن طريق قطع (خصم) الكمبيالة الثانية واستلام قيمتها الحالية من البنك، أو من خلال تظهير (تحويل) الكمبيالة الرابعة إلى شركة اللورد للأثاث، ويعني التنازل في

هذه الحالـة أن المسحوب عليـه سوف يسـدد قيمة الكمبيـالة لحـامل الـورقة (المتنازل إليه).

وقد إنعكس ذلك في أن منشأة الأمير التجارية (الساحب) لم يجر أية قيود دفترية لاثبات تحصيل قيمة تلك الكمبيالتين في مواعيد استحقاقهما، واكتفت باجراء القيود اللازمة عند قطع (خصم) الكمبيالة أو عند تظهيرهـا للغير بما يفيد التنازل عنها.

٣ ـ بالنسبة للكمبيالتين الأولى والثالثة فقد تم ايداعهـما لدى البنـك سواء بـرسم التحصيل أو برسم التأمين، ومن ثم لم يتم التنـازل عنهما للبنـك، وفي ميعاد استحقاق كل منهـما يتولى البنـك تحصيل قيمـة الكمبيالـة من الطرف المـدين (منشأة وجدي) لحساب منشأة الأمير التجارية نظير مصاريف وعمولة تحصيل يتم الاتفاق عليها. ولقد تم إثبات عمليـات تحصيل هـاتين الكمبيـالتين من خلال الطرف الوسيط (بنك مصر) وأودعت القيمة الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك. ومع مراعاة اننا تجاهلنا في هـذا المثال وجـود مصاريف تحصيـل بالنسبة للكمبيالة الثالثة، وان تم النص عليها يتم خصمها من القيمة الباقية للمنشأة بعد سداد قيمة القرض وفوائده.

٤ ـ لم يذكر أي معلومات عن الكمبيالة الخامسـة، ومن ثم فقد اعتبـر أنها قد تم الاحتفاظ بها لدى منشأة الأمير التجارية حتى ميعاد الاستحقاق.

٥ ـ تم احتساب مصاريف خصم الكمبيالة الثانية على النحو التالي:

قيمة الورقة × سعر الخصم × المدة

$٤٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٨٠$ جنيه.

٦ ـ تم احتساب فوائد القرض على النحو التالي:

قيمة القرض × سعر الفائدة × مدة القرض

$٣٦٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٧٢$ جنيه.

وقد تم احتساب قيمة القرض عـلى أساس النسبـة التسليفية التي حـددها البنك في ضوء الضمان المقدم ($٤٠٠٠ \times \frac{٩٠}{١٠٠} = ٣٦٠٠$ جنيه).

القيود الدفترية في حالة الامتناع (الرفض) عن سداد قيمة الورقة:

لقد سبق وأن أوضحنا بأنه في ميعاد الاستحقاق، قد يرفض الطرف المدين (المسحوب عليه الكمبيالة أو محرر السند الإذني) سداد قيمة الورقة التجارية عند تقديمها اليه، وذلك لعجزه عن السداد أو لأية أسباب أخرى. وفي هذه الحالة تراعى النقاط التالية:

١ ـ ضرورة إثبات الرفض أو الامتناع عن سداد الورقة عندما قدمت إلى الطرف المدين من خلال عمل «بروتستو عدم الدفع»، وهو إجراء قضائي حيث يسلم الحامل الأخير الورقة إلى قلم المحضرين في المحكمة التجارية التي يقع في دائرتها محل المسحوب عليه، حيث يذهب أحد المحضرين الى المسحوب عليه الكمبيالة أو محرر السند الإذني مرة ثانية للمطالبة بقيمة الورقة، فإذا امتنع قام المحضر بإثبات ذلك وتحرير البروتستو، ثم يرفق محضر البروتستو مع الورقة ويرسلهما مرة أخرى الى الحامل الأخير. ومن الملاحظ أن تكلفة مصاريف البروتستو يتحمل بها الطرف المدين على الرغم من أن حامل الورقة الأخير هو الذي يسددها في بادىء الأمر مباشرة.

٢ ـ ينص القانون التجاري المصري على ضرورة تحرير بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق، واذا كان اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق أحد العطلات الرسمية، فيتم عمل البروتستو في أول يوم عمل بعدها.

٣ ـ يعتبر البروتستو قرنية قانونية على تقديم الورقة للوفاء بقيمتها، والامتناع عن هذا الوفاء، ومن ثم فهو إجراء ضروري قبل مباشرة الرجوع على الموقعين على الورقة والضامنين لسدادها، حيث أن حامل الورقة الأخير يعتبر طرفاً دائناً بالنسبة للموقعين السابقين له.

٤ ـ من الملاحظ أن الحامل الأخير للورقة والذي قام بعمل البروتستو له أن يرجع على المستفيد الأصلي أو الذين آلت إليهم الورقة بالتظهر بصورة منفردة أو بصورة جماعية حيث أنهم متضامنين جميعاً في ضمان سداد قيمة الورقة محل الرفض. وهذا يعني أن للساحب إذا قام بالوفاء لحامل الورقة حق الرجوع على

المسحوب عليه، وكذلك فإن مُظَهر الورقة الذي قام بسداد الورقة له حق الرجوع على جميع المظهرين السابقين عليه وكذلك حق الرجوع على الساحب الأصلي والمسحوب عليه، ولكن فإن هذا المظّهر ليس له حق الرجوع على الموقعين اللاحقين لتوقيعة لأنه يلتزم أمامهم بسداد قيمة الورقة كأحد الضامنين لها عند تظهيرها.

٥ - يجوز للحامل الأخير للورقة باعتباره دائناً للموقعين السابقين على الورقة، أن يسحب ورقة جديدة على الطرف الذي يريد الرجوع عليه بدلاً من الالتجاء الى القضاء، وتسمى هذه الورقة «كمبيالة الرجوع»، وعادة ما ينص في هذه الحالة على احتساب فوائد تأخير عن المدة من تاريخ استحقاق الورقة المرفوضة الى ميعاد استحقاق كمبيالة الرجوع. وقد يتم الاتفاق على سداد جزء من مجموع الدين وسحب كمبيالة الرجوع بالجزء المتبقي من هذا الدين.

٦ - ضرورة إجراء مجموعة من القيود الدفترية لاثبات توقف المدين عن الدفع، وكذلك لإثبات سداد مصاريف البروتستو بدفاتر الحامل الأخير للورقة وتحميلها على الطرف المدين. ولا شك أن هذه القيود الدفترية سوف تتم بدفاتر الأطراف المرتبطة بالورقة المرفوضة سواء الساحب الأصلي أو المسحوب عليه الذي قبل الورقة أو قام بتحريرها، أو مجموعة الأطراف التي آلت إليها الورقة بالتظهير، أو البنك الذي أودعت به الورقة برسم التحصيل أو برسم التأمين كضمان لقرض أو البنك الذي قطعت به الورقة قبل ميعاد استحقاقها. وفي جميع القيود السابقة يتعين على الطرف المدين إلغاء الالتزام بالسداد من خلال اقفال حـ/أوراق الدفع بجعله مديناً وإحلال حساب شخصي يمثل الالتزام الجديد محل حـ/أوراق الدفع، وعلى الطرف الدائن الغاء الورقة المرفوضة التي ما زال لها حساب بالدفاتر بجعل حـ/أوراق القبض (أو حـ/أوراق القبض برسم التحصيل أو حـ/أوراق القبض برسم التأمين) دائناً على أن يحل محلها دين شخصي على من يتم الرجوع اليه بقيمة الورقة مضافاً اليها مصاريف البروتستو.

٧ ـ يتعين على الحامل الرجوع على الطرف المدين له ـ عند رفض سداد قيمة الورقة ـ بأصل قيمة الورقة ومصاريف البروتستو وغير ذلك من المصاريف المرتبطة قانوناً بعملية الرفض مثل رسوم اقامة الدعوى القضائية إذا لجأ حامل الورقة الى القضاء للوفاء بقيمة الورقة.

ولايضاح النقاط السابقة والتعرف على القيود الدفترية المرتبطة بها، نورد المثال التالي:

مثال:

نفترض في المثال السابق أن المسحوب عليه ـ منشأة وجدي ـ قد رفض سداد جميع الكمبيالات الخمس في مواعيد استحقاقها، وقد بلغت مصاريف البروتستو عن كل كمبيالة كالآتي: ٥٠ جنيه، ٦٠ جنيه، ٥٥ جنيه، ٦٠ جنيه، ٥٠ جنيه على التوالي.

والمطلوب:

إجراء القيود الدفترية المترتبة على رفض سداد قيمة الكمبيالات الخمس في ميعاد استحقاق كل منها، بدفاتر كل من:

١ ـ منشأة الأمير التجارية. ٢ ـ منشأة وجدي.
٣ ـ شركة اللورد للأثاث.

الحل:

١ ـ دفتر يومية منشأة الأمير التجارية

٤٠٥٠		من حـ/منشأة وجدي	٣/١
		الى مذكورين	
	٤٠٠٠	حـ/أوراق القبض برسم التحصيل	
	٥٠	حـ/نقدية بالبنك جاري	
		إثبات رفض سداد الكمبيالة استحقاق ٨٧/٢/١ والمودعة لدى البنك برسم التحصيل وتحميل المسحوب عليه بمصاريف البروتستو	

٤٠٦٠		من حـ/منشأة وجدي	١/٤
	٤٠٦٠	الى حـ/نقدية بالبنك جاري	
		إثبات رفض سداد الكمبيالة استحقاق ١/٤/٨٧ والتي سبق خصمها في البنك في ١/٢/١٩٨٧ .	
٤٠٥٥		من حـ/منشأة وجدي	١/٥
		الى مذكورين	
	٤٠٠٠	حـ/أوراق القبض برسم التأمين	
	٥٥	حـ/نقدية بالبنك جاري	
		إثبات امتناع منشأة وجدي عن سداد الكمبيالة استحقاق ١/٥ والمودعة برسم التأمين (كضمان) لدى بنك مصر	
٤٠٦٠		من حـ/منشأة وجدي	١/٦
	٤٠٦٠	إلى حـ/شركة اللورد للأثاث	
		إثبات رفض سداد قيمة الكمبيالة استحقاق ١/٦ والتي سبق تظهيرها الى شركة اللورد للأثاث.	
٤٠٥٠		من حـ/منشأة وجدي	١/٧
		إلى مذكورين	
	٤٠٠٠	حـ/أوراق القبض	
	٥٠	حـ/نقدية بالخزينة أو بالبنك (مصاريف بروتستو)	
		إثبات توقف منشأة وجدي عن سداد الكمبيالة استحقاق ١/٦ وتحميلها بمصاريف البروتستو.	

٢ ـ دفتر يومية منشأة وجدي

		من مذكورين	١/٣
٤٠٠٠		حـ/أوراق الدفع	
٥٠		حـ/المصاريف القضائية	
	٤٠٥٠	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	
		إثبات التوقف عن سداد الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ١/٣/٨٧، والمصاريف القضائية المترتبة على ذلك.	

٤/١	من مذكورين		
	حـ/أوراق الدفع		٤٠٠٠
	حـ/المصاريف القضائية		٦٠
	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	٤٠٦٠	
	إثبات التوقف عن سداد الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ١/٤/٨٧ وتحملنا بالمصاريف القضائية (البروتستو).		

٥/١	من مذكورين		
	حـ/أوراق الدفع		٤٠٠٠
	حـ/المصاريف القضائية		٥٥
	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	٤٠٥٥	
	إثبات التوقف عن سداد الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ١/٥ وتحملنا بالمصاريف القضائية (البروتستو)		

٦/١	من مذكورين		
	حـ/أوراق الدفع		٤٠٠٠
	حـ/المصاريف القضائية		٦٠
	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	٤٠٦٠	
	إثبات الامتناع عن سداد الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ١/٦ وتحملنا بالمصاريف القضائية (البروتستو).		

٧/١	من مذكورين		
	حـ/أوراق الدفع		٤٠٠٠
	حـ/المصاريف القضائية		٥٠
	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	٤٠٥٠	
	إثبات رفض سداد الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ١/٧ وتحملنا بالمصاريف القضائية (البروتستو).		

٣ ـ شركة اللورد للأثاث

٤٠٦٠		من حـ/منشأة الأمير التجارية	٦/١
		إلى مذكورين	
	٤٠٠٠	حـ/أوراق القبض	
	٦٠	حـ/نقدية بالخزينة أو بالبنك	
		إثبات توقف المسحوب عليه عن سداد الكمبيالة المحولة لنا من منشأة الأمير التجارية وإثبات مصاريف بروتستو عدم الدفع	
٤٠٦٠		من حـ/النقدية بالخزينة أو البنك	٦/١
	٤٠٦٠	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	
		إثبات سداد منشأة الأمير التجارية لقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافاً إليها مصاريف البروتستو.	

ملاحظات على الحل:

١ ـ اقتصرت القيود الدفترية في هذا المثال على القيود الدالة على عمليات رفض السداد فقط في ميعاد استحقاق كل كمبيالة على حدة، دون إجراء القيود الدفترية الأخرى والتي ستظل كما هي بالحل في المثال السابق، مثل قيود الشراء والبيع وقبول الكمبيالات وتظهيرها و. . . الخ.

٢ ـ ان القيد الدفتري لاثبات الرفض (الامتناع) بدفاتر المسحوب عليه ـ منشأة وجدي ـ لم يتأثر بطبيعة حامل الورقة، وهل هو الساحب الأصلي أو المظهر له الورقة أو البنك، ومن ثم فلقد تم إجراء نفس القيد في جميع الحالات الخاصة بالكمبيالات الخمس عند رفض السداد في ميعاد استحقاق كل منها. ونراعي في هذه الحالة أنه قد تم استخدام قيد واحد مركب لاثبات عملية الرفض (أو الامتناع)، ولكن من ناحية أخرى يمكن استخدام قيدان بسيطان لاثبات عملية الرفض، الأول لاثبات إلغاء الكمبيالة واحلال حساب شخص بدلاً منها لاثبات الدائنية والثاني لاثبات التحمل بمصاريف البروتستو (المصاريف القضائية) التي ترتبت على إثبات عملية الرفض، فمثلاً عند رفض الكمبيالة الأولى يجري القيدان التاليان:

٤٠٠٠		من حـ/أوراق الدفع	
	٤٠٠٠	إلى حـ/المورد (منشأة الأمير التجارية)	٣/١
		إثبات رفض سداد الكمبيالة المسحوبة علينا من منشأة الأمير التجارية استحقاق ١/٣.	

٥٠		من حـ/المصاريف القضائية	٣/١
	٥٠	إلى حـ/المورد (منشأة الأمير التجارية)	
		إثبات مصاريف البروتستو التي تحملناها نتيجة رفض سداد الكمبيالة استحقاق ١/٣	

٣ ـ إفترضنا عند حل المثال أن منشأة الأمير التجارية قامت بسداد قيمة الكمبيالة التي تم تظهيرها الى شركة اللورد للأثاث مضافاً اليها مصاريف البروتستو التي قامت شركة اللورد بسدادها، على أن تتولى منشأة الأمير التجارية بعد ذلك مطالبة المسحوب عليه (منشأة وجدي) بسداد هذا المبلغ.

٤ ـ لقد استخدمنا كذلك عند حل المثال قيد واحد مركب لاثبات عمليات رفض سداد الكمبيالات الأولى والثالثة والخامسة بدفاتر الساحب ـ منشأة الأمير التجارية ـ وهنا نود الاشارة بانه يمكن إثبات هذه العمليات من خلال اجراء قيود بسيطة لاثبات كل من عملية الرفض وعملية تحميل المسحوب عليه بمصاريف البروتستو كل على حدة وبصورة مستقلة. فمثلاً عند إثبات رفض سداد الكمبيالة الأولى تجري القيود التالية بدفتر يومية **منشأة الأمير التجارية**:

٤٠٠٠		من حـ/منشأة وجدي	٣/١
	٤٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض برسم التحصيل	
		إثبات توقف منشأة وجدي عن سداد الكمبيالة استحقاق ١/٣ والمودعة لدى بنك مصر برسم التحصيل.	

٥٠		من حـ/منشأة وجدي	٣/١
	٥٠	إلى حـ/نقدية بالبنك جاري	
		إثبات تحميل منشأة وجدي بمصاريف بروتستو عدم الدفع والتي خصمها البنك من حسابنا الجاري لديه	

٤ ـ في حالة الاحتفاظ بالورقة حتى ميعاد الاستحقاق لدى الساحب، وامتناع المسحوب عليه عن السداد، فإنه يمكن توسيط حـ/المصاريف القضائية (البروتستو) بدفاتر الطرف الدائن (الساحب)، ثم اقفال هذا الحساب بتحميل المسحوب عليه بمبلغ هذه المصاريف، وتتخذا القيود الدفترية في هذه الحالة الشكل التالي:

٤٠٠٠		من حـ/منشأة وجدي	٧/١
	٤٠٠٠	إلى حـ/أوراق القبض	
		إثبات توقف منشأة وجدي عن سداد قيمة الكمبيالة استحقاق ٧/١	
٥٠		من حـ/المصاريف القضائية (البروتستو)	٧/١
	٥٠	إلى حـ/نقدية بالخزينة أو بالبنك	
		إثبات سداد مصاريف البروتستو على كمبيالة منشأة وجدي	
٥٠		من حـ/منشأة وجدي	٧/١
	٥٠	إلى حـ/المصاريف القضائية (البروتستو)	
		إثبات تحميل منشأة وجدي بمصاريف البروتستو.	

الآثار المترتبة على الامتناع عن سداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق:

سبق وأن ذكرنا بأنه عندما يرفض الطرف المدين (المسحوب عليه الكمبيالة أو محرر السند الإذني) سداد قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق، يتعين على الطرف الدائن (الحامل الأخير للورقة) أن يقوم باجراء «بروتستو عدم الدفع» لاثبات امتناع الطرف المدين عن الوفاء بقيمة الورقة عندما قدمت اليه في ميعاد استحقاقها. ويترتب على اجراء البروتستو أحد احتمالين:

١ ـ أن يتم الاتفاق بين الطرف الدائن والطرف المدين على تجديد الورقة عن طريق سحب كمبيالة جديدة (تسمى كمبيالة رجوع) تستحق السداد في ميعاد لاحق. وعادة ما يتم في هذه الحالة اضافة فوائد تأخير على قيمة الورقة عن المدة بين تاريخ استحقاق الورقة المرفوضة وتاريخ استحقاق الورقة الجديدة.

٢ ـ أن يتم الالتجاء الى القضاء (الرجوع القضائي) لتحصيل قيمة الورقة المرفوضة مضافاً اليها مصاريف البروتستو من الطرف المدين. وقد يؤدي هذا التصرف الى إعلان إفلاس الطرف المدين بشرط صدور قرار من المحكمة المختصة بذلك بعد التأكد من تحقق الشروط الموضوعية للإفلاس[١].

وسوف نتناول بالدراسة القيود الدفترية في كل حالة من الحالتين السابقتين بدفاتر كل من الطرف المدين والطرف الدائن.

أولاً: القيود الدفترية في حالة تجديد الورقة:

كما سبق وأن ذكرنا فيمكن للطرف الدائن أن يتفق مع الطرف المدين على انشاء ورقة جديدة تستحق السداد في تاريخ لاحق مما يتيح للطرف المدين الفرصة لتحسين مركزه المالي بما يمكنه من سداد الورقة في ميعاد الاستحقاق الجديد، وعادة ما يفضل الطرف الدائن ذلك الحل بدلاً من الالتجاء الى القضاء واحتمالات إشهار إفلاس الطرف المدين مما يعني عدم التمكن من الحصول على كامل قيمة الدين. وفي هذه الحالة يلاحظ أن مبلغ الورقة الجديدة سوف يتضمن القيمة الاسمية للورقة المرفوضة مضافاً اليه مصاريف البروتستو بالاضافة الى فوائد التأخير عن المدة من تاريخ استحقاق الورقة المرفوضة حتى ميعاد استحقاق الورقة الجديدة، هذا مع الأخذ في الاعتبار حالات السداد الجزئي والتي تعني قيام الطرف المدين بسداد جزء من قيمة الورقة الأصلية مع إنشاء ورقة تجارية جديدة بباقي القيمة وهنا يتم احتساب فوائد التأخير على هذه القيمة فقط دون المبلغ المسدد نقداً.

وتتمثل القيود الدفترية في هذه الحالة فيما يلي بدفاتر كل من الطرف المدين والطرف الدائن:

---

(١) وتتمثل تلك الشروط في ضرورة أن يكون الطرف المدين تاجراً وأن يتوقف عن الدفع وأن تتأكد المحكمة من أن التوقف عن الدفع ناتجاً من ضعف المركز المالي للطرف المدين مما يصعب معه الاستمرار في مزاولة النشاط.

١ ـ قيود لاثبات امتناع الطرف المدين عن سداد قيمة الورقة، وتختلف تلك القيود بدفاتر الطرف الدائن تبعاً لطبيعة الحامل الأخير للورقة.

٢ ـ قيود لاثبات سداد مصاريف البروتستو وتحميل الطرف المدين بها.

٣ ـ قيود لإثبات فوائد التأخير التي تم الاتفاق على احتسابها والتي تمثل اضافة إلى مديونية الطرف المدين، وتزيد من دائنية الطرف الدائن.

٤ ـ قيود لاثبات نشأة الورقة الجديدة وسداد مديونية الطرف المدين مع الأخذ في الاعتبار لأية احتمالات للسداد الجزئي.

ولايضاح القيود السابقة نورد المثال التالي.

مثال:

نفترض في المثال السابق، أن منشأة الأمير التجارية قد إتفقت مع منشأة وجدي على تجديد الكمبيالة الأولى استحقاق ١٩٨٧/٣/١ بكمبيالة أخرى استحقاق ١٩٨٧/٩/١ وبفائدة تأخير ١٢٪، وقد قبل وجدي الكمبيالة الجديدة فور تقديمها إليه.

والمطلوب:

اجراء القيود اللازمة لاثبات ما سبق بدفتر يومية كل من:

(١) منشأة الأمير التجارية   (٢) منشأة وجدي.

الحل:

١ ـ دفتر يومية منشأة الأمير التجارية (الطرف الدائن):

٤٠٥٠		من حـ/منشأة وجدي	٣/١
		إلى مذكورين	
	٤٠٠٠	حـ/أوراق القبض برسم التحصيل	
	٥٠	حـ/نقدية بالبنك جاري (مصاريف بروتستو)	
		إثبات رفض سداد الكمبيالة المسحوبة على منشأة وجدي والمودعة لدى البنك برسم التحصيل وتحميل المسحوب عليه بمصاريف البروتستو.	

٢٤٣ من حـ/منشأة وجدي ٣/١
٢٤٣ إلى حـ/فوائد تجديد أوراق القبض
إثبات تحميل منشأة وجدي بفوائد تأخير عن تجديد الكمبيالة

٤٢٩٣ من حـ/أوراق القبض ٣/١
٤٢٩٣ إلى حـ/منشأة وجدي
إثبات قبول منشأة وجدي الكمبيالة المسحوبة عليها استحقاق ١٩٨٧/٩/١.

٢ ـ دفتر يومية منشأة وجدي (الطرف المدين):

من مذكورين
٤٠٠٠ حـ/أوراق الدفع ٣/١
٥٠ حـ/المصاريف القضائية
٤٠٥٠ إلى حـ/منشأة الأمير التجارية
إثبات التوقف عن سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ٨٧/٣/١.

٢٤٣ من حـ/فوائد تجديد أوراق الدفع ٣/١
٢٤٣ إلى حـ/منشأة الأمير التجارية
إثبات الفوائد المدينة نتيجة تجديد الكمبيالة.

٤٢٩٣ من حـ/منشأة الأمير التجارية ٣/١
٤٢٩٣ إلى حـ/أوراق الدفع
إثبات قبول الكمبيالة المسحوبة علينا من منشأة الأمير التجارية استحقاق ٨٧/٩/١

ملاحظات على الحل:

١ ـ تم إحتساب فوائد التأخير على أساس:
المبلغ × سعر الفائدة × المدة

$$٤٠٥٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٢٤٣$$ جنيه.

وتعتبر هذه الفوائد لدى منشأة الأمير التجارية من بين بنود الايرادات ومن ثم فهي ضمن الأرصدة الدائنة، في حين أن هذه الفوائد ذاتها تعتبر لدى منشأة وجدي من بين عناصر المصروفات ومن ثم فهي من ضمن الأرصدة المدينة.

٢ ـ إفترضنا في المثال السابق أن الاتفاق بين منشأة الأمير التجارية ومنشأة وجدي

نص على تجديد الورقة بالكامل أي بالقيمة الاسمية للورقة المرفوضة مضافاً اليها مصاريف البروتستو. ولكن قد يتم الاتفاق على سداد جزء من الدين وتحرير ورقة تجارية بباقي القيمة. فلو افترضنا في هذا المثال أن الاتفاق بين منشأة الأمير التجارية ومنشأة وجدي نص على:

أ ـ تسدد منشأة وجدي فوراً نصف قيمة الكمبيالة المرفوضة استحقاق ١٩٨٧/٣/١ ومصاريف البروتستو بالكامل.

ب ـ قبول كمبيالة جديدة بباقي القيمة مع احتساب فوائد تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً.

وفي هذه الحالة تجري القيود على النحو التالي لاثبات هذا الاتفاق:

١ ـ دفتر يومية منشأة الأمير التجارية

١٢٠		من حـ/منشأة وجدي	
	١٢٠	إلى حـ/فوائد تجديد أوراق قبض	٣/١
		إثبات تحميل منشأة وجدي بفوائد تأخير	
		من مذكورين	٣/١
٢٠٥٠		حـ/النقدية بالخزينة أو بالبنك	
٢١٢٠		حـ/أوراق القبض	
	٤١٧٠	إلى حـ/منشأة وجدي	
		إثبات استلام نصف المستحق على منشأة وجدي وقبول كمبيالة جديدة بالباقي.	

٢ ـ دفتر يومية منشأة وجدي:

١٢٠		من حـ/فوائد تجديد أوراق الدفع	٣/١
	١٢٠	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	
		إثبات الفوائد المدينة الناشئة من تجديد الكمبيالة	

٤١٧٠		من حـ/منشأة الأمير التجارية	٣/١
		إلى مذكورين	
	٢٠٥٠	حـ/النقدية بالخزينة أو بالبنك	
	٢١٢٠	حـ/أوراق الدفع	
		إثبات سداد نصف المستحق لمنشأة الأمير التجارية وقبول كمبيالة بباقي المستحق.	

ولقد تم احتساب فوائد التأخير في هذه الحالة على نصف القيمة الاسمية للكمبيالة المرفوضة ($٢٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ١٢٠$ جنيه)، وقد أضيفت هذه الفوائد على قيمة الكمبيالة الجديدة استحقاق ١٩٨٧/٩/١، أما مصاريف البروتستو فقد سددت بالكامل مع النصف المسدد من قيمة الكمبيالة التي رفضت وفقاً لنص الاتفاق بين الطرفين.

ثانياً: القيود الدفترية في حالة إشهار إفلاس الطرف المدين:

عندما تتأكد المحكمة المختصة من توافر الشروط الموضوعية لاعلان افلاس الطرف المدين، يتم تعيين مصفى (سند يك) يعتبر ممثلاً للطرف المدين الذي أعلن إفلاسه، وفي نفس الوقت ممثلاً لمجموع الدائنين. وتتمثل وظيفة المصفى في تصفية اعمال المفلس وبيع الأصول وتحصيل ماله من ديون، ثم توزيع تلك الأموال على الدائنين كل بحسب أولويته المقررة وعادة ما لا تكفي تلك الأموال المحصلة لسداد جميع تلك الالتزامات، مما يعني توزيع الأموال المحصلة على مجموع الدائنين ذوي الأولوية الواحدة وتحديد نصيب الجنيه الواحد من الدائنين في أموال التصفية، أي تحديد النسبة التي سوف تسدد من كل دين من الديون المستحقة على الطرف المفلس والتي تتحدد على أساس النسبة ما بين مجموع الأموال المحصلة من عملية التصفية ومجموع الديون المستحقة على الطرف المدين في تاريخ التصفية. وفي هذه الحالة يتعين على الطرف الدائن أن يجري مجموعة من القيود الدفترية لاقفال حساب الطرف المدين المفلس بدفاتره، واعتبار المبالغ التي لم تحصل بمثابة ديون معدومة (خسائر) مع الأخذ في الاعتبار لأية مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

يكون قائماً، أما الطرف المدين المفلس فيتعين عليه كذلك اقفال حـ/الدائنون على الرغم من سداد مبالغ أقل من مجموع المبالغ المستحقة لهم واعتبار الفرق كأرباح من عملية التصفية تقفل في حـ/التصفية الذي يخصص لبيان نتيجة عملية التصفية من ربح أو خسارة.

ولإيضاح طبيعة القيود الدفترية السابقة، نورد المثال التالي:

مثال:

لو افترضنا في المثال السابق، انه قد ترتب على رفض منشأة وجدي سداد الكمبيالة الخامسة استحقاق ١٩٨٧/٧/١، أن تقدمت منشأة الأمير التجارية بطلب إلى المحكمة باشهار إفلاس المسحوب عليه (منشأة وجدي). ولقد أعلن السند يك إعسار منشأة وجدي وكانت نتيجة التصفية امكانية سداد ٤٠٪ من قيمة الديون المستحقة على منشأة وجدي. وقد تسلمت منشأة الأمير التجارية شيكاً من السند يك بما يعادل ٤٠٪ من قيمة الورقة المرفوضة ومصاريف البروتستو المرتبطة بها.

والمطلوب:

إثبات القيود الدفترية اللازمة لاثبات ما تقدم بدفاتر كل من:

أ ـ منشأة الأمير التجارية　　　ب ـ منشأة وجدي.

الحل:

١ ـ دفتر يومية منشأة الأمير التجارية:

٤٠٥٠		من حـ/منشأة وجدي	٧/١
		إلى مذكورين	
	٤٠٠٠	حـ/أوراق القبض	
	٥٠	حـ/نقدية بالخزينة أو البنك (مصاريف بروتستو)	
		إثبات توقف منشأة وجدي عن سداد الكمبيالة استحقاق ٧/١ وتحميل المنشأة بمصاريف البروتستو	

		من مذكورين	٧/١
١٦٢٠		حـ/نقدية بالبنك جاري	
٢٤٣٠		حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	
	٤٠٥٠	إلى حـ/منشأة وجدي	
		إثبات استلام ٤٠٪ من الدين المستحق على منشأة وجدي وإعدام بقية الدين نتيجة لاعلان إفلاسها	

٢ ـ دفتر يومية منشأة وجدي:

		من مذكورين	٧/١
٤٠٠٠		حـ/أوراق الدفع	
٥٠		حـ/المصاريف القضائية	
	٤٠٥٠	إلى حـ/منشأة الأمير التجارية	
		اثبات الامتناع عن سداد الكمبيالة المسحوبة علينا استحقاق ٧/١ وتحملنا بمصاريف البروتستو المرتبطة بها	
٤٠٥٠		من حـ/منشأة الأمير التجارية	
		الى مذكورين	٧/١
	١٦٢٠	حـ/نقدية بالبنك جاري	
	٢٤٣٠	حـ/التصفية	
		إثبات سداد ٤٠٪ من الدين المستحق لمنشأة الأمير التجارية وفقاً لنتيجة عملية التصفية.	

ملاحظات على الحل:

١ ـ تم تحديد مقدار الديون المعدومة بدفاتر منشأة الأمير التجارية على أساس ٦٠٪ من إجمالي المستحق على منشأة وجدي (العميل المفلس)، حيث أن السند يك قد أرسل شيكاً يعادل ٤٠٪ من اجمالي الدين المستحق لمنشأة الأمير التجارية.

الديون المعدومة = (٤٠٠٠ + ٥٠) × $\frac{٦٠}{١٠٠}$ = ٢٤٣٠ جنيه.

٢ ـ افترضنا في المثال السابق أن منشأة الأمير التجارية كانت تستخدم حـ/مخصص

الديون المشكوك فيها لمقابلة أية خسائر متوقعة من اعدام الديون عند افلاس أحد عملائها. ومن ثم فقد تم اقفال الديون المعدومة في حـ/المخصص بجعله مديناً واقفال حـ/العميل بجعله دائناً.

٣ ـ بالنسبة لمنشأة وجدي فقد اعتبرت المبلغ الذي لن يسدد لمنشأة الأمير التجارية نتيجة اعلان الافلاس وعدم كفاية الأموال المحصلة لسداد جميع الديون المستحقة، ربحاً من عملية التصفية وتم اقفاله في الجانب الدائن من حـ/التصفية، والذي يخصص لبيان نتيجة عملية التصفية من ربح أو خسارة.

٧ ـ الأوراق التجارية والمجموعة الدفترية المستخدمة:

لقد افترضنا في المعالجة الدفترية للأوراق التجارية حتى الآن، أن المنشأة لا تمسك سوى دفتراً واحداً لليومية (يومية عامة)، ودفتر واحد للأستاذ (دفتر أستاذ عام). ولكن عندما تتعدد عمليات النشأة بصورة كبيرة، وتلجأ المنشأة الى استخدام نظام الدفاتر المساعدة، حيث يخصص دفتر يومية مستقل للعمليات المتشابهة والتي تتكرر بدرجة تسمح بتخصيص دفتر مستقل لها. فإن دفتر يومية أوراق القبض سوف يخصص لاثبات عمليات نشأة الورقة وتجديدها دون باقي العمليات (عمليات إرسال الورقة للتحصيل، خصم الورقة بالبنك، سداد الورقة، الامتناع عن سداد قيمة الورقة، تظهير الورقة إلى الغير، تقديم الورقة إلى البنك كضمان). وكذلك الحال بالنسبة لدفتر يومية أوراق الدفع فسوف يخصص لاثبات نشأة الورقة وتجديدها دون عمليات السداد في ميعاد الاستحقاق أو الامتناع عن السداد وإثبات مصاريف البروتستو. وسوف يخصص الفصل القادم لدراسة موضوع الدفاتر المساعدة بالتفصيل.

أسئلة وتمارين على
الفصل العاشر

أولاً: الأسئلة:

١ ـ هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية مع ابداء السبب باختصار:

أ ـ تتكون الأوراق التجارية من الكمبيالات والسندات الإذنية.

ب ـ تتكون أشخاص الكمبيالة من ثلاثة أطراف هم: محرر الكمبيالة، الساحب، المستفيد.

حـ ـ يطلق لفظ أوراق القبض، وأوراق الدفع على الكمبيالات والسندات الإذنية دون الشيكات على الرغم من أن الشيكات تعتبر من بين الأوراق التجارية.

د ـ أن كل عمل متعلق بالشيكات يعتبر عملاً تجارياً بغض النظر عن طبيعة الأطراف المرتبطة به.

هـ ـ يعتبر الشيك أمر كتابي غير معلق على شرط من طرف دائن بأن يدفع البنك مبلغ معين من النقود بعد مرور فترة زمنية معينة الى طرف ثالث هو المستفيد.

و ـ تعتبر أوراق القبض برسم التحصيل من الأصول المتداولة وأوراق الدفع من ضمن حقوق الملكية.

ز ـ تظهر أوراق القبض المخصومة بجانب الأصول في الميزانية العمومية للساحب.

ح ـ عند تجديد ورقة القبض في ميعاد الاستحقاق، تحسب فوائد التأخير عن المدة من تاريخ نشأة الدين إلى تاريخ استحقاق الورقة الجديدة.

ط ـ عند خصم (قطع) الورقة بالبنك، يتعين على المسحوب عليه إجراء قيد دفتري لاثبات عملية الخصم وتخفيض حـ/أوراق الدفع بقيمة الورقة التي تم خصمها أو قطعها.

ي ـ لا تختلف القيود الدفترية بدفتر يومية المسحوب عليه عند سداد قيمة

الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق، سواء قدمت اليه الكمبيالة بواسطة الساحب الأصلي أو البنك أو من آلت اليه الورقة بعد سلسلة من التظهيرات.

ك - يشترط لاستلام الشيكات من الغير مقابل بيع البضائع وتحصيل ما للمنشأة من حقوق طرف الغير، وجود حساب جاري للمنشأة لدى البنك.

٢ - «عند منح الائتمان لفترات طويلة أو في خلال فترات الكساد التي تسود المجتمع، فإن المنشآت ترغب في إثبات مستحقاتها لدى الغير في مستندات كتابية لها طابع قانوني يمكن أن تستخدم أمام القضاء اذا تطلب الأمر».

علق على هذه العبارة مبيناً وجهة نظرك في هذا الصدد.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها منشأة البدوي للتجارة العامة:

١ - في ١٩٨٧/١/١ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه الى محلات العيسوي، وقد قبلت محلات العيسوي كمبيالتين متساويتين القيمة لصالح منشأة البدوي سدادا لثمن البضاعة تستحق الأولى في ١٩٨٧/٤/١ وتستحق الثانية في ١٩٨٧/٦/١.

٢ - في ١٩٨٧/٢/١٥ اشترت المنشأة بضاعة من شركة الإحسان للتجارة والخدمات بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه، وقد سددت المنشأة قيمة البضاعة عن طريق تظهير الكمبيالة التي كانت قد سحبتها على محلات العيسوي استحقاق ١٩٨٧/٤/١ وسددت الباقي بشيك.

٣ - في ١٩٨٧/٢/٢٠ أرسلت المنشأة الكمبيالة الثانية التي كانت قد سحبتها على محلات العيسوي استحقاق ١٩٨٧/٦/١ الى البنك الأهلي للتحصيل، وقد بلغت مصاريف وعمولة التحصيل التي خصمها البنك مبلغ ١٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن محلات العيسوي قد سددت قيمة الكمبيالتين في ميعاد استحقاقهما عندما قدمتا اليها.

المطلوب:

إجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر كل من:

١ ـ منشأة البدوي للتجارة العامة. ٢ محلات العيسوي

٣ ـ شركة الإحسان للتجارة والخدمات.

التمرين الثاني:

باستخدام بيانات التمرين الأول، وبافتراض أن محلات العيسوي قد سددت الكمبيالة الأولى استحقاق ١٩٨٧/٤/١. أما الكمبيالة الثانية استحقاق ١٩٨٧/٦/١ فقد إمتنعت محلات العيسوي عن سداد قيمتها في سيعاد الاستحقاق وقد بلغت مصاريف البروتستو الذي أجراه البنك الأهلي مبلغ ٥٠ جنيه. وقد وافقت منشأة البدوي على قبول سند إذني جديد من محلات العيسوي بدلاً من الكمبيالة المرفوضة استحقاق ١٩٨٧/٩/١، مع اضافة فوائد تأخير بمعدل ٨٪ سنوياً.

والمطلوب:

إثبات العمليات السابقة بدفاتر كل من:

١ ـ منشأة البدوي للتجارة العامة. ٢ ـ محلات العيسوي.

التمرين الثالث:

تمت العمليات التالية بمحلات عبد الغفار خلال شهري فبراير ومارس ١٩٨٧:

١ ـ في ١٩٨٧/٢/١ باعت المحلات بضاعة الى عبد السلام بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وخصم تجاري ١٠٪، وقد قبل عبد السلام في نفس اليوم الكمبيالة التي سحبتها عليه محلات عبد الغفار بالمبلغ المستحق، وتستحق الدفع في ١٩٨٧/٣/٣١.

٢ ـ في ١٩٨٧/٣/١ اتصل عبد السلام وأبدى رغبته في سداد قيمة الكمبيالة قبل ميعاد استحقاقها حيث تتوافر لديه نقدية سائلة، وقد وافقت محلات

عبد الغفار على ذلك نظير منحه خصم لتعجيل الدفع بواقع ٦٪. وقد سدد عبد السلام القيمة نقداً.

٣ ـ في ١٩٨٧/٣/١٥ اشترت المحلات مكاتب للموظفين من شركة الأثاث الحديث بلغت قيمتها ١٢٠٠٠ جنيه. وقد سددت القيمة عن طريق تحرير سند إذني بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه لصالح شركة الأثاث الحديث يستحق السداد في ١٩٨٧/٥/١٥، وتم تحرير شيك بباقي القيمة.

٤ ـ في ١٩٨٧/٣/٢٠ تسلمت محلات عبد الغفار خطاب من شركة الأثاث الحديث يفيد رفض البنك لصرف قيمة الشيك لوجود خطأ في كتابة المبلغ بالحروف والأرقام بالشيك، وقد أرفقت الشركة الشيك المرفوض بالخطاب. وقد قامت محلات عبد الغفار بتحرير شيك آخر بدلاً من الشيك المرفوض وتم إرساله مباشرة إلى شركة الأثاث الحديث مع أحد العاملين بالمحلات.

المطلوب:

إجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم بدفاتر كل من:

١ ـ محلات عبد الغفار.

٢ ـ محلات عبد السلام.

٣ ـ شركة الأثاث الحديث.

التمرين الرابع:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها منشأة الأمانة للتجارة:

١ ـ في أول يناير ١٩٨٧ باعت المنشأة بضاعة الى منشأة الصادق التجارية بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه. وقد قامت المنشأة بسحب كمبيالتين متساويتين القيمة تستحق الأولى في أول مايو ١٩٨٧، وتستحق الثانية في أول يوليو ١٩٨٧ وقد قبلتهما منشأة الصادق سداداً لثمن البضاعة المباعة.

٢ ـ في ٥ يناير ١٩٨٧ اشترت المنشأة بضاعة من شركة الاخلاص بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه، وقد قامت المنشأة بسداد القيمة عن طريق تحويل الكمبيالة المسحوبة

على منشأة الصادق استحقاق أول مايو ١٩٨٧ لصالح شركة الاخلاص وحررت بالباقي شيكاً لصالح الشركة.

٣ - في ٢٠ يناير ١٩٨٧ باعت المنشأة بضاعة الى محلات الاجتهاد بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وقامت محلات الاجتهاد بسداد المستحق عن طريق تظهير كمبيالة لصالح المنشأة كانت قد سحبتها على محلات الأمين بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه استحقاق أول مارس ١٩٨٧.

٤ - في أول فبراير ١٩٨٧ أرسلت المنشأة الكمبيالة الثانية المسحوبة على منشأة الصادق استحقاق أول يوليو ١٩٨٧ إلى بنك مصر كضمان للحصول على قرض بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لمدة خمسة شهور وبفائدة ١٢٪ سنوياً. وقد تم استلام قيمة القرض وأودعت الحساب الجاري بالبنك.

٥ - في أول مارس ١٩٨٧ رفضت محلات الأمين سداد قيمة الكمبيالة عندما قدمتها إليها المنشأة، وقد بلغت مصاريف بروتستو عدم الدفع مبلغ ١٠٠ جنيه وقد تسلمت المنشأة في اليوم التالي من محلات الاجتهاد شيكاً بالمبلغ المستحق. وفي ٢٥ مارس ١٩٨٧ تم إعلان إفلاس محلات الأمين، وقد بلغت نسبة السداد التي حددها المصفى (لسنديك) ٥٠٪ من الديون المستحقة.

٦ - في أول مايو ١٩٨٧ رفضت محلات الصادق سداد قيمة الكمبيالة عندما قدمت اليها وقد بلغت مصاريف البروتستو ٢٠٠ جنيه. وقد سددت المنشأة القيمة إلى شركة الاخلاص بشيك.

وفي اليوم التالي تم الاتفاق بين المنشأة ومحلات الصادق على تجديد الكمبيالة المرفوضة باخرى تستحق السداد في أول اكتوبر ١٩٨٧ مع احتساب فوائد تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً.

٧ - في أول يوليو ١٩٨٧ تسلمت المنشأة اخطاراً من بنك مصر يفيد بأن الكمبيالة المسحوبة على منشأة الصادق استحقاق أول يوليو ١٩٨٧ قد تم تحصيل قيمتها بمجرد تقديمها اليها، وقد بلغت مصاريف وعمولة التحصيل المستحقة للبنك مبلغ ١٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية كل من:

أ ـ منشأة الأمانة للتجارة ب ـ منشأة الصادق

حـ ـ شركة الاخلاص د ـ محلات الاجتهاد

هـ ـ محلات الأمين.

٢ ـ تصوير حـ/ أوراق القبض وحـ/ أوراق القبض برسم التأمين كما يظهران بدفاتر منشأة الأمانة للتجارة في أول يوليو ١٩٨٧.

التمرين الخامس:

ظهرت الأرصدة التالية بدفاتر منشأة الصالح في أول يناير ١٩٨٧:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٦٠٠٠		أوراق قبض (كمبيالة مسحوبة على فريد)
٤٠٠٠		أوراق قبض برسم التحصيل (كمبيالة مسحوبة على فؤاد)
	٣٦٠٠	أوراق الدفع (سند إذني لصالح شركة النزاهة)
٢٠٠٠		عملاء (العميل فوزي).

وفيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧:

١ ـ في ١٩٨٧/١/١ حرر العميل فوزي سنداً اذنياً لسداد المستحق عليه نتيجة شراء بضاعة في ١٩٨٦/١٢/٩ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وكانت شروط السداد ٥٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم، ويستحق السند الإذني السداد يوم ١٩٨٧/٤/١.

٢ ـ في ١٩٨٧/١/١٥ تم خصم الكمبيالة المسحوبة على العميل فريد (استحقاق ١٩٨٧/٥/١٥) لدى بنك مصر، وقد بلغ سعر الخصم ١٢٪ سنوياً، وقد تسلمت المنشأة اشعار من البنك باضافة صافي قيمة الكمبيالة في حساب المنشأة الجاري لديه.

٣ ـ في ١٩٨٧/٤/١ وهو تاريخ استحقاق الكمبيالة المسحوبة على العميل فؤاد،

طلب العميل تجديد الكمبيالة بكمبيالة اخرى تستحق السداد في ١٩٨٧/٦/١ وقد وافقت المنشأة على ذلك وتم سحب كمبيالة جديدة بعد احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦٪ سنوياً، وقد قبلها العميل في نفس اليوم.

٤ - في ١٩٨٧/٥/١ إتصلت المنشأة بشركة النزاهة، وأخبرتها برغبة المنشأة في سداد قيمة السند الإذني استحقاق ١٩٨٧/٧/١، وقد وافقت الشركة على ذلك نظير خصم لتعجيل الدفع يبلغ ١٠٪.

المطلوب:

١ - إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية كل من:

أ - منشأة الصالح ب - شركة النزاهة

حـ - محلات فؤاد د - محلات فريد

هـ - محلات فوزي.

٢ - تصوير الحسابات التالية كما تظهر في ١٩٨٧/٥/١ بدفاتر منشأة الصالح:

أ - حـ/أوراق القبض

ب - حـ/أوراق القبض برسم التحصيل

حـ - حـ/أوراق الدفع

د - حـ/العملاء (حـ/فوزي)

التمرين السادس:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها المنشأة الحديثة للتجارة خلال شهر مارس ١٩٨٧:

١ - في أول مارس باعت المنشأة بضاعة الى محلات محسن بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه، وقد قامت محلات محسن بتحرير ثلاثة سندات إذنية متساوية القيمة لصالح المنشأة استحقاق، أول مايو، أول يونيو، وأول يوليو على التوالي، سداداً لقيمة البضاعة.

٢ - في أول مارس أرسلت المنشأة السند الإذني الأول الى بنك الدلتا كضمان

للحصول على تسهيلات ائتمانية لمدة شهرين وبفائدة ١٢٪ سنوياً علماً بأن النسبة التسليفية التي حددها البنك بلغت ٨٠٪ من قيمة الضمان.

٣ ـ في ١٥ مارس سحبت المنشأة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من التسهيلات الممنوحة بواسطة بنك الدلتا، وأودعت الخزينة.

٤ ـ في ٢٠ مارس أرسلت المنشأة السند الإذني الثاني الى بنك التجاريين للتحصيل، وقد تسلمت المنشأة من البنك اشعار خصم يفيد بأن عمولة ومصاريف التحصيل بلغت ١٥٠ جنيه.

٥ ـ في ٣١ مارس سحبت المنشأة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من التسهيلات الممنوحة لها بواسطة بنك الدلتا وقد استخدم هذا المبلغ لسداد ثمن آلات مشتراة في ذلك التاريخ.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية كل من:

١ ـ المنشأة الحديثة للتجارة. ٢ ـ محلات محسن.

التمرين السابع:

فيما يلي بعض الأرصدة الظاهرة بالميزانية العمومية لمنشأة عز العرب التجارية في ١٩٨٦/١٢/٣١:

أصول		خصوم	
١٤٠٠٠	أوراق القبض		
٦٠٠٠	أوراق قبض برسم التحصيل	٩٠٠٠	أوراق الدفع

وقد اتضح أن تفاصيل هذه الأرصدة كان كالآتي:

١ ـ **أوراق القبض**: تتكون هذه الأوراق من كمبيالتين:

الكمبيالة الأولى: مسحوبة بواسطة المنشأة على العميل بسام بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه إستحقاق ١٩٨٧/٣/١.

الكمبيالة الثانية: مسحوبة بواسطة شركة الاتحاد للتجارة على العميل عصام،

وقد حوّلتها شركة الاتحاد الى المنشأة وتستحق السداد في ١٩٨٧/٤/١ .

٢ ـ **أوراق القبض برسم التحصيل**: تمثل سند إذني محرر بواسطة العميل حسام استحقاق ١٩٨٧/٥/١ .

٣ ـ **أوراق الدفع**: تمثل كمبيالة قبلتها المنشأة لصالح شركة الابتهال للتجارة والمقاولات إستحقاق ١٩٨٧/٢/١٥ .

٤ ـ وقد اتضح انه بالاضافة الى الأرصدة السابقة، فإن هناك كمبيالة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ومسحوبة على العميل وسام لصالح المنشأة استحقاق ١٩٨٧/٤/١ . وقد خصمتها منشأة عز العرب التجارية في بنك مصر بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣ وقد بلغت مصاريف الخصم حينئذ ١٥٠ جنيه .

وقد تمت العمليات التالية خلال عام ١٩٨٧ في منشأة عز العرب التجارية :

١ ـ في ١٩٨٧/٢/١٥ قامت المنشأة بسداد قيمة الكمبيالة التي سبق أن قبلتها لصالح شركة الابتهال للتجارة والمقاولات .

٢ ـ في ١٩٨٧/٣/١ رفض العميل بسام سداد قيمة الكمبيالة عندما قدمت إليه، وقد بلغت مصاريف البروتستو ١٠٠ جنيه . وقد تم الاتفاق مع العميل على سداد المستحق على النحو التالي :

أ ـ أن يسدد بسام نقداً $\frac{1}{2}$ (نصف) القيمة الاسمية للكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو بالكامل .

ب ـ أن يقبل بسام بباقي المستحق كمبيالة جديدة استحقاق ١٩٨٧/٧/١ مع احتساب فوائد تأخير بمعدل ١٢٪ سنوياً .

٣ ـ في ١٩٨٧/٤/١ قام العميل عصام بسداد قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه بواسطة شركة الاتحاد للتجارة والمحولة الى المنشأة سداداً للمستحق على الشركة المذكورة .

وفي ١٩٨٧/٤/١ رفض العميل وسام سداد الكمبيالة استحقاق هذا التاريخ وقد بلغت مصاريف البروتستو الذي أجراه البنك مبلغ ٥٠ جنيه . وقد تم

إعلان افلاس العميل وسام وأرسل السند يـك (المصفى) شيكاً يعـادل ٦٠٪ من المستحق على العميل كنتيجة لعملية التصفية.

٤ ـ في ١٩٨٧/٥/١ سدد العميل حمام قيمة السند الإذني عندما قدم إليه في ميعاد الاستحقاق وقد بلغت مصاريف التحصيل التي احتسبها البنك ٢٠٠ جنيه.

٥ ـ في ١٩٨٧/٧/١ سدد العميل بسام قيمة الكمبيالة الجـديدة المسحـوبة عليـه استحقاق ذلك التاريخ عندما قدمت إليه.

المطلوب:

١ ـ اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة عـز العرب التجارية.

٢ ـ تصوير الحسابات التالية كما تظهر بدفتر الاستاذ بمنشأة عزب العرب التجارية في ١٩٨٧/٧/١:

أ ـ حـ/أوراق القبض. ب ـ حـ/أوراق القبض برسم التحصيل.

حـ ـ حـ/أوراق الدفع.

الفصل الحادي عشر

في اليوميات والدفاتر المساعدة

١ ـ مقدمة :

تناولنا حتى الآن ميكانيكية الاجراءات المحاسبية المؤدية الى قياس نتائج نشاط المشروع على مدار الفترة المحاسبية وقياس مركزه المالي في نهايتها لأغراض توصيل المعلومات المفيدة في هذا الصدد الى من يهمهم أمر المشروع والتوقف على مدى نجاحه في تحقيق أهدافه. وقد كان تركيزنا على توصيل الفكرة في اطار مبسط من الاجراءات المتتابعة والمتصلة دون التعرض الى الهيكل العام للنظام المحاسبي الذي عادة ما يستخدم في هذه الأغراض. وعلى هذا الأساس كانت كل العمليات التي يقوم بها المشروع يتم إثباتها في دفتر واحد لليومية، باعتباره سجل القيد الأولى، ثم يتم ترحيلها لحسابات الأستاذ العام باعتباره الأداة الرئيسية لتبويب عمليات المشروع.

هذا ولا يستقيم تركيز كل اجراءات تسجيل العمليات التي يقوم بها المشروع في دفتر واحد مع ظروف ومقتضيات الحياة العملية. فالمشروع الواحد قد يقوم بمئات، إن لم يكن بآلاف العمليات المختلفة التي تتعلق بجوانب نشاطه المتعددة في يوم واحد، الأمر الذي يجعل تسجيلها في دفتر واحد على حسب تسلسلها الزمني وبالترتيب يتطلب وقتاً طويلاً دون توفير الظروف الملائمة لتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل في هذا المجال. كما أن تبويب العمليات التي يقوم بها المشروع بالصورة التي أوضحناها في الفصول المتقدمة يؤدي الى إجمال وتجميع شديد للبيانات التي قد ترغب الادارة في التوقف على مشتملاتها في صورة أكثر تفصيلاً. ولذلك كله، عندما تتعدد عمليات المشروع اليومية وتتنوع بدرجة ملحوظة فإن الأمر يقتضي الاستعانة بمجموعة من دفاتر القيد الأولى بدلاً من دفتر

واحد، وبمجموعة من دفاتر الأستاذ بدلاً من دفتر واحد، يخصص كل منها لتسجيل مجموعة متجانسة من العمليات التي يكون لها طبيعة واحدة. وهذا لا يعني الاستغناء عن دفتر اليومية العامة السابق التعرض له والذي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التي يقوم بها المشروع. بل أن كل ما في الأمر أن التسجيل في هذا الدفتر يكون في صورة اجمالية تجميعية للعمليات المتجانسة مع اظهار التفاصيل الخاصة بهذه العمليات في دفتر أو دفاتر مستقلة. كذلك الأمر فيما يتعلق بحسابات الأستاذ العام، فهي ما زالت تظهر ملخص اجمالي العمليات المتعلقة بكل حساب مع إظهار التفاصيل في دفاتر تخصص لهذا الغرض.

وسوف نتناول في هذا الفصل أهم الدفاتر المساعدة (في المنشآت التجارية) سواء كانت هذه الدفاتر تخصص لعمليات القيد الأولى أو لعمليات التبويب. ويطلق على دفاتر القيد الأولى بخلاف دفتر اليومية العامة 'اليوميات المساعدة، ويطلق على دفاتر التبويب بخلاف دفتر الأستاذ العام، دفاتر الأستاذ المساعدة.

٢ ـ دفتر يومية المبيعات:

يستخدم هذا الدفتر لاثبات عمليات البيع الآجلة (وفي بعض الأنظمة قد يستخدم لاثبات المبيعات النقدية أيضاً كما هو الحال في النظام المحاسبي الموحد في جمهورية مصر العربية). وهو لا يستخدم في العادة إلا إذا تعددت هذه العمليات بحيث تستوجب فصلها في دفتر مستقل. ويختلف شكل الدفتر من مشروع الى آخر على حسب حجم المشروع وتعدد أوجه نشاطه وطبيعة عملياته. ويحتوي الدفتر في أبسط صورة على خانات توضح البيانات التي ترد في العادة في فواتير البيع. فهو يحتوي على خانة لتاريخ الفاتورة، وأخرى لاسم العميل، وثالثة لرقم الفاتورة، ورابعة للافادة بترحيل القيمة في حساب العميل المختص بدفتر الأستاذ، وخامسة لقيمة الفاتورة. وتمثل هذه الخانات الحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر في يومية المبيعات. ويمكن بعد ذلك أن تضاف الخانات التي تتلاءم مع احتياجات كل مشروع، فيمكن مثلاً أن تضاف خانات تحليلية لكل صنف من أصناف المبيعات

إذا تعددت، ويمكن أن تضاف خانات أخرى لشروط البيع، وشروط التسليم، وما إلى ذلك.

ويمكن أن يتخذ دفتر يومية المبيعات الشكل المبسط التالي:

دفتر يومية المبيعات صفحة ١

التاريخ	اسم العميل	رقم الفاتورة	√	المبلغ	المبيعات		
					صنف أ	صنف و	صنف هـ
أول يناير	حمادة حسنين	٨٤/٢٣		٥٣٢ـ	٤١٢ـ	—	١٢٠ـ
أول يناير	شركة البارودي للتجارة	٨٤/٢٤		٨٩١ـ	٢٠٠ـ	٦٩١ـ	
أول يناير	ابراهيم الأشقر	٨٤/٢٥		١٤٣ـ	٥٣ـ	٢٠ـ	٧٠ـ

ويتم إثبات المبيعات من البضاعة (دون الأصول الأخرى) في يومية المبيعات من واقع فواتير البيع يوماً بيوم وبالتفصيل. وكما سبق أن ذكرنا، فإن دفتر يومية المبيعات عادة ما يخصص لعمليات البيع الآجلة، على أن تسجل العمليات النقدية في يومية المقبوضات الوارد شرحها فيما بعد. إلا أن هذا لا يمنع تسجيل كل عمليات البيع في دفتر يومية المبيعات سواء كانت هذه العمليات نقدية أو آجلة بتوسيط حسابات العملاء في كلتا الحالتين كما هو متبع في النظام المحاسبي الموحد في مصر مثلاً.

ويلاحظ أن يومية المبيعات يمكن أن تقتصر على الخانات الخمس الأولى الموضحة في النموذج السابق، وبذلك فهي تعرض تفاصيل الطرف المدين من قيد المبيعات الآجلة على اعتبار أن الطرف الدائن ـ وهو المبيعات ـ معروف تلقائياً في هذه الحالة. أما خانات المبيعات الموضحة في النموذج السابق فهي تمثل الحساب الدائن في قيد المبيعات الآجلة. وعلى هذا الأساس فإن كل قيد في يومية المبيعات يعني جعل حساب العميل مديناً بالقيمة، ويستدعي ترحيل القيمة في الجانب المدين من حساب ذلك العميل يوماً بيوم وبالتفصيل أيضاً. أما الطرف الدائن فهو

معروف ضمناً بأنه حساب المبيعات في كل القيود التي يتم اثباتها في يومية المبيعات. غير أن القيمة لا يتم ترحيلها للجانب الدائن من حساب المبيعات بصورة تفصيلية، حيث يمثل ذلك تكراراً لما ورد في يومية المبيعات ليس له ما يبرره، ويكتفي في هذا الصدد بأن يتم ترحيل مجموع قيمة المبيعات على فترات دورية منتظمة من واقع مجموع خانة المبالغ (أو خانات الأصناف في حالة وجودها) الى الجانب الدائن من حساب المبيعات (أو الجانب الدائن من حسابات الأصناف).

وتتلخص مزايا استخدام دفتر مستقل لتسجيل عمليات البيع (الآجل) في حالة تعددها في الآتي:

١ ـ الاقتصاد في استخدام الدفاتر والأدوات الكتابية حيث يتطلب كل قيد استخدام سطر واحد يثبت مديونية العميل المعين، دون الحاجة الى شرح حيث توضح خانات الدفتر ما يعتبر بديلاً كافياً في هذا الصدد. والمعروف بديهياً أن الطرف الدائن من كل قيد هو حـ/المبيعات.

٢ ـ إمكان إجراء عمليات الترحيل لحسابات العملاء بصورة سريعة وتفصيلية بحيث تصبح أرصدة هذه الحسابات ممثلة لمديونيات العملاء الفعلية بصفة يومية، تمكن من متابعة عمليات التحصيل وتساعد في رسم السياسة الائتمانية.

٣ ـ الاقتصاد في الزمن اللازم للترحيل لحساب المبيعات (أو حسابات المبيعات إذا تعددت الأصناف) بصورة تفصيلية ليس لها ما يبررها والاكتفاء بترحيل مجموع المبيعات على فترات دورية.

٤ ـ امكانية الاستفادة من تطبيق مبدأ تقسيم العمل في ادارة الحسابات بصورة أكثر مرونة.

٢ ـ أ ـ دفتر أستاذ العملاء، وحساب اجمالي العملاء:

عندما يستدعي تعدد عمليات البيع الآجل في المشروع ضرورة استخدام يومية مستقلة للمبيعات، فعادة ما يصاحب ذلك تعدد عملاء المشروع بحيث يستدعي الأمر تخصيص دفتر أستاذ مستقل لتوضيح تفاصيل حسابات العملاء.

ويطلق على هذا الدفتر «دفتر أستاذ العملاء»، وهو من الدفاتر المساعدة.

ويخصص في هذا الدفتر صفحة أو مجموعة من الصفحات لكل عميل من العملاء، كل على حسب حجم معاملاته مع المشروع وتعددها. ويتم الترحيل الى هذا الدفتر من واقع يومية المبيعات، وعندما يتم ترحيل قيد معين توضح علامة (√) في الخانة المخصصة لذلك في اليومية. والمفروض أن يتم الترحيل يومياً حتى تظهر أرصدة حسابات العملاء مديونياتهم الفعلية للمشروع حتى تاريخه. والواقع أن بعض الشركات تقوم بالترحيل لحسابات العملاء في أستاذ العملاء من واقع الفواتير كجزء من نظام الرقابة الداخلية على اجراءات القيد والترحيل المحاسبية، لتتمكن من اكتشاف أخطاء القيد في يومية المبيعات في الوقت المناسب.

ولا يختلف شكل حساب الأستاذ في دفتر استاذ العملاء عن الأشكال التقليدية المعروفة والتي سبق أن تعرضنا لاثنين منها. ولو أنه يفضل في حسابات العملاء استخدام شكل الحساب ذا الرصيد المستمر، حتى يمكن التعرف على مقدار مديونية أي عميل في أي وقت بمجرد النظر الى حسابه في دفتر الأستاذ.

وإذا قام المشروع بتسجيل عمليات البيع (الآجل) في يومية مستقلة للمبيعات، وخصص لحسابات العملاء دفتر أستاذ (مساعد) مستقل، فإن ذلك لا يعني اطلاقاً الاستغناء عن دفتر اليومية العامة والأستاذ العام في هذا الصدد. فكما سبق أن ذكرنا أن الترحيل لحساب المبيعات في الأستاذ العام لا يتم بصورة تفصيلية وإنما بصورة إجمالية على فترات متقاربة (عادة كل شهر) وإذا وجد حساب المبيعات في الأستاذ العام (وهو الحساب الخاص بالطرف الدائن من قيد المبيعات) دون وجود حساب العملاء (وهو الحساب الذي يمثل الطرف المدين من قيد المبيعات الآجلة) فإن ميزان مراجعة حسابات الأستاذ العام لن يتوازن في هذه الحالة. ولذلك، ولأغراض فرض الرقابة على الاجراءات المحاسبية أيضاً، يخصص حسابا في دفتر الأستاذ العام لاجمالي العملاء يطلق عليه «حساب اجمالي العملاء» أو «حساب مراقبة أستاذ العملاء». ويتم تجميع يومية المبيعات على فترات دورية (عادة ما تكون كل شهر) ويجري ترحيل هذا المجموع للجانب المدين من حساب اجمالي العملاء في الأستاذ العام والجانب الدائن من حساب المبيعات في الأستاذ

العام أيضاً. وبذلك يظهر في الأستاذ العام كل حسابات الميزانية وكل حسابات النتيجة. ولا بد أن يتطابق رصيد حساب اجمالي العملاء في الأستاذ العام مع مجموع الأرصدة المدينة للعملاء في دفتر استاذ العملاء[1].

ولتوضيح ما تقدم نفترض أن شركة التجارة الحديثة قامت بعمليات البيع الآجل التالية خلال شهر ابريل:

٣ /٤: باعت بضاعة لشركة عمر الأمير بمبلغ ٥٦٠ جنيه فاتورة رقم ٤/٢١.

٩ /٤: باعت بضاعة للسيد/أحمد محمود بمبلغ ٤٧٠ جنيه فاتورة رقم ٤/٢٧.

٤/٢٢: باعت بضاعة لشركة التحرير للتعمير بمبلغ ٧٣٠ جنيه فاتورة رقم ٤/٣٧.

٤/٢٩: باعت بضاعة للسيد/محرم نور الدين بمبلغ ٦٥٠ جنيه فاتورة رقم ٤/٥١.

٤/٣٠: باعت بضاعة لشركة عمر الأمير بمبلغ ٨٥٠ جنيه فاتورة رقم ٤/٥٦.

ويتم إثبات هذه العمليات في يومية مبيعات شركة التجارة الحديثة كالآتي:

يومية المبيعات

ابريل				
٣	شركة عمر الأمير	٤/٢١	V	٥٦٠ـ
٩	السيد/أحمد محمود	٤/٢٧	V	٤٧٠ـ
٢٢	شركة التحرير للتعمير	٤/٣٧	V	٧٣٠ـ
٢٩	السيد/محرم نور الدين	٣/٥١	V	٦٥٠ـ
٣٠	شركة عمر الأمير	٤/٥٦	V	٨٥٠ـ
	مجموع			٣٢٦٠ـ

(١) نحن نتبع هنا ما يسمى بالطريقة الفرنسية في معالجة الدفاتر المساعدة والحسابات الاجمالية، كما سيرد شرحه في نهاية هذا الفصل.

وتظهر حسابات العملاء في دفتر أستاذ العملاء كالآتي (الأرصدة الموجودة في الحسابات بتاريخ أول ابريل افتراضية):

شركة عمر الأمير

أول ابريل	رصيد				٣٢٥٠ _
٢	مبيعات بضاعة	٤/٢١	٥٦٠ _		٣٨١٠ _
٣٠	مبيعات بضاعة	٤/٥٦	٨٥٠ _		٤٦٦٠ _

السيد/أحمد محمود

أول أبريل	رصيد				_
٩	مبيعات بضاعة	٤/٢٧	٤٧٠ _		٤٧٠ _

شركة التحرير للتعمير

أول ابريل	رصيد				٥٠ _
٢٢	مبيعات بضاعة	٤/٣٧	٧٣٠ _		٧٨٠ _

السيد/محرم نور الدين

أول ابريل	رصيد				_
٢٩	مبيعات بضاعة	٤/٥١	٦٥٠ _		٦٥٠ _

وفي نهاية الشهر يتم تجميع يومية المبيعات ويجري إثبات القيد التالي في دفتر اليومية العامة:

٣٢٦٠   من حـ/اجمالي العملاء

       ٣٢٦٠   الى حـ/المبيعات

مجموع المبيعات الآجلة عن شهر ابريل طبقاً لمجموع يومية المبيعات.

ويرحل القيد السابق لحسابي اجمالي العملاء والمبيعات في دفتر الأستاذ العام كالآتي:

حـ/اجمالي العملاء

أول ابريل	رصيد				٣٣٠٠ ـ
٣٠	الى حـ/المبيعات		٣٢٦٠		٦٥٦٠ ـ

حـ/المبيعات

أول ابريل	رصيد (مفترض)				٣٢٥٠٠
٣٠	من حـ/اجمالي العملاء			٣٢٦٠	٣٥٧٦٠

هـذا ويلاحظ أن الـرصيد المـدين لحساب اجمـالي العملاء في أول ابـريـل يساوي مجموع الأرصـدة المدينـة للحسابـات الفرديـة للعملاء في ذلـك التاريـخ (٣٢٥٠ + ٥٠ = ٣٣٠٠)، كما أن رصيد الحساب الاجمالي في ٤/٣٠ يساوي أيضاً مجمـوع أرصـدة الحسـابـات الفـرديـة في ذلـك التـاريـخ (٤٦٦٠ + ٤٧٠ + ٧٨٠ + ٦٥٠ = ٦٥٦٠). هذا بالضرورة لأن مجموع مـا جعلت به الحسـابات الفردية للعملاء مدينة خلال الشهر جعل بهـا الحساب الاجمـالي مدينـاً في نهايته. ولذلك يطلق على حساب اجمالي العملاء في الأستاذ العام «حساب مراقبة أستـاذ العملاء» في بعض الأحيان. وتكون الرقابة أكثر فعالية لو تم الترحيل للحسابات الفردية للعملاء من واقع الفواتير.

٢ ـ ب ـ مردودات ومسموحات المبيعات:

لا تعني كثرة وتعدد عمليات البيع التي يقوم بها المشروع بالضرورة أن تتعدد عمليات رد البضاعة بمعرفة العملاء أو كثرة طلبات التخفيض في السعر، ولذلك فإن عمليات مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات يتم اثباتها في العادة في دفتر اليومية العامة، وترحل الى الحسابات الفرعية للعملاء في استاذ العملاء من واقع اشعارات الاضافة التي ترسلها المنشأة لهم في هذا الصدد. أمـا الترحيـل لحساب

اجمالي العملاء وحساب مردودات المبيعات (أو مسموحات المبيعات) فيتم من واقع القيد في اليومية العامة. وبالرغم من ذلك فإنه إذا تعددت العمليات الخاصة بمردودات ومسموحات المبيعات فإنه يمكن تخصيص يومية مساعدة مستقلة لها، على غرار يومية المبيعات، وترحل العمليات التي يتم إثباتها في هذه اليومية الى الجانب الدائن من الحسابات الفردية للعملاء في أستاذ العملاء. ثم تجمع اليومية على فترات دورية (شهرية مثلاً) ويجري بالمجموع قيد في اليومية العامة يجعل حساب مردودات المبيعات (أو مسموحات المبيعات أو كلاهما) مديناً وحساب اجمالي العملاء دائناً. ويرحل القيد للحسابات المذكورة في الأستاذ العام.

٢ ـ جـ ـ ميزان مراجعة أستاذ العملاء على رصيد اجمالي العملاء:

غالباً ما تقوم المنشآت التي تخصص دفتراً مستقلاً لحسابات العملاء باعداد ميزان مراجعة على فترات دورية، غالباً ما تكون شهرية بأرصدة حسابات العملاء. ولما كانت هذه الأرصدة مدينة بطبيعتها فإنها تظهر كلها (في العادة) في الجانب المدين من الميزان، فإذا وضع مقابل رصيد حساب اجمالي العملاء في الجانب الدائن بصفة صورية (لأن الرصيد مدين بطبيعته) فإن الميزان يجب أن يتوازن في هذه الحالة، فإذا لم يتوازن فإن ذلك يعني وجود خطأ ما يجب البحث عنه وتصحيحه. ويظهر ميزان مراجعة أستاذ العملاء لمثالنا المبسط الوارد في البند ٢ ـ أ كالآتي:

مدين	دائن	اسم العميل
٤٦٦٠		شركة عمر الأمير
٤٧٠		السيد/أحمد محمود
٧٨٠		شركة التحرير للتعمير
٦٥٠		السيد/محرم نور الدين
	٦٥٦٠	مقابل اجمالي العملاء
٦٥٦٠	٦٥٦٠	المجموع

والواقع أن ميزان مراجعة أستاذ العملاء لا يزيد عن كونه كشف بأرصدة حسابات العملاء في تاريخ معين، ولذلك، بالاضافة الى استخدامه كأداة لاكتشاف الأخطاء على فترات دورية، فهو يفيد الادارة في التوقف على حركة التحصيل بمقارنة الموازين للفترات المتتالية.

٣ ـ دفتر يومية المشتريات وأستاذ الموردين:

يخصص دفتر يومية المشتريات في العادة لاثبات عمليات الشراء الآجلة التي تقوم بها المنشأة اذا تعددت هذه العمليات بحيث يصبح من الضروري تخصيص دفتراً مستقلاً لها. وبالرغم من أن الدفتر يخصص في أغلب الأحوال للمشتريات الآجلة، دون النقدية التي تظهر في يومية المدفوعات، كما سيرد شرحها، إلا أنه يستخدم في بعض الأحيان لاثبات عمليات الشراء الآجلة والنقدية معاً كما هو الوضع في النظام المحاسبي الموحد في مصر. ويخصص الدفتر لمشتريات البضائع فقط (أو المواد الأولية في حالة المنشآت الصناعية) دون المشتريات من الأنواع الأخرى من الأصول كالأراضي والآلات، والتي يتم إثباتها في اليومية العامة.

وعلى عكس الوضع في يومية المبيعات، فإن يومية المشتريات تظهر تفاصيل الطرف الدائن من قيد المشتريات الآجلة، والذي يكون في العادة أحد حسابات الموردين. أما الطرف المدين من القيد فيكون معروفاً بالبديهة أنه حساب المشتريات في كل الأحوال (إلا إذا كانت المنشأة تتبع طريقة المخزون المستمر فيكون الطرف المدين من القيد في كل الأحوال هو حساب مخزون البضائع). وعلى نفس نمط دفتر يومية المبيعات، فإن يومية المشتريات يجب أن يتوافر فيها حداً أدنى من الخانات، ثم زيادتها بعد هذا الحد الأدنى بما يتفق وطبيعة نشاط المنشأة وتعدد أصناف مشترياتها. وفيما يلي نموذج مبسط لصفحة من يومية المشتريات حيث تمثل الخانات الست الأولى منها الحد الأدنى الواجب توافره:

دفتر يومية المشتريات

التاريخ	اسم المورد	رقم المستند	V	شروط السداد	المبلغ	المشتريات صنف ٢١	المشتريات صنف ٥٣
أول يناير	شعراوي مزيد	١/٢١		٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم	ـ ٨٩٠	ـ ٥٢٠	ـ ٣٧٠
٥	السيد مندور	١/٤٣		صافي ٦٠ يوم	ـ ٥٤٠	ـ ١١٠	ـ ٤٣٠
٩	أحمد أبو سعدة	١/٧١		١٪ ٥، ٣٠	ـ ٢٨٠		ـ ٢٨٠

ويتم القيد في الدفتر من واقع فاتورة المورد وصورة اذن الاستـلام (استلام البضاعة بمعرفة المشتري) يوماً بيوم وبالتفصيل. ثم ترحل القيود الواردة في الدفتر الى الحسابات الفردية للموردين التي يخصص لها عادة في هذه الحالة استاذاً مستقلاً يسمى أستاذ الموردين، حيث يجعل حساب كل مورد دائناً بقيمة البضاعة الواردة منه. وعندما يتم ترحيل قيد معين من يوميـة المشتريـات للحساب الخـاص به في أستاذ الموردين توضع علامة (V) في الخانة المخصصة لذلك لتوضح اتمام عملية الترحيل.

وعلى فترات دورية معينة يتم تجميع خانة المبلغ في دفتر المشتريات عن فترة محددة. ويجري ترحيل المجموع لحساب المشتريات (أو مخزون البضائع) في الأستاذ العام حيث يجعل به مديناً مقابل جعل حساب اجمالي المـوردين في الأستاذ العـام أيضاً دائناً بالقيمة بقيد واحد في اليـومية العـامة. ولا تختلف الاجـراءات في هذا الشأن عما سبق عرضه بصدد يومية المبيعات وأستاذ العملاء.

ولتوضيح ذلك نفرض أن شركة أبو فروة التجارية قامت بعمليات الشـراء الآجل التالية خلال شهر مارس:

٣ /٣: اشترت بضاعة من سمير عبد الوهاب بمبلغ ٥٣٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم.

٣/١٥: اشترت بضاعة من شركة حسونة بمبلغ ٣٧٠ جنيه بشروط ١٪٥ أيام صافي ٢٠ يوم.

٣/٢١: اشترت بضاعة من هريدي عبد الحميد بمبلغ ٨٨٠ جنيه بشروط صافي ٦٠ يوم.

٣/٢٧: اشترت بضاعة من السيد السحاوي بمبلغ ٣٤٠ جنيه بشروط صافي ٣٠ يوم.

٣/٣٠: اشترت بضاعة من شركة حسونة بمبلغ ٧٣٠ جنيه بشروط ١٪٥ أيام صافي ٢٠ يوم.

وتظهر هذه العمليات بدفتر يومية المشتريات لشركة أبو فروة كالآتي:

يومية المشتريات **صفحة ٧**

٣/ ٣	سمير عبد الوهاب		V	٢٪١٠، صافي ٣٠	٥٣٠ ـ
٣/١٥	شركة حسونة		V	١٪٥، صافي ٢٠	٣٧٠ ـ
٣/٢١	هريدي عبد الحميد		V	صافي ٦٠	٨٨٠ ـ
٣/٢٧	السيد السحاوي		V	صافي ٣٠	٣٤٠ ـ
٣/٣٠	شركة حسونة		V	١٪٥، صافي ٢٠	٧٣٠ ـ
					٢٨٥٠ ـ

ويتم ترحيل العمليات السابقة لحسابات الموردين في أستاذ الموردين على الوجه التالي (أرصدة أول مارس الموضحة في الحسابات افتراضية):

سمير عبد الوهاب

أول مارس	رصيد				٥٧٠ ـ
٣/٣	مشتريات			٥٣٠ ـ	١١٠٠ ـ

شركة حسونة

أول مارس	رصيد				١١٠ ـ
٣/١٥	مشتريات			٢٧٠ ـ	٤٨٠ ـ
٣/٣٠	مشتريات			٧٣٠ ـ	١٢١٠ ـ

هريدي عبد الحميد

أول مارس	رصيد				ـ
٣/٢١	مشتريات			٨٨٠ ـ	٨٨٠ ـ

السيد السحاوي

أول مارس	رصيد				٤٢٠ ـ
٣/٢٧	مشتريات			٣٤٠ ـ	٧٦٠ ـ

ثم تجمع يومية المشتريات في نهاية الشهر لتحديد اجمالي مشتريات الشهر الآجلة ويتم اجراء القيد التالي في اليومية العامة :

٢٨٥٠   من حـ/المشتريات (أو حـ/مخزون البضائع)

     ٢٨٥٠   الى حـ/اجمالي الموردين

إثبات مجموع مشتريات الشهر الآجلة طبقاً ليومية المشتريات.

وبترحيل القيد السابق لحسابات الأستاذ العام تظهر كالآتي :

حـ/اجمالي الموردين

أول مارس	رصيد				١١٠٠ ـ
٣/٣١	من حـ/المشتريات			٢٨٥٠	٣٩٥٠ ـ

حـ/المشتريات

أول مارس	رصيد (افتراضي)				٤٢٥٠٠
٣/٣١	الى حـ/الموردين			٢٨٥٠	٤٥٣٥٠

ويتحقق عن استخدام يومية مساعدة للمشتريات وأستاذ مساعد للموردين نفس المزايا التي تتحقق عن استخدام يومية المبيعات الآجلة وأستاذ العملاء. ويتم اعداد ميزان مراجعة لأستاذ الموردين على فترات دورية للتحقق من أن مجموع الأرصدة الدائنة لحسابات الموردين تتساوى مع الرصيد الدائن لحساب اجمالي الموردين في الأستاذ العام.

٣ ـ أ ـ مردودات ومسموحات المشتريات:

إذا تعددت عمليات رد البضاعة للموردين أو الحصول منهم على تخفيضات في السعر، فإن المنشأة قد ترغب في تخصيص دفتر يومية لمردودات ومسموحات المشتريات. أما إذا لم يخصص للمردودات والمسموحات دفتر مستقل فيتم اثبات العمليات الخاصة بها في اليومية العامة وترحل لحسابات الموردين من واقع اشعارات الخصم التي ترسلها لهم المنشأة (أو إشعارات الاضافة التي ترد منهم للمنشأة أو كلاهما) وترحل لحساب اجمالي الموردين وحسابات المردودات والمسموحات (أو حـ/مخزون البضائع) في الأستاذ العام من واقع القيد في اليومية العامة. ويمكن أن يتخذ دفتر يومية مردودات ومسموحات المشتريات في حالة استخدامه ـ الشكل الآتي:

يومية مردودات ومسموحات المشتريات صفحة ٣

التاريخ	اسم المورد	المستند	√	البيان	مبلغ	مردودات	مسموحات
٥ فبراير	شعراوي فريد			تلفيات نقل	ـ ٦٥		ـ ٦٥
١٢	هويدي الأشقر			اختلاف المواصفات	ـ ٢٣٠	ـ ٢٣٠	
٢٥	سعيد زكريا			بضاعة تالفة	ـ ٥٤٠	ـ ٥٤٠	
٢٨	المجموع عن الشهر				ـ ٣٢٥٠	ـ ١٧٥٠	ـ ١٥٠٠

ويراعى أن حسابات الموردين الفردية تجعل مدينة في أستاذ الموردين بالمردودات والمسموحات يوماً بيوم من واقع القيود في يومية المردودات والمسموحات ثم تجمع خانات المبالغ في نهاية الفترة المقررة (شهر مثلاً) ويجري بها القيد التالي في اليومية العامة:

٣٢٥٠ من حـ/اجمالي الموردين
الى مذكورين:
١٧٥٠ حـ/مردودات المشتريات
١٥٠٠ حـ/مسموحات المشتريات أو حـ/مخزون البضائع
إثبات مردودات ومسموحات المشتريات عن الشهر
من واقع مجموع يومية المردودات والمسموحات.

ويرحل القيد السابق للحسابات المذكورة في الأستاذ العام.

٤ ـ يومية أوراق القبض:

يخصص هذا الدفتر لاثبات الأوراق التجارية من كمبيالات وسندات أذنية والتي تحصل عليها المنشأة من عملائها سداداً لمستحقاتها قبلهم. ويوضح الدفتر البيانات الخاصة بالورقة التجارية من حيث النوع، واسم الساحب، واسم المستفيد، وتاريخ الاستحقاق، وقيمة الورقة، وكيفية تصرف المنشأة فيها.

وفيما يلي نموذج مبسط ليومية أوراق القبض:

دفتر يومية أوراق القبض

التاريخ	نوع الورقة	اسم الساحب	المسحوب عليه أو محرر السند	اسم المستفيد	مقدم الورقة	تاريخ الاستحقاق	المبلغ	ملاحظات
٨٥/١٠/١	سند أذني	-	ياسر	محلاتنا	ياسر	٨٥/١٢/١	٥٠٠	أرسل للتحصيل
٨٥/١٠/٥	كمبيالة	محمود	طارق	محلاتنا	محمود	٨٥/١١/١	٥٠٠	خصمت في البنك
		مجموع	نهاية	الشهر			٥٦٠٠	

ويجعل حـ/مقدم الورقة في أستاذ العملاء دائناً عند إثبات الحصول على الورقة في يومية أوراق القبض، ثم تجمع اليومية في نهاية الفترة المقررة ويجري إثبات القيد الآتي في اليومية العامة:

٥٦٠٠		من حـ/أوراق القبض
	٥٦٠٠	الى حـ/اجمالي العملاء
		إثبات أوراق القبض المقدمة من العملاء عن الشهر طبقاً لمجموع يومية أوراق القبض عن الشهر

ويرحل القيد السابق للجانب المدين من حـ/أوراق القبض بالأستاذ العام والجانب الدائن من حـ/اجمالي العملاء بنفس الدفتر.

ويقتصر استخدام دفتر يومية أوراق القبض على إثبات أوراق القبض الواردة للمنشأة. أما عمليات التصرف في الورقة بعد ذلك أو تحصيلها فيتم إثباتها في الدفاتر المخصصة لذلك. فرفض الورقة، أو عدم تحصيلها أو تحويلها للغير أو إرسالها للبنك للتحصيل فهي عمليات يتم إثباتها عادة في اليومية العامة. أما عمليات تحصيل أوراق القبض أو خصمها لدى البنك فيتم إثباتها عادة في يومية المقبوضات النقدية كما سيرد شرحه فيما بعد.

٥ ـ يومية أوراق الدفع :

يخصص هذا الدفتر لاثبات الأوراق التجارية التي تحررها المنشـأة أو تقبلها لأمـر الغير من دائنيهـا سداداً لمستحقـاتهم قبلها. ويخصص الـدفتر عـادة لاثبات الكمبيالات والسندات الأذنية الصادرة للموردين سداداً لمستحقاتهم قبل المنشأة. ويوضح الدفتر بيانات أوراق الدفع الصادرة من حيث النوع، والمستفيد، وتاريخ الاستحقاق، والقيمة. وفيما يلي نموذج مبسط ليومية أوراق الدفع.

دفتر يومية أوراق الدفع

التاريخ	نوع الورقة	اسم الساحب	المسحوب عليه	المستفيد	تاريخ الاستحقاق	المبلغ	ملاحظات
٨٥/١٠/١	كمبيالة	علاء	محلاتنا	علاء	٨٥/١٢/٣١	٦٠٠ ـ	
٨٥/١٠/٧	سند إذني	عبد الرحيم	محلاتنا	عبد الستار	٨٥/١٢/١٥	٥٠٠ ـ	
		مجموع	نهاية	الشهر		٣٦٠٠	

ويجعل حساب الساحب مديناً في أستاذ الموردين عند إثبات ورقة الدفع في يومية أوراق الدفع بقيمة الورقة المسحوبة على المنشأة، ثم تجمع يومية أوراق الدفع في نهاية الفترة المقررة ويجري إثبات القيد التالي في دفتر اليومية العامة بالمجموع عن الفترة:

٣٦٠٠		من حـ/اجمالي الموردين
	٣٦٠٠	الى حـ/أوراق الدفع
		إثبات أوراق الدفع الصادرة للموردين عن الشهر طبقاً لمجموع يومية أوراق الدفع.

ويرحل القيد السابق للجـانـب المدين من حـ/اجمـالي الموردين في الأستـاذ العام مقابل جعل حـ/أوراق الدفع دائناً في نفس الدفتر.

ويقتصر دفتر يومية أوراق الدفع على إثبات إصدار الأوراق دون العمليات التالية والمتعلقة بالتصرف فيها بعد ذلك فإذا تم سداد الورقة في تاريخ الاستحقاق، فإن ذلك يتم إثباته في يومية المدفوعات النقدية. أما العمليات المرتبة على التوقف عن السداد في تاريخ الاستحقاق فعادة ما يتم إثباتها في دفتر اليومية العامة.

٦ ـ دفتر يومية المقبوضات:

يخصص هذا الدفتر لاثبات العمليات النقدية التي يترتب عليها متحصلات، أي زيادة رصيد النقدية لدى المنشأة، وسواء كانت هذه المتحصلات في صورة نقدية مباشرة (نقود) أو في صورة نقدية غير مباشرة (شيكات مثلاً). ويثبت في هذا الدفتر كل العمليات التي يكون الطرف المدين فيها هو حـ/ النقدية. ولعل أهم هذه العمليات هي المتحصلات من المبيعات النقدية والمتحصلات من العملاء. وبالرغم من أن الطرف المدين الذي يتم إثباته في يومية المقبوضات يكون هو حـ/ النقدية بصفة دائمة، كما هو الحال في يومية المشتريات حيث يكون الطرف المدين دائماً هو حساب المشتريات (أو حساب المخزون)، فإن دفتر يومية المقبوضات يكون له جانبان أحدهما مدين والآخر دائن. ذلك لأن النقدية في الجانب المدين يمكن أن تكون في صورة سائلة مباشرة تودع في خزينة المنشأة أو تكون في صورة شيكات تودع في البنوك، هذا بالاضافة الى أن قيد المتحصلات من العملاء قد يترتب عليه جعل حساب الخصم النقدي المسموح به مديناً جزئياً، وحساب النقدية مديناً بالجزء الباقي. وعلى هذا الأساس عادة ما يخصص في الجانب المدين من دفتر يومية المقبوضات خانة للصندوق (أو الخزينة)، وخانة للبنك (أو البنوك) وخانة للخصم النقدي المسموح به. ويحتوي الجانب الدائن من الدفتر على خانات للحسابات التي تمثل الطرف الدائن من قيد المتحصلات النقدية (سواء نقداً أو بشيكات) وعادة ما تخصص خانة لكل حساب من الحسابات التي تمثل مصدراً رئيسياً للمتحصلات بصفة متكررة مثل المبيعات النقدية، أو العملاء، وأوراق القبض أحياناً. أما الحسابات غير المتكررة فتوضع كلها في خانة واحدة للمتحصلات المتنوعة. مثل المتحصلات من بيع الأصول الثابتة، أو من تعويضات

التأمين، أو الفوائد الدائنة، وما شابه ذلك من العمليات غير المتكررة. وسنعرض أولاً نموذجاً مبسطاً لدفتر يومية المقبوضات ثم نتناول كل من جانبيه بقليل من الشرح، ونوضح كيفية الاثبات فيه عن طريق مثال مبسط.

ونوضح فيما يلي الهدف من كل خانة من خانات النموذج (الموضح في الصفحة التالية):

أ - التاريخ: ويدون فيها تاريخ العملية أو تاريخ إثباتها في دفتر يومية المقبوضات والذي يجب أن يتفق مع نفس تاريخ إتمام العملية.

ب - المستند: ويدون فيها رقم المستند المبرر لاجراء القيد.

جـ - البيان: ويوضح فيها في العادة الطرف الدائن من قيد المقبوضات.

د - الحسابات المدينة وتتكون من أربعة خانات كالآتي:

١ - النقدية: وتستخدم هذه الخانة في كل قيد من القيود حيث تمثل مجموع ما تجعل حسابات النقدية (الصندوق والبنك أو البنوك) مدينة به في كل قيد من قيود المقبوضات.

٢ - الصندوق (أو الخزينة) ويدون فيها المبالغ التي تتحصل نقداً في خزينة أو صندوق المنشأة - وهي خانة فرعية للخانة السابقة.

٣ - البنك (أو البنوك) ويدون فيها المبالغ التي تتحصل عن طريق شيكات - وهي الخانة الفرعية الثانية لخانة النقدية - ولا بد أن يتساوى مجموع خانتا الصندوق والبنك مع خانة النقدية.

٤ - الخصم المسموح به: ويدون فيها ما يكتسبه العملاء من خصم نقدي مقابل السداد المبكر لأرصدة حساباتهم.

هـ - المجموع: وهذه الخانة يظهر فيها مجموع الطرف المدين (بحساباته الأربعة) والذي يجب أن يتساوى مع مجموع الجانب الدائن، ذلك لكل عملية على حدة وكذلك لمجموع العمليات عن فترة معينة.

و - الحسابات الدائنة وتتكون من أربعة خانات كالآتي:

نموذج مبسط لدفتر يومية المقبوضات

التاريخ	المستند	البيان	حسابات مدينة					حسابات دائنة			حسابات متنوعة	
			النقدية	بالصندوق	بالبنك	خصم مسموح به	المجموع	مبيعات	عملاء	أوراق	المبلغ	
١ /١		رأس المال	٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠	٢٠١
٥ /١	٣٢	مبيعات	٢٥٠٠	٢٥٠٠			٢٥٠٠	٢٥٠٠				
١/١٠	٧ ض	العميل مسعود	٧٨٤	٧٨٤		١٦	٨٠٠		٨٠٠			
		مجموع	٩٧٥٠٠	٣١٤٠٠	٦٦٣٠٠	١٢٠٠	٩٨٧٠٠	١٣٢٠٠	١٧٣٠٠	١٥٠٠٠	٥٣٢٠٠	

١ ـ المبيعات: ويدون فيها المبيعات النقدية.

٢ ـ العملاء: ويدون فيها تسديدات العملاء من أرصدة حساباتهم بما فيها الخصم النقدي المسموح به ويرحل منها يومياً لحسابات العملاء بأستاذ العملاء.

٣ ـ أوراق القبض: ويدون فيها ما يتم تحصيله من أوراق القبض.

٤ ـ الحسابات المتنوعة: ويدون فيها المبالغ المحصلة من حسابات بخلاف الحسابات الثلاثة السابقة وتخصص بجوارها خانة لرقم الحساب لتسهيل اجراءات الترحيل وتحليل هذه الحسابات، واجراء القيد الشهري لملخص يومية المقبوضات.

وحتى تزداد الصورة وضوحاً فإن القيود الـواردة في النموذج السـابق لو تم تسجيلها في اليومية العامة بدلاً من يومية المقبوضات لظهرت كالآتي:

القيد الأول:

٥٠٠٠٠		من حـ/النقدية ـ (حـ/البنك)
	٥٠٠٠٠	الى حـ/رأس المال
		إثبات تحصيل رأس المال بشيك على البنك بتاريخ ١/١

وقد تم إثبات هذا القيد في يومية المقبـوضات في سـطر واحد حيث جعـل حـ/النقدية ـ حـ/فرعي البنك مديناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه، وجعل حـ/رأس المال في الحسابات الدائنة في خانة الحسابات المتنوعة دائناً بالقيمة.

القيد الثاني:

٢٥٠٠		من حـ/النقدية ـ (حـ/الصندوق)
	٢٥٠٠	الى حـ/المبيعات
		إثبات المبيعات النقدية بتاريخ ١/٥

وقد تم إثبات هذا القيد في سطر واحد في يـومية المقبـوضات حيث جعـل حـ/النقـديـة ـ حـ/فـرعى الصنـدوق مـديناً بمبلغ ٢٥٠٠ جنيـه مقـابـل جعـل حـ/المبيعات في الحسابات الدائنة دائناً بالقيمة.

القيد الثالث:

		من مذكورين:
٧٨٤		حـ/النقدية ـ (حـ/الصندوق)
١٦		حـ/الخصم النقدي المسموح به
	٨٠٠	الى حـ/العملاء
		إثبات المتحصل نقداً من العميل مسعود ومنحه الخصم النقدي.

وقد تم إثبات هذا القيد أيضاً في سطر واحد في دفتر يومية المقبوضات حيث جعل حـ/النقدية ـ حـ/فرعي الصندوق مديناً بمبلغ ٧٨٤ جنيه، وجعل حـ/الخصم المسموح به مديناً بمبلغ ١٦ جنيه، مقابل جعل حـ/العملاء في الجانب الخاص بالحسابات الدائنة دائناً بمبلغ ٨٠٠ جنيه.

ويتم إثبات المتحصلات النقدية أو بشيكات بصورة تفصيلية وعلى أساس يومي في يومية المقبوضات على نمط ما أوضحنا بعاليه، ثم يتم تجميع اليومية على مدار فترات زمنية متفق عليها (شهر مثلاً) ويتم إجراء قيد ملخص العمليات التي سجلت فيها في دفتر اليومية العامة كالآتي:

		من مذكورين:
٩٧٥٠٠		حـ/النقدية
		٣١٢٠٠ الصندوق
		٦٦٣٠٠ البنك
١٢٠٠		حـ/الخصم المسموح به
		الى مذكورين:
	١٣٢٠٠	حـ/المبيعات
	١٧٣٠٠	حـ/اجمالي العملاء
	١٥٠٠٠	حـ/أوراق القبض
	٥٠٠٠٠	حـ/رأس المال
	٢٠٥٠	حـ/الفوائد الدائنة
	١١٥٠	حـ/أتعاب وعمولات
		إثبات ملخص عمليات المتحصلات النقدية عن شهر يناير طبقاً لمجاميع يومية المقبوضات

ويتم ترحيل هـذا القيد شهرياً (أو على فترات دورية أخرى متفق عليها) الى الحسابات الخاصة به في دفتر الأستاذ العام (لاحظ أننا افترضنا أن تحليل الحسابات المتنوعة هو رأس المال ٥٠٠٠٠ جنيه، فوائد دائنة ٢٠٥٠ جنيه، أتعاب وعمولات ١١٥٠ جنيه).

هذا ولأن الخدمات المصرفية في العصر الحديث قد أدت في الواقع الى أن معظم المعاملات التجارية تتم بشيكات، بالاضافة الى ما تضفيه عملية الاحتفاظ بالنقدية لدى البنك بدلاً من الاحتفاظ بها في خزائن المنشأة من أمان وضمان ووقاية ضد السرقة والاختلاس، فعادة ما يحتفظ في الخزينة بمبالغ محدودة تكفي تغطية الاحتياجات اليومية من مصروفات نثرية وخلافة، على أن تودع المتحصلات النقدية بالصندوق فيما زاد عن هذه الاحتياجات بالبنك. ويتم ذلك يومياً حتى يتحقق الهدف المرغوب تحقيقه. والواقع أن هذه العملية تؤدي إلى جعل حساب البنك ـ وهو أحد الحسابين الفرعيين للنقدية ـ مديناً بما يودع فيه من نقدية سائلة، وحساب الصندوق ـ وهو الحساب الفرعي الثاني من حساب النقدية ـ دائناً، أي أن مجموع النقدية في البنك والصندوق لن يتأثر بهذه العملية. ويطلق على هذه العملية عملية حركة نقدية من الصندوق للبنك (أو بالعكس كما سيرد في يومية المدفوعات). ويفضل أن تسجل هذه العملية في دفتر المقبوضات عن طريق الخصم والاضافة، أي بالطرح من خانة الصندوق والاضافة في خانة البنك دون أن تتأثر باقي خانات يومية المقبوضات.

ولنفترض على سبيل الايضاح أن شركة الضحى التجارية قد قامت بالعمليات التالية من بين عملياتها عن شهر سبتمبر.

١ /٩ ـ بلغت المتحصلات من العميل عبد الجواد ٣٥٠٠ جنيه نقداً، ٦٣٤٠ جنيه بشيكات، وبلغ الخصم النقدي المسموح به للعميل على هذه المتحصلات ٦٠ جنيه.

٧ /٩ ـ بلغت المبيعات النقدية للعميل عبد التواب ٣٢٣٠ جنيه حصلت نقداً.

١٥ /٩ ـ بلغت متحصلات الفوائد الدائنة ٢١٠٠ جنيه بشيك.

٩/١٨ - تم ايداع مبلغ ٦٠٠٠ جنيه من النقدية الموجودة بـالصندوق في حسـاب الشركة بالبنك.

٩/٢٧ - بلغت المتحصلات من بيع آلة قديمة ٤٥٠٠ جنيه، منها ٢٠٠٠ جنيه نقداً والباقي بشيك.

٩/٢٩ - بلغت المبيعـات النقديـة ٤٣٠٠ جنيه، حصـل منهـا نقـد ١٣٠٠ جنيـه والباقي بشيك.

٩/٣٠ - ورد شيك من العميل مسعود بمبلغ ٢٢٤٠ جنيه سداداً لرصيـد حسابـه البالغ ٢٣٦٥ جنيه، ويمثل الفرق خصم نقدي، كـما حصل ٣١٠٠ جنيه من أوراق القبض بالصندوق.

وبهذا العدد المحدود من العمليات يظهر دفـتر يوميـة المقبوضـات عن شهر سبتمبر كالآتي:

ثم يتم اجراء القيد الآتي في دفتر اليومية العامة في ٩/٣٠:

		من مذكورين:
٣١٤١٠		حـ/ النقدية:
		٧١٣٠ بالصندوق
		٢٤٢٨٠ بالبنك
٨٥		حـ/ الخصم المسموح به
		الى مذكورين:
	٧٥٣٠	حـ/ المبيعات
	١٢٢٦٥	حـ/ اجمالي العملاء
	٣١٠٠	حـ/ أوراق القبض
	٢١٠٠	حـ/ الفوائد الدائنة
	٦٥٠٠	حـ/ الآلة المباعة
		إثبات ملخص المتحصلات النقدية عن شهر سبتمبر

دفتر يومية المقبوضات

صفحة ١٨

التاريخ	المستند	البيان	حسابات مدينة: النقدية	حسابات مدينة: بالصندوق	حسابات مدينة: بالبنك	حسابات مدينة: خصم مسموح به	المجموع	حسابات دائنة: مبيعات	حسابات دائنة: عملاء	حسابات دائنة: أوراق القبض	حسابات متنوعة: المبلغ	حسابات متنوعة: الحساب
٩/ ١		العميل عبد الجواد	٩٨٤٠	٣٥٠٠	٦٣٤٠	٦٠ـ	٩٩٠٠		٩٩٠٠			
٩/ ٧		مبيعات	٣٢٣٠	٣٢٣٠	-	-	٣٢٣٠	٢٢٣٠				
٩/١٥		فوائد دائنة	٢١٠٠	-	٢١٠٠	-	٢١٠٠	-		-	٢١٠٠	
٩/١٨		حركة النقدية	-	(٦٠٠٠)	٦٠٠٠	-	-	-	-			
٩/٢٧		بيع آلة قديمة	٦٥٠٠	٢٠٠٠	٤٥٠٠	-	٦٥٠٠	-		-	٦٥٠٠	
٩/٢٩		مبيعات	٤٣٠٠	١٣٠٠	٣٠٠٠	-	٤٣٠٠	٤٣٠٠	-			
٩/٣٠		العميل مسعود وأوراق القبض	٥٤٤٠	٣١٠٠	٢٣٤٠	٢٥ـ	٥٤٦٥	-	٢٣٦٥	٣١٠٠		
٩/٣٠		مجموع الشهر	٣١٤١٠	٧١٣٠	٢٤٢٨٠	٨٥	٣١٤٩٥	٧٥٣٠	١٢٢٦٥	٣١٠٠	٨١٠٠	

ويلاحظ أن القيد الشهري لملخص يومية المقبوضات يتطلب تحليل مجموع خانة الحسابات المتنوعة للتعرف على الحسابات الدائنة فيها بالتفصيل. ففي المثال السابق مثلاً بلغ مجموع خانة المبالغ المتحصلة من الحسابات المتنوعة ٨٦٠٠ جنيه. ولامكان إجراء القيد الشهري في اليومية العامة لاثبات ملخص عمليات المتحصلات قمنا بتحليل هذا المبلغ الى مصادره: ٢١٠٠ جنيه فوائد دائنة ٦٥٠٠ جنيه الآلة المباعة. ولتسهيل عملية تحليل خانة الحسابات المتنوعة الى الحسابات المكونة لها في كل شهر تم إضافة خانة لرقم الحساب. وعند التعرف على رقم الحساب والنظر الى دليل الحسابات يمكن تحديد الحساب الذي يجعل دائناً بالقيمة الواردة في خانة المبالغ.

٧ ـ دفتر يومية المدفوعات:

يخصص هذا الدفتر لاثبات العمليات التي يكون الطرف الدائن فيها بصفة كلية أو بصفة جزئية هو حساب النقدية. ويثبت بالدفتر كل العمليات التي يترتب عليها انقاص رصيد النقدية، وسواء كانت هذه النقدية بالصندوق (الخزينة) أو بالبنك (أو البنوك). ولعل أهم هذه العمليات هي المدفوعات النقدية للمشتريات النقدية والمدفوعات للموردين عن المشتريات الآجلة والمدفوعات لسداد أوراق الدفع، هذا بالاضافة طبعاً الى المدفوعات لسداد عناصر المصروفات المختلفة، والمدفوعات المتنوعة.

ولدفتر يومية المدفوعات، جانبان أحدهما مدين والآخر دائن ويحتوي الجانب المدين على الحسابات التي تجعل مدينة بالمدفوعات النقدية، حيث يخصص لكل حساب منها خانة إذا كانت عملياته مع النقدية متكررة بدرجة كافية. أما إذا لم تكن العمليات متكررة، فإن الحساب يجعل مديناً في خانة الحسابات المتنوعة. ويحتوي الجانب الدائن على حساب النقدية بفرعية، الصندوق والبنك، كما تخصص خانة في هذا الجانب للخصم النقدي المكتسب.

وكما هو الحال في دفتر يومية المقبوضات، فإن مجموع خانات الدفتر في نهاية كل شهر (أو أي فترة زمنية اخرى متفق عليها) يستخدم لاجراء القيد الشهري

لملخص المدفوعات خلال الشهر بدفتر اليومية العامة. ويتكون الطرف المدين من القيد الشهري من مجموع حسابات الجانب المدين، ويتكون الطرف الدائن من مجموع خانتي النقدية ومجموع خانة الخصم المكتسب.

وسوف نوضح نموذج يومية المدفوعات وكيفية استخدامها عن طريق المثال المبسط التالي:

قامت شركة التجارة الحديثة بالعمليات الآتية من بين عمليات شهر سبتمبر:

١ /٩: اشترت بضاعة بمبلغ ٥٦٠٠ جنيه وسددت مبلغ ٢١٠٠ جنيه بشيك والباقي على الحساب.

٧ /٩: سددت حساب شركة التوريدات الحديثة البالغ ٧٣٦٥ جنيه بشيك بمبلغ ٧٢٠٠ جنيه والباقي خصم مكتسب.

٩/١٣: سددت أوراق دفع بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقداً من الصندوق.

٩/١٦: سددت الأجور عن النصف الأول من الشهر بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه نقداً من الصندوق.

٩/١٩: اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه، سدد من الصندوق ٢٠٠٠ جنيه والباقي بشيك.

٩/٢٣: سددت مصروفات دعاية واعلان بمبلغ ٥٠٠ جنيه بشيك.

٩/٢٧: سددت حساب شركة سعدون التجارية البالغ ٤٢٠٠ جنيه بمبلغ ٤١٦٠ جنيه، منها ١١٦٠ جنيه من الصندوق و ٣٠٠٠ جنيه بشيك والباقي خصم مكتسب.

٩/٣٠: سددت مرتبات المديرين بشيكات على البنك بمبلغ ١٦٠٠ جنيه وسددت أجور العمال عن النصف الثاني من الشهر والبالغ قدرها ٣٢٠٠ جنيه من الصندوق.

هذا ويراعى أن المشتريات النقدية فقط هي التي تسجل في يومية المدفوعات

أما المشتريات الآجلة فتسجل في يـومية المشتـريات. ويلزم لاجـراء قيد الملخص الشهري (أو الدوري) ليومية المدفوعات ضرورة تحليل خانة المصروفات في الجانب المدين لتحديد حسابات المصروفات التي تجعل مدينة في الأستاذ العام، والمبالغ التي يجعل كل حساب منها مديناً بها ونفس الوضع ينطبق على خانة الحسابات المتنوعة.

وتظهر العمليات السابقة في يومية المدفوعات على الوجه التالي:

دفتر يومية المدفوعات

التاريخ		البيان	حسابات مدينة							المجموع	النقدية			خصم
			مشتريات	موردون	أوراق	مصروفات		حسابات متنوعة						
					دفع	المبلغ	رقم الحساب	المبلغ	رقم الحساب		بالصندوق	بالبنك	المجموع	مكتسب
١ /٩		مشتريات	٢١٠٠	-	-	-	-	-	-	٢١٠٠	-	٢١٠٠	٢١٠٠	
٧ /٩		شركة التوريدات الحديثة	-	٧٣٦٥	-	-	-	-	-	٧٣٦٥	-	٧٢٠٠	٧٢٠٠	١٦٥
٩/١٣		أوراق دفع	-	-	١٥٠٠	-	-	-	-	١٥٠٠	١٥٠٠	-	١٥٠٠	
٩/١٦		الأجور	-	-	-	٣٦٠٠	٣١	-	-	٣٦٠٠	٣٦٠٠	-	٣٦٠٠	
٩/١٩		مشتريات	٤٥٠٠	-	-	-	-	-	-	٤٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٤٥٠٠	
٩/٢٣		دعاية وإعلان	-	-	-	٥٠٠	٣٩	-	-	٥٠٠	-	٥٠٠	٥٠٠	
٩/٢٧		شركة سعدون التجارية	-	٤٢٠٠	-	-	-			٤٢٠٠	١١٦٠	٣٠٠٠	٤١٦٠	٤٠
٩/٣٠		الأجور	-	-	-	٣٢٠٠	٣١	-	-	٣٢٠٠	٣٢٠٠	-	٣٢٠٠	
		المرتبات	-	-	-	١٦٠٠	٣٢	-	-	١٦٠٠	-	١٦٠٠	١٦٠٠	
		مجموع الشهر	٦٦٠٠	١١٥٦٥	١٥٠٠	٨٩٠٠		-		٢٨٥٦٥	١١٤٦٠	١٦٩٠٠	٢٨٣٦٠	٢٠٥

ويظهر قيد الملخص الشهري ليومية المدفوعات في اليومية العامة للمثال على الوجه الآتي:

		من مذكورين:	
٦٦٠٠		حـ/المشتريات (أو حـ/المخزون)	
١١٥٦٥		حـ/اجمالي الموردين.	
١٥٠٠		حـ/أوراق الدفع	
٦٨٠٠		حـ/الأجور (٣٦٠٠ + ٣٢٠٠)	حسابات
١٦٠٠		حـ/المرتبات	المصروفات
٥٠٠		حـ/الدعاية والاعلان	
		الى مذكورين:	
	٢٨٣٦٠	حـ/النقدية	
		١١٤٦٠ بالصندوق	
		١٦٩٠٠ بالبنك	
	٢٠٥	حـ/الخصم المكتسب	
		إثبات ملخص المدفوعات النقدية عن شهر سبتمبر	

ويتم الترحيل يومياً من خانة الموردين لحسابات الموردين الفردية في دفتر أستاذ الموردين. أما القيد الشهري فيرحل للحسابات المذكورة فيه في دفتر الأستاذ العام.

٨ ـ ملخص اليوميات والدفاتر المساعدة والحسابات الاجمالية:

من استعراضنا لاجراءات المعالجة المحاسبية لعمليات المشروع في البنود السابقة نجد أن هذه العمليات ـ بالاضافة الى كونها تتعلق بحسابات الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات ـ تنقسم الى قسمين: الأول يمكن أن نطلق عليه العمليات الآجلة، وهي تتمثل في الغالب في عمليات الشراء والبيع بالأجل، والثانية يمكن أن نطلق عليها العمليات النقدية، وهي التي يترتب عليها زيادة أو نقص رصيد النقدية لدى المشروع. وتتم هذه العمليات النقدية والآجلة على مدار الفترة المحاسبية، ومن ثم يلزم تحليلها وإثباتها في دفاتر اليومية وتبويبها في دفاتر الأستاذ على مدار الفترة. وبالاضافة الى ذلك فإن هناك بعض العمليات المحاسبية

التي يلزم اجراؤها وإثباتها وتبويبها في نهاية الفترة المحاسبية، وهي العمليات التي أطلقنا عليها عمليات تسوية الحسابات.

وإذا تعددت عمليات المشروع اليومية فإنه يصبح من الصعب، أن لم يكن من المستحيل، الاعتماد التام على دفتر اليومية العامة لتسجيل كل هذه العمليات كما أن دفتر الأستاذ العام، لكي يعطي البيانات المرغوبة بالصورة التفصيلية المطلوبة يصبح حجمه فوق ما يمكن تصوره لامكان الاستخدام المتيسر. ولذلك يلجأ المشروع الى اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة، لتوفير امكانية تقسيم العمل، والاقتصاد في التكلفة والزمن، وتوفير التفاصيل المطلوبة بالصورة المرغوبة في الوقت المناسب.

وتسجل العمليات الآجلة في المشروعات التجارية في يوميتي المشتريات والمبيعات، حيث يسجل في الأولى عمليات الشراء الآجلة يوماً بيوم وبالتفصيل ويرحل منها لحسابات الموردين الفردية في دفتر أستاذ يخصص لحسابات الموردين ويسجل في الثانية عمليات البيع الآجل يوماً بيوم وبالتفصيل ويرحل منها لحسابات العملاء في أستاذ العملاء. وبالاضافة الى هاتين اليوميتين الأساسيتين يمكن للمشروع أن يستخدم يومية مساعدة لمردودات ومسموحات المشتريات وأخرى لمردودات ومسموحات المبيعات إذا تعددت العمليات الخاصة بها، ويسجل في الأولى العمليات المتعلقة بمردودات ومسموحات المشتريات يوماً بيوم وبالتفصيل ويرحل منها لحسابات الموردين في أستاذ الموردين، ويسجل في الثانية مردودات ومسموحات المبيعات يوماً بيوم وبالتفصيل ويرحل منها لحسابات العملاء في أستاذ العملاء. وإذا تعددت عمليات المشروع المتعلقة بالأوراق التجارية فإنه يمكن أيضاً أن يخصص يومية مساعدة لأوراق القبض أو يومية مساعدة لأوراق الدفع أو كلتاهما وتخصص كل هذه اليوميات الستة لاثبات العمليات الآجلة. ومن هذه اليوميات الستة ثلاثة مدينة بطبيعتها، وتوضح الطرف الدائن من القيد، وثلاث دائنة بطبيعتها وتوضح الطرف المدين من القيد. واليوميات المدينة هي المشتريات، مردودات ومسموحات المبيعات، وأوراق القبض. ويكون الطرف الدائن من القيد في يومية المشتريات هو أحد حسابات الموردين في أستاذ الموردين ويكون الطرف

الدائن من القيد في يومية مردودات ومسموحات المبيعات هو أحد حسابات العملاء، كما يكون الطرف الدائن من القيد في يومية أوراق القبض هو حساب مقدم الورقة في أستاذ العملاء.

أما اليوميات الدائنة بطبيعتها فهي: المبيعات، مردودات ومسموحات المشتريات، وأوراق الدفع، ويكون الطرف المدين من القيد في يومية المبيعات هو أحد حسابات العملاء، ويكون الطرف المدين من القيد في يومية مردودات ومسموحات المشتريات هو أحد حسابات الموردين في أستاذ الموردين، كما يكون الطرف المدين من القيد في يومية أوراق الدفع هو حساب الساحب في أستاذ الموردين.

وتسجل العمليات النقدية التي يقوم بها المشروع في يوميتي المقبوضات والمدفوعات، ولكل من هاتين اليوميتين جانبان، أحدهما مدين والآخر دائن. ففي يومية المقبوضات تكون حسابات النقدية والخصم المسموح به مدينة وتكون حسابات المبيعات النقدية والعملاء وأوراق القبض والحسابات الأخرى المتنوعة دائنة. ويرحل من هذه اليومية يوماً بيوم وبالتفصيل لحسابات العملاء بأستاذ العملاء. وفي يومية المدفوعات تكون حسابات الموردين والمشتريات النقدية وأوراق الدفع وحسابات المصروفات المختلفة والحسابات المتنوعة الأخرى مدينة وتكون حسابات النقدية والخصم المكتسب دائنة. ويرحل من هذه اليومية يوماً بيوم وبالتفصيل لحسابات الموردين في أستاذ الموردين.

ولا يعني ما تقدم الاستغناء عن دفتر اليومية العامة، ولكن كل ما في الأمر أن استخدامه يكون محدداً لأغراض معينة أهمها الآتي:

١ ـ تسجيل الملخصات الدورية (الشهرية) لليوميات المساعدة لأغراض ترحيلها في الأستاذ العام.

٢ ـ تسجيل العملية التي لا يمكن تسجيلها في اليوميات المساعدة المخصصة لأغراض معينة. مثال ذلك تسجيل مردودات ومسموحات المشتريات في حالة عدم تخصيص يومية مساعدة لها، تسجيل عمليات الشراء الآجل للأصول الثابتة والبيع

الآجل لها، تسجيل العمليات المتعلقة بالتوقف عن سداد الأوراق التجارية وما إلى ذلك.

٣ ـ تسجيل العمليات المتعلقة بتسوية الحسابات في نهاية الفترة المحاسبية.

٤ ـ تسجيل قيود اقفال حسابات الايرادات والمصروفات في الحسابات الختامية في نهاية الفترة المحاسبية.

٥ ـ تسجيل قيود تصحيح الأخطاء.

ولا يعني أيضاً استخدام أستاذ العملاء وآخر للموردين، امكانية الاستغناء عن الأستاذ العام في هذا الصدد. فبالاضافة الى البيانات التفصيلية الواردة في هذين الدفترين فإن الأستاذ العام يظهر حسابات العملاء في صورة اجمالية في حساب اجمالي العملاء وكذلك حسابات الموردين في حساب اجمالي الموردين. وكما سبق أن ذكرنا فإن اجمالي العملاء واجمالي الموردين يعتبر من الأدوات الهامة في المساعدة على اكتشاف الأخطاء، كما أن كل من الحسابين يعتبر تقريراً مختصراً في صورة اجمالية عن موقف المعاملات مع كل من العملاء والموردين.

ومن واقع ما تقدم يظهر نموذج حساب اجمالي الموردين ونموذج حساب اجمالي العملاء البيانات في صورة اجمالية في دفتر الأستاذ على الوجه الموضح في كل منهما فيما يلي:

حـ/اجمالي العملاء

	منه		له
xxxx	رصيد أول الفترة = مجموع أرصدة العملاء بأستاذ العملاء أول الفترة.	xxxx	من حـ/النقـدية ـ الملخص الـدوري ليومية المقبوضات.
xxxx	الى حـ/المبيعات ـ الملخص الدوري لمجموع يومية المبيعات الآجلة.	xxxx	من حـ/الخصم المسموح به ـ الملخص الدوري ليومية المقبوضات.
xxxx	الى حـ/أوراق القبض ـ الأوراق المرفوضة	xxxx	من حـ/مردودات المبيعات ـ الملخص الدوري ليومية مردودات ومسموحات المبيعات، أو اليومية العامة.
xxxx	الى/أوراق القبض برسم التحصيل، أو برسم التأمين ـ المرفوضة.	xxxx	من حـ/مسموحات المبيعات ـ كالقيد السابق.
xxxx	الى/النقدية ـ الملخص الدوري ليومية المدفوعات بأوراق القبض السابق خصمها بالبنك، والمسدد قيمتها للبنك، ومصاريف البروتستو والمصاريف القضائية.	xxxx	من حـ/أوراق القبض ـ الملخص الدوري ليومية أوراق القبض، أو اليومية العامة.
xxxx	الى حـ/المحـول اليه ـ في حالة رفض أوراق القبض المحولة للغير ـ يومية عامة.	xxxx	من حـ/مخصص الديون المشكوك فيها ـ بالديون المعدومة ـ يومية عامة.
xxxx	الى حـ/الفوائد الدائنة ـ فوائد تجديد أوراق القبض والفوائد المحسوبة على أرصدة العملاء وتسوية الفوائد الدائنة المستحقة ـ يومية عامة.	xxxx	رصيد آخر الفترة = مجموع أرصدة العملاء بأستاذ العملاء آخر الفترة.
xxxx		xxxx	

منه		له	
xxxx	الى حـ/النقـديـة ـ الملخص الدوري ليومية المدفوعات.	xxxx	رصيد أول الفترة = مجموع أرصدة الموردين بأستاذ الموردين أول الفترة.
xxxx	الى حـ/الخصم المكتسب ـ الملخص الدوري ليومية المدفوعات.	xxxx	من حـ/المشتريات ـ الملخص الدوري لمجموع يومية المشتريات الآجلة.
xxxx	الى حـ/مـردودات المشتـريـات ـ الملخص الدوري ليومية مردودات.	xxxx	من حـ/أوراق الدفع ـ أوراق مرفوضة ـ يومية عامة.
xxxx	ومسموحات المشتريات، أو اليومية العامة.	xxxx	من حـ/مصاريف قضائية ـ التوقف عن السداد في أوراق الدفع، يومية عامة.
xxxx	الى حـ/مسموحات المشتريات ـ كالقيد السابق.	xxxx	من حـ/فوائد مدينة ـ فوائد تجديد أوراق الدفع والفوائد المحسوبة على أرصدة الموردين وتسوية الفوائد المدينة المستحقة ـ يومية عامة.
xxxx	الى/أوراق الدفع ـ الملخص الدوري لمجموع يومية أوراق الدفع، أو اليومية العامة.		
xxx	الى حـ/أوراق القبض ـ الأوراق المحولة لموردين، يومية عامة.		
xxx	الى حـ/التصفية ـ في حالة إفلاس المشروع.		
xxxx	رصيد آخر الفترة = مجموع أرصدة الموردين بأستاذ الموردين آخر.		
xxxx		xxxx	

(جدول بعنوان: حـ/اجمالي الموردين)

٩ ـ النظام المحاسبي والقيد المزدوج واليوميات والدفاتر المساعدة:

سبق أن ذكرنا أن الاجراءات المحاسبية تقوم على مبدأ القيد المزدوج، الذي يتضمن أن لكل عملية من العمليات طرفان متساويان في القيمة أحدهما مدين والآخر دائن، مهما تعددت الحسابات في أي من الطرفين أو كلاهما. وعلى هذا الأساس قسمت الحسابات الى حسابات مدينة بطبيعتها وأخرى دائنة بطبيعتها ووجدنا أن مجموع الأرصدة المدينة للحسابات المدينة يتساوى دائماً مع مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الدائنة (ما لم توجد أرصدة شاذة) في أي تاريخ (أو لحظة) معينة. وقد تحققنا من صحة هذا الكلام عندما كان النظام المحاسبي قاصراً على اليومية العامة والأستاذ العام، حيث لليومية العامة جانبان أحدهما مدين والآخر دائن، ولا بد من تساويها لكل قيد يتم اثباته فيها ولكل القيود بصفة مجتمعة. كما أن أرصدة الحسابات بالأستاذ العام تنقسم الى قسمين متساويين من حيث المجموع احدهما مدين والآخر دائن بما يمكن من اعداد ميزان المراجعة في صورة متوازنة.

ويترتب على استخدام المشروع لليوميات والدفاتر المساعدة، كما سبق وتبينا، أن بعض هذه اليوميات يمثل طرف واحد للقيد (الطرف الدائن في يومية المشتريات مثلاً)، يتم ترحيله للحسابات الخاصة به في دفتر استاذ مساعد (أستاذ الموردين مثلاً) مستقل عن الأستاذ العام بينما الحساب الذي يمثل الطرف الآخر للعملية، والتي تسمى باسمه اليومية المساعدة ذات الجانب الواحد في العادة (حـ/المشتريات مثلاً) فيرحل اليه المجاميع الدورية لليومية في دفتر الأستاذ العام. وبذلك تقع الحسابات التي تمثل الجانب المدين أو الدائن للقيد في دفتر أستاذ معين بينما تقع الحسابات التي تمثل الجانب الآخر للقيد في دفتر أستاذ آخر (العملاء في أستاذ العملاء والمبيعات في الأستاذ العام فيما يختص بيومية المبيعات الآجلة مثلاً). فإذا كانت اليوميات والدفاتر المساعدة تعتبر بديلاً كاملاً لليومية العامة والأستاذ العام كل فيما يخصه من عمليات أو حسابات، فيترتب على ذلك ضرورة ظهور أرصدة الحسابات في دفاتر الأستاذ المساعدة في ميزان المراجعة مع أرصدة الحسابات الموجودة في دفتر الأسناذ العام حتى يتحقق توازن ميزان المراجعة، ويتحقق مبدأ

القيد المزدوج. ولا يتطلب هذا الوضع بالطبع ظهور حسابات اجمالية تمثل دفاتر الأستاذ المساعدة في دفتر الأستاذ العام، وإلا فلن يتحقق توازن الميزان. وهذه هي ما تسمى بالطريقة الانجليزية لمعالجة اليوميات والدفاتر المساعدة. وتقتضي ظهور أرصدة العملاء من واقع أستاذ العملاء، وأرصدة الموردين من واقع أستاذ الموردين في ميزان المراجعة دون وجود حساب لاجمالي العملاء أو لاجمالي الموردين في الأستاذ العام.

أما الطريقة التي اتبعناها والتي يطلق عليها الطريقة الفرنسية، فهي تعتبر اليوميات والدفاتر المساعدة بمثابة سجلات تحليلية بيانية في اطار النظام المحاسبي. وعلى هذا الأساس فإن كل العمليات التي يقوم بها المشروع لا بد وأن تثبت في اليومية العامة وترحل للأستاذ العام ولو بصورة اجمالية استناداً الى التفاصيل الواردة في السجلات البيانية. وفي ظل هذا الوضع تمثل اليومية العامة والأستاذ العام عصب النظام المحاسبي المالي، والتي منها يمكن التوصل إلى نتائج عمليات المشروع وتصوير مركزه المالي. وفي ظل هذه الطريقة، وهي الشائعة في الاستخدام، يمثل كل أستاذ من الدفاتر المساعدة بحساب اجمالي في دفتر الأستاذ العام ويكتفي باظهار رصيد هذا الحساب الاجمالي في ميزان المراجعة كبديل لتفاصيل أرصدة الحسابات التي يمثلها في الأستاذ المساعد. وعلى هذا الأساس يتحقق توازن الميزان ويتحقق مبدأ القيد المزدوج وتتحقق مزايا استخدام الحسابات الاجمالية.

وتطبيقاً لهذه الطريقة يلزم إجراء قيد دوري في اليومية العامة لاثبات الملخص الاجمالي لليوميات المساعدة. ومن واقع هذا القيد يتم الترحيل للحسابات الواردة في الأستاذ العام. أما اليوميات، والتي تعد بمثابة سجلات تفصيلية تحليلية بيانية في اطار النظام المحاسبي، فيرحل منها لدفاتر الأستاذ المساعدة فقط ولا يجوز الترحيل منها للأستاذ العام بطريق مباشر.

أسئلة وتمارين
على الفصل الحادي عشر

أولاً ـ الأسئلة :

١ ـ ارسم نموذج مبسط ليومية مردودات ومسموحات المبيعات بالقياس على نموذج يومية مردودات ومسموحات المشتريات.

٢ ـ لماذا يعد الخصم النقدي المسموح به من الخانات الرئيسية في يومية المقبوضات، ولماذا يعد الخصم النقدي المكتسب من الخانات الرئيسية في يومية المدفوعات؟.

٣ ـ برر لماذا تعتبر يومية المشتريات مدينة بطبيعتها بينما لا تعتبر يومية المقبوضات كذلك.

٤ ـ «يعتبر دفتر الأستاذ العام من الدفاتر المتوازنة بينما لا تعد كذلك دفاتر الأستاذ المساعدة في ظل الطريقة التي اتبعناها». وضح لماذا تعتبر هذه العبارة صحيحة ووضح كيف يمكن اعداد ميزان مراجعة لأستاذ الموردين في صورة متوازنة.

٥ ـ علق على كل من العبارات التالية بما يفيد صحتها أو عدم صحتها باختصار شديد:

أ ـ لا تسجل في يومية المبيعات إلا عمليات البيع الآجل، حيث لا يمكن تسجيل عمليات البيع النقدي فيها.

ب ـ إذا استخدمت المنشأة يومية مساعدة للمبيعات فهذا يقتضي بالضرورة استخدام أستاذ مساعد للعملاء وإلا لما تحققت الفوائد المرجوة من استخدام اليومية المساعدة.

جـ ـ باستخدام اليوميات يمكن الاستغناء عن اليومية العامة.

د ـ تعد يومية المشتريات صورة عكسية من يومية المبيعات.

هـ ـ يعتبر أمر تخصيص خانة لشروط السداد ضرورة في تصميم يومية المشتريات، بينما لا يعتبر كذلك بصدد يومية المبيعات.

و ـ يرحل لحسابات الموردين من واقع يومية أوراق القبض لحساب المسحوب عليه أو محرر السند.

ز ـ يرحل لحسابات العملاء من واقع يومية أوراق القبض لحساب الساحب أو المستفيد.

ح ـ يرحل من يومية المقبوضات يوماً بيوم وبالتفصيل لأستاذ العملاء من واقع خانة العملاء، وللحسابات الأخرى في الأستاذ العام.

ط ـ يرحل من يومية المدفوعات يوماً بيوم وبالتفصيل لأستاذ الموردين، أما باقي الحسابات فيتم الترحيل على مدار فترات زمنية متفق عليها من واقع مجاميع اليومية.

ي ـ لا تعد اليوميات والدفاتر المساعدة من صميم النظام المحاسبي في ظل الطريقة الانجليزية بينما تعد كذلك من ظل الطريقة الفرنسية.

ك ـ يقتصر استخدام اليومية العامة في حالة استخدام اليوميات المساعدة على إثبات قيود التسوية والاقفال في نهاية الفترة المحاسبية.

ل ـ تعد كل من يومية المشتريات ويومية المبيعات واليومية العامة من اليوميات ذات الجانب الواحد، أما يوميات المردودات والمسموحات والمقبوضات والمدفوعات فهي من ذوات الجانبين.

ثانياً ـ التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي بعض العمليات المطلوب إثباتها في يومية المبيعات الآجلة وإجراء قيد الملخص الشهري لها، والترحيل للحسابات الملائمة:

٤ /٩: بيع بضاعة نقداً بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه وعلى الحساب بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه لشركة دويدار.

٧ /٩: تحصيل عملاء بخصم نقدي ٢٪، اجمالي المبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

٩/١٤: بيع بضاعة للسيد/عبد الحميد محمود بمبلغ ٦٧٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم.

٩/١٧: بيع بضاعة نقداً بمبلغ ٤٢٥٠ جنيه للعميل عبد التواب وعلى الحساب للعميل عبد الحميد محمود بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه، كما رد العميل محمود بضاعة من يوم ٩/١٤ بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه.

٩/٢٢: تحصل من عبد الحميد محمود رصيد حسابه عن صافي مبيعات ٩/١٤.

٩/٢٥: بيع بضاعة بمبلغ ٧٦٠٠ جنيه للعميل سعودن والحصول على كمبيالة بالقيمة تستحق بعد ٣ شهور.

٩/٣٠: بيع بضاعة بمبلغ ٢٣٥٠ جنيه للعميل عبد الصمد والحصول على شيك بالقيمة.

التمرين الثاني:

المطلوب: إثبات العمليات الآتية في دفاتر شركة النصر التجارية التي تستخدم اليوميات المساعدة الآتية: يومية المبيعات، يومية المشتريات، يومية المقبوضات، يومية المدفوعات، ثم ترحيل العمليات للحسابات الملائمة في دفاتر الأستاذ وإجراء قيود الملخصات الشهرية لليوميات المساعدة وترحيلها.

٢ /١٠: باعت بضاعة على الحساب للعميل محمد بمبلغ ١٣٠٠ جنيه (شروط البيع الآجل ٢٪١٠ أيام صافي ٦٠ يوم) بالفاتورة رقم ٩/أ.

٣ /١٠: اشترت بضاعة من شركة الضحى بتاريخ ١٠/٢ وتسلمتها اليوم بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٦٠ يوماً.

٥ /١٠: اشترت آلات من شركة التجارة للآلات بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه بشروط صافي ٢٠ يوم. وفي نفس اليوم باعت بضاعة على الحساب للعميل عبد الجواد بمبلغ ١٤٠٠ جنيه، فاتورة رقم ١٠/أ.

٧ /١٠ : اقترضت من بنك القاهرة مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه أودعت حسابها الجاري بالبنك.

٨ /١٠ : تسلمت بضاعة من شركة الضحى مرفق معها فاتورة بتاريخ ١٠/٥ بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه بشروط: ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم.

٩ /١٠ : سددت ايجار المحل عن شهر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

١٠/١٠ : باعت بضاعة على الحساب للعميل عبد الرحيم بمبلغ ١٨٠٠ جنيه، فاتورة رقم ١١/أ.

١٠/١١ : تسلمت شيك من العميل محمد بمبلغ ١٢٧٤ جنيه سداداً لمبيعات يوم ١٠/٢، كما سددت حساب شركة الضحى عن مشتريات يوم ١٠/٣ بشيك (فاتورة بتاريخ ١٠/٢).

١٠/١٢ : تسلمت بضاعة مصحوبة بفاتورة من شركة عبد الصمد بتاريخ ١٠/٩ بمبلغ ٢٧٥٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٦٠ يوم.

١٠/١٤ : بلغت المبيعات النقدية في ذلك اليوم ٤٢٢٠ جنيه.

١٠/١٥ : حصلت من شركة عبد الصمد على مسموحات من مشتريات ١٠/١٢ بمبلغ ٣٥٠ جنيه لعدم مطابقة الأصناف للمواصفات وفي نفس التاريخ أرسلت شيك لشركة الضحى سداد المشتريات يوم ١٠/٨ (فاتورة بتاريخ ١٠/٥).

١٠/١٦ : باعت بضاعة على الحساب للعميل محمد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، فاتورة رقم ١٢/أ.

١٠/١٩ : حصلت على شيك من العميل عبد الرحيم سداداً لمشترياته من الشركة بتاريخ ١٠/١٠، وفي نفس اليوم سددت فاتورة شركة عبد الصمد بتاريخ ١٠/٩ نقداً (من الصندوق) وحصلت على الخصم.

١٠/٢١ : باعت آلات حاسبة مستعملة بمبلغ ٤٤ جنيه حصلت نقداً بالصندوق.

١٠/٢٤ : تسلمت بضاعة من شركة عبد التواب مصحوبة بفاتورة بمبلغ ١٢٥٠

جنيه بتاريخ ١٠/٢١ بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم.

١٠/٢٦ : تسلمت نقداً بالصندوق مبلغ ٩٨٠ جنيه من العميل محمد سداداً لمبيعات يوم ١٠/١٦، وباعت في نفس اليوم بضاعة للعميل عبد الرحيم بمبلغ ٧٠٠ جنيه، فاتورة رقم ١٣/أ.

١٠/٣١ : بلغت المبيعات النقدية ٣٦٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه بشيكات، وبلغت المصروفات البيعية المسددة عن الشهر ١٧٥٠ جنيه منها ٥٠٠ جنيه بشيكات.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها شركة الشرق التجارية خلال شهر نوفمبر:

١١/ ١ : اشترت مواد ومهمات بيعية بمبلغ ٣٥٠ جنيه نقداً وسددت رصيد المورد عبد الستار بمبلغ ٢٣٧٠ جنيه بشيك وحصلت على خصم نقدي منه بمبلغ ٣٠ جنيه.

١١/ ٣ : باعت بضاعة لشركة اخوان سعدون بمبلغ ٦٥٢٠ جنيه على الحساب بفاتورة رقم ٣١١، كما باعت بضاعة نقداً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه حصل منها بالصندوق ٥٠٠ جنيه والباقي بشيك.

١١/ ٦ : اشترت أثاث وتركيبات بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه على الحساب، واشترت بضاعة من المورد عبد الستار بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه سدد منها ٢٠٠٠ جنيه بشيك والباقي على الحساب بشروط ٢٪ ١٠ أيام، صافي ٣٠ يوم، وكانت فاتورة المورد بتاريخ ١١/٥.

١١/ ٩ : سددت مصروفات دعاية وإعلان بمبلغ ٤٠٠ جنيه بشيك وبلغت المصروفات النثرية من الصندوق ٢١٠ جنيه.

١١/١٢ : ردت شركة اخوان سعدون بضاعة بمبلغ ١٢٥٠ جنيه من مبيعات يوم

١١/٣، وباعت الشركة بضاعة لشركة الشروق بمبلغ ٣٧٥٠ جنيه على الحساب، فاتورة رقم ٣١٢.

١١/١٥ : بلغت المبيعات النقدية بالصندوق ٦٧٠٠ جنيه، وسددت مشتريات البضاعة من المورد عبد الستار بتاريخ ١١/٦ بشيك، وأودعت بالحساب الجاري بالبنك ٤٥٠٠ جنيه من النقدية بالصندوق.

١١/١٧ : أخطر البنك الشركة بأن العميل مسعود قد توقف عن سداد الكمبيالة المسحوبة عليه والمخصومة بالبنك والبالغ قيمتها ٢٥٠٠ جنيه وقام البنك بالاجراءات اللازمة وحمل الشركة بالمصاريف البالغة ١٩ جنيه وكذلك بقيمة الكمبيالة.

١١/٢٠ : بلغت المشتريات النقدية من البضاعة ١٢٠٠ جنيه من الصندوق، ٣١٠٠ جنيه بشيكات، كما بلغت المشتريات الآجلة من المورد عبد الودود ٢٨٥٠ جنيه بشروط ٢٪١٠ أيام صافي ٦٠ يوم، وكانت الفاتورة بتاريخ ١١/١٩.

١١/٢٣ : باعت الشركة احدى السيارات القديمة بمبلغ ٣٥٠ جنيه وحصلت القيمة بالصندوق، كما باعت بعض الأثاث والتركيبات الزائدة عن حاجتها بمبلغ ٩٠٠ جنيه على الحساب.

١١/٢٦ : بلغت المشتريات النقدية ١٢٠٠ جنيه سدد منها من الصندوق ٢٠٠ جنيه، كما بلغت المشتريات الآجلة من المورد عبد الوهاب ٤٥٠٠ جنيه بشروط ١٪ ٢٠ يوم، صافي ٦٠ يوم، وبلغت المبيعات النقدية ١٣٧٥ جنيه حصل منها ٣٧٥ جنيه بالصندوق، وبلغت المبيعات الآجلة للعميل وهدان ٤٢٠٠ جنيه بفاتورة رقم ٣١٦.

١١/٢٩ : سحبت على شركة الشروق كمبيالة بمبلغ ٣٧٥٠ جنيه تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخه سداداً لرصيد حسابها. وقامت بخصم الكمبيالة في البنك في نفس اليوم مقابل مصاريف خصم قدرها ٣٥ جنيه. وقامت

بسداد حساب المورد عبد الودود عن مشتريات يوم ١١/٢٠ بشيك على البنك وحصلت على الخصم المكتسب.

١١/٣٠ : سددت الايجار عن الشهر بمبلغ ١٢٠٠ جنيه بشيك، والأجور عن الشهر بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه من الصندوق، كما بلغت الفوائد المستحقة والتي لم تسدد بعد في نهاية الشهر ١٢٠ جنيه.

فإذا علمت أن الشركة تستخدم اليوميات المساعدة الآتية: المبيعات الآجلة، المشتريات الآجلة، المقبوضات، المدفوعات، أوراق القبض.

المطلوب:

١ - إثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة عن الشهر وترحيلها للحسابات الملائمة في دفاتر الأستاذ الملائمة.

٢ - اجراء قيود إثبات الملخصات الشهرية لليوميات المساعدة وترحيلها للحسابات الملائمة في الأستاذ العام.

٣ - اعداد ميزان مراجعة أستاذ العملاء وأستاذ الموردين في نهاية الشهر.

التمرين الرابع:

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر شركة رشا التجارية في ٨٤/١/١: أستاذ العملاء: العميل عبد الجبار ١٦٠٠ جنيه، العميل عبد الجواد ٧٥٠ جنيه، العميل عبد الجليل ١١١٠ جنيه، العميل عبد الجسور ٢٣٤٠ جنيه، أستاذ الموردين: شركة أمل ١٩٠٠ جنيه، شركة أماني ٦٠٠ جنيه، شركة سونيا ٢١٠٠ جنيه، شركة سهيلة ٤٠٠ جنيه.

وقد قامت الشركة بالعمليات الآتية خلال شهر يناير:

١/٢ : بلغت المبيعات النقدية ١١٠٠ جنيه بالصندوق، ٣٤٠٠ جنيه بشيكات، وبلغت المبيعات الآجلة للعميل عبد الجواد ١٢٥٠ جنيه فاتورة رقم ٤/أ، والعميل عبد المولى ٣٠٠٠ جنيه فاتورة رقم ٥/أ.

١/٥ : بلغت المشتريات النقدية الآتي: بضاعة من الصندوق ٢٣٠٠ جنيه، أثاث

بشيك ١٠٠٠ جنيه، آلات ومعدات بشيك ٤٥٠٠ جنيه، كما بلغت المشتريات الآجلة الآتي: من شركة أمل ١٣٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم، فاتورة بتاريخ ١/٤، من شركة حسام ١٢٠٠ جنيه بشروط صافي ٣٠ يوم فاتورة بتاريخ ١/٣، كما بلغت تسديدات الشركة للموردين الآتي:

شركة أمل ١٤٨٠ جنيه وخصم مكتسب ٢٠ جنيه بشيك، شركة سونيا ١٩٥٠ جنيه وخصم مكتسب ٥٠ جنيه منها ٤٥٠ نقداً و ١٥٠٠ جنيه بشيك.

وبلغت المتحصلات من العملاء الآتي:

العميل عبد الجواد سدد رصيد حسابه بالصندوق بخصم ٣٠ جنيه، العميل عبد الجسور سدد ١٣٤٠ جنيه بشيك وقدم كمبيالة مسحوبة على حمدون بمعرفته ومظهره منه لشركة رشا تستحق بعد ٣٠ يوم من تاريخه بباقي رصيد حسابه.

١/١٠: باعت الشركة نقداً: أثاث قديم بمبلغ ١٢٠ جنيه حصلت بالصندوق، آلة قديمة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بشيك، بضاعة بمبلغ ٧٦٠ جنيه حصلت بالصندوق، بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه بشيكات كما باعت الشركة على الحساب للعميل عبد الجبار بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، للعميل عبد الجواد بضاعة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه، للعميل عبد الجسور بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، العميل عبد المولى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه، بفواتير أرقام ٩/أ، ١٠/أ ١١/أ، ١٢/أ على التوالي. وقد سدد عبد المولى فاتورة الشركة رقم ٥/أ بتاريخ ١/٢ بشيك بخصم نقدي ٦٠ جنيه.

١/١٥: بلغت المدفوعات النقدية الآتي: شركة أمل ٥٠٠ جنيه بشيك، الأجور ٣٥٠ جنيه من الصندوق، مشتريات بضاعة ١٣٦٠ جنيه منها ٣٦٠ جنيه من الصندوق والباقي بشيك، فوائد مدينة ٧٠ جنيه بشيك، كما بلغت المتحصلات النقدية الآتي: ايجار دائن ٥٠٠ جنيه بشيك، مبيعات بضاعة ١٣٠٠ جنيه حصلت بالصندوق ٢١٠٠ جنيه بشيكات، من العميل عبد الجبار ٢٦٠٠ جنيه بشيك، من العميل عبد الجليل ٦٠٠ جنيه بالصندوق.

١/٢٠ : سدد العميل عبد المولى مبلغ ٩٨٠ جنيه بشيك ومنح خصم نقدي بمبلغ ٢٠ جنيه ورد بضاعة للشركة بمبلغ ٣٥٠ جنيه ومنحته الشركة مسموحات على مشترياته بتاريخ ١/١٠ بمبلغ ١٥٠ جنيه. كما ردت الشركة بضاعة لشركة حسام من مشتريات ١/٥ بمبلغ ٢٠٠ جنيه وسددت ٥٠٠ جنيه من رصيد حساب المورد بشيك وحررت سنداً اذنياً بالمبلغ الباقي يستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخه.

١/٢٥ : بلغت المبيعات الآجلة للعملاء الآتي: العميل عبد الجبار ٥٠٠ جنيه، العميل عبد الجواد ١٠٠٠ جنيه، العميل عبد الجسور ١٢٥٠ جنيه، العميل عبد المولى ٨٥٠ جنيه، بفواتير أرقام ٢٢/أ، ٢٣/أ، ٢٤/أ، ٢٥/أ على التوالي. وبلغت المتحصلات النقدية في نفس اليوم الآتي: من العميل عبد الجليل ٣٠٠ جنيه بالصندوق، من بيع مخلفات التعبئة والتغليف ٢٥٠ جنيه بشيك، من الفوائد الدائنة ١٥٠ جنيه بشيك.

١/٣١ : بلغت المشتريات الآجلة الآتي: من شركة أمل ٧٥٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم، من شركة سونيا ٢٠٠٠ جنيه بشروط صافي ٢٠ يوم، من شركة سهيلة ١٦٠٠ جنيه بشروط ٢٪ ١٠ أيام صافي ٢٠ يوم. كما بلغت التسديدات النقدية، أجور ٧٦٠ جنيه من الصندوق، مرتبات ٥٠٠ جنيه بشيكات، دعاية وإعلان ٣٥٠ جنيه بشيك، شركة سهيلة ٤٠٠ جنيه نقداً من الصندوق.

المطلوب:

١ ـ إثبات العمليات السابقة في دفاتر اليوميات المناسبة وترحيلها لحسابات الأستاذ الملائمة.

٢ ـ أجراء قيد الملخص الشهري لليوميات المساعدة واتمام الترحيل للحسابات الملائمة.

٣ ـ اعداد ميزان مراجعة أستاذ العملاء، وأستاذ الموردين في ١٩٨٤/١/٣١.

التمرين الخامس:

فيما يلي أرصدة بعض الحسابات في ٨٤/٣/١ كما ظهرت في دفاتر شركة الصباح التجارية: اجمالي العملاء ٢٣١٥٠ جنيه، اجمالي الموردين ١٦٧٥٠ جنيه، أوراق القبض ١٣٥٠٠ جنيه، أوراق االدفع ٨٢٥٠ جنيه.

وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر الشركة في نهاية شهر مارس عن عمليات الشهر: مجموع يومية المشتريات الآجلة ٣٢٨٥٠ جنيه، مجموع يومية المبيعات الأجلة ٦٧٣٥٠ جنيه، مجموع يومية مردودات ومسموحات المشتريات ٢٣٥٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه مردودات، مجموع يومية مردودات ومسموحات المبيعات ١١١٠ جنيه منها ٨٠٠ جنيه مردودات، مجموع يومية أوراق القبض ٦٥٠٠ جنيه، مجموع يومية أوراق الدفع ٧٧٥٠ جنيه، مجموع الجانب المدين من يومية المقبوضات ١٧٢٦٠٠ جنيه، مجموع الجانب الدائن من يومية المدفوعات ٩٧٥٠٠ جنيه. وبتحليل قيد الملخص الشهري ليوميتي المقبوضات والمدفوعات في اليومية العامة وجد الآتي:

يومية المقبوضات: صندوق ٢٥٥٠٠ جنيه، بنك ١٤٤٥٠٠ جنيه. خصم ٢٦٠٠ جنيه، مبيعات ٤٨٠٠٠ جنيه، عملاء ٨٤٠٠٠ جنيه، أوراق قبض ١١٠٠٠ جنيه، بيع أراضي ٢٥٠٠٠ جنيه، بيع آلات ٣٦٠٠ جنيه، عمولات ٦٠٠ جنيه، فوائد دائنة ٤٠٠ جنيه.

يومية المدفوعات: صندوق ١٢٥٠٠ جنيه، بنك ٦٣٦٠٠ جنيه، خصم ١٤٠٠ جنيه، مشتريات ٢٥٠٠٠ جنيه، موردون ٢٢٧٥٠ جنيه، أوراق دفع ٩٢٥٠ جنيه، أجور ومرتبات ٧٥٠ جنيه، دعاية وإعلان ٢٥٠ جنيه، ايجار ٥٠٠ جنيه، مياه وانارة ١٠٠ جنيه، آلات ومعدات ٢٨٠٠٠ جنيه، سيارات ١٠٠٠٠ جنيه.

وبتحليل قيود اليومية العامة عن الشهر وجد الآتي:

أوراق قبض مرسلة للتحصيل ٣٠٠٠ جنيه، أوراق قبض مخصومة ٢٥٠٠

جنيه، أوراق قبض مرفوضة ١٥٠٠ جنيه ومصاريف قضائية ١٥ جنيه، أوراق قبض محولة لموردين ١٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اجراء قيود اليومية العامة اللازمة في نهاية الشهر.

٢ ـ تصوير الحسابات اللازمة في الأستاذ العام وترحيل هذه القيود اليها.

التمرين السادس:

ظهرت أرصدة بعض حسابات الأستاذ العام في بداية ونهاية شهر مارس لشركة سحر التجارية كالآتي:

الحساب	الرصيد في أول مارس	الرصيد في آخر مارس
اجمالي العملاء	٢٥٠٠٠ جنيه	٢١٠٠٠ جنيه
اجمالي الموردين	٦٤٠٠٠ جنيه	٨٥٠٠٠ جنيه
أوراق القبض	٢٥٠٠٠ جنيه	٤٦٠٠٠ جنيه
أوراق الدفع	٣٢٠٠٠ جنيه	٢٣٠٠٠ جنيه
المشتريات	٥٨٧٥٠ جنيه	؟
المبيعات	٩٧٨٥٠ جنيه	؟

وفيما يلي بعض البيانات المسجلة في دفاتر الشركة خلال الشهر:

يومية المقبوضات: متحصلات نقدية من العملاء ٢٣٢٠٠ جنيه في خانة النقدية، خصم نقدي ٨٠٠ جنيه، متحصلات من أوراق قبض ٣٥٠٠ جنيه، مبيعات ١٨٥٤٠ جنيه.

يومية المدفوعات: مدفوعات نقدية لموردين ١٦٢٥٠ جنيه في خانة النقدية، خصم نقدي ٧٥٠ جنيه، مشتريات ١١٧٥٠ جنيه، أوراق دفع مسددة ٤٥٠٠ جنيه، مصاريف بروتستو عن أوراق قبض مرفوضة ٥٠ جنيه.

اليومية العامة: أوراق قبض محولة لموردين ٣٥٠٠ جنيه، ديون معدومة ٥٠٠ جنيه، أوراق قبض برسم التحصيل ٢٥٠٠ جنيه. أوراق قبض مرفوضة من الأوراق المودعة في البنك للتحصيل ٢٠٠٠ جنيه، فوائد تجديد أوراق قبض ١٥٠ جنيه.

المطلوب: تصوير الحسابات الستة السابقة عن شهر مارس.

الفصل الثاني عشر

في المحاسبة في المشروعات الصناعية

١ ـ مقدمـــة :

تعرضنا حتى الآن لاجراءات الدورة المحاسبية في المشـروعات التجـارية والخـدمية، والتي فيهـا يكون المصـدر الرئيسي لايـرادات المشروع هـو الاتجار في البضائع عن طريق عمليات الشـراء والبيع، أو أداء الخـدمات للعمـلاء. أما في المشروعات الصناعية، موضوع هذا الفصل، فإن ايرادات المشروع تتأتى أسـاساً من عمليات تصنيع المنتجات والسلع التي يقوم المشروع بنفسه بانتاجها لأغراض بيعها لعملائه. فالمشروع الصناعي يحصل على مواد أولية في صورتها الخـام أو في صـورة شبه مصنعـة ثم يقوم بتحـويلهـا عن طـريق عمليـات التصنيـع الى سلع ومنتجات صالحة للبيع لعملائه. ويستخدم المشروع لأغراض عمليات التحـويل الصناعية التي يقوم باجرائها على المواد الأولية ما يتاح لديه من وسائل تصنيع مادية وبشرية من آلات ومعدات وعمال ومهنـدسين، ومـا إلى ذلك. وعـادة ما تكـون السلعة التي تنتج عن عمليات التصنيع مختلفة في الشكل والجوهر والخـواص عن المواد الأولية المستخدمة في إنتاجها. وتتكون ايرادات المشروع الصناعي أساساً من مبيعاته من منتجاته، بينما تتكون ايرادات المشروع التجاري من مبيعاته من السلع والبضائع التي يتم شرائها لأغراض اعادة بيعها من انتاج الغير. وبينما تتكون تكلفة مبيعات المشروع التجاري من تكلفة البضاعة التي يتم بيعهـا من مشتريـاته فـإن تكلفة مبيعات المشروع الصناعي تتكون من تكلفة ما يتم بيعه من انتاجه. وبذلك فيلزم الأمر لأغراض قياس هذه التكلفـة في المشروعـات الصناعيـة تحديـد تكلفة الانتـاج الذي يتـدفق من العمليات الصنـاعية للمشـروع. وعندمـا تتحدد هـذه التكلفة، فإن موضوع تحديد تكلفة مبيعاتـه من هذا الانتـاج لا تختلف كثيراً عن

تحديد تكلفة البضاعة المباعة في المشروعات التجارية.

٢ ـ عناصر تكلفة الانتاج في المشروعات الصناعية:

تنقسم تكلفة الانتاج في المشروعات الصناعية الى ثلاثة عناصر أساسية هي: المواد الأولية والخامات المستخدمة في العمليات الانتاجية، تكلفة العمالة التي تساعد في تحويل هذه المواد الأولية والخامات الى منتجات قابلة للبيع، وتكلفة خدمات الأصول الثابتة المستنفدة في العمليات الصناعية. وقد جرت العادة في محاسبة التكاليف على تقسيم هذه العناصر إلى عناصر مباشرة على المنتج وعناصر غير مباشرة على المنتج، والعناصر المباشرة هي تلك التي يمكن تخصيصها الى منتج معين على وجه التحديد، ومن ثم يمكن معرفة مقدار احتياجات المنتج من كل منها بدرجة كبيرة من الدقة. كما ترتبط هذه العناصر ارتباطاً مباشراً بحجم الانتاج (عدد وحدات الانتاج) فتزيد بزيادته وتنقص بنقصانه، أما العناصر غير المباشرة فهي تلك التي تخدم العمليات الانتاجية عموماً ولا ترتبط بوحدة الانتاج بطريق مباشر. وليس لهذه العناصر تلك الروابط الوثيقة بحجم الانتاج، كما هو الحال في العناصر المباشرة، فبعضها قد يرتبط بالتقلبات في حجم الانتاج. كما قد لا توجد أي روابط بين بعضها والتقلبات في حجم الانتاج. وتتكون العناصر المباشرة من المواد المباشرة والأجور المباشرة، أما العناصر غير المباشرة، فيطلق عليها المصاريف الصناعية غير المباشرة، وتتكون من باقي عناصر تكلفة الانتاج بخلاف المواد المباشرة والأجور المباشرة.

وتمثل المواد المباشرة عناصر المواد الأولية والخامات والسلع شبه المصنعة التي تدخل في تكوين المنتج بطريق مباشر. فالحديد الخام يعتبر مواد مباشرة في صناعة ألواح الصاج وصناعة الحديد والصلب عموماً. كما أن ألواح الصاج تعتبر مواد مباشرة في صناعة السيارات وعربات السكك الحديدية مثلاً. والقطن الخام يعتبر مواد مباشرة في صناعة غزل القطن، كما أن غزل القطن يعتبر مواد مباشرة في صناعة النسيج، وهكذا. ولا تعتبر كل المواد المستخدمة في العمليات الصناعية مواداً مباشرة على المنتج. فزيت البترول ومواد الوقود الأخرى كالفحم مثلاً تعتبر

من المواد اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات وصيانتهـا. ولكنها لا تعتبـر من المواد المباشرة على الانتاج لأنها لا تدخل في تكوين المنتج بصفتها المادية، وإنما تعتبر من عناصر المصاريف الصناعية غير المباشرة، ويطلق عليها المواد غير المباشرة.

وتشتمل تكلفة المواد المباشرة على ثمن شرائها (الصـافي بعد خصم الخصم النقدي المكتسب في حالة وجوده) وكل التكاليف اللازمة لنقلها لمخازن المشتـري كما يجب أيضاً أن تتضمن التكلفة تكلفة التخزين والمناولة في مخازن المشتري حتى تصبح في متناول العمليات الصناعية.

وتمثـل الأجور المبـاشرة مقـابل الخـدمات التي يحصـل عليها المشـروع من العاملين في العمليات المؤدية لانتاج السلع والخدمات التي ينتجها بطريق مباشر. مثال ذلك أجور عمال تشغيل الآلات وعمال تجميع الاجزاء وتشـطيب المنتجات وما إلى ذلك من أنواع العمالة التي تتناول عمليـات متعلقة بـانتاج المنتـج بطريق مباشر. أما أجور الملاحظين والمشرفين والفراشين والكتبة، وما إلى ذلك من أنواع العمالة التي تؤدي خدمات عامة للعمليات الصناعية بأسرها فلا تعد من الأجـور المباشرة، وإنما تعتبر من مكونات المصروفات الصناعية غير المباشرة، ويطلق عليها الأجور غير المباشرة. ويمكن التفرقة بين الأجور المباشرة والأجور غير المباشرة عن طـريق مدى ارتبـاط كل منهـما بحجم الانتاج. والأجـور المبـاشـرة عـادة تـرتبط بالتقلبات في حجم الانتاج ارتباطاً كبيراً، بينما لا توجد هذه الروابط في الأجور غير المباشرة.

ولا تقتصر الأجور المباشرة على الأجـور النقديـة المستحقة للعمـل المباشر، وإنما يجب أيضاً أن تتضمن تكلفة المزايا العينية والتأمينات الاجتماعية المتعلقة بها.

وتشتمل المصروفات الصناعيـة غير المبـاشرة عـلى كل عنـاصر المصروفـات المتعلقة بعمليات الانتاج بخلاف المواد المباشرة والأجور المباشرة. هذا ولا تتضمن المصاريف الصناعية غير المباشرة مصاريف البيع والتـوزيع أو المصـاريف الادارية والتمويلية. ومن أمثلة المصروفات الصناعية غير المباشرة ما يلي: أجور المـلاحظين والمهندسين وعمال الصيانة والاصلاحات والنظافة والكتبة، وقطع الغيار والمهمات

ومواد الصيانة والاصلاحات، الوقود والزيوت والشحومات والمياه والانارة والقوى الكهربائية المحركة للآلات، التأمين على مباني وآلات المصنع، والضرائب على مباني وآلات المصنع، اهلاك الآلات والمعدات والمباني الخاصة بالمصنع، ايجار المباني والآلات والمعدات الخاصة بالمصنع، وما شابه ذلك من عناصر التكلفة المتعلقة بالمصنع والتي لا تعد من مكونات المواد المباشرة أو الأجور المباشرة.

وعلى هذا الأساس تتلخص الاختلافات الرئيسية بين المشروعات الصناعية والمشروعات التجارية حتى هذه النقطة، في أن الأولى تحصل على المواد الأولية لأغراض اجراء عمليات صناعية عليها وتحويلها الى منتجات قابلة للبيع للعملاء، بينما الثانية تشتري بضائع جاهزة لأغراض اعادة بيعها لعملائها دون إجراء عمليات صناعية عليها، وبذلك يتطلب الأمر قياس تكلفة الانتاج في المشروعات الصناعية أولاً قبل أن يتمكن المحاسب من تحديد تكلفة مبيعاتها وقياس مجمل الربح.

٣ ـ قياس تكلفة الانتاج في المشروعات الصناعية:

يتطلب الأمر لأغراض قياس تكلفة الانتاج في المشروعات الصناعية اضافة حسابات جديدة بالأستاذ العام والاستعانة بسجلات ودفاتر تحليلية أخرى للمساعدة في تحديد تكلفة انتاج والرقابة عليها. وسوف نتناول هنا الاختلافات الرئيسية بين المشروعات الصناعية والمشروعات التجارية باختصار وتبسيط، وذلك في ظل طريقة المخزون الدوري، على أن نتناول الموضوع بالتفصيل في دراستنا المتقدمة.

٣ ـ أ ـ المخزون:

بينما يكون للمشروعات التجارية حساب واحد للمخزون في الأستاذ العام، فإن المشروعات الصناعية عادة ما يخصص فيها للمخزون ثلاثة حسابات في الأستاذ العام هي:

١ ـ **حساب مخزون المواد الأولية والخامات**: ويوضح رصيده تكلفة المواد

الأوليـة والخامـات في حيازة المشـروع في لحظة زمنيـة معينة، وهـو من حسابـات الأصول.

٢ ـ **حساب مخزون الانتاج غير التام**: ويطلق عليـه أيضاً حسـاب مخزون الانتاج تحت التشغيل، ويوضح رصيد هذا الحساب تكلفة الانتاج الذي ما زال في إحدى مراحل العمليات الصناعية ولم يصبح انتاج تام بعد، في لحظة زمنية معينة، وهو أيضاً من حسابات الأصول.

٣ ـ **حساب الانتاج التام**: ويوضح رصيد هذا الحساب تكلفة الانتاج التام الذي يقع في حيازة المشروع في لحظة زمنية معينة، وهو انتاج تام بمعنى أنه في حالة صالحة للبيع للعملاء، ولا يحتاج لعمليات صناعية، اضافية ويعتبر من حسابات الأصول.

٣ ـ ب ـ حساب مشتريات المواد الأولية والخامات:

إذا كان المشروع الصناعي يتبع طـريقة المخـزون الدوري، فـإنه عـادة ما يخصص حساب في الأستاذ العام لمشتريات المواد الأولية والخامات (وعادة ما يكون لديه يومية مساعدة لهذه المشتريات وأستاذ مساعد للموردين) ويجعل هذا الحساب مديناً بتكلفة ما يتم شراؤه من المواد الأوليـة والخامـات خلال الفتـرة المحاسبيـة. ويمكن أن تعالج المرتجعات والمسمـوحات من مشتـريات المـواد الأولية والخـامات وكذلك الخصم النقدي المكتسب في هذا الحساب، أو يخصص لكل منهـا حساب مستقل في الأستاذ العام، على أن تتم التسوية اللازمة لتحـديد صـافي مشتريـات المواد الأولية والخامات في نهاية الفترة المحاسبية.

٣ ـ جـ ـ حساب الأجور المباشرة:

عادة ما يقوم المشروع الصناعي بتخصيص حساب مستقل للأجور المباشرة في الأستـاذ العام يحمـل بتكلفة العمـل المبـاشر عـلى الانتـاج عـلى مـدار الفتـرة المحاسبية.

٣ ـ د ـ حساب المصروفات الصناعية غير المباشرة:

عادة ما يتضمن النظام المحاسبي للمشروعات الصناعية دفتر أستاذ مستقل للمصروفات الصناعية غير المباشرة يخصص لكل عنصر منها حساب فيه وبالاضافة الى ذلك يخصص حساب في الأستاذ العام للمصروفات الصناعية غير المباشرة، يوضح رصيده في نهاية الفترة المحاسبية اجمالي تكلفة المصروفات غير المباشرة المستنفدة في العمليات الانتاجية على مدار الفترة.

٣ ـ هـ ـ تحديد تكلفة الانتاج:

تتحدد تكلفة المبيعات في المشروعات التجارية، من واقع دراستنا السابقة، في ظل طريقة المخزون الدوري كالآتي:

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون بضائع أول المدة + صافي المشتريات خلال المدة ـ مخزون بضائع آخر المدة.

وحتى يمكن تحديد تكلفة المبيعات في المشروعات الصناعية، فإنه يلزم قبل ذلك تحديد تكلفة الانتاج التام خلال المدة، والذي يحل محل المشتريات في المشروعات التجارية. وعلى نفس النسق وبنفس منطق تحديد تكلفة البضاعة المباعة، يتم تحديد تكلفة الانتاج التام في المشروعات الصناعية، التي تتبع طريقة المخزون الدوري كالآتي:

مخزون أول الفترة من المواد الأولية والخامات	xxx	
+ صافي مشتريات الفترة من المواد الأولية والخامات.	xxx	
تكلفة المواد الأولية والخامات المتاحة		xxx
– مخزون آخر الفترة من المواد الأولية والخامات		(xxx)
تكلفة المواد الأولية والخامات المستخدمة		xxx
+ الأجور المباشرة		xxx
+ المصاريف الصناعية غير المباشرة		xxx
التكلفة الصناعية عن الفترة		xxx
+ مخزون أول الفترة من الانتاج غير التام		xxx

- مخزون آخر الفترة من الانتاج غير التام	(xxx)
تكلفة الانتاج التام عن الفترة	xxx
	xxx

وعندما نتوصل الى تحديد تكلفة الانتاج الذي تم فعلاً خلال الفترة وأصبح صالحاً للبيع للعملاء. يمكن تحديد تكلفة ما تم بيعه فعلاً خلال الفترة (تكلفة المبيعات) كالآتي:

مخزون أول الفترة من الانتاج التام	xxx	
+ تكلفة الانتاج التام خلال الفترة	xxx	
تكلفة الانتاج التام المتاح للبيع		xxx
- مخزون آخر الفترة من الانتاج التام		(xxx)
تكلفة المبيعات من الانتاج التام		xxx

وعادة ما تستعين المشروعات الصناعية بحساب يخصص لقياس تكلفة الانتاج التام خلال الفترة يطلق عليه حساب الانتاج أو حساب التشغيل. وسوف نتناول الحساب في البند التالي، بعد أن نوضح كيفية حساب هذه التكلفة في صورة قائمة عن طريق مثال رقمي.

ظهرت الأرصدة التالية بميزان مراجعة شركة الأعمال الصناعية في ١٢/٣١: مخزون ١/١ من المواد ١٣٢٠٠ جنيه، مخزون ١/١ من الانتاج غير التام ٦٨٠٠ جنيه، صافي مشتريات المواد ٩٧٨٠٠ جنيه، مخزون ١/١ من الانتاج التام ٢٥٠٠٠ جنيه، الأجور المباشرة ٢٢٧٠٠ جنيه، الأجور غير المباشرة ٧٦٠٠ جنيه، وقود وزيوت وقوى محركة ٦٨٥٠ جنيه، إهلاك آلات ومباني المصنع ٤١٥٠ جنيه، مصروفات صناعية غير مباشرة متنوعة ٣٤٠٠ جنيه.

وقد تبين من الجرد الفعلي في نهاية الفترة أن مخزون المواد ١٥٠٠٠ جنيه، مخزون الانتاج غير التام ٨٤٠٠ جنيه، مخزون الانتاج التام ١٨٥٠٠ جنيه.

والمطلوب: اعداد قائمة توضح فيها كيفية حساب تكلفة الانتاج المباع.

وبالاستعانة بالنموذج الموضح بعاليه، ومع ملاحظة أن المصروفات الصناعية غير المباشرة متفرقة في عدة حسابات يتم حساب تكلفة الانتاج المباع

(تكلفة المبيعات من الانتاج التام) كالآتي:

	جنيه	جنيه	جنيه
مخزون مواد ١/١	١٣٢٠٠		
صافي مشتريات مواد	٩٧٨٠٠		
تكلفة المواد المتاحة		١١١٠٠٠	
ـ مخزون مواد ١٢/٣١		(١٥٠٠٠)	
تكلفة المواد المستخدمة			٩٦٠٠٠
الأجور المباشرة			٢٢٧٠٠
المصروفات الصناعية غير المباشرة:			
أجور غير مباشرة		٧٦٠٠	
وقود وزيوت وقوى محركة		٦٨٥٠	
اهلاك آلات ومباني المصنع		٤١٥٠	
مصروفات متنوعة		٣٤٠٠	
مجموع المصروفات الصناعية غير المباشرة			٢١٠٠٠
التكلفة الصناعية عن الفترة			١٣٩٧٠٠
+ مخزون ١/١ من الانتاج غير التام			٦٨٠٠
− مخزون ١٢/٣١ من الانتاج غير التام			(٨٤٠٠)
تكلفة الانتاج التام خلال الفترة			١٣٨١٠٠
+ مخزون ١/١ من الانتاج التام			٢٥٠٠٠
− مخزون ١٢/٣١ من الانتاج التام			(١٨٥٠٠)
تكلفة الانتاج المباع خلال الفترة (تكلفة المبيعات).			١٤٤٦٠٠

٤ ـ حساب الانتاج وحساب المتاجرة في المشروعات الصناعية:

عادة ما تتكون الحسابات الختامية في المشروعات الصناعية من ثلاثة حسابات هي: حساب الانتاج (أو حـ/التشغيل) ويهدف أساساً الى قياس تكلفة الانتاج التام والذي إنتهى من العمليات الصناعية المختلفة وأصبح معداً للبيع للعملاء، وحساب المتاجرة يهدف الى قياس هامش الربح الناتج من مقارنة تكلفة

الانتاج المباع بسعر بيعه والمتاح لتغطية المصروفات الأخرى بخلاف عناصر التكلفة الصناعية للمشروع. ولا يختلف هذا الحساب من حيث الهدف عن حساب المتاجرة في المشروعات التجارية، إلا أنه يعتمد بصدد تحديد تكلفة المبيعات على حساب الانتاج في المشروعات الصناعية. أما الحساب الثالث فهو حساب الأرباح والخسائر والذي لا يختلف شكلاً أو موضوعاً عما عرفناه في المشروعات التجارية.

وإذا رجعنا للمثال الرقمي الموضح في البند السابق فإن حساب الانتاج يتخذ الصورة الموضحة فيما يلي:

شركة الأعمال الصناعية

منه　　　حساب الانتاج عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/-١٩　　　له

مليم	جنيه			
	١٣٢٠٠	الى حـ/مخزون مواد ١/١	١٣٨١٠٠	من حـ/المتاجرة
	٩٧٨٠٠	الى حـ/صافي مشتريات مواد.		
١١١٠٠٠		**تكلفة المواد المتاحة**		
(١٥٠٠٠)		من حـ/مخزون مواد ١٢/٣١		
٩٦٠٠٠		**تكلفة المواد المستخدمة**		
٢٢٧٠٠		الى حـ/الأجور المباشرة		
	٧٦٠٠	الى حـ/الأجور غير المباشرة.		
	٦٨٥٠	الى حـ/وقود وزيوت وقوى		
	٤١٥٠	الى حـ/اهلاك آلات ومباني المصنع		
	٣٤٠٠	الى حـ/مصروفات صناعية متنوعة		
٢١٠٠٠		مصروفات صناعية غير مباشرة		
١٣٩٧٠٠		**التكلفة الصناعية عن الفترة**		
٦٨٠٠		الى حـ/مخزون انتاج غير تام ١/١		
(٨٤٠٠)		من حـ/مخزون انتاج غير تام ١٢/٣١		
١٣٨١٠٠		**تكلفة الانتاج التام خلال الفترة**	١٣٨١٠٠	

وتقفل تكلفة الانتاج التام خلال الفترة في حساب المتاجرة لأغراض تحديد تكلفة المبيعات. ويترتب على ذلك أن الحسابات المتعلقة بتكلفة الانتاج في المشروعات الصناعية يتم إقفالها في نهاية الفترة في حساب الانتاج لأغراض تحديد هذه التكلفة وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة عليها. ويلاحظ أيضاً أن حسابات المخزون في نهاية الفترة تنشأ بقيود تسوية حيث تجعل مدينة مقابل جعل الحساب الختامي دائناً. وقد ظهرت الحسابات في الجانب المدين من حساب الانتاج باشارة سالبة، بما يعني أن حساب الانتاج جعل دائناً بها، وقد قمنا بهذا الاجراء بدلاً من اظهارها باشارتها في الجانب الدائن من الحساب حتى نستطيع التوصل الى بعض العناصر الهامة بطريق مباشر كتكلفة المواد المستخدمة، أو تكلفة الانتاج التام خلال الفترة.

ولا تختلف اجراءات التسويات واعداد قيود التسوية والاقفال لحسابات الايرادات والمصروفات في المشروعات الصناعية عما سبق معرفته من تناولنا للمشروعات التجارية. وعادة ما تخصص خانتان مستقلتان في ورقة العمل في المشروعات الصناعية لحساب تكلفة الانتاج التام واجراء التسويات المتعلقة بها. ولن نتناول هذا الموضوع على هذا المستوى المبدئي من الدراسة.

ويظهر حساب المتاجرة للمثال تحت البحث، بفرض أن صافي المبيعات ١٨٠٠٠٠ جنيه كالآتي:

شركة الأعمال الصناعية

حساب المتاجرة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/-١٩

منه | له

		الى حـ/الانتاج	١٣٧١٠٠	١٨٠٠٠٠ من حـ/صافي المبيعات
		الى حـ/مخزون انتاج تام ١/١	٢٥٠٠٠	
١٦٣٣٠٠		تكلفة الانتاج المتاح للبيع		
(١٨٥٠٠)		من حـ/مخزون انتاج تام ٣١/١٢		
١٤٤٦٠٠		تكلفة المبيعات		
٣٥٤٠٠		مجمل الربح (الى حـ/أح)		
١٨٠٠٠٠				١٨٠٠٠٠

والاختلاف الوحيد في بنود الحساب بين المشروعات التجارية والصناعية كما هو واضح هو احلال حـ/صافي المشتريات في الأولى بـ حـ/الانتاج (تكلفة الانتاج التام) في الثانية.

أسئلة وتمارين
على الفصل الثاني عشر

أولاً . الأسئلة :

١ ـ تكلم باختصار عن كل مما يأتي: المواد المباشرة، الأجور غير المباشرة، التفرقة بين الأجور المباشرة وغير المباشرة، تكلفة المواد المتاحة، عناصر التكلفة الصناعية.

٢ ـ حدد أي من عناصر المصروفات الآتية يعتبر من المواد المباشرة، وأي منها يعتبر من الأجور المباشرة، وأي منها يعتبر من المصروفات الصناعية غير المباشرة. افترض أن هذه العناصر تخص شركة تقوم بغزل القطن ونسجه الى أقمشة وصباغة وتجهيز هذه الأقمشة للبيع: القطن الخام، غزل القطن، مواد الصباغة والتجهيز، أجور ملاحظين عمال النسيج، أجور عمال الغزل، اهلاك أثاث وتركيبات مكاتب مهندسي المصنع، اهلاك آلات ومعدات المصنع، اهلاك مباني الادارة، مرتبات قسم المحاسبة، الضرائب العقارية على مبنى المصنع، دعاية واعلان عن منتجات المصنع، قطع غيار ومهمات للآلات الكاتبة والحاسبة، مياه وانارة مكاتب الادارة، وقود وزيوت لمحطة توليد الكهرباء التي تغذي المصنع، أجور مفتشي النسيج المجهز، مصاريف انتقال مهندسي المصنع، أجور عمال آلات التجهيز، خصم نقدي مكتسب على مشتريات القطن الخام، اهلاك آلات التجهيز، اهلاك سيارات نقل العاملين بالمصنع.

٣ ـ علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب من وجهة نظرك:

أ ـ ليس هناك أي روابط بين أي من عناصر المصاريف الصناعية غير المباشرة والتقلبات في حجم الانتاج.

ب ـ إذا بلغت التكلفة الصناعية لاحدى الشركات عن الفترة المحاسبية ٣٢٠٠٠٠ جنيه وبلغ مخزون آخر الفترة من الانتاج التام ٢٠٠٠٠ جنيه ومخزون

أول الفترة من الانتاج غير التام ٣٠٠٠٠ جنيـه، فإن تكلفـة الانتاج التـام خلال الفترة تكون ٣٣٠٠٠٠ جنيه.

جـ ـ تعـالج مـردودات ومسموحـات المشتريـات في المنشآت الصنـاعية في حساب المتاجرة، مثلها في ذلك مثل المنشآت التجارية.

د ـ لا بد وأن يكون الانتاج التام للمنشأة الصناعية قابل للاستخدام المباشر بمعرفة العميل لأغراض الاستهلاك أو الاقتناء.

هـ ـ يمكن أن يكون الانتاج التام لشركـة صناعيـة معينة بمثـابة مـادة أولية بالنسبة لشركة صناعية أخرى.

و ـ إذا خصص حساب مستقل بدفتر الأستاذ العام لكل عنصر من عناصر المصروفات الصناعية غير المباشرة فإن هذا لا يعني امكانية الاستغناء عن حساب اجمالي لهذه العناصر بالأستاذ العام، بل لا بد من وجوده حتى يمكن تصوير حساب الانتاج.

ز ـ يمكن أن يستعين المشروع الصناعي بيومية مساعدة للمشتريات مثله في ذلك مثل المشروع التجاري.

ح ـ تشتمل المصروفات الصناعية غير المباشرة على كل عناصر المصروفـات التي تظهر بميزان المراجعة في المشروع الصناعي فيما عدا المورد المبـاشرة والأجـور المباشرة.

ط ـ يعد مخزون الانتـاج التام من الأصـول بينما يعـد مخزون المـواد الأولية والخامات ومخزون الانتاج غير التام من عناصر التكلفة الصناعية.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

فيما يلي بعض البيانات الخاصة بشركة الصناعات المستـطرقة للسنـة المالية المنتهية في ٣١/١٢/ـ١٩:

١ ـ المخزون	في ١/١/ـ١٩	في ٣١/١٢/ـ١٩
مواد أولية وخامات	٣٢٠٠٠ جنيه	٣٤٠٠٠ جنيه
انتاج غير تام	٣٢٠٠٠ جنيه	٦٠٠٠٠ جنيه
انتاج تام	٢٨٠٠٠ جنيه	٢٢٠٠٠ جنيه

٢ ـ بعض أرصدة حسابات الأستاذ العام في ٣١/١٢/ـ١٩ :

مشتريات مواد أولية ١٧٥٥٠٠ جنيه، مردودات ومسموحات مشتريات ٥٥٠٠ جنيه، مبيعات ٣٢٧٠٠٠ جنيه، مردودات ومسموحات مبيعات ١٧٠٠٠ جنيه، الأجور المباشرة ٦٥٠٠٠ جنيه، أجور غير مباشرة ٥٦٠٠ جنيه، اهلاك آلات ومباني المصنع ٧٥٠٠ جنيه، وقود وزيوت وقوى محركة ٦٧٠٠ جنيه، أدوات ومهمات صيانة مستخدمة في المصنع ٣٧٥٠ جنيه، مهايا ومرتبات الادارة ١٢٤٠٠ جنيه، ايجار مبنى الادارة ٤٦٠٠ جنيه، اهلاك أثاث وتركيبات ١٥٠٠ جنيه، مصاريف ادارية وتمويلية متنوعة ١٤٠٠ جنيه، مصاريف البيع والتوزيع ٢٢٤٥٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اعداد قائمة توضح تكلفة المواد المستخدمة، والتكلفة الصناعية عن الفترة، وتكلفة الانتاج التام عن الفترة.

٢ ـ اعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر عن الفترة.

التمرين الثاني:

فيما يلي أرصدة حسابات الأستاذ العام في ٣٠/٦/ـ١٩ لشركة الصناعات الهندسية: أجور غير مباشرة ٢٠٠٠٠ جنيه، خصم مسموح به ١٥٠٠ جنيه، مردودات مبيعات ٢٠٠٠ جنيه، مشتريات مواد أولية ٤٠٠٠٠٠ جنيه، تأمين على المصانع ٤٨٠٠ جنيه، دعاية وإعلان ٨٤٠٠ جنيه، فوائد مدينة ٢٢٠٠ جنيه، مرتبات ومهايا ملاحظين ومهندسين ١٠٠٠٠٠ جنيه، مياه وانارة وقوى محركة للمصنع ١٩٤٠٠ جنيه، اهلاك مباني المصنع ١٧٥٠٠ جنيه، انتاج غير تام في بداية الفترة ٨٤٠٠٠ جنيه، أجور مباشرة ١٨٢٥٠٠ جنيه، خصم مكتسب على

المشتريات ٤٢٠٠ جنيه، نقل للخارج ١٤٠٠٠ جنيه، فوائد دائنة ١٠٠٠ جنيه، مرتبات ادارية ٤٨٠٠٠ جنيه، مصاريف صيانة واصلاحات للمصانع ٣٨٤٠٠ جنيه، مبيعات ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، مخزون مواد ومهمات صيانة ٢٢٠٠٠ جنيه، رأس المال؟، أرباح محجوزة ٢٥٠٠٠ جنيه، موردون ٧٤٥٠٠ جنيه، نقدية ٣٠٠٠٠٠ جنيه، آلات ومباني ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، مخصص اهلاك آلات ومباني ١٧٥٠٠ جنيه، مخزون مواد في بداية الفترة ٢٠٠٠٠ جنيه، عملاء ٣٢٠٠٠٠ جنيه، أوراق قبض ٨٠٠٠٠ جنيه. وقد بلغ مخزون نهاية الفترة الآتي: مواد أولية ٢١٠٠٠ جنيه، انتاج غير تام ٤٣٠٠٠ جنيه، انتاج تام ٥٠٠٠٠ جنيه، مواد ومهمات صيانة ١٣٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ اعداد ميزان المراجعة للشركة قبل التسويات في ٣٠/٦/ـ١٩.

٢ ـ تصوير الحسابات الختامية (الانتاج، والمتاجرة، والأرباح والخسائر).

٣ ـ اجراء قيود الاقفال واثبات مخزون آخر الفترة.

٤ ـ تصوير الميزانية العمومية في ٣٠/٦/ـ١٩.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بالعمليات الصناعية لشركة منتجات الخزف والالومنيوم عن السنة المنتهية في ٣٠/٩/١٩٨٥:

مخزون انتاج غير تام في ١/١٠/١٩٨٤ ٢٦٠٠٠ جنيه، أجور غير مباشرة ٢٣٦٤٠ جنيه، مخزون مواد أولية في ١/١٠/٨٤ ١٦٨٠٠ جنيه، مصاريف صناعية متنوعة ٢٨٢٠ جنيه، مرتبات الملاحظين والمهندسين ١٥٦٠٠ جنيه، أجور مباشرة ١٠٤٠٠٠ جنيه، اهلاك آلات المصنع ٦٠٠٠ جنيه، نقل للداخل ٦٤٨٠ جنيه، صيانة واصلاحات ٦٢٠٠ جنيه، مشتريات مواد أولية ٨٦٠٠٠ جنيه، تأمين على مباني المصنع ١٢٦٤٠ جنيه، اهلاك مباني المصنع ٧٠٠٠ جنيه، مردودات مشتريات مواد أولية ٥٢٤٠ جنيه، وقود وزيوت وقوى محركة ٦٤٢٠ جنيه، فإذا علمت أن:

١ ـ بلغ مخزون الانتاج التام في ١/١٠/٨٤ ١٢٨٠٠ جنيه، كما بلغ مخزون ٣٠/٩/٨٥ من المواد الأولية ٨٠٠٠ جنيه.

٢ ـ بلغت تكلفة مخزون نهاية الفترة من الانتاج غير التام والانتاج التام من المواد المباشرة والأجور المباشرة ما يلي:

	مواد مباشرة	أجور مباشرة
الانتاج غير التام	١٠٨٠٠ جنيه	٩٦٠٠ جنيه
الانتاج التام	١٢٠٠٠ جنيه	٢٤٠٠٠ جنيه

ويتم تحديد نصيب هذا المخزون من المصاريف الصناعية غير المباشرة على أساس نسبة المصاريف الصناعية غير المباشرة الى اجمالي الأجور المباشرة (فإذا كان مجموع المصاريف الصناعية غير المباشرة مثلاً ٣٥٠٠٠ جنيه والأجور المباشرة ٧٠٠٠٠ جنيه وحصة مخزون الانتاج التام من الأجور المباشرة ٧٠٠٠ جنيه، فإن حصته من المصاريف الصناعية غير المباشرة

$$= \frac{٣٥٠٠٠}{٧٠٠٠٠} \times ٧٠٠٠ = ٣٥٠٠ \text{ جنيه}).$$

المطلوب:

١ ـ قم باعداد جدول لحساب المصاريف الصناعية غير المباشرة عن الفترة.

٢ ـ قم بتحديد تكلفة مخزون آخر الفترة من الانتاج التام والانتاج غير التام.

٣ ـ قم باعداد حساب الانتاج عن الفترة.

الفصل الثالث عشر

في تصحيح الأخطاء

١ ـ مقدمة:

لقد خصصت الفصول السابقة لدراسة اجراءات الدورة المحاسبية للمحاسبة المالية في كل من المشروعات التجارية والصناعية. ولا شك أن القيام بهذه الاجراءات قد يشوبه بعض القصور أو يلازمه خطأ في الاداء الفعلي، مما قد يؤثر على مخرجات المحاسبة المالية من قوائم وتقارير مالية يعتمد عليها الغير في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية المختلفة. وكذلك فلقد تناولنا بشيء من الايجاز بعض أنواع الأخطاء عند دراسة ميزان المراجعة ـ أحد خطوات أو اجراءات الدورة المحاسبية ـ دون التعرض لكيفية تصحيح تلك الأخطاء. ومن ثم فلقد خصص هذا الفصل لدراسة الأنواع المختلفة للأخطاء، ووسائل اكتشافها، وطرق المعالجة الدفترية لتصحيح ما يكتشف منها وذلك لكي نضمن سلامة اجراءات الدورة المحاسبية ككل بما يحقق صدق وسلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال عن فترة مالية معينة، وبيان المركز المالي للوحدة في نهاية تلك الفترة. وهنا نود الاشارة الى أن اهتمام الوحدة بأساليب المراجعة الداخلية، واستخدام الحاسبات الآلية سيعمل على تخفيض احتمالات حدوث الخطأ إلى حد كبير.

٢ ـ أنواع الأخطاء:

أن الإلمام بأنواع الأخطاء وطبيعة كل منها ومدى تأثيره أو عدم تأثيره على القوائم والتقارير المالية يؤدي الى سهولة اكتشافها من ناحية، واتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيحها من ناحية أخرى. ويمكن تبويب الأخطاء بعدة طرق نورد أهمها:

أ ـ من حيث مصدر الخطأ.
ب ـ من حيث مكان حدوث الخطأ.
حـ ـ من حيث تأثير الخطأ على توازن جانبي ميزان المراجعة.
د ـ من حيث القصد أو التعمد لاحداث الخطأ.
هـ ـ من حيث توقيت اكتشاف الخطأ.

وسوف نتناول بشيء من التفصيل كل طريقة من طرق التبويب السابقة، مع تقديم عدد من الأمثلة للايضاح عن طبيعة كل نوع على حدة. ويجب مراعاة نقطة هامة وهي وجود نوع من التداخل بين هذه التبويبات كما سنبين في حينه.

٢ ـ ١ : من حيث مصدر الخطأ :

يمكن تقسيم الأخطاء من حيث مصدر وقوعها الى النوعين التاليين :
١ ـ أخطاء السهو أو الحذف.
٢ ـ أخطاء الارتكاب.

٢ ـ ١ ـ أ : أخطأ الحذف أو السهو :

ويتمثل هذا النوع من الأخطاء في عدم إثبات عملية مالية تمت فعلاً بدفتر اليومية (أو دفاتر اليوميات) ومن ناحية أخرى إذا تم السهو عن ترحيل أحد طرفي القيد فقط فإن ذلك سوف يؤدي الى عدم توازن جانبي ميزان المراجعة، ولكن هذا

ومن ناحية أخرى اذا تم السهو عن ترحيل أحد طرفي القيد فقط فإن ذلك سوف يؤدي الى عدم توازن جانبي ميزان المراجعة، ولكن هذا الخطأ لم ندرجه تحت هذا النوع من الأخطاء وهو أخطاء الحذف أو السهو.

ويتمثل هذا النوع من الأخطاء في عدم إثبات عملية مالية تمت فعلاً بدفتر يومية (أو دفاتر يوميات) المنشأة، أو إثبات العملية بالدفاتر مع السهو عن ترحيل طرفي القيد إلى حسابات الأستاذ الخاصة بها. ومثال ذلك أن المحاسب يسهو عن إثبات عملية شراء بضاعة على الحساب أو أنه لم يثبت عملية تحصيل مبلغ نقدي

من أحد العملاء، ويتم ذلك عادة في المنشآت صغيرة الحجم والتي لا تطبق أنظمة فعالة للرقابة الداخلية مما يعرض بعض المستندات للفقدان أو الضياع.

وقد يدرج البعض تحت هذا النوع من الأخطاء، تكرار إثبات عملية مالية واحدة أكثر من مرة مما يعني ضرورة إلغاء القيود الزائدة والابقاء على عملية واحدة بالدفاتر، فمثلاً قد يتم إثبات عملية بيع بضاعة الى أحد العملاء مرتين بدفتر اليومية مما يستدعي الغاء أحد القيدين للابقاء على قيد واحد بدفتر اليومية لاثبات عملية البيع الآجل.

ومن الملاحظ أن هذا النوع من الأخطاء ـ الحذف أو السهو ـ لا يؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة لأن السهو قد شمل جانبي العملية (المدين والدائن) سواء عند التسجيل بدفتر اليومية أو الترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ. ولا شك أن تصحيح هذا النوع من الأخطاء يعتبر من أبسط اجراءات التصحيح حيث سيتم إثبات أو ترحيل ما تم السهو عنه واعتبر خطأ. أو إلغاء العملية التي تكرر إثباتها بالدفاتر.

٢ ـ ١ ـ ب: أخطاء الارتكاب:

ويتمثل مصدر هذه الأخطاء في عدم الدقة أو عدم إلمام المحاسب بالقواعد والمبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أو تعمد المحاسب لاخفاء بعض الأخطاء الأخرى الموجودة بالدفاتر، وهو ما يطلق عليه الأخطاء المتعمدة.

فقد تنشأ هذه الأخطاء نتيجة عدم الدقة في تنفيذ اجراءات الدورة المحاسبية لضعف أنظمة المراجعة الداخلية، أو نتيجة للارهاق الذي يصيب العاملين بادارة الحسابات، وتتمثل هذه الأخطاء في: الخطأ في اسم الحساب، وبصفة خاصة بالنسبة لاسماء العملاء والموردين وخاصة المتشابهة منها، فمثلاً عند بيع بضاعة على الحساب إلى العميل محمد محمود فقد تقيد العملية بدفتر اليومية على حساب العميل محمود محمد ـ وهو أحد عملاء المنشأة أيضاً ـ أو عند سداد فاتورة مياه شهر ديسمبر قد تقيد بدفتر اليومية على أنها مصروفات إضاءة وهكذا. . . الخ. وقد يتمثل الخطأ في اسم الحساب في عملية الترحيل فقط على الرغم من صحة القيد

بدفتر اليومية. وتتضمن أخطاء عدم الدقة أيضاً الأخطاء الحسابية أو الرقمية حيث يتم عكس الأرقام أو حذف الأصفار أو اضافتها بالزيادة وكذلك أيضاً الأخطاء الناشئة من العمليات الحسابية لجمع دفاتر اليوميات المساعدة وجانبي القيد المركب ونقل الأرصدة من دفتر الأستاذ الى ميزان المراجعة.

أما الأخطاء الناشئة من عدم المام المحاسب بالقواعد والمبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ـ أو ما يطلق عليها الأخطاء الفنية ـ فتعتبر من أصعب الأنواع اكتشافاً. ومن أمثلة ذلك عدم الالمام بقواعد التفرقة بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية، وبين حسابات الايرادات والالتزامات. فعند شراء آلة للمصنع مثلاً يتم إثبات تلك العملية ضمن حـ/المشتريات، وعند سداد مصاريف لتركيب تلك الآلات تعالج دفترياً على انها مصروفات ايرادية وتقيد بحساب مصروفات الاصلاح والصيانة. وتتضمن كذلك هذه الأخطاء الخلط بين الحسابات المدينة والدائنة واحلال احدهما محل الآخر سواء عند التسجيل بدفتر اليومية أو عند الترحيل الى حسابات الأستاذ أو في كلاهما.

٢ ـ ٢ : من حيث مكان حدوث الخطأ:

وفي هذه الحالة يتم تصنيف الأخطاء من حيث احتمالات حدوث الخطأ خلال خطوات الدورة المحاسبية، فإن حدوث الخطأ في أحد هذه الخطوات سوف يؤثر على طريقة ومكان التصحيح وكذلك سوف يبين مدى تأثر الخطوات التالية بهذا الخطأ. فمثلاً إذا حدث خطأ عند التسجيل بدفتر اليومية، فيعني ذلك أن الترحيل الى دفتر الأستاذ والترصيد واعداد ميزان المراجعة وأخيراً القوائم المالية الختامية سوف تتأثر بذلك الخطأ، أما إذا حدث خطأ في الترحيل فقط، فإن التسجيل بدفتر اليومية لن يتأثر بهذا الخطأ أما الخطوات التالية للترحيل سوف تتأثر بهذا الخطأ، وهكذا، ومن وجهة النظر هذه يمكن القول بأن احتمالات حدوث الخطأ يمكن حصرها فيما يلي:

٢ ـ ٢ ـ أ ـ أخطاء دفتر اليومية:

ويعنى ذلك أن الخطأ يتم عند تسجيل الدفتري بدفتر أو دفاتر اليومية،

ومعنى ذلك أن مكان حدوث الخطأ هو بداية الدورة المحاسبية بما يعني انتقال أثر هذا الخطأ الى المراحل التالية للدورة ان لم يتم اكتشافه وتصحيحه. وقد تكون هذه الأخطاء فنية ـ نتيجة جهل المحاسب بالقواعد والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ـ أو أخطاء ارتكابية.

٢ ـ ٢ ـ ب ـ أخطاء دفتر الأستاذ:

ومعنى ذلك أن الاثبات الدفتري بدفتر اليومية قد تم بصورة صحيحة، وان الخطأ يتمثل في الترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ، فقد يتم الترحيل الى الجانب العكسي للحساب السليم، أو يتم الترحيل إلى حساب مغاير للحساب الوارد بقيد اليومية، وكذلك تتضمن هذه الأخطاء الأخطاء الحسابية في ترصيد الحسابات ـ الناشئة من الجمع والطرح ـ حيث يتم استخراج الرصيد بصورة غير صحيحة. وكذلك يتضمن هذا النوع من الأخطاء أخطاء نقل المجاميع لدفاتر اليوميات المساعدة الى حسابات الاستاذ العام (مجموع دفتر يومية المبيعات مثلاً عند ترحيله في نهاية كل فترة معينة الى حسابي المبيعات واجمالي العملاء بدفتر الأستاذ العام).

٢ ـ ٢ ـ جـ ـ أخطاء القوائم المالية الختامية:

وتحدث هذه الأخطاء في المرحلة الأخيرة من الدورة المحاسبية، على افتراض سلامة جميع الخطوات السابقة على مرحلة اعداد القوائم المالية الختامية. وتتمثل هذه الأخطاء أساساً في النقاط التالية:

- أخطاء نتيجة إدراج مفردات لا يجب ادراجها في القوائم المالية، فمثلاً بعض الايرادات غير المحققة ترى المنشأة إثباتها بالحساب الختامي بغية زيادة أرباح الفترة، أو إظهار أوراق القبض المخصومة أو المحولة الى الغير ضمن مفردات الأصول بقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).
- أخطاء نتيجة عدم إدراج مفردات كان من الواجب ادراجها بالقوائم المالية، فمثلاً الايجار المستحق ولم يسدد لايضاف الى الايجار كأحد بنود المصروفات بالحساب الختامي تطبيقاً لمبدأ الاستحقاق.
- أخطاء نتيجة التبويب غير الدقيق لمفردات المركز المالي ومكونات الدخل بالقوائم

المالية الختامية. فمثلاً قد يتم الخلط بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة مما يؤثر على دلالة المركز المالي بالنسبة للأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية التي تقدمها الميزانية العمومية، وكذلك تقضي القواعد المحاسبية السليمة ضرورة التفرقة بين مصادر الايرادات من النشاط الجاري وبين الايرادات العرضية غير المتكررة، فمثلاً إذا تم إضافة خسائر حريق إلى المصروفات الجارية أو إضافة الفوائد على حساب الإيداع إلى إيرادات النشاط الجاري لمنشأة صناعية فيعتبر ذلك خطأ من وجهة النظر المحاسبية لأن المعلومات التي سوف يظهرها الحساب الختامي لن تمثل واقع الأمور وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

- الأخطاء الحسابية الناشئة من عمليات المقابلة بين ايرادات الفترة وتكلفة الحصول عليها من حيث عمليات الجمع والطرح لايجاد صافي الربح أو صافي الخسارة عن الفترة. وكذلك الأخطاء الحسابية المرتبطة بمفردات قائمة المركز المالي (طرح المخصص من حـ/الأصل المعين).

٢ ـ ٣: من حيث تأثير الخطأ على توازن جانبي ميزان المراجعة:

كما سبق وان أوضحنا عند دراسة الدورة المحاسبية، فلقد إتضح أن أحد أهداف خطوة اعداد ميزان المراجعة، هو التحقق من توازن جانبي الميزان بما يعني سلامة اجراءات تطبيق قاعدة القيد المزدوج وضمان فعالية المراجعة الحسابية التلقائية وتحقيقاً لاستمرار توازن معادلة الميزانية، ومن ثم فإن عدم توازن جانبي ميزان المراجعة يعني وجود خطأ ما في الخطوات السابقة على اعداد ميزان المراجعة أدى إلى عدم التوازن الموجود. ومن ناحية أخرى فإن توازن جانبي ميزان المراجعة لا يعني عدم وجود أية أخطاء، لأن هناك بعض الأخطاء التي لا تؤثر على توازن جانبي الميزان. وبذلك يمكن التفرقة بين نوعين من الأخطاء في هذا الصدد:

٢ ـ ٣ ـ أ: أخطاء لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة:

وهذه الأخطاء لا يمكن اكتشافها عن طريق خطوة اعداد ميزان المراجعة، ومن بينها:

ـ أخطاء الحذف والسهو، أي أخطاء السهو عن إثبات عملية مالية بالكامل ومن ثم فإن عدم إثبات طرفي القيد (المدين والدائن) لن يؤثر على توازن جانبي الميزان.

ـ أخطاء الارتكاب المرتبطة باحلال حساب محل آخر له نفس الطبيعة المدينة أو الدائنة. فمثلاً شراء أثاث نقداً ثم إثبات ذلك بجعل حـ/المشتريات مديناً وحـ/النقدية دائناً، ومعنى ذلك تم إحلال حـ/المشتريات (مدين بطبيعته) محل حـ/الأثاث (مدين بطبيعته) وبذلك لن يؤثر هذا الخطأ على توازن جانبي ميزان المراجعة.

ـ الأخطاء المعوضة، بمعنى وجود خطأ في الجانب المدين من أحد الحسابات يقابله خطأ مماثل في القيمة في الجانب الدائن من حساب آخر، وبذلك سوف يؤثر هذا الخطأ على أحد الجانبين بقيمة تعادل الخطأ في الجانب المعاكس مما لن يؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة، فمثلاً قد يحدث خطأ بالزيادة في حـ/المشتريات عند ترحيل مجموع دفتر يومية المشتريات بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وفي نفس الفترة تم خطأ بالزيادة في حـ/المبيعات عند ترحيل مجموع دفتر يومية المبيعات بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وبالتالي فإن هناك زيادة في مجموع الأرصدة المدينة يقابله خطأ في مجموع الأرصدة الدائنة وبنفس القيمة مما لا يؤثر على توازن جانبي الميزان.

٢ ـ ٣ ـ ب: أخطاء تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة:

ويتم اكتشاف هذه الأخطاء عندما لا يتوازن جانبي ميزان المراجعة، وتتمثل هذه الأخطاء فيما يلي:

ـ أخطاء ناشئة من التطبيق غير السليم لقاعدة القيد المزدوج، فمثلاً إثبات العملية بدفتر اليومية بطريقة صحيحة ولكن يتم الترحيل للحساب الممثل للطرف المدين دون الترحيل للحساب الممثل للطرف الدائن بدفتر الاستاذ. أي السهو عن ترحيل أحد طرفي القيد إلى دفتر الأستاذ. أو الترحيل الى الجانب الدائن لكلا الحسابين أو الجانب المدين لكلا الحسابين للقيد المعين بدفتر اليومية.

ـ أخطاء حسابية في أحد طرفي القيد مما يعتبر كذلك تطبيقاً غير سليماً لقاعدة القيد

المزدوج، فمثلاً شراء بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقداً، قيدت بدفتر اليومية العامة بجعل حـ/المشتريات مديناً بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وحـ/النقدية دائناً بمبلغ ٥١٠٠ جنيه ثم تم الترحيل على هذا الأساس.

- الأخطاء الناشئة من نقل أرصدة دفتر الأستاذ الى ميزان المراجعة، سواء من خلال عكس الأرقام (فمثلاً الرصيد لأحد الحسابات بدفتر الأستاذ بلغ ٥٩٨ جنيه تم نقله وكتابته في جانب الأرصدة المدينة بميزان المراجعة بمبلغ ٥٨٩ جنيه) أو من خلال نقل الرصيد في الجانب العكسي بميزان المراجعة. فمثلاً الرصيد الدائن لأحد حسابات دفتر الأستاذ يتم نقله إلى جانب الأرصدة المدينة بميران المراجعة.

٢ ـ ٤ : من حيث القصد أو التعمد لأحداث الخطأ :

نفترض باستمرار أن جميع الأخطاء السابقة تكون غير متعمدة، مما يعني حسن النية لدى العاملين بادارة الحسابات، وأن أية أخطاء ترجع الى أسباب السهو أو الإرهاق أو الجهل ببعض قواعد المحاسبة المتعارف عليها، ولكن هناك نوع آخر من الأخطاء التي ترتكب بسابق إصرار من مرتكبيه. ولـذلك يمكن التفرقة بين نوعين:

٢ ـ ٤ ـ أ: أخطاء غير متعمدة:

وهي الأخطاء التي ترتكب بدون سابق إصرار للأسباب السابق الاشارة إليها.

٢ ـ ٤ ـ ب: أخطاء متعمدة:

وهي التي ترتكب بسابق إصرار أي أن هناك نية لدى مرتكبيها لإخفاء حقيقة أو تحقيق مصالح ذاتية أو التلاعب والاختلاس من أموال المشروع. وعادة ما يكون اكتشاف هذه الأخطاء صعباً للغاية. ومما يساعد على حدوث هذا النوع ضعف أنظمة الرقابة الداخلية داخل المنشأة وعدم وجود تقسيم للعمل بين عدد كبير من العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية بأكملها. وقد يتم حدوث هذا الخطأ بدفتر اليومية، ومثال ذلك استلام نقدية من العميل ولكن أمين الخزينة

لا يسجل هذه المتحصلات بدفتر النقدية الذي يحتفظ به لديه. ومن ناحية أخرى يمكن لتلك الأخطاء أن تحدث بأي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية.

٢ ـ ٥ : من حيث توقيت اكتشاف الخطأ :

يؤثر توقيت اكتشاف الخطأ على الطريقة التي يتم بها التصحيح، وطبيعة الحسابات التي تستخدم لإتمام هذا التصحيح. وبصفة عامة يمكن التفرقة بين نوعين من الأخطاء:

٢ ـ ٥ ـ أ: أخطاء تكتشف في نفس الفترة المالية لحدوث الخطأ:

ويعني ذلك أن هذه الأخطاء تم اكتشافها أثناء الفترة المالية أي قبل اقفال الحسابات بالقوائم المالية الختامية، وبذلك يتم تصحيح تلك الأخطاء بالطرق التي سترد في الفرعية التالية في الحسابات ذاتها.

٢ ـ ٥ ـ ب: أخطاء تكتشف في الفترة المالية اللاحقة لحدوث الخطأ:

وفي هذه الحالة قد تتضمن الأخطاء بعض الحسابات التي أقفلت في القوائم المالية الختامية، مما يعني ضرورة مراعاة إلغاء أثر الأخطاء على نتيجة النشاط واستخدام حسابات بديلة للحسابات التي تم اقفالها في الحسابات والقوائم الختامية والتي كانت مجالاً لحدوث الأخطاء. فمثلاً سقط سهواً إثبات ايجار مستحق عن عام ١٩٨٦ في نهاية الفترة بمبلغ ٨٠٠ جنيه، وبطبيعة الحال سوف يسدد ذلك الإيجار في عام ١٩٨٧ ويتعين على المحاسب إجراء قيد التصحيح لتخفيض أرباح العام السابق (١٩٨٦) على الرغم من سداد ذلك الإيجار عام ١٩٨٧ ويستخدم في هذه الحالة حـ/الأرباح المحتجزة لاجراء تصحيح هذا الخطأ. ومن ناحية أخرى فإن هناك بعضاً من هذه الأخطاء والتي تتعلق بحسابات لم تقفل في نهاية الفترة المالية (حسابات الأصول والالتزامات) ومن ثم يراعى أن يتم تصحيح تلك الأخطاء باستخدام نفس الحسابات طالما ما زالت موجودة بالدفاتر في الفترة المالية اللاحقة. وسوف نستعرض بشيء من التفصيل كيفية معالجة تلك الأخطاء والقيود الدفترية اللازمة لتصحيحها.

وبعد استعراض أنواع الخطأ وطرق تبويبها، نلاحظ أن هناك تداخلاً بين هذه التبويبات بمعنى أن خطأ السهو مثلاً في الطريقة الأولى من التبويب يدرج ضمن الأخطاء التي لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة في الطريقة الثالثة من التبويب، وهكذا ولكننا حاولنا التعرف على هذه الأنواع حتى يتمكن المحاسب من التعرف على طبيعة الخطأ ومدى تأثيره مما يساعد على كيفية اكتشافه وطريقة تصحيحه.

٣ ـ طرق اكتشاف الأخطاء:

تتعدد الطرق التي تستخدمها المنشآت بهدف اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها بما يضمن تمثيل القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وكذلك لضمان توفير معلومات دقيقة عن الأنشطة المختلفة بما يساعد على تلبية احتياجات ذوي الاهتمام من تلك المعلومات. ومن هذه الطرق:

٣ ـ ١: استخدام وسائل المحاسبة المتعارف عليها:

يتضمن النظام المحاسبي المتبع العديد من وسائل اكتشاف الأخطاء ومن أهمها:

١ ـ ميزان المراجعة: فكما سبق وأن أوضحنا فإن ميزان المراجعة يستهدف من خلال توازن مجموع جانبية الى اكتشاف مجموعة من الأخطاء تؤثر على هذا التوازن.

٢ ـ استخدام الحسابات الاجمالية ومطابقتها مع مجاميع الحسابات الفرعية المكونة للحساب الاجمالي. ففي حالة استخدام دفتر أستاذ مساعد للعملاء يتم تخصيص حساب مستقل لكل عميل على حدة يرحل إليه من دفتر يومية المبيعات مقدار المبيعات الآجلة لكل عميل يوماً بيوم، وكذلك الحال بالنسبة لترحيل مردودات ومسموحات المبيعات وأوراق القبض التي يقبلها العميل والمتحصلات النقدية والخصم المرتبط بها من دفتر المقبوضات. وفي نهاية كل فترة معينة يتم ترحيل مجاميع اليوميات المساعدة المناسبة الى حـ/اجمالي العملاء بالأستاذ العام هذا بالاضافة الى ترحيل أية قيود أخرى في اليومية العامة ترتبط

بحـ/اجمالي العملاء. وفي هذه الحالـة لا بد وأن يتسـاوى رصيد حـ/اجمـالي العملاء بالأستاذ العام في تاريخ معـين مع مجـاميع أرصـدة حسابـات العملاء بدفتر أستاذ العملاء في نفس التاريخ. وفي حالة عـدم التوازن فـإن ذلك يعني وجود خطأ ما أو أكثر ويتـطلب الأمر لاكتشـافه ضرورة الـرجوع إلى عمليـات نقل المجاميع وترحيـل المبالـغ الفرديـة والتسجيل بـدفتر اليـومية عـلى أن نبدأ باستمرار من آخـر مرحلة وصلنـا إليها ثم تنتقـل إلى الخطوة السـابقة لهـا حتى يمكن اكتشاف موطن الخطأ ثم العمل على تصحيحه.

٣ ـ استخدام نظام المصادقات، والذي يعني إرسال خطاب برصيد كل عميل كما يظهر بدفاتر المنشأة ومطالبة العميل بالرد على هذا الخطاب بما يفيد الموافقة أو عدم الموافقة، وفي الحالة الثانية يتم البحث عن الأسباب التي أدت إلى عـدم مطابقة الرصيدين والتي قد تنطوي في بعض الحالات على وجـود خطأ مـا في إثبات العمليات سواء خطأ سهو أو إرتكاب.

٣ ـ ٢: استخدام وسائل المراجعة الداخلية:

يتضمن نـظام الرقـابة الـداخلية المـطبق في المشروعـات المختلفة، نـظامـاً للمراجعة الداخلية والذي يعني ضرورة اجراء مراجعة مستندية للعمليات المـالية المختلفة لضمان وجـود مستند صحيـح للعملية وتـرجمته بصـورة سليمة الى قيـد محاسبي وفقاً للقواعد والمبـادىء المحاسبيـة المتعارف عليهـا (هذا مـا يطلق عليـه التوجيه المحاسبي للمستند). وبقدر جدية وسائل المراجعـة الداخليـة، بقدر مـا تسنطيع أن تكتشفه من أخطاء.

٣ ـ ٣: استخدام وسائل المراجعة الخارجية:

يتعين على الشركات المساهمة الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي (مراقب الحسابات) بجانب وجود ادارة للمـراجعة الـداخلية، ويهـدف المراجـع الخارجي أساساً إلى إبداء رأي في مدى سلامة القوائم المالية في التعبـير عن نتيجة الأعـمال والمركز المالي وكذلـك فإن من بـين أهدافـه الثانـوية اكتشـاف الأخطاء والتـلاعب والاختلاس، على أن يقـترح ما يـراه مناسبـاً لتصحيح تلك الأوضـاع. ويستخدم

المراجع الخارجي العديد من الإجراءات لاكتشاف تلك الأخطاء وسوف يتم دراسة ذلك فيما بعد في مادة المراجعة.

٤ ـ طرق تصحيح الأخطاء:

تتعدد طرق تصحيح الأخطاء وفقاً لمكان حدوث الخطأ في الدورة المحاسبية، وبصفة عامة يمكن الربط بين طرق تصحيح الأخطاء ومكان حدوث الخطأ كما يلي:

٤ ـ ١: طرق تصحيح أخطاء دفتر اليومية:

إذا كانت الأخطاء قد حدثت بدفتر اليومية، فإن اجراءات التصحيح تتم من خلال مجموعة من القيود الدفترية بدفتر اليومية أيضاً، حيث لا يجوز الشطب أو الكشط بدفتر اليومية لأنه من الدفاتر القانونية التي يحرم القانون أي كشط أو شطب بداخلها. وهنا يمكن التمييز بين طريقتين للتصحيح:

٤ ـ ١ ـ أ: الطريقة المطولة:

وفي هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ عن طريق اجراء قيدين بدفتر اليومية كما يلي:

- القيد الأول: باجراء قيد عكسي للقيد الخطأ لالغائه، حيث يجعل الطرف المدين في القيد الخاطىء دائناً والطرف الدائن في القيد الخاطىء مديناً.
- القيد الثاني: باجراء القيد الصحيح.

ومن خلال ترحيل هذين القيدين إلى حسابات دفتر الأستاذ يتم التصحيح المرغوب. وتصلح هذه الطريقة لجميع أنواع أخطاء الارتكاب التي تقع بدفتر اليومية.

٤ ـ ١ ـ ب: الطريقة المختصرة:

وفي هذه الحالة يتم استخدام قيد واحد بدفتر اليومية للتصحيح اي لإلغاء القيد الخطأ وإثبات القيد الصحيح في آن واحد. وتصلح هذه الطريقة لبعض أنواع الأخطاء دون البعض الآخر.

ولايضاح كيفية استخدام كل من الطريقتين السابقتين نورد المثال التالي:

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في إحدى المنشآت خلال شهر يناير ١٩٨٧:

في ١/١ تم شراء أثاث نقداً من شركة الدلتا للأثاث بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه. وقيدت بدفتر اليومية بجعل حـ/المشتريات مديناً وحـ/النقدية دائناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لكل منهما.

في ١/٥ تم سداد فاتورة مصاريف تركيب آلة جديدة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بشيك، قيدت على أساس انها مصروف ايرادي بجعل حـ/مصاريف الصيانة مديناً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وحـ/نقدية بالبنك جاري دائناً بنفس القيمة.

في ١/١٠ تم سداد مبلغ ٢١٥٠ جنيه من الخزينة الى شركة النجاح سداداً للمستحق، وقد قيدت العملية على أساس أن المبلغ المسدد ١٢٥٠ جنيه فقط.

في ١/٢٥ تم بيع بضاعة نقداً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيدت بالدفاتر على أنها مشتريات نقدية.

في ١/٢٨ تم شراء بضاعة نقداً بمبلغ ١٦٥٠ جنيه قيدت بدفتر اليومية على أساس جعل حـ/المشتريات مديناً بمبلغ ١٦٥٠ وحـ/النقدية بالخزينة دائناً بمبلغ ١٥٦٠ جنيه.

في ١/٣١ تم اكتشاف أن هناك فاتورة اضاءة سددت في ١/٤ ولكنها لم تكن قد قيدت بالدفاتر حتى تاريخه بمبلغ ١٥٠ جنيه.

فإذا علمت أن جميع الأخطاء السابقة اكتشفها المراجع الداخلي بالمنشأة في ١٩٨٧/١/٣١.

والمطلوب:

١ ـ إجراء القيود الدفترية لتصحيح الأخطاء السابقة باستخدام:

أ ـ الطريقة المطولة.

ب ـ الطريقة المختصرة.

٢ ـ التعليق على استخدام كل من الطريقتين وأي من الطريقتين أفضل.

الحل:

أولاً: استخدام الطريقة المطولة:

٥٠٠٠		من حـ/نقدية بالخزينة	١/٣١
	٥٠٠٠	إلى حـ/المشتريات	
		إلغاء القيد الخطأ بتاريخ ١/١	
٥٠٠٠		من حـ/الأثاث	١/٣١
	٥٠٠٠	إلى حـ/نقدية بالخزينة	
		إثبات القيد الصحيح لشراء أثاث نقداً بتاريخ ١/١	
٢٠٠٠		من حـ/نقدية بالبنك جاري	١/٣١
	٢٠٠٠	إلى حـ/مصاريف الصيانة	
		إلغاء القيد الخطأ بتاريخ ١/١٥	
٢٠٠٠		من حـ/الآلات	١/٣١
	٢٠٠٠	إلى حـ/نقدية بالبنك جاري	
		إثبات القيد الصحيح لمصاريف تركيب آلة سددت في ١/٥ بشيك	
١٢٥٠		من حـ/نقدية بالخزينة	١/٣١
	١٢٥٠	إلى حـ/شركة النجاح	
		إلغاء القيد الخطأ لسداد المستحق لشركة النجاح في ١/١٠	
٢١٥٠		من حـ/شركة النجاح	١/٣١
	٢١٥٠	إلى حـ/نقدية بالخزينة	
		إجراء القيد الصحيح لسداد المستحق لشركة النجاح في ١/١٠	

٣٠٠٠		من حـ/ النقدية بالخزينة	١/٣١
	٣٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات	
		إلغاء القيد الخطأ لاثبات المبيعات النقدية في ١/٢٥	
٣٠٠٠		من حـ/ النقدية بالخزينة	١/٣١
	٣٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		إثبات القيد الصحيح لاثبات المبيعات النقدية بتاريخ ١/٢٥	
١٥٦٠		من حـ/ نقدية بالخزينة	١/٣١
	١٦٥٠	إلى حـ/ المشتريات	
		إلغاء القيد الخطأ لمشتريات يوم ١/٢٨	
١٦٥٠		من حـ/ المشتريات	١/٣١
	١٦٥٠	إلى حـ/ نقدية بالخزينة	
		إثبات القيد الصحيح للمشتريات النقدية في ١/٢٨	
١٥٠		من حـ/ مصاريف الاضاءة	١/٣١
	١٥٠	إلى حـ/ نقدية بالخزينة	
		إثبات مصاريف اضاءة مسددة يوم ١/٤	

ثانياً: استخدام الطريقة المختصرة:

٥٠٠٠		من حـ/ الأثاث	١/٣١
	٥٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات	
		تصحيح القيد الخاطىء بتاريخ ١/١ لشراء أثاث نقداً	
٢٠٠٠		من حـ/ الآلات	١/٣١
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف الصيانة	
		تصحيح القيد الخاطىء بتاريخ ١/٥ والخاص بمصاريف تركيب آلة	

٩٠٠		من حـ/شركة النجاح	١/٣١
	٩٠٠	إلى حـ/نقدية بالخزينة	
		تصحيح القيد الخاطىء بتاريخ ١/١٠ والخاص بسداد المستحق لشركة النجاح	
٦٠٠٠		من حـ/النقدية	١/٣١
		إلى مذكورين	
	٣٠٠٠	حـ/المشتريات	
	٣٠٠٠	حـ/المبيعات	
		تصحيح القيد الخاطىء بتاريخ ١/٢٥ والخاص ببيع بضاعة نقداً لا يمكن استخدام الطريقة المختصرة لتصحيح هذا الخطأ، وبذلك يتطلب الأمر استخدام الطريقة المطولة لاجراء التصحيح كما هو وارد في «أولاً».	
١٥٠		من حـ/مصاريف الاضاءة	١/٣١
	١٥٠	إلى حـ/نقدية بالخزينة	
		إثبات سداد فاتورة الاضاءة يوم ١/٤	

ثالثاً: التعليق على النتائج:

١ ـ أن جميع قيود التصحيح تتم بتاريخ اكتشاف الخطأ واجراء التصحيح وليس بتاريخ حدوث العملية ولذلك فقد تم اجراء جميع قيود التصحيح السابقة بتاريخ ١٩٨٧/١/٣١.

٢ ـ إن استخدام الطريقة المطولة للتصحيح يتطلب اجراء قيدان، الأول لالغاء القيد الخطأ (قيدعكسي)، والثاني لاجراء القيد الصحيح، ويراعى أنه للتعرف على قيد الالغاء فمن المستحسن كتابة القيد الخطأ للتعرف على الطرف المدين والطرف الدائن ثم استخدام تلك الأطراف بصورة عكسية للتوصل الى قيد الالغاء. وقد اتضح ملاءمة تلك الطريقة لجميع أنواع الأخطاء بدفتر اليومية سواء أكانت أخطاء سهو أو ارتكاب (فنية، حسابية...).

٣ ـ إن الطريقة المختصرة تتطلب استخدام قيد واحد للتصحيح (وليس القيد الصحيح) بحيث يؤدي هذا القيد وظيفتين، الأولى إلغاء الطرف الخاطىء والثانية إحلال الطرف الصحيح محل الطرف الملغى. ولقد اتضح أن هذه الطريقة تصلح لبعض الأخطاء دون البعض الآخر. فمثلاً الخطأ الخامس في يوم ٢٨/١/٨٧ تطلب الأمر إجراء إلغاء للقيد الخاطىء وإجراء قيد آخر لاثبات القيد الصحيح (طريقة مطولة). ومن ناحية أخرى فقد يرى البعض أنه يمكن استخدام الطريقة المختصرة في هذه الحالة واستخدام ما يطلق عليه «القيد الأبتر»، ـ وان كنا لا نفضل استخدام هذه الطريقة ـ وفي هذه الحالة فإن قيد التصحيح الأبتر سيتد الشكل التالي:

١/٣١	من حـ/....	
	إلى حـ/نقدية بالخزينة	٩٠
	تصحيح قيد خاطىء بتاريخ ١/٢٨	

٤ ـ إن تصحيخ أخطاء السهو يتم بطريقة واحدة سواء أطلق عليها طريقة مختصرة أو طريقة مطولة، لأنه في كلتا الطريقتين يجري القيد الصحيح مباشرة حيث أن العملية المالية قد تمت في تاريخ سابق ولم يتم إثباتها بعد حتى تم اكتشافها.

وبطبيعة الحال فإن الطريقة المختصرة تفضل عن الطريقة المطولة في تصحيح أخطاء دفتر اليومية لما توفره من وقت وجهد من حيث تخفيض عدد القيود الدفترية اللازمة لاجراء التصحيح، وذلك على الرغم من عدم إمكانية استخدامها في جميع حالات تصحيح أخطاء دفتر اليومية كما سبق وأن أوضحنا.

٤ ـ ٢ : طرق تصحيح أخطاء دفتر الأستاذ:

المقصود بأخطاء دفتر الأستاذ، هي الأخطاء الناشئة من عمليات ترحيل القيود الدفترية بدفتر اليومية الى الحسابات الخاصة بها بدفتر أو دفاتر الأستاذ، على افتراض سلامة وصحة القيود الدفترية بدفتر اليومية. أما الأخطاء بدفتر الأستاذ والتي تنشأ نتيجة الخطأ عند التقييد بدفتر اليومية فهي تعتبر «أخطاء دفتر يومية»

وبتصحيح تلك الأخطاء بدفتر اليومية وترحيل القيود الصحيحة الى حسابات دفتر الأستاذ يتم تصحيح كلاهما كما سبق وأن أوضحنا، وتتمثل أخطاء دفتر الأستاذ في الترحيل الخاطىء الى الجانب العكسي للحساب أو الترحيل الى حساب مغاير للحساب الوارد بقيد اليومية أو الأخطاء الحسابية عند الترصيد أو عكس الأرقام عند ترحيل المبالغ من دفتر اليومية الى حسابات الأستاذ. ويتم التصحيح في هذه الحالة بطريقتين:

٤ ـ ٢ ـ أ: طريقة الشطب بدفتر الأستاذ:

وهي الطريقة الشائعة حيث يتم شطب البيانات الخاطئة بدفتر الأستاذ وتسجيل البيانات الصحيحة في الحسابات المختلفة سواء بنقل الأرقام من جانب الى جانب آخر أو تصحيح عملية الترصيد أو. . . الخ، على أن يتم التوقيع من الشخص المسؤول بجوار التصحيح، وعادة ما يتم التصحيح بلون مغاير (اللون الأحمر غالباً) لإظهار أماكن حدوث الخطأ وكيفية تصحيحها.

٤ ـ ٢ ـ ب: التصحيح عن طريق إجراء قيود بدفتر اليومية:

قد يرى البعض ضرورة إجراء قيود بدفتر اليومية لتصحيح أخطاء دفتر الأستاذ، حيث لا يفضلون الشطب أو الكشط بالدفاتر المحاسبية على الاطلاق حتى ولو كانت دفاتر غير قانونية (دفتر الأستاذ)، وفي هذه الحالة يجري قيد دفتري بدفتر اليومية لتصحيح الخطأ وعن طريق ترحيل هذا القيد إلى دفتر الأستاذ يتم تصحيح الخطأ الوارد بأحد حسابات دفتر الأستاذ.

ونحن نفضل الطريقة الأولى لأنها توفر الكثير من الوقت والجهد. ولايضاح استخدام هذه الطرق، فلو افترضنا أن هناك مشتريات بضاعة نقداً بمبلغ ٥١٠٠ جنيه قيدت بدفتر اليومية بطريقة صحيحة، ولكن عند الترحيل تم ترحيل المبلغ الى طرفي القيد بدفتر الأستاذ على أنه ٩١٠٠ جنيه ففي هذه الحالة يمكن تصحيح ذلك عن طريق شطب مبلغ ٥١٠٠ جنيه في الجانب المدين من حـ/ المشتريات وكتابة المبلغ الصحيح ٩١٠٠ جنيه وإعادة الترصيد، وكذلك الحال في حـ/ النقدية

بالخزينـة (الجانب الـدائن) حيث يشطب المبلغ الخـاطىء ويكتب الرقم الصحيـح (٩١٠٠ جنيه) على أن يتم التوقيع بجوار ذلك التصحيح.

أما إذا تم استخدام الطريقة الثانية، فسيتم اجراء قيد بدفتر اليومية لالغاء الزيادة التي تم ترحيلها الى حسابي المشتريـات والنقديـة بالخـزينة بـدفتر الأستـاذ وقدرها ٤٠٠٠ جنيه (٩١٠٠ - ٥١٠٠) وذلك على النحو التالي:

٤٠٠٠		من حـ/النقدية بالخزينة
	٤٠٠٠	الى حـ/المشتريات
		تصحيح خطأ في الترحيل بالزيادة الى حسابي المشتريات والنقدية بالخزينة

وبترحيل هذا القيد يتم تصحيح عملية التـرحيل التي تمت خـاطئة بـزيادة قدرها ٤٠٠٠ جنيه.

٤ - ٣: طرق تصحيح أخطاء ميزان المراجعة:

المقصود بتلك الأخطاء، ما يتم اكتشافه نتيجة عدم توازن جانبي الميزان على الرغم من صحة جميـع خطوات واجـراءات الدورة المحـاسبية (التسجيـل بدفـتر اليومية والترحيل الى دفتر الأستاذ ثم ترصيد حسابات دفـتر الأستاذ) حتى اعـداد ميزان المراجعـة. ولا شك أن تصحيـح تلك الأخطاء يتم من خـلال الشطب في ميـزان المراجعـة واعادة كتـابة الأرقـام الصحيحة أو وضـع الأرصدة في الجـانب الصحيح وذلك بشـرط اكتشاف تلك الأخـطاء في وقت مناسب لأنـه يتعين عـلى المحاسب باستمرار ضرورة مراجعة ميزان المراجعة للتحقق من توازنه، واكتشاف الأخطاء التي تؤثر على عدم توازنه وتحـديد مصـادرها ثم العمـل على تصحيحهـا بالطرق السابق ذكرهـا واعادة التـوازن إلى ميزان المـراجعة قبـل البدء في اعـداد القوائم المالية الختامية.

ومن ناحية أخرى فقد يتضح ان هذه الأخطاء ترجع الى أخطاء في مراحل سابقة من الدورة المحاسبية، فيتعين على المحاسب معالجتها بالطرق السابق ذكرها

سواء أكانت من خلال قيود بدفتر اليومية أو عن طريق الشطب بدفتر الأستاذ والتي عن طريقها سيعود التوازن حتماً الى ميزان المراجعة.

ولكن قد يحدث ألا يتوازن ميزان المراجعة، ولا يتمكن المحاسب من تحديد مصادر الخطأ في وقت يتناسب وموعد اعداد القوائم والتقارير الختامية، وفي هذه الحالة يستدعي الأمر معالجة الفرق بين مجموع جانبي الميزان بصورة مؤقتة لتحقيق توازنه لأغراض اعداد القوائم المالية الختامية، وذلك حتى يتم اكتشاف مصادر تلك الأخطاء وتصحيحها في الفترة المالية التالية. ويستخدم لهذا الغرض حساب وسيط يطلق عليه «حـ/المعلق» ويكون رصيد هذا الحساب مديناً إذا كان مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين لميزان المراجعة والعكس صحيح. ويلاحظ أن هذا الحساب يفتح بدفتر الأستاذ العام دون أية قيود بدفتر اليومية. وعند اكتشاف الخطأ أو الأخطاء في الفترة المالية التالية يتم استخدام هذا الحساب كأحد أطراف قيد التصحيح، وبعد اكتشاف جميع الأخطاء التي أثرت على توازن جانبي الميزان وتصحيحها بالدفاتر بالطرق السابق ذكرها، لا بد وأن يقفل هذا الحساب، أي أن اقفال هذا الحساب يعد مؤشراً على تصحيح الأخطاء التي أدت الى عدم توازن جانبي ميزان المراجعة في الفترة المالية السابقة.

فلو افترضنا انه في ١٩٨٦/١٢/٣١ تم اعداد ميزان مراجعة لمنشأة الأصدقاء، واتضح أن مجموع جانب الأرصدة المدينة ١١٨٥٠ جنيه في حين أن مجموع جانب الأرصدة الدائنة ١١٨٢٠ جنيه، وفي هذه الحالة يتم توسيط حـ/المعلق برصيد قدره ٣٠ جنيه (رصيد دائن) طالما أن المحاسب لم يتمكن من تحديد مصادر هذا الخطأ ومعرفة طبيعته. ويظهر ميزان المراجعة على الشكل التالي:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
		...
		...
	٣٠ (متمم)	حـ/المعلق
١١٨٥٠	١١٨٥٠	

وسوف يظل هذا الحساب مفتوحاً بدفتر الأستاذ حتى يتم اكتشاف الأخطاء وتجري اجراءات التصحيح اللازمة وفقاً للطرق الساب ذكرها.

فلو افترضنا أن المحاسب قد قام باكتشاف الأخطاء التالية خلال عام ١٩٨٧ بمنشأة الأصدقاء:

١ ـ خصم مسموح به بمبلغ ١٠٠ جنيه للعميل محسن قيد بدفتر المقبوضات خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ وقد جرى القيد الاجمالي الشهري بصورة صحيحة بدفتر اليومية العامة، ولكن تم ترحيل المبلغ الى الجانب الدائن من حـ/الخصم المكتسب.

٢ ـ إيجار شهر ديسمبر ١٩٨٦ وقدره ٢٥٠ جنيه، اتضح انه لم يقيد بالدفاتر رغم قيام المنشأة بسداده في بداية شهر ديسمبر ١٩٨٦.

٣ ـ في خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦، تم سداد مبلغ ١٢٣٠ جنيه لأحد الموردين، وقد تم إثبات العملية بدفتر النقدية ـ مدفوعات، ولكنه عند الترحيل الى حسابات دفتر الاستاذ العام تم الترحيل الى حـ/الموردين على أساس مبلغ ١٣٢٠ جنيه.

٤ ـ اتضح أن مجموع دفتر يومية المبيعات الآجلة عن شهر ديسمبر ١٩٨٦ بلغ جنيه، وقد تم اجراء القيد الاجمالي الشهري بدفتر اليومية العامة على أساس ١٨٥٢٠ جنيه، وقد تم الترحيل من دفتر اليومية العامة الى حسابات دفتر الأستاذ العام بعد ذلك.

٥ ـ تم سداد فاتورة إصلاحات آلات بمبلغ ٥٨٠ جنيه خلال شهر اكتوبر ١٩٨٦ نقداً، وقد قيدت العملية بدفتر النقدية ـ مدفوعات، ولكنها لم ترحل إلى حـ/مصاريف الإصلاحات بدفتر الأستاذ العام.

٦ ـ في سبتمبر ١٩٨٦ تم سداد ثمن شراء قطعة أرض بشيك بمبلغ ٢١١٩٠ جنيه وقد قيدت العملية بدفتر النقدية ـ مدفوعات بصورة صحيحة، وعند الترحيل إلى حـ/الأراضي بدفتر الأستاذ العام رحل المبلغ على أساس ٢١٩١٠ جنيه.

المطلوب:

١ ـ بيان تأثير الأخطاء التي تم اكتشافها على توازن جانبي ميزان المراجعة.

٢ ـ اجراء القيود الدفترية اللازمة لتصحيح الأخطاء السابقة خلال عام ١٩٨٧.

٣ ـ تصوير حـ/المعلق كما يظهر بدفاتر منشأة الأصدقاء بعد تصحيح الأخطاء المكتشفة.

الحل:

١ ـ بيان أثر الأخطاء على توازن جانبي ميزان المراجعة في ١٩٨٦/١٢/٣١:

رقم الخطأ	تأثير الخطأ بالزيادة على: جانب الأرصدة المدينة	جانب الأرصدة الدائنة
١		٢٠٠ جنيه
٢	لا تأثير	لا تأثير
٣	٩٠ جنيه	
٤	لا تأثير	لا تأثير
٥		٥٨٠ جنيه
٦	٧٢٠ جنيه	
المجموع	٨١٠ جنيه	٧٨٠ جنيه

ومن هذا يتضح أن صافي تأثير الأخطاء المكتشفة على توازن جانبي ميزان المراجعة هو زيادة جانب الأرصدة المدينة بمبلغ ٣٠ جنيه، وهو ما يعادل رصيد حـ/المعلق (كرصيد دائن) لكي يتم إعادة التوازن الى ميزان المراجعة.

٢ ـ القيود الدفترية اللازمة لتصحيح الأخطاء:

٢٠٠		من حـ/الأرباح المحتجزة
	٢٠٠	إلى حـ/المعلق
		تصحيح خطأ ترحيل الخصم المسموح به الى حـ/الخصم المكتسب
٢٥٠		من حـ/الأرباح المحتجزة
	٢٥٠	إلى حـ/نقدية بالخزينة
		تصحيح خطأ السهو عن إثبات ايجار شهر ديسمبر ١٩٨٩
٩٠		من حـ/المعلق
	٩٠	إلى حـ/الموردين
		تصحيح خطأ حسابي في ترحيل المبلغ المسدد للمورد. . .
٢٧٠		من حـ/الأرباح المحتجزة
	٢٧٠	إلى حـ/العملاء
		تصحيح خطأ بالزيادة في مجموع يومية المبيعات عن شهر ديسمبر ١٩٨٦
٥٨٠		من حـ/الأرباح المحتجزة
	٥٨٠	إلى حـ/المعلق
		تصحيح أخطاء السهو في ترحيل مصاريف الاصلاح
٧٢٠		من حـ/المعلق
	٧٢٠	إلى حـ/الاراضي
		تصحيح خطأ في ترحيل ثمن شراء قطعة أرض

٣ ـ تصوير حـ/المعلق بدفتر الأستاذ :

حـ/المعلق

٩٠	إلى حـ/الموردين	٣٠	رصيد (الفرق بين جانبي الميزان)
٧٢٠	إلى حـ/الأراضي	٢٠٠	من حـ/الأرباح المحتجزة
		٥٨٠	من حـ/الأرباح المحتجزة
٨١٠		٨١٠	

ملاحظات على الحل :

١ ـ ان القيود الدفترية لتصحيح الأخطاء التي تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة، يشتمل دائماً أحد طرفيها على حـ/المعلق (وهي الأخطاء : الأول والثالث والخامس والسادس) .

٢ ـ ان حـ/المعلق بدفتر الأستاذ يقفل بعد اجراء قيود التصحيح بدفتر اليومية وترحيلها الى حـ/المعلق، ويعني ذلك عدم وجود اية أخطاء اخرى لم يتم اكتشافها وتؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة .

٣ ـ أن أخطاء السهو عن تسجيل أو ترحيل طرفي القيد لن يؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة، أما أخطاء السهو عن ترحيل أحد طرفي القيد فقط أو الترحيل الى الجانب العكسي سيؤثر بلا شك على توازن جانبي ميزان المراجعة .

٤ ـ تعالج كل الأخطاء المتعلقة بالحسابات الاسمية (مصروفات وايرادات) والتي تحدث في فترة محاسبية وتكتشف في فترة محاسبية تالية باستخدام حـ/الأرباح المحتجزة ـ سواء أكانت هذه الأخطاء تؤثر أو لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة ـ ويرجع ذلك إلى أن الحسابات الاسمية قد أقفلت في الحسابات الختامية التي أعدت في نهاية الفترة المحاسبية التي حدث فيها الخطأ مما أدى إلى التأثير على صافي الربح (أو صافي الخسارة) عن هذه الفترة، ومن ثم فإنه في الفترة المحاسبية التالية ـ والتي اكتشف فيها الخطأ ـ يتعين تصحيح الأرباح المرحلة من الفترات السابقة والتي أطلق عليها حـ/الأرباح المحتجزة (وهي تتضمن الأخطاء الأول والثاني والرابع والخامس) .

٥ ـ إن تصحيح الأخطاء التي تتعلق بحسابات الأصول والخصوم، والذي يتم في الفترة المحاسبية التالية لفترة حدوثها، يتم من خلال استخدام نفس الحسابات التي وقع بها الخطأ، حيث أن هذه الحسابات (الأصول والخصوم) ستظل موجودة بالدفاتر ولن تقفل في الحسابات الختامية في نهاية الفترة. وفي هذه الحالة يجب مراعاة مدى تأثير تلك الأخطاء على حسابات الايرادات والمصروفات. فمثلاً قد يحدث خطأ في التسجيل الدفتري لأحد الأصول الثابتة الخاضعة للإهلاك، وفي هذه الحالة لا بد من اجراء قيدين لتصحيح هذا الخطأ، الأول لتصحيح الخطأ في حـ/الأصل الثابت، والثاني لتصحيح الخطأ الناشيء من إهلاك الأصل الثابت والذي احتسب على أساس القيمة الخاطئة للأصل الثابت فمثلاً لو افترضنا إن إحدى المنشآت قامت بشراء آلة نقداً بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه في ١٩٨٦/٧/١ وقد قيدت عملية الشراء بدفتر النقدية ـ المدفوعات، بصورة صحيحة، ولكن تم الترحيل الى حـ/الآلات بدفتر الاستاذ العام على أساس مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيه وقد اكتشف هذا الخطأ في ٢٥ يناير ١٩٨٧ علماً بأن المنشأة تستهلك الآلات بمعدل ١٠٪ سنوياً قسط ثابت.
ولتصحيح هذا الخطأ، يتم مراعاة ما يلي:

أ ـ ان الترحيل الخاطىء (بالزيادة) الى أحد طرفي القيد(حـ/الآلات) سيؤثر على توازن جانبي الميزان وعند اكتشاف الخطأ في الفترة المحاسبية التالية لحدوث الخطأ، يتم اجراء القيد التالي:

١٠٠٠٠		من حـ/المعلق	٨٧/١/٢٥
	١٠٠٠٠	إلى حـ/الآلات	
		تصحيح خطأ بالزيادة في حـ/الآلات	

ب ـ عند حساب اهلاك الآلات عن عام ١٩٨٦، فلقد استخدمت التكلفة الخاطئة للأصل لحساب القسط (وهي ٣٨٠٠٠ جنيه بدلاً من ٢٨٠٠٠ جنيه) مما يعني زيادة قسط الاهلاك عن الفترة والمحمل على الحسابات الختامية، مما أدى الى ظهور الأرباح بأقل

من قيمتها (أو الخسائر بأكبر من قيمتها) في الفترة التي حدث فيها الخطأ. ونلاحظ في هذه الحالة أن هذا الخطأ لن يؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة. ولتصحيح هذا الخطأ يتم اجراء قيد دفتري في الفترة المالية التي اكتشف فيها الخطأ لتخفيض مخصص الأهلاك وزيادة الأرباح المحجوزة بمقدار الزيادة في عبء الاهلاك الفتري

$(٣٨٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢}) - (٢٨٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢})$ وذلك كالآتي:

٥٠٠		من حـ/مخصص اهلاك آلات	٨٧/١/٢٥
	٥٠٠	إلى حـ/الأرباح المحتجزة	
		تصحيح خطأ بالزيادة في قسط الاهلاك الفتري للفترة المحاسبية السابقة.	

٦ ـ ان خطأ الترحيل الى الجانب العكسي (الجانب المدين بدلاً من الدائن أو العكس) سيؤثر بالزيادة على الجانب الذي تم الترحيل اليه بضعف القيمة، وذلك كما حدث في الخطأ الأول من مثالنا المستخدم. حيث تم ترحيل الخصم المسموح به (مدين) الى الجانب الدائن من حـ/الخصم المكتسب.

٧ ـ أن تأثير الأخطاء على توازن جانبي ميزان المراجعة تم على أساس بيان التأثير بالزيادة مما يعني انه إذا كان تأثير أحد الأخطاء بالنقص على أحد جانبي الميزان فذلك يعني بالضرورة زيادة الجانب الآخر (كما حدث في الخطأ الخامس).

٨ ـ افترضنا في حل المثال السابق أن اكتشاف جميع هذه الأخطاء قد تم في الفترة المحاسبية التالية لحدوث الخطأ وبعد اعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية عن الفترة المالية التي تم فيها حدوث الخطأ. ولكن إذا افترضنا انه قد تم اكتشاف تلك الأخطاء بعد اعداد ميزان المراجعة وقبل اعداد القوائم المالية الختامية، فإن القيود الدفترية لتصحيح الأخطاء الواردة في المثال السابق سوف تختلف فقط بالنسبة للأخطاء المرتبطة بالحسابات الاسمية (المصروفات

والايرادات) حيث لن يستخدم حـ/الأرباح المحتجزة ولكن سوف يستخدم في هذه الحالة حـ/المصروف أو حـ/الإيراد المختص لأنه لم يقفل بعد في الحسابات الختامية عن الفترة التي حدث فيها الخطأ. وتأخذ قيود التصحيح في هذه الحالة الشكل التالي:

		من مذكورين
١٠٠		حـ/خصم مسموح به
١٠٠		حـ/خصم مكتسب
	٢٠٠	إلى حـ/المعلق
٢٥٠		من حـ/الايجار
	٢٥٠	إلى حـ/النقدية ـ بالخزينة
٩٠		من حـ/المعلق
	٩٠	إلى حـ/الموردين
٢٧٠		من حـ/المبيعات
	٢٧٠	إلى حـ/العملاء
٥٨٠		من حـ/مصاريف اصلاحات
	٥٨٠	إلى حـ/المعلق
٧٢٠		من حـ/المعلق
	٧٢٠	الى حـ/الأراضي

وبترحيل القيود السابقة الى حسابات دفتر الأستاذ يتم تصحيح الأخطاء قبل اعداد القوائم المالية الختامية مما لن يؤثر على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، ومن ناحية أخرى فإن حـ/المعلق سوف يقفل كذلك حيث لا توجد أخطاء أخرى تؤثر على توازن جانبي الميزان سوى ما سبق ذكره.

أسئلة وتمارين
على
الفصل الثالث عشر

أولاً: الأسئلة:

١ ـ علل لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب، مبرراً وجهة نظرك بما تراه ملائماً من أمثلة عند الحاجة:

أ ـ تؤثر أخطاء السهو أو الحذف على عدم توازن جانبي ميزان المراجعة.

ب ـ أن توازن جانبي ميزان المراجعة يعني عدم وجود أية أخطاء حتى تاريخ اعداد الميزان.

حـ ـ يمكن استخدام أسلوب الشطب لتصحيح جميع الأخطاء بدفاتر المنشأة بشرط توقيع الشخص المسؤول بما يفيد التصحيح.

د ـ أن معالجة أحد المصروفات الرأسمالية على أنه مصروف ايرادي سيؤدي الى اظهار نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة بأقل من حقيقتها.

هـ ـ ان تصحيح الأخطاء بدفتر اليومية يتم من خلال اجراء قيود دفترية بدفتر اليومية، أما بقية الأخطاء في المراحل الأخرى للدورة المحاسبية فيتم تصحيحها من خلال الشطب.

و ـ ان الطريقة المختصرة لتصحيح الأخطاء تصلح في جميع الحالات، بينما الطريقة المطولة فتصلح في بعض الحالات دون البعض الآخر.

ز ـ ان الخطأ في ترحيل المشتريات الى حـ/المبيعات لا يؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة.

ح ـ تعتبر جميع الأخطاء الفنية أخطاء ارتكاب، في حين أن جميع أخطاء الارتكاب لا تعتبر أخطاء فنية.

ط ـ إن استخدام نظام الدفاتر المساعدة (دفاتر يوميات ودفاتر أستاذ) يؤدي الى تجنب حدوث الأخطاء.

ي ـ ان ترحيل الخصم المسموح به الى حـ/مسموحات المبيعات لن يؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة.

٢ ـ فرق بين كل من الأنواع الآتية من الأخطاء مع اعطاء أمثلة عن كل نوع:

أ ـ الأخطاء الفنية واخطاء الارتكاب.
ب ـ أخطاء السهو واخطاء التكرار.
جـ ـ الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المتعمدة.

٣ ـ «على الرغم من تعدد طرق تصحيح الأخطاء، فإن نوع الخطأ وتوقيت اكتشافه يحددان الطريقة الملائمة للاستخدام».

علق على هذه العبارة، مبيناً أنواع الأخطاء والطرق المختلفة لتصحيحها والطريقة الملائمة لتصحيح كل نوع منها، مع إعطاء أمثلة إيضاحية لتدعيم وجهة نظرك.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

عند قيامك بمراجعة حسابات احدى المنشآت في نهاية السنة المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧، وجدت الأخطاء التالية:

١ ـ فاتورة مبيعات آجلة للعميل هاني بتاريخ ١٠/٢٥ قيدت بدفتر يومية المبيعات مرتين.

٢ ـ تم بيع سيارة مستعملة بتاريخ ١١/١ بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بشيك، وقد تم إثبات هذه العملية بدفتر النقدية ـ المقبوضات ضمن مبيعات البضاعة.

٣ ـ تم بيع أثاث قديم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً، وقد تم إثبات هذه العملية بدفتر النقدية ـ المقبوضات بهذه القيمة، على الرغم من أن القيمة الدفترية للأثاث في تاريخ البيع بلغت ٦٠٠٠ جنيه.

٤ ـ ورد بدفتر يومية أوراق القبض بتاريخ ١١/٨ كمبيالة مسحوبة على العميل

حسني بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وقد إتضح أن القيمة الإسمية لهذه الورقة ٨٥٠٠ جنيه.

٥ ـ اتضح أن مجموع دفتر يومية أوراق الدفع في ١١/٣٠ وقدره ١٦٥٠ جنيه قد تم إثباته بدفتر اليومية العامة ضمن القيود الاجمالية الشهرية وقد تم ترحيل هذا المجموع الى الجانب الدائن من حـ/أوراق القبض بدلاً من حـ/أوراق الدفع بدفتر الأستاذ العام في ذلك التاريخ.

٦ ـ أن مجموع دفتر يومية المبيعات الآجلة عن شهر نوفمبر ١٩٨٧ والبالغ ١٦٠٠٠ جنيه قد تم ترحيله إلى حـ/المبيعات على أساس مبلغ ١٦٠٠ جنيه فقط.

٧ ـ تم إثبات كمبيالة جديدة سحبتها المنشأة في ٨٧/١٢/٥ على العميل حسام، استحقاق ١٩٨٨/١/٥ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه بدفتر اليومية العامة بدلاً من دفتر يومية أوراق القبض، وتم الترحيل الى حسابات الأستاذ من واقع قيد اليومية العامة مباشرة.

٨ ـ بلغ مجموع خانة الخصم المكتسب بدفتر النقدية ـ المدفوعات عن شهر ديسمبر ١٩٨٧ مبلغ ١٢٥٠ جنيه تم ترحيله إلى حـ/الخصم المكتسب بدفتر الأستاذ العام على أنه مبلغ ١٥٢٠ جنيه.

٩ ـ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ سقط سهواً ترحيل الطرف الدائن للقيد الاجمالي الشهري لنقد يومية المشتريات بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه الى دفتر الأستاذ.

١٠ ـ اتضح في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ وجود أجور مستحقة لبعض العاملين لم تسدد بعد قدرها ٥٠٠ جنيه لم تثبت بالدفاتر حتى تاريخ الفحص.

المطلوب:

١ ـ اجراء تصحيح الأخطاء السابقة ـ باستخدام طريقة التصحيح المناسبة ـ بافتراض اكتشافها قبل اعداد القوائم المالية الختامية عن السنة المنتهية في ١٩٨٧/١٢/٣١.

٢ ـ بيان أثر كل من هذه الأخطاء ـ في حالة عدم تصحيحها ـ على كل من توازن

جانبي ميزان المراجعة، ونتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة.

٣ ـ تحديد رصيد حـ/المعلق على افتراض أن المراجع لم يتمكن من تحديد مصادر هذه الأخطاء ولم يتمكن من اكتشافها إلا بعد اعداد القوائم المالية الختامية، .

٤ ـ اجراء القيود اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء بفرض اكتشافها في الفترة المحاسبية التالية (خلال شهر فبراير ١٩٨٨ مثلاً).

التمرين الثاني:

عند اعداد ميزان المراجعة لمنشأة عزت للأدوات والأجهزة الطبية في ١٩٨٦/١٢/٣١ ـ تاريخ نهاية السنة المالية ـ لم يتوازن مجموع جانبي الميزان، وبمراجعة مستندات ودفاتر المنشأة عن السنة المالية المذكورة، اكتشفت الأخطاء التالية:

١ ـ في أول يناير ١٩٨٦ تم تأجير سيارات النقل العاملين بالمنشأة بايجار سنوي يبلغ ٢٠٠٠ جنيه سددت بالكامل في ذلك التاريخ، وقد قيدت العملية بدفتر النقدية ـ المدفوعات على أنها ثمن شراء سيارات لنقل العاملين.

٢ ـ في ٣١ مارس ١٩٨٦ رفض العميل مدحت سداد قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه بمبلغ ١٢٠٠ جنيه استحقاق ذلك التاريخ. وقد أثبتت العملية بدفتر اليومية العامة على أساس مبلغ ١٢٠٠ جنيه للطرف المدين ومبلغ ٢١٠٠ جنيه للطرف الدائن وتم الترحيل لدفتر الأستاذ على هذا الأساس.

٣ ـ في ٢٥ مايو ١٩٨٦ تم شراء آلات جديدة نقداً بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه، وقد أثبتت بدفتر النقدية ـ المدفوعات على أنها مشتريات نقدية (بضاعة)، وقد اتضح أن هذه الآلات أصبحت صالحة للاستعمال في ١٩٨٦/٧/١ .

٤ ـ في ٢٨ أغسطس ١٩٨٦ سقط سهواً إثبات فاتورة بيع بضاعة على الحساب إلى العميل عدلي بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

٥ - في أول اكتوبر ١٩٨٦ تم شراء أثاث ومكاتب للمنشأة على الحساب من شركة إيديال بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه وقد قيدت العملية بدفتر اليومية العامة، وتم ترحيل الطرف الدائن فقط إلى دفتر الأستاذ، ولم يتم ترحيل المبلغ الى الطرف المدين بدفتر الأستاذ.

٦ - في ٣١ اكتوبر ١٩٨٦ بلغ مجموع دفتر يومية أوراق القبض عن الشهر مبلغ ٤٩٨٠ جنيه، وقد تم اجراء القيد الاجمالي الشهري بدفتر اليومية العامة ولكن عند الترحيل الى دفتر الأستاذ تم ترحيل الطرف المدين بطريقة سليمة، في حين تم الترحيل إلى الطرف الدائن على اعتبار أن مجموع الدفتر ٤٨٩٠ جنيه.

٧ - في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٦ بلغت المتحصلات النقدية من عملاء المنشأة مبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه أودعت الخزينة، وقد أثبتت بدفتر النقدية - المقبوضات خانة المتحصل من العملاء. وقد اتضح من المراجعة أن جميع العملاء قد حصلوا على خصم نقدي بمعدل ٥٪ (تعجيل دفع) لم يقيد بدفتر النقدية - المقبوضات خانة الخصم المسموح به.

٨ - في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وجد خطأ في مجموع دفتر يومية المبيعات الآجلة عن شهر ديسمبر بالزيادة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، وقد تم إجراء القيد الإجمالي الشهري باليومية العامة على أساس هذا المجموع الخاطىء.

٩ - في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ تم سداد الفوائد المستحقة عن القرض الذي حصلت عليه المنشأة من بنك التجاريين والتي بلغت مبلغ ٥٠٠ جنيه، وقد قيدت بدفتر النقدية - المدفوعات، ولكنه عند الترحيل رحلت إلى الجانب الدائن لحساب الفوائد الدائنة (المستحقة على حسابات الايداع بالبنوك).

فإذا علمت أن:

١ - يتم اهلاك الأصول الثابتة للمنشأة بمعدل ١٠٪ سنوياً قسط ثابت.

٢ - عند جرد مخزون البضاعة آخر المدة في ١٩٨٦/١٢/٣١ أدرجت ضمن قوائم الجرد بضاعة مباعة الى أحد العملاء تكلفتها ١٠٠٠ جنيه ولكن العميل لم

يتسلمها بعد، علماً بأن المنشأة تتبع طريقة المخزون الدوري.

المطلوب:

١ ـ إجراء تصحيح الأخطاء السابقة باستخدام طريقة التصحيح المناسبة بافتراض أن اكتشافها قد تم قبل اعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ١٩٨٦/١٢/٣١.

٢ ـ بيان أثر كل من الأخطاء السابقة في حالة عدم تصحيحها على كل من توازن جانبي ميزان المراجعة، ومجمل الربح وصافي الربح عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٦/١٢/٣١.

٣ ـ تحديد رصيد حـ/المعلق بافتراض ان المراجع لم يتمكن من تحديد مصدر تلك الأخطاء حتى بداية الفترة المحاسبية التالية.

٤ ـ اجراء القيود الدفترية اللازمة لتصحيح الأخطاء السابقة بافتراض ان المراجع تمكن من اكتشاف أسبابها بعد اعداد ميزان المراجعة في ١٩٨٦/١٢/٣١ ولكن قبل الانتهاء من اعداد الحسابات والقوائم الختامية عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٦/١٢/٣١.

٥ ـ اجراء القيود الدفترية اللازمة لتصحيح الأخطاء السابقة بافتراض انها لم تكتشف إلا خلال الفترة المحاسبية التالية (في ٢٥ مارس ١٩٨٧ مثلاً) وبعد الانتهاء من اعداد الحسابات والقوائم الختامية عن الفترة المالية الحالية المنتهية في ١٩٨٦/١٢/٣١.

الباب الرابع

الجرد والتسويات الجردية

في ضوء القواعد المحاسبية المتعارف عليها

مقدمة:

تناولنا في الباب الأول من هذا المؤلف التعريف بالمحاسبة وأهدافها ووظائفها والافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها، والمعايير والأعراف التي يتم الاسترشاد بها بصدد أداء وظائف المحاسبة في سبيل تحقيق أهدافها. وقد تعرضنا لذلك في ظل العلاقات التي تربط المحاسبة بفروع المعرفة الأخرى.

ثم تناولنا في الباب الثاني شرح وتوضيح الدورة المحاسبية في المحاسبة المالية والتي تؤدي في نهايتها إلى التمكن من تحديد نتيجة عمليات الوحدة المحاسبية من أرباح أو خسائر كما ينعكس في الحسابات الختامية، وإلى التعرف على المركز المالي للوحدة كما تنعكس في قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية. وتناولنا بعد ذلك في الباب الثالث الاجراءات المحاسبية الخاصة بالمشروعات التجارية والصناعية وهيكل النظام المحاسبي في كل منها.

وتقع مهمة هذا الباب الرابع والأخير في توضيح أهم القواعد والاجراءات المؤثرة في نتائج الدورة المحاسبية كما تنعكس على الحسابات الختامية والميزانية العمومية. ويطلق على هذه القواعد والاجراءات محاسبياً «الجرد والتسويات الجردية» والتي عادة ما تتم في نهاية كل فترة محاسبية.

وتقوم خطة هذا الباب على ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول من الباب وهو الرابع عشر في ترتيب الكتاب، ويتناول الجرد والتسويات الجردية للأصول النقدية، وعلاقة ذلك بافتراضات الاستقلال

والاستمرار، وتطبيق قواعده واجراءاته في ظل قواعد الاستحقاق والمقابلة والحيطة والحذر.

الفصل الثاني من الباب وهو الخامس عشر في ترتيب الكتاب، ويتناول الجرد والتسويات الجردية للأصول غير النقدية في ظل القواعد والافتراضات بعاليه.

الفصل الأخير من الباب وهو السادس عشر في ترتيب الكتاب ويتناول الجرد والتسويات الجردية لحسابات الخصوم في ظل ما تقدم.

الفصل الرابع عشر

في حسابات الأصول النقدية

١ ـ مقدمة: التعاريف وخطة الفصل:

الأصول النقدية هي تلك التي يترتب على وجودها حق للوحدة المحاسبية في ملكية عدد من وحدات النقدية أو الحصول على عدد محدد من وحدات النقدية في تاريخ لاحق، وتتمثل أهم عناصر الأصول النقدية في الأرصدة النقدية في البنوك، سواء كانت في صورة حسابات جارية أو في صورة ودائع لأجل أو ودائع توفير. وفي أرصدة النقدية في خزائن الوحدة المحاسبية، وفي أرصدة العملاء والمدينين والايرادات المستحقة، وفي أوراق القبض، وفي القروض التي تمنحها الوحدة المحاسبية للغير سواء كانت قروضاً قصيرة الأجل أو قروضاً طويلة الأجل.

والأصول النقدية ليس لها قيمة ذاتية كامنة فيها (ما لم تكن نقدية ذهبية أو فضية)، وبالتالي فيطلق عليها الأصول الاسمية. وهي تمثل قوة شرائية متاحة أو ينتظر أن تتاح مستقبلاً للحصول على أصول أخرى ذات قيمة ذاتية كامنة فيها يطلق عليها الأصول الحقيقية. فالأراضي مثلاً من الأصول الحقيقية طويلة الأجل لأن لها قيمة في ذاتها، بينما القروض طويلة الأجل التي تمنحها الوحدة المحاسبية للغير هي أصول نقدية طويلة الأجل لا تنطوي على قيمة ذاتية كامنة فيها، وإنما تمثل حقاً للمنشأة في الحصول على عدد من وحدات النقدية يساوي قيمتها الاسمية في تاريخ لاحق. وهذه النقدية لا تنتج منافع من ذاتها ولا تنطوي على منافع ذاتية كامنة فيها، بخلاف قدرتها الشرائية في الحصول على أصول حقيقية نافعة. فالأصول النقدية إذن هي وسيلة حاضرة أو مستقبلة للحصول على سلع أو خدمات نافعة.

وتختلف الأصول النقدية عن الأصول المتداولة في أن الأصول النقدية لا

تحتوي على أصول حقيقية مثل مخزون البضائع والخامات والمنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة من ناحية، كما أن الأصول النقدية لا تقتصر على الأصول قصيرة الأجل من ناحية أخرى. أما الأصول المتداولة فهي تحتوي على أصول نقدية وأصول حقيقية، والعبرة فيها أنها تتحول إلى نقدية Cash في دورة عمليات واحدة أو فترة محاسبية أيهما أطول.

وسوف يتناول هذا الفصل الجرد والتسويات الجردية المتعلقة بالأصول النقدية بالترتيب التالي:

- حسابات النقدية بالبنوك والخزينة.
- حسابات العملاء والمدينين وأوراق القبض.
- حسابات الايرادات المستحقة.
- حسابات الاقراض قصير الأجل وطويل الأجل.

ونتناول كل مما تقدم في بند مستقل، بعد أن نتعرف على المقصود بالجرد والتسويات الجردية.

٢ ـ المقصود بالجرد والتسويات الجردية:

يقصد بجرد الأصول من وجهة النظر المحاسبية عموماً التحقق من الوجود والملكية والقيمة بما يتفق والأرصدة التي تظهرها الدفاتر. ويهدف الجرد عموماً إلى صيانة أصول الوحدة المحاسبية ووقايتها من الاختلاس أو السرقة أو الضياع المادي أو الضياع النفعي. ويقصد بالضياع المادي فقدان الأصل ذاته، أما الضياع النفعي فيقصد به فقدان منفعته ومن ثم قيمته نتيجة الاهمال أو التقادم أو كلاهما. ويتم التحقق من الوجود بالمعاينة أو العد أو القياس أو الوزن في الأصول التي يكون لها وجود مادي ملموس، أو بالاقرارات والمصادقات والمستندات بالنسبة للأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس مثل العملاء وأوراق القبض. كما يتم التحقق من الملكية عن طريق المستندات المثبتة لهذا الحق. أما التحقق من القيمة فيتم بالنسبة لجميع الأصول محاسبياً عن طريق التقييم طبقاً لطرق معينة سوف

نتناولها بقدر ملائم من التفاصيل بالنسبة لكل نوع من الأصول، وفي ظل المباديء والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ويترتب على كل عملية من عمليات الجرد، وسواء كانت خاصة بـالتحقق من المـوجود أو التحقق من الملكيـة أو التحقق من القيمة، في كثـير من الأحيـان ضرورة إجراء تسويات حتى يتطابق الرصيد الذي يجب أن يظهر بالدفاتر مع ذلك الموجود فعلاً. وتسمى هذه التسويات «تسويات جردية» لأنها تنتج عن عمليات الجرد. كما أن معظم التسويات الجردية الناتجة عن التحقق من القيمة تكون تطبيقاً لمبدأ المقابلة السليمة للايرادات بالمصروفات في ظـل وجود عمليـات مستمرة كـما سبق وتعرضنا لذلك في الباب الثاني من هذا المؤلف.

وحتى تتحقق صيانة الأصول وحمايتها من الاختلاس والسرقة والضياع فيلزم أن يتوافر ما يسمى محاسبياً بنظام محكم للضبط والرقابة الداخلية. ويتضمن هذا النظام القواعد والاجراءات الواجب اتباعها بصدد تداول الأصول داخل الوحدة المحاسبية وبينها وبين الغير. وقد تكون هذه الرقابة مستندية عن طريق المستندات المثبتة للتداول، أو إدارية عن طريق تحديد مسؤولية الأفراد فيما يتعلق بإجـراءات التداول، وتوضيح سلطات كل منهم في هذا الشأن. ويدرس نظام الضبط والرقابة الـداخلية ومـوضوعـة تفصيلاً في الـدراسات الـلاحقة لمـواد المراجعـة الداخليـة والخارجية.

ويهدف الجرد إلى التحقق من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في صيانـة الأصـول وحمايتهـا بالاضـافة إلى تحقيق عـدداً من المباديء والقـواعد المحـاسبيـة المتعـارف عليها، والتي من أهمهـا المقابلة الـسليمـة لـلايـرادات بـالمصـروفـات، والاستحقاق المحاسبي، والحيطة والحذر.

هذا ويمكن أن يتم الجرد بصفة مستمرة على مدار الفترة المحاسبية ويسمى بنظام الجرد المستمر، كما يمكن أن يتم مرة واحدة في نهاية الفترة المحاسبية ويسمى بنظام الجرد الدوري. وقد سبق لنا أن تعرفنا على كل منهما بصدد معالجة مشتريات البضائع في المشروعات التجارية في الفصل الثامن، حيث تتفق طـريقة المخـزون المستمر مع الجـرد المستمر وتتفق طـريقة المخـزون الدوري مـع الجرد الـدوري.

ويمكن للوحدة المحاسبية أن تطبق نظام الجرد المستمر على بعض الأصول، وخاصة منها ما قل عدده وارتفع ثمنه، وتطبق نظام الجـرد الدوري عـلى البعض الآخر، وخاصة منها ما كثر عدده وقل ثمنه.

٣ ـ الجرد والتسويات الجردية للنقدية بالخزينة والبنوك:

النقدية بالخزينة هي العملات الورقية والمعدنية الموجودة بالخزينـة في لحظة معينة، أما النقدية في البنوك فهي العملات الورقية والمعـدنية المـودعة في خـزائن البنوك في صورة حسابات جارية أو ودائع أو توفير. والحساب الجـاري هو نقـدية لدى البنك وتخص الوحدة المحاسبية ويحق لها التصرف فيها في أي وقت عن طريق اصدار أوامر كتابية إلى البنك على ورقة تسمى شيك، أما النقدية المودعة في البنك كوديعة فعادة لا يحق للمنشأة أو الوحدة المحاسبية التصرف فيها إلا بشروط معينة يحددها البنك وخاصة أنها ترتبط بأجل، فإذا انتهى الأجل يحق للوحدة المحاسبية التصرف فيها. وقد يتم هذا التصرف بشيكات وخـاصة إذا نقـل المبلغ المودع في دفاتر البنك من حساب الوديعة إلى الحسـاب الجاري. ويعتبـر الحساب الجـاري وديعة جارية. أي يحق للمنشأة المودعة التصـرف فيها في أي وقت دون الارتبـاط بأجل.

ويلزم أن يتوافر في نظام الضبط والرقابة الداخلية للنقدية بعض المواصفات العامة التي نذكر أهمها دون تفصيل فيما يلي:

١ ـ يجب فصل وظيفة مسؤولية حيازة النقدية وتـداولها عن وظيفـة امساك دفاتر وسجلات النقديـة، ذلك حتى يصعب تـزوير السجـلات والدفـاتر بهـدف اختلاس النقدية.

٢ ـ يجب فصل وظيفة تحصيل النقدية عن وظيفة صرف النقدية، بحيث لا يقـوم نفس الفرد بـالوظيفتـين معاً في آن واحـد، وإلا زاد احتمال الخـطأ وضياع النقدية ولو بحسن نية.

٣ ـ يجب إيداع جميع المتحصلات النقدية يومياً بالبنـك كما هي، كـما يجب عدم صرف نقـدية إلا عن طـريق شيكات، ويستثنى من ذلـك صندوق السلفـة

المستديمة الذي منه يتم الصرف نقداً كما سوف يرد فيها بعد.

٤ ـ يجب الفصل بين سلطة من له حق توقيع الشيكات ومن يقوم بوظيفة امساك دفاتر وسجلات الشيكات الصادرة.

٥ ـ يجب استخدام وسائل التسجيل الآلي للمتحصلات النقدية إذا كانت هذه العمليات متعددة ومستمرة يومياً عن طريق استخدام آلات تسجيل النقدية Cash Registers، وعلى أن تتم مطابقة مجموع سجل المتحصلات على شريط الآلة مع الموجود من النقدية فعلاً بمعرفة فرد من إدارة الحسابات بخلاف المسؤول عن سجلات النقدية.

٦ ـ يجب أن تكون سلطات اعتمادات الصرف النقدي أو الشيكات مركزة على عدد محدود من الأفراد كما يفضل مشاركة شخصين في اعتماد الصرف كلما كبر حجم المشروع أو الوحدة المحاسبية.

٧ ـ يجب الفصل بين سلطة اعتماد الصرف وسلطة توقيع الشيكات.

٨ ـ يجب التحقق من صحة مستندات الصرف قبل اعتماد الصرف، كما يجب التأشير على المستندات بالصرف بمجرد توقيع الشيك حتى لا تتكرر عملية الصرف لنفس المستندات.

٩ ـ يجب أن تكون الشيكات مسلسلة الأرقام ويجب التأشير على الشيكات التالفة بتأشيرة «ملغاة» وإبقائها في مسلسلها في دفتر الشيكات.

١٠ ـ يجب أن يتم تسجيل النقدية الواردة في سجل المتحصلات لدى الصراف فور استلامها إذا لم تستخدم آلات تسجيل النقدية كما يجب أن يتم تسجيلها في دفتر المتحصلات في إدارة الحسابات يوماً بيوم وبالتفصيل، كما يجب تسجيل الشيكات الصادرة في سجل الشيكات الصادرة فور توقيعها كما يجب تسجيلها في دفتر المدفوعات بإدارة الحسابات يوماً بيوم وبالتفصيل.

١١ ـ يجب مطابقة رصيد النقدية في البنك مع الرصيد الظاهر في دفاتر الوحدة المحاسبية بمجرد ورود كشف الحساب من البنك وإعداد مذكرة التسوية

اللازمة. ويفضل أن يتم الاتفاق مع البنك على إعداد كشف حساب على فترات دورية متقاربة عادة ما تكون شهرية.

٣ - ١ : جرد وتسوية النقدية بالخزينة:

يتم جرد النقدية بالخزينة عن طريق التفنيط إلى فئات متجانسة من العملات الورقية والمعدنية ثم عد كل فئة عداً سليماً ثم تحديد إجمالي عدد وحدات النقدية من كل الفئات بصفة مجتمعة. وحتى تتحقق فعالية هذا الاجراء فإنه بالنسبة للنقـدية يجب أن يتم على فترات متقاربة جداً ويفضل في كثير من الأحيان أن تكون يومية وإذا لم يتم الجرد يومياً فيلزم أن يكون الجرد مفاجئاً بحيث لا يخطر به من يقع في اختصاصه حيازة النقدية وتداولها. ويتم الجرد بمعرفة لجنة تمثل فيها إدارة الحسابات ولا يمثل فيها من يمسك دفاتر وسجلات النقدية أو من يقـع في اختصاصـه حيازة النقدية وتداولها، كما يجب تغيير تشكيل اللجنة على فترات متقاربة وغير منتظمة.

وعندما يتم جرد وعد النقدية بالخزينة وتحديد عدد وحدات الموجود منها يتم مطابقة هذا الرصيد بالرصيد الظاهر في الدفاتر المحاسبية لحساب الخـزينة، فـإذا وجد فرق بين رصيد النقدية الفعـلي الموجـود بحيازة أمـين الخزينـة عن الرصيـد الدفتري وكان الأخير صحيحاً فيلزم تسويـة الفرق ليتـطابق الرصيـد الفعلي مـع الرصيد الدفتري.

وبالرغم من العناية الفائقة في تداول النقدية فإنه عادة ما تحدث أخطاء من جانب أمين الخزينة تؤدي إلى وجـود اختلافـات في الرصيـد الفعلي عن الـرصيد الدفتري. فقد يخطيء أمين الخزينة في عد النقدية المستلمة من العملاء مثلاً، أو يخطيء في حساب الباقي أو عد الباقي وما إلى ذلك، أضف إلى ذلك أن كسـور العملات الصغيرة عادة ما يتغاضى عنها العملاء أو أمين الخزينة أو كلاهما لعـدم إبطاء سير العمل أو لسبب آخر. وعادة ما تحدد كل منشأة حدوداً معينة لما يمكن أن يترتب على هذه الظروف من عجز أو زيادة في الرصيد الفعلي للنقدية عن الرصيد الدفتري. ويراعى عند تحديد هذه الحدود أن يتسـاوى مقدار العجـز مع مقـدار الزيادة على مدى الفترة المحاسبية. وإذا وقع العجز والزيادة في هذه الحدود فعادة

لا يقع على أمين الخزينة أية مسؤولية، ويلزم تسوية العجز أو الزيادة ليتطابق الرصيد الفعلي مع الرصيد الدفتري. ويتم ذلك بتخصيص حساب للعجز والزيادة في رصيد النقدية يفتح لهذا الغرض.

فإذا فرض مثلاً أنه قد تم جرد الخزينة في يوم ١٩٨٥/٥/١٣ ووجد هناك عجز في الرصيد الفعلي عن الدفتري يبلغ ـ,٣ جنيه فإن قيد التسوية إذا كان العجز في حدود المسموح به يكون كالآتي:

٣		من حـ/العجز والزيادة في النقدية	١٩٨٥/٥/١٣
	٣	إلى حـ/النقدية بالخزينة	

أما إذا كان العجز يزيد عن حدود المسموح، فإنه عادة يجعل أمين الخزينة مديناً بالزيادة حتى تتحدد المسؤولية عن العجز بصفة قاطعة، وتتحدد إجراءات تسوية الموضوع. فإذا وجد أن العجز في يوم ١٩٨٥/٦/٢٧ قد بلغ ٣٧ جنيهاً بينما الحد المسموح به لذلك اليوم هو ٤,٥ جنيه فيكون قيد تسوية العجز كالآتي:

		من مذكورين:	
٤,٥		حـ/العجز والزيادة في النقدية	١٩٨٥/٦/٢٧
٣٢,٥		حـ/المدينين (حساب شخصي باسم أمين الخزينة)	
	٣٧	إلى حـ/النقدية بالخزينة	

وعادة ما يتحدد العجز المسموح به كنسبة مئوية من جملة متحصلات اليوم أو الفترة، كأن يتحدد بمقدار $\frac{1}{4}$ ٪ أو $\frac{1}{2}$ ٪ مثلاً على حسب طبيعة العمليات التي ينتج عنها تحصيل نقدية والخبرة السابقة في هذا الشأن.

كما يرتبط عادة قيد العجز والزيادة بإثبات نتيجة عمليات التحصيل أو السداد اليومية في خزينة الوارد أو في خزينة الصادر (والتي عادة ما تخصص لأغراض محددة).

فإذا بلغت جملة المبيعات النقدية للعملاء في يوم ٨٥/٧/٢٣ مبلغ ٩٧٠ جنيهاً مثلاً وبلغت جملة المتحصلات النقدية من عملاء عن مبيعات آجلة سابقة ٦٣٠ جنيهاً، ووجد أن النقدية الموجودة بالخزينة في نهاية اليوم تبلغ ١٥٩٦ جنيهاً، ولم تكن المنشأة تمسك دفتراً مساعداً للمقبوضات، فإن القيد في نهاية اليوم والذي

يتضمن اثبات العجز إذا كان في حدود السماح يكون كالآتي:

		من مذكورين:	
١٥٩٦		حـ/النقدية بالخزينة	١٩٨٥/٧/٢٣
٤		حـ/العجز والزيادة في النقدية	
		إلى مذكورين:	
	٦٣٠	حـ/العملاء	
	٩٧٠	حـ/المبيعات	

أما إذا كانت المنشأة تمسك دفتراً مساعداً للمقبوضات، فإن كلاً من جانبي الدفتر لا بد وأن يشتمل على خانة إضافية، الأولى في الجانب المدين لاثبات العجز، والثانية في الجانب الدائن لاثبات الزيادة، ويتم اثبات العجز أو الزيادة في اليومية العامة مع الملخص الدوري أو الشهري لمجاميع اليومية كما أشرنا في الباب السابق.

وتتم تسوية الزيادة في الرصيد الفعلي للنقدية عن الدفتري بقيود عكسية لما سبق، وذلك علماً بأن الزيادة كلها تسوى في حساب العجز والزيادة بغض النظر عن حد السماح، ثم يتم تقصي أسباب تعدي الزيادة لهذا الحد، ويسوى الوضع طبقاً لنتيجة هذا التقصي.

فإذا وجد أن رصيد الخزينة في نهاية يوم ٨٥/٩/٢٤ مثلاً قد بلغ ٣٤٦٧ جنيهاً في الوقت الذي بلغت المبيعات النقدية لليوم ٢٣٠٠ جنيه والمتحصلات من العملاء قد بلغت ١١٦٠ جنيهاً، ولا توجد متحصلات أخرى، فإن القيد يكون كالآتي:

٣٤٦٧		من حـ/النقدية بالخزينة	١٩٨٥/٩/٢٤
		إلى مذكورين:	
	١١٦٠	حـ/العملاء	
	٢٣٠٠	حـ/المبيعات	
	٧	حـ/العجز والزيادة في النقدية	

وذلك بصرف النظر عن حد السماح الذي قد يكون مثلاً $\frac{1}{10}$ ٪ أي مبلغ ٣,٤٦٧ جنيه.

ويراعى أن حساب العجز والزيادة يسوى فيه كل من العجز والزيادة معاً، بما يؤدي إلى إجراء المقاصة بين مجموع العجز ومجموع الزيادة خلال الفترة المحاسبية. وإذا ظل بهذا الحساب رصيد إلى نهاية الفترة المحاسبية فإنه يقفل في الحسابات الختامية ضمن المصروفات المتنوعة إذا كان مديناً، وضمن الايرادات المتنوعة إذا كان دائناً.

هذا وما يطبق على خزينة الوارد يطبق على خزينة الصادر (المنصرف) ـ إذا وجد ـ بخلاف خزينة السلفة المستديمة كما سيرد في التفريعة التالية غير أن حـ/النقدية بالخزينة يكون دائناً بقيمة المدفوعات والعجز، كما يكون دائناً بقيمة المدفوعات ناقصاً الزيادة.

٣ ـ ٢ : خزينة (أو صندوق) المصروفات النثرية :

سبق أن أوضحنا ضرورة تركيز عمليات صرف النقدية عن طريق الشيكات تخفيضاً لاحتمالات الاختلاس والتزوير، وذلك فيما عدا المصروفات النثرية الصغيرة، التي تستثنى من هذه القاعدة، نظراً لتكرارها اليومي وصغر قيمتها النسبية، ومن أمثلة هذه المصروفات شراء طوابع البريد والدمغة، مصاريف ارسال البرقيات، مصاريف اصلاح إحدى الآلات الكاتبة، شراء كميات صغيرة وعاجلة من الأدوات الكتابية والمطبوعات وما إلى ذلك. ولا شك أن تحرير شيكات بمثل هذه المبالغ الصغيرة عادة ما يكون غير عملي، وغير مقبول من وجهة نظر المستحق للنقدية، كما أنه مكلف للمنشأة أو الوحدة المحاسبية. ولذلك تلجأ المشروعات إلى إنشاء خزينة للمصروفات النثرية يودع فيها مبلغاً محدداً يكفي لتغطية هذه المصروفات لفترة معينة ويكون مسؤولاً عنها أمين لها، ويقوم الأمين بالصرف على هذه البنود النثرية بواقع مستندات سليمة ومعتمدة خلال الفترة المعينة، ثم يقدم هذه المستندات في نهاية الفترة أو عندما يقارب المبلغ على النفاد ليستعيض ما تم صرفه.

فإذا فرضنا مثلاً أن منشأة سعيد الغلبان قد اختارت عبد الواحد الكحيان ليكون أميناً لصندوق السلفة المستديمة ويبدأ بمبلغ ١٠٠ جنيه اعتباراً من أول يناير

١٩٨٥ فإنه يتحرر شيك باسم عبد الواحد الكحيان بهذا المبلغ ليحصل على قيمته من البنك. ويقوم الكحيان بالصرف من المبلغ خلال شهر يناير على العناصر المحدد صرفها من السلفة بواقع المستندات المؤيدة للصرف، ولنفرض أن الكحيان قد حصل قيمة الشيك من البنك وأودع المبلغ في خزينته الصغيرة وقام خلال شهر يناير بصرف التالي:

	مليم	جنيه	التاريخ
طوابع بريد ودمغة	٣٧٥	١١	١٩٨٥/١/٣
دبابيس أبرة وكلبس	٢١٥	٥	١٩٨٥/١/٩
أجرة تلغراف للخارج	١٦٥	١١	١٩٨٥/١/١٣
صندوق قمامة بلاستيك	١٢٠	٤	١٩٨٥/١/١٧
٣ علبة كربون	٣٣٥	٦	١٩٨٥/١/٢٢
٢ دواية حبر لمكتب المدير	٢٠٠	١	١٩٨٥/١/٢٧
مصاريف انتقال	٢٥٠	٤	١٩٨٥/١/٢٨
أدوات كتابية ومطبوعات	٢٠٠	٢٧	١٩٨٥/١/٣٠
الجملة: من واقع المستندات المرفقة	٨٦٠	٧٠	

وطبقاً لذلك يكون المبلغ المتبقي لدى الكحيان ١٤٠ , ٢٩ جنيه فإذا فرضنا أيضاً أنه وجد بجرد المبلغ عجزاً قدره ١٦٠ مليماً، فإن الكحيان يستعيض السلفة بشيك على البنك بالمبلغ المنصرف زائداً العجز المسموح به حتى يصبح لديه من جديد مبلغ ١٠٠ جنيه.

وتكون القيود اللازمة لاثبات هذه العمليات في دفتر اليومية كالآتي: عند تحرير الشيك للكحيان وإنشاء السلفة:

١٠٠		من حـ/النقدية بخزينة النثرية ـ طرف الكحيان	١٩٨٥/١/١
	١٠٠	إلى حـ/النقدية بالبنك جاري	

عند تقديم مستندات الصرف وجرد الرصيد وتحديد العجز وتحرير شيك الاستعاضة:

		من مذكورين:	
٧٠,٨٦٠		حـ/المصروفات العمومية، مصاريف متنوعة	١٩٨٥/١/٣٠
,١٦٠		حـ/العجز والزيادة في النقدية	
	٧١,٠٢٠	إلى حـ/النقدية بالبنك ـ جاري	
		استعاضة سلفة الكحيان بشيك رقم . . .	

ويظهر القيدين السابقين في يومية المدفوعات في حالة وجودها. كما يقوم أمين خزينة المصروفات النثرية بإمساك سجل خاص لاثبات المنصرف من عهدته والذي من واقعه والمستندات المؤيدة يتم إعداد كشف المنصرف للاستعاضة على فترات دورية أو عندما توشك السلفة على الانتهاء.

٣ ـ ٣: تسوية حساب النقدية بالبنك:

عادة ما تقوم كل منشأة بفتح حساب أو حسابات جارية لها في أحد البنوك أو عدد من البنوك لتودع فيها النقدية التي تتحصل لديها من مصادر التحصيل النقدي المختلفة ولتودع فيها ما تحصل عليه من شيكات سداداً للحسابات عن طريق الشيكات من عملائها أو من الغير مقابل الوفاء بالتزاماتهم قبل المنشأة. وتقوم المنشأة بالصرف من هذا الحساب أو الحسابات عن طريق الشيكات. ولا شك في أن الالتجاء إلى البنوك بصدد ما تقدم فيه حماية للمنشأة من ضياع أو سرقة أو اختلاس النقدية السائلة لديها كما أنه من أهم مقومات الرقابة الداخلية الفعالة على النقدية كما سبق أن ذكرنا.

وعندما تقوم المنشأة بإيداع النقدية أو الشيكات في حسابها الجاري في البنك، فإنها تحرر بما تقوم بإيداعه قسيمة إيداع توضح تفاصيل النقدية والشيكات المودعة من أصل وصورة، يحتفظ البنك بالأصل ويؤشر على الصورة بما يفيد استلام المرفقات من نقدية وشيكات لايداعها في الحساب الجاري للمنشأة لديه. وتعتبر هذه الصورة مستند القيد الذي يجعل به حساب النقدية بالبنك مديناً وحساب النقدية بالخزينة دائناً بالمبالغ النقدية وحساب العملاء أو حساب أوراق القبض أو حساب المدينين أو غير ذلك دائناً بقيمة الشيكات الواردة من كل والمودعة في البنك للتحصيل.

ويتم الصرف من الحساب الجاري بناء على شيكات محررة بإسم المستحق أو المستفيد الذي يتوجه للبنك لصرفها أو يقوم بإيداعها في حسابه الجاري في بنكه لتحصيلها من البنك المسحوب عليه لصالحه. ويتقاضى البنك مقابل هذه الخدمات مصاريف وعمولات، كما يتقاضى أثمان دفاتر الشيكات التي تطلبها المنشأة بما عليها من دمغات كما يتقاضى تكاليف إعداد وإرسال كشف بحساب المنشأة لديه على فترات شهرية، والذي يقوم البنك بإرساله للمنشأة لكي تراجعه وتتأكد من سلامته ومطابقة رصيد البنك في دفاترها مع رصيدها لدى البنك كما يظهر في كشف الحساب. وعندما تقوم المنشأة بتحرير شيك لحساب مستفيد معين، فإنها تجعل حساب المستفيد، أو حساب السلعة أو الخدمة التي تم تحرير الشيك وفاء بقيمتها، مديناً مقابل جعل حساب النقدية بالبنك ـ جاري دائناً، وعندما يقوم البنك بخصم أية مصروفات مستحقة له من الحساب الجاري للمنشأة لديه، فإنه عادة يخطر المنشأة بذلك بإشعار خصم عن طريق البريد وعندما يرد للمنشأة هذا الاشعار تقوم بجعل حساب مصاريف البنك مديناً وحساب النقدية بالبنك جاري دائناً.

وعندما يرد للمنشأة كشف حساب البنك عن الشهر فهو عادة يظهر رصيداً لحساب المنشأة الجاري لديه يختلف عن رصيد الحساب الظاهر في دفاتر المنشأة. ويرجع ذلك لاختلاف توقيت اثبات الشيكات التي تسحبها المنشأة على حسابها الجاري لدى البنك عن تاريخ اثبات البنك لها عند تقديمها للصرف، ولاختلاف توقيت اثبات مصاريف البنك في دفاتر البنك عن تاريخ اثباتها في دفاتر المنشأة لورودها بالبريد، وتتحقق صحة كل من الرصيدين بالرغم من اختلافهما عن طريق اعداد مذكرة التسوية التي تؤدي إلى تطابق الرصيدين إجرائياً، وتنطوي مذكرة التسوية على استكمال اثبات العمليات التي قام أحد الطرفين باثباتها ولم يتم اثباتها لدى الطرف الآخر، وذلك على ورقة خارج المجموعة الدفترية. وتعد هذه الورقة وسيلة هامة لمتابعة اثبات هذه العمليات في كل من دفاتر المنشأة وفي دفاتر البنك. ويظهر كشف حساب البنك رصيد أول المدة كما ظهر كرصيد لآخر المدة في الكشف السابق، ثم الايداعات التي قامت بها المنشأة وتواريخها، والشيكات التي

قدمت للصرف وتم صرفها وأرقامها وتواريخ صرفها (وليس تاريخ تحريرها)، ومصروفات البنك التي خصمت من الحساب، وعادة ما يرفق بالكشف (في البلاد المتقدمة) الشيكات المنصرفة بعد إلغائها بمعرفة البنك، بالاضافة إلى صورة من اشعارات الخصم والاضافة التي أثرت في رصيد الحساب لدى البنك.

ويقتضي إعداد مذكرة التسوية مطابقة كشف حساب البنك مع حساب البنك في دفاتر المنشأة وتحديد العناصر الظاهرة في أحدهما وغير الظاهرة في الآخر، وعن طريق المعالجة الحسابية الشكلية لهذه العناصر يمكن التوصل لأحد الرصيدين من الرصيد الآخر. ولنفرض مثلاً أن رصيد الحساب الجاري بالبنك في دفاتر منشأة السعادة في ١٩٨٥/١/٣١ قد بلغ ٧٩٦٠ جنيهاً، بينما ظهر الرصيد في كشف حساب البنك في نفس التاريخ بمبلغ ٨٤٢٢ جنيهاً. وعند فحص حساب البنك في دفاتر المنشأة والمقارنة بكشف الحساب وجدت الاختلافات التالية:

	ظاهرة في دفاتر المنشأة وغير ظاهرة بالكشف		ظاهرة بالكشف وغير ظاهرة بالحساب	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١ ـ شيكات مرسلة للبنك للتحصيل عن طريق البريد	—	١٣٦٠		
٢ ـ مصاريف كشف الحساب عن الشهر			٥٠٠	١
٣ ـ كمبيالة محصلة لحساب المنشأة			-	٨٠٠
٤ ـ شيك رقم ٤٥٣٢ لأمر المورد حسنين بتاريخ ١/٢٥	٥٠٠	٧٢٠		
٥ ـ قيمة دفتر شيكات			-	٣
٦ ـ فوائد على سندات محصلة لحساب المنشأة			-	٣٠٦
٧ ـ رصيد أول يناير	-	٦٣٩٠	-	٧٤٤٠

وبتفحص مذكرة التسوية لشهر ديسمبر وجد الآتي:

ـ شيكات أرقام ٤٥١١ ، ٤٥١٧ لحساب الموردين لم تظهر في كشف الحساب بمبلغ	١٠٥٠,-
ـ مصاريف كشف الحساب	١,٥٠٠
ـ كمبيالة محصلة لحساب المنشأة ولم تثبت في حساب البنك بالدفاتر	٣٥٠,-

وقد ورد الشيكان ٤٥١١ ، ٤٥١٧ في كشف الحساب عن شهر يناير.

وتبدأ عمليات التسوية وإعداد المذكرة بالتحقق من تطابق الرصيد في مذكرة التسوية في نهاية الفترة السابقة، ففي المثال بعاليه نبدأ بالتحقق من:

ـ ورود الشيكات أرقام ٤٥١١ ، ٤٥١٧ ، بجملة قيمتها ١٠٥٠ جنيه في كشف الحساب عن يناير لأن عدم ورودها في كشف ديسمبر أدى إلى زيادة الرصيد في الكشف عن الدفاتر بهذا المبلغ.

ـ التحقق من أن مصاريف كشف حساب ديسمبر والتي خصمت من حساب المنشأة في البنك بواقع الكشف ولم تثبت في حساب البنك في الدفاتر قد تم اثباتها بجعل حساب مصاريف البنك مديناً وحساب النقدية بالبنك جاري دائناً. وذلك لأن عدم اثبات ذلك في الدفاتر يؤدي إلى زيادة رصيد البنك في الدفاتر عن الرصيد الوارد في الكشف عن ديسمبر.

ـ التحقق من اثبات تحصيل الكمبيالة في حساب البنك في الدفاتر لأن عدم اثباتها يجعل الرصيد في كشف الحساب يزيد بالقيمة وهي ٣٥٠ جنيه. ويتم الاثبات بجعل حساب النقدية بالبنك مديناً وحساب أوراق القبض برسم التحصيل دائناً ويؤدي عدم اثبات أي من هذه العمليات في دفاتر المنشأة أو عدم ورودها بالكشف إلى استمرار اختلاف رصيد أول الفترة بقيمة ما لم يتم اثباته أو ما لم يرد بالكشف أو كلاهما.

ويلاحظ أن الفرق بين الرصيدين في أول يناير هو مبلغ ١٠٥٠ جنيه والذي يمثل قيمة الشيكين الواردين في كشف البنك عن يناير. وهذا يعني أن مصاريف

كشف الحساب وتحصيل الكمبيالة قد تم اثباتها في دفاتر المنشأة في نهاية ديسمبر.

وتتخذ مذكرة التسوية عن شهر يناير الشكل الموضح فيما يلي:

	مليم	جنيه	مليم	جنيه
الرصيد في ٨٥/١/٣١ كما هو وارد في كشف حساب البنك			-	٨٤٢٢
يضاف مدفوعات واردة بالكشف وغير مثبتة في الدفاتر:				
مصاريف كشف الحساب	٥٠٠	١		
قيمة دفتر شيكات	-	٣		
يضاف شيكات مرسلة للتحصيل ولم ترد بالكشف	٠٠٠	١٣٦٠		
جملة الاضافات			٥٠٠	١٣٦٤
رصيد الكشف المعدل بالاضافات			٥٠٠	٩٧٨٦
يخصم متحصلات واردة بالكشف وغير مثبتة في الدفاتر:				
كمبيالة محصلة لحساب المنشأة	-	٨٠٠		
فوائد سندات حكومية	-	٣٠٦		
يخصم شيكات صادرة ولم تصرف بعد:				
شيك رقم ٤٥٣٢ لأمر المورد حسنين	٥٠٠	٧٢٠		
جملة الخصومات			٥٠٠	١٨٢٦
الرصيد كما هو ظاهر بالدفاتر			-	٧٩٦٠

ويراعى أنه بالإمكان البداية برصيد الحساب كما هو وارد بالدفاتر للوصول إلى الرصيد كما هو وارد بالكشف. وكل ما في الأمر أن تصبح الاضافات بعاليه خصومات في هذه الحالة كما تصبح الخصومات اضافات.

(عليك أن تعيد هذه المذكرة مبتدئاً بالرصيد الدفتري). وبعد اتمام مذكرة التسوية والتحقق من تطابق الرصيدين يصبح من الواجب اثبات ما يلزم من تسويات في دفاتر المنشأة تمشياً مع ما هو وارد في كشف حساب البنك مادام صحيحاً. ذلك بالضرورة حتى تظهر دفاتر المنشأة أصولها بالقيمة الواجبة محاسبياً، كما تتحمل كل فترة بمصروفاتها. وتستفيد بإيراداتها تحقيقاً لمبدأ المقابلة السليمة بين الايرادات والمصروفات.

ويتحقق ذلك عن شهر يناير بالنسبة للايرادات والمصروفات، وفي نهايته بالنسبة للأصول (والخصوم إن وجدت في المذكرة) بإثبات القيود الآتية، وترحيلها لحسابات الأستاذ قبل الاقفال في الحسابات الختامية واعداد الميزانية (بفرض اعدادها في ٣١/١/١٩٨٥).

مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٥٠٠	٤			من حـ/ مصاريف البنك
		٥٠٠	٤	إلى/ النقدية بالبنك جاري
				مصاريف الكشف وقيمة دفتر شيكات
-	١١٠٦			من حـ/ النقدية بالبنك جاري
				إلى مذكورين:
		-	٨٠٠	حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
		-	٣٠٦	حـ/ الفوائد الدائنة على سندات الحكومة

ويظهر رصيد النقدية بالبنك في الميزانية العمومية في ٣١/١/١٩٨٥ بمبلغ ٩٠٦١,٥، وهو الرصيد الذي يصل إليه حساب النقدية بالبنك جاري بالدفاتر بعد ترحيل القيدين السابقين. ويقفل حساب مصاريف البنك وحساب الفوائد الدائنة في الحسابات الختامية (حساب الأرباح والخسائر).

٤ ـ جرد وتسوية حسابات العملاء والمدينين وأوراق القبض:

تمثل أرصدة حسابات العملاء المبالغ المستحقة للوحدة المحاسبية قبل الغير نتيجة سياسة بيع منتجاتها أو بضائعها لهؤلاء بالأجل. وتمثل أرصدة المدينين المبالغ المستحقة قبل الغير نتيجة معاملاتهم مع الوحدة المحاسبية في أصول بخلاف المنتجات والبضائع. أما أرصدة أوراق القبض فتمثل مستحقات الوحدة المحاسبية قبل الغير والمثبتة بأوراق تجارية.

وينطوي جرد هذه الأصول النقدية كما سبق أن ذكرنا على التحقق من الوجود والملكية والقيمة بما يتفق والأرصدة الظاهرة في الدفاتر. وعادة ما يتم التحقق من وجود وملكية أرصدة العملاء والمدينين عن طريق المصادقات. والمصادقة هي خطاب ترسله الوحدة المحاسبية أو مراجع حساباتها إلى العميل أو المدين يفيد بمبلغ الرصيد المدين للعميل أو المدين في دفاتر الوحدة في تاريخ معين، ويطلب مراجعة العميل أو المدين لهذا الرصيد على دفاتره، وافادة الوحدة المحاسبية أو المراجع بأية اختلافات إن وجدت. وإذا لم توجد أية اختلافات فيطلب مصادقة العميل أو المدين على الخطاب وإعادته بالتالي في مظروف معنون ومدفوع البريد عادة ما يكون مرفقاً بالخطاب. وتعني إعادة هذا الخطاب المصادق عليه من العميل أو المدين إقرار الأخير بصحة مبلغ مديونيته للوحدة المحاسبية في التاريخ الموضح في الخطاب. أما في حالة وجود اختلافات فإنه يلزم القيام بتسوية هذه الاختلافات بعد التحقق من مبرراتها وأسبابها بمعرفة الوحدة المحاسبية. ويتم تناول هذه الأمور بصورة مفصلة في الدراسات اللاحقة.

ويتطلب التحقق من قيمة أرصدة العملاء والمدينين وأوراق القبض للتأكد من إمكانية تحصيل هذه المبالغ في تواريخ استحقاقها اللاحقة دون نقصان. بمعنى توافر القدرة لدى المدين على الوفاء وتوافر حسن النية في الوفاء. فإذا وجد أي شك في قدرة العميل أو المدين على الوفاء بمستحقات الوحدة المحاسبية لديه، أو قام أي شك في حسن نيته في هذا الصدد فإنه يصبح من الواجب الاحتياط لهذا الشك عند تحديد قيمة أرصدة العملاء والمدينين التي تظهر في الميزانية العمومية في نهاية الفترة المحاسبية. ويتم ذلك عادة بالنسبة للعملاء والمدينين عن طريق تكوين

مخصص للديون المشكوك في تحصيلهـا، وعن طريق إعـدام الديـون المؤكد عـدم تحصيلها.

٤ ـ أ ـ الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها:

تعتبر المعامـلات الآجلة من مقومـات النشاط التجـاري والصناعي بصفـة عامة. ويترتب على ذلك أن تقوم المنشآت والشركات بشراء مستلزماتها من السلع والخدمات من مورديها بالأجل، كما تقوم ببيع انتاجهـا، أو بضائعهـا أو خدمـاتها لعملائها بالأجل. وإذا كان لوحدة محاسبية أن تتبع سياسة البيع الآجل فهي لا بد وأن تضع في اعتبارها عند وضع هذه السياسة، بـالاضافـة إلى تنشيط مبيعاتهـا، السمعة التجارية لعملائها المستفيدين من هذه السياسة، وفترة الائتمان التي تمنح لكل منهم، أو لهؤلاء العملاء بصفة مجتمعة. غير أن الريـاح كثيراً مـا تأتي بمـا لا تشتهي السفن، وكثيراً ما تفقد الوحدة المحاسبية بعض مستحقاتها قبل عمـلائها ومدينيها نتيجة ظروف غير متوقعة أو لم تأخذ في الحسبان عند وضع سياسة البيـع الآجل لهؤلاء العملاء. فبعض العملاء قد يعسر نتيجـة ظروف غـير محتسبة رغم حسن سمعته التجارية، كما أن المنشأة قد تخـطىء في تقديـر سمعة وقـدرة بعض عملائها بما يؤدي إلى فقدانها لجزء من مستحقاتها قبلهم، أو لكل مستحقاتها قبل بعضهم في بعض الأحيان.

وتقتضي المقابلة السليمة للايرادات الخاصة بالفترة المحاسبية بكل ما يتعلق بها من مصروفات، أو ما ينتج عن نشاطها من خسائر، ضرورة تحميل الفترة التي تستفيـد بالايـرادات الناتجـة عن البيـع الآجـل بـالخسـائـر المحتملة نتيجـة هـذه الايرادات. وبالاضافة إلى ذلك، فقد جرى العرف المحـاسبي على اتبـاع قاعـدة الحيطة والحذر فيما يتعلق بأية خسائر محتملة والاحتياط لها وتحميلها لايرادات الفترة المحاسبية التي يقوم فيها هذا الاحتمال. وتقتضي قاعدة الحيطة والحذر أن تؤخذ كل الخسائر المحتملة في الحسبان عند قيام احتمالها، ولا تؤخذ أية أرباح محتملة في الحسبان إلى أن تتحقق فعلاً.

ويتطلب تقييم أرصدة العملاء والمدينين طبقاً لهذه القواعد ضرورة التعرف

على ثلاثة أنواع من الديون هي الديون المشكوك فيها، والديون المؤكد عدم تحصيلها أو المعدومة، والديون الجيدة. والديون الجيدة هي الديون المؤكد تحصيلها في تواريخ استحقاقها، أما الديون المشكوك فيها فهي تلك التي يحتمل عدم تحصيل جزء منها. والديون المعدومة هي الديون التي يتأكد عدم تحصيلها في أي تاريخ لاحق مقبول.

ويجب أن تستنزل الديون المعدومة من أرصدة العملاء والمدينين. ويتوقف الطرف المقابل على طريقة المعالجة. أما الديون المشكوك فيها فيحتاط للجزء الذي يقدر عدم تحصيله منها بتكوين مخصص لهذا الغرض. وسوف نتناول الديون المشكوك فيها أولاً ثم نتناول الديون المعدومة بعد ذلك.

٤ ـ أ ـ ١ ـ الديون المشكوك فيها وطرق تحديد قيمة المخصص:

تترتب الديون المشكوك في تحصيلها على قيام ظواهر أو بوادر تشير إلى عدم قدرة بعض العملاء أو المدينين على الوفاء بإلتزاماتهم قبل الوحدة المحاسبية. فتحرير بروتستو لأحد العملاء أو المدينين نتيجة تخلفه عن الوفاء بقيمة ورقة تجارية في تاريخ استحقاقها مثلاً تعتبر من هذه البوادر أو الظواهر. كما أن تخلف أحد العملاء أو المدينين عن سداد رصيد حسابه المدين في دفاتر الوحدة المحاسبية لفترة طويلة يشك في إمكانية تحصيل هذا المبلغ. كما أن شائعات اختلال المركز المالي لأحد العملاء أو المدينين أو إعساره في الأوساط التجارية تعتبر من العوامل المثيرة للشك والقلق عن إمكانية تحصيل ما يستحق للوحدة المحاسبية لديه. ويترتب على كل هذه العوامل أو الظواهر أو بعضها ضرورة التحسب لما قد تؤدي إليه نتائجها من خسائر محتملة تنتج عن الشك في إمكانية تحصيل بعض أرصدة العملاء أو المدينين. ويتم تحقيق ذلك بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بعد تقدير القيمة المقدرة لذلك.

ويتم تقدير مخصص الديون المشكوك فيها لأرصدة العملاء بعدد من الطرق نذكر منها ثلاث. فقد يقدر المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة، أو قد يقدر المخصص كنسبة مئوية من أرصدة العملاء، كما قد يتم تقدير المخصص

بفحص أرصدة لعملاء وتحديد الجيد منها والمشكوك في تحصيلها عن طريق ما يسمى بتحديد أعمار حسابات العملاء Aging of Accounts Receivable .

وتقوم طريقتي النسبة المئوية على أساس أن خبرة الوحدة المحاسبية في الفترات السابقة ينتظر أن تمتد للمستقبل فيما يختص بالديون المشكوك فيها. فلو وجد على مدار عدة فترات محاسبية سابقة مثلاً ان $\frac{١}{٢}$٪ من المبيعات الآجلة عادة ما يتحقق عدم تحصيلها في المتوسط، فتأخذ هذه النسبة كأساس لحساب مخصص الديون المشكوك فيها للمبيعات الآجلة عن الفترة المحاسبية الحالية. فإذا بلغت المبيعات الآجلة مثلاً لشركة السمر التجارية خلال السنة المالية المنتهية في ١٩٨٥/١٢/٣١ مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه، وكانت نسبة الديون التي أعدمت خلال السنوات السابقة $\frac{٣}{٤}$٪ تقريباً من المبيعات الآجلة لتلك السنوات، فإنه يتم تكوين مخصص للديون المشكوك فيها من مبيعات ١٩٨٥ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ($٤٠٠٠٠٠ \times \frac{٣}{٤} \times \frac{١}{١٠٠}$). ويكون القيد اللازم لاثبات تسوية رصيد العملاء بتوسيط المخصص كالآتي:

٣٠٠٠		من حـ/مصروفات الديون المشكوك فيها	
	٣٠٠٠	إلى/ مخصص الديون المشكوك فيها	١٩٨٥/١٢/٣١

وإذا بلغ رصيد العملاء في ٨٥/١٢/٣١ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مثلاً، فيظهر هذا الرصيد في الميزانية (في الأصول المتداولة) مخصوماً منه مخصص بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، ليتبقى رصيد الديون الجيدة بمبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه.

وإذا تم تحديد مقدار المخصص المرغوب كنسبة مئوية من أرصدة العملاء، فإن الخبرة السابقة تكون هي المحدد الأساسي لهذه النسبة. فإذا وجد في المثال بعاليه إن خبرة شركة السمر في السنوات السابقة أظهرت عدم تحصيل ٧,٥٪ من أرصدة العملاء مثلاً، فإن تحديد المخصص المطلوب لسنة ١٩٨٥ يتم بضرب هذه النسبة في رصيد اجمالي العملاء للحصول على قيمة المخصص. أي أن رصيد المخصص المطلوب = $٤٠٠٠٠ \times \frac{٧,٥}{١٠٠} = ٣٠٠٠$ جنيه. ويتم إجراء نفس قيد التسوية السابق لتكوين المخصص.

أما طريقة تحديد أعمار حسابات العملاء فهي تقوم عادة على دراسة مفصلة لرصيد حساب كل عميل من العملاء وحركة الرصيد خلال الفترة المحاسبية، وطول الفترة الزمنية التي انقضت دون تغير هذا الرصيد أو دون سداد مكوناته. ويتم إجراء تحليل اعمار أرصدة العملاء بالاهتداء بسياسة وشروط الائتمان وما يتحدد فيها من فترة ائتمان. فإذا كانت فترة الائتمان الممنوحة للعملاء هي ثلاثة شهور مثلاً، فيتم تحليل أرصدة العملاء إلى فئات على الوجه الآتي مثلاً:

اسم العميل	الرصيد	أرصدة انقضى عليها مدة بالشهور[1]			
		أقل من ٣	من ٣ إلى ٦	من ٦ إلى ٩	أكثر من ٩
سامي الفهلوي	١١٤٣		١١٤٣		
حسين عبد الحميد	٤٥٦٠	٤٥٦٠			
السيد الونش	١٥٧			١٥٧	
سعيد الكرش	١٦٢٠	١٦٢٠			
عوض الطحش	٩٥٧				٩٥٧
ابراهيم البهلوان	٢٥٠		٢٥٠		
المجموع (افتراض)	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
احتمال التحصيل		١٠٠٪	٩٠٪	٥٠٪	١٠٪

وتتحدد احتمالات التحصيل من واقع الخبرة السابقة أيضاً. ويطلق على الديون التي يكون احتمال تحصيلها ١٠٠ ٪ ديون جيدة، والديون التي يساوي احتمال تحصيلها أو يزيد عن ٥٠ ٪ ديون عادية، والديون التي يقل احتمال

---

(١) افترضنا أن فترة الائتمان هي ثلاثة شهور، وعادة ما تتحدد فئات الأعمار بمضاعفات فترات الائتمان. فإذا كانت فترة الائتمان شهر، فتتحدد الفئات الأربعة بعاليه كالآتي: أقل من شهر (أي لم يحن موعد استحقاقها)، من شهر إلى شهرين، من شهرين إلى ثلاثة، أكثر من ثلاثة أشهر، وبالقياس على ذلك لفترات الائتمان الأقصر والأطول.

تحصيلها عن ٥٠ ٪ ديون رديئة. ويتم تحديد المخصص بضرب كل فئة من الفئات في المتمم الحسابي لاحتمال التحصيل كالآتي:

الفئة	القيمة	احتمال التحصيل	متمم احتمال التحصيل	مقدار المخصص
	جنيه			جنيه
الأولى	٣٢٠٠٠	١٠٠ ٪	صفر	صفر
الثانية	٤٥٠٠	٩٠ ٪	١٠ ٪	٤٥٠
الثالثة	١٥٠٠	٥٠ ٪	٥٠ ٪	٧٥٠
الرابعة	٢٠٠٠	١٠ ٪	٩٠ ٪	١٨٠٠
المجموع	٤٠٠٠٠			٣٠٠٠

ويتم تكوين المخصص بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بجعل حساب الديون المشكوك فيها (وهو من المصروفات) مديناً وحساب مخصص الديون المشكوك فيها (وهو حساب مقابل لحسابات العملاء) دائناً.

ويراعى أن الطريقة الأولى (نسبة من صافي المبيعات الآجلة) يتحدد بمقتضاها المبلغ الواجب اضافته لرصيد المخصص، بمعنى أنه إذا بلغ رصيد المخصص قبل تسوية الديون المشكوك فيها لسنة ١٩٨٥ مثلاً ٥٠٠ جنيه (وهو المتبقي من المخصص المكون في السنوات السابقة) وتحدد مقدار الديون المشكوك فيها كنسبة مئوية من مبيعات سنة ١٩٨٥ بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، فإن رصيد المخصص بعد إجراء قيد التسوية يصبح ٣٥٠٠ جنيه. أما الطريقتين الثانية (نسبة مئوية من أرصدة العملاء) والثالثة (تحليل الأعمار) فإن المبلغ الذي يتحدد بمقتضى أي منهما يمثل الرصيد المرغوب في حساب المخصص. فإذا كان رصيد المخصص بمبلغ ٥٠٠ جنيه قبل التسوية وتحدد مبلغ الديون المشكوك فيها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، فيكون قيد التسوية بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ليصل رصيد المخصص للمبلغ المرغوب وهو ٣٠٠٠ جنيه.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن رصيد المخصص الذي يتكون كنسبة من المبيعات الآجلة يكون مرتبطاً بمبيعات السنة الذي كون فيها، أما المخصص المكون كنسبة مئوية من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار أرصدة العملاء فهو يرتبط برصيد اجمالي العملاء في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية الذي يتم تقييم أرصدة حسابات العملاء فيه.

٤ ـ أ ـ ٢ ـ الديون المعدومة وعلاقتها بحسابات العملاء وحساب المخصص:

عندما يتحقق إعدام دين أثناء الفترة المحاسبية فإنه يصبح من الواجب تخفيض أرصدة العملاء أو أرصدة المدينين بما تم إعدامه على حسب الأحوال. ويمكن أن يتم اثبات الإعدام بتوسيط حساب للديون المعدومة أو عن طريق استخدام مخصص الديون المشكوك فيها مباشرة.

وإذا تم توسيط حساب الديون المعدومة، فإنه يجعل مديناً بما يتم إعدامه من ديون خلال الفترة المحاسبية مقابل جعل الحساب المختص في حسابات العملاء (وإجمالي العملاء) أو في حسابات المدينين دائناً. أما إذا تم استخدام حساب المخصص مباشرة، فيجعل حساب المخصص مديناً عند إعدام الدين مقابل جعل الحساب المختص في حسابات العملاء أو المدينين دائناً. ولا شك في أن توسيط حساب للديون المعدومة يفضل على الاستخدام المباشر للمخصص، لأنه يمكن الادارة من التعرف على مقدار الديون التي يتم إعدامها خلال العام بصورة صريحة دون الحاجة إلى جهود اضافية، وهو أمر تهتم به الادارة لأغراض وضع سياسة وشروط الائتمان وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

وسوف نتابع التحليل على أساس توسيط حساب للديون المعدومة.

ولنفرض المثال التالي لتوضيح المعالجة المحاسبية للديون المعدومة وعلاقتها بمخصص الديون المشكوك فيها وتسوية أرصدة العملاء.

٤ ـ أ ـ ٢ ـ ١: مثال:

بلغ رصيد مخصص الديون المشكوك فيها في ١٩٨٥/١/١ في شركة أبو

الفتوح التجارية مبلغ ٢٨٠٠ جنيه. وفي ١٩٨٥/١/١٥ أفلس العميل عبد التواب الذي بلغ رصيده ٢٤٥٠ جنيه وكان نصيب الشركة من حصيلة تصفية ممتلكات العميل ١٦٥٠ جنيه. وفي ١٩٨٥/٣/٢٧ توقف العميل سعيد عن سداد كمبيالة مسحوبة عليه بمعرفة الشركة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وحمل بمصاريف البروتستو والأتعاب والمصاريف القضائية التي بلغت ١٥ جنيه. وأشهر افلاسه وبلغ نصيب الشركة من حصيلة التصفية ٥١٥ جنيه في ٦/٢٥، وفي ١٩٨٥/٩/٢٩ هرب العميل عوضين إلى الخارج بعد أن هرب جميع ممتلكاته. وكان رصيده المدين في دفاتر الشركة ٧٩٠ جنيه، وتقوم شركة أبو الفتوح بحساب مخصص الديون المشكوك فيها على أساس $\frac{1}{2}$٪ من المبيعات الآجلة، والتي بلغت في سنة ١٩٨٥ مبلغ ٥٤٠٠٠٠ جنيه.

ويتم اثبات الديون المعدومة خلال العام بتوسيط حساب الديون المعدومة في دفتر اليومية العامة لشركة أبو الفتوح بالقيود التالية:

		من مذكورين:	
١٦٥٠		حـ/النقدية	٨٥/١/١٥
٨٠٠		حـ/الديون المعدومة	
	٢٤٥٠	إلى حـ/العملاء ـ العميل عبد التواب	
		إثبات افلاس عبد التواب ونصيبنا في التفليسة.	
١٠١٥		من حـ/العملاء ـ العميل سعيد	٨٥/٣/٢٧
		إلى مذكورين:	
	١٠٠٠	حـ/أوراق القبض	
	١٥	حـ/مصاريف البروتستو والمصاريف القضائية	
		توقف سعيد عن سداد الكمبيالة وتحميله بالمصاريف.	
		من مذكورين:	
٥١٥		حـ/النقدية	٨٥/٦/٢٥
٥٠٠		حـ/الديون المعدومة	

١٠١٥ إلى/ العملاء ـ العميل سعيد
افلاس سعيد ونصيبنا في التفليسة

---

٧٩٠ من حـ/الديون المعدومة ٨٥/٩/٢٩
٧٩٠ إلى/ العملاء ـ العميل عوضين
اعدام رصيد عوضين لهروبه وتهريب ممتلكاته.

ويظهر حساب الديون المعدومة في دفاتر شركة أبو الفتوح عن سنة ١٩٨٥ على الوجه التالي:

منه حـ/الديون المعدومة له

٨٠٠	إلى/ العملاء ـ عبد التواب	١/١٥			
٥٠٠	إلى/العملاء ـ سعيد	٦/٢٥			
٩٧٠	إلى/العملاء ـ عوضين	٩/٢٩		رصيد	١٢/٣١
٢٠٩٠			٢٠٩٠		

وإذا كان مخصص الديون المشكوك فيها يتكون كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة، فإن حساب الديون المعدومة يقفل في حساب المخصص في نهاية الفترة المحاسبية. ويتم ذلك للمثال الجاري بالقيد التالي:

٢٠٩٠ من حـ/مخصص الديون المشكوك فيها
٢٠٩٠ إلى حـ/الديون المعدومة ٨٥/١٢/٣١

وبترحيل هذا القيد إلى الحساب بعاليه ولحساب المخصص يتم اقفال حساب الديون المعدومة.

ويتم تكوين ما يقابل الديون المشكوك فيها عن سنة ١٩٨٥ كنسبة مئوية من المبيعات كالآتي:

القيمة المطلوبة لمقابلة الديون المشكوك فيها عن العام = ٥٤٠٠٠٠ × $\frac{١}{٢}$

× $\frac{١}{١٠٠}$ = ٢٧٠٠ جنيه. ويتم تعلية حساب المخصص بالقيمة كالآتي:

٢٧٠٠ من حـ/الديون المشكوك فيها ٨٥/١٢/٣١

٢٧٠٠ إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها

ويظهر حساب المخصص في ١٩٨٥/١٢/٣١ بعد إجراء قيد التسوية السابق، وبعد ترحيل قيد اقفال حساب الديون المعدومة فيه على الشكل التالي:

منه حـ/مخصص الديون المشكوك فيها

٢٠٩٠	إلى حـ/الديون المعدومة	١٢/٣١	٢٨٠٠	رصيد	٨٥/١/١
٣٤١٠	رصيد	١٢/٣١	٢٧٠٠	من حـ/الديون المشكوك فيها	٨٥/١٢/٣١
٥٥٠٠			٥٥٠٠		

أما إذا كان تقدير الديون المشكوك فيها يتم على أساس نسبة معينة من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار هذه الأرصدة، فإن المعالجة المنطقية تختلف إلى حد ما عما تقدم من حيث علاقة الديون المعدومة والديون المشكوك فيها بالمخصص. فلو فرضنا أن شركة أبو الفتوح بعاليه تقوم بتقدير المبلغ اللازم لمقابلة الديون المشكوك فيها بنسبة ٥ ٪ من أرصدة العملاء. ولو فرضنا أن رصيد حساب إجمالي العملاء في ٨٥/١٢/٣١ قد بلغ ٥٢٧٠٠ جنيه، فإن رصيد المخصص الواجب أن يظهر مخصوماً من حساب العملاء في الميزانية يجب أن يساوي ٢٦٣٥ جنيه (٥٢٧٠٠ × ٥ ٪) ويترتب على ذلك أن المبلغ الذي يحمل لحساب الديون المشكوك فيها سوف يساوي: الرصيد المطلوب في نهاية الفترة ـ (الرصيد في بداية الفترة ـ الديون المعدومة خلال الفترة). أي يساوي: ٢٦٣٥ ـ (٢٨٠٠ ـ ٢٠٩٠) = ٢٦٣٥ ـ ٧١٠ = ١٩٢٥ جنيه.

ويكون قيد التسوية كالآتي (على أساس استمرار اقفال حساب الديون المعدومة في حساب المخصص).

١٩٢٥	من حـ/الديون المشكوك فيها	٨٥/١٢/٣١
١٩٢٥	إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	

ويظهر حساب المخصص في هذه الحالة على الوجه التالي:

منه — حـ/مخصص الديون المشكوك فيها — له

٢٠٩٠	إلى حـ/الديون المعدومة	١٢/٣١	٢٨٠٠	رصيد	٨٥/١/١
٢٦٣٥	رصيد	١٢/٣١	١٩٢٥	من حـ/الديون المشكوك فيها	٨٥/١٢/٣١
٤٧٢٥			٤٧٢٥		

هذا ويلاحظ أنه في ظل توسيط حساب للديون المعدومة واقفاله في حساب المخصص ان الذي يظهر في حساب الأرباح والخسائر هو رصيد حساب الديون المشكوك فيها، ولا يظهر حساب الديون المعدومة في حساب الأرباح والخسائر. والواقع أن هذه هي المعالجة المنطقية التي تتفق مع قاعدة المقابلة السليمة للايرادات بالمصروفات وقاعدة الحيطة والحذر. ذلك لأن الديون التي يتم إعدامها خلال الفترة المحاسبية عادة ما تكون ناشئة في فترة أو فترات محاسبية سابقة، وتم الاحتياط لها حينئذ بتكوين المخصص لمقابلتها، وليس من المنطقي في ظل هذه الظروف أن يتحمل حساب الأرباح والخسائر للفترة الحالية بالديون المعدومة الناتجة عن معاملات فترات سابقة، وخاصة إذا كان قد تم الاحتياط لذلك في هذه الفترات[1].

(١) من المعالجات المحاسبية المستقرة اقفال حساب الديون المعدومة في حساب الأرباح والخسائر، ثم تعديل رصيد مخصص الديون المشكوك فيها للمقدار المطلوب عن طريق حساب الأرباح والخسائر. غير أن هذه المعالجات غير منطقية ولا تتفق وقاعدة المقابلة السليمة للايرادات والمصروفات في ظل افتراض استقلال الفترات المحاسبية.

٤ ـ أ ـ ٣ ـ الديون المبعوثة وزيادة رصيد المخصص عن المطلوب لمقابلة الديون المشكوك فيها:

قد تقرر المنشأة إعدام دين أحد العملاء أو المدينين لقيام الدليل الكافي على عدم امكانية تحصيله، ثم تفاجأ بعد مرور فترة زمنية بقيام العميل بسداد المبلغ المستحق عليه لتحسن ظروفه المالية ورغبة منه في استعادة الثقة في سمعته التجارية. فلو فرضنا مثلاً أن العميل عوضين في المثال السابق قد قرر العودة إلى أرض الوطن وسداد التزاماته واعادة بناء سمعته التجارية، ومن ثم قام بسداد مبلغ ٧٩٠ جنيه الذي كانت شركة أبو الفتوح قد قامت باعدامه، فإن المبلغ يطلق عليه في هذه الحالة ديناً مبعوثاً، أو ديناً معدوماً مسترداً. وتقوم الشركة في ظل هذه الظروف بمعالجة الوضع طبقاً لعلاقة تاريخ استرداد الدين بالفترة المحاسبية التي تم اعدامه فيها. فإذا تم استرداد الدين خلال الفترة المحاسبية التي تم إعدامه فيها، فإن المعالجة المحاسبية السليمة تكون كالآتي:

٧٩٠		من حـ/العملاء ـ العميل عوضين	تاريخ الاسترداد
	٧٩٠	إلى حـ/الديون المعدومة	
		إلغاء اعدام دين عوضين	
٧٩٠		من حـ/النقدية	تاريخ الاسترداد
	٧٩٠	إلى حـ/العملاء ـ العميل عوضين	
		اثبات تحصيل الرصيد المستحق على عوضين	

أما إذا تم استرداد الدين المعدوم في فترة محاسبية لاحقة لتلك التي تم إعدامه فيها، فإن حساب الديون المعدومة يكون قد تم اقفاله في حساب المخصص للفترة التي تم إعدام الدين فيها، وتصبح المعالجة المحاسبية المقبولة (وإن كانت ليست بالأفضل ولكنها الأيسر على هذا المستوى المبدئي من الدراسة) كالآتي:

٧٩٠		من حـ/العملاء ـ العميل عوضين	تاريخ الاسترداد
	٧٩٠	إلى حـ/مخصص الديون المشكوك فيها	
		إلغاء إعدام دين عوضين الذي تم في الفترة السابقة	

٧٩٠		من حـ/النقدية	تاريخ الاسترداد
	٧٩٠	إلى حـ/العملاء ـ العميل عوضين	
		اثبات تحصيل الرصيد المستحق على عوضين	

كما قد تقوم الوحدة المحاسبية في بعض الأحيان بالمغالاة في تقدير قيمة الديون المشكوك فيها بما يؤدي إلى تكوين مخصص بمبالغ تزيد عن اللازم في فترات محاسبية معينة، ثم تكتشف الوحدة المحاسبية ذلك في فترات محاسبية تالية. فلو فرضنا مثلاً أن رصيد مخصص الديون في ١/١/١٩٨٥ في دفاتر منشأة التجارة ظهر بمبلغ ٥٦٠٠ جنيه، وبلغت الديون المعدومة خلال العام ١٣٥٠ جنيه، وبلغ رصيد العملاء في ٣١/١٢/٨٥ بمبلغ ٢٤٥٠٠ جنيه وتتبع المنشأة طريقة تكوين مخصص للديون بما يعادل ٥ ٪ من أرصدة العملاء. ففي هذه الحالة يصبح الرصيد المطلوب في ٣١/١٢/٨٥ هو ١٢٢٥ جنيه (٢٤٥٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$)، بينما الرصيد الظاهر بالمخصص بعد تحميله بما تم إعدامه من ديون في عام ١٩٨٥ هو ٤٢٥٠ جنيه (٥٦٠٠ ـ ١٣٥٠). ويلزم في هذه الحالة تخفيض رصيد المخصص (بجعله مديناً) بمبلغ ٣٠٢٥ ليصبح الرصيد ١٢٢٥ جنيه. والمعالجة السليمة لذلك هي أن يجعل حساب المخصص مديناً وحساب الأرباح المحجوزة دائناً بمبلغ ٣٠٢٥ جنيه. ويمكن بدلاً من حساب الأرباح المحجوزة جعل حساب أرباح سنوات سابقة دائناً، حيث يقفل هذا الحساب في حساب الأرباح والخسائر لسنة ١٩٨٥ بها الاسم. وبالرغم من ذلك فمن المعالجات المحاسبية الشائعة جعل حساب المخصص مديناً وحساب الأرباح والخسائر دائناً بالمبلغ (وهو ٣٠٢٥ جنيه في المثال الجاري).

٤ ـ أ ـ ٤ ـ القيمة الاسمية لأرصدة العملاء والمدينين والقيمة الحالية لها ومخصص الخصم النقدي المسموح به:

القيمة الاسمية لأرصدة العملاء والمدينين هي القيمة المنتظر أن تتحصل في تواريخ استحقاقها اللاحقة، أما القيمة الحالية لهذه الأرصدة فهي النقدية التي يمكن الحصول عليها في حاضر تاريخ إعداد الميزانية من هذه الأرصدة لو تم تحويلها جميعاً إلى نقدية في ذلك التاريخ. وتختلف القيمتان بمقدار الفائدة على هذه الأرصدة منذ تاريخ الميزانية حتى تاريخ الاستحقاق أو التحصيل الفعلي لها. والواقع أن القيمة السليمة لأرصدة العملاء والمدينين في تاريخ الميزانية هي قيمتها الحالية وليس قيمتها الاسمية. غير أن العرف المحاسبي قد جرى على إظهار هذه الأرصدة بقيمتها الاسمية بعد خصم المقدار المشكوك في تحصيله منها في صورة مخصص الديون المشكوك فيها. هذا ولن نجادل في هذا الموضوع على هذا المستوى المبدئي من الدراسة.

وإذا كانت سياسة البيع الآجل التي تتبعها المنشأة تقضي بمنح العملاء خصماً نقدياً مقابل تعجيل الدفع عن تاريخ الاستحقاق، فإن رصيد العملاء في تاريخ الميزانيه لا يظهر ما سوف يتم تحصيله فعلاً حتى باستبعاد الديون المشكوك في تحصيلها إذا كان بعض العملاء مازال أمامه فرصة للاستفادة من الخصم النقدي. وقد ترغب المنشأة أو الوحدة المحاسبية في ظل هذه الظروف في إظهار رصيد العملاء بالمقدار النقدي المتوقع تحصيله فعلاً في المستقبل، الأمر الذي يوجب تكوين مخصص للخصم النقدي المسموح به. وعادة ما يكون هذا المخصص لنسبة من الديون الجيدة التي يتوقع أن تستفيد مى هذا الخصم. فلو بلغ رصيد العملاء لمنشأة رشيد في ١٩٨٥/١٢/٣١ مثلاً ٢٤٠٠٠ جنيه منها ٧٥٪ ديون جيدة، ومن هذه الديون الجيدة ينتظر أن يستفيد ١٠ ٪ بخصم نقدي مسموح به بواقع ١٪ فإن مقدار المخصص يتحدد كالآتي:

$$٢٤٠٠٠ \times \frac{٧٥}{١٠٠} \times \frac{١٠}{١٠٠} \times \frac{١}{١٠٠} = ١٨٠ \text{ جنيه}$$

ويتم تكوين المخصص بالقيد التالي:

١٨٠		من حـ/الخصم النقدي المسموح به	٨٥/١٢/٣١
	١٨٠	إلى حـ/مخصص الخصم النقدي المسموح به	

ويقفل حساب الخصم النقدي المسموح به في حساب الأرباح والخسائر، بينما يطرح مخصص الخصم النقدي من أرصدة العملاء طرحاً شكلياً في الميزانية العمومية، وعندما يقوم هؤلاء العملاء بالسداد المبكر في السنة المالية التالية ويستفيدون من الخصم فإن قيد التحصيل يكون كالآتي:

		من مذكورين:	
١٦٢٠		حـ/النقدية	١٩٨٥/١/٥ مثلاً
١٨٠		حـ/مخصص الخصم النقدي المسموح به	
	١٨٠٠	إلى حـ/العملاء	

ولا شك أن هذه المعالجة تنطوي على عيوب جوهرية أهمها أن الخصم النقدي الذي كون له المخصص تحملت به فترة محاسبية لم تستفيد من تعجيل الدفع الذي تم في الفترة المحاسبية التالية[1].

٤ ـ ب ـ جرد وتسوية أوراق القبض ومخصص قطع أوراق القبض:

يتم التحقق من وجود أوراق القبض عن طريق جرد هذه الأوراق أو التحقق من المستندات الدالة على وجودها إذا لم تقع في حيازة المنشأة. وينطوي حساب أوراق القبض الذي يظهر رصيده في الميزانية على أوراق القبض المحتفظ بها في خزائن المنشأة للتحصيل، وعلى تلك المودعة في البنك للتحصيل، وعلى تلك المودعة في البنك برسم التأمين. أما أوراق القبض المقطوعة أو المحولة للغير فهي

(١) تقتضي المعالجة السليمة حساب المخصص على المدة المنقضية حتى تاريخ نهاية السنة المالية من مدة السماح المقررة للحصول على الخصم بالنسبة لجميع أرصدة العملاء التي لم تنتهي مدة السماح المقررة لحصولهم على الخصم. ويتطلب ذلك عمليات حسابية كثيرة ومعقدة تتأتى من ضرورة تحليل رصيد كل عميل وتحديد الفواتير التي لم تنقضي عليها مدة السماح بعد وحساب الخصم عن المدة المتبقية ولذلك يفضل عدم تكوين هذا المخصص في الأصل.

ليست ملكاً للمنشأة وإن كانت مسؤوليتها قائمة في حالة عدم تحصيل هذه الأوراق في تواريخ استحقاقها.

أما قيمة أوراق القبض الواجب ظهورها في الميزانية فهي تتوقف على عاملين: الأول هو مدى الثقة في تحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تواريخ استحقاقها، والثاني هو طول الفترة الزمنية من تاريخ الميزانية حتى تاريخ الاستحقاق. فإذا قام شك في إمكانية تحصيل إحدى الأوراق أو بعضها لسوء المركز المالي للمسحوب عليه أو المدين، فإنه يصبح من الواجب الاحتياط لذلك بتكوين مخصص لأوراق القبض المشكوك في تحصيلها، على نفس نمط ونهج مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

أما طول الفترة الزمنية بين تاريخ الميزانية وتاريخ الاستحقاق فهو يؤدي إلى اختلاف القيمة الاسمية لأوراق القبض عن قيمتها النقدية الحالية في تاريخ الميزانية. وإذا كانت المنشأة قد اعتادت على قطع أو خصم بعض أوراق القبض في البنك للحصول على قيمتها نقداً قبل موعد استحقاقها، فإنه قياساً على ذلك يمكن القول بإمكانية تكوين مخصص لقطع أو خصم أوراق القبض التي لم تقم المنشأة بقطعها فعلاً في تاريخ الميزانية. ويتم ذلك على افتراض أن جميع أوراق القبض قد تم خصمها وتحولت إلى نقدية، وحساب فوائد ومصاريف القطع وتكوين المخصص على هذا الأساس.

فإذا افترضنا مثلاً أن رصيد أوراق القبض الظاهرة في ميزان المراجعة قد بلغ ١٢٠٠٠ جنيه يتكون من ثلاثة كمبيالات، الأولى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تستحق بعد شهرين من تاريخ الميزانية والثانية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه تستحق بعد ثلاثة شهور والثالثة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه تستحق بعد أربعة شهور، وكان معدل الخصم والمصاريف ١٢ ٪ سنوياً، فإن مخصص القطع يتم حسابه كالآتي:

الكمبيالة الأولى: ٥٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠}$ × $\frac{٢}{١٢}$ = ١٠٠ جنيه

الكمبيالة الثانية: ٣٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠}$ × $\frac{٣}{١٢}$ = ٩٠ جنيه

الكبيالة الثالثة: ٤٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠}$ × $\frac{٤}{١٢}$ = ١٦٠ جنيه

المخصص المطلوب: ٣٥٠ جنيه

ويتم تكوين المخصص بالقيد التالي:

٣٥٠		من حـ/مصاريف خصم (قطع) أوراق قبض	١٢/٣١
	٣٥٠	إلى حـ/مخصص خصم (قطع) أوراق القبض	

ويعلى رصيد مصاريف القطع بمبلغ ٣٥٠ جنيه ثم يقفل في حساب الأرباح والخسائر. ويطرح رصيد المخصص طرحاً شكلياً من رصيد أوراق القبض في الميزانية.

وعندما يتم تحصيل أوراق القبض بقيمتها الاسمية في الفترة المحاسبية التالية، فإن حساب المخصص يجعل مديناً وحساب الفوائد الدائنة يجعل دائناً. أما إذا خصمت هذه الأوراق أو بعضها فعلاً في الفترة المحاسبية التالية، فإن حساب المخصص يجعل مديناً بمصاريف الخصم (القطع) وما تبقى فيه بعد ذلك بعد التحصيل الفعلي لهذه الأوراق يقفل في حساب الفوائد الدائنة.

ويلاحظ أن تقويم أوراق القبض في الميزانية بقيمتها الحالية (أي بخصم مخصص القطع من قيمتها الاسمية) لا يتسق مع معالجة أرصدة العملاء بقيمتها الاسمية. غير أن العرف المحاسبي قد جرى على اظهار أرصدة العملاء بقيمتها الاسمية في كل الأحوال، وإظهار أوراق القبض بقيمتها الحالية في بعض الأحوال.

٤ ـ جـ ـ أرصدة العملاء والمدينين وأوراق القبض والأرصدة الشاذة للعملاء في الميزانية:

تظهر أرصدة العملاء والمدينين وأوراق القبض في الميزانية كل في بند مستقل في مجموعة الأصول المتداولة، ومطروح من كل منها الحسابات المعاكسة، أي حسابات المخصصات المقابلة لكل، وإذا وجدت أرصدة شاذة لبعض العملاء، كأن يقوم بعض العملاء بالدفع مقدماً قبل استلام البضاعة أو الخدمة، فإن هذه

الأرصـدة الشاذة يجب أن لا تـظهر في جـانب الأصول، حيث تؤدي إلى تخفيض الأرصدة المدينـة للعملاء بمقـدار الأرصدة الشـاذة (الدائنـة) وهو أمـر غير سليم لسببين: الأول أن رصيد العملاء في الميزانية لن يظهر المستحقات الفعلية للمنشأة في ذمـة عملائهـا حيث لا يجوز المقـاصة بـين حساب عميـل وآخـر إلا بـرضـاء العميلين، وهذا أمر مستبعد، والثاني أن الأرصدة الشاذة للعمـلاء تعني مديـونية المنشأة لهؤلاء الأفراد وليس العكس. وبـالتالي فيجب أن تـظهر الأرصـدة الشاذة للعملاء في جانب الخصوم في الميزانية بين الالتزامات قصيرة الأجل.

ولتوضيح كيفية العرض في الميزانية، نفرض أن ميزان المراجعة بعـد الجرد والتسـويات لمنشـأة الفلاح في ٨٥/١٢/٣١ قـد أظهر الأرصـدة التاليـة: عملاء ٣٧٥٠٠ جنيه، مدينين ١١٣٥٠ جنيه، أوراق قبض ٩٦٠٠ جنيه، أوراق قبض برسم التحصيل ٧٤٠٠ جنيه، مخصص قطع أوراق قبض ٣١٦ جنيـه، مخصص ديون مشكوك فيها ـ عملاء ١٤٥٠ جنيه، مخصص ديون مشكـوك فيها ـ مـدينين ٣٥٠ جنيه، مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها ٦٥٠ جنيه، كما أنه بفحص ميزان مراجعة أستاذ العملاء وجد أن مجموع الأرصدة الدائنة يبلغ ٣٠٥٠ جنيه. وتظهر هذه الأرصدة في الميزانية العمومية على الوجه التالي:

منشأة الفلاح
الميزانية العمومية في ١٩٨٥/١٢/٣١

الأصول — الخصوم

		الأصول الثابتة :			حقوق الملكية :
		......	....	....	... ...
		الأصول المتداولة :		....	... ...
...	...	....	....		
		٤٠٥٥٠ عملاء			الالتزامات قصيرة الأجل :
		(١٤٥٠) مخصص الديون			... ...
	٣٩١٠٠	المشكوك فيها			... ...
					... ...
		١١٣٥٠ مدينون		٣٠٥٠	عملاء ـ أرصدة دائنة
		(٣٥٠) مخصص الديون			
	١١٠٠٠	المشكوك فيها			
		١٧٠٠٠ أوراق قبض			
		(٣١٦) مخصص قطع أوراق قبض			
		(٦٥٠) مخصص أوراق قبض			
	١٦٠٣٤	مشكوك فيها			

٥ ـ حسابات الايرادات المستحقة :

تكتسب الايرادات بقيام المنشأة باتاحة أصولها أو خدماتها للغير وأداء هذه الأصول أو هذه الخدمات لهؤلاء الغير. فالمنشأة عندما تبيع البضاعة لعملائها وتسلمها اليهم فهي تكتسب الايرادات الناتجة عن المبيعات بمجرد تسليم البضاعة المباعة وفقاً لشروط التسليم، وبصرف النظر عن تحصيل القيمة من العملاء. كما أن قيام المنشأة بتقديم الخدمات (صيانة واصلاحات مثلاً) لعملائها فإنها تكتسب الايرادات المترتبة على هذه الخدمات بمجرد انجاز الاداء، بصرف النظر عن توقيت تحصيل قيمة الخدمة من هؤلاء العملاء. وإذا قامت المنشأة بتأجير أحد ممتلكاتها

(أراضي أو مباني مثلاً) للغير فهي توفر لهؤلاء الغير خدمات هذه الأصول وتكتسب المنشأة الايرادات الناتجة عن قيمة هذه الخدمات بمجرد حصول الغير عليها بصرف النظر عن تاريخ تحصيل هذه القيمة. وتسمى المحاسبة على هذا الأساس «المحاسبة على أساس الاستحقاق»، والتي بمقتضاها يتم تسجيل الايرادات في الدفاتر عند اكتسابها بأداء المقابل ويتم تسجيل المصروفات في الدفاتر بمجرد الحصول على الخدمة المقابلة أو استنفاد الأصل أو خدماته بصرف النظر عن سداد القيمة. وتتم المقابلة السليمة للايرادات بالمصروفات في ظل أساس الاستحقاق بمقابلة الايرادات التي يتم اكتسابها خلال الفترة المحاسبية بصرف النظر عن تحصيلها بالمصروفات الخاصة بنفس الفترة وبصرف النظر عن سدادها أو عدم سدادها.

ويقابل أساس الاستحقاق المحاسبي في المنشآت التجارية والصناعية بالأساس النقدي في المشروعات والمكاتب المهنية (مكتب محاسبة، مكتب محامي، عيادة طبيب، مكتب مهندس... الخ).

ويقوم الأساس النقدي على أن الايرادات التي تخص الفترة المحاسبية هي تلك التي تتحقق بالتحصيل، بصرف النظر عن توقيت اكتسابها، والمصروفات التي تخص الفترة هي تلك التي تسدد فعلاً بصرف النظر عن توقيت الاستفادة منها. أي أن الايرادات هي الايرادات النقدية والمصروفات هي المصروفات النقدية بالاضافة إلى اهلاك الأصول الثابتة في بعض الحالات.

ويؤدي اتباع أساس الاستحقاق المحاسبي إلى نشأة حسابات المقدمات والمستحقات فيما يتعلق بالايرادات والمصروفات، ورغم أن المصروفات المقدمة تعتبر من الأصول المتداولة إلا أنها لا تعتبر من الأصول النقدية، لأنها لا تمثل استحقاقاً نقدياً ولكنها تمثل قيمة خدمات ينتظر أن يتم الحصول عليها في صورة غير نقدية في المستقبل، أما الايرادات المستحقة فهي وبالاضافة إلى أنها من الأصول المتداولة تعتبر من الأصول النقدية لأنها تمثل استحقاقاً نقدياً ينتظر تحصيل قيمته نقداً في المستقبل. وبالعكس من ذلك، فالمصروفات المستحقة وهي من

الالتزامات تعتبر التزاماً نقدياً، والايرادات المقدمة وهي أيضاً من الالتزامـات إلا أنها لا تمثل إلتزاماً نقدياً، وإنما إلتزاماً بإداء خدمات أو توريد أصول في المستقبل. ونتناول الايرادات المستحقـة بصفتها من الأصـول النقديـة في هذا البنـد على أن نتناول باقي المستحقات والمقدمات في فصل لاحق.

ومن أمثلة الايرادات المستحقة العمولات والأتعاب المستحقة عن خدمات مؤداة للغير ولم تتحصل قيمتها بعد، الفوائد الدائنة المكتسبة على الأقـراض قصير وطويل الأجل للغير أو على الاستثمارات في سندات حكوميـة ولم تتحصل بعـد، الايجارات الدائنة التي لم تتحصل بعد، وأرباح الاستثمـارات في شركـات أخرى والتي تقرر توزيعها ولكنها لم تصرف بعد.

ويتم التحقق من الوجود والملكية بالتحقق من أداء الخدمة أو وجود وملكية الأصل الذي يدر هذه الايرادات. أما التحقق من القيمة فيتم بالرجوع لشـروط الاتفاق فيما يتعلق بأداء الخدمة أو بشروط التعاقد فيما يتعلق بالايرادات الناتجة عن أصول.

ولنفـرض مثـلاً أن تقصي هــذه الحقـائق لشـركـة التجـارة العـالميــة في ٨٥/١٢/٣١ أظهر الآتي:

١ ـ قامت الشركة بأداء خدمات استشارية لبعض المصـدرين نظير أتعـاب متفق عليهـــا تبلغ ٦٠٠٠ جنيـه لم تتحصـــل بعـد، وقــد انتهت الشـركــة من تقديم $\frac{3}{4}$ الخدمة المتفق عليها حتى ١٩٨٥/١٢/٣١.

٢ ـ تبلغ الاستثمارات في سندات حكومية ١٠٠٠٠٠ جنيـه بفائدة نصف سنوية بواقع ٦٪ سنوياً تتحصل في ٤/١ وفي ١٠/١ من كل سنة.

٣ ـ تمتلك الشركة ١٠٠٠ سهم من أسهم بنك مصر إيران وقد أعلن البنك توزيع أرباح بواقع ٥ جنيه للسهم عن سنة ١٩٨٥ غير أن التوزيعات لم تصـرف للمساهمين حتى ١٩٨٥/١٢/٣١.

٤ ـ للشركة وديعة ثابتة في بنك الاسكندرية لمدة ثلاثة شهور تتجدد تلقائياً

بسعر فائدة ١٢ ٪ سنوياً، وقد كان تاريخ آخر تجـديد للوديعـة هو ٨٥/١١/١، وتبلغ قيمة الوديعة ٢٤٠٠٠ جنيه.

ويتم تسوية هذه الايرادات تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحـاسبي، وتحقيقاً للمقابلة السليمة للايرادات بـالمصروفـات، وإظهاراً وافصـاحاً عن المـركز المـالي للشركة في صورة سليمة بإجراء قيود التسوية التالية:

٤٥٠٠		من حـ/أتعاب الخدمات الاستثمارية المستحقة	٨٥/١٢/٣١
	٤٥٠٠	إلى حـ/ايرادات الخدمات الاستشارية	
		قيمة أتعاب الخدمات المنجزة بواقع $\frac{٣}{٤}$	
		قيمة الخدمات المتفق عليها	
١٥٠٠		من حـ/الفوائد الدائنة المستحقة	٨٥/١٢/٣١
	١٥٠٠	إلى حـ/الفوائد الدائنة	
		الفائدة على سندات الحكومة لمدة ثلاثة	
		أشهر من ١٠/١ حتى ١٩٨٥/١٢/٣١	
		بمعدل ٦ ٪ سنوياً	
		$١٠٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢}$	
٥٠٠٠		من حـ/توزيعات الأرباح المستحقة لنا	٨٥/١٢/٣١
	٥٠٠٠	إلى حـ/أرباح الاستثمارات في أسهم بنك مصر ايران	
		اثبات اعلان توزيع أرباح بواقع ٥ جنيه	
		للسهم على ١٠٠٠ سهم مملوكة لنا	
٤٨٠		من حـ/الفوائد الدائنة المستحقة	٨٥/١٢/٣١
	٤٨٠	إلى حـ/الفوائد الدائنة	
		الفوائد المستحقة على الوديعة الثابتة	
		لمدة شهرين	
		$٢٤٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢}$	

وترحل هذه القيود لحسابات الأستاذ، ثم تقفل حسابات ايرادات الخدمات الاستشارية والفوائد الدائنة، وأرباح استثمارات في أسهم بنك مصر ايران في حساب الأرباح والخسائر بين الايرادات المتنوعة. أما حسابات الايرادات المستحقة وهي: أتعاب الخدمات الاستشارية المستحقة، والفوائد الدائنة المستحقة، وتوزيعات الأرباح المستحقة لنا، فتظهر في الأصول المتداولة في الميزانية العمومية.

٦ ـ حسابات الأقراض قصير الأجل وطويل الأجل:

الأقراض قصير الأجل هو المبالغ النقدية الممنوحة للغير، والتي عادة ما تكون مقابل الحصول على فوائد معينة، والتي يحق للوحدة المحاسبية استردادها خلال سنة. وقد تكون هذه القروض للغير مضمونة أو غير مضمونة كما سيرد في دراسات لاحقة. والأقراض طويل الأجل هي قروض تمنحها الوحدة المحاسبية للغير، عادة ما تحمل سعر فائدة متفق عليه، وتستحق دفعة واحدة بعد انقضاء مدة تزيد عن سنة مالية، أو تستحق على دفعات على مدار عدة سنوات مالية عادة ما تتراوح بين خمس وعشر سنوات. ويعتبر أقراضاً طويل الأجل، الاستثمارات في سندات حكومية، أو في سندات وحدات محاسبية أخرى.

ويعتبر الأقراض قصير الأجل وطويل الأجل بما فيه من استثمارات في سندات حكومية أو غير حكومية من الأصول النقدية. لأن المبلغ المستحق للوحدة المحاسبية في تاريخ الاستحقاق يتحدد بعدد وحدات نقدية عادة ما تساوي القيمة الاسمية للقرض. ويعتبر الأقراض قصير الأجل، وما يستحق من أقساط الأقراض طويل الأجل خلال السنة المالية من الأصول المتداولة. أما الأقراض طويل الأجل فيما عدا ما يستحق منه من أقساط خلال السنة المالية (المقبلة) من الأصول طويلة الأجل.

ويتم التحقق من وجود وملكية حسابات الأقراض عموماً بالرجوع إلى عقد كل قرض والتحقق من دائنية الوحدة المحاسبية فيه ووجود المدين. أما التحقق من القيمة فيستلزم التحقق من يسار المدين وقدرته على الدفع في تاريخ الاستحقاق. كما قد يلزم في بعض الأحيان في حالة الاستثمار في سندات حكومية أو في سندات

وحدات أخرى تكوين مخصص لهبوط أسعار هذه الاستثمارات، إذا كان سعر تداولها في سوق الأوراق المالية يقل عن قيمتها الاسمية الظاهرة في الدفاتر تطبيقاً لقاعدة الحيطة والحذر. ويتم تكوين المخصص بالقيد التالي:

xxx	من حـ/خسائر هبوط أسعار السندات	١٢/٣١
xxx	إلى حـ/مخصص هبوط أسعار السندات	

ويقفل حساب خسائر هبوط الأسعار في حساب الأرباح والخسائر، ويظهر رصيد حساب المخصص مطروحاً طرحاً شكلياً من حساب الاستثمارات في سندات في جانب الأصول في الميزانية.

ويلزم عند جرد حسابات الأقراض طويل الأجل وقصير الأجل التحقق من حساب الفوائد الدائنة المستحقة عليها حتى نهاية السنة المالية، بالاضافة إلى التحقق من تحصيل الفوائد في تواريخ استحقاقها.

فإذا وجد مثلاً من بين أرصدة ميزان المراجعة لشركة التجارة العالمية في ١٩٨٥/٦/٣٠ تاريخ نهاية السنة المالية ما يلي: قرض قصير الأجل لشركة عبد التواب ١٠٠٠٠ جنيه، استثمارات في سندات تنمية ٨٪ مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه، قرض طويل الأجل لشركة توزيع المواد الغذائية بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه، وبالرجوع إلى عقد القرض الخاص بشركة عبد التواب وجد أن القرض لمدة سنة تبدأ من ١٩٨٥/٣/١ بفائدة سنوية ١٢٪ تستحق دفعة واحدة مع تاريخ استحقاق القرض. وبالرجوع إلى شروط اصدار سندات التنمية وجد أنها أصدت في ١٩٨٤/١/١ ولمدة ٢٠ سنة وتسدد عليها الفوائد نصف سنوياً في ٩/٣٠ وفي ٣/٣١ من كل سنة، كما وجد أن الشركة اشترتها في تاريخ الاصدار. وبالرجوع إلى عقد قرض شركة توزيع المواد الغذائية وجد أن القرض قد منح في ١٩٨٥/١/١٦ بفائدة بسيطة ١١٪ سنوياً، ويسدد على ثلاث دفعات متساوية كل بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مضافاً إليها الفوائد في ٨٦/١/١٥، ٨٧/١/١٥، ٨٨/١/١٥. وقد وجد في ٨٥/٦/٣٠ أن سعر سند التنمية الذي تبلغ قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه يبلغ في بورصة الأوراق المالية ٨٩ جنيه. وتلزم القيود التالية لتسوية الفوائد الدائنة

وتكوين مخصص لهبوط أسعار السندات الحكومية والتمييز بين الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل في الميزانية.

أولاً: تسوية الفوائد الدائنة والفوائد الدائنة المستحقة:

١ ـ الفائدة المستحقة على قرض شركة عبد التواب

	مليم	جنيه
$١٠٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} =$	-	٤٠٠

٢ ـ الفائدة المستحقة على قرض شركة توزيع المواد الغذائية:

	مليم	جنيه
$١٥٠٠٠ \times \frac{١١}{١٠٠} \times \frac{٥,٥}{١٢} =$	٢٥٠	٧٥٦

٣ ـ الفائدة المستحقة على سندات التنمية:

	مليم	جنيه
$٤٠٠٠٠ \times \frac{٨}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} =$	-	٨٠٠
جملة الفوائد الدائنة المستحقة	٢٥٠	١٩٥٦

ويتم اثبات التسوية بالقيد التالي:

٢٥٠	١٩٥٦			من حـ/الفوائد الدائنة المستحقة (أصل)	١٩٨٥/٦/٣٠
		٢٥٠	١٩٥٦	إلى حـ/الفوائد الدائنة (ايراد)	

ثانياً: تكوين مخصص لهبوط أسعار سندات التنمية:

عدد السندات ٤٠٠٠٠ ÷ ١٠٠ = ٤٠٠ سنداً
القيمة الاسمية ٤٠٠ × ١٠٠ = ٤٠٠٠٠جنيه
القيمة السوقية ٤٠٠ × ٨٩ = ٣٥٦٠٠جنيه

المخصص المطلوب ٤٤٠٠ جنيه

ويتم اثبات تكوين المخصص بالقيد التالي:

٤٤٠٠	من حـ/خسائر هبوط أسعار سندات التنمية	٦/٣٠
٤٤٠٠	إلى حـ/مخصص هبوط أسعار سندات	

ثالثاً: العرض في الميزانية:

تظهر سندات التنمية بين الأصول طويلة الأجل في الميزانية كالآتي:

٤٠٠٠٠ سندات تنمية ٨٪

٤٤٠٠ ـ مخصص هبوط أسعار

٣٥٦٠٠

ويظهر ١٠٠٠٠ من قرض شركة توزيع المواد الغذائية كبند أخير في الأصول طويلة الأجل سابقاً للأصول المتداولة. ويظهر مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من هذا القرض، بالاضافة إلى قرض شركة عبد التواب في الأصول المتداولة.

أسئلة وتمارين
على الفصل الرابع عشر

أولاً: الأسئلة:

١ ـ ما هي أهم الصفات التي تتميز بها الأصول النقدية عن الأصول غير النقدية؟.

٢ ـ لماذا تعتبر الايرادات المستحقة من الأصول النقدية بينما لا تعتبر المصروفات المقدمة من هذه الأصول بالرغم من أن كلاهما يعتبر عادة من الأصول المتداولة؟.

٣ ـ ما هو المقصود بالجرد وبالتسويات الجردية للأصول عموماً، وللأصول النقدية خصوصاً؟.

٤ ـ ما هي أهم أهداف نظام الضبط والرقابة الداخلية، ومتى تتحقق؟

٥ ـ علل فيما لا يزيد عن ثلاثة سطور خطأ أو صواب كل من العبارات التالية:

أ ـ الأصول النقدية هي تلك التي تتحول إلى نقدية خلال فترة محاسبية أو دورة عمليات أيهما أكبر.

ب ـ يقتضي تطبيق قاعدة الحيطة والحذر أن يتم تكوين مخصصاً لقطع أوراق القبض.

جـ ـ تتحقق المقابلة السليمة للايرادات والمصروفات في ظل أساس الاستحقاق المحاسبي باقفال كل الايرادات المحصلة والمستحقة وكل المصروفات المسددة والمستحقة في الحساب الختامي بصرف النظر عن تواريخ استحقاق الايرادات والمصروفات.

د ـ تمثل الديون المعدومة خسائر محققة بينما تمثل الديون المشكوك فيها خسائر محتملة، ومن الضروري أن يقفل كلاهما في حساب الأرباح والخسائر تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.

هـ ـ إذا اختلف رصيد كشف حساب البنك عن الرصيد الظاهر في الدفاتر فإن الفرق يجب أن ينحصر في الشيكات الصادرة ولم تقدم للبنك للتحصيل أو في الشيكات المودعة في البنك للتحصيل ولم تتحصل بعد.

و ـ يجب أن تظهر أوراق القبض المخصومة فعلاً بين الأصول في الميزانية مطروحاً منها مصاريف الخصم (القطع) حتى يظهر المركز المالي بصورة سليمة.

٦ ـ تكلم باختصار عن أهم مقومات نظام الضبط والرقابة الداخلية للنقدية.

ثانياً: التمارين:

التمرين الأول:

يقوم عبد التواب الأحدب بمهمة أمين صندوق السلفة المستديمة في شركة الضحى التجارية وفي ١٩٨٥/١/٣ تسلم شيكاً لأمره مسحوباً على بنك الاسكندرية بمبلغ ١٠٠ جنيه توجه إلى البنك وقام بتحصيله في تاريخه. وقد بلغت مصاريف الانتقال لزوم تحصيل الشيك ٢٥ قرشاً. وفيما يلي العمليات التي قام بها عبد التواب خلال شهر يناير.

٣ /١ ـ اشتري طوابع بريد ودمغة بمبلغ ١١,٢٥ جنيه.

٦ /١ ـ مصاريف انتقال مندوب المشتريات من وإلى المنطقة الجمركية ٢,٣ جنيه.

٧ /١ ـ دفع إلى السيدة/ الهام حرم صاحب الشركة مبلغ ١٠ جنيه لتدفع أجرة التاكسي الذي أوصلها إلى مقر الشركة لزيارة زوجها.

١/١٢ ـ سدد فاتورة أدوات كتابية ومطبوعات بمبلغ ٢٥,٧٥ جنيه.

١/١٧ ـ دفع مبلغ ٣ جنيه اكرامية لعامل صيانة المصاعد بناء على أمر المدير المالي.

١/٢٥ ـ سدد ١٥,٥ جنيه ثمن ثلاث شكاير اسمنت لزوم اصلاح بعض الشقوق في سقف إدارة الحسابات.

٢٨/١ ـ سدد فاتورة الأهرام بمبلغ ١٨,٥ جنيه مقابل نعي إدارة الشركة في وفاة والدة صراف الخزينة العمومية.

٣١/١ ـ قدم كشف مصروفاته واستعاض السلفة.

المطلوب: اجراء القيود اللازمة لاثبات ما تقدم في الدفاتر واستعاضة السلفة.

التمرين الثاني:

تتبع شركة الانفتاح التجارية عادة إيداع جميع متحصلاتها في حساب جاري في بنك أبو ظبي، وتتم جميع مدفوعاتها بشيكات مسحوبة على هذا البنك. وفي ١٩٨٥/١٠/٣١ بعد تمام اثبات وترحيل جميع المعاملات النقدية بلغ رصيد الحساب الجاري في البنك في دفاتر الشركة مبلغ ٤٤٤٠,٥ جنيه وبتفحص مذكرة التسوية في ٩/٣٠ وكشف حساب البنك وحساب الحساب الجاري بالدفاتر، وجد ما يلي:

١ ـ ظهر في مذكرة التسوية في ٩/٣٠ شيكان لم يقدما للصرف وبيانهما: شيك رقم ٣٢٧١٦ بتاريخ ٩/١٧ بمبلغ ١٥٢,٥ جنيه، وشيك رقم ٣٢٧٣٤ بتاريخ ٩/٢٣ بمبلغ ١٧٩,٣ جنيه. وقد ورد الشيك رقم ٣٢٧١٦ في كشف الحساب عن شهر اكتوبر.

٢ ـ وجد أن الشيك رقم ٣٢٧٥٣ بتاريخ ٨٥/١٠/٥ قد ورد في كشف حساب البنك بمبلغ ٥٦٩ جنيه بينما ظهر في الدفاتر بمبلغ ٥٩٦ جنيه وبالرجوع لمستند الصرف وجد أن المبلغ الصحيح هو كما ورد في كشف حساب البنك.

٣ ـ وجد أن الشيكين: رقم ٣٢٧٦٤ بتاريخ ١٠/١٦ بمبلغ ٧١,٥ جنيه ورقم ٣٢٧٧١ بتاريخ ٨٥/١٠/٢٣ بمبلغ ٢٠٦,٥ والمسحوبان لأمر موردين لم يردا في كشف حساب البنك.

٤ ـ ورد مع كشف الحساب ثلاثة اشعارات كالآتي:

أ ـ اشعار خصم بمبلغ ١٣٠ جنيه قيمة قسط بوليصة تأمين مستحق في

٢٧/١٠/٨٥ طبقاً لتعليمات شركة الانفتاح للبنك.

ب ـ اشعار خصم ٦,٥ جنيه، قيمة مصاريف البنك ومصاريف كشف الحساب.

جـ ـ اشعار اضافة بمبلغ ٤٩٤ جنيه صافي حصيلة كمبيالة مودعة لدى البنك للتحصيل بمبلغ ٥٠٠ جنيه تستحق في ٢٩/١٠/٨٥.

٥ ـ تم إيداع متحصلات يوم ٣١/١٠ في خزينة الخدمة المسائية في البنك وبلغت ٦١١ جنيه، وكان قد تم ارسال كشف الحساب.

المطلوب: إعداد مذكرة التسوية عن شهر أكتوبر واثبات ما يترتب عليها من قيود دفترية.

التمرين الثالث:

ظهر في مذكرة تسوية الحساب الجاري ببنك بورسعيد عن شهر يونيو ١٩٨٥ لشركة الدلتا التجارية شيكان لم يقدما للصرف، الأول رقم ١٨٢٠ بمبلغ ٣٣٠ جنيه بتاريخ ٣/٥/٨٥ والثاني رقم ١٨٢٧ بمبلغ ٨٤٠ جنيه بتاريخ ٧/٦/٨٥ وفيما يلي بعض البيانات اللازمة لاجراء التسوية عن شهر يوليو.

بنك بورسعيد ـ كشف حساب شركة الدلتا التجارية
عن الفترة من ١٩٨٥/٧/١ حتى ١٩٨٥/٧/٣١

تاريخ	بيان	مدين جنيه	دائن جنيه	رصيد جنيه
١٩٨٥/٧/١	رصيد			٤٢٨٦
٧/٢	شيك رقم ١٨٢٧	٨٤٠		٣٨٠٦
٧/٣	شيك رقم ١٨٤٠	٤١٠		٣٣٩٦
	ح. أ. ٣١٦		٦٣٠	٤٠٢٦
٧/٧	شيك رقم ١٨٤١	٩٧٠		٣٠٥٦
٧/٩	ح أ. رقم ٣١٧		١٤٤٠	٤٤٩٦
٧/١٣	شيك رقم ١٨٤٢	٣٨٠		٤١١٦
٧/١٥	شيك رقم ١٨٤٣	٧٨٠		٣٣٣٦
٧/١٩	حـ أ. رقم ٣١٨		١٥٤٠	٤٨٧٦
٧/٢٣	شيك رقم ١٨٤٥	١٠٨٠		٣٧٩٦
٧/٢٦	ح. أ. رقم ٣١٩		١٣٣٠	٥١٢٦
٧/٢٧	صافي كمبيالة		٧٩٦	٥٩٢٢
٧/٢٨	شيك رقم ١٨٤٦	٤٢٠		٥٥٠٢
٧/٣١	شيك مرتد لعدم التحصيل	٢٣٠		٥٢٧٢
٧/٣١	مصاريف	١٠		٥٢٦٢

بيانات من يومية المقبوضات		بيانات من سجل الشيكات	
تاريخ	بنك بورسعيد	شيك رقم	بنك بورسعيد
	جنيه		جنيه
٧/٢	٦٣٠	١٨٤٠	٤١٠
٧/٨	١٤٤٠	١٨٤١	٩٧٠
٧/١٨	١٥٤٠	١٨٤٢	٢٠٠
٧/٢٥	١٣٣٠	١٨٤٣	٧٨٠
٧/٣١	٤٤٠	١٨٤٤	١٧٠
		١٨٤٥	١٠٨٠
		١٨٤٦	٤٢٠
		١٨٤٧	٢١٠
مجموع	٥٣٨٠	مجموع	٤٢٤٠

منه — **حـ/بنك بورسعيد (بالأستاذ العام)** — له

جنيه			جنيه		
٣٤٧٦	رصيد	٧/١	٤٢٤٠	رصيد	٧/٣١
٥٣٨٠	إلى مذكورين	٧/٣١	٤٦١٦	من مذكورين	٧/٣١
٨٨٥٦			٨٨٥٦		

فإذا علمت أن : أ ـ الشيك المرتد لعدم التحصيل بمبلغ ٢٣٠ جنيه كان مقدماً من العميل حسنين سداداً لحسابه بتاريخ ٧/٥ وأودع في البنك للتحصيل بتاريخ ٧/٨.

ب ـ بلغت القيمة الاسمية للكمبيالة التي حصلها البنك لحساب الشركة ٨٠٠ جنيه.

جـ ـ المبلغ الصحيح للشيك رقم ١٨٤٢ هو كما ورد بكشف البنك.

المطلوب:

١ ـ اعداد مذكرة التسوية عن شهر يوليو.

٢ ـ اجراء ما يلزم من قيود دفترية كما يترتب على هذه المذكرة.

التمرين الرابع:

ظهرت المعلومات التالية بعد اتمام عمليات الجرد في ١٩٨٤/١٢/٣١ لشركة السعادة السياحية.

١ ـ أظهر مخصص الديون المشكوك فيها في ١٩٨٤/١/١ رصيداً بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه، وقد تم إعدام ديون وتم اثباتها دفترياً خلال العام بمبلغ ٣٧٩٠ جنيه، كما اكتشف أن رصيد العميل عبد الفتاح السعيد المدين بمبلغ ٣٦٦ جنيه في ١٢/٣١ لن يمكن تحصيله لافلاس العميل دون ممتلكات، وتقوم الشركة بحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بواقع ٢ ٪ من أرصدة العملاء.

٢ ـ ظهر من فحص مصادقات العملاء أن العميل/ شركة الأمل للسياحة والذي يبلغ رصيدها المدين في دفاتر شركة السعادة ٩٦٥٠ جنيه، معترض على الرصيد، ويوضح أن الرصيد الصحيح هو مبلغ ٨٩٥٠ جنيه، وإن الفرق يمثل تذكرتي طائرة لأمريكا مرتدة لشركة السعادة ـ وكيل طيران المغرب ـ هذا ولم تقوم شركة السعادة بإثبات هذه الواقعة دفترياً.

٣ ـ بلغ رصيد العملاء في الدفاتر كما ورد في ميزان المراجعة قبل التسويات مبلغ ١٤١٠٦٦ جنيهاً.

٤ ـ بلغت الاستثمارات في سندات الجهاد ٦ ٪ مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه. وتسدد الفائدة عليها نصف سنوياً في ١٠/١ و٤/١ من كل عام، كما بلغت القيمة السوقية لهذه السندات في ٨٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٨٥٠٠ جنيه، وقد أظهر ميزان المراجعة مخصصاً لهبوط أسعار سندات الجهاد بمبلغ ١١٥٠ جنيه.

٥ ـ أظهرت مذكرة تسوية البنك عن شهر ديسمبر ما يلي: عمولات

ومصاريف كشف حساب ٦,٥ جنيه، أوراق قبض محصلة ٨٩٧ جنيه، وقد اتضح أن القيمة الاسمية للكمبيالة التي حصلها البنك لحساب شركة السعادة تبلغ ٩٠٠ جنيه وقد حصلت الورقة في ١٩٨٤/١٢/٣١ .

٦ ـ بلغ رصيد أوراق القبض في ميزان المراجعة ٢٢٩٠٠ جنيه بالقيمة الاسمية، بينما تبلغ قيمة هذه الأوراق إذا خصمت في البنك ٢١٢١٠ جنيه. كما أن هناك كمبيالة بمبلغ ٦٠٠ جنيه مشكوك في تحصيل نصف قيمتها، وتستحق السداد في ١٩٨٥/١/١٥ . ولم يظهر رصيد لمخصص خصم أوراق القبض في ميزان المراجعة.

المطلوب:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية واثبات ما تقدم.
٢ ـ تصوير ما يلزم من حسابات، وإعداد ميزان المراجعة الجزئي بعد التسويات.

التمرين الخامس:

تقوم شركة السمر التجارية بحساب مخصص الديون المشكوك فيها عن مبيعات العام بنسبة ١ ٪ من صافي قيمة المبيعات الآجلة. وقد أظهرت أرصدة ميزان المراجعة قبل التسويات في ١٩٨٥/٦/٣٠ من بين ما أظهرت الأرصدة التالية: إجمالي المبيعات ٣١٥٦٠٠ جنيه، مردودات مبيعات ١١١٢٥ جنيه، مسموحات مبيعات ٣٦٥ جنيه، خصم نقدي مسموح به ٢١١٠ جنيه، عملاء ٥٢٣١٥ جنيه، مخصص ديون مشكوك فيها ٤٤١٥ جنيه، ديون معدومة ٣١١٠ جنيه، أوراق قبض ٢٢٧٠٠ جنيه، أوراق قبض برسم التحصيل ١١٣٠٠ جنيه، مصاريف تحصيل أوراق قبض ٢١٥ جنيه، إيجار دائن مقدم ٢٤٠٠ جنيه، استثمارات في أسهم البنك العربي الدولي ١٠٢٠٠ جنيه. وقد أظهرت المعلومات الجردية في ١٩٨٥/٦/٣٠ نهاية السنة المالية ما يلي:

١ ـ ورد برد العميل عبد التواب جاهين على خطاب المصادقة ان رصيده يبلغ ٣٥١٠ جنيه وليس ٣٧١٠ جنيه كما ورد بخطاب المصادقة، وان الفرق يمثل تخفيضات في أسعار مشترياته خلال شهر يونيو والذي سبق أن طلبها من الشركة

بتاريخ ٦/١٧ ووافقت الشركة على ذلك بصورة اشعار الاضافة المرسل للعميل بتاريخ ٨٥/٦/٢٩.

٢ ـ تبين أن رصيد العميل حسنين حسونة والظاهر بين رصيد العملاء بمبلغ ١١١٠ جنيه ظاهر في الدفاتر بهذه القيمة منذ ١٩٨٤/٤/٢٣ . وبالتحري وجد أن العميل قد غادر البلاد مغادرة نهائية في ١٩٨٥/٥/١٥ .

٣ ـ اعلن البنك العربي الدولي في ١٩٨٥/٦/٣٠ عن توزيع أرباح بواقع ٢٠ ٪ على أسهم رأس المال. وسوف يتم صرف الأرباح اعتباراً من ٨٥/٧/١٥.

٤ ـ تقوم الشركة بتأجير أحد مبانيها للغير مقابل ايجار شهري قدره ١٥٠ جنيه، وقد حصلت الشركة من المستأجر عند بدأ سريان العقد مبلغ ٢٧٠٠ جنيه.

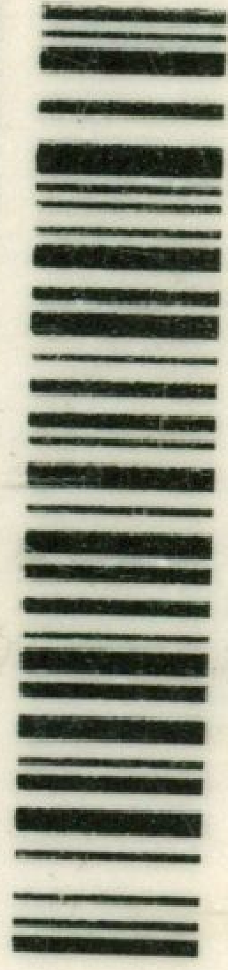
٥ ـ تعاقدت الشركة مع شركة الواردات الغذائية على القيام بعمليات التخليص الجمركي على واردات الأخيرة نظير أتعاب سنوية قدرها ١٢٠٠٠ جنيه تسدد مؤخراً كل ستة أشهر وقد بدأ سريان العقد في ١٩٨٥/٣/١٦ .

٦ ـ ورد مع كشف حساب البنك عن شهر يونيو توقف العميل سعد حسونة عن سداد الكمبيالة المسحوبة عليه بمبلغ ١٣٠٠ جنيه والمودعة بالبنك للتحصيل، وقد قام البنك بعمل البروتستو وظهر في كشف الحساب أن هذه المصاريف بلغت ١٣ جنيه، كما بلغت مصاريف كشف الحساب ٧ جنيه، وقد تبين أن العميل قد أشهر افلاسه وان حصيلة بيع ممتلكاته تسدد ٥٠ ٪ من ديونه.

المطلوب:

١ ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم.

٢ ـ اعداد ميزان المراجعة الجزئي بعد التسويات، وإظهار الأرصدة الظاهرة فيه في الأماكن الملائمة في الحسابات الختامية عن السنة والميزانية في ١٩٨٥/٦/٣٠ لشركة السمر التجارية.


Bibliotheca Alexandrina
1185946